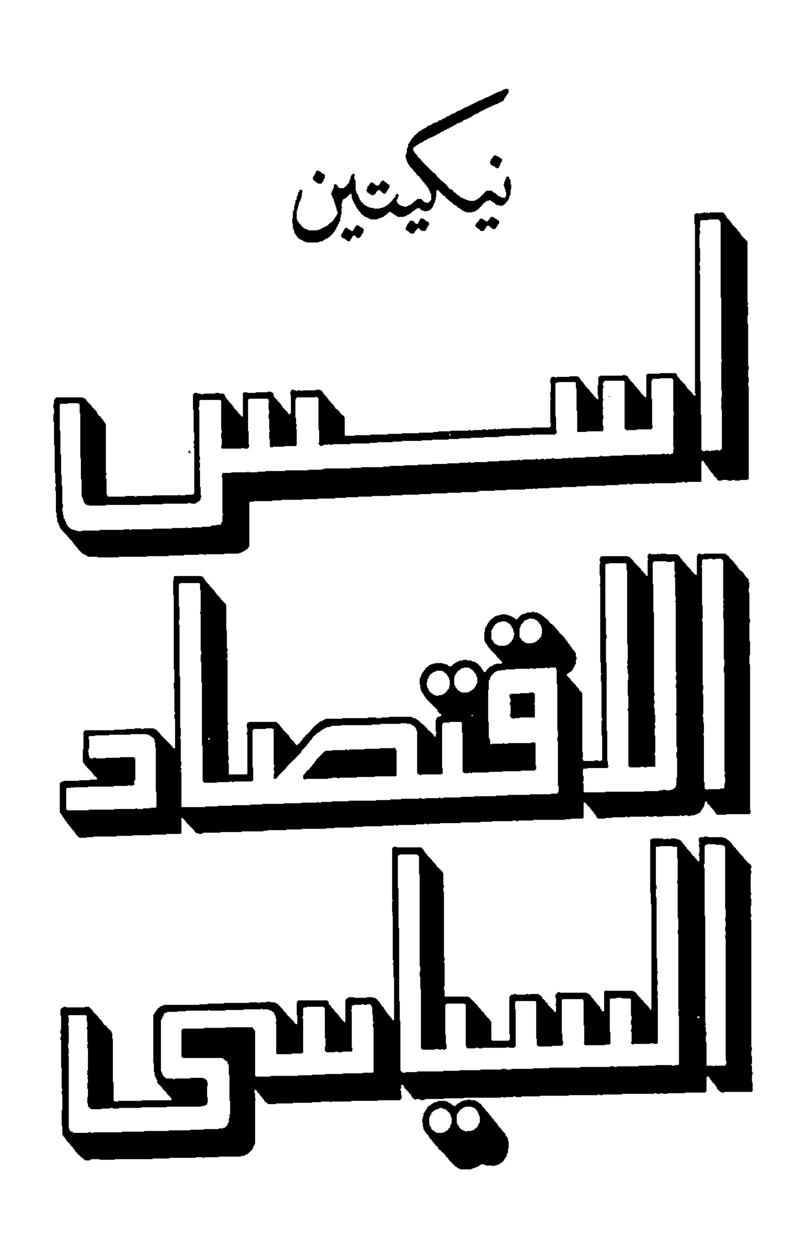

نيكيتين
اسس
الاقتصاد
السياسى


المكتبة
التقدمية

نيكيتين



دار التقدم . موسكو

ترجمة اليـــاس شاهيـــن

بيوتر نيكيتين (من مواليد عام ١٩٢٠) اقتصادى سوفييتـــى ، بروفسور . يعمل رئيسا لكرسى الاقتصاد السياسى فى المعهـــد البوليتكنيكى فى كراسنودار . المواضيع الاساسية لاعماله هى قضايـــا التاريخ الاقتصادى ، ومسائل الاقتصاد السياسى فى الظروف الراهنة . والكتاب المدرسى المبسط الذى وضعه فى الاقتصاد السياسى ، والذى اعد على اساسه هذا الكتاب صدر بكثير من اللغات فى الاتحـــاد السوفييتى وفى الخارج .

والكتاب عبارة عن مقرر تعليمى منتظم ومبسط فى الاقتصاد السياسى . ومضمونه فى منال القراء الذين لم يدرسوا هذا العلم من قبل . يبحث المؤلف موضوع الاقتصاد السياسى واساليب الانتاج السابقـــة للرأسمالية ، ويولى تحليل علاقات الانتاج الرأسمالية قدرا كبيرا مـــن الانتباه ، ويعرض القوانين الاساسية لتطور الاشتراكية كما يعرض المقولات الاقتصادية الاساسية للاشتراكية .



ПЕТР НИКИТИН

Основы политической экономии

На арабском языке

طبع فى الاتحاد السوفييتى

Н $\frac{0603010000-426}{014(01)-85}$ без объявл.

ماذا يدرس الاقتصاد السياسى

تعكف علوم كثيرة على معرفة العالم . بعضها يدرس الطبيعة ، وبعضها الآخر يدرس المجتمع . والعلوم التى تدرس الطبيعة تسمى بالعلوم الطبيعية . والعلوم التى تدرس هذه او تلك من جوانب تطور المجتمع تسمى بالعلوم الاجتماعية . والاقتصاد السياسى هو من عداد العلوم الاجتماعية .

ان نظرية الماركسية اللينينية تشتمل على ثلاثة اقسام مكونة هى الفلسفة والاقتصاد السياسى ونظرية الشيوعية العلمية . وهى عبارة عن مذهب متكامل ومتناسق .

انتاج الخيرات المادية هو اساس حياة المجتمع

منذ الازمنة الغابرة ، امعن الناس الفكر فى اسباب تطور المجتمع البشرى . وفى هذا المجال برزت آراء شتى . فان الناطقين بلسان الدين ، مثلا ، يزعمون ان تطور الطبيعة والمجتمع انما يجرى بمشيئة الله . وكان ثمة ايضا رأى لا يزال الكثيرون من العلماء البرجوازيين فى ايامنا يشاطرونه ، مفاده ان تطور المجتمع رهن بالوسط الجغرافى الى حد حاسم ، اى باحوال طبيعية معينة (المناخ ، التربة ، المطمورات ، الخ .) . يقينا ان الوسط الجغرافى شرط من الشروط الضرورية لتطور المجتمع ، ولكنه ليس بالشرط الحاسم . فخلال ثلاثة آلاف سنة ، توالت فى اوروبا مثلا ، ثلاثة انظمة اجتماعية مختلفة ، وحتى اربعة فى وسط اوروبا وشرقها . بيد ان الاحوال الجغرافية فى اوروبا لم يطرأ عليها اى تعديل خلال هذه الحقبة من الزمن ، او انها تبدلت قليلا جدا . ويعتبر بعضهم ان مجرى التاريخ رهن فقط بارادة الشخصيات البارزة : رجالات الدولة ، والقادة ، الخ .. اما فى الواقع ، فان هذه الشخصيات البارزة تعجل او تؤجل

وقوع هذه الاحداث او تلك ولكنها لا تستطيع تعديل مجرى التاريخ .

فما الذى يحدد اذن تطور التاريخ ؟ ان كارل ماركس هو اول من اعطى عن هذا السؤال جوابا علميا معللا .

لكى يعيش الناس ، يجب ان يملكوا الغذاء ، واللباس ، والحذاء ، والمسكن ، وغيرها من الخيرات المادية . ولتدارك هذه الخيرات ، عليهم ان ينتجوها ، اى عليهم ان يعملوا . ان كل مجتمع يهلك اذا ما كف عن انتاج الخيرات المادية . ولذا فان انتاجها هو اساس وجود وتطور المجتمع ، كل مجتمع .

وماذا يعنى بانتاج الخيرات المادية ؟ ان عملية انتاجها تشتمل على عمل الانسان ووسائل العمل ومواضيع العمل .

العمل هو الجهد العقلانى الواعى يبذله الانسان لانتاج الخيرات المادية . فالانسان ، اذ يعمل ، يؤثر فى الطبيعة ، لكى يكيفها وفقا لحاجاته . فالعمل كفاءة يختص بها الانسان وحده ، وضرورة طبيعية ابدية والشرط الاول للحياة الانسانية كلها . ان العمل ، على حد تعبير انجلس ، قد خلق الانسان بالذات .

وبدون وسائل العمل تستحيل عملية الانتاج . ان وسائل العمل تعنى كل الاشياء التى يؤثر الانسان بواسطتها فى موضوع عمله ويحوله . وهى تشمل الآلات والاعتدة والادوات والاجهزة ومبانى ومنشآت الاستثمار ، وجميع وسائط النقل ، والاقنية ، وخطوط نقل الطاقة الكهربائية ، الخ .. والارض ايضا وسيلة للعمل فى الزراعة . ولادوات العمل الدور الحاسم بين وسائل العمل بأسرها . فعلى الادوات التى يستخدمها الانسان ، عليها بالضبط ، تتوقف قوة تأثيره فى الطبيعة . ففى المجتمع البدائى ، مثلا ، استعمل الانسان الحجر والعصا كاداتين للعمل ولهذا كان فى اغلب الاحوال عاجزا امام الطبيعة . اما الانسان المعاصر ، فهو يشتغل بواسطة آلات جبارة ، كما ان تأثيره فى الطبيعة قد تعاظم الى ما لا قياس له . ومن هنا ينجم ان هذا المستوى او ذاك لتطور ادوات العمل هو مقياس لسيادة الانسان على الطبيعة المحيطة به . وقد اوضح ماركس ان العصور الاقتصادية لا تتميز بما ينتج فيها من خيرات مادية ، بل بكيف تنتج هذه الخيرات ، بالادوات التى تنتج بها * .

وبواسطة ادوات العمل ، يؤثر الانسان فى مواضيع العمل ، اى فى كل ما يقصده عمله . ان مواضيع عمل الانسان تتواجد فى البيئة المحيطة به ، فى الطبيعة بالذات . وجميع مواضيع العمل الاولية — باطن الارض ، النباتات والحيوانات ، الثروات المائية — تتواجد فى الطبيعة . ان مواضيع العمل التى تعرضت لتأثير عمل الانسان ، ولكن المعدة للتصنيع اللاحق ، تسمى بالمواد الخام او المواد الاولية او الخامات . وفى الوقت الحاضر يستعمل الكثير من مواضيع العمل الجديدة التى لا وجود لها فى الطبيعة . وهذه مواد صنعها الانسان بحيث تملك خواص مقررة سلفا — البوليميرات ، الاصباغ التركيبية ، والخ ..

وبواسطة وسائل العمل يكيف الانسان فى سياق عملية العمل مواضيع العمل لاجل تلبية حاجاته . ونتيجة هذه العملية هى نتاج العمل .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٩١ .

ان وسائل العمل ومواضيع العمل تؤلف معا وسائل الانتاج . ولكن وسائل الانتاج لا تستطيع ، بالطبع ، ان تنتج بذاتها الخيرات المادية . فبدون عمل الانسان ، تظل افضل الاعتدة جامدة بلا حركة ولا حياة . فالانسان ذاته اذن ، وقوة عمله ، هما اللذان يؤلفان العنصر الحاسم فى الانتاج ، كل انتاج .

القوى المنتجة وعلاقات الانتاج

ان الانتاج ، فى اى درجة من درجات تطوره ، يتألف دائما من عنصرين : القوى المنتجة وعلاقات الانتاج .

ان القوى المنتجة هى وسائل الانتاج التى صنعها المجتمع ، وقبل كل شيء ادوات العمل وكذلك الناس الذين ينتجون الخيرات المادية . ان الناس انفسهم ، بما لديهم من معارف مكتسبة وخبرة انتاجية ومهارة فى العمل ، يصنعون ويحركون وسائل العمل وبصورة خاصة ادوات العمل ويتقنونها ويخترعون الآلات الجديدة ويجتذبون الى ميدان الانتاج مواضيع عمل جديدة ، ويكثرون معارفهم . فيتأمن بالتالى تطور القوى المنتجة ويتحقق انتاج الخيرات المادية بصورة متنامية ابدا .

ولكن الناس لا يبقون منعزلين بعضهم عن بعض حين ينتجون الخيرات المادية ، بل يعملون بصورة مشتركة ، على شكل جماعات ، على شكل مجتمعات . لنأخذ ، مثلا ، مصنعا للاحذية فى زمننا . فكم من الناس ينصرفون فيه الى صنع سلعة واحدة : الاحذية ؟ مئات وحتى آلاف . وانهم ايضا لأكثر عددا اولئك الذين يشتغلون من اجل هذا المصنع ، فى انتاج الآلات ، والجلود ، والخيطان ، والابر ، الخ .. ثم ان الفلاح الصغير ينتج ، مثلا ، الحبوب دون ان يكون هو ايضا منعزلا عن العالم الخارجي ؛ فهو بحاجة الى الادوات الزراعية ، وبحاجة الى الملح وعيدان الثقاب والصابون وغير ذلك من الاشياء التى ينتجها منتجو البضائع الآخرون . وهذا يدل على ان الناس ، خلال انتاج الخيرات المادية ، يرتبطون بعضهم ببعض ، ويتعلق بعضهم ببعض ، ويعقدون صلات متبادلة معينة .

ان العلاقات بين الناس فى سياق الانتاج قد تكون تكنيكية واقتصادية . ان العلاقات التكنيكية مشروطة بالتكنولوجيا او بتكنيك الانتاج وتنظيم العمل . مثلا . يوجد فى المؤسسة الانتاجية الكبيرة توزيع معين للناس على اماكن العمل والمشاغل وفقا للحلقة التكنولوجية . فان قيادة العمل الفعالة يقوم بها المهندسون والتكنيكيون والوكلاء ورؤساء الفرق . وفى عملية الانتاج يتواجد جميع هؤلاء الناس فى خضوع متبادل معين يمليه سير عملية الانتاج ذاتها . وبينهم تنشأ ايضا العلاقات التكنيكية . الا ان الاقتصاد السياسى لا يدرس العلاقات التكنيكية ، اذ ان موضوعه هو العلاقات الاقتصادية او علاقات الانتاج .

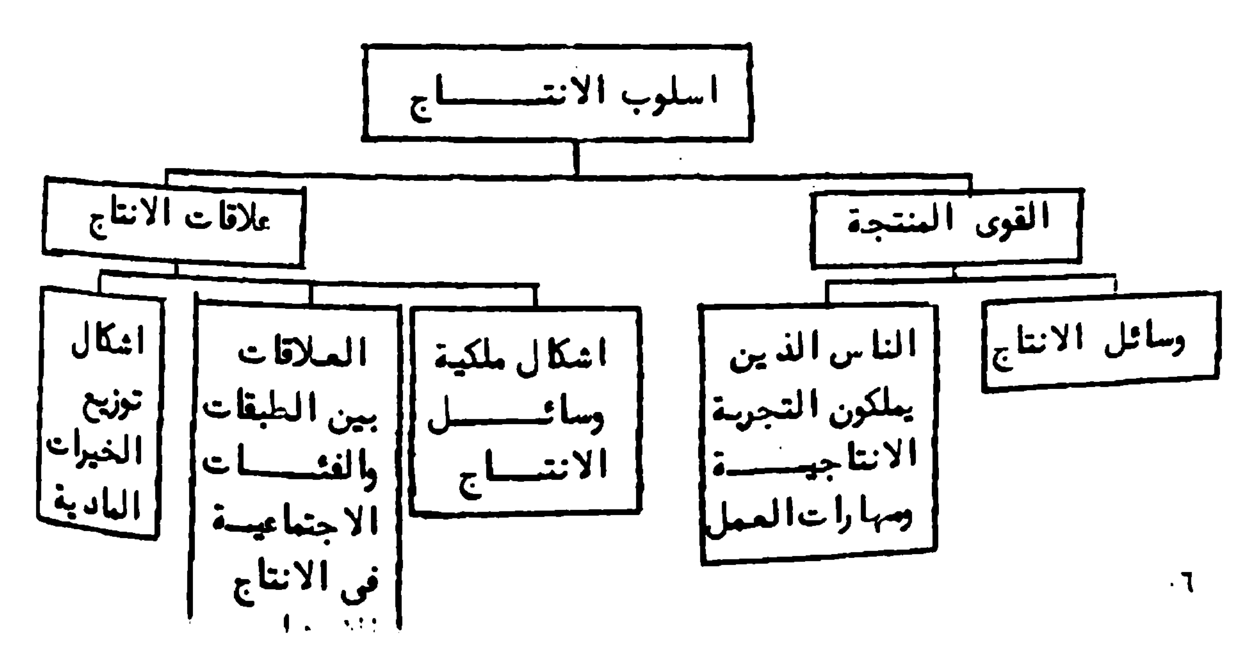
ان العلاقات الاجتماعية التى تقوم بين الناس فى سياق انتاج الخيرات المادية وتبادلها وتوزيعها واستهلاكها ، قد اسماها ماركس علاقات الانتاج او العلاقات الاقتصادية . ان العلاقات الاقتصادية هى دائما علاقات الملكية ، وهى ترتبط بطابع وطبيعة ملكية وسائل الانتاج وملكية المنتوجات . وعلاقات الانتاج اما ان تكون علاقات تعاون وتعاضد بين افراد احرار من كل استثمار ، واما ان

تكون علاقات استثمار الانسان للانسان . وهنا يجب معرفة من تعود اليه ملكية وسائل الانتاج : الارض وباطن الارض ، الغابات ، المصانع ، المعامل ، ادوات العمل ، الخ .. فاذا كانت وسائل الانتاج ملكية خاصة ولا تخص المجتمع بأسره ، بل تخص افرادا ، او فئات اجتماعية او طبقات منفردة ، قامت آنذاك علاقات استثمار الانسان للانسان ، علاقات السيطرة والخضوع . فلمجرد ان العمال في ظل النظام الرأسمالي محرومون من وسائل الانتاج ، نراهم مكرهين على العمل في صالح الرأسماليين . اما في النظام الاشتراكي فان وسائل الانتاج هي ملكية اجتماعية ، ولذا لا وجود لاستثمار الانسان للانسان ، والعلاقات بين الناس تقوم على التعاون الرفاقي والتعاضد الاشتراكي .

ان علاقة الناس بوسائل الانتاج يحدد مكان ووضع الافراد في الانتاج ، وطرائق توزيع منتجات العمل . ففي النظام الرأسمالي مثلا ، نرى ان البرجوازية التي تملك وسائل الانتاج تتصرف بجميع المنتجات التي ينتجها العمال ، بينما العمال انفسهم لا يتلقون غير الحد الادنى الضروري من سلع الاستهلاك لاجل تجديد انتاج قوة عملهم . اما في النظام الاشتراكي فان وسائل الانتاج تخص الشعب (تؤلف الملكية الاجتماعية) ، ولذا فان سلع الاستهلاك توزع حسب العمل المبذول ، وارتفاع مستوى الحياة المادي والثقافي باستمرار مؤمن لجميع الشغيلة .

ان تاريخ تطور المجتمع البشري يعرف خمسة نماذج اساسية من علاقات الانتاج : المشاعي البدائي ، الرقي ، الاقطاعي ، الرأسمالي ، الاشتراكي المطابق للطور الاول من الشيوعية . وكل منها يقوم على شكل معين من ملكية وسائل الانتاج . فان علاقات الانتاج في نظام الرق والنظام الاقطاعي والنظام الرأسمالي تقوم على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وهذه الملكية الخاصة قد قادت ولا تزال تقود المجتمع حتما الى الانقسام طبقتين متناحرتين : طبقة المستثمرين وطبقة المستثمرين . فقط في ظل الاشتراكية ، حيث الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج تؤلف اساس علاقات الانتاج ، لا يوجد نضال طبقي . والمجتمع يتألف من طبقتين متصادقتين : طبقة العمال وطبقة الفلاحين ومن فئة اجتماعية هي فئة المثقفين .

ان القوى المنتجة وعلاقات الانتاج تؤلف ، مجتمعة ، اسلوب الانتاج .



صحيح ان القوى المنتجة وعلاقات الانتاج انما هى جانبان مختلفان لاسلوب الانتاج ولكنها تتواجد فى وحدة لا انفصام لعراها ، وتتواجد فى تفاعل بينها ، ويؤثر بعضها فى بعض . وفى سياق تطور المجتمع خلال التاريخ تتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج سواء بسواء .

ان القوى المنتجة هى اكثر عنصرى اسلوب الانتاج حركة ، لأن الناس يحسنون دائما ادوات العمل ويكدسون التجربة فى مضمار الانتاج . اما علاقات الانتاج ، فهى تتعدل وفقا لمستوى تطور القوى المنتجة . وهى تؤثر بدورها فى تطور القوى المنتجة ، ولكنها ليس دائما تتطابق معها . وحين تكون علاقات الانتاج مطابقة لمستوى تطور القوى المنتجة ، فانها تسهم فى تطور هذه الاخيرة. وحين لا تكون علاقات الانتاج مطابقة لمستوى تطور القوى المنتجة ، فانها تعرقل تطور الانتاج . والبلدان الرأسمالية الحالية هى التى تضرب المثل عن انعدام التطابق بين علاقات الانتاج ومستوى تطور القوى المنتجة . ففى هذه البلدان ، لا يتوفر الاستقرار فى نمو الانتاج ، وخلال الازمات الاقتصادية تهبط وتائر هذا النمو هبوطا حادا ، ويفقد ملايين الشغيلة عملهم ويضخمون جيش العاطلين عن العمل . وذلك لأن الملكية الرأسمالية الخاصة وملكية رأسمالية الدولة لوسائل الانتاج هى السائدة فى المجتمع البرجوازى ، وهى التى تعرقل تطور القوى المنتجة تطورا متواصلا .

ومع تغير مستوى تطور القوى المنتجة يجب ان تتغير علاقات الانتاج . وهذا هو القانون الاقتصادى ، الذى اكتشفه ماركس ، حول التطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ومستوى تطورها . ان هذا القانون يكشف الاساس الاقتصادى للثورات الاجتماعية . فعندما تتأخر علاقات الانتاج عن تطور القوى المنتجة وتعرقل تقدمها ، يستعاض عنها ، لا محالة ، بعلاقات جديدة . ففى مجتمع منقسم الى طبقات متناحرة ، يتم دائما تغير علاقات الانتاج عن طريق الثورة الاجتماعية . لماذا كانت الثورة الاجتماعية محتمة ؟

لأن الطبقات الاجتماعية التى تتفق علاقات الانتاج القديمة مع مصالحها لا تتخلى عن مواقعها طوعا واختيارا . فهل يمكن الظن ، يا ترى ، مثلا ان يتخلى الرأسماليون فى الولايات المتحدة الاميركية من تلقاء انفسهم عن مصانعهم ومعاملهم وسككهم الحديدية والخ .؟ كلا . انهم لن يتخلوا عنها لأن الملكية الخاصة تتيح لهم استثمار الشغيلة وزيادة ثرواتهم والعيش فى البذخ . ولهذا ، لاجل الاستعاضة عن علاقات الانتاج الشائخة التى امست كابحا يكبح تطور القوى المنتجة ، لا بد من قوة اجتماعية بمقدورها ان تقضى على علاقات استثمار الانسان للانسان . وهذه القوة فى المجتمع الرأسمالى انما هى الطبقة العاملة . وللطبقة العاملة مع حليفتها — طبقة الفلاحين الكادحين — ومع سائر الفئات المستثمَرة فى المجتمع ، مصلحة حيوية فى القضاء على الاستثمار .

وفى المجتمع الاشتراكى وحده ، الذى لا وجود فيه للطبقات الاستثمارية ، تتطور علاقات الانتاج لا بفعل الثورة الاجتماعية ، بل بتعديل هذه العلاقات بدأب وانتظام بقدر ما تنمو القوى المنتجة .

ويجب التمييز بين اسلوب الانتاج والبناء التحتى فى المجتمع .

والمقصود بالبناء التحتي النظام الاقتصادى اى مجمل علاقات الانتاج الاجتماعية المرتبطة فى كل مرحلة معينة من تطور المجتمع التاريخى بمستوى معين لتطور القوى المنتجة · ان البناء التحتى فى المجتمع يكون تناحريا وغير تناحرى · فان البناء التحتى فى مجتمع الرق والمجتمع الاقطاعى والمجتمع الرأسمالى تناحرية لأن هذه المجتمعات تقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى علاقات السيادة والخضوع ، وعلى استثمار الانسان للانسان · اما البناء التحتى فى المجتمع الاشتراكى فهو غير تناحرى لأن هذا المجتمع يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ولأنه لا وجود فيه للاستثمار ·

ان البناء التحتى يطابقه بناء فوقى معين · ويعنى بالبناء الفوقي المفاهيم السياسية والفلسفية والحقوقية والفنية والدينية وغيرها من المفاهيم فى المجتمع والمؤسسات المطابقة لها · ففى المجتمع الطبقى ، يتسم البناء الفوقى بطابع طبقى · فان الطبقة السائدة تنشىء كذلك المؤسسات طبقا لمفاهيمها من اجل الدفاع عن مصالحها الطبقية ·

ان البناء التحتى والبناء الفوقى ، سواء بسواء ، لا يوجدان الا فى سياق مرحلة معينة · ومتى تغير البناء التحتى ، تغير البناء الفوقى ايضا · فان تغير البناء التحتى الاقطاعى وحلول البناء التحتى الرأسمالى محله آلا كذلك الى حلول البناء الفوقى الرأسمالى محل البناء الفوقى الاقطاعى · وأفضى ظهور البناء التحتى الاشتراكى الى ظهور البناء الفوقى الاشتراكى والى تصفية البناء الفوقى الرأسمالى · واذا كان البناء الفوقى يولد بكليته من البناء التحتى ، فان بعض عناصر البناء الفوقى الجديد يمكنها ان تنبثق فى احشاء المجتمع القديم ، لأنه تنبثق فى المجتمع القديم افكار ونظرات تناسب مفاهيم الطبقة الطليعية · مثلا ، فى ظل الرأسمالية ، تنبثق الايديولوجية البروليتارية التى تناسب مفاهيم الطبقة الثورية الجديدة ، البروليتاريا ·

ان البناء الفوقى يولد من البناء التحتى ، ولكنه ليس هامدا حيال البناء التحتى · فهو يؤثر فيه بنشاط وفعالية ، ويساعده فى التكون والتوطد · وقد يقوم البناء الفوقى حيال البناء التحتى اما بدور رجعى واما بدور تقدمى · مثلا ، ان البناء الفوقى القائم على البناء التحتى الرأسمالى يضطلع فى الوقت الحاضر بدور رجعى صرف · وقد امست الرأسمالية فى المرحلة الراهنة كابحا لتطور القوى المنتجة · ولكى تتمكن القوى المنتجة من التطور بنجاح ، لا بد من القضاء على الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج · اما البناء الفوقى ، فانه يحمى الملكية الخاصة التى أعلنت " قدس الاقداس " · ان هذه النظرات تعرقل ازالة علاقات الانتاج الرأسمالية · والبناء الفوقى فى المجتمع الرأسمالى يضطلع بدور رجعى ·

اما فى ظل الاشتراكية ، فان البناء الفوقى القائم على البناء التحتى الاشتراكى يضطلع بدور تقدمى ·. ذلك ان السلطة السياسية فى ظل الاشتراكية توجه تطور القوى المنتجة فى المجتمع ، وتساعده ، وبذلك تسهم فى حل قضايا التى تواجه المجتمع ·

ان اسلوب انتاج الخيرات المادية ، بوصفه وحدة القوى المنتجة وعلاقات

الانتاج ، يشكل مع البناء الفوقى المطابق له التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية .
وقد عرف التاريخ خمس تشكيلات اجتماعية اقتصادية هى : التشكيلة المشاعية البدائية ، تشكيلة الرق ، التشكيلة الاقطاعية ، التشكيلة الرأسمالية ، التشكيلة الشيوعية التى الاشتراكية طورها الاول . ولكل من هذه التشكيلات اقتصادها ومفاهيمها وافكارها ومؤسساتها المناسبة لها . ان تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية يسير من ادنى الى اعلى . فان الاقطاعية ، مثلا ، قد اخلت المكان للرأسمالية ، والرأسمالية للاشتراكية ، الطور الاول من الشيوعية . ان نشوء التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتطورها وهلاكها تخضع لقوانين التطور الاجتماعى الموضوعية اى المستقلة عن ارادة الناس .

القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع

تعلم الماركسية اللينينية انه لا يجوز النظر الى الطبيعة والمجتمع على انهما تراكم من باب الصدفة لظاهرات منعزلة بعضها عن بعض ، ولا علاقة لبعضها ببعض . بل بالعكس ، فان جميع ظاهرات الطبيعة والمجتمع مترابطة وتشترط بعضها بعضا . وهذه الصلة العميقة بين الظاهرات تنعكس فى قوانين تطور المجتمع والطبيعة . ومهمة العلم ان يكشف هذه القوانين .
ان القوانين الاقتصادية الموضوعية هى اساس تطور الحياة الاقتصادية للمجتمع . وهى تحدد علاقات الانتاج الاجتماعية بين الناس بكل تنوعها ، اى العلاقات فى ميدان الانتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك . وان اكتشاف القوانين الاقتصادية لتطور المجتمع ودراستها يرتديان أكبر الاهمية بالنسبة للاقتصاد السياسى من حيث هو علم .
ان قوانين الطبيعة والمجتمع تتسم بسمة مشتركة : فهى تحمل طابعا موضوعيا ، اى انها تنشأ وتعمل بصورة مستقلة عن معرفتنا لها ، عن رغبتنا فى ان يعمل هذا القانون او ذاك او لا . وهذا يعنى ان الناس لا يستطيعون تعديل هذه القوانين او اصلاحها او ابطالها ، ولا يستطيعون كذلك صنع قوانين جديدة . انما يستطيعون فقط اكتشافها والتصرف انطلاقا من فهمها . وهذا يعنى ان الناس عاجزون امامها . وحين يعرفونها فانهم يستطيعون استخدامها فى صالح المجتمع . فان بروليتاريا البلدان الاشتراكية ، مثلا ، بمعرفتها قانون التطابق بين علاقات الانتاج والقوى المنتجة ، قد اطاحت فى حينه بسلطة المستثمرين واخذت تبنى مجتمعا جديدا ، وذلك بقيادة الاحزاب الشيوعية والعمالية وبالتحالف مع الفلاحين .
خلافا لقوانين الطبيعة ، تختص القوانين الاقتصادية بجملة من الخصائص .
الخاصة الاولى للقوانين الاقتصادية تتقوم فى كونها قصيرة الأمد نسبيا وتفعل فعلها فى سياق مرحلة تاريخية معينة . اما فعل القوانين الاقتصادية فاساسه ظروف اقتصادية معينة ونعنى بها علاقات الانتاج ، البناء التحتى فى المجتمع . فمع الانتقال من تشكيلة اجتماعية الى اخرى ، يتوقف فعل علاقات الانتاج القديمة وتنبثق علاقات جديدة . وهذا ما يفسر زوال تلك القوانين الاقتصادية من المسرح التاريخى وظهور قوانين اقتصادية جديدة مكانها .

ان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تخلق اساس علاقات الانتاج فى ظـل الرأسمالية ، وتتيح للرأسماليين استثمار الطبقة العاملة ، واخضاع كل تطور الانتاج لاجل اثرائهم ، وابتزاز الارباح . ولهذا كان انتاج القيمة الزائدة قانونـا اقتصاديا موضوعيا من قوانين الرأسمالية .

وبسبب من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يجهد كل رأسمالى لتطويـر فروع الانتاج الاكثر فائدة له . وهذا ما ينفى امكانية تطوير الاقتصاد الوطنى فى ظل الرأسمالية تطويرا منهاجيا . ان الاقتصاد الرأسمالى يعيش فى اجـواء المزاحمة وفوضى الانتاج . ولذا كانت المزاحمة وفوضى الانتاج كذلك قانونـا موضوعيا من قوانين الرأسمالية .

ومع تصفية الملكية الرأسماليـة لوسائل الانتاج يبطل مفعول القوانيـن الاقتصادية للرأسمالية . ونتيجة لتصفية الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، انبثقت فى البلدان الاشتراكية قوانين اقتصادية جديدة ، بينا بطل مفعـول القوانين القديمة .

ان الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج هى اساس علاقات الانتـاج الاشتراكية . والشغيلة بالذات هم فى ظل الاشتراكية مالكو وسائل الانتاج . وهم يشتغلون لانفسهم ، ولمجتمعهم . ولهذا يخضع تطور الانتاج فى ظل الاشتراكية لتلبية حاجات المجتمع المادية والثقافية اكثر فاكثر . ان تأمين تلبية حاجـات المجتمع كله ، المادية منها والثقافية ، بنحو اكمل هو قانون اقتصادى موضوعـى اساسى من قوانين الاشتراكية .

ان الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج تجمع الاقتصاد الوطنـى الاشتراكى كله فى عضوية واحدة ، فى مجموعة واحدة للاقتصاد الوطنى . وهـذا الاقتصاد لا يمكن ان يتطور الا بموجب خطة . ان تطوير الاقتصاد الوطنـى تطويرا منهاجيا هو قانون اقتصادى موضوعى من قوانين الاشتراكية .

كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية تلازمها كثرة من القوانين الاقتصادية . والتـى منها ملازمة لتشكيلة واحدة فقط ، تسمى القوانين الاقتصادية الخاصة . وفـى عدادها يتميز القانون الاقتصادى الاساسى الذى يعين الهدف الذى يبتغيـه المجتمع والوسائل لتحقيق هذا الهدف .

وفضلا عن القوانين الاقتصادية الخاصة ، توجد ايضا قوانين عـامة يسـرى مفعولها فى جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . وفى عدادها ، مثـلا ، قانون التطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ومستوى تطورها . وهـو يعبر عن الصلات الضرورية والتبعية المتبادلة بين جانبى الانتاج الاجتماعـى : القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . وعدا القوانين الخاصة والعامة ، توجد قوانيـن لا تلازم غير بعض الدرجات من تطور الانتاج الاجتماعى . مثلا . ان قانـون القيمة لا يفعل فعله الا حيث يوجد الانتاج البضاعى .

الخاصة الثانية للقوانين الاقتصادية تتعلق باستخدام هذه القوانين فـى صالح المجتمع . وهى تتقوم فى ان اكتشاف وتطبيق قانون جديد فى الميـدان الاقتصادى يلقيان اشد المقاومة من جانب القوى التى ولى زمانها ، وذلك خلافا لقوانين الطبيعة حيث اكتشاف وتطبيق قانون جديد يجريان بهذه الدرجة او

تلك من السهولة . ان استخدام القوانين الاقتصادية في المجتمع الطبقي يتسم بطابع طبقي .

هاتان هما الخاصتان اللتان تميزان القوانين الاقتصادية عن قوانين الطبيعة.

ان القوانين الاقتصادية تستطيع في جميع اساليب الانتاج ان تفعل فعلها وتتجلى اما عفويا واما بوصفها "فهما للضرورة" ، اي يمكن استخدامها عن معرفة وادراك .

ففي التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية التناحرية ، حيث تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تفعل القوانين الاقتصادية فعلها بصورة عفوية ، بصرف النظر عما اذا كانت قد ادركت ام لا . مثلا . في ظل الرأسمالية ، ترتدى عملية الانتاج طابعا اجتماعيا ، وجميع الفروع مرتبطة بعضها ببعض وتتبع بعضها بعضا . ولكن هذا الطابع الاجتماعي لعملية الانتاج يقوم على اساس الملكية الخاصة ، اي ان كل رأسمالي يبتغي في مؤسسته اهدافا انانية ضيقة قوامها الاثراء ، ويسعى الى الحصول على المزيد من الارباح . وهكذا فان الصلة الضرورية والتناسب بين فروع الانتاج ينشآن ويتكونان بصورة عفوية ، عبر تقلبات دائمة لا عدّ لها ، ولهذا يسري مفعول القوانين الاقتصادية ، بالنسبة لكل رأسمالي ، كقوة تنتصب فوقه ويستحيل ترويضها . صحيح ان الرأسماليين يمكنهم في بعض الاحوال ان يدركوا القوانين الاقتصادية للرأسمالية ويأخذوا فعلها بالحسبان ولكنهم لا يستطيعون ان يغيروا طابع مفعولها العفوي .

اما في ظل الاشتراكية ، فان وجود الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج يشترط ادراك القوانين الاقتصادية واستخدامها عن معرفة ووعي في مصلحة المجتمع . ان استخدام القوانين الاقتصادية الموضوعية في ظل الاشتراكية يتطلب من جميع الشغيلة النشاط الواعي والمنظم والفعال . ويعود الى الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية دور كبير جدا في معرفة القوانين الاقتصادية الموضوعية واستخدامها لاجل بناء المجتمع الشيوعي .

تعريف موضوع الاقتصاد السياسي

يدرس الاقتصاد السياسي اساس تطور المجتمع . وهذا الاساس هو انتاج الخيرات المادية ، اسلوب الانتاج . ولكن الاقتصاد السياسي لا يدرس الانتاج الا من وجهة نظر العلاقات بين الناس في سياق الانتاج . وهو يدرس البناء التحتي في المجتمع . وقد كتب لينين يقول : "ان الاقتصاد السياسي لا يعني ابدا "بالانتاج" ، بل بالعلاقات الاجتماعية بين الناس في الانتاج ، بالنظام الاجتماعي للانتاج" * . ومع ذلك ، لا يمكن للاقتصاد السياسي ان لا يأخذ بالحسبان الصلة المتبادلة بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج . ولا يمكن له كذلك ان ينعزل تماما عن البناء الفوقي ، لأن البناء الفوقي ينمو من البناء التحتي ويؤثر تأثيرا قويا فيه .

ولذا ، فان موضوع دراسة الاقتصاد السياسي هو علاقات الانتاج (العلاقات الاقتصادية) بين الناس . وهذا ما يشمل : اشكال ملكية وسائل الانتاج ؛ وضع

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣ ، ص ٥٣ .

مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية فى الانتاج والعلاقات المتبادلة بينها ، واشكال توزيع الخيرات المادية .

وهكذا ، ان الاقتصاد السياسي هو علم تطور علاقات الانتاج الاجتماعية ، اى العلاقات الاقتصادية ، بين الناس . وهو يستوضح القوانين التى تسير انتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية في المجتمع البشرى في مختلف مراحل تطوره .

ان هذا التعريف يبين ان الاقتصاد السياسى علم تاريخى . وهو يوضح كيف يتقدم المجتمع من الدرجات الدنيا حتى الدرجات العليا ، كيف يهيئ كل مجرى التطور التاريخى الضرورة الموضوعية لانتصار اسلوب الانتاج الشيوعى .

والاقتصاد السياسى علم طبقي ، علم حزبي ، فهو يعالج العلاقات الاقتصادية بين الناس ، بين الطبقات ، ويتناول مصالحها الحيوية .

فهل زوال الرأسمالية وانتصار الشيوعية امران محتمان لا مناص منهما ؟ عن هذا السؤال ، يجيب الاقتصاد السياسى البرجوازى بالنفى طبعا ما دام يمثل مصالح النظام الذى امسى كابحا للتطور الاجتماعى ، والمحكوم عليه بالهلاك .

ان الاقتصاديين البرجوازيين كانوا يستطيعون ان يحللوا الواقع بصورة موضوعية الى هذا الحد او ذاك طالما كانت البرجوازية طبقة صاعدة فقط ، وطالما كان تقدم الرأسمالية يطابق القوانين الموضوعية لتطور المجتمع . ولكن هذا الزمن ولى . فمنذ ان قامت الطبقة العاملة قوة مستقلة فى وجه البرجوازية ، وبلغ تطور النضال الطبقى مستوى ينبئ بزوال الرأسمالية ، فقد الاقتصاد السياسى البرجوازى طابعه العلمى . وانحصرت مهمته فى الدفاع بجميع الوسائل عن الرأسمالية التى ينقضى عهدها وفى النضال ضد ايديولوجيا الطبقة العاملة .

ان وضع الاقتصاد السياسى على اسس علمية فعلا انما قام به زعماء الطبقة العاملة ماركس وانجلس ولينين .

ففى " رأس المال " ، مؤلف ماركس الرئيسى ، يتمركز كل ما توصلت اليه الماركسية فى ميدان الاقتصاد السياسى قبل لينين . فبالاستناد الى تحليل النظام الرأسمالى ، قدم ماركس فى هذا المؤلف البرهان العلمى على حتمية انهيار الرأسمالية وقيام سلطة البروليتاريا وانتصار الشيوعية .

وفى ظروف تاريخية جديدة واصل لينين عمل ماركس وانجلس ، ورفع الاقتصاد السياسى الى مستوى اعلى . ومأثرة لينين الكبرى انه وضع النظرية العلمية عن الامبريالية ، وبحث طبيعة الامبريالية وتناقضاتها وقوانينها . ان تحليل الامبريالية فى كتاب " الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية " وفى اعمال لينين الاخرى يواصل ويطور مباشرة افكار مؤلف ماركس " رأس المال " . ان تحليل لينين للامبريالية وبالدرجة الاولى اكتشاف لينين لقانون تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى للرأسمالية فى عصر الامبريالية ، قد وضعا الاساس لنظرية الثورة البروليتارية .

فقد كتب لينين ان الثورة ستنتصر اولا فى بلد واحد او عدة بلدان . واستنادا الى هذا الاكتشاف ، بنيت كل ستراتيجية الحزب الشيوعى فى روسيا وتكتيكه فى سياق تحضير وتحقيق ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وفيما

بعد ، فى غمرة الكفاح من اجل انتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتى . ان انشاء الاقتصاد السياسى للاشتراكية مرتبط باسم لينين .

ان النظرية الاقتصادية الماركسية اللينينية قد وجدت لها تطويرا خلاقا فى قرارات الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى والاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاخرى . واننا لنجد مثلا عن التطوير الخلاق للماركسية اللينينية بوجه عام والاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى بوجه خاص ، فى دراسة وحل قضايا مبدئية غاية فى الاهمية كقضية مرحلتى تطور المجتمع الشيوعى ، وقوانين صيرورة الاشتراكية الى الشيوعية ، وقضية انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، وقضية سبل تطوير شكلى الملكية الاشتراكية والتقريب بينهما ، وقضية محو الفوارق الطبقية ورسوخ المساواة الاجتماعية التامة ، وقضية تكون العلاقات الاجتماعية الشيوعية ، وقضية شروط تحقيق مبدأ الشيوعية الاساسى : " من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته " ، وقضية انجاز الثورة الثقافية وتربية الانسان الجديد ، وقضية توضيح المعاضل المتعلقة بتنظيم المجتمع سياسيا لدن الانتقال الى الشيوعية .

ان طريقة الاقتصاد السياسى هى طريقة المادية الديالكتيكية . وهذا يفترض ، اولا ، دراسة علاقات الانتاج فى سياق عملية نشوئها وتطورها اى دراستها تاريخيا ؛ ثانيا ، بحث هذه العملية بوصفها واقعا موضوعيا اى بحثها ماديا ؛ ثالثا ، توضيح التناقضات الداخلية الملازمة للانتاج الاجتماعى فى تطوره ، اى توضيحها ديالكتيكيا .

فما هى اذن اهمية الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى ؟

ان اهميته تقوم فى كونه يسلح الطبقة العاملة وجميع الشغيلة بمعرفة قوانين التطور الاقتصادى فى المجتمع ، ويتيح للشغيلة ان ينفذوا بنجاح المهام التى تواجههم ، ويدل شغيلة البلدان الرأسمالية على اسباب عبوديتهم وفقرهم وحرمانهم . وهو يبين ان استثمار الطبقة العاملة وجميع الكادحين ليسا ابدا من فعل الصدفة ، ولا ينجمان عن سوء تصرف بعض الرأسماليين ، بل ينبعان من جوهر كامل النظام الرأسمالى بكليته . ولهذا لن يتحرر الكادحون من نير الاستثمار الا بالنضال الطبقى بلا هوادة وتصفية الرأسمالية واقامة سلطة البروليتاريا .

ان الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى يكشف امام شعوب البلدان النامية اسباب تأخرها وفقرها . فهو يبين ان اضطهاد ونهب شعوب البلدان المستعمرة والتابعة هما من صنع الامبريالية ونظام حكمها الاستعمارى . فطوال قرون ، استعبدت حفنة من البلدان الامبريالية ، عن طريق العنف والخداع ، الاغلبية الهائلة من البشر فى البلدان المستعمرة وحطت مقامهم الى مقام العبيد . ان النضال الحازم ضد الامبريالية وجميع مظاهره هو وحده الذى يقود هذه الشعوب الى طريق الاستقلال الوطنى والتقدم .

ان الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى يبين فى اى اتجاه يجب ان يسير بناء الاشتراكية والشيوعية فى البلدان التى تحررت من نير الرأسمال ، ويكشف المزايا التى يتفوق بها النظام الاقتصادى الاشتراكى على النظام الاقتصادى

الرأسمالى ، ويبين حتمية انتصار الشيوعية . وان معرفة قوانين الاقتصاد الاشتراكى تؤمن للجماهير الشعبية امكانية الاشتراك من وعى وادراك فى بناء الاشتراكية والشيوعية ، واطلاق مبادرة الشغيلة ، وتعليمهم العمل باكبر قدر من المردود والانتاجية ، كما تسهم فى تحويل جميع الشغيلة الى بناة نشطاء للمجتمع الجديد .

ان الاقتصاد السياسى الماركسى اللينينى هو فى ايدى البروليتاريا وجميع الشغيلة سلاح جبار فى النضال من اجل السلام والاستقلال الوطنى والديموقراطية والاشتراكية .

الفصل الاول

اساليب الانتاج قبل الرأسمالية

في هذا الفصل ، نستعرض بايجاز انبثاق وتطور واسباب زوال اساليب الانتاج المشاعي البدائي والرقي والاقطاعي .

١ ـ اسلوب الانتاج المشاعي البدائي

أثبت العلم ان الفرق الجذري بين الانسان والحيوان قد ظهر عندما شرع الانسان يصنع ادوات العمل (في البدء كانت ادوات العمل بدائية) . ومع صنع ادوات العمل يبدأ عمل الانسان . وبفضل عمليات العمل اخذت اطراف اجداد الانسان الامامية تتحول تدريجيا الى يدي انسان . وبقدر تحرر الايدي لاجل العمل ، طفق اجداد الانسان يستوعبون اكثر فاكثر المشية المستقيمة . ومع صنع ادوات العمل البسيطة ، انبثقت ضرورة التعاشر بين الناس البدائيين في سياق عملية العمل لاجل استعمال ادوات العمل . وانبثق النطق البيّن . وقد كان للعمل والنطق البيّن التأثير الحاسم في تطور الدماغ . ومن هنا ينجم ان العمل خلق الانسان نفسه ، وان المجتمع البشري نشأ واخذ يتطور بفضل العمل .

كان النظام المشاعي البدائي (او نظام المشاعية البدائية) الذي دام مئات الآلاف من السنين ، اول تشكيلة اجتماعية اقتصادية . ومنه يبدأ تطور المجتمع . في البدء ، كان الناس في حالة نصف وحشية وكانوا عاجزين امام قوى الطبيعة . وكانوا يتغذون ، بصورة رئيسية ، من النباتات التي يجدونها في الطبيعة جاهزة: من الجذور ، والاثمار البرية ، والجوز والبندق ، الخ ..

وكان الحجر والعصا ، المشغولين بشكل فظ ، اول ادوات الانسان . وفيما بعد تعلم الناس ، بتكديس التجربة ببالغ البطء ، كيف يصنعون ادوات غاية في البساطة وصالحة للضرب والقطع والقلع .

وقد كان لاكتشاف النار اهمية كبيرة فى الصراع مع الطبيعة • فان النار قد مكنت من تنويع ماكل الناس البدائيين • وسجل اختراع القوس والنشاب عهدا جديدا فى تطور القوى المنتجة عند الناس البدائيين • وبفضل ذلك ، شرع الناس ينصرفون الى صيد الوحوش ، وشرعوا يضيفون الى مواد الغذاء السابقة لحوم الحيوانات • وآل تطور الصيد البرى الى نشوء تربية المواشى بشكلها البدائى • وبدأ الناس بتدجين الحيوانات •

وكانت الخطوة التالية فى تطور القوى المنتجة نشوء الزراعة • وقد ظلت الزراعة البدائية مرحلة طويلة فى مستوى منخفض جدا • وجاء استخدام الماشية قوة للجر فجعل العمل الزراعى اكثر انتاجية ، وحصلت الزراعة على اساس متين • وطفق الناس البدائيون ينتقلون الى نمط حياة الحضر •

كانت الملكية الجماعية العائدة لكل مشاعة على وسائل الانتاج البدائية ، وخاصة على ادوات العمل اساس علاقات الانتاج فى المجتمع البدائى • وكانت الملكية الجماعية تطابق مستوى تطور القوى المنتجة فى تلك المرحلة • فقد كانت ادوات العمل فى المجتمع البدائى على درجة من البدائية بحيث ان الناس البدائيين لم يكن فى مستطاعهم ان يدخلوا منفردين فى صراع مع قوى الطبيعة والحيوانات البرية • ولهذا كان الناس يعيشون جماعات ، مشاعيات ، ويديرون معا شؤونهم الاقتصادية (الصيد البرى ، صيد السمك ، اعداد الطعام) •

والى جانب الملكية المشاعية لوسائل الانتاج ، كانت تقوم كذلك الملكية الشخصية العائدة لافراد المشاعة على بعض ادوات العمل التى كانت فى الوقت نفسه ادوات للدفاع ضد الوحوش الكاسرة •

فى المجتمع البدائى ، كان العمل قليل الانتاجية ولم يكن ليخلق اى فائض عن الحد الادنى الضرورى للحياة • وكان قوامه التعاون البسيط : عدد كبير من الافراد ينفذون مهمة واحدة • وهنا لم يكن ثمة وجود لاستثمار الانسان للانسان ، وكان توزيع الغذاء الهزيل بين اعضاء المشاعة توزيعا متساويا •

قبل ان ينفصل الانسان عن مملكة الحيوان ، كان الناس يعيشون قطعانا • وفيما بعد ، مع انبثاق الاقتصاد ، تكوّن تدريجيا تنظيم المجتمع على اساس العشيرة اى انه اتحد من اجل العمل المشترك اولئك الذين تجمع بينهم روابط الدم • فى البدء ، كانت العشيرة تضم بضع عشرات من الافراد ، ثم تنامت الى عدة مئات • ومع تطور ادوات العمل نشأ فى داخل العشيرة ، التقسيم الطبيعى للعمل حسب العمر والجنس : بين الرجال والنساء ، بين البالغين والاحداث والشيوخ • وفى هذا الطور من نشوء المجتمع البشرى ، ادى تقسيم العمل الى بعض النمو فى انتاجية العمل •

فى الدرجة الاولى من النظام العشائرى ، عاد دور السيادة الى المرأة • فقد كانت تجمع الغذاء النباتى وتدير شؤون الاقتصاد المنزلى • وكانت تلك العشيرة الامية او عشيرة الامومة • وكان الرجال يتعاطون اساسا الصيد البرى وصيد السمك • وفيما بعد ، حين اصبحت الزراعة وتربية الماشية من شؤون الرجال حل محل نظام الامومة نظام الابوة (او النظام البطريركى) وانتقل وضع السيادة فى العشيرة الى الرجال •

ومع الانتقال الى تربية الماشية وزراعة الارض ، ظهر التقسيم الاجتماعي للعمل ، اى ان قسما من المجتمع اخذ ينصرف بصورة اساسية الى زراعة الارض ، وقسما آخر الى تربية المواشي . وقد كان انفصال تربية المواشي عن زراعة الارض اول تقسيم اجتماعي كبير للعمل فى التاريخ .

وبفضل هذا التقسيم ، اصبح عمل الناس اوفر انتاجية . وبرز فى المشاعيات فائض معين من بعض المنتجات وطلب على بعضها الآخر . مما اسفر عن نشوء تربة ملائمة لتبادل المنتجات بين قبائل تربية الماشية والقبائل الزراعية . وفى مرحلة لاحقة ، عندما تعلم الناس صب الفلزات المعدنية : النحاس والقصدير (وقد تعلموا استخراج الحديد فيما بعد) وصنع الادوات والاسلحة والآنية النحاسية ، وعندما ظهر اختراع اداة الحياكة اليدوية وسهل كثيرا انتاج المنسوجات والالبسة ، ادى هذا تدريجيا الى انفصال اناس فى المشاعيات يمارسون حرفة والى طرح مصنوعاتهم اكثر فاكثر قيد التبادل .

وقد اسفر تطور القوى المنتجة عن زيادة محسوسة فى انتاجية عمل الانسان وفى سيطرة الانسان على الطبيعة ، ووفر له المزيد من منتجات الاستهلاك . ولكن هذه القوى المنتجة الجديدة فى المجتمع لم يعد فى وسعها ان تبقى فى اطار علاقات الانتاج القائمة . فان اطار الملكية المشاعية الضيق ، وتوزيع منتجات العمل بالتساوى اخذا يعوقان تطور القوى المنتجة . ولم يبق اى مبرر لضرورة العمل المشترك ، وظهرت امكانية وضرورة العمل الفردى . واذا كان العمل المشترك قد تطلب الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، فان العمل الفردى قد تطلب الملكية الخاصة . وهكذا انبثقت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ونشأ معها التفاوت فى الثروة بين الناس سواء بين العشائر ام فى داخل العشيرة بالذات . وظهر الاغنياء والفقراء .

ومع نمو القوى المنتجة ، شرع الانسان ينتج من مقومات المعيشة اكثر مما ينبغى للقيام بالاود . وفى هذه الحال ، اصبح من الممكن ان يستخدم فرد فى استثمارته الخاصة شغيلة آخرين يعطى عملهم كذلك فائضا من المنتوجات . وهؤلاء الشغيلة كانت تؤمنهم الحرب ، فأخذوا يحولون الاسرى الى ارقاء . فى البدء ، ارتدى الرق طابعا بطريركيا (بيتيا) ثم غدا اساس وجود النظام الجديد . وقد آل عمل الرقيق الى تفاقم التفاوت ، لأن الاستثمارات التى تستغل الارقاء كانت تثرى بسرعة . وفيما بعد لم يعد الاغنياء يقتصرون على تحويل اسرى الحرب الى ارقاء ، بل اخذوا ايضا يفرضون الرق على الذين يصبحون فقراء ومدينين من اعضاء قبيلتهم نفسها الامر الذى زاد من تفاقم التفاوت من حيث الملكية . وهكذا نشأ اول تقسيم طبقى للمجتمع ، الى ارقاء ومالكى ارقاء . وظهر استثمار الانسان للانسان . وابتداء من تلك المرحلة حتى بناء الاشتراكية ، صار كل تاريخ البشرية تاريخ النضال بين الطبقات .

وقد ادى اشتداد التفاوت بين الناس الى نشوء الدولة ، بوصفها جهازا لاضطهاد طبقة المستثمَرين من جانب طبقة المستثمِرين . وهكذا نشأ الرق على انقاض اسلوب الانتاج المشاعى البدائى .

2-923

٢ ــ اسلوب الانتاج القائم على الرق

الرق هو اول اشكال الاستثمار فى التاريخ ، واشدها سفورا وفظاظة . وقد وجد عند جميع الشعوب تقريبا .

كان الرق قائما فى مصر والهند والصين من الالف الرابع الى الالف الثانى قبل الميلاد . وفى اليونان بلغ الرق اوج الازدهار فى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد . وفى روما بلغ الرق اعلى درجات تطوره فى المرحلة الممتدة من القرن الثانى قبل الميلاد حتى القرن الثانى بعد الميلاد .

ان انتقال المجتمع من المشاعية البدائية الى نظام الرق يعود الى استمرار نمو القوى المنتجة والى تطور التقسيم الاجتماعى للعمل وتطور التبادل .

ماذا كانت تمثل القوى المنتجة آنذاك ؟ فى عهد المجتمع البدائى كانت ادوات العمل اساسا حجرية ؛ اما فى عهد نظام الرق ، فان الادوات الحديدية شرعت ، منذ اكتشاف صب الحديد ، تبسط هيمنتها . وادت الادوات المعدنية الى توسيع نطاق العمل البشرى . فان الفأس الحديدية ، مثلا ، اتاحت احياء الاراضى المغطاة بالغابات والادغال واعدادها للزرع والحراثة ؛ وفسح المحراث المجهز بسكة من حديد المجال لزراعة مساحات كبيرة من الارض . ولم تعد الزراعة تقتصر على انتاج الحبوب والخضار ، بل شرعت تعطى كذلك الخمور والزيت . وقد ادى صنع الادوات المعدنية الى ظهور فئة خاصة من الناس هم الحرفيون الذين راح عملهم يرتدى اكثر فاكثر صفة مستقلة . وحدث ثانى تقسيم اجتماعى كبير للعمل ، هو انفصال الحرفة عن الزراعة .

ومع انفصال الحرفة عن الزراعة ، تطور التبادل اكثر فاكثر . وبقدر ما كان التبادل يتسع ، كانت تظهر النقود عبارة عن بضاعة عامة شاملة يمكن بواسطتها تقدير جميع البضائع الاخرى ، وتلعب دور الوسيط فى المبادلات . وآل تعاظم تقسيم العمل ونمو التبادل الى ظهور اناس يحتكرون * البضائع ويبيعونها . وحدث ثالث تقسيم اجتماعى كبير للعمل ، اى نشوء التجار . فان التجار كانوا يستغلون انعزال صغار المنتجين عن السوق ويشترون منهم البضائع باسعار منخفضة ويبيعونها فى السوق باسعار اعلى .

وآل تطور الحرف والتبادل الى نشوء المدن . فى البدء ، كانت المدينة قلما تختلف عن القرية ، ولكن الحرفة والتجارة تمركزتا فى المدن شيئا فشيئا . وهكذا بدأ الانفصال بين المدينة والقرية .

ادى تطور القوى المنتجة واستمرار التقسيم الاجتماعى للعمل ونمو المبادلات الى ازدياد التفاوت فى الثروات . ففى جهة ظهر الاغنياء الذين يحصرون فى ايديهم ماشية العمل وادوات العمل والنقود . وفى الجهة الاخرى ، ظهر الفقراء الذين كان يحل بهم الخراب اكثر فاكثر ويضطرون الى طلب القروض من الاغنياء . وهكذا ولد الربا ، وظهر الدائن والمدين . " فى العالم القديم ،

---

* استعملت كلمة " احتكار" هنا بمعناها الحرفى الاقتصادى ، بمعنى شراء وجمع البضائع لبيعها باسعار تفوق اسعار الشراء ، لا بالمعنى الذى تدل عليه فى ايامنا . ــ المعرب .

يحتدم النضال الطبقي بصورة رئيسية بشكل نضال بين المدينين والدائنين ، وينتهي في روما باندحار المدين ـ العامي وتحوله الى رقيق " * . وصار الاغنياء من مالكي الارقاء يملكون المئات والآلاف من العبيد الارقاء . واستولوا على مساحات شاسعة من الارض ، وعلى هذا النحو تشكلت عند مالكي الارقاء املاك عقارية كبيرة اسميت ، مثلا ، في روما القديمة باسم " اللاتيفونديا " (الاملاك الكبيرة) ، وكانت تشتغل فيها جحافل العبيد .

وكانت علاقات الانتاج في مجتمع الرق ، في مجتمع مالكي العبيد ، تقوم على واقع أن وسائل الانتاج (الارض ، ادوات العمل ، الخ .) وشغيلة الانتاج ، اى العبيد الارقاء ، كانت ملك الاسياد مالكي الارقاء . فقد كان العبد يعتبر شيئا من الاشياء وكانت لسيده عليه سلطة مطلقة لا ينازعه عليها منازع . وكان العبد في مجتمع الرق لا يمتاز عن الفأس او عن الثور الا بكونه يملك موهبة النطق . اما من حيث الجوانب الاخرى جميعها ، فانه كان كذلك ملكا خاصا لسيده ، كالماشية او البيت او الارض او اداة العمل .

وقد ارتدى استثمار العبيد اشكالا في اقصى الضراوة والقساوة . وكانت معاملة العبيد اسوأ من معاملة الماشية . كانوا يدفعونهم الى العمل بضرب السياط ، ويعاقبونهم بقسوة وحشية لاقل هفوة ، بل كانوا يقتلونهم . وكان السيد لا يحاسب اذا قتل عبده . وكان السيد يستولي على كامل ثمرات عمل الرقيق ولا يعطيه الا قدرا زهيدا من مقومات العيش لكي لا يموت جوعا ولكي يتمكن من متابعة العمل لأجله .

استنادا الى التعاون البسيط في عمل الارقاء ، حقق العالم القديم نهوضا اقتصاديا وثقافيا مرموقا . وعلى عظام اجيال واجيال من الارقاء نمت الحضارة القديمة . وتطورت كثرة من فروع المعرفة (الرياضيات ، علم الفلك ، الميكانيك ، الهندسة المعمارية) تطورا محسوسا . ولكن اسلوب الانتاج القائم على الرق ، رغم جميع منجزاته بالقياس الى نظام المشاعية البدائية ، كان عقبة في طريق تطور الانسانية اللاحق .

ذلك ان اسلوب الانتاج القائم على الرق كان ينطوى على تناقضات عميقة مستعصية ، افضت به الى الهلاك . فان شكل الاستثمار المتمثل بالاسترقاق كان ، قبل كل شيء ، يدمر القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع ألا وهي العبيد الارقاء . ولهذا كان العبيد غالبا ما يشنون الانتفاضات ضد اشكال الاستثمار الوحشية . ثم ان العبيد الذين كانوا اساس الاقتصاد في نظام الرق ، وكانت الدولة تحصل عليهم من الخارج عن طريق الحروب . وكان الفلاحون والحرفيون القوة الرئيسية لخوض غمار هذه الحروب ، وكانوا يخدمون في القوات المسلحة ويحملون على اكتافهم كل عبء الضرائب التي تستلزمها الحروب . ولكن الخراب شمل استثمارات الفلاحين والحرفيين نتيجة لمزاحمة الانتاج الكبير المرتكز على عمل الارقاء الرخيص . وهذا ما قوض قدرة دول الرق اقتصاديا وسياسيا وحربيا . وبعد الانتصارات حلت الهزائم ، ونضب الينبوع الذى يقدم العبيد بلا انقطاع

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٤٧ .

2*

وبثمن رخيص . ولهذا السبب بدأ تدهور الانتاج على نطاق عام .
" الاملاق العام ، وتدهور التجارة ، والحرف والفنون ، وانخفاض عدد السكان ، وانحطاط المدن ، وعودة الزراعة الى مستوى ادنى — تلك كانت النتيجة الاخيرة للسيادة الرومانية العالمية " * .

ان اسلوب الانتاج القائم على الرق قد اسهم عند نشوئه فى انماء القوى المنتجة . الا ان تطوره فيما بعد ، استتبع ، كما رأينا ، تدمير القوى المنتجة . ولهذا تحولت علاقات الانتاج ، القائمة على عمل الارقاء ، الى كابح يكبح تطور القوى المنتجة فى المجتمع . واذا عمل الارقاء الذين لا مصلحة لهم اطلاقا فى ثمار الانتاج ، يستنزف امكانياته . وبات من الضرورى تاريخيا الاستعاضة عن علاقات الانتاج القائمة على الرق بعلاقات اخرى تغير وضع القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع ألا وهى الارقاء .

ومع تدهور الاستثمارات الكبيرة القائمة على عمل الارقاء ، غدت الاستثمارة الصغيرة اكثر نفعا . ولهذا تزايد عدد الارقاء المعتقين المحررين ، وفى الوقت نفسه ، قسمت اللاتيفونديا (الاملاك الكبيرة) قطعا صغيرة يشتغلها المزارعون (الكولون — colon) . والكولون ليس عبدا ، بل شغيل زراعى يحصل على قطعة من الارض لاستغلالها مدى حياته ويدفع لقاء ذلك قدرا معينا من النقود او من المنتوجات . والكولون ليس بمستأجر حر للارض ، بل هو مربوط بارضه لا يستطيع التخلى عنها ، ولكن من الممكن بيعه مع قطعة الارض . لقد كان الكولون اسلاف اقنان القرون الوسطى .

وهكذا اخذ ينشأ ، فى قلب نظام الرق ، اسلوب جديد للانتاج هو الاسلوب الاقطاعى .

مع تطور الاقتصاد القائم على الرق ، تفاقمت حدة النضال الطبقى اكثر فاكثر بين الظالمين والمظلومين . وكان هذا النضال يتفجر فى انتفاضات العبيد على اسيادهم . والى العبيد الثائرين كان ينضم الفلاحون الاحرار والحرفيون الذين يستثمرهم كبار مالكى العبيد ودولة الرق . وفى عداد انتفاضات العبيد العديدة ، كانت الانتفاضة التى قامت بقيادة سبارتاك (سنوات ٧٤ — ٧١ قبل الميلاد) واسعة بصورة خاصة .

واكثر فاكثر تشابكت الضربات من الداخل مع الضربات من الخارج . وهذا ما افضى الى هلاك نظام الرق نهائيا .

٣ — اسلوب الانتاج الاقطاعى

والقرن الثامن عشر فى فرنسا • وفى روسيا استمرت الاقطاعية من القرن التاسع حتى الغاء نظام القنانة فى عام ١٨٦١ •

فى اوروبا الغربية نشأت الاقطاعية نتيجة لتفاعل عمليتين ـ انهيار دولة الرق الرومانية ، من جهة ، وتفسخ النظام المشائرى عند قبائل الفاتحين ، من جهة اخرى •

ان عناصر الاقطاعية بصورة نظام الكولونات colonat ، كما سبق ان قلنا ، قد رأت النور فى ظل نظام الرق • ولكن الامبراطورية الرومانية القائمة على الرق سقطت نهائيا فى اواخر القرن الخامس تحت ضربات من الداخل ومن الخارج • وقد شن الجرمان والغاليون وغيرهم من الشعوب الحروب باستمرار ضد روما الاسترقاقية • وهذا الصراع انتهى بانتصار الجرمان والغاليين والسلاف وغيرهم من الشعوب القاطنة فى مختلف انحاء اوروبا •

قبيل سقوط روما ، كان النظام المشائرى سائدا عند قبائل الفاتحين • ولكن النظام المشائرى عند هذه القبائل كان يتسم على الاغلب بطابع عسكرى بسبب الصراع المزمن • فعلى رأس القبيلة كان القادة العسكريون مع عصبهم • وبعد الاستيلاء على روما ، انتزع الجرمان والغاليون ثلثى الاراضى التى كانت تملكها روما مع الكولون المتواجدين فى هذه الاراضى • وجرى توزيع هذه الاراضى على العشائر وعلى مختلف الاستثمارات • واصبح قسم كبير من الاراضى من نصيب القادة العسكريين ؛ واقوى هؤلاء صاروا فيما بعد ملوكا • وكان القادة العسكريون يوزعون الاراضى التى يستولون عليها بين العصب القتالية لاجل الانتفاع بها مدى الحياة ، ثم فيما بعد لاجل الانتفاع بها بالوراثة مع الفلاحين المتواجدين فيها • وقطع الارض الموزعة على هذه الاسس اسميت Feodum (الاقطاعة) ، واسمى مالكوها بالاقطاعيين • وكان الحاصلون على الارض ملزمين باداء الخدمة العسكرية • وكما من قبل كان الفلاحون الصغار يحرثون الارض ، ولكنهم صاروا تابعين للاسياد الجدد تبعية شخصية •

كانت ملكية الاقطاعى الخاصة للارض وملكيته المحدودة للفلاح القن اساس علاقات الانتاج في المجتمع الاقطاعى • فان الفلاح القن لم يكن عبدا رقيقا ؛ بل كانت له استثمارته الخاصة • والى جانب ملكية الاقطاعيين ، كانت تقوم ملكية الفلاحين ، وملكية الحرفيين لادوات الانتاج ولاستثماراتهم الخاصة • وكانت الاستثمارة الفلاحية الصغيرة وانتاج الحرفيين الصغار المستقلين يرتكزان على العمل الفردى • وكان الانتاج كله يرتدى ، على الغالب ، صفة الانتاج الطبيعى ، اى ان المنتوجات كانت معدة ، بصورة رئيسية ، من اجل الاستهلاك المباشر ، لا من اجل التبادل •

وكانت الملكية العقارية الاقطاعية الكبيرة اساس استثمار الفلاحين من جانب كبار ملاكى الاراضى ، الاقطاعيين • وكان قسم من ارض الاقطاعى يشكل الملك الاقطاعى ، بمعنى الكلمة الحقيقى ، اما القسم الآخر فكان الاقطاعى يعطيه للفلاحين بشروط تستعبدهم استعبادا • كانت هذه الحصة من الارض شرطا لتأمين اليد العاملة للسيد الاقطاعى • وكان على الفلاح ، لقاء التمتع الوراثى بحصة الارض ، ان يعمل لحساب الملاك ، فاما ان يزرع له ارضه بادواته الخاصة ، هو الفلاح (السخرة) واما ان يسلمه قسما من منتوجه عينا

(الفريضة العينية او الاتاوة) ، واما ان يقوم بهذه وتلك . وفيما بعد ، اخذ الاقطاعيون يبتزون من الفلاحين النقود . وهذا النظام لادارة الاقتصاد لم يفض الى شكل سافر للاستثمار وحسب ، بل افضى كذلك بصورة حتمية الى تبعية الفلاح تبعية شخصية ازاء الملاك العقارى . صحيح انه لم يكن فى وسع الاقطاعى ان يقتل الفلاح ، ولكنه كان فى وسعه ان يبيعه . وكان القسر غير الاقتصادى سارى المفعول بحق الفلاحين لاكراههم على العمل فى صالح الاقطاعيين .

كان وقت عمل الفلاح القن ينقسم الى قسمين : الوقت الضرورى والوقت الاضافى . خلال الوقت الضرورى ، كان الفلاح يوجد النتاج الضرورى للقيام بأوده وأود عائلته . اما فى الوقت الاضافى ، فكان يوجد النتاج الاضافى ، الذى كان يستولى عليه الاقطاعى بشكل ريع عقارى (الريع – العمل او السخرة ، الريع العينى او الفريضة العينية ، الريع النقدى) . وكان استثمار الفلاح من جانب الاقطاعى بشكل الريع العقارى يؤلف السمة الاساسية للنظام الاقطاعى عند جميع الشعوب .

والى جانب سكان القرى ، كان ثمة سكان المدن . كان سكان المدن يتألفون بصورة رئيسية من الحرفيين والتجار . وكانت المدن تخضع لسلطة الاقطاعى الذى تقوم فى ارضه . وقد ناضل سكان المدن فى سبيل تحررهم وغالبا ما ظفروا بالاستقلال .

وقد أثر نمو المدن وتطور التجارة تأثيرا قويا فى القرية الاقطاعية . فأخذ الاقتصاد الاقطاعى ينجذب شيئا فشيئا الى حركة السوق . وكان الاقطاعيون بحاجة الى المال لشراء الاشياء الكمالية . ولذا شرعوا يفرضون على الفلاحين الفريضة النقدية عوضا عن السخرة والفريضة العينية . ومع الانتقال الى الريع النقدى ، اصبح الاستثمار الاقطاعى اثقل وطأة ، والنضال بين الاقطاعيين والفلاحين اكثر حدة .

٤ – تفسخ النظام الاقطاعى وهلاكه . ولادة العلاقات الرأسمالية فى قلب النظام الاقطاعى

بلغت القوى المنتجة فى العهد الاقطاعى مستوى ارفع مما كانت عليه فى عهد الرق . فأصبح تكنيك الانتاج فى الزراعة اكثر اتقانا ، وانتشر المحراث الحديدى وغيره من ادوات العمل الحديدية انتشارا واسعا . ونشأت فروع زراعية جديدة ، وحققت زراعة الكرمة وصناعة الخمور وزراعة الخضار نهوضا ملموسا . ونمت تربية المواشى والفروع المرتبطة بها : صنع الزبدة والجبنة . واتسعت المروج والمراعى وتحسنت .

وفى ميدان الحرفة ، ارتقت فى المدينة شيئا فشيئا ادوات العمل واساليب معالجة الخامات وتخصص الحرف . وظهرت حرف جديدة منها صناعات الاسلحة والمسامير والمدى والاقفال والاحذية والسروج . وتحسن صب الحديد ومعالجته . وفى القرن الخامس عشر ، ظهرت الافران العالية . والى ذلك الزمن يعود

اختراع البوصلة وتعود الاكتشافات الجغرافية الكبرى •

غير ان النظام الاقطاعي الذى انبثقت فى قلبه هذه القوى المنتجة الجديدة ، اخذ يعرقل تطورها ، فاصطدمت القوى المنتجة باطار علاقات الانتاج الاقطاعية الضيق • ولم يكن فى وسع الفلاحين الرازحين تحت نير الاستثمار الاقطاعي ان ينتجوا المزيد من المحاصيل الزراعية لأن انتاجية العمل غير الحر كانت منخفضة جدا • وفى المدينة كان نمو انتاجية العمل الحرفى يصطدم بالعقبات التى اقامتها انظمة الحرف • ولذا تطلب هذا الوضع تصفية علاقات الانتاج القديمة واقامة علاقات جديدة ، متحررة من قيود الاقطاعية • وهكذا انبثقت فى احشاء الاقطاعية علاقات الانتاج الرأسمالية •

فى عهد الاقطاعية ، اتسع الانتاج البضاعي البسيط شيئا فشيئا ، اى انتاج المنتجات برسم المبادلة • ولكن هذا الانتاج كان يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى العمل الفردى • وبين منتجى البضائع ، احتدمت المنافسة الضارية واخذت تقسمهم الى فقراء واغنياء سواء فى المدينة ام فى القرية • ومع اتساع السوق ، شرع منتج البضائع الذى يتمتع ببعض الوزن ، يستأجر اكثر فاكثر الفلاحين والحرفيين ممن حل بهم الخراب • وهكذا اخذت العلاقات الرأسمالية تنشأ تدريجيا فى قلب النظام الاقطاعي •

كذلك سلكت ولادة الرأسمالية سبيلا آخر • فان الرأسمال التجارى بشخص التجار شرع يخضع لنفسه مباشرة انتاج الفلاحين والحرفيين • فى بادئ الامر ، برز الرأسمال التجارى وسيطا عند تبادل البضائع ، ثم اخذ يشترى ويحتكر البضائع بانتظام من صغار منتجى البضائع ويمدهم بالمواد الاولية ويمنحهم القروض المالية • وهكذا كان صغار المنتجين يقعون فى تبعية التجار الاقتصادية • وبعد ذلك راح الرأسمال التجارى يجمع الحرفيين المشتتين فى مبنى واحد يشتغلون فيه عمالا بالاجرة • وعلى هذا النحو ، تحول الرأسمال التجارى الى رأسمال صناعى ، والتاجر الى رأسمالى صناعى •

واخذت الرأسمالية تولد فى القرية ايضا • ومع تطور الانتاج البضاعى ، تعاظم سلطان النقد • ولهذا شرع الاقطاعيون ينتقلون الى الريع النقدى • وقد كان تطور العلاقات النقدية حافزا لانقسام الفلاحين الى برجوازية ريفية وفلاحين منوا بالخراب •

وهكذا ، فى قلب النظام الاقطاعي ، ولد الانتاج الرأسمالي فى المدينة والريف • ان كل تاريخ الاقطاعية كان حافلا بنضال طبقى ضار بين الفلاحين والاقطاعيين • وقد تفاقم هذا النضال على الاخص فى اواخر العهد الاقطاعي • وزعزعت انتفاضات الفلاحين النظام الاقطاعي وادت به الى الهلاك • وغدت ازاحة الاقطاعية ضرورة تاريخية • وقد ترأست البرجوازية النضال ضد النظام الاقطاعي ، واستغلت انتفاضات الفلاحين الاقنان ضد الاقطاعيين لكى تستولى على السلطة السياسية وتصبح الطبقة السائدة •

اسئلة للمراجعة :

١ ـ كيف انبثق المجتمع البدائى ؟

٢ ـ ماذا كانت تمثل القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى اسلوب الانتاج البدائى ؟

٣ ـ ما هى الاسباب التى ادت الى تفسخ اسلوب الانتاج المشاعى البدائى وهلاكه ؟

٤ ـ كيف كانت القوى المنتجة وعلاقات الانتاج فى ظل اسلوب الانتاج الرقى ؟

٥ ـ ما هى الاسباب التى ادت الى تفسخ اسلوب الانتاج الرقى وهلاكه ؟

٦ ـ كيف كانت علاقات الانتاج فى عهد الاقطاعية ؟

٧ ـ ما هى الاسباب التى ادت الى تفسخ اسلوب الانتاج الاقطاعى وهلاكه ؟

٨ ـ باية سبل انبثقت العلاقات الرأسمالية فى قلب الاقطاعية ؟

اسلوب الانتاج الرأسمالى

ان اسلوب الانتاج الرأسمالى ، كما هو معلوم ، قد ولد فى قلب الاقطاعية .
ان الرأسمالية تمر فى سياق تطورها بمرحلتين : الرأسمالية ما قبل الاحتكار ، والرأسمالية الاحتكارية او الامبريالية .

ولهاتين المرحلتين اساس اقتصادى واحد هو الملكية الرأسمالية الخاصة لوسائل الانتاج واستثمار العمل المأجور . ولكن هناك فوارق بين الرأسمالية ما قبل الاحتكار وبين الامبريالية .

ان الرأسمالية ما قبل الاحتكار انما هى مرحلة فى تطور الرأسمالية تتواجد فيها المزاحمة الحرة ، وتتطور فيها القوى المنتجة بقدر متفاوت من الملاسة فى خط صاعد . وفى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وغيرها من البلدان المتطورة اقتصاديا ، سادت الرأسمالية ما قبل الاحتكار حتى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر .

فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، بدأت تحدث فى اقتصاد البلدان الرأسمالية عمليات اضفت على الرأسمالية ما قبل الاحتكار صفات جديدة ؛ فان المزاحمة الحرة قد حلت محلها سيادة الاحتكارات التى شرعت تضطلع بالدور الحاسم فى الحياة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية .

وعلى تخوم القرن العشرين تحولت الرأسمالية ما قبل الاحتكار الى امبريالية اى الى اعلى وآخر المراحل فى تطور الرأسمالية .

أ - الرأسمالية ما قبل الاحتكار

الفصل الثانى

الانتاج البضاعى . البضاعة والنقد

يبدأ ماركس تحليل الرأسمالية بدراسة البضاعة . فكل شئ فى ظل الرأسمالية - من اصغر دبوس الى اضخم مصنع ، وحتى قوة عمل الانسان - يباع ويشرى ، ويأخذ ، كما يقول الاقتصاديون ، شكل بضاعة . والعلاقات بين الناس فى المجتمع تظهر بشكل علاقات بين البضائع . ان البضاعة هى ، برأى ماركس ، خلية المجتمع البرجوازى الاقتصادية . وكما ان نقطة من الماء تعكس البيئة المحيطة بها ، كذلك تعكس البضاعة جميع التناقضات الاساسية الخاصة بالرأسمالية .

يبدأ ماركس تبيان جوهر علاقات الانتاج الرأسمالية من بحث البضاعة والانتاج البضاعى .

١ - المواصفات العامة للانتاج البضاعى

مفهوم الانتاج البضاعى

الانتاج البضاعى هو انتاج منتجات غير معدة للاستهلاك الشخصى ، بل للبيع ، للمبادلة فى السوق . وقد اوضح لينين انه " يقصد بالانتاج البضاعى تنظيم للاقتصاد الاجتماعى تكون فيه المنتجات من صنع منتجين فرديين ، منعزلين ، يتخصص كل منهم فى صنع نتاج معين ما ، بحيث انه يجب ، لأجل تلبية الحاجات الاجتماعية ، ان يحصل بيع وشراء منتجات (تصبح ، لهذا السبب ، بضائع) فى السوق " * .

انبثق الانتاج البضاعى فى سحيق الازمنة ، فى مرحلة تفسخ النظام المشاعى البدائى . وقد حدث اول تقسيم اجتماعى كبير للعمل فى الدرجة الاخيرة من

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١ ، ص ٨٦ - ٨٧ .

تطور المجتمع البدائي . وظهر فرعان للانتاج — جراثة الارض وتربية الماشية . ولاجل تلبية حاجات الناس ، كان لا بد من التبادل . كان القبائل الزراعية تحتاج الى منتجات قبائل الرعاة ، وكانت قبائل الرعاة تحتاج بالعكس الى المنتجات الزراعية . واخذ الزراع ومربو المواشي يتبادلون فيما بينهم فوائض منتوجاتهم . فظهر الانتاج البضاعي .

نشأ الانتاج البضاعي في مرحلة تفسخ النظام المشاعي البدائي وتواجد في عهد اسلوب الانتاج القائم على الرق وفي عهد اسلوب الانتاج الاقطاعي ، ولكن الاقتصاد العيني كان هو السائد. في ظل الاقتصاد العيني تقوم كل وحدة من الوحدات الاقتصادية بجميع الاعمال ابتداء من استخراج شتى اصناف الخامات وانتهاء بمعالجتها قصد الاستهلاك الشخصي . ان هذا النموذج من الاستثمارات ، حيث لا يفضي اساسا الى التبادل غير الفائض ، قد ساد حتى نشوء الرأسمالية .

ان تطور الرأسمالية يسدد ضربة قاضية الى الاقتصاد العيني . ففي ظل الرأسمالية تتخذ جميع منتجات العمل ، وكذلك الارض وقوة العمل شكل البضاعة . ومع تحول قوة العمل الى بضاعة يكتسب الانتاج البضاعي صفة عامة شاملة . ويصبح هو السائد .

وبما ان انتاج البضائع يغدو في ظل الرأسمالية الشكل المهيمن في الانتاج ، فان العلاقات بين الناس في مجرى الانتاج الاجتماعي ، اي علاقات الانتاج ، تجد ايضا انعكاسا لها في العلاقات البضاعية . وبالفعل ، لنأخذ علاقة الانتاج الاساسية في المجتمع الرأسمالي وهي علاقة استثمار البروليتاريا من قبل البرجوازية . فلكي يستطيع الرأسمالي ان يستثمر العامل ، يجب على العامل ان يبيع قوة عمله التي تبرز كبضاعة . ان الرأسمالي يدفع للعامل اجرة يشترى بها العامل وسائل العيش ، اي البضائع . وعليه ، لا تبرز علاقات الانتاج بين العامل والرأسمالي صراحة ومباشرة ، بل عبر البضاعة ، وترتدي طابع العلاقات البضاعية .

ان الرأسماليين يبيعون منتوجاتهم بعضهم من بعض ويشترون بعضهم من بعض الخامات والاعتدة وغيرها من البضائع . وهكذا ترتدي العلاقات بين الرأسماليين كذلك الطابع البضاعي .

ينجم بالتالي ان الانتاج البضاعي في المجتمع الرأسمالي يرتدي طابعا عاما شاملا سائدا ، بينما تتجلى العلاقات بين الناس بوصفها علاقات بين الاشياء ، بين البضائع .

شروط نشوء الانتاج البضاعي

ان الانتاج البضاعي لا ينشأ الا اذا توافرت شروط معينة . ان الشرط الاهم لظهور الانتاج البضاعي ووجوده هو التقسيم الاجتماعي للعمل . وهذا يعني ان انتاج مختلف المنتجات موزع بين هؤلاء او اولئك من الافراد او بين هذه او تلك من مجموعات الافراد . مثلا ، بعضهم ينتج المنسوجات ، وبعض شان

ينتج الاحذية ، وثالث سلع الاستعمال المنزلى ، ورابع الادوات ، الخ .. وبديهى انه يتعين على هؤلاء الناس ، تلبية لحاجاتهم ، ان يتبادلوا فيما بينهم نتائج عملهم . وهكذا فان جميع المنتجين مجتمعين يشكلون نوعا ما من جماعة منتجة كبيرة يرتبط اعضاؤها بعضهم ببعض .

ولكن التقسيم الاجتماعى للعمل ليس سوى شرط من شروط وجود الانتاج البضاعى . فان وجود مالكين مختلفين لوسائل الانتاج فى المجتمع ، هو شرط لازم آخر لوجود الانتاج البضاعى . مثلا . رب رجل صنع سلعة ويريد بيعها من آخر . فهل يستطيع ذلك ؟ اجل ، ولكن شرط ان يكون مالكا لوسائل الانتاج ، التى تم بواسطتها صنع السلعة المعنية ، اذ انه يكون بالتالى مالك هذه السلعة . ففى داخل المشاعيات البدائية مثلا ، لم يكن ثمة انتاج بضاعى ولا تبادل بضائع ، رغم وجود تقسيم العمل . فقد كان اعضاء المشاعة يتبادلون فيما بينهم ثمار عملهم ، ولكنهم لم يكونوا يبيعونها لان مالك وسائل الانتاج وثمار العمل انما كان المشاعة بكليتها . غير ان الحال كان يختلف حين كان التبادل يجرى بين المشاعيات . ففى هذه الحال كان يحصل تبدل فى المالكين ، ويصبح منتوج العمل بضاعة .

وهكذا فان التقسيم الاجتماعى للعمل ووجود مالكين مختلفين فى المجتمع لوسائل الانتاج ، يشكلان اساس الانتاج البضاعى . وحين يتوافر هذان الشرطان ، حينذاك فقط يظهر الانتاج البضاعى وتبادل المنتجات بشكل بيع وشراء .

هناك نوعان اساسيان للانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هما النوع البسيط والنوع الرأسمالى .

الانتاج البضاعى البسيط والرأسمالى

ان الانتاج البضاعى الرأسمالى ينشأ فى ظروف اجتماعية معينة على اساس الانتاج البضاعى البسيط .

ان ابرز ممثلى الانتاج البضاعى البسيط هم الفلاحون الصغار والحرفيون . فهم يبنون انتاجهم على العمل الشخصى اى انهم يشتغلون بانفسهم ، ولا يستثمرون عمل الآخرين . فكل منتج بضائع بسيط هو مالك لوسائل الانتاج ، وهو يقوم بهذا الانتاج لا من اجل استهلاكه الشخصى ، بل من اجل السوق ، من اجل البيع .

ان الانتاج البضاعى البسيط يتسم ، من حيث طبيعته ، بسمة مزدوجة . فمن حيث ان الانتاج البضاعى البسيط يرتكز على الملكية الخاصة ، يظهر الفلاح الصغير او الحرفى بمظهر المالك ، وهذا ما يقربه من الرأسمالى . ومن حيث ان الانتاج البضاعى البسيط يرتكز على العمل الشخصى ، فان المنتج شغيلة ، وهذا ما يقربه من البروليتارى الذى لا يملك وسائل انتاج خاصة به ، خلافا لمنتج البضائع البسيط . وفى هذا الامر على وجه الضبط ، تقوم الوحدة بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح طبقة الفلاحين ، وامكانية التحالف بينهما .

وفى احوال اجتماعية معينة ، يكون الانتاج البضاعى البسيط نقطة انطلاق

وقاعدة لظهور الانتاج الرأسمالى . وهناك شرطان . اولا ، وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ومعلوم ان هذا الشرط قد انبثق فى مرحلة تفسخ المجتمع البدائى . ثانيا ، تحول قوة العمل الى بضاعة . وقد حصل هذا التحول فى مرحلة تفسخ المجتمع الاقطاعى .

والانتاج البضاعى البسيط غير ثابت ؛ فان التمايز يجرى باستمرار فى اوساط الفلاحين والحرفيين : بعضهم (الاقلية) يغتنى ، والآخرون (الاكثرية) يحل بهم الخراب . ويصبح الفلاحون والحرفيون الذين حل بهم الخراب بروليتاريين . وفى الاحوال المشار اليها آنفا ، تؤول هذه العملية الى نشوء البرجوازية والبروليتاريا فى المدينة والريف .

ان الانتاج البضاعى الرأسمالى ، مثله مثل الانتاج البضاعى البسيط ، يقوم على التقسيم الاجتماعى للعمل وعلى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ولكنه لا يرتكز على العمل الشخصى لمالك وسائل الانتاج ، بل على استثمار هذا الاخير للعمل المأجور . ففى نظام الانتاج البضاعى الرأسمالى ، لا يشتغل الرأسمالى مالك وسائل الانتاج والمال بنفسه ، بل يشترى بماله قوة العمل التى تحرك وسائل الانتاج . ان تحويل قوة العمل الى بضاعة يعنى ان الانتاج البضاعى يواصل تطوره ، فى ظل الرأسمالية ، ويغدو شاملا . وقد كتب لينين يقول : ان تبادل البضائع يشكل "العلاقة البسيطة ولا اكثر ، العادية ولا اكثر ، الاساسية ولا اكثر ، العامة ولا اكثر ، المألوفة ولا اكثر ، ما يحدث مليارات المرات ، علاقة المجتمع البرجوازى (البضاعى) ..." * . ولذا يترتب علينا ان نوضح ما تمثله البضاعة ، هذه الخلية الاقتصادية لاسلوب الانتاج الرأسمالى .

٢ ـ البضاعة والعمل ، مبدع البضائع

قيمة البضاعة وقيمة استهلاكها

البضاعة هى اولا شئ يلبى حاجة ما من حاجات الانسان ؛ وهى ثانيا شئ منتوج لا للاستهلاك الشخصى بل للبيع ، للمبادلة .

ان الانسان الذى ينتج شيئا لاستهلاكه الشخصى ، لا يصنع الا المنتوج ولكنه لا يصنع البضاعة . فلكى يصبح المنتوج بضاعة ، ينبغى ان يلبى حاجة اجتماعية ما ، اى ان يستجيب لحاجة من حاجات اعضاء المجتمع الآخرين .

ان دراسة البضاعة تتيح اكتشاف مظهرين فيها على ارتباط وثيق ، اكتشاف خاصتين : القيمة الاستهلاكية والقيمة .

ان خاصة البضاعة فى ان تلبى هذه الحاجة البشرية او تلك تسمى القيمة الاستهلاكية (او القيمة الاستعمالية) . ان طابع هذه الحاجة يمكن ان يكون فى غاية التنوع . فقد تكون البضاعة شيئا ذا ضرورة اولية ، كالخبز واللباس والحذاء . وقد تكون شيئا فاخرا : خمورا غالية ، ومجوهرات ، الخ .. وقد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٩ ، ص ٣١٨ .

تكون ايضا وسيلة انتاج ، كالآلات ، والحديد ، والفحم ، الخ ٠٠

ويمكن ان يكون لكل شئ لا قيمة استهلاكية واحدة ، بل عدة قيم ٠ فالفحم الحجرى مثلا يمكن استخدامه وقودا ، ويمكن استخدامه مادة اولية لصنع المنتجات الكيماوية ٠

ان اكتشاف هذه القيمة الاستهلاكية او تلك ، اى اكتشاف منفعة الشيء للانسان ، يجرى فى سياق تطور المجتمع التاريخى وينجم من تطور القوى المنتجة. مثلا ٠ كان الانسان يعرف الفحم الحجرى من قديم الزمان ، ولكن استعمال الفحم الحجرى كوقود لم يبدأ الا منذ امد قريب نسبيا ٠ وقد اتاح تطور العلم والتكنيك اكتشاف صفات جديدة فى الفحم ، فشرعوا يستعملونه كمادة اولية لاجل الصناعة الكيماوية ٠

ان تبادل مختلف القيم الاستهلاكية يجرى بصورة دائمة فى نطاق الانتاج البضاعى ، وذلك بنسبة كمية معينة مثلا : تبادل الفأس مقابل ٢٠ كغ من الحبوب ٠ ان هذه النسبة الكمية ، التى تبادل فيها قيمة استعمالية بقيمة استعمالية اخرى ، تشكل القيمة التبادلية للبضاعة (قيمة التبادل) ٠ وعند دراسة القيمة التبادلية ، يجابهنا سؤالان : ١ ـ لماذا تقارن بعضها ببعض بضائع مختلفة الصفات ؟ ٢ ـ لماذا تقارن بضائع مختلفة بعضها ببعض ، بنسبة معينة ، بمقدار معين ؟ اذا كانت بضائع مختلفة ، لا تتشابه ابدا ، تخضع للمقارنة اثناء التبادل ، فهذا يعنى ان فيها شيئا مشتركا ٠ وقد لاحظ الفيلسوف الاغريقى اريسطو فى حينه "ان التبادل لا يمكن ان يقوم بدون مساواة والمساواة بدون القابلية للقياس" ٠

ان جميع البضائع تتصف على العموم ، الى هذا الحد او ذاك ، بالخصائص المميزة التالية : النفع ، القدرة على ان تكون موضع طلب وعرض ، الندرة ، العمل ٠

فاى من هذه الخصائص تعين قيمة البضاعة ؟

قد يبدو من النظرة الاولى ان نفع البضاعة هو سبب قيمة البضاعة ٠ ذلك انه بقدر ما يكون الشئ نافعا ، ضروريا ، بقدر ما يجب ان تزداد قيمته ٠ بيد ان الواقع يدل لدى كل خطوة على ان النفع ليس سبب القيمة ٠ فان أنفع الاشياء غالبا ما لا تكلف بدلا (مثلا ، الهواء) او انها تكلف بدلا تافهما جدا (مثلا ، الماء حيث يتوفر فى الطبيعة بكمية كافية) ، فى حين ان اشياء قلما تنفع الانسان تكلف اثمانا غالية للغاية (مثلا ، الالماس والمجوهرات) ٠ وبالفعل ، لو كانت المنتوجات تزداد اثمانها مع ازدياد نفعها ، لكلف الخبز والماء اغلى من الالماس والمجوهرات ٠ ولهذا كان النفع او قيمة الاستعمال (الاستهلاك) مجرد شرط للقيمة لا سببا لها ٠ ومع ان القيمة تستحيل بدون قيمة الاستعمال ، الا ان قيمة الاستعمال ممكنة تماما بدون القيمة (مثلا ، للهواء قيمة استعمال كبرى ، ولكن لا قيمة له اطلاقا) ٠

وهل الطلب والعرض هما اللذان يحددان القيمة ؟ قد يبدو من النظرة الاولى ان نعم ٠ معلوم انه بقدر ما يزداد الطلب على بضاعة ما ، بقدر ما ترتفع اسعارها ؛ وعلى العكس ، بقدر ما يزداد عرض بضاعة ما وبقدر ما تزداد كميتها فى السوق ، بقدر ما تهبط اسعارها ٠

ولكن اذا تعمقنا في جوهر المسألة ، اتضح لنا ان قيمة البضاعة ليست رهنا بالطلب والعرض . وبالفعل ، لنأخذ ، مثلا ، السكر والملح . هاتان البضاعتان تخضعان بالدرجة نفسها لفعل قانون الطلب والعرض . ولكن حتى اذا كان طلبهما يوازي عرضهما ، فان قيمة كيلوغرام من السكر ستكون مع ذلك ارفع بما لا يقاس من قيمة كيلوغرام من الملح . وهذا يعني ان الطلب والعرض لا يلعبان هنا اي دور . صحيح ان مقاييس الطلب والعرض لها شأنها بالنسبة لاسعار البضائع ، ولكنها لا تحدد مقدار القيمة ، بل درجة انحراف اسعار السوق عن قيمة البضاعة . فاذا ازداد الطلب على بضاعة ما وقل عرضها ، ارتفعت اسعار السوق الى اعلى من قيمتها ، والامر بالعكس ، اذا قل الطلب وازداد العرض ، هبطت اسعار السوق الى ادنى من قيمة البضاعة . ولا تتساوى اسعار السوق مع القيمة الا اذا تساوى الطلب والعرض . ولكن هذا الامر لا يحدث ابدا تقريبا في ظل الانتاج البضاعي الرأسمالي . وهذا يعني ان الطلب والعرض لا يحددان قيمة البضاعة .

هل ندرة البضاعة تحدد قيمتها ؟ يبدو ان الواقع يؤكد بآلاف الامثلة صحة استنتاج كهذا . لنأخذ ، مثلا ، الذهب والالماس والخبز . الذهب والالماس نادران ، وهما غاليان جدا . الخبز اكثر بكثير ، ولكنه ارخص بكثير ، رغم انه ضروري لحياة الناس اكثر بكثير . ولكن هذا لا يعني ان الندرة هي سبب القيمة الكبيرة . مثلا ، حين ينحبس المطر زمنا طويلا في السنة الجافة ، ينتظره الناس بفارغ الصبر ، ويكون " الطلب " عليه هائلا ، ولكنه ، رغم كل ندرته ونفعه ، ورغم كل الحاجة اليه ، لا يملك اي قيمة يمكن الاعراب عنها بالنقد .

ينجم بالتالي ان سبب قيمة البضاعة لا يكمن لا في النفع ، ولا في القدرة على ان تكون موضع طلب وعرض ، ولا في الندرة . يبقى العمل فقط ، وهو بالفعل اساس القيمة ، او ، كما قال ماركس ، جوهر القيمة . فبقدر ما يتطلب انتاج هذه البضاعة او تلك كمية من العمل ، بقدر ما تكتسب هذه البضاعة قيمة اكبر ، ويكون سعرها اغلى . ان الذهب اغلى من الفحم الحجري لأن البحث عن الذهب وفصله عن الخلائط الغريبة يقتضيان من العمل كمية اكبر بكثير مما يقتضيه استخراج القدر نفسه من الفحم الحجري .

ان جميع البضائع هي نتيجة للعمل البشري . والبضائع تصبح قابلة للمقارنة بعضها ببعض لأن كل بضاعة تنطوي على كمية معينة من العمل المجسد . وكون البضائع نتاج العمل هو ما يجعل لها قيمة .

ان القيمة هي عمل المنتجين الاجتماعي المجسد في البضاعة . ان تعبير " المجسد " يشير الى ان العمل مشمول ، مضمن في البضاعة ، اخذ شكل شيء ، شكل البضاعة . ان النسب الكمية ، النسب التي تبادل البضائع بموجبها ، تؤلف شكل تجلي القيمة ، وهي تبين انه انفق على البضائع المتبادلة الكمية نفسها من العمل ، ان هذه البضائع تملك القيم نفسها .

ان قيمة البضاعة مقولة اجتماعية ، غير منظورة ، ولكنها تعرب عن وجودها كلما جرت مبادلة بضاعة ببضاعة ، كلما جرت مقارنة ، معادلة بضاعة باخرى . ولهذا قال لينين " ان القيمة هي العلاقة بين شخصين ... علاقة مغلفة

بخلاف مادى " * .

ان قيمة الاستعمال (الاستهلاك) قد وجدت وستوجد ابدا ودائما . ولكن البضاعة بوصفها قيمة قد نشأت فى مرحلة معينة من تطور المجتمع ، عندما ظهر الانتاج البضاعى والتبادل . ومع تلاشى الانتاج البضاعى ، تزول قيمة البضاعة ايضا . ينجم بالتالى ان القيمة مقولة اجتماعية وتاريخية اى انها توجد فى مرحلة معينة من تطور المجتمع .

صحيح ان البضاعة هى وحدة جانبين (القيمة الاستهلاكية والقيمة) ولكن هذه الوحدة متناقضة . ففيم يتجلى هذا التناقض ؟

ان البضائع بوصفها قيما استهلاكية (استعمالية) تختلف من حيث الكيف (القمح ، الخيش ، الحديد الصب ، الخ .) ؛ ولكن البضائع بوصفها قيما متجانسة من حيث الكيف (فهى جميعها نتاج عمل الانسان) . والبضائع ، بوصفها قيما استهلاكية (استعمالية) ، معدة لاجل الاستهلاك (الاستعمال) ، ولكن البضائع ، بوصفها قيما ، معدة لاجل البيع . ان منتج البضاعة تهمه القيمة (وليس القيمة الاستهلاكية) ، ولكن لكى تستطيع البضاعة أن تحقق غايتها كقيمة ، ينبغى ان تكون قيمة استهلاكية (استعمالية) ، اى انه يجب ان يكون عليها طلب من جانب اعضاء المجتمع الآخرين . والبضاعة ملموسة بوصفها قيمة استهلاكية ، بينما هى غير ملموسة بوصفها قيمة . تلك هى التناقضات بين قيمة البضاعة وقيمتها الاستهلاكية (الاستعمالية) .

وهكذا اوضحنا ان للبضاعة صفتين اى انها وحدة القيمة الاستعمالية والقيمة . فكيف نفسر طابع البضاعة المزدوج ؟

العمل الملموس والعمل المجرد

ان طابع البضاعة المزدوج ينشأ عن ازدواج طابع العمل الذى يخلق البضاعة . فان عمل المنتج ، المضمن فى البضاعة ، يظهر من جهة بمظهر عمل ملموس ، ومن جهة اخرى بمظهر عمل مجرد .

ان العمل الملموس هو العمل الذى انفق بشكل معين ، عقلانى ، مفيد . فالانسان لا يستطيع العمل " بوجه عام " . فاذا قام بعمل ، فهو عمل السكاف ، او المزارع او العامل المنجمى ، الخ . .

ان مختلف اشكال العمل تختلف من حيث صفاتها ، والطرائق المهنية والادوات ، والمواد المستعملة ، واخيرا من حيث النتائج ، اى من حيث المنتوج ، من حيث القيم الاستعمالية . ان العمل الملموس يخلق للبضاعة قيمتها الاستعمالية (الاستهلاكية) .

ولكن اذا راقبنا عن كثب مختلف اشكال العمل ، لاكتشفنا فيها سمة مشتركة : بذل او انفاق العمل الانسانى بوجه عام ، اى بذل او انفاق طاقة العضلات والدماغ والاعصاب ، الخ . . والعمل ، بصرف النظر عن شكله الملموس ، بوصفه

---

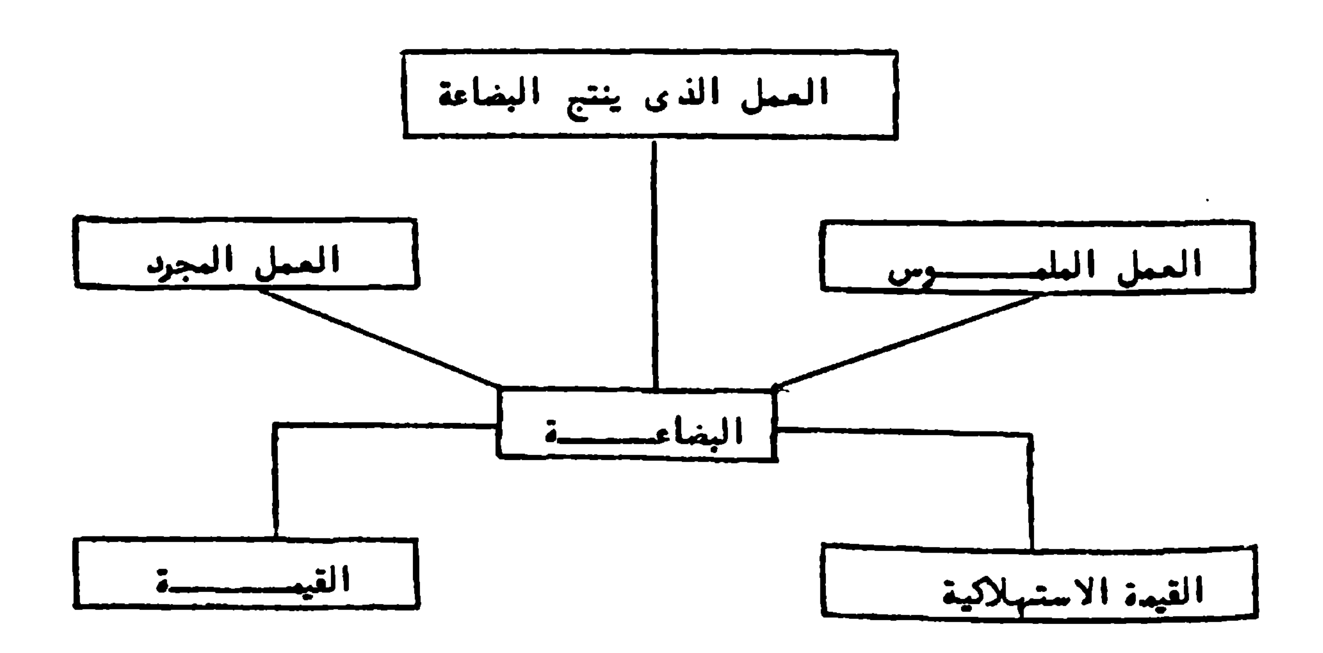
* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٦ ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

بذلا او انفاقا لقوة العمل الانسانى ، انما هو العمل المجرد . والعمل المجرد يشكل قيمة البضاعة .

ان العمل الملموس ، خالق القيمة الاستعمالية ، قد كان دائما وسيكون دائما ، سواء فى ظل نظام الانتاج البضاعى ام بدونه . اما العمل المجرد ، فلا يلازم الا الانتاج البضاعى . واذا كانت مختلف اشكال العمل الملموس تقاس بالعمل المجرد نفسه ، بالعمل بوجه عام ، فذلك نظرا لوجود الانتاج البضاعى ، لكون المنتوج المصنوع معدا للبيع . وبالفعل ، اذا صنع المنتج ، مثلا ، احذية ، وحملها الى السوق ، فكيف يستطيع ان يبادلها ، مثلا ، مقابل الخبز ؟ ان هذين المنتوجين غير قابلين للمقارنة من حيث القيمة الاستعمالية . فلا يمكن اذن مقارنتهما الا حسب كمية العمل المبذول . واذا بادل السكاف زوجا من الاحذية مقابل مئة كيلوغرام من الحبوب ، فهذا يعنى ان كمية العمل المجرد نفسها قد بذلت على زوج الاحذية وعلى المئة كغ من الحبوب . ولو ان زوج الاحذية استعمل فى اسرة السكاف بدلا من اعداده للمبادلة ، لما كان ثمة حاجة ابدا لتحديد كمية العمل المجرد المضمن فى هذا الزوج . ومع زوال الانتاج البضاعى ، تزول ايضا مقولة العمل المجرد .

فى ظل الانتاج البضاعى البسيط والرأسمالى ، يوجد بين العمل الملموس والعمل المجرد تناقض تناحرى (مستعص لا حل له) يتجلى فى الظاهر تناقضا بين العمل الخاص والعمل الاجتماعى .

ازدواجية طابع العمل الذى ينتج البضاعة



العمل الخاص والعمل الاجتماعى

فى ظروف الانتاج البضاعى يصنع كل منتج نوعا معينا من البضاعة . والعمل

مقسم في المجتمع ، وكلما ازداد التقسيم الاجتماعي للعمل عمقا ، وكلما ازداد عدد فروع الانتاج ، كلما اتسعت وقويت الروابط التي تربط المنتجين بعضهم ببعض ، وتشعب ترابطهم . ففي صنع جميع الاشياء تقريبا ، يشترك العشرات والمئات من الناس من مختلف المهن . وهذا يعني ان عمل كل منتج يشكل جزءا من العمل الاجتماعي ، يرتدي طابعا اجتماعيا .

ولكن المنتجين في مجتمع تسود فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يديرون استثماراتهم بصورة منفردة ، فهم منعزلون بعضهم عن بعض . ولهذا فان عملهم الذي هو ، اساسا ، عمل اجتماعي ، يظهر بمظهر عمل خاص ، وهكذا يختفي هنا الطابع الاجتماعي للعمل . ولا يتجلى هذا الطابع الا عند تبادل البضائع في السوق . ففي تبادل البضائع ، في مجرى البيع والشراء على وجه الضبط ، يظهر العمل الخاص الذي يقوم به المنتج المعني ، عملا اجتماعيا ، جزءا من العمل الاجتماعي ، لأنه ضروري للمجتمع .

وبما ان عمل المنتج خاص بصورة مباشرة وبما انه يرتدي في الوقت نفسه طابعا اجتماعيا ، يبرز التناقض الاساسي في الاقتصاد البضاعي البسيط ، اي التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي . وهذا التناقض يتجلى عند التبادل . فحين يأتي المنتجون الى السوق ، يتبين ان بعضهم يبيع بضائعه ، بينما الآخرون لا يتوصلون الى بيعها . فهم لا يستطيعون بيعها اما لانعدام الطلب ، واما لغلائها . بيد انه اذا كان المنتج لا يصرف بضاعته ، فهذا يعني ان عمله الخاص لم يلق اعترافا على الصعيد الاجتماعي ؛ فيمنى المنتج بالخسائر ، واذا ما تكررت هذه الحالة مرارا ، اصيب بالخراب . ولذا فان التناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعي يؤول الى خراب بعض المنتجين والى اثراء بعضهم الآخر .

مقدار قيمة البضاعة

بما ان العمل يخلق قيمة البضاعة ، فان مقدار القيمة يقاس بكمية العمل المضمن في البضاعة . ولكن المنتجين كثيرون ، وهم ينفقون على انتاج البضائع عينها كميات مختلفة من العمل . ولذا فان مقدار قيمة البضاعة لا يمكن قياسه بما يبذله كل منتج بمفرده ، من نفقات فعلية من العمل ، والا لا تكون قيمة البضائع نفسها وحيدة المقدار . اما في الواقع ، فللبضائع نفسها قيمة متساوية ، واحدة لدن التبادل . ان مقدار قيمة البضائع لا يحدده وقت العمل الفردي الذي يبذله كل منتج ، انما يحدده وقت العمل الضروري اجتماعيا لانتاج بضاعة معينة .

ويقصد بوقت العمل الضروري اجتماعيا الوقت الضروري لانتاج وحدة من بضاعة ، في ظروف الانتاج الاجتماعية المتوسطة في فرع صناعي معني (مستوى التكنيك ، ودرجة مهارة المنتجين ، ودرجة شدة العمل) . ان وقت العمل الضروري اجتماعيا تحدده ، كقاعدة عامة ، ظروف الانتاج التي يصار فيها الى خلق اكبر كمية من البضائع من نوع معين .

ان وقت العمل الضروري اجتماعيا يتغير على الدوام ، وبالتالي يتغير ايضا

مقدار القيمة . ان تغير وقت العمل الضرورى اجتماعيا ينجم عن تغير انتاجية العمل . وانتاجية العمل تتجلى في كمية المنتوج المصنوعة في وحدة من وقت العمل، او يحددها مقدار وقت العمل المبذول على وحدة من نتاج العمل . وبارتفاع انتاجية العمل يعنى ، بصورة عامة ، كل تغير يطرأ على عملية العمل ويؤدى الى تخفيض نفقات العمل لانتاج كل وحدة من البضاعة المعنية . وبقدر ما تزداد انتاجية العمل ، اى بقدر ما يزداد الانتاج فى فترة معينة من الوقت ، بقدر ما تقل قيمة البضاعة ، والعكس بالعكس . فبقدر ما تنخفض انتاجية العمل الاجتماعى ، بقدر ما يزداد وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاج البضاعة المعنية ، وترتفع قيمتها . ولهذا يقال ان انتاجية العمل وقيمة كل وحدة من البضاعة يتناسبان عكسا . فاذا ارتفعت انتاجية العمل ، فان قيمة البضاعة تهبط . وبالعكس ، اذا انخفضت انتاجية العمل ، فان قيمة البضاعة ترتفع .

ولكنه يجب التمييز بين انتاجية العمل وشدة العمل . ان شدة العمل تتجلى في نفقات العمل في وحدة من الوقت . وبقدر ما ترتفع نفقات العمل خلال فترة معينة من الوقت ، بقدر ما تزداد كمية المنتجات ؛ ولكن قيمة وحدة من المنتوج قد لا تتغير ، نظرا لان كمية اكبر من العمل انفقت على انتاج كمية اكبر من المنتجات .

ان ما يؤثر فى مقدار قيمة البضاعة ، انما هو درجة تعقد العمل . وتبعا لدرجة التعقد ، ينقسم العمل الى عمل كفؤ وعمل غير كفؤ . ان العامل الذى لا يملك اى اعداد خاص يعطى عملا بسيطا (غير كفؤ) ؛ والعمل الذى يتطلب اعدادا خاصا هو عمل معقد (كفؤ) . ان العمل المعقد ينشئ فى وحدة من الوقت قيمة اكبر مما ينشئ العمل البسيط . ولذا قال ماركس ان العمل المعقد يبدو عملا بسيطا مرفوعا الى قوة معينة او مضروبا .

ان قياس مختلف اشكال العمل ، العمل المختلف الكفاءة ، العمل المختلف الانتاجية ، بقياس واحد ، بالعمل المجرد الذى يؤلف قيمة البضاعة ، فى ظل الانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة ، انما يجرى بصورة عفوية ، فى السوق ، لدن عرض البضاعة للبيع . ان القيمة تعبر عن علاقات الانتاج بين المنتجين ، وعن تبادل نشاطهم . ولكن هذه العلاقات تبدو فى الظاهر علاقات بين الاشياء .

٣ ـ تطور التبادل واشكال القيمة

قيمة التبادل ـ شكل ظهور القيمة

ان قيمة البضاعة يخلقها العمل المنفق على انتاجها . ولكن القيمة لا تكشف عن نفسها الا اثناء موازنة ، مقارنة بضاعة باخرى فى سياق التبادل ، اى عبر قيمة التبادل . فان قيمة فأس واحدة ، مثلا ، لا يمكن التعبير عنها مباشرة بوقت العمل ، بل بواسطة بضاعة اخرى . مثلا . فأس واحدة تعادل ٢٠ كيلوغراما من الحبوب . فالحبوب هنا واسطة للتعبير عن قيمة الفأس . ان هذه

3*

المعادلة تدل على ان انتاج الحبوب قد اقتضى من الوقت نفس الكمية التي اقتضاها انتاج الفأس. فالبضاعة التي تعبر عن قيمتها في بضاعة اخرى (الفأس، في مثلنا) هي الشكل النسبي للقيمة. والبضاعة التي تكون قيمة استعمالها واسطة للتعبير عن قيمة بضاعة اخرى (الحبوب، في مثلنا) هي الشكل التعادلي للقيمة.

ان قيمة التبادل قد قطعت طريقا طويلا من التطور التاريخي، ابتداء من الشكل البسيط، العرضي للقيمة حتى الشكل النقدي للقيمة.

شكل القيمة البسيط

حين كان الانتاج يتسم بصفة الانتاج الطبيعي وحين كانت المنتوجات معدة للاستهلاك المباشر، لا للتبادل، لم يكن الفائض من المنتوجات يدخل حلبة التبادل الا عرضا. وكانت كمية المنتوجات المتبادلة محدودة. كانت بضاعة ما تبادل مباشرة ببضاعة اخرى ولم تكن تجد تعبيرا عن قيمتها الا في بضاعة واحدة. مثلا: فأس واحدة مقابل ٢٠ كيلوغراما من الحبوب، او كمية من البضاعة أ مقابل كمية اخرى من البضاعة ب. وبما ان التبادل كان عرضيا، فلم يتوافر لقيمة البضاعة مقياس واحد. ونقصد هنا الشكل البسيط، او المنفرد او العرضي للقيمة.

شكل القيمة الكامل او المتطور

في النظام المشاعي البدائي، حين حدث اول تقسيم اجتماعي كبير للعمل، اي انفصال قبائل الرعاة عن قبائل الزراع، وحين بدأت تتطور كذلك مختلف الحرف، اخذت تدخل حلبة التبادل كمية متزايدة ابدا من البضائع: الماشية، الحبوب، الخ .. وصار التبادل بين المنتجين ظاهرة منتظمة، دائبة. ولكنه تبين شيئا فشيئا واكثر فاكثر عند تبادل البضائع ان كثيرين ارادوا الحصول على بضاعة معينة. وهذه البضاعة صارتها الماشية بصورة عفوية. فكانت الماشية تعادل وتبادل بكثرة من البضائع الاخرى. مثلا:

رأس غنم واحد =
- ٤٠ كيلوغراما من الحبوب
- ٢٠ مترا من القماش
- ٢ فأس
- ٣ غرامات من الذهب
- كمية من البضاعة أ، والخ ..

ان هذا الشكل الذي يمكن في ظله التعبير عن قيمة بضاعة واحدة بكثرة من البضائع الاخرى، يسمى الشكل الكامل او المتطور للقيمة.

شكل القيمة العام

مع تطور الانتاج البضاعي وتطور التبادل، بدأت تنفصل وتتميز عن جميع

البضائع بضاعة اشتد الطلب عليها اكثر من غيرها . وشرعت جميع البضائع تعبر عن قيمتها فى بضاعة واحدة بالذات . وهذه البضاعة التى صارت تعبيرا عن قيمة جميع البضائع الاخرى هى المعادل العام ، اى المقياس ، المعيار ، لكل بضاعة اخرى . ومع ظهور المعادل العام ، تم الانتقال من شكل القيمة المتطور الى شكل القيمة العام . ومن الممكن التعبير عنه على النحو التالى :

٤٠ كيلوغراما من الحبوب	=	
٢٠ مترا من القماش	=	
٢ فأس	=	رأس غنم واحدا
٣ غرامات من الذهب	=	
كمية من البضاعة أ ، والخ ..	=	

ان الانتقال الى شكل القيمة العام قد آل الى ظهور تداول البضائع . وهكذا صارت كل عملية من عمليات التبادل تنقسم الى مرحلتين : مرحلة البيع ومرحلة الشراء . ولكن دور المعادل العام فى هذا الطور لم يترسخ بعد فى بضاعة معينة . ففى بعض الاماكن قامت الماشية بدور المعادل العام ، وفى اماكن ثانية ، الملح ، وفى ثالثة الفراء ، الخ ..

الا ان تنامى الانتاج البضاعى واتساع التبادل تطلبا الانتقال الى معادل وحيد لأن قيام مختلف البضائع بدور المعادل العام صعب تطور التبادل ودخل فى تناقض مع حاجات السوق النامى . وهذا التناقض وجد لنفسه حلا فى كون دور المعادل العام ترسخ تدريجيا فى المعدنين الثمينين : الفضة والذهب .

شكل القيمة النقدى

حين ترسخ دور المعادل العام فى بضاعة واحدة ، فى الذهب مثلا ، نشأ شكل القيمة النقدى . وهذا ما يمكن التعبير عنه على النحو التالى :

٤٠ كيلوغراما من الحبوب	=	
٢٠ مترا من القماش	=	
٢ فأس	=	٣ غرامات من الذهب
رأس غنم واحد	=	
كمية من بضاعة أ ، والخ ..	=	

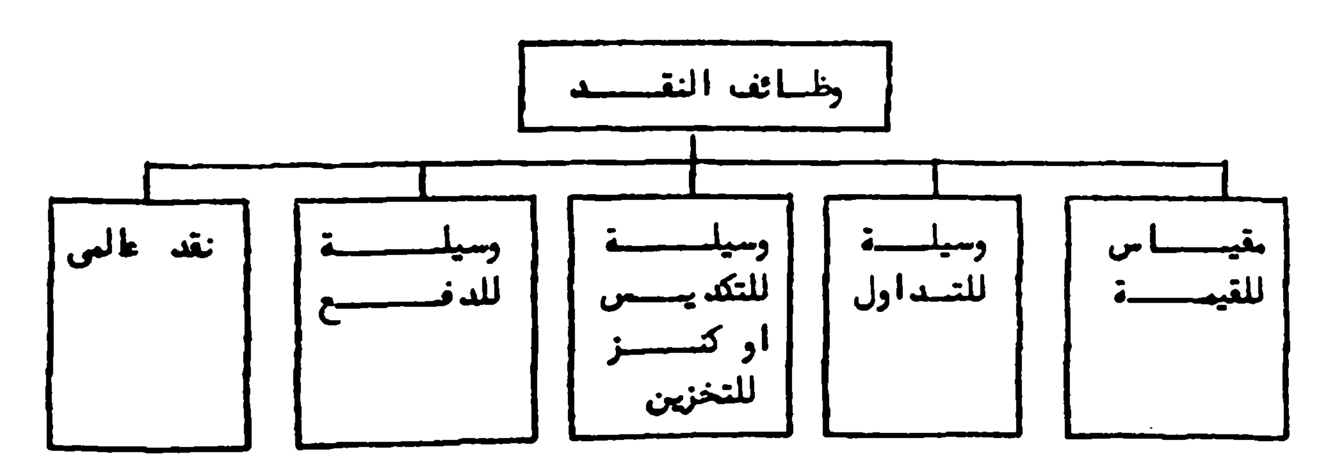
ان الانتقال الى الشكل النقدى للقيمة قد حدث بعد التقسيم الاجتماعى الكبير الثانى للعمل ، اى بعد انفصال الحرفة عن الزراعة . وصار الذهب والفضة ، بحكم خصائصهما المميزة (التجانس ، قابلية الانقسام ، صغر الحجم ، الخ .) معادلا عاما ، وتحولا الى نقد . ان النقد انما هو بضاعة معينة تعود اليها وظيفة اجتماعية قوامها التعبير عن قيمة جميع البضائع الاخرى . ومع ظهور النقد ، اخذت قيمة جميع البضائع تقاس بالنقد .

جوهر النقد ووظائفه

ولد النقد بصورة عفوية فى سياق تطور الانتاج البضاعى وتطور التبادل خلال التاريخ . وان تطور اشكال القيمة ابتداء من ابسط اشكالها ، هو الذى آل الى ظهور الشكل النقدى للقيمة والى ظهور النقد .

ان الذهب والفضة ، والقطع النقدية المعدنية المسكوكة او العلائم النقدية الورقية التى تحل محلها ، كل هذا يستخدم بوصفه نقدا . ولكن هذه النقود لم تظهر دفعة واحدة ، بل ظهرت نتيجة تطور طويل . فى البدء ، تميزت بوصفها نقدا بضاعة كانت اغلب الاحيان موضوعا للتبادل . وقد قامت فراء الوحوش ، والمواشى ، والجلود ، والحبوب ، والملح ، وغير ذلك بدور النقد عند مختلف الشعوب وفى مختلف الازمنة . ومع تطور التبادل كان دور النقد ينتقل من بعض البضائع الى بعضها الآخر . وبعد مرحلة طويلة من تطور الانتاج البضاعى ، ترسخ دور النقد فى الذهب . وفى القرن التاسع عشر ، اضطلع الذهب بدور النقد فى الاغلبية المطلقة من البلدان .

فى اقتصاد بضاعى متطور ، يقوم النقد بعدة وظائف : فهو مقياس لتحديد قيمة البضائع ، ووسيلة للتداول ، ووسيلة للتكديس او كنز للتخزين ، ووسيلة للدفع ، ووسيلة للتبادل مع الخارج (نقد عالمى) .



لننظر الى كل من هذه الوظائف .

ان مقياس القيمة هو وظيفة النقد الرئيسية ، وهذه الوظيفة تقوم اساسا فى قياس جميع البضائع بالنقد .ولكى يقوم النقد بوظيفة مقياس للقيمة ، لا بد له ان يملك قيمة بنفسه . فكما لا يمكن قياس ثقل جسم ما الا بمقابلته بجسم آخر اذ ان له ثقله الخاص ايضا ، كذلك لا يمكن قياس قيمة بضاعة ما الا بواسطة اخرى ، تملك هى ايضا قيمة . ان قيمة بضاعة ما تقاس بواسطة الذهب . فحين يحدد مالك البضاعة سعرا لبضاعته ، فانه يعبر بالفكر ، او مثاليا كما يقول ماركس ، عن قيمة البضاعة ذهبا . ان مقارنة البضاعة بكمية معينة من الذهب امر يمكن تحقيقه لأنه توجد دائما فى الواقع الحى نسبة محددة بين قيمة الذهب وقيمة

البضاعة المعنية . ان هذه النسبة ترتكز على العمل الضروري اجتماعيا لانتاج البضاعة والذهب .

ان قيمة البضاعة ، معبرا عنها بالنقد ، تدعى سعر (ثمن) البضاعة . ان السعر هو التعبير النقدي لقيمة البضاعة .

ان البضائع تعبر عن قيمتها بكمية محددة من الذهب او الفضة . وهذه الكمية من المادة النقدية يجب قياسها . ان وزنا معينا من المعدن ـ النقد هو الوحدة القياسية النقدية . هذه الوحدة النقدية هي الدولار في الولايات المتحدة الاميركية والجنيه السترليني في بريطانيا ، والليرة اللبنانية في لبنان ، والدينار في العراق ، وهلمجرا . وتسهيلا للقياس ، تقسم الوحدة النقدية الى اقسام اقل : الدولار الى ١٠٠ سنت ؛ الجنيه السترليني الى ١٠٠ بينس ؛ الليرة اللبنانية الى ١٠٠ قرش ، الخ ..

ان الوحدة النقدية واقسامها تؤلف مقياس الاسعار .

وسيلة التداول هي وظيفة النقد الثانية . قبل ظهور النقد ، كان الناس يتعاطون التبادل البسيط ، اي مبادلة بضاعة بصورة مباشرة مقابل بضاعة اخرى . ومع ظهور النقد ، تجرى مبادلة بضاعة مقابل اخرى بواسطة النقد . اولا ، تبادل البضاعة مقابل النقد ، ثم يبادل هذا النقد مقابل بضاعة اخرى . ان تبادل البضائع الذي يجري بواسطة النقد ، يسمى تداول البضائع (بضاعة ـ نقد ـ بضاعة) . ولكنه تنبغي الاشارة الى ان البضاعة التي تقع في يد الشاري تخرج من التداول ، بينما يبقى النقد على الدوام في حلبة التداول ، اي انه ينتقل من يد الى يد . وهكذا يقوم النقد بدور وسيط في تداول البضائع ويؤدي وظيفة وسيلة للتداول . ولاداء هذه الوظيفة ، لا بد ان يكون النقد متوفرا .

في البدء ، كان النقد يتجلى اثناء مبادلة البضائع بشكل سكائب ذهبية وفضية . ولكن هذا الشكل كان ينطوي على كثرة من المزعجات . كان ينبغي كل مرة وزن السكائب ، وتقسيمها ، وتحديد عيارها . ولهذا اخذت السكائب الذهبية والفضية تحل محلها شيئا فشيئا القطع النقدية التي احتفظت الدولة بسكها . ان القطعة النقدية سكيبة من شكل محدد ، تحتوي كمية محددة من المعدن من حيث الوزن والعيار ، الامر الذي يثبته خاتم خاص للدولة .

واثناء التداول ، تندرس القطع النقدية وتخسر جزءا من قيمتها . ولكن التجربة تبين ان المسكوكات او النقود البالية تبقى في التداول مثلها مثل النقود السليمة . ومرد ذلك الى ان النقد ، اذ يؤدي وظيفة وسيلة التداول ، لا يبقى طويلا في يد الشاري او في يد البائع . ان ما يهم منتج البضاعة هو شأن النقود المقبوضة الاسمي ، ولا يهمه ما اذا كان قبض مقابل بضاعته قطعا نقدية كاملة القيمة او غير كاملة القيمة ، اذ انه على كل حال سينفقها على شراء بضائع اخرى ضرورية له . وهكذا يمكن لوظيفة وسيلة التداول ان تقوم بها نقود معدنية مخفضة القيمة وحتى نقود ورقية .

ومع تطور الاقتصاد البضاعي ، صار النقد يقوم بوظيفة وسيلة للتكديس او كنز للتخزين . ان النقد هو رمز الثروة العام ، الشامل . فان امتلاكه يتيح الحصول على اي بضاعة كانت . ويكدس المنتجون النقد ، ويوفرونه لكي يشتروا فيما بعد

البضاعة الضرورية لهم • ان هذه الوظيفة لا يمكن ان يقوم بها الا نقد كامل القيمة ، ـ قطع نقدية ذهبية وفضية او مصنوعات من الذهب والفضة •

ويقوم النقد بوظيفة وسيلة للدفع • ان البضائع لا تباع دائما نقدا وعدا • ويمكن ان يجرى البيع والشراء بالتسليف ، بالدين ، مع تأجيل الدفع • ففى حال الشراء بالتسليف ، تنتقل البضاعة من يد البائع الى يد الشارى دون ان يدفع فورا شيئا بالمقابل • ويتحدد الدفع فى موعد معين • وحين يحين الموعد ، ينتقل النقد من الشارى الى البائع • واذ ذاك يقوم النقد بوظيفة وسيلة للدفع • مثلا • يصنع الحداد فى الربيع محراثا ضروريا للفلاح ، ولكن الفلاح لا يملك نقدا ، ولكنه سيملكه فى الخريف بعد حصاد الحبوب وبيع الغلة • فى هذه الحالة لا يستطيع الفلاح ان يحصل على المحراث الا بالتسليف ، اى بتأجيل الدفع الى الخريف • كذلك يقوم النقد بوسيلة الدفع فى حال تسديد الضرائب والريع العقارى ، والخ ••

ان وظيفتى النقد بوصفه وسيلة للتداول ووسيلة للدفع تتيحان توضيح القانون الذى تتحدد بموجبه كمية (مقدار) النقود الضرورية لتداول البضائع •

ان كمية النقود الضرورية للتداول رهن : ١) بمجموع اثمان البضائع الموجودة قيد التداول ؛ ٢) بسرعة تداول النقود • وبقدر ما يسرع تداول النقود ، بقدر ما تقل كميتها الضرورية للتداول ، والعكس بالعكس • فاذا بلغ ، مثلا ، مبيع البضائع فى سياق سنة واحدة ١٠٠ مليار دولار ، ودار كل دولار بصورة وسطية ٥٠ دورة ، اقتضى تداول كل كمية البضائع :

$$\text{كمية النقود} = \frac{\text{مجموع اثمان البضائع}}{\text{سرعة تداول النقد}} = \frac{\text{١٠٠ مليار دولار}}{\text{٥٠}} = \text{٢ مليار دولار}$$

وبفضل التسليف ، ينخفض الطلب على النقود بمقدار مجموع اثمان البضائع المباعة بالتسليف وبمقدار المدفوعات المتبادلة التسديد • ولهذا تكتسب معادلة التداول النقدى الكاملة الصورة التالية :

$$\text{ك} = \frac{\text{ث ب} - \text{ت} + \text{م} - \text{م ت}}{\text{ع د}}$$

ان قانون التداول النقدى يقول ان كمية النقود الضرورية لتداول البضائع (ك) يجب ان تساوى جميع اثمان البضائع المعدة للتصريف (ث ب) ، ناقص مجمل اثمان البضائع المباعة بالتسليف (ت) ، زائد المدفوعات (م) التى حل موعد تسديدها ، ناقص مجمل المدفوعات المتبادلة التسديد (م ت) ؛ وكل هذا المبلغ يجب قسمته على عدد دورات الوحدات النقدية المتماثلة (ع د) •

ان هذا القانون يسرى مفعوله فى جميع التشكيلات الاجتماعية التى يوجد فيها الانتاج البضاعى والتداول البضاعى •

ويقوم النقد ايضا بوظيفة وسيلة للتبادل مع الخارج ، اى بوظيفة نقد عالمى •

ففي السوق العالمية ، ينزع النقد ، كما يقول ماركس ، ثوبه الوطني ، فلا يظهر بمظهر قطع نقدية ، بل بمظهره الاولى ، اى بمظهر سبائك من الذهب او الفضة. فالذهب في السوق العالمية ، في المبادلات بين البلدان ، وسيلة عامة للشراء ، ووسيلة عامة للدفع ، والرمز العام للثروة الاجتماعية .

هذه هي وظائف النقد . وهي مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا عضويا ، وتعبر باشكال متنوعة عن جوهر النقد بوصفه معادلا عاما شاملا .

وفي التشكيلات الاجتماعية القائمة على الاستثمار (نظام الرق ، النظام الاقطاعي ، النظام الرأسمالي) ، يرتدي النقد طابعا طبقيا ؛ وهو وسيلة للاستثمار .

الذهب والنقد الورقي . التضخم النقدي

النقود الورقية هي عبارة عن العلائم النقدية التي تصدرها الدولة وتحل محل الذهب وتمثله في وظيفته كوسيلة للتداول وكوسيلة للدفع . ان النقد الورقي لا يملك عمليا اى قيمة خاصة ، ولا يمكنه بالتالي ان يقوم بوظيفة مقياس لقيمة البضائع .

وقد صدر النقد الورقي للمرة الاولى في عام ١٦٩٠ ، في اميركا ، وفي روسيا عام ١٧٦٩ .

وايا كانت كمية النقد الورقي الصادر ، فانه لا يمثل الا قيمة كمية الذهب الضرورية لتأمين التداول التجاري . فاذا كانت كمية النقد الورقي الصادر تناسب كمية الذهب الضرورية لتأمين التداول التجاري ، تطابقت قدرة النقد الورقي الشرائية مع قدرة النقد الذهبي الشرائية . وكقاعدة عامة ، تلجأ الدولة البرجوازية الى اصدار كمية اضافية من النقد الورقي ، لأن ايراداتها اقل ، كقاعدة ايضا ، من نفقاتها . وهذا ما يبرز على الاخص في مراحل الحروب والازمات وغيرها من الهزات . ولهذا تهبط قيمة النقد الورقي .

مثلا . لتداول البضائع ، نفترض انه يجب خمسة مليارات من الوحدات النقدية الذهبية ، كل وحدة دولارا ، وان الدولة قد اصدرت خمسة مليارات دولار ورقي . هذا يعني ان كلا من هذه الدولارات الورقية يمثل دولارا ذهبيا . لنفترض ان المبادلات التجارية تبقى كما هي ، ولكن الدولة تصدر ايضا خمسة مليارات اخرى من الدولارات الورقية . فالآن ، يمثل الدولار الذهبي بدولارين ورقيين ، ولا يمكن لحاملهما ان يشترى بهما من البضائع الا قدر ما كان يشترى سابقا بدولار واحد . وعلى هذا النحو ، تهبط قيمة النقد الورقي ، وتهبط قدرته الشرائية .

وهذه الظاهرة تسمى التضخم النقدي . ان التضخم النقدي يؤول الى ارتفاع اسعار البضائع . ولكن ، اذا كانت اجور الشغيلة وايرادتهم في البلدان الرأسمالية تزداد في حال التضخم ، الا انها لا تزداد بنفس النسبة التي تزداد بها الاسعار . ولهذا فان الجماهير الكادحة هي التي تعاني من التضخم اشد اضراره .

وعند درجة معينة ، يتسبب التضخم لاقتصاد البلاد بخلل شديد . وهناك

اساليب مختلفة لاعادة التداول النقدى الى مجراه الطبيعى . ومن اساليب الاصلاح النقدى هذه ، الاستعاضة عن النقد الذى انخفضت قيمته بكمية اقل من النقد الجديد .

ان مضمون الاصلاحات النقدية وطرائق تطبيقها انما تقررها الدولة البرجوازية فى صالح الطبقة السائدة . والاصلاحات النقدية التى تحققها البرجوازية تؤدى الى تخفيض مستوى حياة الجماهير الشعبية .

فضلا عن الاصلاحات النقدية ، يجرى فى البلدان الرأسمالية تخفيض قيمة النقد (العملة) . ان تخفيض قيمة النقد يعنى تخفيض مضمون الوحدة النقدية الوطنية الذهبى شرعا وقانونا ، ويعنى بالتالى تخفيض سعرها الرسمى بالنسبة لعملات البلدان الاخرى . وباللجوء الى تخفيض قيمة النقد ، تحاول الحكومات البرجوازية ان تزيل اختلال الاقتصاد على حساب مصالح الشغيلة . وقد جرت عمليات واسعة لتخفيض قيمة عملات البلدان الرأسمالية فى سنة ١٩٤٩ وسنة ١٩٦٧ ، علما بانها جرت لا بالنسبة الى الذهب بل بالنسبة الى الدولار الاميركى . ومن جراء عسكرة الاقتصاد على نطاق لا سابق له ، ومن جراء تردى وضع الولايات المتحدة الاميركية فى السوق الرأسمالية العالمية نحو اوائل السبعينيات ، الغت الحكومة الاميركية رسميا مبادلة الدولارات الورقية بالذهب ، وخفضت (ولاسيما فى سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٢) مضمون الدولار من الذهب . ان تخفيض قيمة الدولار الاميركى — العملة الاحتياطية الاساسية فى العالم الرأسمالى — هو من المظاهر الساطعة لازمة نظام الامبريالية النقدى المالى .

النقود التسليفية

فضلا عن النقد الورقى ، يوجد فى البلدان الرأسمالية ما يسمى النقود التسليفية . ان النقود التسليفية تنبثق من وظيفة النقد بوصفه وسيلة للدفع . وابسط شكل للنقود التسليفية هو الكمبيالة . ان الكمبيالة سند دين موضوع بشكل معين يعبر عن التزام دفع مبلغ معين من النقود فى أجل موعد . ان الكمبيالة (او السفتجة) ، بانتقالها من يد الى يد فى سياق شراء البضائع وبيعها ، تقوم بدور النقد .

فى البدء ، قامت بدور النقود التسليفية الكمبيالة التجارية الخاصة ، اى الكمبيالة التى يعطيها شارى البضاعة . ولكن الكمبيالة الخاصة كانت موضع تداول فى حلقة ضيقة ، لأنه لم يكن يقبلها غير الذين يعرفون من اعطى الكمبيالة . وفيما بعد ، شرع البنك اكثر فاكثر يقبل الكمبيالات الخاصة ويحسمها (يخصمها) . ولكن البنك اخذ بدوره يعطى كمبيالاته ، وهذه اسميت البنكنوت . ان البنكنوت (الورق المصرفى) انما هو كمبيالة على صاحب بنك يمكن لحاملها ان يحصل فى اى وقت كان على النقود فى البنك .

وكان فى المستطاع مبادلة البنكنوت بالذهب او بغيره من النقود المعدنية . وفى هذه الحال ، كان البنكنوت يتداول على قدم المساواة مع النقد الذهبى ولا تنخفض قيمته . ومع تطور الرأسمالية انخفضت نسبيا كمية الذهب الموجودة قيد التداول . وصار الذهب يتكدس اكثر فاكثر بشكل احتياطى فى بنوك

الاصدار المركزية • وفى التداول ، اخذت البنكنوتات ثم النقود الورقية تحل محل الذهب • فى البدء ، كانت البنكنوتات ، كقاعدة ، قابلة للتبديل بالذهب ؛ وفيما بعد ، أخذت تصدر بنكنوتات غير قابلة للتبديل • وهذا ما قرب كثيرا بين البنكنوتات والنقود الورقية •

الانظمة النقدية

لاستكمال مواصفات النقد ، من الضرورى بحث الانظمة النقدية القائمة فى البلدان الرأسمالية •

الانظمة النقدية انما هى اشكال لتنظيم التداول النقدى فى البلاد • وقد عرف التاريخ الانظمة النقدية المعدنية والورقية • فاذا كان معدن واحد (الذهب او الفضة) يقوم بدور النقد ، فان هذا النظام كان يسمى بالنظام الوحيد المعدن (او نظام المعدن الواحد) ؛ واذا كان المعدنان المذكوران يقومان معا بدور النقد ، فان هذا النظام كان يسمى بالنظام الثنائي المعدن (او نظام المعدنين) •

فى مختلف درجات تطور الرأسمالية (القرن السادس عشر — القرن السابع عشر) كانت الانظمة النقدية فى كثير من البلدان ثنائية المعدن اى ان الذهب والفضة كانا ساريين بالقدر نفسه • ونحو اواخر القرن التاسع عشر ، انتقلت البلدان الرأسمالية جميعها تقريبا الى النظام الوحيد المعدن ، — النظام الذهبى للتداول النقدى •

ان سمات النظام الوحيد المعدن الاساسية هى التالية : حرية سك القطع النقدية الذهبية ، مبادلة سائر العلائم النقدية بالقطع النقدية الذهبية ، تنقل الذهب بين البلدان • ان حرية سك القطع النقدية الذهبية يعنى حق الافراد فى مبادلة ما يملكونه من ذهب بقطع نقدية ذهبية فى دار سك العملة • وفى الوقت نفسه تتوفر لمالكى القطع النقدية فرصة تحويلها الى سبائك من الذهب • وفى ظل هذا النظام ، تتطابق كمية النقود الموجودة قيد التداول تطابقا عفويا مع متطلبات التداول البضاعى •

ولتأمين التداول الصغير (تداول المبالغ الصغيرة) فى ظل النظام الذهبى يضعون قيد التداول قطعا نقدية للفكة (للصرف) من النحاس والنيكل وغيرهما من المعادن •

ومنذ بداية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) انتقلت البلدان الرأسمالية الى النظام النقدى الورقى للتداول • وفى الوقت الحاضر لا وجود للنقود الذهبية قيد التداول فى اى بلد • وهذا يرتبط بالازمة العامة للرأسمالية ، وبعسكرة الاقتصاد ، وباستخدام الدولة البرجوازية لاصدار النقود من اجل نهب الشغيلة •

٥ ـ قانون القيمة قانون اقتصادى للانتاج البضاعى

المزاحمة وفوضى الانتاج

فى ظل سيطرة الملكية الخاصة ، يجرى انتاج البضائع بصورة عفوية . والمنتجون والمشروعات لا ينسقون انتاجهم مع غيرهم من المنتجين ولا مع المستهلكين . وفى الانتاج تسود الفوضى ، اى انعدام البرنامج ، وتشوش الانتاج .

وفوضى الانتاج تعززها المزاحمة ، الصراع الضارى بين المنتجين الفرديين فى سبيل ظروف افضل للانتاج والتصريف ، فى سبيل الحصول على اكبر قدر من الارباح . ان المزاحمة وفوضى الانتاج هما قانون الانتاج البضاعى القائم على الملكية الخاصة . وكل منتج ، ـ سواء كان فلاحا ام حرفيا ام رأسماليا (ان الرأسمالى نفسه لا ينتج ، بالطبع ، البضائع ولكنه يظهر فى السوق منتجا) ـ يسعى جهده ، الى كسب اكثر ما يمكن من بيع البضاعة . ولكن المنتج ، حين ينصرف الى انتاج البضاعة ، لا يستطيع ان يتوقع بدقة مقدار الطلب على هذه البضاعة . فهو يعرف فقط ان الطلب عليها كان شديدا فى الآونة الاخيرة ، فيجهد لانتاج اكبر كمية منها . ولكن المنتجين الآخرين يفعلون مثله . وتكون النتيجة ان كلا منهم ينتج على مسؤوليته . وغالبا ما يحدث ان يصار الى انتاج بضاعة معينة بنسبة تفوق كثيرا الطلب عليها فى المجتمع .

فما هو ضابط الانتاج فى مجتمع تسود فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ؟ انه قانون القيمة .

قانون القيمة

قانون القيمة هو القانون الاقتصادى للانتاج البضاعى ، القانون الذى يتم بموجبه تبادل البضائع حسب كمية العمل الضرورى اجتماعيا لانتاجها . وبتعبير آخر ، ان قانون القيمة يعنى ان البضائع تبادل بعضها ببعض حسب قيمتها اى ان البضائع المبادلة تحتوى كمية متساوية من العمل الضرورى اجتماعيا ، انها متعادلة . ولذا فان سعر البضاعة (ونعيد التذكير بان السعر هو التعبير النقدى للقيمة) يجب ان يناسب قيمتها . ولكن اسعار هذه البضائع او تلك ، هى فى الواقع ، بفعل الطلب والعرض ، اعلى او ادنى من قيمتها . ومعلوم انه بقدر ما تقل كمية هذه البضاعة او تلك فى السوق وبقدر ما يزداد الطلب على العرض ، بقدر ما يرتفع سعر البضاعة المعنية . والعكس بالعكس . فهل يمكن القول والحالة هذه ، ان قانون القيمة لا يفعل فعله ؟ كلا . ان اى قانون لا يمكن فهم فعله الا بعد دراسة عدد كبير من الوقائع . واذا درسنا اسعار بضاعة ما خلال مرحلة طويلة ، وجدنا ان الارتفاع والهبوط يتكاملان وان الاسعار تطابق القيمة بصورة وسطية .

ورغم التشوش ، رغم فوضى الانتاج التى تسود فى المجتمع البضاعى المرتكز

على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يقوم نوع من التوازن ، نوع من التناسب بين شتى الفروع الاقتصادية من حين الى آخر . والاقتصاد البضاعي مدين بذلك لقانون القيمة الذى يتدخل كضابط للانتاج ويفعل فعله بواسطة المزاحمة فى السوق . وقد اوضح انجلس انه " فى مجتمع من المنتجين يتبادلون بضائعهم ، تحرك المزاحمة قانون القيمة الخاص بالانتاج البضاعي ، وتحقق بالتالى نظاما معينا وتركيبا معينا للانتاج الاجتماعي هما وحدهما ممكنان فى الاوضاع المعنية . ان هبوط اسعار المنتجات او غلاءها الفاحش يسبينان لمنتجى البضائع المنفردين ما وكم يحتاجه المجتمع وما لا يحتاجه " * .

ان فعل قانون القيمة فى الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، يتجلى على النحو التالى :

١ - ان قانون القيمة يضبط عفويا توزيع وسائل الانتاج وقوة العمل بين مختلف فروع الانتاج .

ان التقسيم الاجتماعي للعمل يتطلب تناسبا معينا بين الفروع . وبدون هذا التناسب ، لا يمكن ان يكون للانتاج وجود عادى . فان تغير الاسعار ، وبالتالى ، ربحية الانتاج ، لدرجة اكبر او اقل ، يؤولان اما الى تدفق وسائل الانتاج والعمل الى هذا الفرع او ذاك ، واما الى انسحابها .

وهنا نسوق مقتطفا ساطعا وفكها من كتاب ايلين " قصة بشروع كبير " . فقد تسنى للكاتب ان يبين بنحو مجازى موفق جدا كيف يضبط قانون القيمة الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة ، ولاسيما الانتاج الرأسمالى .

" توفر للمستر فوكس مبلغ من النقود - مليون دولار . ولكن لا يجوز ان تبقى النقود فى الدرج بلا عمل . ويتصفح المستر فوكس الجرائد ، ويستشير الاصدقاء ، ويستأجر العملاء . العملاء يركضون فى المدينة من الصباح الى المساء ، وينظرون ، ويسألون . اين يوظف المستر فوكس نقوده ، ؟

واخيرا ، تواجد العمل! القبعات! هذا ما يجب فعله . القبعات تروج جيدا ، الناس يشرون .

لا داعى لامعان الفكر . يبنى المستر فوكس فبركة للقبعات . الفكرة ذاتها تخطر فى الوقت ذاته فى بال المستر بوكس والمستر كروكس والمستر نوكس . وجميعهم يبدأون فى آن واحد بناء فبارك القبعات .

بعد نصف سنة ، ظهرت فى البلد بضع فبارك جديدة للقبعات . المخازن تمتلئ حتى السقف بعلب الكرتون . المستودعات تزدحم بعلب الكرتون . فى كل مكان يافطات واعلانات ولافتات : قبعات ، قبعات ، قبعات . وتواصل الفبارك العمل بملء قدرتها . واذ ذاك يحدث ما لم يتوقعه لا المستر فوكس ولا المستر نوكس ولا المستر كروكس ولا المستر بوكس . فقد كف الجمهور عن شراء القبعات . يخفض المستر نوكس الاسعار ٢٠ سنتا ، والمستر كروكس ٤٠ سنتا ، ويبيع المستر فوكس القبعات بخسارة شرط ان يتخلص منها .

ولكن الامور تسير من سيئ الى اسوأ ...

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢١ ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

... وفجأة ، ستوب ! قف ! المستر فوكس اوقف فبركته . تقاضى الفا عامل حساباتهم ، وبوسعهم ان يمضوا الى حيث يشاؤون . فى اليوم التالى تتوقف فبركة المستر نوكس . بعد اسبوع تتوقف فبارك القبعات جميعها تقريبا . آلاف العمال بلا عمل . الآلات الجديدة يكسوها الصدأ . المبانى تباع بالكسر .

تمر سنة ، واخرى . القبعات المشتراة من نوكس وفوكس وكروكس تلفت . الجمهور يبدأ من جديد شراء القبعات . متاجر القبعات تفرغ من القبعات . من الرفوف العليا يسحبون علب الكرتون المغبرة . القبعات لا تكفى . اسعار القبعات ترتفع . واذ ذاك يباشر شخص ما ، المستر دودل مثلا ، وليس المستر فوكس ، عملا مفيدا — يبنى فبركة للقبعات . ولكن الفكرة ذاتها تخطر فى بال اشخاص آخرين ، اذكياء وهمامين — المستر بودل ، والمستر فودل ، والمستر نودل . وتبدأ الحكاية كلها من البداية " .

٢ — ان قانون القيمة يدفع المنتجين الفرديين الى تطوير القوى المنتجة . معلوم ان مقدار قيمة البضائع انما يحدده العمل الضرورى اجتماعيا . فان المنتجين الذين يستخدمون تكنيكا ارقى وينظمون الانتاج على وجه افضل ، الخ ، ينتجون بضائعهم بنفقات اقل بالنسبة للنفقات الضرورية اجتماعيا . اما بيع البضائع فيجرى باسعار تناسب العمل الضرورى اجتماعيا . فتكون النتيجة ان هؤلاء المنتجين يحصلون على فائض من المال ويغتنون . وهذا ما يحمل المنتجين الآخرين على ادخال التحسينات التكنيكية الى مؤسساتهم . وهكذا يجرى اتقان التكنيك وتتطور قوى المجتمع المنتجة .

٣ — ان فعل قانون القيمة يؤدى ، فى ظروف معينة ، الى ظهور وتطور العلاقات الرأسمالية . ان التقلبات العفوية فى اسعار السوق حول القيمة تشدد التفاوت الاقتصادى والصراع بين المنتجين . والمزاحمة تقود الى خراب وزوال فريق من المنتجين والى اثراء فريق آخر . ان فعل قانون القيمة يفضى الى تمايز المنتجين بين برجوازية وبروليتاريا ، الى تمركز قسم متعاظم ابدا من الانتاج الاجتماعى بين ايدى بعض الرأسماليين ، والى خراب الآخرين .

التيمية البضاعية

لقد سبق واوضحنا ان عمل كل منتج عمل اجتماعى من حيث جوهره ولكنه يظهر بمظهر عمل خاص من حيث شكله . ان الطابع الاجتماعى للعمل والصلات الاجتماعية بين المنتجين ، وارتباطهم المتبادل ، كل هذا لا يتجلى ولا يتكشف الا فى السوق ، عند تبادل البضائع . فكأن البضائع ، لا الناس ، هى التى تدخل فى علاقات بعضها مع بعض . وفى هذا الوضع ، يبدو ان البضائع هى حاملة العلاقات الاجتماعية بين الناس والمعبرة عنها . فمتى خرجت الاشياء المصنوعة بيدى المنتج ، الى السوق ودخلت فى علاقة مع البضائع الاخرى ، فكأنها تكف عن الخضوع لصاحبها ، وتبدأ تحيا حياة مستقلة وحتى حياة متقلبة جدا . فاليوم ، يمكن الحصول مثلا على ٢٠ دولارا مقابل زوج من الاحذية ، وغدا على ١٥ دولارا فقط . وبعد غد ، يظهر انه لا يمكن

الحصول على شيء مقابل الاحذية . وبعد فترة من الزمن ، يتبين ان الناس يتسابقون ويتزاحمون على الاحذية ومستعدون لدفع المبالغ الطائلة لقاءها .

وبما ان البضاعة تحيا في السوق حياة مستقلة زاخرة بالصدف ، فان هذا ما يجعل الناس يولونها صفات خاصة غريبة عنها اطلاقا . فحيث تقوم فعلا علاقات انتاج اجتماعية ، لا يرى الناس الا علاقات بين البضائع . وهكذا تستر العلاقات بين الاشياء العلاقات بين الناس .

وعلى هذا التجسيد لعلاقات الانتاج ، الذي يختص به الاقتصاد البضاعي المبنى على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اطلق ماركس التيمية البضاعية * .

بقدر ما يتطور الانتاج البضاعي ، بقدر ما تتسع التيمية البضاعية وتشتد وترتدى مع ظهور النقد ، شكلها الاكمل ، شكل التيمية النقدية . فيبدو هذا في عيون الناس على انه خاصة النقد الطبيعية ، خاصة الذهب الطبيعية . اما في الواقع ، فان خاصة الذهب هذه ، هي نتيجة لعلاقات اجتماعية معينة ، لعلاقات الانتاج البضاعي .

ان التيمية البضاعية انما كان كارل ماركس اول من كشف سرها . ومع تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تزول التيمية البضاعية .

اسئلة للمراجعة :

١ ـ ما هي الشروط والظروف التي تؤدى الى نشوء الانتاج البضاعي ؟
٢ ـ اعط مواصفات الانتاج البضاعي البسيط والانتاج البضاعي الرأسمالي .
٣ ـ ما هي قيمة البضاعة وقيمتها الاستهلاكية (الاستعمالية) ؟
٤ ـ ما هو العمل الملموس والعمل المجرد ؟
٥ ـ اعط مواصفات التناقض الاساسي في الانتاج البضاعي البسيط .
٦ ـ بم يحدد مقدار قيمة البضاعة ؟
٧ ـ فيم يتلخص جوهر النقد ووظائفه ؟
٨ ـ ما هي النقود الورقية والنقود التسليفية ؟
٩ ـ فيم يتلخص كنه التضخم النقدى ؟
١٠ ـ ما هي المزاحمة وفوضى الانتاج ؟
١١ ـ اعط مواصفات قانون القيمة . كيف يفعل فعله في ظل الانتاج البضاعي القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ؟
١٢ ـ فيم يتلخص جوهر التيمية البضاعية ؟

---

* ان كلمة " التيمية " Fetichisme تعني عبادة الناس للاشياء المسحورة ـ التي صنعوها بأيديهم اى التيمات او الفتيشات . ان " التيمة " (الفتيش) هي شيء يملك ، بنظر ذوى الاعتقادات الباطلة الخرافية ، قوة سحرية فوق الطبيعة .

الفصل الثالث

الرأسمال والقيمة الزائدة · الاجرة فى النظام الرأسمالى

ان تطور الانتاج البضاعى فى مرحلة معينة من تطور المجتمع يؤدى الى نشوء الرأسمالية . ما هى الرأسمالية ؟ ان لينين يعطى عنها تعريفا بسيطا وواضحا . فقد كتب يقول : " يطلق اسم الرأسمالية على تنظيم للمجتمع تخص فيه الارض والمصانع والادوات ، الخ . ، عددا قليلا من ملاكى الاراضى ومن الرأسماليين ، بينما الجماهير الشعبية لا تملك شيئا او تكاد لا تملك شيئا ويترتب عليها بالتالى ان تؤجر نفسها للعمل " * .

ان الشغيلة فى النظام الرأسمالى يتمتعون بالحرية الفردية شرعا وقانونا ، ومع ذلك ، فهم محرومون من وسائل الانتاج وبالتالى من وسائل العيش . وهم ملزمون اذن بان يشتغلوا فى المؤسسات الرأسمالية .

فكيف نشأت الظروف التى اصبحت فيها ملكية وسائل الانتاج فى حوزة فئة قليلة من الناس ؟

١ ـ التراكم البدائى للرأسمال

شروط نشوء الرأسمالية

قصدا وعمدا يزوّر المفكرون البرجوازيون تاريخ نشوء طبقة الرأسماليين وطبقة العمال . ورغبة منهم فى ان يبرروا بجميع الوسائل توزيع الخيرات المادية غير العادل ، يلفقون الاساطير والحكايات عن اسباب انقسام المجتمع الى اغنياء وفقراء . فهم يزعمون ان العالم يسكنه منذ الازمنة الغابرة اناس متنوعو الطبائع والاخلاق . بعضهم مجتهد ومقتصد ، وبعضهم الآخر كسول . الاوائل كدسوا شيئا فشيئا مختلف الثروات ؛ بينما ظل

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤ ، ص ٢٨٩ .

الآخرون فقراء كما كانوا . ولكن هذا التفسير لنشوء الرأسمالية لا يمت الى الواقع بأى صلة .

لظهور الرأسمالية ، لا بد من شرطين اساسيين : اولا ، وجود اناس يتمتعون بالحرية الفردية ، ولكنهم لا يملكون لا وسائل الانتاج ولا وسائل العيش ، ومضطرون لهذا السبب الى بيع قوة عملهم ؛ وثانيا ، تمركز وسائل الانتاج ومبالغ كبيرة من المال فى ايدى بعض الافراد .

وهذان الشرطان تكونا فى قلب النظام الاقطاعى فى مجرى التمايز بين صغار منتجى البضائع . ومما عجل فى رسوخ نمط الانتاج الرأسمالى، استخدام اشد اساليب العنف فظاظة من جانب ملاكى الاراضى والبرجوازية الناشئة وسلطة الدولة ازاء الجماهير الشعبية .

فصل المنتج عن وسائل الانتاج . تراكم الثروات فى ايدى اقلية

نشوء الشروط الضرورية لولادة الرأسمالية ، هذا هو مضمون العملية التى اسميت التراكم البدائى . وقد كتب ماركس يقول : " ليس التراكم البدائى الا العملية التاريخية التى فصلت المنتج عن وسائل الانتاج " * . وان هذه العملية تؤلف مقدمة تاريخ الرأسمال . وقد تحقق التراكم البدائى للرأسمال بشكله النموذجى الاعلى فى انكلترا . فقد اخذ الملاكون العقاريون الانجليز (لاندلوردز ـ landlords ـ اسياد الاراضى) يستولون على اراضى المشاعيات الفلاحية بل انهم راحوا يطردون الفلاحين من بيوتهم . وشرع الملاكون العقاريون يحولون الارض التى انتزعوها بالقوة من الفلاحين الى مراع للاغنام ويؤجرونها للمزارعين ، خصوصا وان الطلب على صوف الاغنام كان كبيرا جدا من قبل صناعة النسيج بسبيل التطور .

واستخدمت البرجوازية الناشئة طرائق تعسفية كاستملاك اراضى الدولة ، ونهب املاك الكنيسة . وتحولت جماعات غفيرة من الافراد ممن حرموا وسائل العيش ، الى متشردين ومتسولين وقطاع طرق . وضد الناس المنهوبين الذين يحاولون الدفاع عن ملكيتهم ، سنت سلطة الدولة قوانين قاسية اسميت فى انجلترا ، مثلا ، " القوانين الدموية " . وبواسطة التعذيب ، والسوط ، والكى بالحديد المحمّى ، كان الناس المسلوبون يرسلون بالقوة الى المؤسسات الرأسمالية .

كان لتجريد الفلاحين من اراضيهم نتيجة مزدوجة : فمن جهة اصبحت الارض ملكا خاصا لعدد ضئيل نسبيا من الافراد ، ومن جهة اخرى ، تأمن تدفق العمال الاجراء الى الصناعة . وهكذا تكوّن اول شرط ضرورى لولادة الرأسمالية : وجود جمهور من غير المالكين ، الاحرار شخصيا ، ولكنهم المحرومون فى الوقت نفسه من وسائل الانتاج .

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٧٢٧ .

4-923

ويشير ماركس الى الاساليب الرئيسية التالية لتكوين ثروات نقدية كبيرة ، لا غنى عنها لتأسيس المشروعات الرأسمالية الضخمة : ١ - نظام المستعمرات : نهب واستعباد الشعوب المتأخرة فى اميركا وآسيا وافريقيا ؛ ٢ - نظام الضرائب : حق تحصيل الضرائب عن طريق المزايدة ، والاحتكارات ، وغير ذلك من اشكال استملاك قسم من الضرائب المجبية من الاهلين ، ٣ - نظام الحماية : الدولة تيسر تطور الصناعة الرأسمالية ؛ ٤ - طرائق الاستثمار الوحشية .

وقد ادى التراكم البدائى الى نشوء جمهور غفير من اليد العاملة المحرومة من وسائل الانتاج ، والى تكوين ثروات نقدية هائلة بين ايدى اقلية من الافراد .

٢ - تحول النقد الى رأسمال

معادلة الرأسمال العامة

ليس النقد بحد ذاته رأسمالا . فقد وجد ، كما نعرف ، قبل نشوء الرأسمالية بزمن طويل . وهو لا يتحول الى رأسمال الا فى مرحلة معينة من تطور الانتاج البضاعى . ان تداول البضائع فى ظل الانتاج البضاعى البسيط يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية : ب - ن - ب (بضاعة - نقد - بضاعة) ، اى بيع بضاعة لشراء بضاعة اخرى . علما بان النقد يعمل هنا ، لا كرأسمال بل كوسيط فى تداول البضائع . اما حركة الرأسمال فيمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية : ن - ب - ن (نقد - بضاعة - نقد) اى الشراء من اجل البيع .

ان معادلة ب - ن - ب تختص بالانتاج البضاعى البسيط . وهى تبين انه يجرى هنا تبادل بضاعة ، بواسطة النقد ، مقابل بضاعة اخرى . فالنقد يقتصر على القيام بدور الوسيط فى التبادل ، ولكنه لا يقوم بدور الرأسمال . ان الغرض من تبادل البضائع واضح . مثلا ، يبيع السكاف الاحذية التى صنعها ، لكى يشترى خبزا . ان قيمة استهلاكية (استعمالية) تبادل بواسطة النقد مقابل قيمة استهلاكية (استعمالية) اخرى .

اما معادلة ن - ب - ن ، فانها تتصف بطابع آخر تماما . فالنقد فى هذه الحالة ، نقطة انطلاق للعملية كلها وهو يستخدم وسيلة للشراء قصد البيع فيما بعد ، اى انه يعمل بوصفه رأسمالا . ان الرأسمالى يشترى بنقده ، بماله ، بضائع معينة قصد ان يحولها من جديد الى نقد ، الى مال . وهنا نقطة الانطلاق ونقطة الوصول : ففى البداية ، كان الرأسمالى يملك نقدا ، مالا ، وفى النهاية ، يبقى له النقد ، المال . ولكن كل حركة الرأسمال تكون باطلة لا معنى لها اذا كان الرأسمالى سيصبح ، عند نهاية هذه الحركة ، حائزا على نفس الكمية من النقد ،

المال ، التي كان يحوزها في البداية . ان جوهر وجود الرأسمال من بكليته فيما يلي : في نهاية هذه الحركة ، توجد كمية من النقد كبر مما في البداية . فالغاية الاخيرة التي يبتغيها الرأسمالي من كل شاطه ، انما هي الحصول على الربح . ولذا فان حركة النقد في ظروف لرأسمالية ، انما يعبر عنها ماركس بالمعادلة التالية التي اسماها معادلة لرأسمال العامة : ن - ب - ن[1] ، حيث ن[1] تمثل الرأسمال المسلف في البدء مضافا اليه بعض الزيادة . وهذه الزيادة ، او هذا الفائض بالنسبة للمبلغ الاولي ، اسماها ماركس القيمة الزائدة . وهذه القيمة الزائدة يرمز اليها ماركس بحرف "m" (الحرف الاول من الكلمة الالمانية mehrwert = القيمة الزائدة) (ق ز) .

معادلة التداول البضاعي البسيط ب - ن - ب

معادلة الرأسمال العامة ن - ب - ن[1] (ن + ن١)

ب = بضاعة ، ن - نقد ، ن[1] (ن + ن١) = نقد مع زيادة .

ان الرأسماليين لا يستعملون النقد وسيطا في تداول البضائع ، بل اداة للربح والاثراء . ان حركة النقد هذه تصبح في ظل الرأسمالية لا نهاية لها ويكتسب النقد في سياق حركته كرأسمال المقدرة على التزايد من تلقاء نفسه . والقيمة التي تنمو من تلقاء نفسها ، او القيمة التي تولد القيمة الزائدة ، تسمى باسم الرأسمال .

كيف ينمو الرأسمال ؟ هل ينمو في نطاق التداول ، في عمليات الشراء والبيع ؟ ان هذه النظرة خاطئة لأنه في عمليات الشراء والبيع (اى في نطاق التداول) يقوم تبادل بين معادلات ، تبادل بين قيم متساوية . فاذا استطاع اذن جميع الباعة ان يبيعوا بضائعهم بسعر اعلى من قيمتها ، ١٠ بالمئة مثلا ، يترتب عليهم ، حين يصبحون شراة ، ان يدفعوا للباعة فائضا قدره ايضا ١٠ بالمائة . وهكذا فان ما يربحه مالكو البضائع بوصفهم باعة ، يخسرونه بوصفهم شراة . اما في الواقع فان الرأسمال ينمو لدى الطبقة الرأسمالية بأسرها .

كيف يحصل الرأسمالي على القيمة الزائدة اذا كان يشترى ويبيع البضائع جميعها بقيمتها ؟

في معادلة الرأسمال العامة ، يبرز عنصران : النقد والبضاعة . ينجم بالتالي ان زيادة القيمة لا يمكن ان تحدث الا اثر تغيرات تطرأ اما على النقد واما على البضاعة . ولكن النقد ، كما هو معروف ، عاجز عن ان يغير قيمته من تلقاء نفسه ويعطي زيادة . وهذا يعني انه يجب البحث في البضاعة عن مصدر زيادة القيمة .

فلكي يتحول النقد ، المال ، الى رأسمال ، لا بدّ للرأسمالي ان يجد في السوق بضاعة تخلق ، عند استهلاكها ، قيمةً اعلى من التي تملكها فعلا . وهذه البضاعة ، يجدها الرأسمالي : انها قوة العمل .

قوة العمل بوصفها بضاعة . قيمة قوة العمل وقيمتها الاستهلاكيــــة

قوه العمل هى مجمل الكفاءات الجسدية والروحية التي يحوزهـــا الانسان ويستخدمها فى انتاج الخيرات المادية . ان قوة العمل عنصر ضرورى للانتاج فى كل مجتمع . ولكنها لا تغدو بضاعة الا فى ظــل الرأسمالية .

ان قوة العمل لا يمكن ان تكون بضاعة فى مجتمع الرق . فان الرقيق هو ملك مالك الارقاء ، وهو لا يتصرف بنفسه ، ولذا لا يستطيع ان يبيع قوة عمله . كذلك الفلاح الصغير او الحرفى الذى يملك وسائل الانتاج لا يبيع قوة عمله ، بل يستعملها فى اقتصاده بالذات .

ويتغير الوضع بعد طرد الفلاح من ارضه ، وبعد حلول الخــراب بالحرفى ، اى بعد حرمان الشغيل من وسائل الانتاج ووسائل العيش. وكل ما يستطيع فى هذه الحال ان يحمله الى السوق انما هو قــوة عمله .

ان قوة العمل ، ككل بضاعة فى ظل الرأسمالية ، انما يجب ان تملك وهى تملك بالفعل قيمته وقيمة استهلاكية . ان قيمة قوة العمل ، مثــل قيمة اية بضاعة اخرى ، يحددها وقت العمل الضرورى اجتماعيا لتجديــد انتاجها .

ان قوة العمل ، انما هى قدرة الانسان على العمل . وهـــــى موجودة طالما صاحبها موجود قيد الحياة . ولكى يبقى العامل قيـــد الحياة ، لا بدّ من عدد معين من وسائل العيش . ولذا فان قيمـــة قوة العمل تحددها قيمة الوسائل الضرورية لابقاء العامل قيد الحياة .

ان كمية وكيفية وسائل العيش الضرورية للعامل تتوقفان ، فى كل بلد ، علي جملة من العوامل : مستوى تطوره الاقتصادى ، الظروف التـــى تكونت فيها الطبقة العاملة ، مدة النضال الذى تخوضه من اجـــل مصالحها ومدى نجاح هذا النضال .

وللعامل المعاصر حاجات اجتماعية ثقافية تنبثق فى ظروف تاريخيـــة معينة . وفى عداد حاجات العمال الثقافية والاجتماعية المتكونة تاريخيا ، ترد ، مثلا ، قراءة الجرائد والكتب ، والتردد على السينما ، والخ . . ولكن هذه الحاجات الاجتماعية الثقافية تختلف باختلاف البلدان واختـــلاف المراحل . فهى فى البلدان الرأسمالية المتطورة اعلى مما فى البلـــدان المتأخرة اقتصاديا . ولهذا تنطوى قيمة قوة العمل كذلك على قيمـــة السلع الضرورية لتلبية حاجات الطبقة العاملة ، الاجتماعية والثقافية ، التى تشكلت تاريخيا فى بلد معين وفى مرحلة معينة . وقد اشار ماركس الى "ان تحديد قيمة قوة العمل ، خلافا للبضائع الاخرى ، ينطوى علىعنصر تاريخى واخلاقى " *.

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٨٢ .

ان استكمال قوة العمل يجرى على حساب عائلة العامل . ولهـــذا يجب ان تشتمل قيمة قوة العمل ايضا على قيمة وسائل العيش الضرورية لاعضاء عائلة العامل .

واخيرا ، ان الانسان لا يمتلك هذه المهنة او تلك دفعة واحدة . فلأجل انشاء قوة عمل كفؤ ، لا بدّ من انفاق النفقات على تـــدريـب العامل . وهذه النفقات الدراسية ، التدريبية ، تدخل ايضا فى قيمـــة قوة العمل . وهكذا اذن فان قيمة قوة العمل تحددها قيمة وسائـــل العيش الضرورية لتلبية حاجات العامل بالذات وعائلته ، الجسديـــــة والثقافية الاجتماعية ، العادية فى البلد المعنى ولحصول العامل علـى الكفاءة المهنية . ان قيمة قوة العمل معبر عنها بالنقد هى سعـــر (ثمن) قوة العمل . ان سعر قوة العمل فى ظل الرأسمالية يظهـــر بمظهر الاجرة .

ثم ان لقوة العمل بوصفها بضاعة قيمة استعمالية (استهلاكيـــة) تتقوم فى قدرة العامل ، خلال العمل ، على خلق قيمة اكبر من قيمـــة قوة عمله . وهذه الميزة التى تمتاز بها قوة العمل - القدرة على خلق القيمة الزائدة - هى التى تهم الرأسمالى .

والآن لنر كيف يؤدى استهلاك قوة العمل الى خلق القيمة الزائدة والى اغناء الرأسمالى .

٣ - انتاج القيمة الزائدة . الاستثمار الرأسمالى

خصائص عملية العمل فى النظام الرأسمالى

ان استهلاك قوة العمل يجرى فى سياق عملية العمل . ولكن عمليـة العمل تتم دائما بشكل اجتماعى معين ، تؤلفه علاقات الانتاج التـــى يقوم فى اساسها شكل ملكية وسائل الانتاج . وخصائص عملية العمـــل فى كل مجتمع رهن بالامر التالى : فى حيازة من توجد وسائل الانتاج ان الرأسمالى هو الذى يحوز وسائل الانتاج فى ظروف الرأسماليـــة ، بينا العامل محروم منها . ولذا فان عملية العمل فى ظل الرأسماليـة تتصف بالخصائص التالية :

اولا ، يشتغل العامل تحت رقابة الرأسمالى ، وعملية العمل تتحقق من اجل الرأسمالى . والرأسمالى هو الذى يقرر ما يجب انتاجه ، وباى مقادير ، وباى طريقة .

ثانيا ، ان المنتوج المصنوع فى سياق عملية الانتاج لا يخص العامل بل يخص الرأسمالى .

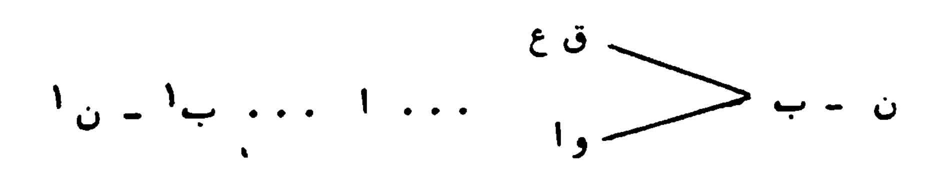
ان هذه الخصائص التى تتصف بها عملية العمل فى ظل الرأسمالية تحول عمل العامل الى عمل مذل ، الى عبء ثقيل مضن .

ان عملية الانتاج الرأسمالى هى وحدة بين عملية خلق القيمة الاستهلاكية وبين عملية نمو القيمة .

ففى الاقتصاد البضاعى ، لا يمكن انتاج القيمة الاستهلاكية دون انتاج القيمة فى الوقت نفسه . ان العامل ، اذ ينتج بضاعة ، ينفق عمله . وهذا العمل مزدوج الطابع ؛ فهو ، من جهة ، عمل ملموس يخلق قيمة استهلاكية ، وهو من جهة اخرى ، عمل مجرد يخلق قيمة البضاعة . ان انتاج القيم الاستهلاكية ليس بنظر الرأسمالى غير وسيلة لبلوغ هدفه . والحال ، ان الهدف من الانتاج الرأسمالى ، ودافعه الهادى ، انما هو انتاج القيمة الزائدة .

لنبحث فى كيفية انتاج القيمة الزائدة .

يشترى الرأسمالى فى السوق كل ما هو ضرورى للانتاج : الآلات ، الأدوات ، المواد الاولية ، الوقود ، قوة العمل . ويبدأ الانتاج فى المصنع : تدور الآلات والادوات ، ويشتغل العمال ، يحترق الوقود ، وتتحول المواد الاولية الى بضاعة جاهزة . وحين تغدو البضاعة جاهزة ، يبيعها الرأسمالى فى السوق ، وبالنقد الذى يعود اليه من بيعها ، يشترى من جديد من المواد الاولية والآلات وقوة العمل ،الخ . ، اى ان العملية تتكرر من جديد . اليكم كيف يمكن تصوير هذه العملية بالمخطط التالى :



نقد - بضاعة (قوة عمل ووسائل الانتاج) - انتاج - بضاعة - نقد .

ما هى قيمة البضاعة المنتوجة ؟

لنفترض ان الرأسمالى يملك مصنعا للخياطة . ويريد انتاج البذلات . ولهذا الغرض ، يشترى آلات الخياطة ، والاقمشة الصوفية ، واللوازم (ازرار ، بطانة ، خيطان ، الخ .) وقوة العمل . لنفترض ان الرأسمالى يريد صنع ٥٠٠ بذلة ، وانه يشترى لذلك ١٥٠٠ متر من الاقمشة الصوفية بـ ٣٠ دولارا المتر ، اى انه يشترى بالاجمال بمبلغ ٤٥٠٠٠ دولار . ولشراء اللوازم ، ينفق بكل بذلة ٣٠ دولارا ، وبالاجمال ١٥٠٠٠ دولار . ويستلزم صنع الـ ٥٠٠ بذلة استهلاك آلات الخياطة وغيرها من النفقات (الانارة ، التدفئة ، الخ .) بما قيمته ٥٠٠٠ دولار .

وتبلغ نفقات استخدام قوة العمل (٥٠٠ عامل اجرة الواحد منهم فى اليوم ٥ دولارات) ٢٥٠٠ دولار .

وهكذا يشترى الرأسمالى كل العناصر الضرورية للانتاج .
بالاجمال ينفق الرأسمالى لصنع الـ ٥٠٠ بذلة :

قيمة الاقمشة الصوفية	٤٥٠٠٠ دولار
قيمة اللوازم	١٥٠٠٠ دولار
قيمة استهلاك الآلات ، الخ ..	٥٠٠٠ دولار
قيمة قوة العمل	٢٥٠٠ دولار
المجمـــوع	٦٧٥٠٠ دولار

ان قيمة البذلة (٦٧٥٠٠ : ٥٠٠) تبلغ ١٣٥ دولارا . ويجد الرأسمالى فى السوق ان البذلة من النوع الذى صنعه تباع بـ ١٣٥ دولارا . ولذا يضطر ايضا الى بيع بذلاته بهذا السعر ، ١٣٥ دولارا . وتكون النتيجة انه سلف للانتاج ٦٧٥٠٠ دولار وحصل بعد بيع البضاعة المنتوجة (١٣٥ × ٥٠٠) على نفس المبلغ الذى سلّفه : ٦٧٥٠٠ دولار. فلا قيمة زائدة . ان النقد (المال) لم يتحول الى رأسمال .

فكيف تنشأ القيمة الزائدة اذن ؟

السبب ان اعادة انتاج قيمة قوة العمل لا تجرى فى يوم عمل كامل ، بل فى جزء من هذا اليوم ، مثلا ، فى ٤ ساعات . ولكن الرأسمالى يشغّل العامل اكثر من ٤ ساعات فى اليوم . فقد دفع الرأسمالى قيمة قوة العمل عن يوم كامل وهو مالك قيمة استهلاك هذه البضاعة طوال يوم العمل كله . ولذلك يشغّل الرأسمالى العامل ٨ ساعات او اكثر . ومن هذا التمديد لعملية العمل ، ينجم ان العامل يخلق قيمة اكبر من قيمة البضاعة ـ قوة العمل .

لنفترض ان الرأسمالى يشغل العامل ، لا ٤ ساعات ، بل ٨ ساعات . فى ٨ ساعات من العمل ، يعالج العمال (وهم ٥٠٠ فى افتراضنا) من وسائل الانتاج الضعفين ، ويضاعفون كمية المنتوجات ، اى انهم ينتجون ١٠٠٠ بذلة . لنر ما هى فى هذه الحال نفقات الرأسمالى :

قيمة الاقمشة الصوفية	٩٠٠٠٠ دولار
قيمة اللوازم	٣٠٠٠٠ دولار
قيمة استهلاك الآلات	١٠٠٠٠ دولار
قيمة قوة العمل	٢٥٠٠ دولار
المجموع	١٣٢٥٠٠ دولار

خلال يوم عمل من ٨ ساعات ، يصنع العمال ١٠٠٠ بذلة يبيعها الرأسمالى فى السوق (بـ ١٣٥ دولارا الواحدة) فيحصل على ١٣٥٠٠٠

دولار . لقد سلف ١٣٢٥٠٠ دولار، ولكنه يحصل على ١٣٥٠٠٠ دولار. وهكذا ازدادت القيمة المسلفة ٢٥٠٠ دولار . هذا المبلغ ، ٢٥٠٠ دولار، يؤلف القيمة الزائدة . ان النقد (المال) قد تحول الى رأسمال .

لقد حصلت القيمة الزائدة لأن العمال اشتغلوا وقتا اطول مما يجب لتجديد انتاج قيمة قوة عملهم وخلقوا قيمة تربو على قيمة قوة عملهم ، اى القيمة الزائدة . ولذا فان القيمة الزائدة هي نتيجة استثمار الطبقة العاملة من جانب الرأسماليين .

ان استثمار الانسان للانسان ليس من صنع الرأسمالية ، فقد وجد قبلها . ففى نظام الرق والنظام الاقطاعى كان عمل الارقاء والفلاحين الاقنان يتسم صراحة بطابع قسرى ، ولا شيء يحجب استثمارهم .

اما الحال فآخر فى النظام الرأسمالى . فالعامل هنا حر من كل تبعية شخصية ، وهو لا يخص هذا الرأسمالى او ذاك . ولهذا لا يستطيع الرأسمالى اكراهه على العمل . ولكن العامل لا يملك وسائل الانتاج ولا وسائل العيش ، وهو ملزم بان يبيع قوة عمله . ولذا فان نظام العمل المأجور (او العمل بالاجرة) هو نظام العبودية المأجورة . وهنا يتحقق القسر الاقتصادى . الا ان الطابع القسرى للعمل مستور فى النظام الرأسمالى .

ان ماركس ، اذ هتك سر الاستثمار الرأسمالى ، قد اكتشف القانون الاقتصادى الاساسى لاسلوب الانتاج الرأسمالى . كتب ماركس يقول : "انتاج القيمة الزائدة او الربح ، هذا هو القانون المطلق لهذا الاسلوب من الانتاج" * .

ان قانون القيمة الزائدة يتيح فهم وتفسير جميع التفاعلات والظاهرات التى تطرأ على المجتمع البرجوازى . وهو يعبر عن الجوهر الاستثمارى لهذا الاسلوب الانتاجى . وهو يشترط بفعله اشتداد المزاحمة وفوضى الانتاج فى ظروف الرأسمالية ، وتفاقم بؤس الجماهير الكادحة ، واستشراء البطالة وتعمق جميع تناقضات الرأسمالية واشتدادها .

وقت العمل الضرورى والزائد

ان يوم العمل فى المشروعة الرأسمالية ينقسم الى قسمين : وقت العمل الضرورى ووقت العمل الزائد (الاضافى) وتبعا لذلك ، ينقسم عمل العامل الى عمل ضرورى وعمل زائد (اضافى) .

ان وقت العمل الضرورى والعمل الضرورى ، هما ما يحتاج اليه العامل كى يجدد قيمة قوة عمله ، اى قيمة وسائل المعيشة الضرورية له . ان وقت العمل الضرورى يسدده الرأسمالى بالاجرة .

ان وقت العمل الزائد والعمل الزائد هما وقت العمل والعمل اللذان ينفقان لانتاج المنتوج الزائد او المنتوج الاضافى . ان المنتوج الزائد

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٦٣٢ .

يتخذ فى النظام الرأسمالى شكل القيمة الزائدة التى يستأثر بها الرأسماليون . ان نسبة العمل الزائد او وقت العمل الزائد الى العمل الضرورى او وقت العمل الضرورى تبين درجة استثمار العامل . ولهذا فان وقت العمل الزائد والعمل الزائد يعبران عن علاقة اجتماعية معينة ، تصف استثمار الطبقة العاملة من جانب مالكى وسائل الانتاج ، الرأسماليين .

ان الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج واستثمار العمل المأجور يقسمان المجتمع البرجوازى الى طبقات متناحرة .

البنية الطبقية للمجتمع البرجوازى

برهن ماركس وانجلس ان انقسام المجتمع الى طبقات مرتبط بظهور الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اى الارض وباطن الارض وادوات العمل ، وبكلمة : كل ما هو ضرورى للناس من اجل انتاج الخيرات المادية . ان قسما من المجتمع يؤلف الاقلية قد حصر بين يديه وسائل الانتاج ، فأمكن له بالتالى ان يستثمر القسم الآخر من المجتمع ، القسم المحروم من وسائل الانتاج .

قال لينين ان الطبقات فى المجتمع الاستثمارى هى فئات من الناس تستطيع احداها ان تستملك عمل الاخرى بسبب من وضعها المختلف ازاء وسائل الانتاج .

ان اول انقسام طبقى فى المجتمع عرفه تاريخ البشرية كان الانقسام الى عبيد ارقاء ومالكى ارقاء . ومع الانتقال من نظام الرق الى الاقطاعية ، انقسم المجتمع الى طبقة الاقطاعيين وطبقة الفلاحين الاقنان .

ان ما يصف المجتمع البرجوازى ، انما هو وجود طبقتين اساسيتين متعارضتين ، البرجوازية والبروليتاريا ؛ فالبرجوازية هى الطبقة التى تملك وسائل الانتاج وتستخدمها لاستثمار العمال قصد الحصول على القيمة الزائدة ؛ والبروليتاريا هى طبقة العمال الاجراء ، المحرومة من وسائل الانتاج والمكرهة لهذا السبب على بيع قوة عملها وعلى معاناة الاستثمار الرأسمالى . والى جانب هاتين الطبقتين ، تقوم فى النظام الرأسمالى طبقة الملاكين العقاريين وطبقة الفلاحين اللتان كانتا الطبقتين الاساسيتين فى ظل النظام الاقطاعى .

ان البرجوازية والبروليتاريا طبقتان متناحرتان ، اى طبقتان مصالحهما متعارضة وتقوم بينهما عداوة مستعصية . ومع تطور الرأسمالية ، تنمو البروليتاريا عددا ، وتدرك مصالحها الطبقية اكثر فاكثر ، وتتقدم وتتطور وتنتظم للنضال ضد البرجوازية . ان نضال البروليتاريا الطبقى ضد البرجوازية هو الميزة الاساسية للمجتمع البرجوازى . والبروليتاريا ، الطبقة الاكثر ثورية فى المجتمع الرأسمالى ، هى حفارة قبر الرأسمالية .

وتسهر الدولة البرجوازية على النظام الرأسمالى ، وتحمى الملكية الخاصة

الرأسمالية لوسائل الانتاج ، وتيسر استثمار الشغيلة وتقمع نضالهم ضد النظام الرأسمالي .

ان الحقوقيين وعلماء الاجتماع البرجوازيين يصورون الدولة البرجوازية على انها دولة فوق الطبقات ، خارج الطبقات ، فوق المجتمع . اما في الواقع ، فان الدولة البرجوازية هي المنظمة السياسية للطبقة السائدة اقتصاديا ، هي ديكتاتورية البرجوازية . ان المهمة الرئيسية التي تواجهها الدولة البرجوازية ، كما تواجه كل دولة استثمارية ، تتلخص في ابقاء الاغلبية المستثمَرة في حالة الخضوع والاستكانة للطبقات السائدة . وتتخذ الدولة البرجوازية اشكالا مختلفة (الملكية والجمهورية) وانظمة مختلفة (النظام الديموقراطي والنظام الفاشي او الاستبدادي) ، ولكن جوهرها واحد ، فان جميع اشكال الدولة البرجوازية هي ديكتاتورية البرجوازية . وهدف الدولة الرأسمالية صيانة وتوطيد نظام استثمار الرأسمال للعمل المأجور .

٤ ـ الرأسمال وعناصره

الرأسمال بوصفه علاقة انتاج اجتماعية

يطلق الاقتصاديون البرجوازيون اسم الرأسمال على كل اداة للعمل ، ابتداء من حجر وعصا الانسان البدائي .

قال مؤلف برجوازي : " في اول حجر يرميه المتوحش على الوحش المطارد ، في اول عصا يأخذها لكي يطال الثمار التي لا يستطيع بلوغها بيديه ، نرى استملاك موضوع بغية الحصول على آخر ، ونكشف بالتالي بداية الرأسمال" * . ان الهدف من هذا التفسير للرأسمال طمس استثمار الطبقة العاملة من قبل الرأسمالية ، وتصوير الرأسمال بصورة شرط سرمدي لوجود المجتمع .

اما في الواقع ، فان وسائل الانتاج ليست بحد نفسها رأسمالا ، انما هي الشرط الضروري لوجود كل مجتمع ، وهي بهذا المعنى ، لا تبالي بالطبقات . ان وسائل الانتاج لا تصبح رأسمالا الا اذا كانت ملكية خاصة للرأسماليين واستخدمت لاستثمار الطبقة العاملة . ان الرأسمال ليس مبلغا من المال ولا وسائل انتاج ، بل علاقة انتاج اجتماعية معينة تاريخيا ، تكون فيها ادوات ووسائل الانتاج وكذلك وسائل العيش الاساسية ملك الطبقة الرأسمالية ، بينما الطبقة العاملة ، القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع ، محرومة من وسائل الانتاج ووسائل العيش . فهي مضطرة اذن الى بيع قوة عملها من الرأسماليين ومعاناة نير الاستثمار . وبتعبير آخر ، ان الرأسمال قيمة تنتج قيمة زائدة ، عن طريق استثمار

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ١٩٥ .

العمال الاجراء .

ولتفسير جوهر الرأسمال وآلية الاستثمار الرأسمالي يتسم تقسيم الرأسمال الى فرعين باهمية كبيرة : الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير. وهذا التقسيم بالضبط يتيح لنا الجواب عن السؤال التالي : من أين تنشأ القيمة الزائدة ؟

الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير

حين يشرع الرأسمالي في الانتاج ، ينفق قسما من رأسماله على بناء عمارة المصنع ، وشراء الآلات ، والمواد الاولية ، والمواد الثانوية ، والمحروقات . ان مقدار هذا الرأسمال المتجسد في وسائل الانتاج لا يتغير في سياق الانتاج . انما ينتقل فقط الى البضاعة المنتوجة بقدر ما يصار الى استخدامها . وهكذا فان قيمة المواد الاولية والمواد الثانوية والمحروقات تنتقل بكليتها ، لدن كل عملية انتاج ، الى المنتوج الجديد . ربّ آلة تخدم عشر سنوات مثلا ، وعلى هذا النحو تنقل سنويا الى المنتوج الجديد ١٠ بالمئة من قيمتها . ان القسم الذى انفق من الرأسمال على شراء وسائل الانتاج (الآلات ، والآلات -الادوات ،والمواد الاولية ، الخ .) والذى لا يتغير مقداره في سياق الانتاج ،يسمى الرأسمال الثابت . ويرمز اليه ماركس بحرف "c" اللاتينى (ث) (من كلمة "constant" وتعنى الثابت) .

وعلاوة على وسائل الانتاج ، يشترى الرأسمالى ايضا قوة العمل ، وينفق ، لهذا الغرض ، قسما من رأسماله . وعند انتهاء عملية الانتاج ، يجد الرأسمالى نفسه مالكا قيمة جديدة انتجها العمال . وهذه القيمة الجديدة تفوق قيمة قوة العمل التى يسددها الرأسمالى بشكل اجرة . ان القسم الذى ينفق من الرأسمال على شراء قوة العمل ، ويزداد في مجرى الانتاج اثر خلق العمال للقيمة الزائدة ، يسمى الرأسمال المتغير. ويرمز اليه ماركس بحرف "v" اللاتينى (م) (من كلمة "variable" وتعنى المتغير) .

ان ماركس ،باكتشافه انقسام الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، قد كشف سر الرأسمال وقوامه ان الرأسمال المتغير هو وحده الذى يخلق القيمة الزائدة .

ان الاقتصاديين البرجوازيين لا يقرون بانقسام الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير. فهم اذ يدافعون عن الرأسمالية ، يريدون اخفاء طبيعتها الاستثمارية . انما يقرون فقط بانقسام الرأسمال كما يطبقه الرأسمالى عمليا في حساباته التجارية ، اى بانقسام الرأسمال الى رأسمال اساسى ورأسمال دائر . ان هذا الانقسام يتيح رؤية آلية الانتاج ، ولكنه يطمس الاستثمار الرأسمالى .

الرأسمال الاساسى والرأسمال الدائر

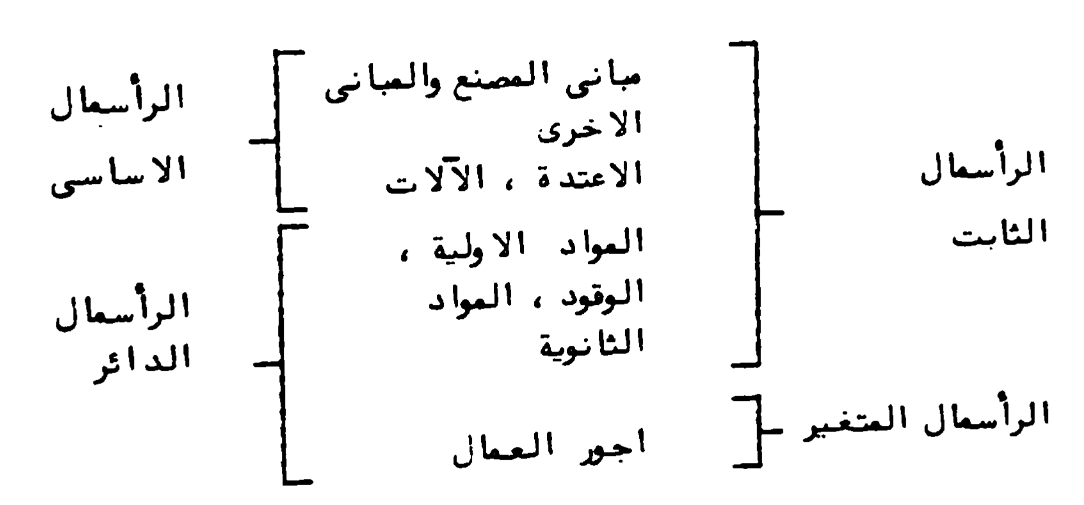
يقسم الرأسمال الى رأسمال اساسى ورأسمال دائر تبعا لانتقال قيمة الرأسمال الموظف فى الانتاج الى المنتجات الجاهزة : دفعة واحدة او على دفعات .

ان القسم من الرأسمال الذى ينقل قيمته الى المنتجات الجاهزة على دفعات ، فى سياق استهلاكه (المبانى ، الآلات ، الآلات ـ الادوات) يسمى الرأسمال الاساسى . والقسم الذى ينفق من الرأسمال على شراء المواد الاولية وقوة العمل والمواد الثانوية ، والمحروقات ، الخ . ، والذى يعود بكليته الى الرأسمالى ، خلال مرحلة واحدة من الانتاج ، بشكل نقد لدن بيع البضاعة ، يسمى الرأسمال الدائر .

ان قسمة الرأسمال الى رأسمال اساسى ورأسمال دائر تطمس تماما الفرق الجذرى بين وسائل الانتاج وقوة العمل . فان قوة العمل ترد هنا فى نفس الباب مع المواد الاولية والوقود والمواد الثانوية ، وتعارض معها مجتمعة القسم الآخر من وسائل الانتاج . ان هذه القسمة تستر الدور الخاص الذى تضطلع به قوة العمل بوصفها الخالقة الوحيدة للقيمة الزائدة ، وتطمس جوهر الاستثمار الرأسمالى .

ومن الممكن تصوير طريقتى تقسيم الرأسمال بالمخطط التالى :

تقسيم الرأسمال تبعا لدوره فى سياق الاستثمار — التقسيم تبعا للدوران



حجم القيمة الزائدة ومعدلها

ان للقيمة الزائدة مقدارا معينا ، سواء مطلقا ام نسبيا . ان المقدار المطلق للقيمة الزائدة يسمى حجم القيمة الزائدة . وهو رهن بدرجة استثمار العمال المستثمَرين وعددهم . اما المقدار النسبى للقيمة الزائدة فيجد تعبيرا عنه فى معدل القيمة الزائدة او درجة الاستثمار .

ان ماركس ، بتقسيمه الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير ، لم

يكشف فقط جوهر الاستثمار الرأسمالي ، بل بيّن ايضا طريقة قياس درجة الاستثمار .

ان الرأسمال الثابت (ث) لا يخلق القيمة الزائدة ، فيجب اذن حذفه عند تحديد معدل القيمة الزائدة . اما الرأسمال المتغير (م) فيخلق القيمة الزائدة ، ولذا يجب حسبان الحساب للقيمة الزائدة بالنسبة للرأسمال المتغير وحده عند تحديد مقدار القيمة الزائدة النسبي ، وحينذاك نحصل على معدل القيمة الزائدة . ان معدل القيمة الزائدة هو التعبير عن درجة استثمار قوة العمل . وسنرمز الى معدل القيمة الزائدة باحرف م ق ز وهكذا نحصل على المعادلة التالية :

$$\text{م ق ز} = \frac{\text{ق ز}}{\text{م}} \times ١٠٠ \text{ بالمئة}$$

. اليكم مثلا . لنفترض ان الرأسمالي يسلف لانتاج البضاعة (بالدولارات) مبلغ ١٠٠٠٠٠ ث + ٢٠٠٠٠ م = ١٢٠٠٠٠ . ويبيع البضاعة المنتوجة بمبلغ ١٤٠٠٠٠ دولار . هذا يعني ان الرأسمالي قد حصل على ٢٠٠٠٠ دولار قيمة زائدة .

فما هو معدل القيمة الزائدة ؟

$$\text{م ق ز} = \frac{\text{ق ز}}{\text{م}} \times ١٠٠ \text{ بالمئة} = \frac{٢٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠} \times ١٠٠ \text{ بالمئة} = ١٠٠ \text{ بالمئة}$$

ان هذا المثل يبين ان عمل العامل ينقسم هنا مناصفة الى عمل ضروري وعمل زائد اى ان العامل يشتغل نصف اليوم لنفسه والنصف الثاني مجانا للرأسمالي . وبقدر ما يكبر معدل العمل الاضافي بالنسبة الى العمل الضروري ، بقدر ما ترتفع درجة الاستثمار .

ومع تطور الرأسمالية ، يزداد معدل القيمة الزائدة . ففي الولايات المتحدة ، بلغ معدل القيمة الزائدة في الصناعة المنجمية وصناعة التحويل ، محسوبا على اساس المعطيات الرسمية ، ١٤٥ بالمئة في عام ١٨٨٩ ؛ و ١٦٥ بالمئة في ١٩١٩ ؛ و ٢١٠ بالمئة في ١٩٢٩ ؛ و ٢٢٠ بالمئة في ١٩٣٩ ؛ و ٢٦٠ بالمئة تقريبا في ١٩٤٧ ؛ واكثر من ٣٠٠ بالمئة في الوقت الحاضر .

فكيف يتم اذن رفع درجة استثمار العمال في النظام الرأسمالي ؟

٥ ـ اسلوبان لرفع درجة استثمار الطبقة العاملة

القيمة الزائدة المطلقة

يتبين مما سبق ان يوم العمل في النظام الرأسمالي ينقسم الى قسمين : ١ ـ وقت العمل الضروري اى الوقت الضروري لانتاج كمية من البضائع توازي قيمتها قيمة قوة العمل و ٢ ـ وقت العمل الزائد وهو الوقت الذي يشتغل فيه العامل من اجل الرأسمالي ويخلق القيمة الزائدة .

لنأخذ على سبيل المثال يوم العمل من ١٠ ساعات ، ٥ منها تمثل وقت العمل الضرورى و ٥ وقت العمل الاضافى وفيما يلى المخطط :

٥ ساعات	٥ ساعات
الوقت الضروری	الوقت الزائد

ان معدل القيمة الزائدة يساوى هنا :

$$م ق ز = \frac{ق ز}{م} = \frac{\text{٥ ساعات وقت العمل الزائد}}{\text{٥ ساعات وقت العمل الضرورى}} \times ١٠٠ \text{ بالمئة} = ١٠٠ \text{ بالمئة}$$

اذا بقى وقت العمل الضرورى كما هو عليه ، فان وقت العمل الزائد يزداد مع تمديد يوم العمل . وهذا يعنى ازدياد معدل القيمة الزائدة ، ازدياد درجة استثمار العامل . لنفترض ان يوم العمل ازداد من ١٠ ساعات الى ١٢ ساعة ، فان وقت العمل الزائدلن يبقى ٥ ساعات ، بل يصبح ٧ ساعات . وفى هذه الحال ، يوازى معدل القيمة الزائدة $\frac{٧}{٥}$ × ١٠٠ بالمئة = ١٤٠ بالمئة .

وقد اسمى ماركس القيمة الزائدة الحاصلة عن تمديد يوم العمل ، القيمة الزائدة المطلقة . وبما انه لا حد لتعطش الرأسمالى الى القيمة الزائدة ، فانه يسعى جهده الى تمديد يوم العمل بجميع الوسائل .

فالى اى حد اذن يستطيع الرأسمالى تمديد يوم العمل ؟ لو ان الامر كان فى مستطاع الرأسماليين ،لشغّلوا العامل ٢٤ ساعة فى اليوم. ولكن هذا مستحيل ، اذ انه لا بد للانسان ان يستريح وينام ويأكل فى قسم من اليوم . وهذا ما يعين حدودا جسدية محضة ليوم العمل .

وعلاوة على الحدود الجسدية ليوم العمل ، توجد ايضا حدود معنوية . فالعامل عضو من اعضاء المجتمع ، ويجب ان يتوافر له الوقت لتلبية حاجاته الثقافية والاجتماعية (مطالعة الكتب والصحف ، السينما ، الاجتماعات ، الخ .) . ولكن بما ان حدود يوم العمل ، الجسدية والمعنوية ، قابلة للاتساع والتضييق ، فان ساعات يوم العمل فى النظام الرأسمالى يمكن ان تكون ٨ ، ١٠ ، ١٢ ساعة واكثر .

فى مستهل عهد الرأسمالية ، كانت سلطة الدولة تمدد يوم العمل بموجب القانون فى صالح البرجوازية . وفيما بعد ، مع تطبيق التكنيك فى الانتاج واستشراء البطالة ، زالت الحاجة الى تمديد يوم العمل بواسطة القانون . فقد اصبح فى مستطاع الرأسمالى ان يجبر العمال عن طريق الاكراه الاقتصادى على العمل حتى الحد الاقصى .

ولكن الطبقة العاملة خاضت نضالا عنيدا دائبا فى سبيل تخفيض يوم العمل . وقد احتدم هذا النضال اولا فى انجلترا . وتفاقم خاصة بعد ان تقدم مؤتمر الاممية الاولى فى جنيف ومؤتمر العمال فى بلتيمور ، عام ١٨٦٦ ، بمطلب يوم العمل من ٨ ساعات . وقد آل نضال

الطبقة العاملة فى معظم البلدان الرأسمالية الى تحديد يوم العمل بواسطة القانون . فكيف يعمل الرأسمالى لكى يحصل على كمية اكبر من القيمة الزائدة ، اذا لم يبق فى وسعه تمديد يوم العمل ؟

القيمة الزائدة النسبية

ان الاسلوب الثانى لزيادة القيمة الزائدة يقوم فيما يلى : يبقى يوم العمل دون تغيير ، ويخفض وقت العمل الضرورى ، فيزداد بالتالى وقت العمل الزائد . وكيف يتم ذلك ؟ لنتذكر بان قيمة قوة العمل انما تحددها كمية العمل الضرورى لانتاج وسائل عيش العامل . فاذا ازدادت انتاجية العمل فى الفروع التى تنتج سلع الاستهلاك ، هبطت قيمة سلع الاستهلاك . وهذا يعنى انخفاض قيمة قوة العمل ، وبالتالى ، انخفاض وقت العمل الضرورى . وبالمقابل ، يزداد وقت العمل الزائد .

لنفترض ان يوم العمل من ١٠ ساعات يتضمن ٥ ساعات من وقت العمل الضرورى و ٥ ساعات من وقت العمل الزائد . ولنفترض بعد ذاك ان ازدياد انتاجية العمل ادى الى تخفيض وقت العمل الضرورى من ٥ ساعات الى ٣ ساعات . وفى هذه الحال ، كما هو واضح ، يزداد وقت العمل الاضافى من ٥ ساعات الى ٧ ساعات . وهكذا تزداد درجة الاستثمار (او معدل القيمة الزائدة) رغم ان يوم العمل لم يتغير.

ومن الممكن تصوير هذا بالمخطط التالى :

٥ ساعات	٥ ساعات
وقت العمل الضرورى	وقت العمل الزائد

معدل القيمة الزائدة م ق ز $= \frac{٥}{٥} \times$ ١٠٠ بالمئة = ١٠٠ بالمئة

٣ ساعات	٧ ساعات
وقت العمل الضرورى	وقت العمل الزائد

معدل القيمة الزائدة م ق ز $= \frac{٧}{٣} \times$ ١٠٠ بالمئة = ٢٣٣ بالمئة .

فى هذا المثال ، ارتفع معدل القيمة الزائدة من ١٠٠ بالمئة الى ٢٣٣ ٪ لا نتيجة لتمديد يوم العمل بصورة مطلقة ، بل نتيجة لتغير النسبة بين وقت العمل الضرورى ووقت العمل الزائد .

ان القيمة الزائدة الناجمة عن تخفيض وقت العمل الضرورى والازدياد المناسب فى وقت العمل الزائد بفضل ازدياد انتاجية العمل ، تسمى <u>القيمة الزائدة النسبية</u> .

وفى بعض الاحوال ، يحصل الرأسماليون ايضا على قيمة زائدة اضافية (فائضة) .

القيمة الزائدة الاضافية

القيمة الزائدة الاضافية (او الفائضة) نوع من القيمة الزائدة النسبية . فكل رأسمالى يسعى الى ابتزاز اكبر قدر من الارباح . ولهذا الغرض ، يستخدم آلات جديدة ، وتكنيكا جديدا ، فيتوصل على هذا النحو الى رفع انتاجية العمل وتخفيض القيمة الفردية لبضائعه بالنسبة لمتوسط مستوى قيمة البضائع المنتوجة فى فرع معين . وبما ان سعر البضاعة فى السوق انما تحدده شروط الانتاج المتوسطة ، فان الرأسمالى يحصل على معدل من القيمة الزائدة اعلى من المعدل العادى .

ان القيمة الزائدة الاضافية هى الفرق بين القيمة الاجتماعية للبضاعة وقيمتها الفردية التى هى ادنى من القيمة الاجتماعية . وللقيمة الزائدة الاضافية سمتان : اولا ، لا يستفيد منها غير نفر من اصحاب الاعمال ممن كانوا السباقين الى استخدام آلات واعتدة جديدة ، اكثر مردودا . ثانيا ، ان حصول هذا الرأسمالى او ذاك على القيمة الزائدة الاضافية ، ظاهرة موقتة ، اذ ان سائر المشروعات ستتزود عاجلا ام آجلا بالاعتدة والآلات الحديثة ، وحينذاك فان الرأسمالى الذى كان اول من استخدم هذه الاعتدة والآلات الحديثة يفقد تفوقه ويكف عن الحصول على القيمة الزائدة الاضافية . ولكن هذه القيمة ، حين تزول من مشروع ما ، تظهر فى آخر استخدم صاحبه عتادا ارقى .

ان القيمة الزائدة الاضافية تضطلع بدور هام فى تطوير الرأسمالية . والسعى وراءها يؤدى عفويا الى تقدم التكنيك . ولكن الرأسمالى الذى استخدم تكنيكا جديدا وتكنولوجيا جديدة فى الانتاج يسعى الى كتمان السر ، فيعرقل بالتالى استخدامهما فى المشروعات الاخرى . وهذا ما يؤول الى اشتداد المنافسة وتفاقم التناقضات بين الرأسماليين .

وهكذا يفضى الركض وراء القيمة الزائدة الاضافية الى تطور القوى المنتجة من جهة ، والى عرقلتها من جهة اخرى .

المراحل الثلاث لتطور الرأسمالية فى الصناعة

ان انتاج القيمة الزائدة النسبية يرتكز على نهوض انتاجية العمل . ولهذا فان تحليل القيمة الزائدة النسبية يظهر ثلاث مراحل تاريخية فى نمو انتاجية العمل فى ظروف الرأسمالية : التعاون البسيط ، المانيفاكتوره ، الصناعة الآلية . فمن الناحية التاريخية كان التعاون الرأسمالى البسيط الشكل الاول والابسط لانماء انتاجية العمل . وقد اتسم هذا الشكل بسمة خاصة ، قوامها ان الرأسمالى كان يحشد فى مشغل واحد عددا كبيرا نسبيا من العمال ينفذون عملا متماثلا ، واحدا . وحين يقوم عدد كبير من العمال معا بعمل متماثل ، واحد ، ففى وسع الرأسمالى ، بمقارنة انتاجية العمل الفردى ، ان يجبر العمال على تسريع

وتائر العمل . فتزداد بالتالى انتاجية العمل . مثلا ، ان خمسة اشخاص يشتغلون معا تكون انتاجيتهم العامة ارفع من انتاجيتهم حين يشتغلون بصورة افرادية . وهذه الانتاجية الجديدة لا تكلف الرأسمالى شيئا ، اذ انه يدفع قوة عمل كل عامل بصورة منفردة ، كما فى السابق ، ولكن الانتاج الحاصل اكثر فيبتز الرأسمالى منه ربحا اكبر . وفضلا عن ذلك ، حين يشتغل عدد كبير من العمال معا ، يوفر الرأسمالى من حيث مكان العمل ، والانارة ، والتدفئة ، والمستودعات ، الخ . .

وحين يشتغل العمال معا ، يتبين ان بينهم من يحسنون القيام بهذه العملية ، وغيرهم يحسنون القيام بتلك .

ولذا يجد الرأسمالى من الافيد له ان يعهد الى كل عامل بالعمل الذى يجيده . وهكذا يبدأ شيئا فشيئا تطبيق تقسيم العمل فى المشغل . ان المشروعات الرأسمالية ، القائمة على تقسيم العمل والتكنيك اليدوى ، تسمى الواحدة منها المانيفاكتوره .

ان تقسيم العمل بين العمال قد زاد انتاجية العمل بقوة وسرعة . ونذكر على سبيل المثال انتاج الدبابيس فى القرن الثامن عشر . كانت المانيفاكتوره التى تستخدم ١٠ عمال تنتج ٤٨٠٠٠ دبوس فى اليوم ، اى ٤٨٠٠ بكل عامل . والحال كان العامل ، قبل تقسيم العمل ، ينتج ٢٠ دبوسا فى اليوم . وهكذا فان انتاجية العمل قد ازدادت ٢٤٠ مرة .

كان شروط العمل فى المانيفاكتوره مضنية جدا . فقد كان تكرار الحركات نفسها القليلة التعقيد يشوه العامل جسديا ومعنويا . وكان يوم العمل يمتد حتى ١٨ ساعة واكثر ، بينا الاجرة منخفضة جدا .

وقد هيأت المانيفاكتوره الشروط الضرورية للانتقال الى الصناعة الآلية الكبيرة : ١ - اتاح تبسيط العمليات احلال الآلة محل يد العامل ؛ ٢ - ادى تنفيذ العمليات الجزئية الى تخصص ادوات العمل ، مما اوجد المقدمات التكنيكية الضرورية لظهور الآلات ، ٣ - هيأت المانيفاكتوره ملاكات (كادرات) من العمال الماهرين للصناعة الآلية . هذا هو دور المانيفاكتوره التاريخى .

لقد كانت المانيفاكتوره مرحلة الانتقال الى الفبركة . فى البدء ، ظهر ما اسمى آلة العمل . وكانت تقوم بنفس العمليات التى يقوم بها العامل . ولكن العامل لم يكن يستطيع تحريك هذه الآلة . وظهر اختراع المحرك الميكانيكى - الآلة البخارية التى تحرك كثرة من آلات العمل . ثم ظهرت الفبركة الرأسمالية التى تستخدم منظومة من الآلات لانتاج البضائع .

ان استخدام الآلات واتقانها افضيا الى زيادة انتاجية العمل زيادة كبيرة جدا ، وانخفاض اسعار البضائع . ومع ذلك يحل الخراب بالسواد الاكبر من صغار المنتجين وبالمشروعات المرتكزة على العمل اليدوى .

ان الفبركة الرأسمالية ترمز الى مرحلة جديدة من استعباد الرأسمال للعمل . فهى تجعل العامل ذيلا للآلة . واستخدام الآلات بالطريقة

الرأسمالية يقود الى تمديد يوم العمل ، والى استخدام اليد العاملة من النساء والاطفال ، والى تكوين جيش من العاطلين عن العمل ، والى تردى حالة البروليتاريا . ولكن الرأسماليين لا يستخدمون الآلات دائما . فلاستخدام الآلات حدوده فى النظام الرأسمالى : فالرأسماليون لا يستخدمون الآلات الا حين تكون اسعارها ادنى من اجر العمال الذين حلت محلهم ، الا حين يستفيدون من الآلات . ولذا فان الانتاج الآلى لا يلغى العمل اليدوى . فالعمل اليدوى لا يزال واسع الانتشار حتى الآن فى اكثر البلدان الرأسمالية تطورا ، كالولايات المتحدة وبريطانيا .

ان الانتقال من المانيفاكتوره الى الفبركة يسجل رسوخ اسلوب الانتاج الرأسمالى بصورة نهائية .

التناقض الاساسى فى الرأسمالية

على اساس الصناعة الآلية الكبيرة ، يجرى التطور العفوى باضفاء الصفة الاجتماعية على العمل والانتاج ، بجعل العمل والانتاج اجتماعيين . فبدلا من المشاغل الصغيرة القائمة على التكنيك اليدوى ، تظهر الفبارك والمصانع الهائلة حيث يعمل الآلاف وعشرات الآلاف من العمال من مختلف المهن . ويزداد تقسيم العمل فى الانتاج الاجتماعى . وترتبط جميع المشروعات وجميع الفروع الصناعية بعضها ببعض ويتوقف بعضها على بعض . فمصانع الانشاءات الميكانيكية لا تستطيع العمل دون منتجات المصانع التعدينية وهذه لا تستطيع العمل دون الفحم الحجرى ، ومناجم الفحم الحجرى ترتبط بمصانع الانشاءات الميكانيكية وغيرها . وهكذا يرتدى الانتاج طابعا اجتماعيا . والبضائع يصنعها عمل المئات والآلاف من العمال .

بيد ان جميع المشروعات فى النظام الرأسمالى ، وكذلك الارض وباطن الارض هى ملك خاص . ويستملك الرأسماليون منتوجات العمل الاجتماعى . ويبرز التناقض ويتفاقم بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتملك نتائجه . وهنا يكمن التناقض الاساسى فى الرأسمالية .

وهذا التناقض يعبر عن التناقض بين القوى المنتجة السائرة فى طريق التقدم المستمر وعلاقات الانتاج الرأسمالية . فان الرأسمالية ، مع اضفائها على الانتاج طابعا اجتماعيا اوسع فأوسع ، تغدو فى الوقت نفسه عقبة فى طريق تقدم قوى المجتمع المنتجة . ولازاحة هذه العقبة ، يجب تصفية الملكية الرأسمالية . ان الرأسمالية ، اذ تطور القوى المنتجة ، تولد حفارة قبرها ، البروليتاريا ، القوة المدعوة الى الغاء الملكية الخاصة واحلال الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية ، محلها .

٦ ـ الاجرة فى النظام الرأسمالى

جوهر الاجرة

لقد عرضنا اعلاه ان قوة العمل فى ظل الرأسمالية بضاعة وان لها قيمة . وقيمة قوة العمل ، معبرا عنها بالنقد ، هى سعر (ثمن) قوة العمل .

ان العلماء البرجوازيين ، رغبة منهم فى اخفاء الاستثمار الرأسمالى ، يزعمون ان الاجرة هى ثمن عمل العامل . وهم يقولون ان العامل الذى يشتغل فى المصنع الرأسمالى ينتج شتى البضائع ويتلقى لقاء عمله ثمن العمل اى الاجرة .

ان ظهور الاجرة على انها ثمن العمل ، انما مرده الى كون العامل يتلقى اجرته بعد ان يشتغل فترة من الوقت . ناهيك بان الاجرة محددة تبعا لوقت العمل المبذول (ساعة ، يوم ، اسبوع) او تبعا لكمية المنتوج .

اما فى الواقع ، فان الاجرة ، بتعبير ماركس ، شكل محول اى مستور ، مقنّع ، لقيمة او لثمن البضاعة ـ قوة العمل .

ان العمل ليس بضاعة ، فليس له بالتالى لا قيمة ولا ثمن . وبالفعل ، لكى يمكن بيع العمل ، لا بدّ ان يكون موجودا قبل عرضه على البيع . ولا يمكن بيع ما لا وجود له . فحين يأخذ السكاف مثلا الى السوق احذية ، فان الاحذية موجودة فعلا ، فى الواقع ، ويمكن بيعها . ولكن ، حين يؤجر العامل نفسه من الرأسمالى ، لا يوجد حينذاك اى عمل . هناك فقط القدرة على العمل ، قوة العمل . وهى التى يبيعها العامل من الرأسمالى . وحين يشترى الرأسمالى قوة العمل ويدفع مقابلها المال ، فان ما يهمه ، ليس العامل نفسه بوصفه عاملا ، بل قدرته على العمل ، قدرة العامل على خلق قيمة زائدة .

وبما ان الاجرة فى المجتمع الرأسمالى تظهر بشكل تسديد ، مقابل للعمل ، فانه يخيل الى المرء حتما ان عمل العامل قد سدّد كليا . لنفترض انه يجب ست ساعات من وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاج وسائل العيش للعامل وعائلته . فاذا حسبت كل ساعة من هذا العمل الضرورى اجتماعيا بدولار ، بلغت قيمة قوة العمل ستة دولارات . ويدفع الرأسمالى كامل قيمة قوة العمل ، ستة دولارات ، ولكن يوم العمل يدوم ، مثلا ، ١٢ ساعة . وهكذا فان ساعة عمل واحدة يدفع عنها فى الواقع ٥٠ سنتا . ان الاجرة تخفى واقع ان الرأسمالى يدفع مقابل نصف يوم العمل ولا يدفع مقابل النصف الآخر . وعلى هذا النحو ، تمحو الاجرة جميع آثار تقسيم العمل الى وقت ضرورى ووقت زائد ، الى وقت مدفوع عنه ووقت غير مدفوع عنه . ان الاجرة تخلق وهما مفاده ان العامل المأجور يتلقى مقابل كل عمله ، وهى على هذا النحو تطمس الاستثمار .

وهذا مما يميز الرأسمالية بصورة جذرية عن المجتمعين الاستثماريين السابقين، مجتمع الرق والمجتمع الاقطاعي. ففي مجتمع الرق، مثلا، كان شكل الاستثمار في منتهى الصراحة والسفور. كان الرقيق شيئا يخص مالك الارقاء، وكان بامكان ومن حق هذا الاخير ان يفعل به ما يشاء، كان يجبره على العمل من الفجر الى الليل، ويطعمه ما لا يسد رمقه، وحتى كان بمقدوره ان يقتله، ولم يكن بالطبع ليدفع له شيئا. وفي زمن الاقطاعية كان الفلاح يقدم للاقطاعي الملاك العقاري الريع بهذا الشكل او ذاك (السخرة، الريع العيني، الريع النقدي). اما في ظل الرأسمالية، فان الاستثمار مستور. ينشأ انطباع مفاده انه لا وجود لاي استثمار، وان العامل يتقاضى بدل كل عمله. ان الاجرة تطمس استثمار العمال في ظل الرأسمالية.

اشكال الاجرة

ترتدي الاجرة في ظل الرأسمالية اشكالا شتى. فاذا دفعت قيمة البضاعة - قوة العمل تبعا لمدة العمل - يوم، اسبوع، شهر، الخ. - قيل انها الاجرة بالوقت.

ولتكوين فكرة صحيحة عن ماهية الاجرة بالوقت في ظل الرأسمالية، من الضروري النظر اليها بالمقارنة مع مدة يوم العمل. مثلا. يدفع الرأسمالي للعامل ١٠ دولارات في اليوم، ويشتغل العامل ١٠ ساعات. وهكذا فان متوسط ثمن ساعة من العمل يبلغ دولارا واحدا. واذا زاد الرأسمالي مدة يوم العمل من ١٠ ساعات الى ١٢ ساعة، هبط ثمن ساعة العمل من دولار واحد الى ٨٣ سنتا. يتبين هنا ان نظام الاجرة بالوقت وسيلة في يد الرأسمالي لتشديد استثمار العمال. والى جانب الاجرة بالوقت، يوجد شكل آخر، الاجرة بالقطعة.

الاجرة بالقطعة شكل من الاجرة يدفع وفقا لكمية السلع او الوحدات التي يصنعها العامل في فترة معينة من الوقت (مثلا، ساعة، يوم).

وقد سمى ماركس الاجرة بالقطعة شكلا محوّلا من الاجرة بالوقت. وهذه التسمية تنطبق على الواقع. فعند تحديد التعرفة التي يجب ان تدفع بموجبها اجرة كل قطعة، تؤخذ بعين الاعتبار: أ - الاجرة بالوقت في اليوم؛ ب - كمية القطع التي ينتجها في اليوم العامل الاوفر قوة ومهارة.

مثلا. اذا كانت الاجرة بالوقت تبلغ ١٠ دولارات في اليوم، وكانت القطع التي ينتجها العامل في اليوم تبلغ ٢٠ قطعة، فان الرأسمالي سيدفع عن كل قطعة نصف دولار. وهكذا يبذل الرأسمالي جهده لكي لا تزيد الاجرة بالقطعة عن الاجرة بالوقت. ولكن اذا كان هذا هو الحال، فلماذا يطبق الرأسماليون طريقة دفع الاجرة بالقطعة؟ السبب ان دفع الاجرة بالقطعة ينطوي على جملة من الخصائص التي تجعل هذه الاجرة احيانا افيد لهم. فمع الاجرة بالقطعة، مثلا، تراقب

نوعية العمل بواسطة المنتج . فان الرأسمالى يدفع عن المنتوجات ذات النوعية المتوسطة والعليا . اما المنتوج السيئ النوعية ، فلا يدفع عنه شيئا . ان هذا الشكل من الاجرة يزيد شدة الجهد الذى يبذله العامل اذ انه يسعى الى انتاج المزيد من القطع ، بغية الحصول على مزيد من المال . وحين يرتفع مردود جميع العمال ، يخفض الرأسمالى التعرفة ، مما يؤول الى تزايد ارباحه . ولهذا قال ماركس انه بقدر ما يشتغل العامل اكثر ، بقدر ما يقبض اقل .

ان الرأسماليين يطبقون مختلف اشكال الاجرة تبعا للظروف الملموسة .

ان الاجرة بالوقت قد نشأت تاريخيا قبل الاجرة بالقطعة . والشكل الاول ، اى الاجرة بالوقت ، طبق على نطاق واسع فى مختلف اطوار الرأسمالية ، عندما حاول الرأسماليون زيادة القيمة الزائدة على حساب تمديد يوم العمل . وكان هذا الشكل مفيدا لهم . وفيما بعد ، عندما حدد القانون مدة يوم العمل ، وجدت الاجرة بالقطعة مجالا واسعا للتطبيق . وفي الظرف الراهن ، تنتشر اكثر فاكثر مختلف اشكال الاجرة بالوقت والمكافأة معا .

فما هو سبب الانتقال من الاجرة بالقطعة الى الاجرة بالوقت ؟السبب ان الصناعة الرأسمالية الحالية قد انتقلت فى كثرة من فروعها الى نظام السلسلة ذى الوتيرة المرهقة . وهذا يعنى ان وتيرة الانتاج ليست رهنا بالعامل ، بل بسرعة السلسلة او بخصائص المجرى التكنولوجى لعملية الانتاج . وهكذا يكدح العمال بشدة متزايدة ابدا دون زيادة فى معدلات الاجرة .

كذلك ليس من النادر ان تطبق المؤسسة نفسها فى آن واحد شكلى الاجرة : الاجرة بالوقت والاجرة بالقطعة . فان هذين الشكلين ليسا فى ظل الرأسمالية سوى وسيلتين مختلفتين لتشديد استثمار الطبقة العاملة .

وفى الركض وراء زيادة القيمة الزائدة ، يطبق الرأسماليون ايضا مختلف الانظمة لتنظيم عملية الانتاج والاجرة وتسمى نظم التعريق (sweating system او نظام الوتيرات الجهنمية) . وقوامها ابتزاز اكبر قدر ممكن من العمل من العامل فى فترة معينة من الوقت . وهناك عشرات الاشكال المعروفة من مختلف هذه النظم التعريقية لتنظيم الاجرة .

ومن اوائل هذه النظم ، كان "نظام تايلور" ، المسمى باسم مخترعه " المهندس الاميركى تايلور . وقوامه ان الرأسمالى يختار فى مؤسسة العامل الاوفر قوة ومهارة ، ويشغله بكل قواه . وهناك كرونومتر (الساعة الضابطة) يسجل وقت اداء هذا العامل لكل عملية بالثوانى واجزاء الثانية . وتحال هذه المعلومات الى لجنة فنية خاصة فتدرسها وتحدد على اساسها وتيرة الانتاج ومعدلات الوقت لجميع العمال . ويوضع معدلان للاجرة . الاول ، عال ، للذين ينفذون " المهمة " ، والثانى ، منخفض جدا ، للذين لا يتوصلون الى تنفيذ " المهمة " . ان

هذا النظام من الاجور يؤدى الى زيادة انتاجية العمل بقوة وسرعة ، فى حين ان مجمل اجور العمال يكاد لا يرتفع ابدا ، بينا يتفاقم ، بالتالى ، استثمار العمل تفاقما بالغا .

" نظام فورد " ، شكل آخر من نظم التعريق . وهو يبتغى الهدف بنفسه : ابتزاز اكبر مقدار من العمل من العامل ولكن بتعجيل حركة السلسلة . مثلا ، اذا كانت السلسلة تتقدم بسرعة ٣ امتار بالدقيقة ، يزيدون سرعتها حتى ٤ امتار او ٥ بالدقيقة . وفى هذه الحال ، يضطر العامل ، رغم ارادته ، الى العمل بمزيد من الشدة ، وبذل مزيد من القوى ، فى حين ان الاجرة تبقى فى المستوى نفسه ولا تعوض عن الطاقة الحيوية المستهلكة . وبسبب من هذا النظام ، يستنفد كثيرون من العمال كل قواهم وطاقاتهم فى الاربعين او الخامسة والاربعين من العمر ، ويطردهم رب العمل من الخدمة .

وفضلا عن ذلك تتيح بساطة العمليات على السلسلة للرأسماليين استخدام عمال غير اختصاصيين ، وتعيين اجور ادنى لهم ، وبالتالى ابتزاز مزيد من الارباح .

وبين نظم التعريق ، نذكر ايضا نظام " المشاركة فى الارباح " ، وقوامه ان الرأسمالى يعلن للعمال عند قبولهم فى العمل انه سيدفع لهم اقل مما يدفع سائر الرأسماليين ، ولكنه فى نهاية السنة ، بعد وضع الرصيد ، سيدفع للعمال الذين احسنوا العمل قسما من ارباح المؤسسة .

ان تطبيق هذا النظام يزيد شدة العمل ويؤخر تطور الوعى الطبقى عند العمال ، ويخمد يقظتهم ، ويفرق صفوفهم ويمنعهم من النضال ضد الرأسماليين . أن نظام " المشاركة فى الارباح " يوهم العمال بان لهم مصلحة فى ازدياد ربحية المؤسسة الرأسمالية ويعرقل نضالهم ضد ارباب العمل .

الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية

فى المراحل الاولى من تطور الرأسمالية ، نادرا ما كان العامل يتقاضى اجرته نقدا . واليكم كيف كان الحال عامة : كان فى داخل المؤسسة الرأسمالية دكان يحتوى مواد غذائية وسلعا صناعية ، يأخذ العمال منه حاجياتهم ، وفى آخر الشهر او الفصل ، يجرى الرأسمالى الحسابات : مجمل اجور العامل ، ومجمل اثمان الحاجيات المسلفة فكان العامل لا يقبض شيئا او يقبض القليل التافه .

ولا يزال دفع الاجرة عينا واسع الانتشار حتى الآن فى البلدان المتأخرة اقتصاديا والبلدان الضعيفة التطور .

أما فى البلدان الرأسمالية المتطورة حاليا ، فان الشكل السائد من اشكال الاجرة هو الاجرة نقدا .

ان الاجرة المعبر عنها بالنقد تسمى الاجرة الاسمية . ولكنها لا

تبين المستوى الحقيقي لدفع اتعاب العامل . ولتحديد هذا المستوى ، يعتمد على مفهوم الاجرة الفعلية . فالاجرة الفعلية هي الاجرة المعبر عنها بوسائل عيش العامل ، او ، بالتالي ، ان الاجرة الفعلية تبين كمية ونوعية وسائل العيش التي يستطيع العامل شراءها لنفسه ولعائلته بالمبلغ الذي كسبه .

ولتحديد الاجرة الفعلية ، يجب ان يؤخذ بعين الاعتبار: مقدار الاجرة الاسمية ، مستوى اسعار حاجيات الاستهلاك والخدمات ، مقدار الضرائب ، بدل الايجار، وغيرها من المدفوعات . ومع تطور الرأسمالية تميل الاجرة الفعلية الى الهبوط .

هناك عدة اسباب لهبوط الاجرة الفعلية في ظل الرأسمالية . السبب الاول ارتفاع الاسعار . تصوروا ان اجرة العامل الاسمية قد ازدادت قليلا ، ولكن اسعار البضائع ارتفعت اكثر مما ارتفعت الاجرة ، فهذا يعني ان العامل يستطيع ان يشترى مقدارا اقل من البضائع مقابل المبلغ نفسه اى ان الاجرة الفعلية قد هبطت . وهذا بالضبط ما يجرى في الوقت الحاضر في البلدان الرأسمالية : فان الاسعار ترتفع باسرع مما ترتفع الاجرة . وفي الحاصل ترتفع تكاليف المعيشة . ففي السنوات العشر الماضية ارتفعت تكاليف المعيشة في الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، ١٠٠ ٪، وفي بريطانيا ٣٠٠ ٪ . وفي السبعينيات ارتفعت اسعار سلع الاستهلاك في الولايات المتحدة الاميركية ٣٧ ٪ ، وفي السنوات العشرين الاخيرة ارتفعت بدلات الركوب في وسائط النقل في المدن الى خمسة امثال . وفي سنة ١٩٨٠ لم يكن الدولار الاميركي يوازى من حيث قدرته الشرائية سوى ٣٦ سنتا من "نموذج" دولار ١٩٦٠ .

وهناك سبب آخر لهبوط الاجرة الفعلية ، هو ازدياد الضرائب وغيرها من المدفوعات (بدلات الايجار، الغاز، الكهرباء ، الماء ، الخ.) . ان ازدياد مختلف هذه المدفوعات يخفض الاجرة ، فتنخفض بالتالي الاجرة الفعلية . ففي الولايات المتحدة مثلا ، هبطت اجرة العامل الاميركي بالساعة خلال السنوات الخمس الاخيرة بسبب التضخم النقدى مقدار ٥ ٪ ، بينما ازدادت الضرائب الشخصية الاتحادية في هذه السنوات الخمس بالعائلة المتوسطة مقدار ٦٧ ٪ .كذلك يعود دور كبير جدا في هبوط الاجرة الفعلية الى مختلف الغرامات في الانتاج والحسومات التي تتزايد سنة بعد سنة .

هذه هي بعض الظروف التي تؤول في النظام الرأسمالي الى هبوط الاجرة الفعلية عند الطبقة العاملة .

كذلك نجد في البلدان الرأسمالية فرقا في دفع اتعاب الرجل والمرأة . فان المرأة التي تقوم بنفس العمل الذي يقوم به الرجل تتقاضى اجرا ادنى بصورة ملحوظة .

في اوائل الثمانينيات ، كانت اجرة المرأة في البلدان الرأسمالية

اقل بالمتوسط مقدار ٥٩ ٪ من اجرة الرجل ، بما فى ذلك فى الولايات المتحدة الاميركية ٤٠ ٪ ، وفى فرنسا ٣٦ ٪ ، وفى اليابان ٥٠ ٪ .

وهذا الفرق بين اجور الرجال واجور النساء يؤمن للرأسماليين ربحا اضافيا كبيرا .

والتميز العنصرى مصدر ارباح فاحشة للرأسماليين . فان الزنوج فى الولايات المتحدة مثلا ، يعانون اوضاع عمل اسوأ من اوضاع العمال البيض. وعادة ما يوكل اليهم باشق الاعمال ، وبالاعمال الضارة والخطرة على الحياة والصحة . ويدفعون للزنوج اجرة ادنى بكثير من اجرة العمال البيض .ان متوسط اجور العائلات الزنجية فى الولايات المتحدة الاميركية لا يبلغ سوى ٥٤ ٪ من اجور العائلات الاوروبية الاصل .

وفى بلدان اوروبا الغربية يتعرض العمال الاجانب للتمييز من حيث الاجور. فان العمال الاجانب يتقاضون اجورا اقل بكثير . وهم يوافقون على اى عمل كان ، بما فى ذلك العمل المرهق القليل الاجرة لأنهم لا يستطيعون ان يجدوا عملا فى بلدانهم .

ان عمل النساء وعمل العمال الاجانب والتمييز العرقى - كل هذا يتيح للرأسماليين زيادة معدل القيمة الزائدة فوق ما هو عليه من كبر.

واجور العمال فى مختلف البلدان الرأسمالية ليست فى مستوى واحد . واسباب ذلك عديدة . يقينا ان من الخطأ الاعتقاد بان الرأسماليين فى بعض البلدان يعاملون العمال احسن والطف مما فى البلدان الاخرى . فان الرأسماليين يسعون دائما وفى كل مكان الى تخفيض الاجرة الى ادنى حد . ومع ذلك ، يترتب علينا ، حين نقارن بين مستويات الاجور فى مختلف البلدان ، ان نحسب الحساب للاوضاع التاريخية التى رافقت نشوء الطبقة العاملة ، وكذلك مستوى حاجياتها ، ونفقات الحصول على الاختصاص ، وانتاجية العمل ، والنضال الطبقى ، وسائر الاوضاع الخاصة بالبلد المعنى . ففى الولايات المتحدة مثلا ، تطورت الرأسمالية فى ظروف اتصفت بنقص فى اليد العاملة ، اكثر مما اتصفت بفيض منها ، الامر الذى ادى الى ارتفاع الاجور. اما فى بريطانيا فقد انتظمت الطبقة العاملة قبل غيرها فى سائر بلدان اوروبا لمقاومة الرأسماليين . ولذا فان اجور العمال فى بريطانيا اعلى ، مثلا ، مما فى ارلنده . ان هذه الاحوال تحدد الفوارق فى مستويات الاجور بين بلد وآخر.

نضال الطبقة العاملة فى سبيل زيادة الاجرة

ان الرأسماليين يسعون دائما الى تخفيض اجور العمال واقرار اجور لا تكفى الا لتأمين الضرورى للعيش ، وذلك قصد الحصول على مزيد من الارباح . وتستخدم البرجوازية فى نضالها ضد الطبقة العاملة الدولة ، والقانون ، والكنيسة ، والصحف ، والراديو ، الخ . . ناهيك بان الرأسماليين انفسهم يؤلفون جمعيات لارباب العمل ويجابهون العمال

بجبهة موحدة .

ولمقاومة الرأسمال ، يتحد العمال فى نقابات تنظمهم فى النضال من اجل تحسين وضعهم الاقتصادى . اما مطالب العمال الرئيسية فهى زيادة الاجور ، وتحسين ظروف وشروط العمل ، ضمان العمل ، والخ . .

ان النضال الطبقى الضارى بين البروليتاريا والبرجوازية يفضى الى اقرار هذا المستوى او ذاك للاجرة . فحيث يتحلى العمال بالعناد والتنظيم والتصميم فى النضال الاضرابى ، يضطر الرأسماليون فى غالب الاحيان الى القبول بشروط العمال وزيادة اجورهم . وفى الوقت الحاضر ، يتسع نضال الطبقة العاملة من اجل تحسين شروط حياتها اتساعا كبيرا جدا فى البلدان الرأسمالية الرئيسية : الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، الخ . .

فى السنوات الاخيرة تتصف الحركة الاضرابية بارتفاع مستوى الوعى الطبقى ومستوى التنظيم فى صفوف الكادحين ، وباتساع مجموعة المطالب المطروحة فى سياق المعارك الطبقية ، وبجماهيرية الاعمال النضالية التى تقوم بها شتى فئات الكادحين ، وبالتشابك الوثيق بين النضال الاقتصادى والنضال السياسى . ان الطبقة العاملة لا تزال فى قلاع الرأسمالية ، كما اكدت احداث الآونة الاخيرة ذلك من جديد ، القوة المحركة الرئيسية والقوة المعبئة الرئيسية فى النضال الثورى وفى عموم الحركة الديموقراطية ، المعادية للامبريالية .

ان نضال البروليتاريا الاقتصادى لعلى جانب كبير من الاهمية . ولكن الماركسية اللينينية ، مع اعترافها باهمية نضال الطبقة العاملة الاقتصادى ، تعلّم ان هذا النضال لا يمكنه بحد نفسه ان يحرر العمال من نير الاستثمار . فلا يمكن تصفية ظروف اضطهاد الطبقة العاملة ، الاقتصادى والسياسى ، الا بتصفية اسلوب الانتاج الرأسمالى عن طريق النضال السياسى ، الثورى .

اسئلة للمراجعة :

١ - فيم يكمن جوهر التراكم البدائى ؟
٢ - ما هى معادلة الرأسمال العامة وبما تختلف عن معادلة التداول البضاعى ؟
٣ - اعط مواصفات البضاعة - قوة العمل :
٤ - ما هو الاستثمار الرأسمالى ؟
٥ - ما هو وقت العمل الضرورى ووقت العمل الزائد ؟
٦ - فيم يكمن جوهر الرأسمال ؟
٧ - علام يرتكز تقسيم الرأسمال الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير ؟
٨ - كيف تتحدد درجة استثمار قوة العمل ؟
٩ - ما هى الاساليب لرفع درجة استثمار قوة العمل وفيم يتلخص جوهرها ؟

١٠ - اعط مواصفات المراحل الثلاث من تطور الرأسمالية فى الصناعة.
١١ - فيم يتلخص التناقض الاساسى فى الرأسمالية وما هى اسباب نشوئه ؟
١٢ - باى نحو تطمس الاجرة فى ظل الرأسمالية استثمار الطبقة العاملة ؟
١٣ - اعط مواصفات الاشكال الاساسية للاجرة .
١٤ - ما هى الاجرة الاسمية والاجرة الفعلية ؟
١٥ - ما هو تأثير نضال الطبقة العاملة الاقتصادى فى مستوى الاجرة ؟

الفصل الرابع

تراكم الرأسمال وتردى وضع البروليتاريا

لقد اوضحنا ان القيمة الزائدة تنشأ عن الرأسمال. ولكن الرأسمال ينشأ بدوره عن القيمة الزائدة. وكيف ذلك ؟ للاجابة عن هذا السؤال، ينبغى لنا ان نعرف آلية تجديد الانتاج الرأسمالى.

١ - تراكم الرأسمال وتكوّن جيش العاطلين عن العمل

تجديد الانتاج وتراكم الرأسمال

حين نذكر الانتاج، فانما نقصد عملية ابداع الخيرات المادية. وهذا يعنى فى النظام الرأسمالى ان صاحب العمل يشترى فى السوق وسائل الانتاج وقوة العمل وان نشاط الناس الانتاجى يؤول الى ابداع الخيرات المادية. وهكذا تكتمل عملية الانتاج. ولكن المجتمع لا يستطيع الكف عن الانتاج، لأن الكف عن انتاج الخيرات المادية قد يتسبب بهلاكه. ولذا، يجب ان تكون عملية انتاج الخيرات المادية عملية متواصلة، اى انه لا بدّ لها ان تمر ايضا وايضا بنفس المراحل. ان عملية انتاج الخيرات المادية، المتكررة على الدوام وبلا انقطاع، تسمى تجديد الانتاج.

ان عملية تجديد الانتاج تجرى فى جميع المجتمعات، ولكن الدوافع التى تدفع الى تجديد الانتاج فى مختلف المجتمعات ليست واحدة. فالحافز الى تجديد الانتاج فى النظام الرأسمالى انما هو ركض الرأسماليين وراء القيمة الزائدة. فان الخيرات المادية يتم انتاجها وتجديد انتاجها، لا لتلبية حاجات الشغيلة، بل لكى يتمكّن الرأسمالى من الحصول على الارباح.

وفى مجرى تجديد الانتاج الرأسمالى تخلق القيمة الزائدة، التى يستملكها الرأسمالى. ولكن ما يجب ان نهتم به، ليس استملاك القيمة

الزائدة وحسب ، بل استعمالها ايضا ، اى انفاقها . فاذا استخدم الرأسمالى القيمة الزائدة بكليتها لاجل استهلاكه الشخصى ، كان تجديد الانتاج بسيطا . مثلا ، وظف الرأسمالى ٢٠٠٠٠٠ دولار ، منها ١٦٠٠٠٠ دولار كرأسمال ثابت ، و ٤٠٠٠٠ دولار كرأسمال متغير . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغ الانتاج ٢٤٠٠٠٠ دولار ، بافتراض ان كل الرأسمال الثابت يدخل فى قيمة المنتوج (١٦٠٠٠٠ ث + ٤٠٠٠٠ م + ٤٠٠٠٠ ق ز = ٢٤٠٠٠٠) . ان مبلغ الـ ٢٤٠٠٠٠ دولار يشتمل على الـ ٢٠٠٠٠٠ دولار الموظفة فى الاساس وعلى ٤٠٠٠٠ دولار من القيمة الزائدة ، الناجمة عن عمل العمال خلال الانتاج .

وبما ان كامل القيمة الزائدة ، فى تجديد الانتاج البسيط ، يستهلكه الرأسمالى واسرته ، فان عملية الانتاج فى السنة المقبلة ستتجدد فى المقاييس السابقة نفسها . وسيكون هكذا هو الحال فى السنوات التالية . ومع ان عملية انتاج الخيرات المادية ، فى تجديد الانتاج البسيط ، تتجدد ، تتكرر دون تغيير فى الحجم ، الا ان تحليلها يتيح اكتشاف ينبوع اثراء الرأسماليين .

فى مجرى الانتاج ، يتعوض الرأسمال الموظف فى الاساس ، وتنشأ قيمة زائدة ينفقها الرأسمالى على حاجاته الشخصية .

ولو كان الرأسمالى لا يستملك القيمة الزائدة لانفق مع مرور الزمن كل الرأسمال الذى وظفه فى الاساس ، على استهلاكه الشخصى . فى مثالنا ، ينفق الرأسمالى ٤٠٠٠٠ دولار فى السنة ، ولكن ، بما ان الرأسمال الموظف فى الاساس يبلغ ٢٠٠٠٠٠ دولار ، فانه لن يبقى منه شىء بعد خمس سنوات . ولكن هذا لا يحدث فعلا ، لأن المبلغ الذى ينفقه الرأسمالى لسد حاجاته الشخصية يشكل القيمة الزائدة التى يخلقها عمل العمال غير المدفوع الاجر .

ان الرأسمال الموظف ، ايا كان مصدره الاولى ، يصبح ، فى سياق تجديد الانتاج الرأسمالى البسيط ، وبعد فترة معينة من الوقت ، قيمة ينتجها عمل العمال ويستملكها الرأسمالى دون مقابل .

ينجم مما سبق امر على جانب كبير جدا من الاهمية وهو ان الطبقة العاملة ، حين تصادر املاك الرأسماليين ابان الثورة الاشتراكية ، وتنزع منهم المصانع والمعامل ، لا تفعل غير ان تسترجع ما ابدعه كدح الاجيال من ابناء الطبقة العاملة . وهذا يعنى ان تصفية الملكية الرأسمالية الخاصة عمل مشروع ، وعدالة تاريخية .

لقد افترضنا ان الرأسمالى ينفق كامل القيمة الزائدة على تلبية حاجاته الشخصية . ولكن هل يمكن لهذا الوضع ان يدوم الى الابد ؟ فى المرحلة الاولى من تطور الرأسمالية ، غالبا ما نشأ مثل هذا الوضع . كان الرأسمالى يستثمر حينذاك عددا قليلا من العمال . غير ان الامور سارت فى مجرى آخر عندما اخذت المشروعات الرأسمالية تتطور على

اساس الصناعة الآلية الكبيرة وتتسع ، وشرع الرأسمالى يستثمر الآلاف من العمال . مثلا ، رب رأسمالى يستخدم ١٠٠٠ عامل ويدفع لهم اجرة قدرها مليونا دولار فى السنة . وينتج العمال للرأسمالى (على افتراض ان معدل القيمة الزائدة يبلغ ١٠٠ بالمئة) مليونى دولار من القيمة الزائدة فى السنة . ولكن هذا الرأسمالى لا ينفق الآن على حاجاته الشخصية كامل القيمة الزائدة ، بل قسما منها فقط . والقسم الآخر من القيمة الزائدة يستخدمه لتوسيع الانتاج ، لشراء مزيد من الآلات والمواد الاولية ، ولاستخدام قوة عمل اضافية ، وذلك هو تجديد الإنتاج الموسع او تراكم الرأسمال ، حين يتحول قسم من القيمة الزائدة الى رأسمال .

لنبحث على سبيل المثال ، عملية تحول القيمة الزائدة الى رأسمال . لنفترض ان الرأسمالى يملك رأسمالا قدره ١٠ ملايين دولار . فيوظف من هذا المبلغ ٨ ملايين دولار رأسمالا ثابتا ومليونى دولار رأسمالا متغيرا . لنفترض ايضا ان معدل القيمة الزائدة يبلغ ١٠٠ بالمئة . ففى نهاية عملية الانتاج ، يتم صنع ما قيمته ١٢ مليون دولار من البضائع ، اذا افترضنا ان كل الرأسمال الثابت يدخل فى قيمة المنتوج (٨ ملايين ث + ٢ مليون م + ٢ مليون ق ز) .

لنفترض ان القيمة الزائدة وقدرها مليونا دولار ، يوزعها الرأسمالى على النحو التالى : مليون دولار لتوسيع الانتاج ومليون دولار للاستهلاك الشخصى . ثم يوظف الرأسمالى القسم من القيمة الزائدة المخصص لتوسيع الانتاج رأسمالا ثابتا ورأسمالا متغيرا بالنسبة السابقة التى وظف بهما رأسماله الاولى اى بنسبة ٤ الى ١ (٨٠٠٠٠٠ ث + ٢٠٠٠٠٠ م) .

وعليه فان رأسمالا قدره ١١ مليون دولار (٨٨٠٠٠٠٠ ث + ٢٢٠٠٠٠٠ م) سيعمل فى المؤسسة خلال السنة الثانية . واذا بلغ معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، تم فى السنة الثانية انتاج ما قيمته ١٣٫٢ مليون دولار من البضائع (٨٨٠٠٠٠٠ ث + ٢٢٠٠٠٠٠ م + ٢٢٠٠٠٠٠ ق ز) .

فى السنة الثانية ، حصل توسيع فى حجم الانتاج ونمو فى حجم القيمة الزائدة لأن قسما من القيمة الزائدة ، التى حصلت فى السنة الاولى ، قد حوّل الى رأسمال . وهكذا تصبح القيمة الزائدة مصدرا لتراكم الرأسمال . فباضافة القيمة الزائدة الى الرأسمال ، يزيد الرأسمالى رأسماله اكثر فاكثر .

ان التعطش الذى لا يروى غليله الى الاستئثار بالقيمة الزائدة قصد الاثراء يدفع الرأسمالى الى توسيع حجم الانتاج بلا انقطاع . وفضلا عن ذلك ، تجبر المزاحمة كل رأسمالى تحت طائلة الخراب ، على تحسين التكنيك ، وتوسيع الانتاج . فما وقف تقدم التكنيك وتوسيع الانتاج الا التأخر بعينه . والحال ، ان المتأخرين يتغلب عليهم المزاحمون .

ولكن اذا وسع الرأسماليون الانتاج على الدوام ، فهل هذا يعنى انهم يخفضون القسم من القيمة الزائدة المعد للاستهلاك الشخصى؟ كلا ،

طبعا . فمع تنامى ثروة طبقة الرأسماليين ، يتزايد ايضا القسم من القيمة الزائدة الذى يستخدمونه لتلبية حاجاتهم الشخصية . فان اصحاب الملايين الاميركيين المعاصرين مثلا يملك آل احد منهم عدة فيللات وعدة يخوت غالية ، والعشرات بل المئات من السيارات الفخمة ، والطائرات . ان المبالغ التى تنفقها اسرة واحدة من اغنى الاسر الاميركية الستين فى كل فصل على حفلة استقبال واحدة ، تكفى اسرة عادية من خمسة افراد للعيش كل حياتها بيسر لا يعوزها شيء .

كل هذا يدل على ان طفيلية الطبقة الرأسمالية وتبذيرها يتفاقمان مع تراكم الرأسمال .

ان العلماء البرجوازيين يفسرون تراكم الرأسمال بما ينسبونه من روح التوفير الى الرأسماليين ،الذين يحدون ، حسب زعمهم ، من حاجاتهم بدافع حرصهم على خير المجتمع . وابرز ممثلى هذه المفاهيم ، الاقتصادى البريطانى سينيور، من القرن التاسع عشر. فقد قال بلهجة مهيبة : "انا استعيض عن كلمة الرأسمال بوصفه اداة للانتاج بكلمة التقشف" * .

وبصدد هذا "التقشف" ، يلاحظ ماركس بلذعة ساخرة ان الرأسمالى يحد من حاجاته عندما "يعير" العامل ادوات العمل بدلا من ان يلتهم بنفسه الآلات البخارية ، والسكك الحديدية ، والاسمدة ، الخ . . ويفضح ماركس هذه "النظرية" الدفاعية مشيرا بتهكم الى ان مجرد الحرص على الانسانية يتطلب تحرير الرأسمالى من هذه التضحيات المؤلمة بحرمانه من حق ملكية وسائل الانتاج .

وفى اواخر القرن التاسع عشر، عمد الاقتصادى البريطانى مارشال والاقتصادى الاميركى كارفر الى بعث "نظرية" سينيور بشكل معدل قليلا ، واكتفيا باحلال كلمة "انتظار" محل كلمة "تقشف" .

ان كل هذه "النظريات" ترمى الى تبرير الرأسمالية والاستثمار الرأسمالى . اما فى الواقع ، فان تراكم الرأسمال ومقدار هذا التراكم ليسا رهنا "بتقشف" الرأسمالى ، كما يجهد المفكرون البرجوازيون للبرهنة على ذلك ، بل هما رهن باستثمار الطبقة العاملة . لنأخذ مثلا رأسمالا من ٨٠٠٠ ث + ٢٠٠٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغت ق ز الحاصلة ٢٠٠٠ ، واذا كان معدل القيمة الزائدة ٢٠٠ بالمئة ، بلغت ق ز ٤٠٠٠ . ينجم بالتالى انه بقدر ما ترتفع درجة الاستثمار ، بقدر ما يحصل مزيد من القيمة الزائدة وما يزداد حجم التراكم . ويمكن التوصل الى رفع درجة استثمار قوة العمل عن طريق تمديد يوم العمل وزيادة شدة العمل وتخفيض الاجرة دون قيمة قوة العمل ، الخ . .

ان زيادة انتاجية العمل تؤلف عاملا هاما للتعجيل فى تراكم الرأسمال . فان زيادة انتاجية العمل تؤول الى تخفيض اسعار البضائع ،

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٦١٠ .

الامر الذى يتيح للرأسمالى : أ - تخفيض قيمة البضاعة - قوة العمل ، وهذا ما يمكّن ، بالمبلغ نفسه من الرأسمال المتغير، من اجتذاب وتشغيل كمية اكبر من العمل الحى (اليد العاملة) وانتاج قدر اكبر من المنتوجات ، والحصول بالتالى على قدر اكبر من القيمة الزائدة ؛ ب - زيادة استهلاكه الشخصى دون تخفيض ذلك القسم من القيمة الزائدة المعد لتوسيع الانتاج ؛ ج - توسيع الانتاج بمزيد من السرعة وذلك باستخدام آلات ارخص ، ودون زيادة القيمة الزائدة المحولة الى رأسمال .

واخيرا ، يؤثر مقدار الرأسمال المسلف (الموظف) فى حجم تراكم الرأسمال . فكلما كان حجم الرأسمال في حال نسبة معينة من قسمته الى ث و م كبيرا ، كلما كان مقدار الرأسمال المتغير اكبر . ولهذا كان حجم تراكم الرأسمال ، اذا تساوت الظروف الاخرى ، مرتبطا ارتباطا مباشرا بمقدار الرأسمال الموظف (المسلف) فى البداية . وهذه هى العوامل الاساسية التى تحدد حجم تراكم الرأسمال .

فكيف يؤثر تراكم الرأسمال فى وضع الطبقة العاملة ؟ للاجابة عن هذا السؤال ، يجب اولا دراسة نظرية ماركس حول التركيب العضوى للرأسمال .

التركيب العضوى للرأسمال

لقد اوضح ماركس ، فى مذهبه عن القيمة الزائدة ، ان الرأسمال ينقسم الى رأسمال ثابت ورأسمال متغير، فكشف على هذا النحو الينبوع الحقيقي للقيمة الزائدة . وفى مذهبه عن تراكم الرأسمال ، اغنى ماركس اكتشافه الآنف الذكر بتعليمه حول التركيب العضوى للرأسمال .

يمكن دراسة تركيب الرأسمال من وجهتى نظر: من وجهة نظر عينية ، مادية ، ومن حيث القيمة .

ان تركيب الرأسمال من حيث القيمة تحدده النسبة التى ينقسم فيها الرأسمال الى قسم ثابت وقسم متغير . ان تركيب الرأسمال من حيث القيمة يسمى التركيب القيمى للرأسمال .

اما الرأسمال ، بشكله العينى المادى ، العامل فى عملية الانتاج ، فانه ينقسم الى وسائل انتاج وقوة عمل . وان تركيب الرأسمال ، الذى تحدده النسبة بين كمية وسائل الانتاج المستخدمة وكمية العمل الضرورى لاستخدامها ، يسمى التركيب التكنيكى للرأسمال . ان هذه النسبة رهن بتجهيز المؤسسة المعنية التكنيكى .

بين التركيب القيمى والتركيب التكنيكى للرأسمال تقوم علاقة متبادلة وثيقة . فان التغير فى التركيب التكنيكى للرأسمال يؤدى ، كقاعدة ، الى تغير التركيب القيمى . ولهذا سمّى ماركس النسبة بين الرأسمال الثابت والرأسمال المتغير ، اى التركيب القيمى للرأسمال ما دام يحدده التركيب التكنيكى للرأسمال ويعكس تغيره ، التركيب العضوى للرأسمال .

ينجم بالتالي ان التركيب العضوى للرأسمال هو نسبة ث : م . مثلا ، اذا كان الرأسمال يتألف من ٨٠٠ ث + ٢٠٠ م ، فان التركيب العضوى يكون ٤ : ١ . ولكنه لا يجوز الخلط بين التركيب القيمي والتركيب العضوى للرأسمال . فان التركيب القيمي للرأسمال يمكنه ان يتغير على الدوام تبعا لتقلبات اسعار وسائل الانتاج وقوة العمل في السوق . اما التركيب العضوى للرأسمال فلا يتغير الا بتأثير تغير التركيب التكنيكي . ومع تطور الرأسمالية وتنامي تراكم الرأسمال ، يستمر ايضا نمو التركيب العضوى للرأسمال . فان تركيب الرأسمال العضوى في صناعة التحويل في الولايات المتحدة ، مثلا ، كان ٤ر٥ : ١ في عام ١٨٨٩، و٦ : ١ في عام ١٩٣٩، و٨ : ١ في ١٩٦٦ .

ان نمو تركيب الرأسمال العضوى يعبر عن الواقع التالي : مع تطور الانتاج ، تزداد كمية المواد الاولية ، والآلات ، والادوات ، والاعتدة ، بالنسبة لكمية قوة العمل العاملة في الانتاج . مثلا ، اذا كان تركيب الرأسمال العضوى في البداية ١ الى ١ ، فهو يتحول فيما بعد الى ٢ : ١ ، ٣ : ١ ، ٤ : ١ ، ٥ : ١ ، الخ .. وهذا يعني ان حصة الرأسمال المتغير في مجمل الرأسمال تهبط من $\frac{1}{2}$ الى $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{5}$ ، $\frac{1}{6}$ ، الخ .. ولكن ، لما كان الطلب على العمل لا يحدده مجمل الرأسمال ، بل يحدده قسمه المتغير فقط ، فان الانخفاض النسبي في الرأسمال المتغير يؤدى الى الواقع التالي وهو ان وتيرة اجتذاب العمال الى الانتاج تهبط اكثر فاكثر ، وتتأخر اكثر فاكثر عن وتيرة تراكم الرأسمال .

والنتيجة ان قسما متزايدا ابدا من العمال لا يستطيع ايجاد عمل . ان قسما من الطبقة العاملة يصبح "زائدا" بالنسبة الى حاجات تراكم الرأسمال . فيتكون ما يسمى بالسكان الزائدين او <u>فيض السكان النسبي</u> ، البطالة .

وفي وجود فيض نسبي دائم من السكان يتجلى <u>قانون السكان</u> الرأسمالي الذى اكتشفه ماركس . وهو يقوم فيما يلي : بقدر ما يزداد خلق القيمة الزائدة ، بقدر ما يتعاظم تراكم الرأسمال ، ويرتفع تركيبه العضوى . وبقدر ما يتعاظم تراكم الرأسمال ويرتفع تركيبه العضوى ، بقدر ما يخف اجتذاب قوة العمل الى عملية الانتاج .

الجيش الصناعي الاحتياطي واشكاله

ان اقصاء العمال عن عملية الانتاج يؤدى الى نشوء جيوش من العاطلين عن العمل في البلدان الرأسمالية .

ان السبب الرئيسي لنشوء جيش صناعي احتياطي في النظام الرأسمالي ، هو ارتفاع التركيب العضوى للرأسمال اى نمو الرأسمال الثابت بأسرع من نمو الرأسمال المتغير . ولكنه توجد ايضا عوامل اخرى تزيد البطالة .

ومنها : أ - تمديد يوم العمل وتشديد وتيرة العمل . فان الرأسماليين يستغلون وجود جيش من العاطلين عن العمل فيجبرون كل عامل يشتغل على العمل بمقدار عاملين ، او ثلاثة ، الخ . . وهذا ما يسهم فى اكثار افراد الجيش الصناعى الاحتياطى ؛ ب - انتشار عمل النساء والاولاد . فان استعمال التكنيك وتبسيط عمليات الانتاج يتيحان اجتذاب النساء والاولاد الى الانتاج ، اذ تدفع لهم عن عملهم اجور اقل ، الامر الذى يؤول الى صرف العمال الراشدين العاملين ؛ ج - خراب صغار المنتجين . فمع تراكم الرأسمال يستفحل خراب صغار المنتجين - من حرفيين وفلاحين - فينضمون ايضا الى جيش العاطلين عن العمل .

ان الجيش الصناعى الاحتياطى ضرورى للرأسمالية كضاغطة تضغط بدأب واطراد على العمال الذين يشتغلون ؛ وهو يتيح للرأسمالى تخفيض اجرة العمال وتشديد وتيرة العمل ، تحت طائلة الصرف من العمل ، وبالتالى ، تشديد استثمار الطبقة العاملة . ولهذا السبب بالضبط كان للرأسماليين مصلحة فى ابقاء البطالة ضمن حدود معينة .

ان فيض السكان النسبى او البطالة يرتدى فى البلدان الرأسمالية اشكالا متنوعة . فهناك ثلاثة اشكال اساسية : الشكل السائل ، والشكل الضمني ، والشكل الراكد . لنبحث كلا منها .

الشكل السائل من فيض السكان النسبي ، قوامه ان جماهير العمال تجتذب تارة الى الانتاج ، وطورا تقصى عنه ، بحيث انه يبقى دائما بالاجمال ، عدد ما من العاطلين عن العمل . اما سبب اجتذاب العمال الى الانتاج ، فهو توسيع الانتاج ، هو افتتاح مشروعات جديدة ؛ اما اسباب اقصائهم ، فهى : تخفيض الانتاج ، استخدام آلات جديدة ، اغلاق مشروعات ، الخ . . ان هذا الشكل من البطالة هو اوسع الاشكال انتشارا فى المدن والمراكز الصناعية .

الشكل الضمني لفيض السكان النسبى ، او فيض السكان الزراعي ، قوامه وجود فيض دائم من اليد العاملة فى الزراعة . ذلك لأن الفلاحين الصغار الذين لا يملكون غير قطع بائسة من الارض ، يعانون سوء التغذية وقلتها ، وهم مستعدون دائما لبيع قوة عملهم من اول شار يشتريها منهم .

وفى الوقت نفسه ، يستمر التمايز بين الفلاحين ، اى انقسامهم الى اغنياء وفقراء . وتتكون جماهير غفيرة من البروليتاريين الزراعيين ممن يشتغلون اجراء لحساب برجوازية الريف . ولكن الاستثمارات الرأسمالية ، اذ تركز الاراضى فى ايديها ، تستخدم الآلات اكثر فاكثر ، فيهبط الطلب على اليد العاملة فى الزراعة بصورة مطلقة . وتحاشيا من الموت جوعا ، ينطلق العمال الزراعيون الى المدن ، والحواضر العمالية ، حيث يضخمون جيش العاطلين عن العمل .

الشكل الراكد من فيض السكان النسبي ، قوامه وجود جمهور من

العمال لا يملكون عملا دائما (العمل فى المنزل ، العمل بالمياومة ، الخ .) . ان مستوى حياة هؤلاء العمال ادنى بصورة محسوسة من متوسط مستوى حياة الطبقة العاملة .

وعلاوة على هذه الاشكال الاساسية ، توجد ايضا فئة دنيا من فيض السكان النسبى ، قوامها المتشردون ، والشحاذون ، والمجرمون ، الخ . .

ومع تطور الرأسمالية ، ينمو فيض السكان النسبى . ان البطالة فى النظام الرأسمالى واقع ثابت لا يدحض ، ولذا تواجه الاقتصاديين البرجوازيين مهمة تفسير البطالة واسباب نشوئها ووجودها .

" نظرية " مالتوس المبغضة للبشر

يحاول معظم الاقتصاديين البرجوازيين تفسير نشوء البطالة والبؤس بقوانين طبيعية خالدة . وفى عداد هؤلاء الاقتصاديين ، الكاهن الانجليزى مالتوس ، الذى تقدم ، عام ١٧٩٨ ، بنظرية فى منتهى الرجعية . تزعم موضوعة مالتوس الاساسية ان السكان ينمون منذ بداية المجتمع البشرى بمتوالية هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، الخ .) ، وان وسائل العيش تنمو بمتوالية حسابية (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، الخ .) لان الثروات الطبيعية محدودة . ونظرا لهذه النسبة ، تظهر على الارض ، على حد زعم مالتوس ، جماهير غفيرة من الافراد "الزائدين" ، فلا يستطيعون ايجاد لا عمل ولا مأكل . هذا الاستنتاج ، انما يبنيه مالتوس على حسابات احصائية كاذبة .

ولكن البرجوازية استقبلت بالفرح والابتهاج "نظرية" مالتوس رغم كل سخفها وخراقتها ، لان هذه "النظرية" تبرر جميع قروح الرأسمالية . فبواسطتها ، يمكن تفسير البطالة بانها تنجم عن تزايد عدد افراد الطبقة العاملة تزايدا سريعا للغاية ، كما يمكن تفسير البؤس بالفائض من "الافواه الواجب اطعامها" والنقص فى وسائل العيش . وقد زعم مالتوس ان البروليتاريا تستطيع أن تتحرر من البطالة والبؤس والجوع ، لا بتصفية النظام الرأسمالى ، بل بالامتناع عن الزواج والاقلال الاصطناعي من التناسل . وفضلا عن ذلك ، اعتبر مالتوس الويلات كالحروب والاوبئة ، الخ . ، نعمة على الانسانية ، لانها ، على حد زعمه ، تقضى على "فائض" السكان وتجعل عددهم مطابقا لكمية وسائل العيش .

وحالا ، هبّ التقدميون فى جميع البلدان الى النضال ضد "مذهب" مالتوس . وفى عداد المناضلين النشطاء ضد المالتوسية الحاقدة على الانسان والكارهة له ، تجدر الاشارة الى الديموقراطيين الثوريين الروس تشيرنيشيفسكى (١٨٢٨ - ١٨٨٩) ، وبيساريف (١٨٤٠ - ١٨٦٨) وغيرهما .

لقد كشف ماركس تماما فى نظريته عن تراكم الرأسمال بطلان مزاعم مالتوس ، ومع ذلك لا تزال المالتوسية تجد ، حتى فى ايامنا هذه ، من

برز لها فى العالم الرأسمالى وبخاصة فى الولايات المتحدة حيث انتشرت هذه "النظرية" انتشارا واسعا. فقد اصدر فوغت كتابا اسمه "طريق الخلاص"، زعم فيه ان ٥٠٠ مليون نسمة الى ٩٠٠ مليون فقط يستطيعون ان يعيشوا فى الكرة الارضية، وانه يجب ابادة جميع الآخرين، "الناس الفائضين". كذلك يزعم كوك فى كتابه "الخصب الانسانى معضلة الساعة" ان نمو السكان خطر رهيب بالنسبة لوجود الانسانية.

ان السبب الحقيقى للبطالة والبؤس والجوع فى النظام الرأسمالى انما قدم مؤسسو الماركسية اللينينية البرهان العلمى عنه. فان اسلوب الانتاج الرأسمالى، بتعطشه الى تراكم الرأسمال، هو الذى يولد البطالة والبؤس والجوع بين الجماهير الكادحة. وللخلاص من هذه الشرور، يجب ازالة الرأسمالية عن طريق الثورة. وهذا ما يشهد عليه بوضوح تطور بلدان الاشتراكية.

٢ - القانون العام للتراكم الرأسمالى

جوهر القانون العام للتراكم الرأسمالى

ان تردى وضع الطبقة العاملة واستشراء البطالة لا تفسرهما قوانين الطبيعة، بل قوانين الانتاج الرأسمالى. وقد كتب ماركس يقول: "بقدر ما تتعاظم الثروة الاجتماعية، والرأسمال العامل ومدى نموه وطاقة نموه، وبالتالى الكتلة المطلقة للبروليتاريا وانتاجية عملها ايضا، بقدر ما يزداد الجيش الصناعى الاحتياطى اتساعا... بيد انه بقدر ما يزداد هذا الجيش الاحتياطى بالنسبة الى جيش العمل الفاعل، تزداد كذلك الكتلة الموطدة الدائمة للفيض النسبى من السكان، الذين يتناسب بؤسهم طردا مع آلام عمل جيش العمل الفاعل. واخيرا، بقدر ما يزداد امتداد هذه الفئات المعوزة من الطبقة العاملة والجيش الصناعى الاحتياطى، بقدر ما يتعاظم الاملاق الرسمى. <u>وهذا هو القانون العام المطلق للتراكم الرأسمالى</u>" *.

وهكذا فان القانون العام للتراكم الرأسمالى، يعنى ان تراكم الرأسمال يشترط نمو الثروة فى قطب - فى ايدى طبقة الرأسماليين - ونمو البطالة والبؤس فى القطب الآخر، فى جانب الطبقة العاملة. ان القانون العام للتراكم الرأسمالى ظاهرة ملموسة لفعل القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية، وهو قانون القيمة الزائدة. فان الركض وراء تضخيم القيمة الزائدة على وجه الضبط يقود الى تراكم الثروات والبذخ والطفيلية والتبذير فى جانب البرجوازية. وبقدر ما يزداد تراكم الثروات

* ماركس وانجلس. المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٦٥٩.

عند البرجوازية ، بقدر ما يزداد جيش العاطلين عن العمل ، وترتفع درجة استثمار العمال العاملين ، ويسوء وضعهم المادى . ولهذا يؤلف تراكم الرأسمال وتردى وضع البروليتاريا وجهى المجتمع الرأسمالى اللذين لا ينفصلان .

تردى وضع البروليتاريا النسبى والمطلق

مع تطور الرأسمالية ، تجرى عملية تردى وضع البروليتاريا النسبى . وهذا يعنى انه بقدر ما تتنامى الثروة الاجتماعية ، بقدر ما ينخفض نصيب العمال فى كامل القيمة المخلوقة من جديد فى المجتمع (اى فى الدخل الوطنى) ويتعاظم نصيب الرأسماليين .

هناك مثل مقنع لايضاح الاملاق النسبى المتصاعد فى وضع الطبقة العاملة ، تقدمه لنا البلدان الرأسمالية المتطورة ، ولاسيما الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وغيرها . فان نصيب الشغيلة فى الدخل الوطنى فى الولايات المتحدة مثلا بلغ ٥٦ بالمئة فى عام ١٨٩٠ ، و٥٤ بالمئة فى عام ١٩٢٣ ، واقل من ٥٠ بالمئة فى الوقت الحاضر .

ولكن اذا كان نصيب الطبقة العاملة فى الدخل الوطنى ينخفض ، فان نصيب الرأسماليين ينمو بلا انقطاع . ففى الولايات المتحدة الاميركية تستأثر الطبقات الاستثمارية اكثر من نصف الدخل الوطنى فى حين انها لا تشكل سوى عشر مجمل السكان .

ان تردى وضع الطبقة العاملة النسبى ينعكس فى تغيرات النسبة بين الاجور والارباح لما فيه ضرر الطبقة العاملة وفائدة الرأسماليين .

كذلك يولد القانون العام للتراكم الرأسمالى ميلا الى تردى وضع الطبقة العاملة المادى ترديا مطلقا ، الى الاملاق المطلق .

ان انعدام الثقة كليا بالغد امر ملازم للعامل فى ظل الرأسمالية . فان تراكم الرأسمال يجدد على الدوام انتاج العامل بوصفه عاملا بالاجرة ، ويقذفه الى سوق العمل ، ويحوله الى موضوع الاستثمار . وهو ، من جهة ، يحكم على القسم الاكبر من الطبقة العاملة بالعمل المرهق والاستثمار الرهيب وهو ، من جهة اخرى ، يخلق بمقاييس كبيرة جيشا من العاطلين عن العمل .

ان تردى وضع البروليتاريا المطلق يعنى تردى شروط عمل وحياة العمال : تهبط الاجرة الفعلية ، ترتفع تكاليف المعيشة ، يزداد جيش العاطلين عن العمل فى المدينة والريف ، تنمو شدة العمل ، تسوء شروط السكن ، الخ . . لنر الى بعض من هذه الوقائع .

فى البلدان الرأسمالية ، ترتفع تكاليف المعيشة . مثلا . اذا افترضنا ان علامة تكاليف المعيشة كانت ١٠٠ فى ١٩٧٠ فى الولايات المتحدة الاميركية ، فقد صارت ١٦٨ فى عام ١٩٧٨ ، وفى بريطانيا ٢٧٠ ،

وفي اوستراليا ٢٢٤، وفي النمسا ١٦٧ ، وفي اسبانيا ٣١٠ ، وفي فرنسا ٢٧٠ ، وفي اليابان ٢١١ .

في الولايات المتحدة الاميركية ترتكز منهاجية حساب حد الفقر المقرر رسميا (وهذا الحد غالبا ما يسمى في الوثائق الرسمية "الحد الادنى لمستوى الحياة") ؛ على ميزانية مأكولات العائلة . ومن هنا ينجم انه بقدر ما ترتفع تكاليف المعيشة ، بقدر ما يرتفع حد الفقر. في عام ١٩٦٤ ، كان هذا الحد ٣١٣٠ دولارا في السنة لعائلة من ٤ اشخاص في المدن ؛ وفي عام ١٩٦٩ بلغ ٣٧٤٣ دولارا ؛ وفي عام ١٩٧٢ بلغ ٤٢٧٥ دولارا ، وفي عام ١٩٧٤ بلغ ٤٥٥٠ دولارا . ويستفاد من المعطيات الرسمية ان عدد الفقراء الذين يعيشون من مداخيل ادنى من حد الفقر المقرر رسميا ٢٤٫٣ مليون نسمة في سنة ١٩٦٩ ، و ٢٥٫٥ مليون نسمة في سنة ١٩٧٣ ، و ٢٦ مليون نسمة في سنة ١٩٧٩ .

ان استفحال البطالة هو اهم عامل يشترط الميل الى تردى وضع الطبقة العاملة المطلق في ظل الرأسمالية . وقد اتخذت البطالة الشاسعة في البلدان الرأسمالية طابعا دائما ، مزمنا . وعدا العاطلين كليا عن العمل يوجد ملايين من العاطلين جزئيا عن العمل ، اى الذين يشتغلون اسبوع عمل غير كامل ، ويوم عمل غير كامل .

وفي السبعينيات ازداد جيش العاطلين عن العمل في البلدان الرأسمالية المتطورة ١٠٠ ٪ ؛ وفي عام ١٩٨٠ بلغ عدد افراده ١٩ مليون شخص . وفي عداد العاطلين عن العمل عدد كبير من الشبان : في فرنسا ٥٥ ٪ ؛ في ايطاليا ٥٤ ٪ ؛ في بريطانيا ٥٠ ٪ ؛ جمهورية المانيا الاتحادية ٣٣ ٪ ، اليابان ٣٢ ٪ ؛ الولايات المتحدة الاميركية ٢٥ ٪ . وبعد الحرب العالمية الثانية كان عدد العاطلين كليا عن العمل في الولايات المتحدة الاميركية يبلغ سنويا مليونين او ثلاثة ملايين ؛ وفي عام ١٩٨٠ بلغ حسب المعطيات الرسمية ٨ ملايين شخص ، وحسب معطيات النقابات الاميركية ١٢ مليون شخص .

ان البطالة لا تعنى الحرمانات والآلام للعاطلين عن العمل وحسب ، بل تعنى كذلك تردى وضع الطبقة العاملة بأسرها لأن الرأسماليين يستغلون البطالة لتخفيض اجور الشغيلة .

ومن الادلة على انخفاض مستوى حياة الطبقة العاملة ، تنامي شدة العمل باستمرار في المؤسسات الرأسمالية . ان تجاوز كل حد في تشديد العمل وانعدام الوقاية اللازمة للعمل يتسببان بكثرة كثيرة من طوارئ العمل . ففي الولايات المتحدة الاميركية مثلا ، يهلك عامل اثناء العمل او يغدو مشوها كل ثلاث دقائق ، ويصاب عامل كل ١١ ثانية بطارئ ما .

ونحن اذ ندرس قضية الميل الى تردى وضع البروليتاريا المطلق ، يجب علينا ان نأخذ بالحسبان وضع الشغيلة في البلدان المتخلفة

اقتصاديا والتابعة حيث خلفت الامبريالية الفقر ونسبة عالية من الوفيات ؛ وان نأخذ بالحسبان كذلك خراب واملاق الجماهير الاساسية من الفلاحين والحرفيين فى جميع البلدان الرأسمالية .

هذه هى بايجاز بعض من عوامل تردى وضع الشغيلة المطلق فى البلدان الرأسمالية .

بيد انه لا يجوز لنا ان نفهم بتردى وضع البروليتاريا المطلق على انه انخفاض دائم وشامل فى مستوى حياة الشغيلة سنة بعد سنة ويوما بعد يوم . فان مستوى حياة بعض فئات الشغيلة قد يرتفع فى هذا البلد او ذاك او فى بضعة بلدان مع انخفاضه عموما فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بكليته . وعندما نصف وضع الشغيلة فى البلدان الرأسمالية لا يجوز لنا ان ننسى ان هذا المستوى او ذاك الذى بلغته الطبقة العاملة فيما يخص الضمان المادى انما تشترطه النسبة بين القوى الطبقية ، قوى البرجوازية وقوى البروليتاريا . ففى كل تاريخ الرأسمالية ، نجد العمال يناضلون بعناد من اجل تحسين شروط حياتهم . وهذا النضال عامل يقاوم هبوط مستوى حياة الطبقة العاملة .

فى السبعينيات واوائل الثمانينيات تعاظم نضال الشغيلة الاضرابى فى البلدان الرأسمالية . وفشلت المحاولات للتخفيف من حدة النضال الطبقى بواسطة اية اصلاحات اجتماعية . وفى السبعينيات ازداد عدد المضربين اكثر من الثلث ، بالغا ، حسب المعطيات الرسمية وحدها ، ٢٥٠ مليون شخص . واكثر فاكثر يتعاظم نشاط الطبقة العاملة السياسى .

ان الاقتصاديين البرجوازيين ، حرصا منهم على اعطاء صورة جميلة عن الرأسمالية ، قد لفقوا طائفة من النظريات لدحض النظرية الماركسية اللينينية حول تردى وضع الجماهير الكادحة المطلق والنسبى فى ظل النظام الرأسمالى . ومن هذه النظريات نظرية "الرأسمالية الشعبية" .

ان دعاة نظرية "الرأسمالية الشعبية" يعلنون : ان اجرة العمال فى ظل الرأسمالية تتنامى بقدر من السرعة بحيث ان الفوارق الطبقية بين العمال والرأسماليين تمحى بلا انقطاع . فالعمال يقتنون باجورهم السيارات وبيوت السكن والاسهم ويودعون الاموال فى صناديق الادخار ، وفى كثير من المؤسسات يتقاضى العمال نصيبا من الارباح . ان "الرأسمالية الشعبية" ، كما يزعم المدافعون عنها ، تحمل معها "ثورة فى المداخيل" تفضى الى تقلص الفاصل بين نمط حياة الاغنياء ونمط حياة الفقراء ، والى توزع الخيرات المادية على قدم المساواة بين اعضاء المجتمع . وبالنتيجة تحل المساواة محل التناحر الطبقى ، ولا يبقى ، كما يزعمون ، اى حاجة الى نظرية النضال الطبقى الماركسية اللينينية لأن كل عامل يستطيع ان يصير رأسماليا اذا كان مجتهدا ومقتصدا .

ولكن الوقائع تدحض هذه المزاعم . ان مروجى نظريات "السلام الطبقى" و"الانسجام الطبقى" يحاولون بواسطة مثل هذه النظريات الخرقاء ان يصرفوا الشغيلة عن النضال من اجل مصالحهم الطبقية

الجذرية ، ويشقوا الحركة العمالية المنظمة ، وينزعوا سلاح الطبقة العاملة المعنوى ويخلقوا عندها وهما بامكان تصفية عيوب النظام الرأسمالى بدون نضال ثورى .

الميل التاريخى للتراكم الرأسمالى

لقد حلل ماركس تراكم الرأسمال من جميع وجوهه ثم بيّن الميل التاريخى للتراكم الرأسمالى . ان منطلق نشوء الملكية الرأسمالية هو الملكية الخاصة لصغار المنتجين . فقد اخذ الاقتصاد البضاعى الصغير فى زمن النظام الاقطاعى يتفسخ ، ويولد العناصر الرأسمالية . ولكن هذه العملية كانت بطيئة جدا . ولذا عززتها مصادرة ملكية المنتج الصغير بالقوة فى مرحلة التراكم البدائى للرأسمال . وكانت النتيجة ان الملكية الرأسمالية غدت هى السائدة .

ان علاقات الانتاج البرجوازية ، التى توطدت على اساس الملكية الخاصة الكبيرة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، قد اسهمت فى المرحلة الاولى من تطورها ، في سرعة تطوير القوى المنتجة : تنامي التكنيك ، وتوحيد عمل المئات والآلاف من العمال . واتخذ الانتاج طابعا اجتماعيا .

واكثر فاكثر اشتد الطابع الاجتماعى للانتاج ، بفعل القوانين الاقتصادية الملازمة للرأسمالية . فان القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية ، قانون القيمة الزائدة ، يشترط تفاقم استثمار الطبقة العاملة ، وبالتالى ، تعاظم تراكم الرأسمال . وفى سياق تراكم الرأسمال ، يرتفع التركيب العضوى للرأسمال ويتضخم الانتاج .

ان اتسام الانتاج بالطابع الاجتماعى يرافقه انخفاض دائم فى عدد طغاة الرأسمال ولكنهم يحصرون فى ايديهم مقادير هائلة من الثروة الاجتماعية ويستملكون ثمار العمل الجماعى الذى يقوم به ملايين الشغيلة .

وبقدر ما تتطور الرأسمالية ، بقدر ما يدخل الطابع الاجتماعى لعملية الانتاج فى تناقض مع شكل الملكية الخاصة الرأسمالية . ان الملكية الخاصة تغدو عقبة فى وجه تطور القوى المنتجة المستمر .

ان الرأسمال باضفائه على العمل طابعا اجتماعيا ، يحضّر المقدمات الموضوعية لزوال الرأسمالية . ولكن فعل القوانين الداخلية الملازمة للرأسمالية يخلق ايضا المقدمات الذاتية لهذا الزوال . فمع ازدياد الرأسمال وتضخم الانتاج ، تتعاظم الطبقة العاملة عددا بلا انقطاع ، وبفعل آلية الانتاج الرأسمالى ذاتها تتحد الطبقة العاملة ، وتنتظم وتستعد لقيادة الانتاج فى المجتمع الجديد ، الاشتراكى . وفى سياق التراكم الرأسمالى ، تستفحل البطالة ويتردى وضع الطبقة العاملة ، ويشتد نضالها . واكثر فاكثر تدرك الطبقة العاملة أن السبيل الوحيد الواجب سلوكه للخلاص من الاستثمار ، انما هو سبيل القضاء على الرأسمالية عن طريق الثورة .

وهكذا تحضّر الرأسمالية بنفسها المقدمات الموضوعية والذاتية

لازالتها . وهذا هو جوهر الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي : اي تهيئة كل الشروط الضرورية لمصادرة الملكية الخاصة الرأسمالية ، لزوال الرأسمالية ، وانتصار الاشتراكية .

كتب كارل ماركس يقول : " ... وبقدر ما يتناقص باستمرار عدد دهاقنة الرأسمال الذين يغتصبون ويحتكرون جميع منافع عملية التحول هذه ، بقدر ما يشتد ويستشرى البؤس والظلم والاستعباد والانحطاط والاستثمار ، وبقدر ما يزداد ايضا باستمرار تمرد الطبقة العاملة التي تزداد على الدوام عددا وتتثقف وتتحد وتتنظم بفعل آلية عملية الانتاج الرأسمالي نفسها . وهكذا يصبح احتكار الرأسمال قيدا لاسلوب الانتاج الذى نشأ مع هذا الاحتكار وفى ظله . ان تمركز وسائل الانتاج وجعل العمل اجتماعيا ينتهيان الى حد انهما لا يعودان يتطابقان مع اطارهما الرأسمالي فينفجر . ان الساعة الاخيرة للملكية الخاصة تدق . ان مغتصبى الملكية تنتزع منهم ملكيتهم " * .

ان حتمية زوال الرأسمالية يؤكدها كل مجرى التطور التاريخي . ففي عام ١٩١٧ ، مثلا ، قامت الطبقة العاملة الروسية ، بالتحالف الوثيق مع الفلاحين الفقراء ، وبقيادة الحزب الشيوعي وعلى رأسه لينين ، وحققت ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى . وفى سياق التحويلات الثورية ، صادرت الطبقة العاملة في الاتحاد السوفييتي املاك البرجوازية ، وصفت الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واقامت مكانها الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية ، لوسائل الانتاج . ومع اقامة هذه الملكية رسخت ايضا علاقات الانتاج الجديدة بين اعضاء المجتمع ، علاقات التعاون والتعاضد الاشتراكي بين أناس محررين من الاستثمار .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، سارت شعوب كثرة من البلدان الاخرى فى طريق التحويلات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية وهى تبنى اليوم الاشتراكية بنجاح .

اسئلة للمراجعة :

١ - ما هو تجديد الانتاج البسيط والموسع ؟
٢ - ما هو التركيب العضوى للرأسمال ؟
٣ - ما هو جوهر قانون السكان الرأسمالي ؟
٤ - ما هى اسباب نشوء البطالة فى ظل الرأسمالية وما هى اشكالها ؟
٥ - ما هو جوهر القانون العام للتراكم الرأسمالي ؟
٦ - ما هو التردى النسبى والمطلق لوضع الطبقة العاملة في ظل الرأسمالية ؟
٧ - ما هو الميل التاريخي للتراكم الرأسمالي ؟

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٧٧٢ - ٧٧٣ .

الفصل الخامس

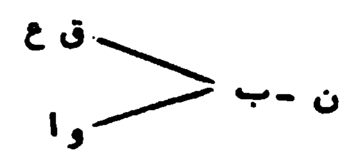
تحويل القيمة الزائدة الى ربح وتوزيعه

١ ـ انقسام الرأسمال الى اشكال خاصة

في الفصول السابقة ، درسنا العلاقات بين البروليتاريا والبرجوازية الصناعية . ولقد اهملنا وجود فئات اخرى من المستثمرين : البرجوازية التجارية ، واصحاب البنوك ، والرأسماليون الزراعيون وكبار الملاكين العقاريين . وجميعهم يشتركون في استثمار الطبقة العاملة ويستأثرون بالقيمة الزائدة التي يخلقها العمال . اما اسباب انقسام البرجوازية الى فئات خاصة ، فيجب البحث عنها في شروط الانتاج الرأسمالي بالذات .

حركة الرأسمال ومراحلها الثلاث

الرأسمال في حركة دائمة . فان اي توقف او تباطؤ في حركته يعني خسارة القيمة الزائدة التي يجنيها الرأسمالي خسارة تامة اوانخفاضها .
والرأسمال ، خلال حركته ، يجتاز جملة من المراحل ويرتدي شتى الاشكال .
في المرحلة الاولى ، يعمل الرأسمال في ميدان التداول بشكل النقد . فبهذا النقد ، يشتري الرأسمالي وسائل الانتاج وقوة العمل ، فيهيء بالتالي عملية الانتاج الرأسمالي . وفي هذه المرحلة يمكن التعبير عن حركة الرأسمال بالمعادلة التالية :



(ن - نقد ؛ ب - بضاعة ؛ ق ع - قوة عمل ؛ وا - وسائل انتـــاج
وهكذا يتحول الرأسمال فى المرحلة الاولى من الشكل النقدى الى شكل
الرأسمال الانتاجى .
فى المرحلة الثانية ، يعمل الرأسمال فى ميدان الانتاج . هنا يتـ
الجمع بين العمال الاجراء ووسائل الانتاج . وفى هذه المرحلة ينتـ
عمل العمال بضائع جديدة تتضمن قيمة جديدة ، بما فيها القيمـ
الزائدة . وفى هذه المرحلة ، ترتدى حركة الرأسمال المعادلة التالية :



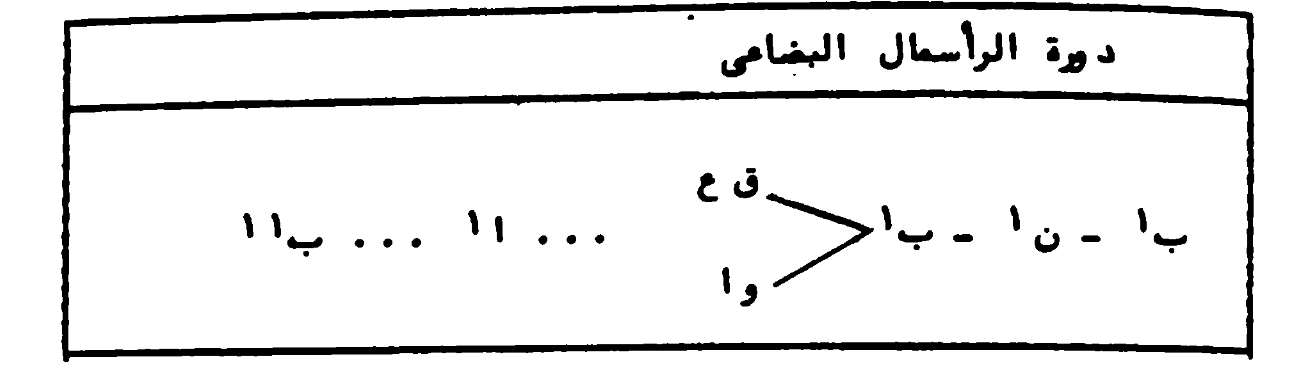
وهكذا ينتقل الرأسمال فى هذه المرحلة من شكله الانتاجى الـ
شكل الرأسمال البضاعى .
فى المرحلة الثالثة ، يعمل الرأسمال من جديد فى ميدان التداول
هنا تباع البضائع المنتوجة . ويتحول الرأسمال البضاعى الى الرأسمـال
النقدى . وفى هذه المرحلة ، تتمثل حركة الرأسمال بالمعادلة التالية :

ب ١ - ن ١

وهكذا ، بدأ الرأسمال حركته بشكل النقد وعاد من جديد الى شكل
النقد ، ولكن الرأسمالى حصل على قدر من النقد يزيد عما وظفـه
ان حركة الرأسمال هذه ، اى تحول الرأسمال تدريجيا من شكل الـ
آخر ومروره بثلاث مراحل ، تسمى دورة الرأسمال . وتنقسم دورة الرأسمال
الى مرحلتى تداول ومرحلة انتاج .

دورة الرأسمال

دورة للرأسمال النقدى



ولذا فان تجديد الانتاج الرأسمالي يرمز الى وحدة عملية التداول وعملية الانتاج . ولكن الاولوية تعود الى الانتاج رغم ان الانتاج والتداول يشكلان كلا واحدا ، لأنه في الانتاج على وجه الضبط يتم خلق القيمة الزائدة .

تكون مختلف اشكال الرأسمال ومختلف فئات الرأسماليين

ان المراحل الثلاث لدورة الرأسمال الصناعي تقابلها ثلاثة اشكال للرأسمال : النقدي ، والانتاجي ، والبضاعي . ومع تطور الرأسمالية ، يستقل او يستفرد كل نوع من الرأسمال اكثر فاكثر. فعن الرأسمال الموظف في الانتاج ، ينفصل الرأسمال التجاري والرأسمال التسليفي ويشرعان بعملان بصورة مستقلة في ميدان التجارة والتسليف . واشكال الرأسمال المنفردة ، المستقلة هذه يناسبها مختلف فئات البرجوازية : من صناعيين ، وتجار ، واصحاب بنوك .

وظيفة الرأسماليين الصناعيين انما هي الاستملاك المباشر للعمل الزائد من كدح الطبقة العاملة ، للقيمة الزائدة . ووظيفة الرأسماليين التجار، تحويل الرأسمال البضاعي الى رأسمال نقدي . ووظيفة الرأسماليين المسلفين حصر وتوظيف الرساميل النقدية . وكل فئة من الرأسماليين تنال حصتها من القيمة الزائدة التي تخلقها الطبقة العاملة. وعلاوة على الفئات المذكورة من البرجوازية ، يوجد ايضا الرأسماليون الزراعيون. ولكنه ليس ثمة حاجة الى تصنيفهم في فئة مستقلة لأنهم لا يختلفون ، اساسا ، عن الرأسماليين الصناعيين.

والى جانب هذه الفئات من الرأسماليين ، توجد ايضا فئة اخرى في داخل الطبقة المستثمِرة ، وهي فئة ملاكي الاراضي. وهؤلاء يشغلون مكانا خاصا في المجتمع الرأسمالي ، لأنهم يملكون الارض ، وهي من اهم وسائل الانتاج . وهم ايضا ينالون حصتهم من مجمل القيمة الزائدة .

ان استفراد مختلف اقسام الرأسمال الاجتماعي في رساميل مستقلة : رأسمال صناعي ، رأسمال تجاري ، رأسمال تسليفي ، وكذلك وجود كبار ملاكي الاراضي يؤديان الى قيام مزاحمة ضارية بين المستثمرين لامتلاك القيمة الزائدة . والقيمة الزائدة التي يستملكها كل رأسمالي ترتدي شكل

الربح . فالرأسماليون الصناعيون يحصلون على ربح صناعي ، والتجار على ربح تجاري ، واصحاب البنوك على فائدة مقابل التسليف ، وكبار ملاكي الاراضي على ريع عقاري .

٢ - الربح الوسطي وكلفة الانتاج

تكاليف الانتاج والربح . معدل الربح

ان قيمة البضاعة المنتوجة في المؤسسة الرأسمالية تتألف من ثلاثة اقسام : ١ - ث - قيمة الرأسمال الثابت (جزء من قيمة الآلات والابنية، وقيمة المواد الاولية والوقود ، وغيرها من وسائل الانتاج المستهلكة في عملية الانتاج المعنية والمنتقل الى البضاعة المصنوعة) ؛ ٢ - م - قيمة الرأسمال المتغير ؛ ٣ - ق ز - القيمة الزائدة .

ومن هذه الاقسام الثلاثة ، لم يدفع الرأسمالي الا مقابل القسمين الاولين ، وما دفعه مقابلهما يؤلف تكاليف الانتاج . ان تكاليف (نفقات) الانتاج الرأسمالية تتألف اذن من المبالغ المخصصة للرأسمال الثابت والرأسمال المتغير (ث + م) .

وحين يبيع الرأسمالي البضاعة المنتوجة في مؤسسة ، تظهر القيمة الزائدة بوصفها فائضا ، زائدا على نفقات الانتاج الرأسمالية . وهذا الزائد ، يقارنه الرأسمالي ، عند تحديده ريعية مؤسسته ، بالرأسمال الموظف او المسلف ، اي بتكاليف الانتاج . والقيمة الزائدة بالقياس الى مجمل الرأسمال ، تظهر بشكل الربح . ان الربح هو القيمة الزائدة منظورا اليها في نسبتها الى مجمل الرأسمال الموظف في الانتاج ، وهو يبرز كأنه صادر عن هذا الرأسمال . ولكنه في الواقع يؤلف قيمة زائدة ولا يصدر الا عن القسم المتغير من الرأسمال . ولذلك يسمي ماركس الربح الشكل المحوّل للقيمة الزائدة .

ان درجة ريعية المؤسسة الرأسمالية تقاس بمعدل الربح . ان معدل الربح هو نسبة القيمة الزائدة الى مجمل الرأسمال المسلف ، وتقاس بالاجزاء المئوية . مثلا ، اذا كان الرأسمال الموظف (ث + م) يوازي ٢٠٠٠٠٠ دولار (١٦٠٠٠٠ ث + ٤٠٠٠٠ م) وكانت القيمة الزائدة (ق ز) ٤٠٠٠٠ دولار بالسنة ، فان معدل الربح (م ر) يبلغ :

$$\text{م ر} = \frac{\text{ق ز}}{\text{ث + م}} \times ١٠٠ \text{ بالمئة} = \frac{٤٠٠٠٠}{٢٠٠٠٠٠} \times ١٠٠ \text{ بالمئة} = ٢٠ \text{ بالمئة}$$

يجب التمييز بين معدل الربح ومعدل القيمة الزائدة . ففي المؤسسة نفسها ، يكون معدل الربح دائما ادنى من معدل القيمة الزائدة . ففي مثالنا ، يبلغ معدل القيمة الزائدة :

$$م ق ز = \frac{ق ز}{م} \times ١٠٠ \text{ بالمئة } = \frac{٤٠٠٠٠}{٤٠٠٠٠} \times ١٠٠ \text{ بالمئة } = ١٠٠ \text{ بالمئة .}$$

ان معدل الربح هو القوة المحركة للانتاج الرأسمالي. اما اى دور يضطلع به معدل الربح فى ظل الرأسمالية، فهذا ما اجاد فى وصفه الصحافى السياسى والمناضل النقابى من القرن التاسع عشر الانجليزى دانينغ (وما نقله ماركس حرفيا فى "الرأسمال") : "أمنوا ١٠ بالمئة، يشتغل الرأسمال فى اى مجال كان؛ ٢٠ بالمئة، ينشط، ٥٠ بالمئة، تتملكه جرأة مجنونة، ١٠٠ بالمئة، يدوس بالاقدام جميع القوانين البشرية، ٣٠٠ بالمئة، ليس ثمة جريمة لا يجازف بارتكابها، حتى ولو قادته الى حبل المشنقة" * .

هذا الوصف يؤكده كليا نشاط الرأسماليين المعاصرين العملى. فان ثروة وقوة اصحاب المليارات الاميركيين، امثال آل مورغان، وآل دوبون، وآل روكفلر، وغيرهم، قد قامتا ورسختا ولا تزالان قائمتين على تجاهل ودوس جميع الحقوق والقوانين الانسانية .

تكون المعدل الوسطى للربح وسعر الانتاج

يتشكل الاقتصاد الرأسمالي من كثرة من المشروعات المتنوعة التى تنتج شتى اصناف البضائع. والمشروعات التى تنتج انتاجا متشابها تعمل فى احوال غير متشابهة. فهى تتمايز بعضها عن بعض بمقاييسها، ومستوى تجهيزاتها واعتدتها، وتنظيم الانتاج. ولذا، فان القيمة الفردية للبضائع التى تنتجها مختلف المشروعات ليست واحدة. ولكن المزاحمة فى داخل فرع صناعى معين، اى المزاحمة بين الرأسماليين من فرع واحد تؤول الى الواقع التالى وهو ان اسعار البضائع لا تتحدد بنفقات العمل الفردية على انتاجها ولا بقيمها الفردية، بل بقيمة هذه البضائع فى السوق (القيمة الاجتماعية) .

وبما ان سعر البضائع تحدده قيمتها فى السوق، فان المؤسسات التى تملك تكنيكا انتاجيا راقيا وانتاجية عمل عالية، تجد نفسها فى وضع افضل. وتحصل على ربح اضافى او ربح زائد. ولكن هذا الوضع لا يمكن ان يدوم طويلا، فى ظروف حرية المزاحمة. فالارباح العالية تجتذب الجميع. فالرأسماليون ممن يملكون مؤسسات تكنيكها الانتاجى ادنى، يحاولون انهاضه ويدخلون التحسينات التكنيكية ويزيدون انتاجية عمل العمال وشدته. وعليه تهبط قيمة المنتوجات فى هذه المؤسسات حتى مستوى القيمة الفردية فى المؤسسات المتقدمة، وهذه القيمة بالذات تصبح قيمة اجتماعية، قيمة السوق. والنتيجة ان المؤسسات التى كانت

---

* ماركس وانجلس. المؤلفات، المجلد ٢٣، ص ٧٧٠ .

تحصل على ربح زائد تكف عن الحصول عليه . ولكن الاتقانات التكنيكية الجديدة توفر اذ ذاك الشروط الضرورية لكي تحصل المؤسسات المذكورة او غيرها على ربح زائد .

والى جانب المزاحمة في داخل كل فرع صناعي ، توجد في المجتمع الرأسمالي مزاحمة بين الفروع الصناعية ، اى مزاحمة بين الرأسماليين الذين وظفوا رساميلهم في مختلف فروع الانتاج . وهذا الشكل من المزاحمة يؤدى الى تساوى معدلات الربح في مختلف فروع الصناعة اى ان الرساميل المتساوية تحصل على ارباح متساوية .

لنر كيف يتساوى معدل الربح بين الرأسماليين . لنفترض انه توجد في المجتمع ثلاثة فروع صناعية : الجلود ، النسيج ، الانشاءات الميكانيكية ؛ وانه وظفت في هذه الفروع رساميل من القدر نفسه ولكنها مختلفة من حيث تركيبها العضوى . ولنفترض ان مقدار الرأسمال الموظف في كل من هذه الفروع يساوى ١٠٠ وحدة (مثلا ، من مليارات الدولارات) . الرأسمال الموظف في صناعة الجلود يتألف من ٧٠ وحدة من الرأسمال الثابت و ٣٠ وحدة من الرأسمال المتغير ، والرأسمال الموظف في صناعة النسيج يتألف على التوالى من ٨٠ وحدة و ٢٠ وحدة ، والرأسمال الموظف في الانشاءات الميكانيكية من ٩٠ و ١٠ . ونفترض ايضا ان معدل القيمة الزائدة في كل من هذه الفروع يبلغ ١٠٠ بالمئة . وهذا يعنى ان القيمة الزائدة الحاصلة في صناعة الجلود تبلغ ٣٠ وحدة ، وفي صناعة النسيج ٢٠ وحدة وفي صناعة الانشاءات الميكانيكية ١٠ . وقيمة البضائع في الفرع الاول تبلغ ١٣٠ وحدة وفي الثاني ١٢٠ وفي الثالث ١١٠ ، وفي الفروع الثلاثة مجتمعة ٣٦٠ وحدة .

فاذا افترضنا ان البضائع تباع بقيمتها ، بلغ معدل الربح في صناعة الجلود ٣٠ بالمئة وفي صناعة النسيج ٢٠ بالمئة وفي صناعة الانشاءات الميكانيكية ١٠ بالمئة . وهذا في صالح الرأسماليين في صناعة الجلود ، ولكنه ليس في صالح الرأسماليين في صناعة الانشاءات الميكانيكية . فاذا هؤلاء ، في ركضهم وراء الربح ، ينقلون رساميلهم من الانشاءات الميكانيكية الى انتاج الجلود . وبسبب من تدفق الرساميل هذا ، تنتج صناعة الجلود من البضائع اكثر مما يجب لتلبية الطلب . فتهبط الاسعار ، ويهبط بالتالى معدل الربح الى ٢٠ بالمئة مثلا .

وفي الوقت نفسه ، يهبط الانتاج في الانشاءات الميكانيكية ، بينما الطلب يبقى هو هو . وعليه فان تغير النسبة بين العرض والطلب يتيح لاصحاب المؤسسات رفع اسعار الانشاءات الميكانيكية . فيرتفع معدل الربح بالتالى من ١٠ بالمئة الى ٢٠ بالمئة مثلا .

وهكذا يؤدى انتقال الرساميل من فرع الى آخر الى تساوى مختلف معدلات الارباح في معدل وسطى للربح . وهذا المعدل الوسط للربح يؤلف ربحا متساويا للرساميل المتساوية القدر ، الموظفة في مختلف فروع الانتاج . ومع نشوء المعدل الوسطى للربح ، لا تباع البضائع

بقيمتها (ث + م + ق ز) ، بل بالسعر الذى يشتمل تكاليف الانتاج والربح الوسطى (ث + م + ر) . ان السعر الذى يساوى تكاليف انتاج مضافا اليها الربح الوسطى يسمى سعر الانتاج .

ان تساوى مختلف معدلات الارباح فى معدل وسطى وعملية نشوء سعر الانتاج يمكن تمثيلهما باللوحة التالية :

الفرع الصناعى	التركيب العضوى للرأسمال	معدل القيمة الزائدة (النسبة المئوية)	القيمة الزائدة	معدل الربح (النسبة المئوية)	قيمة البضاعة	المعدل الوسطى للربح (النسبة المئوية)	سعر الانتاج	الفرق بين سعر الانتاج والقيمة
الجلود	٧٠ث+٣٠م	١٠٠	٣٠	٣٠	١٣٠	٢٠	١٢٠	- ١٠
النسيج	٨٠ث+٢٠م	١٠٠	٢٠	٢٠	١٢٠	٢٠	١٢٠	لا فرق ، متساويان
الانشاءات الميكانيكية	٩٠ث+١٠م	١٠٠	١٠	١٠	١١٠	٢٠	١٢٠	+ ١٠
المجموع	٢٤٠ث+٦٠م	١٠٠	٦٠	٢٠	٣٦٠	٢٠	٣٦٠	-

يتبين من هذه اللوحة ان مختلف معدلات الارباح قد تساوت فى معدل وسطى للربح . فقد ابتعدت اسعار الانتاج عن قيمة البضاعة : ارتفعت فى فرع معين فوق القيمة ، وهبطت فى فرع آخر تحت القيمة .

وفى الفروع حيث الرأسمال ضعيف التركيب العضوى (المقصود فى مثالنا فرع صناعة الجلود) ، يكون سعر الانتاج ادنى من القيمة والربح ادنى من القيمة الزائدة الحاصلة . وفى الفروع حيث الرأسمال متوسط التركيب العضوى ، يطابق سعر الانتاج القيمة ، والربح يطابق القيمة الزائدة . وفى الفروع حيث الرأسمال عالى التركيب العضوى (والمقصود فى مثالنا فرع الانشاءات الميكانيكية) ، يكون سعر الانتاج اعلى من القيمة ، والربح اعلى من القيمة الزائدة . ان هذا الفائض من سعر الانتاج على القيمة انما خلقه العمال فى الفروع الصناعية حيث الرأسمال ضعيف التركيب العضوى ، ولكن رأسماليى الفروع حيث الرأسمال عالى التركيب العضوى هم الذين يستملكونه .

وعليه فان العمال لا يستثمرهم الرأسماليون الذين يستخدمونهم مباشرة وحسب ، بل تستثمرهم ايضا الطبقة الرأسمالية بأسرها . ومن

مصلحة هذه الطبقة رفع درجة استثمار العمال اذ ان ذلك يؤول الى ازدياد المعدل الوسطى للربح . ولهذا يؤلف الرأسماليون جبهة موحدة في النضال الطبقي ضد البروليتاريا . كذلك يترتب على الطبقة العاملة التي تستثمرها كل الطبقة الرأسمالية بمجملها ، ان تلجأ الى التضامن الطبقي وتؤلف جبهة موحدة . فالنضال في سبيل مصالح العمال الجزئية، ضد رأسماليين منفردين لا يمكن له ان يحمل اى تعديل جذرى في وضع الطبقة العاملة . ان الطبقة العاملة لن تتمكن من خلع نير الرأسمال الا بالقضاء على نظام الاستثمار الرأسمالي . ان هذا الاستنتاج يلخص الدور السياسي الكبير الذى تضطلع به النظرية الماركسية المتعلقة بالمعدل الوسطى للربح بالنسبة لنضال البروليتاريا الطبقي .

ان البضائع ، كما سبق ان اوضحنا ، لا تباع في النظام الرأسمالي بقيمتها ، بل بسعر انتاجها . ولكن هذا لا يعني اى اختلال في قانون القيمة . فان سعر الانتاج شكل محوّل للقيمة . ان بعض الرأسماليين يبيعون بضائعهم باسعار اعلى من قيمتها ، ورأسماليون آخرون يبيعونها باسعار ادنى ، ولكن جميع الرأسماليين مجتمعين يحصلون على كامل قيمة البضائع ، وارباح عموم الطبقة الرأسمالية تنطبق على عموم كمية القيمة الزائدة الحاصلة في المجتمع . وعلى نطاق المجتمع بأسره ، يوازى مجموع اسعار الانتاج مجموع قيم البضائع ، ومجموع الارباح يوازى مجموع كمية القيمة الزائدة . هكذا يفعل قانون القيمة فعله بواسطة اسعار الانتاج .

ميل معدل الربح الى الهبوط

مع تطور الرأسمالية ، يزداد التركيب العضوى للرأسمال . وهذا يعني ان كمية المواد الاولية تنمو ، وكذلك عدد الآلات والاجهزة في المؤسسات. ويزداد عدد العمال ، ولكن بمزيد من البطء . ولذا فان نمو الرأسمال المتغير اقل سرعة من نمو الرأسمال الثابت . ولكن بقدر ما يرتفع التركيب العضوى للرأسمال ، بقدر ما يهبط معدل الربح . ولكن هذا لا يعني ان مجموع الارباح يهبط ايضا . اليكم مثلا . ربّ رأسمال اجتماعي قدره ١٠٠ مليار دولار ، يتألف من ٧٠ ث + ٣٠ م ، بعد عشرين سنة يتضاعف ويبلغ ٢٠٠ مليار دولار ، ويزداد تركيبه العضوى ويصبح ١٦٠ ث + ٤٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغ مجموع الارباح في الحالة الاولى ٣٠ مليار دولار ، وفي الحالة الثانية ٤٠ مليار دولار . وفي الوقت نفسه ، يهبط معدل الربح من ٣٠ بالمئة الى ٢٠ بالمئة . ان هبوط معدل الربح هذا امر محتم لا مناص منه كما هو محتم نمو التركيب العضوى للرأسمال . الا ان جملة من العوامل تعترض هذا الهبوط .

ان العامل الرئيسي الذى يعترض هبوط معدل الربح ، هو ارتفاع درجة استثمار العمال . لنستعد مثالنا . لنفترض ان درجة الاستثمار قد

ارتفعت فى الحالة الثانية ، وانها غدت توازى ٢٠٠ بالمئة . فان الربح الحاصل سيبلغ آنذاك ٨٠ مليار دولار ، ومعدل الربح

$\frac{٨٠}{١٦٠ + ٤٠}$ × ١٠٠ بالمئة = ٤٠ بالمئة . وهكذا يؤدى تشديد استثمار الطبقة العاملة الى ازدياد معدل الربح .

وهناك ايضا عوامل اخرى تعترض هبوط معدل الربح : تخفيض الاجور دون قيمة قوة العمل ، توفير الاموال من الرأسمال الثابت على حساب صحة العمال وحياتهم ، الخ ..

ان كل هذه العوامل لا تقضى على هبوط معدل الربح ، بل تخفف منه فقط وتضفى عليه طابع الميل .

ان ميل معدل الربح الى الهبوط يؤزم التناقضات الرأسمالية الى حد كبير جدا . فالتناقض يتفاقم بين البروليتاريا والبرجوازية ، اذ ان البرجوازية ، حرصا منها على الحيلولة دون هبوط معدل الارباح ، تشدد استثمار الطبقة العاملة . كذلك تستفحل التناقضات داخل معسكر الرأسماليين ، اذ يندفعون مع رساميلهم الى الفروع الصناعية التى تعطى معدلا اعلى للربح . وهذا ما يؤول الى مزاحمة ضارية بين الرأسماليين ، وفى آخر المطاف ، الى خراب بعضهم واثراء بعضهم الآخر . ومن جهة ثالثة ، تشتد التناقضات بين الدول الرأسمالية . ففى زحمة الركض وراء معدل اعلى للربح ، تندفع الرساميل من الدول المتطورة صناعيا نحو البلدان المتخلفة اقتصاديا (حيث اليد العاملة ارخص وحيث التركيب العضوى للرأسمال اضعف) وكذلك الى البلدان الاخرى بما فيها البلدان المتطورة .

ان قانون ميل معدل الربح الى الهبوط ، اذ يؤزم التناقضات الرأسمالية ، انما يظهر الضيق التاريخى لاسلوب الانتاج الرأسمالى ، وطابعه الموقت .

٣ - الربح التجارى

الرأسمال الصناعى والرأسمال التجارى

القيمة الزائدة يخلقها عمل الطبقة العاملة فى سياق عملية الانتاج . والرأسمالى الصناعى ، صاحب المؤسسة ، هو اول من يستملكها . ومنه بالضبط ، تحصل على القيمة الزائدة جميع الفئات الاخرى من الطبقة المستثمِرة ، بما فيها الرأسماليون التجار . فلماذا يتنازل الرأسمالى الصناعى للتاجر عن قسم من القيمة الزائدة ؟ ان البضائع المنتوجة فى الاقتصاد الرأسمالى انما تنتج للبيع . ولذا ، لا يكفى انتاج البضاعة ، بل يجب ايضا بيعها . وكقاعدة عامة ، يبيع الرأسمالى الصناعى بضاعته من التاجر الذى يوصلها الى المستهلك .

ووظيفة الرأسمالي التجاري هي تحويل الرأسمال البضاعي الى رأسمال نقدي . فلو كان الرأسمالي التجاري غير موجود ، لكان على الرأسمالي الصناعي ان يملك رأسمالا اضافيا لكي ينشىء المحلات التجارية ، ويستخدم الوكلاء والباعة ، الخ . . ولكن الرأسمالي الصناعي يترك هذه المهمة للتاجر الذي يستطيع ان يصرف البضاعة بمزيد من السرعة لمعرفته حاجات السوق . ففي نطاق المجتمع يؤلف الرأسمال التجاري ذلك الرأسمال الاضافي المستقل عن الرأسمال الصناعي ، والذي يعارض الرأسمال الصناعي بشكل رأسمال الرأسماليين التجار الذين يحصلون على قسم من الربح . ان الربح الذي يحصل عليه التجار يسمى الربح التجاري .

مصدر الربح التجاري

يؤلف الربح التجاري قسما من القيمة الزائدة يتنازل عنه الصناعي للتاجر الذي يقوم ببيع بضائعه . ان الرأسماليين الصناعيين يبيعون البضائع من التجار باسعار دون سعر الانتاج ، والتجار يبيعون البضائع باسعار الانتاج . ان الرأسماليين التجار ، اذ يستأثرون بالفرق ، يحصلون على ربح متوسط لرساميلهم ، شأنهم شأن الصناعيين . فاذا كان ربح الرأسمالي التجاري ادنى من الربح المتوسط ، غدت مهنة التاجر خاسرة ، وانتقل التاجر مع رأسماله الى الصناعة . والصناعيون والتجار يتقاضون ربحا متوسطا . ولكن هذا لا يعني انهم يحصلون على القدر نفسه من الارباح . طبيعي ان الرأسماليين الصناعيين الذين يوظفون في الانتاج رساميل اكبر بصورة محسوسة من الرساميل التي يوظفها التجار لبيع البضائع ، يحصلون على قدر اكبر من الارباح . ولكن ارباحهم متساوية مع ارباح التجار مقابل حصة متساوية من الرأسمال الموظف .

ان القيمة الزائدة ، اذ ترتدي شكل الربح التجاري ، تصبح اشد تسترا . فان رأسمال التاجر لا يشترك في الانتاج ، فكأن الربح مصدره التجارة بالذات .

نفقات التداول

ان بيع البضائع يستلزم نفقات معينة تسمى نفقات التداول .

هناك نوعان من نفقات التداول الرأسمالية : النفقات الصافية والنفقات الاضافية . ان النفقات الصافية ترتبط مباشرة ببيع البضائع وشرائها . انها النفقات التي يتطلبها تحويل البضائع الى نقد والنقد الى بضائع ; وتتألف من القسم الاكبر من النفقات المخصصة لدفع اجور العاملين في التجارة ، ونفقات المكاتب التجارية ، والدعاية ، والنفقات التي تستدعيها المزاحمة والمضاربة . ان نفقات التداول الصافية لا تضيف الى البضاعة اى قيمة ويعوضها الرأسماليون على حساب قسم من القيمة الزائدة التي

يتلقونها من الرأسماليين الصناعيين . وهذه النفقات الصافية تؤلف القسم الاكبر من نفقات التداول فى التجارة الرأسمالية .

ان النفقات الاضافية يستلزمها استمرار عملية الانتاج فى ميدان التداول . وهى تشتمل على النفقات الضرورية للمجتمع والتى لا تتعلق بسمات الاقتصاد الرأسمالى الخاصة : نفقات تخزين البضائع وانهاؤها ونقلها وتوضيبها . ان كل منتوج لا يصبح جاهزا للاستهلاك الا بعد تسليمه للمستهلك . ان عمل انهاء البضائع ونقلها وتوضيبها يضيف الى قيمتها قيمة جديدة ، ولهذا فان نفقات التداول هذه لا تختلف فى شئ عن نفقات الانتاج .

فى النظام الرأسمالى تزداد بلا انقطاع نفقات التداول ، وبالدرجة الاولى النفقات الصافية التى تستدعيها الدعاية على الاخص . ان نفقات التداول فى البلدان الرأسمالية تؤلف ما يقرب من ثلث مجمل التجارة بالمفرق وتنيخ بكلكلها الثقيل على كواهل الشغيلة .

اشكال التجارة الرأسمالية . التجارة الخارجية

فى الاقتصاد الرأسمالى المعاصر ، يوجد شكلان اساسيان من التجارة الداخلية : التجارة بالجملة والتجارة بالمفرق . فالتجارة بالجملة هى التى تقوم بين الرأسماليين (الصناعيين والتجار) . اما التجارة بالمفرق فقوامها بيع البضائع من الاهلين مباشرة .

فى التجارة بالجملة ، تعود اهمية كبرى الى بورصات البضائع . وهى شكل خاص من اشكال السوق ، تجرى فيه التجارة بالاستناد الى النماذج ، ويتمركز فيه العرض والطلب على نطاق البلاد وغالبا على نطاق العالم الرأسمالى بأسره .

اما التجارة الخارجية ، اى التى تقوم بين البلدان ، فتتألف من التصدير والاستيراد . والنسبة (من حيث الاسعار) بين التصدير والاستيراد تشكل الميزان التجارى . ويمكن ان يكون الميزان التجارى رابحا (ايجابيا) او خاسرا (سلبيا) . فحين يتجاوز التصدير الاستيراد ، يكون الميزان التجارى رابحا ، وفى الحالة المعاكسة ، يكون خاسرا او فى عجز .

ان تصريف البضائع فى الاسواق الخارجية يمكن الرأسماليين من توسيع الانتاج وبالتالى من زيادة ارباحهم . ومن مصلحة رأسماليى البلدان المتطورة صناعيا التجارة مع البلدان المتخلفة اقتصاديا . ومرد ذلك الى ان السلع الصناعية تصرّف فى البلدان المتأخرة باسعار ارفع نسبيا ، بينا المواد الاولية تشترى فيها باسعار منخفضة . ان التجارة الخارجية هى ، بالنسبة للبلدان البرجوازية المتطورة ، وسيلة من وسائل استعباد البلدان المتأخرة استعبادا اقتصاديا .

الرأسمال التسليفي والفائدة

اثناء دورة الرأسمال، لا يستفرد الرأسمال التجاري وحسب، بل ايضا الرأسمال النقدي الذي يأخذ شكل الرأسمال التسليفي. فمن أين يصدر الرأسمال النقدي الحر؟ اذا باع الصناعي، مثلا ، بضاعته الجاهزة ، مرة كل شهر، واشترى المواد الاولية مرة كل ستة اشهر، فيبقى في حوزته مبلغ من المال الحر خلال خمسة اشهر. واذا كدس الرأسمالي المال الذي يعده لاعادة تكوين الاقسام التي بليت (استهلكت) من الرأسمال الاساسي، توفرت ايضا عنده مبالغ من المال الحر موقتا. وهو لن ينفق هذه المبالغ على شراء الاعتدة الجديدة الا بعد بضع سنوات.

وفي فترات اخرى، يحتاج الرأسمالي الى المال. مثلا، اذا لم يستطع ان يبيع البضاعة الجاهزة، واضطر لشراء المواد الاولية.

وهكذا، رب رأسمالي يملك موقتا فائضا من الرأسمال النقدي، بينما آخر يحتاج الى هذا الرأسمال. واذا الاول يقرض هذا الفائض الحر، يسلفه، اي يعطيه لرأسماليين آخرين قصد الاستفادة منه موقتا. ان الرأسمال التسليفي هو الرأسمال النقدي المسلف لأجل معين لقاء مكافأة تسمى الفائدة المئوية.

ان الفائدة هي قسم من الربح يدفعه الرأسمالي الصناعي او التاجر للرأسمالي الذي يملك المال مقابل السلفة التي يحصل عليها. والرأسمالي الصناعي او التجاري يوظف المال الذي حصل عليه بالسلفة في الانتاج او التجارة. ولذا فان سمة الرأسمال التسليفي المميزة هي ان رأسماليا غير الذي يملكه هو الذي يستخدمه. فالصناعي يوظف الرأسمال المسلّف في الانتاج فيستخدم العمال ويبتز القيمة الزائدة. ومن هذه القيمة الزائدة يدفع الرأسمالي الصناعي قسما للرأسمالي المسلّف، القارض، بشكل فائدة. وهكذا فان فائدة التسليف شكل من اشكال القيمة الزائدة.

مثلا. رب رأسمالي صناعي حصل على قرض بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار. فاذا كان المعدل الوسطي للربح ٢٠ بالمئة، بلغ الربح من هذا الرأسمال ٢٠٠٠٠ دولار. ومن هذا الربح، يدفع الرأسمالي الصناعي للرأسمالي المسلّف، القارض، الفائدة على الرأسمال المسلف. فاذا كان مستوى فائدة التسليف او معدل الفائدة (ان معدل الفائدة هو النسبة بين مبلغ الفائدة والرأسمال المسلّف) يبلغ ٣، دفع الرأسمالي الصناعي ٣٠٠٠ دولار من اصل الـ ٢٠٠٠٠ دولار، اي مبلغ الربح عن رأسمال من ١٠٠٠٠٠ دولار. والباقي من الربح، اي ١٧٠٠٠ دولار، يستملكه الرأسمالي الصناعي. وهذا القسم من الربح يسمى دخل صاحب المشروع.

ان النسبة التي ينقسم بها الربح المتوسط الى الفائدة ودخل

صاحب المشروع رهن بالنسبة بين عرض وطلب الرأسمال التسليفي . فبقدر ما يزداد الطلب على الرأسمال النقدى ، بقدر ما يزداد معدل الفائدة . والعكس بالعكس . وبما ان الفائدة ليست سوى قسم من الربح المتوسط ، فان معدل الفائدة لا يمكن ان يتجاوز المعدل الوسطى للربح .

ومع تطور الرأسمالية ، يتجلى ميل معدل الفائدة الى الهبوط . ومرد ذلك اولا الى ميل المعدل الوسطى للربح الى الهبوط . ثانيا ، مع تطور الرأسمالية يزداد المقدار الاجمالى للرأسمال التسليفى زيادة كبيرة . فيزداد عرض الرأسمال على الطلب . هذان هما السببان اللذان يحددان هبوط مستوى فائدة التسليف .

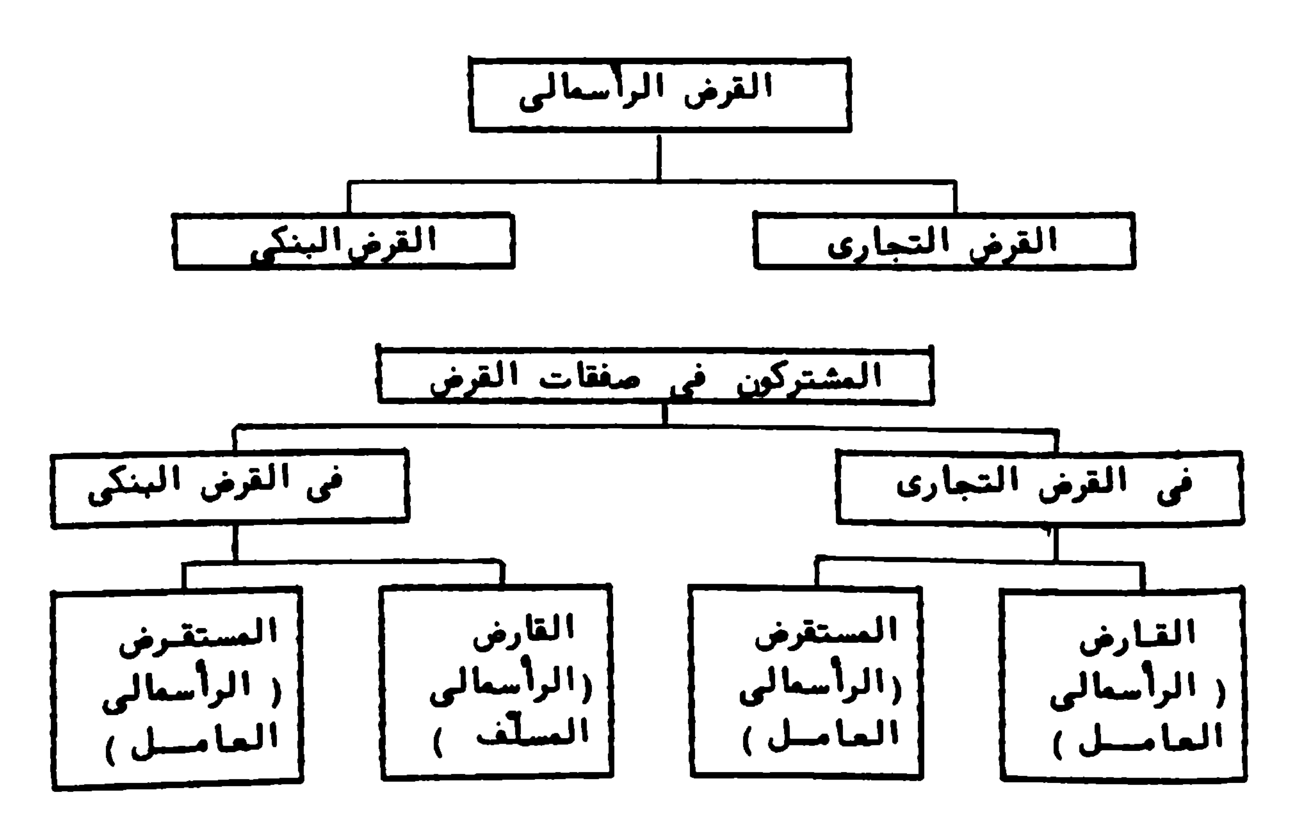
التسليف الرأسمالى . البنوك والربح البنكى

ان حركة الرأسمال التسليفى تجرى عن طريق القرض . وللقرض الرأسمالى شكلان : التجارى والبنكى .

يقع القرض التجارى حين يبيع الرأسماليون الصناعيون والتجار بعضهم بعضا البضائع بالتسليف ، بالدين ، ويتلقون ايصالا (حوالة) يتضمن تعهدا بدفع مبلغ من المال فى اجل معين .

والقرض البنكى (او المصرفى) هو القرض الذى يمنحه اصحاب البنوك (المصارف) للصناعيين والتجار . ويمنح القرض البنكى من اصل الرأسمال النقدى الحر موقتا ، والمتمركز فى البنوك .

شكل القرض الرأسمالى



والبنك (المصرف) فى النظام الرأسمالى مؤسسة رأسمالية تقوم بدور الوساطة بين القارضين والمستقرضين . فان البنوك تجمع الرساميل والمداخيل النقدية الحرة ، العاطلة وتضعها تحت تصرف الرأسماليين العاملين وتحت تصرف الدولة البرجوازية ايضا. وفضلا عن ذلك ، يوظف اصحاب البنوك الرساميل مباشرة فى المؤسسات الصناعية والتجارية ويصبحون فى الوقت نفسه بالتالى رأسماليين عاملين .

ان غاية نشاط البنك ، مثله مثل سائر المؤسسات الرأسمالية ، انما هى تحقيق الارباح . اما مصدر ربح البنك فهو القيمة الزائدة الناشئة فى الانتاج . ان الربح البنكى هو الفرق بين الفائدة التى يأخذها البنك لقاء المبالغ المقروضة ، والفائدة التى يدفعها عن الودائع . ان الودائع هى الموارد المالية الحرة موقتا ، والتى يودعها الرأسماليون والتجار وملاكو الاراضى وغيرهم من فئات السكان فى البنوك . والبنك يدفع عن الودائع فائدة اقل من الفائدة التى يأخذها عن المبالغ المقروضة ، ويستملك الفرق . ومن هذا الفرق ، يغطى صاحب البنك النفقات التى يستلزمها تنفيذ العمليات البنكية ، وما يتبقى من هذا الفرق يؤلف ربحه . والمزاحمة الرأسمالية تقود هذا الربح بصورة عفوية الى مستوى المعدل الوسطى للربح على الرأسمال الخاص الذى يملكه البنك . ان القسم الاكبر من الرساميل البنكية يتألف من رأسمال الاستقراض المؤلف من الودائع .

ان البنوك علاوة على دور الوساطة الذى تضطلع به فى عمليات التسليف ، تجرى الحسابات بين الرأسماليين وتقوم بشتى انواع العمليات المالية التى يكلفها بها الرأسماليون . ولذا فان البنوك تمارس دور امين صندوق لعدد عديد من الرأسماليين .

وفى النظام الرأسمالى ، تشكل البنوك نوعا من جهاز لتوزيع الموارد النقدية بصورة عفوية بين فروع الاقتصاد . ولكن هذا التوزيع لا يجرى ابدا فى صالح المجتمع ، بل فى صالح الرأسماليين . ان القرض الرأسمالى الذى يربط مختلف الفروع الاقتصادية ربطا محكما ، يسهم فى تقوية اصطباغ العمل بالصبغة الاجتماعية . ولكن هذه العملية تجرى على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وعليه فان تطور القرض يؤزم اكثر فاكثر التناقضات الملازمة لاسلوب الانتاج الرأسمالى ويشدد فوضاه .

الشركات المساهمة

فى فجر الرأسمالية ، كانت المعامل والمصانع يؤسسها اصحاب عمل فرديون ولكن الرأسمال الفردى لم يعد يكفى فيما بعد لبناء منشآت ضخمة كما هى عليه السكك الحديدية ، واحواض السفن ، ومصانع التعدين ومصانع السيارات ، الخ . . فأخذت تتأسس شركات مساهمة وتنتشر على نطاق واسع ابتداء من النصف الثانى من القرن التاسع عشر فى الصناعة وفى بناء السكك الحديدية ، وفى ميدان البنوك . ان الشركة المساهمة

شكل من مؤسسة يتألف رأسمالها من مبالغ يوظفها اعضاؤها ، فيملكون اسهما بنسبة المبالغ التي وظفوها . والسهم ورقة مالية تثبت ان مالكها قد وظف في المؤسسة المعنية مبلغا معينا من المال . وهي تخول حق تقاضي حصة من دخل المؤسسة . ان الربح الذي يحصل عليه مالكو الاسهم يسمى حصة الربح (قسيمة الربح dividend) . والاسهم تباع وتشرى في بورصات الاوراق المالية بثمن معين يسمى سعر الاسهم . ان بورصة الاوراق المالية هي سوق الاوراق المالية ، ولاسيما منها الاسهم . ففيها تباع الاسهم وتشرى ، ويسجل سعرها .

ان سعر او ثمن الاسهم رهن بعاملين : ١ - مستوى الفائدة التي تدفعها البنوك عن الودائع ، ٢ - الدخل السنوي الذي يدره كل سهم (حصة الربح) . فاذا اعطى سهم من ١٠٠ دولار دخلا سنويا قدره ١٠ دولارات ، فانه يباع بمبلغ يعطي ، اذا ما اودع في البنك ، فائدة سنوية توازي الـ ١٠ دولارات نفسها . لنفترض ان البنك يدفع عن الودائع فائدة سنوية قدرها ٥ بالمئة ، ففي هذه الحال ، يباع السهم بـ ٢٠٠ دولار ، لأن صاحبه ، اذا اودع هذا المبلغ في البنك حصل ، بشكل فائدة ، على دخل سنوي قدره ١٠ دولارات .

ولادارة وتنظيم نشاط الشركة المساهمة ، تنتخب جمعية المساهمين العمومية بالتصويت مجلس الادارة وتعين الموظفين المسؤولين . وعدد الاصوات في الجمعية العمومية محدد وفقا لعدد الاسهم . ولكن لما كانت اقلية من كبار الرأسماليين تحوز ، كقاعدة عامة ، الاغلبية الساحقة من الاسهم ، فان هؤلاء هم عمليا اسياد الشركة المساهمة . وتبين التجربة انه يكفي المساهم ان يحوز عددا من الاسهم اقل من نصف مجموع الاسهم لكي يغدو سيد الشركة المساهمة المطلق . ان عدد الاسهم التي يحوزها شخص واحد او جماعة من الاشخاص مترابطين فيما بينهم والتي تتيح السيادة في الشركة بلا منازع يسمى الربطة الرقابية من الاسهم .

ان الرأسمال الموجود بشكل اوراق مالية (اسهم ، سندات) والذي يدر دخلا لمالكيه ، يسمى الرأسمال الاسمي لان الاوراق المالية لا قيمة لها بحد نفسها . فهي لا تعكس حركة الرأسمال الحقيقي الا بصورة غير مباشرة .

ان انتشار الشركات المساهمة يحول الرأسماليين اكثر فاكثر الى مستفيدين من الفوائد وقسائم الارباح ، بينما ادارة الانتاج يتولاها اناس اجراء ، من مديرين ومدبرين . وهكذا يشتد اكثر فاكثر طابع الملكية الرأسمالية الطفيلي .

تباع الاسهم بين جميع فئات السكان . وهذا ما يفيد الرأسماليين : فبقدر ما يزداد عدد شراة الاسهم ، بقدر ما تزداد الرساميل التي تقع في ايدي الفئة القائدة في الشركة المساهمة . ولقد تذرع مفكرو البرجوازية بحالات اقدمت فيها جماعات منفردة من الشغيلة على شراء

الاسهم ، واتخذوها اساسا لنظرية "اصطباغ الرأسمال بالصبغة الديموقراطية" . ان هذه "النظرية" الكاذبة تزعم ان طبيعة الرأسمالية تتغير من جراء تطور شكل المساهمة فى المؤسسات ، وان كل شغيل ، اذ يشترى سهما ، يصبح مالكا وشريكا فى الشركة المساهمة ويستطيع الاشتراك فى ادارتها . اما فى الواقع ، فان المؤسسات المساهمة انما يديرها كليا كبار الرأسماليين الحائزين على الربطات الرقابية من الاسهم . والى كبار الرأسماليين تعود جميع فوائد الرأسمال المساهم . فالشغيلة الذين لا يملكون سوى جزء زهيد من الاسهم لا يضطلعون ولا يمكنهم ان يضطلعوا باى دور فى ادارة المؤسسات المساهمة .

لقد اوضحنا اعلاه كيف تتحول القيمة الزائدة الى ربح وكيف يحصل عليها الصناعيون والتجار واصحاب البنوك . ولكنه توجد فى النظام الرأسمالى طبقة من المستثمرين ، هى كبار ملاكى الاراضى . فهم يحصلون ايضا على حصتهم من القيمة الزائدة وهذه الحصة ترتدى شكل الريع العقارى الرأسمالى .

٥ - الريع العقارى والعلاقات الزراعية فى النظام الرأسمالى

الريع العقارى الرأسمالى

اين ينشأ الريع العقارى ، من ينتجه وكيف يصل الى مالك الارض؟ جوابا عن هذه الاسئلة ، تنطلق الماركسية اللينينية من وجود زراعة رأسمالية تقوم على استثمار العمل المأجور . ويفترض ايضا ان الملاك العقارى (مالك الارض) والرأسمالى المستأجر شخصان مختلفان .

ان الملاك العقارى لا يتعاطى الزراعة بنفسه بل يؤجر ارضه من صاحب عمل رأسمالى قرر توظيف رساميله فى الانتاج الزراعى . وهذا الاخير يستأجر العمال الزراعيين فيخلقون فى سياق الانتاج القيمة الزائدة . وهذه القيمة الزائدة تمضى اولا الى الرأسمالى مستأجر الارض ، فيقسمها الى قسمين : قسم يحتفظ به وهو ربحه ويوازى المعدل المتوسط للربح من الرأسمال الموظف ، والقسم الثانى ، الفائض عن الربح المتوسط ، يعود الى الملاك العقارى . وهذا القسم من القيمة الزائدة هو الذى يؤلف الريع العقارى . لماذا يستملك الملاك العقارى قسما من القيمة الزائدة التى يخلقها العمال الذين استأجرهم الرأسمالى مستأجر الارض؟ لسبب بسيط جدا ، لأنه مالك الارض ، ولأنه بدون اذنه ، لا يحق لاحد استثمارها . ولهذا يقال ان الريع العقارى هو الشكل الاقتصادى لاستثمار الملكية الخاصة للارض . فاذا كان الرأسمالى هو

مالك الارض ، استملك كامل القيمة الزائدة التى يخلقها العمال الزراعيون .

ان الريع العقارى فى النظام الرأسمالى يمتاز عن الريع العقارى الاقطاعى . ففى ظل الاقطاعية ، كان الريع العقارى ، ايا كان شكله (فريضة عمل ، ريع عينى ، ريع نقدى) يعبر عن علاقات الانتاج الاقطاعية بين طبقتين رئيسيتين : الملاكين العقاريين والفلاحين الاقنان . اما فى النظام الرأسمالى ، فان الريع العقارى يعبر عن العلاقات بين ثلاث طبقات : الملاكون العقاريون ، الرأسماليون مستأجرو الارض، العمال الزراعيون الاجراء . فى النظام الاقطاعى ، كان الريع يشمل كامل المنتوج الزائد الذى ينتجه الفلاحون . اما فى النظام الرأسمالى ، فان القيمة الزائدة تتوزع بين الطبقتين المستثمرتين : الرأسماليين مستأجرى الارض ، والملاكين العقاريين (اصحاب الاراضى) .

ويجدر التمييز بين الريع الفرقى (المتفاوت) والريع المطلق . ان وجود هذين الشكلين من الريع يرتبط ، كما اوضح لينين ، بنوعين من الاحتكار : احتكار الارض بوصفها موضوع الاستثمار ، ويعطى الريع الفرقى ، واحتكار الملكية الخاصة للارض ويعطى الريع المطلق .

الريع الفرقى

ان قيمة البضاعة وسعر الانتاج تحددهما فى الصناعة شروط الانتاج المتوسطة . اما فى الزراعة ، فان سعر انتاج المنتوجات الزراعية لا تحدده شروط الانتاج المتوسطة ، بل شروط الانتاج فى اردأ الاراضى . وبما ان مساحة الاراضى محدودة ولا يمكن تكبيرها الى ما لا نهاية له ، فان مستأجرى الاراضى الذين يحوزون على اجود الاراضى وعلى الاراضى المتوسطة ، يجدون انفسهم فى وضع اكثر ملاءمة من وضع مستأجرى الاراضى الرديئة . ان هذا الاحتكار الذى يتمتع به مستأجرو الاراضى فى مختلف قطع الاراضى ، بوصفها موضوع الاستثمار ، يؤول الى فرق (تفاوت) فى المداخيل . ان الريع الفرقى هو فائض القيمة الزائدة علاوة على الربح الوسطى ، وهو يحصل فى الاستثمارات الموضوعة فى احوال اكثر ملاءمة . ولكنها ليست الارض بحد نفسها هى التى تنتج الريع . فان العمل المبذول فى اجود الاراضى هو اوفر انتاجا ويعطى ربحا اضافيا .

هناك ثلاثة عوامل تتيح الحصول على الريع الفرقى . وهى : ١ - الفوارق من حيث الخصب فى مختلف قطع الاراضى ؛ ٢ - الفوارق من حيث موقع الاراضى بالنسبة للسوق ؛ ٣ - الفوارق من حيث مردود الرساميل الاضافية الموظفة فى الارض .

وعلى الريع الفرقى المرتبط بفوارق خصب قطع الاراضى وموقعها ، يطلق ماركس اسم الريع الفرقى من الصنف الاول . فلندرس هذا الريع .

لنأخذ ، على سبيل المثال ، ثلاث قطع من الاراضي متساوية المساحة ، ولكنها مختلفة الخصب . في كل قطعة ، يخصص مستأجر الارض ١٠٠ دولار لاستئجار العمال وشراء البذار والعتاد ، الخ .. ولكن ، بما ان خصب القطع مختلف ، فان الغلة من الحبوب ستكون مختلفة ايضا ؛ فتنتج القطعة الاولى ٤ كنتالات ؛ والثانية ٥ كنتالات والثالثة ٦ .

لنفترض ان المعدل الوسطي للربح يبلغ ٢٠ بالمئة . ففي هذه الحال ، يبلغ سعر انتاج الحبوب كافة (تكاليف الانتاج مضافا اليها الربح الوسطي) في كل قطعة من الارض ١٢٠ دولارا . ولكن ما هو سعر انتاج كل كنتال من الحبوب بمفرده ؟ في القطعة الاولى ، ٣٠ دولارا (١٢٠ : ٤) ؛ في الثانية ٢٤ دولارا (١٢٠ : ٥) ؛ في الثالثة ٢٠ دولارا (١٢٠ : ٦) .

ولكن سعر الحبوب في السوق يتحدد بمستوى سعر اردأ الاراضي ، اي بـ ٣٠ دولارا للكنتال . اذا بلغ السعر ٢٤ دولارا (الارض الوسطية) ، لا يحصل الرأسمالي مستأجر الاراضي الذي يستثمر الارض الاسوأ ، الا على ٩٦ دولارا (٤ × ٢٤ دولارا) ، اي انه لا يستعيد حتى النفقات التي انفقها ، فضلا عن انه لا يحصل على اي ربح . ان هذا الوضع قد يحمل اصحاب الاعمال ممن يستثمرون اسوأ الاراضي على الانصراف عن الزراعة . ولا يستطيعون الانتقال الى الاراضي الجيدة او الوسطية ، لأن رأسماليين مستأجرين آخرين يشغلونها . وتوقف الانتاج في الاراضي الرديئة من شأنه ان يخفض مجمل انتاج الحبوب . فتأخذ الاسعار في الارتفاع ، وحين تبلغ مستوى ٣٠ دولارا للكنتال ، تظهر من جديد الفائدة من استثمار الاراضي الرديئة .

وعليه فان مستأجر القطعة الاولى سيبيع غلته بـ ١٢٠ دولارا ، ومستأجر القطعة الثانية بـ ١٥٠ دولارا ومستأجر القطعة الثالثة بـ ١٨٠ دولارا . ان الفائض عن سعر الانتاج ، العائد من القطعة الثانية وقدره ٣٠ دولارا ، والعائد من القطعة الثالثة وقدره ٦٠ دولارا ، يشكل الريع الفرقي من الصنف الاول .

وزيادة في الايضاح ، نعرض هذا المثال في الجدول التالي :

قطع الاراضي	نفقات الرساميل (بالدولارات)	الربح الوسطي (بالدولارات)	الغلة (بالكنتالات)	السعر الفردي للانتاج (بالدولارات)		السعر العام للانتاج (بالدولارات)		الريع الفرقي من الصنف الاول (بالدولارات)
				كل الانتاج	كنتال واحد	كنتال واحد	كل الانتاج	
١	١٠٠	٢٠	٤	١٢٠	٣٠	٣٠	١٢٠	-
٢	١٠٠	٢٠	٥	١٢٠	٢٤	٣٠	١٥٠	٣٠
٣	١٠٠	٢٠	٦	١٢٠	٢٠	٣٠	١٨٠	٦٠

فالربح الفرقي هو اذن فائض القيمة الزائدة على الربح الوسطـــي . ويخلقه عمل العمال في اراض مختلفة الخصب يتسم بانتاجية مختلفــة ، ولهذا ينتج مقادير مختلفة من القيمة الزائدة .

ان ظهور الربح الفرقي من الصنف الاول (١) يرتبط ايضا بموقـــع الاراضي . وهنا يعود دور الى مقدار البعد عن الاسواق الكبيـــرة او الانهـــــــر او السكك الحديدية . فالاستثمارات الواقعة على مقربة من اسواق التصريف توفر قسما كبيرا من العمل والموارد في نقـــــل المنتجات بالقياس الى الاستثمارات الواقعة من هذه الاسواق على مسافة ابعد . وهي اذ تبيع انتاجها بنفس الاسعار التي تبيع بها الاستثمارات الاكثر بعدا ، تحصل على فائض من القيمة الزائدة .

كذلك يظهر الربح الفرقي حين يصار الى توظيف رساميل اضافية فـــي الارض (بفضل استخدام الاسمدة الصناعية ، والقيام باعمال تجويد التربة ، واستخدام الآلات المتقنة ، الخ .) . ان الربح الاضافي الناجم عـــن شدة استثمار الاراضي يسمى الربح الفرقي من الصنف الثاني (٢) .

وعلاوة على الربح الفرقي من الصنف الاول والثاني ، يستملك المـــلاك العقاري (صاحب الارض) ايضا الربح المطلق .

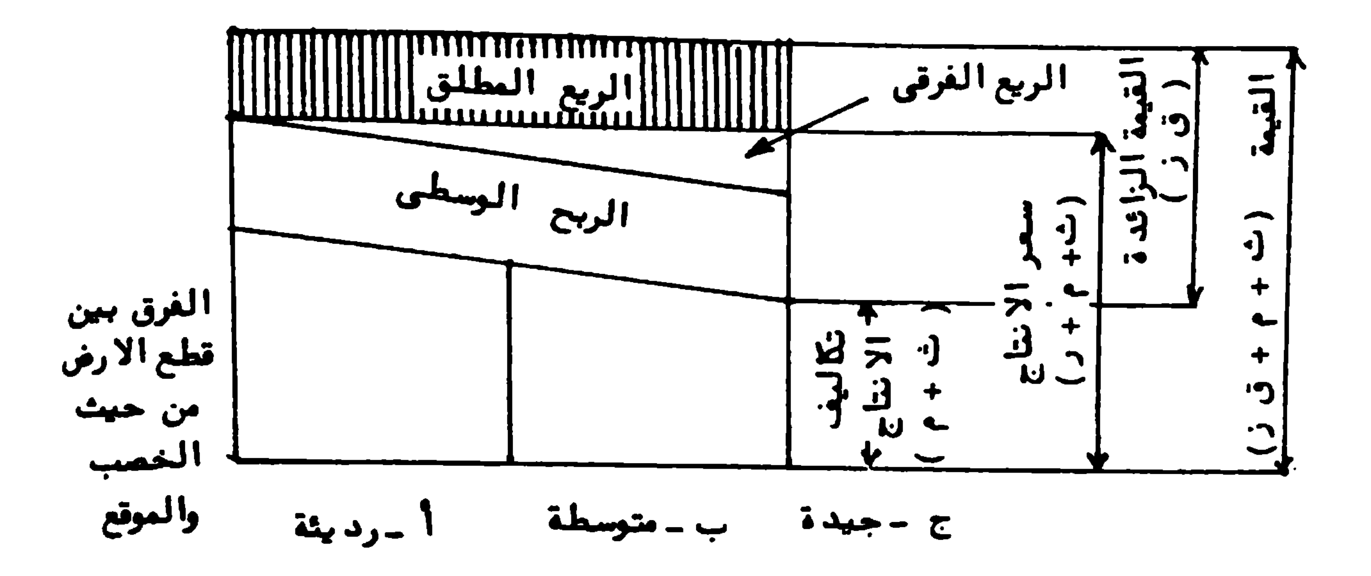
الربح المطلق . سعر الارض

الارض في النظام الرأسمالي ملكية خاصة للافراد . ولذا يجب الحصول على موافقة مالك الارض من اجل استخدام الرأسمال في الزراعـــة . ان احتكار الملكية الخاصة للارض ينفي حرية نقل الرساميل من الصناعة الـــى الزراعة . وعليه فان التركيب العضوي للرأسمال في الزراعة ادنى منه فـــي الصناعة . وهذا يعني ان الرأسمال نفسه يعطي في الزراعة من القيمـــة الزائدة اكثر مما في الصناعة . فاذا كان في المستطاع نقل الرأسمـــال بكل حرية من الصناعة الى الزراعة ، لتوزع فائض القيمة الزائدة الحاصـــل في الزراعة بفضل التركيب العضوي الاضعف للرأسمال ، بين الصناعـــة والزراعة . ولكن الملكية الخاصة للارض تحول دون اجراء اعادة التوزيـــع هذه بين الرأسماليين . فان الملاكين العقاريين يستملكون هذا الفائض بابتزازه من الرأسماليين الذين يوجهون رساميلهم الى الزراعة .

ان الرأسماليين لا يستطيعون تنظيم الانتاج الزراعي اذا لـــم يدفعوا للملاك العقاري بدلا عن استعمال الارض . ان الجزية التـــي يجبيها الملاك العقاري بموجب حق الملكية الخاصة للارض ، تسمى الريـــع المطلق .

لنبحث نشوء الربح المطلق بالمثال التالي . لنفترض ان التركيـــب العضوي للرأسمال في الصناعة بنسبة ٤ الى ١ وان كل الرأسمال يمثـــل ٨٠ ث + ٢٠ م . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، حصلـــت ٢٠ وحدة من القيمة الزائدة . وبلغت قيمة الانتاج كله ١٢٠ وحـــدة . ولكن التركيب العضوي للرأسمال في الزراعة ادنى مما هو عليه فـــي

الريع المطلق والريع الفرقي



الصناعة ، ويؤلف مثلا ٦٠ ث + ٤٠ م ، اى ١٫٥ الى ١ . فاذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، حصلت ٤٠ وحدة من القيمة الزائدة ، وبلغت قيمة الانتاج الزراعى كله ١٤٠ وحدة . ولكن الرأسمالى مستأجر الارض ، مثله مثل الرأسمالى الصناعى ، يحقق ربحا وسطيا يبلغ ٢٠ . ولذا فان سعر انتاج المنتوج الزراعى (نفقات الانتاج مضافا اليها الربح الوسطى) سيوازى ١٢٠ (١٠٠ + ٢٠) ، فى حين ان قيمة هذا المنتوج عند البيع توازى ١٤٠ . والفرق بين قيمة وسعر انتاج المنتوج الزراعى (فى مثالنا ١٤٠ - ١٢٠ = ٢٠) يؤلف الريع المطلق الذى يستملكه الملاك العقارى . وهكذا اذن ، فان الريع المطلق هو فائض قيمة المنتوج الزراعى بالنسبة للسعر الاجتماعى للانتاج . وفى حال عدم وجود الملكية الخاصة للارض ، يعاد توزيع هذا الفائض من القيمة على السعر الاجتماعى للانتاج بين جميع الرأسماليين . وفى الحاصل ، يرتفع الربح الوسطى . ولكن الملكية الخاصة للأرض تصعب تدفق الرأسمال من الصناعة الى الزراعة . ولهذا يباع المنتوج الزراعى ، لا بسعر الانتاج ، بل بقيمة المنتوج فى الاراضى الرديئة ، ويستملك مالكو الاراضى الفائض بصورة الريع المطلق .

وعليه ، فان احتكار الملكية الخاصة للارض هو سبب وجود الريع المطلق ، المدفوع عن كل قطعة ارض ، بصرف النظر عن خصبها وموقعها .

الارض هبة من الطبيعة ، ولا قيمة لها ، ولكنها تباع وتشرى فى

النظام الرأسمالي اى انها تصبح بضاعة . فما الذى يحدد سعر الارض المطروحة للبيع ؟

ان سعر قطعة ارض ما رهن بعاملين : ١ - الدخل السنوى (الريع) و ٢ - معدل فائدة التسليف . فاذا كان مالك الارض يحصل على ريع سنوى من قطعة ارضه قدره ١٠٠٠٠ دولار، فانه يبيعها بمبلغ يدر الدخل نفسه اذا ما اودعه فى البنك ، اى ١٠٠٠٠ دولار. لنفترض ان البنك يدفع ٤ بالمئة عن الودائع . فان مالك الارض سيبيع ارضه بـ ٢٥٠٠٠٠ دولار، لأن ايداع ٢٥٠٠٠٠ دولار فى البنك يدر دخلا سنويا (بفائدة ٤ بالمئة) قدره ١٠٠٠٠ دولار. وعليه فان سعر الارض هو ريع محوّل الى رأسمال يعطى دخلا بشكل فائدة . ومع تطور الرأسمالية ، يرتفع سعر الارض تبعا لتعاظم الريع وانخفاض معدل فائدة التسليف .

خصائص تطور الرأسمالية فى الزراعة

ان تطور الرأسمالية فى الزراعة يخضع لنفس القوانين الاقتصادية السائدة فى الصناعة . ومع ذلك تطورت الرأسمالية فى الزراعة بطريقة مختلفة ، نظرا للوضع التاريخى الملموس . ولكن سبيلين برزا بين سبل التطور .

السبيل الاول . تبقى استثمارة الملاك العقارى ، ولكنها تتعدل تدريجيا وتتحول الى استثمارة رأسمالية . وفى هذا السبيل تطورت الرأسمالية الزراعية ، مثلا ، فى المانيا وروسيا القيصرية وايطاليا .

السبيل الثانى . الثورة البرجوازية تصفى استثمارة الملاك العقارى ، وتصادر اراضيه وتبيعها من الفلاحين . وتظهر استثمارات المزارعين ، ويتطور الانتاج الرأسمالى فيها بسرعة . فى هذا السبيل تطورت الرأسمالية الزراعية فى فرنسا والولايات المتحدة .

وايا كان السبيل الذى تسلكه الرأسمالية فى الزراعة ، فان ملكية الارض تتمركز دائما فى ايدى البرجوازية الكبيرة كما ان تمركز الانتاج يجرى على اساس هذه الملكية . ان تمركز الانتاج يؤدى الى زحزحة الاستثمارات الفلاحية الصغيرة من جانب الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة ، بسبب من المزايا الحاسمة التى يتفوق بها هذا الانتاج الكبير على الانتاج الصغير. فالانتاج الكبير يتيح استعمال الآلات الزراعية على نطاق واسع . وانتاجية العمل فى الاستثمارات الكبيرة اعلى مما فى الاستثمارات الصغيرة . ومن مزايا الانتاج الكبير الهامة ايضا ، التخصص فى فرع معين (زراعة الارض ، تربية الماشية) والمقادير الكبرى من الانتاج البضاعى. ان الانتاج الصغير يعجز عن مزاحمة الانتاج الكبير ، فيحل به الخراب .

ان تفوق الانتاج الكبير فى الصناعة على الانتاج الصغير امر ثابت

لا جدال فيه . اما فيما يخص الزراعة فقد لفق الاقتصاديون البرجوازيون نظرية باطلة حول "استقرار الاستثمارة الفلاحية الصغيرة" . اما في الواقع ، فان الاستثمارة الفلاحية الصغيرة لا تتصف باى استقرار، ولا تبقى قائمة الا بثمن حرمانات لا تصدق يعانيها الفلاح وافراد عائلته ، وتبديد كدحهم .

ان تطور الرأسمالية في الزراعة يعمق ويؤزم التناقض بين المدينة والريف . واساسه الاقتصادى استثمار الفلاحين من جانب برجوازية المدن ، وخراب القسم الاكبر من سكان الريف لدن تطور الصناعة والتجارة والنظام الضرائبي ونظام التسليف . ويتأخر الريف عن المدينة في الميدان الاقتصادى والسياسى والثقافى .

ان قساوة شروط الحياة التى يحياها الفلاحون تدفعهم الى ادراك ضرورة القضاء على النظام الرأسمالى . ولذا فان المصالح الحيوية لجماهير الفلاحين الاساسية تتفق ومصالح البروليتاريا . وهذا هو الاساس الاقتصادى للتحالف بين البروليتاريا والفلاحين الكادحين في نضالهم المشترك ضد النظام الرأسمالى .

الريع العقارى وتأميم الارض

ان الملكية الخاصة للارض هى اهم سبب لتأخر الزراعة عن الصناعة . فان الملكية الخاصة للارض تعترض ، كما قلنا ، حرية نقل الرساميل من الصناعة الى الزراعة . وهى التى تمنع الرأسمالى مستأجر الارض من توظيف رساميل اضافية في الزراعة (استخدام الاسمدة ، بنا منشآت الرى ، الخ .) ، لأن جميع المنافع التى تنجم عنها عند نهاية عقد ايجار الارض ، انما الملاك العقارى هو الذى يفيد منها . ان الملكية الخاصة للارض تولد الريع المطلق ، الذى يستأثر به الملاكون العقاريون ويتيح لهم ان يعيشوا حياة طفيلية . وهذا يشهد على ان الملكية الخاصة للارض تعيق تطور القوى المنتجة للرأسمالية . ولذا فان تصفية الملكية الخاصة للارض تغدو ضرورة . ومن الاشكال التى يمكن انتهاجها لتنفيذ هذه المهمة ، تأميم الارض ، اى تحويلها الى ملكية الدولة .

في فجر الرأسمالية ، أيد بعض ممثلى البرجوازية تأميم الارض . وقد اقترحوا الغاء الملكية الخاصة للارض (وكانت آنذاك ملكية اقطاعية في الاساس) وتسليم الارض للدولة البرجوازية . فالى اى نتائج كان آل هذا التدبير مع بقاء الرأسمالية ؟ مع انتقال الارض الى الدولة ، كان زال الريع المطلق الناجم عن الملكية الخاصة للارض .

ومع ان تأميم الارض من جانب الدولة البرجوازية كان من شأنه ان يعجل في تطور الرأسمالية والقوى المنتجة ، الا ان البرجوازية كانت عاجزة عمليا عن تحقيقه . اولا لان الغاء الملكية الخاصة للارض كان زلزل اسس الملكية الخاصة بوجه عام ، بما فيها الملكية الرأسمالية . ثانيا ،

مع تطور الرأسمالية ، أخذت البرجوازية نفسها تمتلك الاراضي ولهذا تشابكت مصالحها اكثر فاكثر مع مصالح الملاكين العقاريين .

ان تصفية الملكية الخاصة للارض في عهد الرأسمالية المتطورة ، لا يستطيعها غير الطبقة التي تناضل في سبيل تصفية الملكية الخاصة بوجه عام . وهذه الطبقة هي البروليتاريا الثورية . ولكن تأميم الارض البروليتاري لا يفتح السبيل امام تطور الرأسمالية ، بل بالعكس ، فانه يسجل بداية تصفية الرأسمالية .

ان تأميم الارض في الاتحاد السوفييتي قد قضى على الملكية الخاصة للارض وبالتالي على الريع المطلق . وقد كان هذا التدبير شرطا من أهم شروط تقدم الاشكال الاشتراكية في الزراعة الكبيرة .

لقد درسنا اعلاه الاشكال الخاصة التي ترتديها القيمة الزائدة في سياق حركة الرأسمال . واوضحنا ان المصدر الوحيد لمداخيل جميع فئات البرجوازية والملاكين العقاريين هو عمل العمال الاجراء الذين يخلقون القيمة الزائدة . اما الاشكال الخاصة التي ترتديها القيمة الزائدة ، فتخفي ، تطمس التناقض الطبقي الاساسي في المجتمع الرأسمالي ، التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا . وان ماركس ، اذ حلل انتاج القيمة الزائدة ، وتراكم الرأسمال ، واملاق البروليتاريا ، وتوزيع القيمة الزائدة ، قد بحث بالتالي من جميع الوجوه ، التناقض الطبقي الاساسي في الرأسمالية ، التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا . والمهمة التاريخية الموضوعة امام الطبقة العاملة ، ان تحل التناقض في صالحها ، اي ان تصفي اسلوب الانتاج الرأسمالي وتقضي على الاستثمار الى الابد

اسئلة للمراجعة :

١ - ما هي المراحل التي يمر بها الرأسمال في حركته ؟

٢ - ما هي تكاليف الانتاج الرأسمالية والربح ومعدل الربح ؟

٣ - كيف يتشكل سعر الانتاج والمعدل الوسطي للربح ؟

٤ - اعط مواصفات قانون ميل معدل الربح الى الهبوط .

٥ - ما هو الرأسمال التجاري والربح التجاري ؟

٦ - ما هي انواع تكاليف التداول الموجودة في ظل الرأسمالية وما هو جوهرها ؟

٧ - ما هو الرأسمال التسليفي وفائدة التسليف ودخل رب العمل ؟

٨ - ما هي الشركة المساهمة ؟

٩ - ما هو جوهر الريع العقاري الرأسمالي ؟

١٠ - كيف يتشكل الريع العقاري الفرقي من الصنف الاول ومن الصنف الثاني ؟

١١ - كيف يتشكل الريع العقاري المطلق ؟

١٢ - ما هي السبل الاساسية التي يسير عليها تطور الرأسمالية في الزراعة ؟

الفصل السادس

تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى : الازمات الاقتصادية

فى ظل الرأسمالية لا يشكل الانتاج الاجتماعى كلا واحدا ، فهو مشتت ، موزع ، ويتألف من مؤسسات فردية ومؤسسات لرأسمالية الدولة ، وهذه المؤسسات تتواجد فى الملكية الخاصة او فى ملكية رأسمالية الدولة ، كما انها مستقلة بعضها حيال بعض . ولذا يتطور الانتاج دون برنامج ، بصورة فوضوية . ان فوضى الانتاج فى المجتمع الرأسمالى تخلق المصاعب فى وجه تصريف البضائع ، وتؤدى الى ازمات فيض الانتاج الاقتصادية .

ان الازمات الاقتصادية تجلب للشغيلة مصائب لا تحصى ، وتؤزم تناقضات الرأسمالية بقدر هائل . وهى تشكل دليلا رهيبا على حتمية زوال الرأسمالية .

لنطلع على آلية تجديد الانتاج الرأسمالى للرأسمال الاجتماعى بمجمله .

١ - تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى

الرأسمال الفردى والرأسمال الاجتماعى

صحيح ان كل رأسمالى يقوم بنشاطه دون تنسيق مع نشاط الآخرين ولكن تجديد الانتاج فى كل مؤسسة بمفردها يتوقف فى الوقت نفسه على تجديد الانتاج فى سائر المؤسسات . فان تجديد الانتاج فى مصنع السيارات ، مثلا ، يتوقف على انتاج سائر الرأسماليين مختلف انواع الادوات ـ الآلات ، والاجهزة ، والمواد الثانوية ، والوقود ، وسلع الاستهلاك للعمال ، الخ . . ان اعمال الرأسماليين المنفردين ، وبالتالى حركات

مختلف الرساميل تتلاقى .
ان مجمل الرساميل المنفردة (الفردية) تؤلف فى تشابكهـا وعلاقاتها المتبادلة ، ما يسمى الرأسمال الاجتماعى بمجمله . وبالضبط، فى هذا التشابك بين حركات الرساميل المنفردة ، المستقلة ، التى هى فى الوقت نفسه اجزاء من الرأسمال الاجتماعى، يجرى تجديد الانتاج فى النظام الرأسمالى . ولكى يمكن لتجديد الانتاج ان يتحقق ، من الضرورى ، لا ان يتمكن الرأسمالى الفردى فقط ، بل ان يتمكن جميع الرأسماليين فى المجتمع ، من تصريف البضائع المنتوجة فى مصانعهم ومعاملهم فى السوق ، ومن شراء البضائع التى يحتاجونها فى السوق . ولكى نوضح كيف يجرى تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى بمجمله ، ينبغى لنا ان نعرف تركيب المنتوج الاجتماعى الاجمالى .

المنتوج الاجتماعى الاجمالى

المنتوج الاجتماعى الاجمالى هو كامل كمية الخيرات المادية (آلات ، آلات ـ ادوات ، وقود ، خبز ، البسة ، الخ .) ، المنتوجة فى فترة معينة من الزمن ، مثلا ، فى مدى سنة .

فاذا نظرنا الى المنتوج الاجتماعى الاجمالى من حيث قيمته ، فهو يتألف : ١ ـ من القيمة التى تعوّض الرأسمال الثابت المنفق ، اى تلف الآلات والتجهيزات وقيمة المواد الاولية المستهلكة ، والمواد الثانوية ، الخ . ، ٢ ـ من القيمة التى تعوّض الرأسمال المتغير ، اى قيمة قوة العمل ، ٣ ـ من القيمة الزائدة . اى ان قيمة المنتوج الاجتماعى الاجمالى توازى ث + م + ق ز (رأسمال ثابت + رأسمال متغير + قيمة زائدة) .

ان مختلف اقسام المنتوج الاجتماعى الاجمالى تضطلع بدور مختلف فى مجرى تجديد الانتاج . فعلى الرأسمال الثابت ان يظل يخدم فى الانتاج . والرأسمال المتغير يتحول الى اجرة ينفقها العمال على تلبية حاجاتهم اى على تجديد قوة العمل . والقيمة الزائدة فى تجديد الانتاج البسيط ، يستهلكها الرأسماليون بكليتها من اجل تلبية حاجاتهم الشخصية . اما فى تجديد الانتاج الموسع ، فان قسما منها يستهلكه الرأسماليون ، بينما القسم الآخر ، وهو الاكبر كقاعدة عامة ، يخصص لشراء وسائل اضافية للانتاج ولاستئجار يد عاملة اضافية .

فى تحليل تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعى الاجمالى وتحليل دورته ، تولى ايضا اهمية كبرى للشكل المادى للمنتوج الاجتماعى الاجمالى .

فالمنتوج الاجتماعى الاجمالى كله ، من حيث شكله المادى ، يتألف من وسائل انتاج وسلع استهلاك . ولذا ينقسم الانتاج الاجتماعى الاجمالى الى قسمين : القسم الاول (١) : انتاج وسائل الانتاج ؛ والقسم الثانى

8-923

(٢) : انتاج سلع الاستهلاك . ان قسمي المنتوج الاجتماعي الاجمالي المختلفين من حيث شكلهما المادي ، يضطلعان ايضا بدور مختلف في تجديد الانتاج : فان وسائل الانتاج تستخدم للانتاج اللاحق ، بينما تستخدم سلع الاستهلاك لتلبية حاجات الانسان الشخصية .

ما هي قضية التصريف ؟

ان تجديد انتاج الرأسمال الاجتماعي يفترض انه يجب على كل رأسمال فردي وبالتالي الرأسمال الاجتماعي الاجمالي تحقيق دورتهما على الدوام ، اي الانتقال من الشكل النقدي الى الشكل الانتاجي ، من الشكل الانتاجي الى الشكل البضاعي ، من الشكل البضاعي الى الشكل النقدي من جديد ، الخ .. ان هذه الدورة ، لا يمكن ان تتم الا اذا استطاع جميع الرأسماليين وكل رأسمالي بمفرده تصريف ، بيع منتوجه الجاهز. ان عملية التصريف تقوم فيما يلي : ان كل قسم من المنتوج السنوي الاجمالي في المجتمع ، يبادل بكليته ، من حيث قيمته وشكله المادي ، ويؤدي دوره في عملية الانتاج .

وهنا يوضع السؤال التالي : اي شروط ينبغي لتصريف المنتوج الاجمالي الحاصل في مدى سنة ؟ ان النظرية الماركسية اللينينية بصدد تجديد الانتاج توضح هذه الشروط وتبين في الوقت نفسه ان هذه الشروط تنتهك وتخالف حتما وعلى الدوام في مجرى تطور الانتاج الرأسمالي ، الامر الذي يؤول الى ازمات فيض الانتاج الاقتصادية .

شروط التصريف في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط

في تجديد الانتاج البسيط ، تتجدد عملية الانتاج في المقاييس السابقة ، وتمضي القيمة الزائدة بكليتها الى استهلاك الرأسماليين الشخصي.

لندرس كيفية تصريف المنتوج الاجتماعي كله في ظل تجديد الانتاج البسيط . لنفترض ان قيمة الرأسمال الثابت ، بملايين الدولارات مثلا ، توازي في القطاع الاول (١) ٤٠٠٠ ؛ وقيمة الرأسمال المتغير ١٠٠٠ ؛ والقيمة الزائدة ١٠٠٠ . لنفترض ايضا ان قيمة الرأسمال الثابت في القطاع الثاني (٢) توازي ٢٠٠٠ ؛ وقيمة الرأسمال المتغير ٥٠٠ ؛ والقيمة الزائدة ٥٠٠ . وعليه ، يتألف المنتوج الاجتماعي الاجمالي من الاقسام التالية :

القطاع الاول : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز = ٦٠٠٠
القطاع الثاني : ٢٠٠٠ ث + ٥٠٠ م + ٥٠٠ ق ز = ٣٠٠٠

في القطاع الاول ، تبلغ قيمة المنتوج الاجمالي ٦٠٠٠ ، وتبقى في آخر السنة بشكل آلات ، ومواد اولية ، الخ .. ولكن ما يحتاجه العمال والرأسماليون في هذا القطاع من اجل مواصلة عملية الانتاج ، ليست

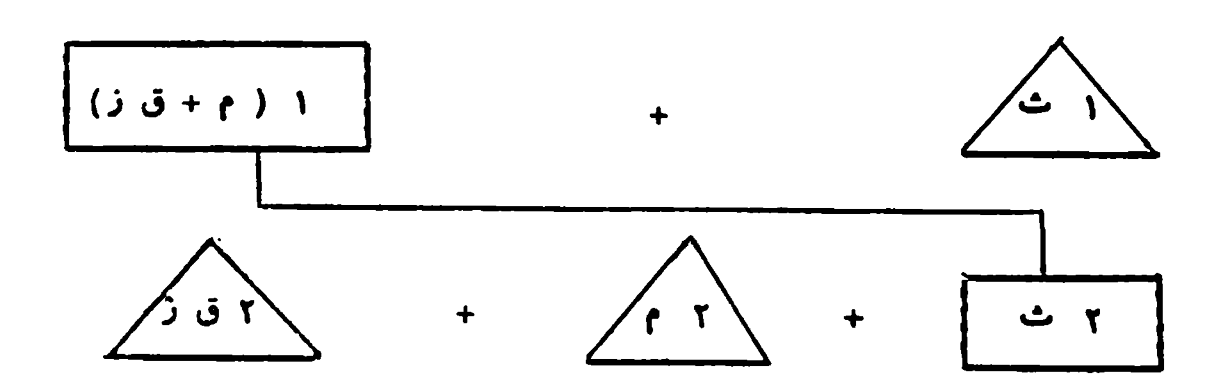
وسائل الانتاج وحسب ، بل ايضا سلع الاستهلاك . فمن الضروري تصريف (بيع) منتوجات القطاع الاول . فكيف تتم عملية التصريف ؟

ان قسما من انتاج القطاع الاول ، يساوي ٤٠٠٠ ث ، يباع للمؤسسات من القطاع نفسه ، من اجل تعويض الرأسمال الثابت المستهلك . اما باقي منتوجات القطاع الاول (١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز) الموجودة بشكل وسائل انتاج ، فيباع من المؤسسات التي تنتج سلع الاستهلاك . ان وسائل الانتاج هذه التي تبلغ قيمتها ٢٠٠٠ تستخدم لتعويض الرأسمال الثابت في القطاع الثاني .

اما في القطاع الثاني ، فان قيمة المنتوج الاجمالي ، الموجودة بشكل سلع استهلاك (البسة ، احذية ، منتجات غذائية ، الخ .) ، تبلغ ٣٠٠٠ . وسلع الاستهلاك المنتوجة في القطاع الثاني بمبلغ ٢٠٠٠ ، تبادل بوسائل الانتاج المنتوجة في القطاع الاول . اما باقي منتوج القطاع الثاني ، ويتألف ايضا من سلع استهلاك ويمثل قيمة الرأسمال المتغير المجدد انتاجها (٥٠٠ م) والقيمة الزائدة المنتوجة حديثا (٥٠٠ ق ز) ، فيباع لعمال ورأسماليي القطاع الثاني نفسه .

وهكذا فان المنتوج الاجتماعي الاجمالي قد تم تصريفه . وشرط التصريف في تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط ، ينحصر في المعادلة التالية : يجب ان يكون الرأسمال المتغير والقيمة الزائدة في القطاع الاول مساويين للرأسمال الثابت في القطاع الثاني .

فلنتتبع هذا في المخطط . فاذا ما وضعنا اقسام المنتوج المصروفة في داخل قطاعها في مثلثات زوايا ، واقسام المنتوج المبادلة في قطاع آخر في مستطيلات موصولة فيما بينها بخط ، حصلنا على المخطط التالي :



ان هذا المخطط يبين بوضوح شرط التصريف في تجديد الانتاج البسيط : ٢ (م + ق ز) = ٢ ث . ومن هذا الشرط الاساسي ينبع الشرطان التاليان :

١ (ث + م + ق ز) = ١ ث + ٢ ث ؛

٢ (ث + م + ق ز) = ١ (م + ق ز) + ٢ (م + ق ز) .

ان تجديد الانتاج الموسع او التراكم هو ميزة الرأسمالية . فلأجل توسيع الانتاج ، يجب اما توسيع المؤسسة القائمة ، واما بناء مؤسسة جديدة . وفى الحالتين ، يجب استخدام كمية من وسائل الانتاج الجديدة . ولكن لما كان القطاع الاول هو الذى ينتج وسائل الانتاج ، فان قسما من منتوج هذا القطاع ، يمثل قيمة مخلوقة من جديد - ١ (م + ق ز) - يجب ان يكون اكثر من الرأسمال الثابت (٢ ث) فى القطاع الثانى . ان هذا الشرط وحده يتيح ظهور فائض من وسائل الانتاج ، يمكن تشغيله من اجل توسيع الانتاج فى القطاعين .

واستنادا الى هذا الشرط ، نرسم مثالنا :

القطاع الاول (١) : ٤٠٠٠ ث + ١٠٠٠ م + ١٠٠٠ ق ز = ٦٠٠٠

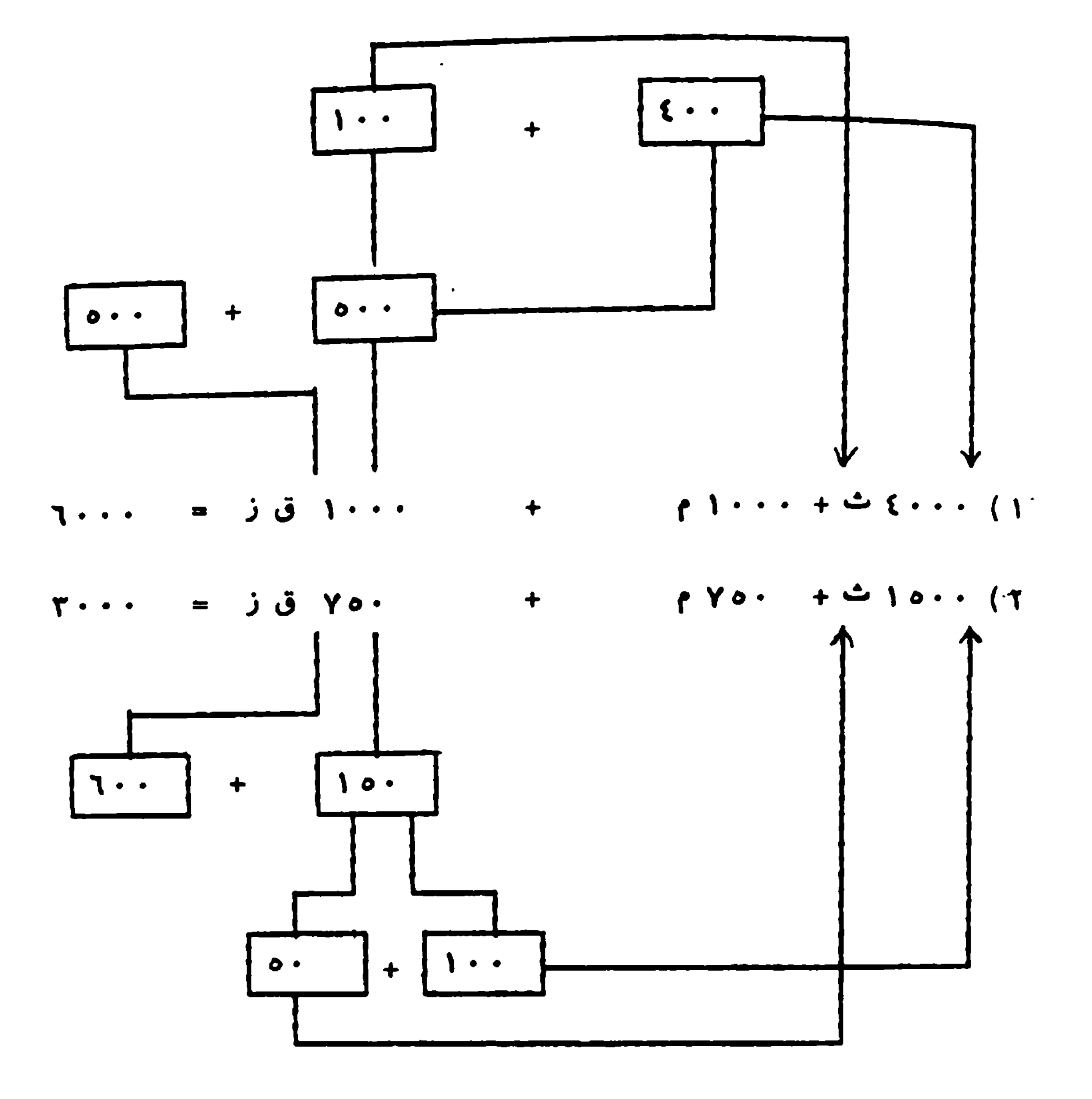
القطاع الثانى (٢) : ١٥٠٠ ث + ٧٥٠ م + ٧٥٠ ق ز = ٣٠٠٠

فى تجديد الانتاج الموسع ، تتألف القيمة الزائدة فى كل قطاع من قسمين : القسم الذى يستهلكه الرأسماليون شخصيا ، والقسم المكدس . فالقسم المكدس من القيمة الزائدة يخصص لشراء كمية اضافية من وسائل الانتاج ولاستئجار كمية اضافية من قوة العمل .

لنفترض ان رأسماليى القطاع الاول يخصصون لتوسيع الانتاج نصف قيمتهم الزائدة اى ٥٠٠ . هذا يعنى انه يجب عليهم ان يضيفوا الى الرأسمال الثابت ٤٠٠ والى الرأسمال المتغير ١٠٠ ، اى انفاق القسم المكدس من القيمة الزائدة بنفس النسبة التى كان يتشكل بها الرأسمال الموظف فى البداية . ولذا ، فان تركيب قيمة القطاع الاول ، كما يجب ان يدخل فى انتاج السنة التالية ، يبدو على النحو التالى : ٤٤٠٠ ث + ١١٠٠ م .

ومن المنتوج الاجمالى فى القطاع الاول (٦٠٠٠) ، يتم تصريف ٤٤٠٠ فى القطاع الاول نفسه . اما الباقى ، ١٦٠٠ ، فيجب مبادلته مقابل منتوجات من القطاع الثانى . ولكن رأسماليى القطاع الثانى لا يستطيعون شراء وسائل الانتاج بـ ١٦٠٠ (بدلا من الـ ١٥٠٠ التى انفقوها فى السنة الماضية) الا اذا زادوا رأسمالهم الثابت ١٠٠ وحدة على حساب القيمة الزائدة الحاصلة فى القطاع الثانى . ان هذه الـ ١٠٠ وحدة من القيمة الزائدة ، المخصصة لتوسيع الرأسمال الثابت فى القطاع الثانى ، تتطلب زيادة الرأسمال المتغير ٥٠ وحدة ، نظرا لأن الرأسمال الموظف فى البداية فى القطاع الثانى قد انفق بنسبة ٢ الى ١ . ولذا ، فان تركيب قيمة القطاع الثانى ، الذى يدخل فى انتاج السنة التالية ، سيكون ١٦٠٠ ث + ٨٠٠ م .

ان عملية توزيع وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك فى داخل القطاعين الاول والثانى يمكن رسمها بالمخطط التالى :



اما تصريف المنتوج فيتم على النحو التالي : يشترى رأسماليو القطاع الاول بعضهم من بعض وسائل الانتاج بـ ٤٤٠٠ وحدة . وباقى وسائل الانتاج (١٦٠٠) يبادل مقابل سلع استهلاك في القطاع الثاني . واثر هذا التبادل ، يحصل رأسماليو القطاع الاول على سلع استهلاك بـ ١٦٠٠ ، ورأسماليو القطاع الثانى على وسائل انتاج بـ ١٦٠٠ . اما تصريف ما يبقى من وسائل الاستهلاك فى القطاع الثانى (١٤٠٠) ، فيجرى فى داخل القطاع الثانى نفسه .

واليكم كيف نرسم عملية التبادل بين القطاعين :

١) ٤٤٠٠ ث + ١١٠٠ م + ٥٠٠ ق ز = ٦٠٠٠

٢) ١٦٠٠ ث + ٨٠٠ م + ٦٠٠ ق ز = ٣٠٠٠

ان شرط التصريف في تجديد الانتاج الموسع هو المعادلة التالية :
قيمة الرأسمال المتغير (١٠٠٠) ثم قسم القيمة الزائدة المكدسة ،
مضافا الى الرأسمال المتغير (١٠٠) ، ثم القسم من الفيمة الزائدة
(٥٠٠) المعد لاستهلاك الرأسماليين الشخصي في القطاع الاول ،
كل هذا يجب ان يساوى قيمة الرأسمال الثابت (١٥٠٠) ، ثم قسم
القيمة الزائدة المكدسة (١٠٠) ، مضافا الى الرأسمال الثابت في
القطاع الثاني ، اى الاول (م + م الاضافي + ق ز الاستهلاك الشخصي
للرأسمالي) = الثاني (ث + ث الاضافي) .
ان دورة الانتاج الجديدة في السنة الثانية ستبدأ من رأسمال
اكبر ، واذا كان معدل القيمة الزائدة ١٠٠ بالمئة ، بلغ المنتوج
الاجتماعي الاجمالي في السنة الثانية :

القطاع الاول : ٤٤٠٠ ث + ١١٠٠ م + ١١٠٠ ق ز = ٦٦٠٠
القطاع الثاني : ١٦٠٠ ث + ٨٠٠ م + ٨٠٠ ق ز = ٣٢٠٠

هكذا تجرى عملية تجديد الانتاج الرأسمالي الموسع ، وهذه هي
شروط التصريف التي تحدد مسبقا مجرى هذه العملية .
في تجديد الانتاج الموسع ، يتجلى تطور القوى المنتجة في كون
حصة العمل الاجتماعي المعدة لانتاج وسائل الانتاج تنمو باسرع مما
تنمو حصة العمل الاجتماعي المعدة لانتاج سلع الاستهلاك .
<u>ان افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج ، بالنسبة لانتاج سلع الاستهلاك
هو القانون الاقتصادي لتجديد الانتاج الموسع .</u>

" ان كل معنى وكل اهمية هذا القانون ، قانون نمو وسائل الانتاج
بمزيد من السرعة ، ينحصران في كون احلال العمل الآلي محل العمل
اليدوي ، - وبصورة عامة ، التقدم التكنيكي في عصر الصناعة الآلية ، -
يتطلب تشديد انماء انتاج الفحم والحديد ، اللذين هما حقا
" وسيلتا انتاج لوسائل الانتاج " " * .
ان نظرية التصريف توضح الشروط الضرورية لتصريف البضائع في
تجديد الانتاج الرأسمالي البسيط والموسع ، ولكنها لا تدعى اطلاقا
ان هذه الشروط متوافرة دائما في النظام الرأسمالي . بل بالعكس ،
فان هذه الشروط تنتهك وتخالف دائما في النظام الرأسمالي .
ففي ظروف سيادة المزاحمة وفوضى الانتاج ، لا يعرف احد حاجات
السوق معرفة دقيقة ، صحيحة . ولذا تقوم نسب ضرورية معينة بين
الفروع داخل كل فرع ، عبر الانتهاكات العديدة والدائمة للتناسب .
بين الانتاج والاستهلاك في النظام الرأسمالي ، يقوم تناقض تناحري .
فان غرض الانتاج الرأسمالي ، وهو الحصول على الحد الاقصى من الربح ،
يتحقق بتوسيع الانتاج وتكديس الرساميل . وفي الوقت نفسه ، يتحقق

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ١ ، ص ١٠٠ .

توسيع الانتاج وتكديس الرساميل بتخفيض مستوى حياة الشغيلة ، فيقل استهلاكهم وتهبط قدرتهم على الدفع . وهذا ما يؤدى الى تقلص السوق ويجعل من الصعب تصريف البضائع .

وهذا التناقض ، تحاول البرجوازية حله بالاستيلاء على الاسواق الخارجية . فالصراع من اجل هذه الاسواق ، والاستيلاء عليها ، واقتسامها ، كل هذه العوامل تخلق تناقضات حادة وتثير بين البلدان الرأسمالية نزعات لا عد لها ، بحيث تتحول احيانا الى حروب .

٢ - الدخل الوطني

ما هو الدخل الوطني ؟

لقد رأينا ان المنتوج الاجتماعي الاجمالي هو كامل كمية الخيرات المادية المنتوجة في المجتمع ، خلال سنة واحدة مثلا . والرأسمال الثابت هو الذى يعوّض من اصل المنتوج الاجتماعي ، لأنه قيمة منقولة من وسائل الانتاج الى الانتاج المصنوع حديثا . اما باقى المنتوج الاجتماعى (الرأسمال المتغير والقيمة الزائدة) ، فهو قيمة جديدة نشأت خلال السنة . ان هذا القسم من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يؤلف الدخل الوطني في المجتمع الرأسمالي .

مثلا ، اذا انتج بلد ما ، خلال سنة واحدة ، بضائع قيمتها ٩٠ مليار دولار ، وانفق من هذا المبلغ ٦٠ مليار دولار تعويضا عن وسائل الانتاج المستهلكة خلال هذه السنة ، فان الدخل الوطنى يبلغ ٣٠ مليار دولار .

والدخل الوطني ، بشكله المادى ، يتألف من سلع الاستهلاك الشخصي وكذلك من جزء من وسائل الانتاج معد لتوسيع الانتاج .

ان الدخل الوطني في النظام الرأسمالي انما يخلقه الشغيلة العاملون في ميدان الانتاج المادى : في الصناعة والزراعة والنقليات والبناء ، الخ . . ان الدخل الوطني انما يخلقه العمال والفلاحون والحرفيون والمثقفون العاملون مباشرة في الانتاج المادى .

ان الفروع غير المنتجة لا تخلق الدخل الوطني ، وهي جهاز الدولة ، والتسليف ، والتجارة (باستثناء العمليات التي هي امتداد لعملية الانتاج في ميدان التداول) ، والجيش ، والمؤسسات الطبية ، والمسارح والملاهي ، الخ . . ان جميع النفقات في هذه الفروع تغطيها المبالغ المقتطعة من الدخل الوطني الناشئ في ميدان الانتاج .

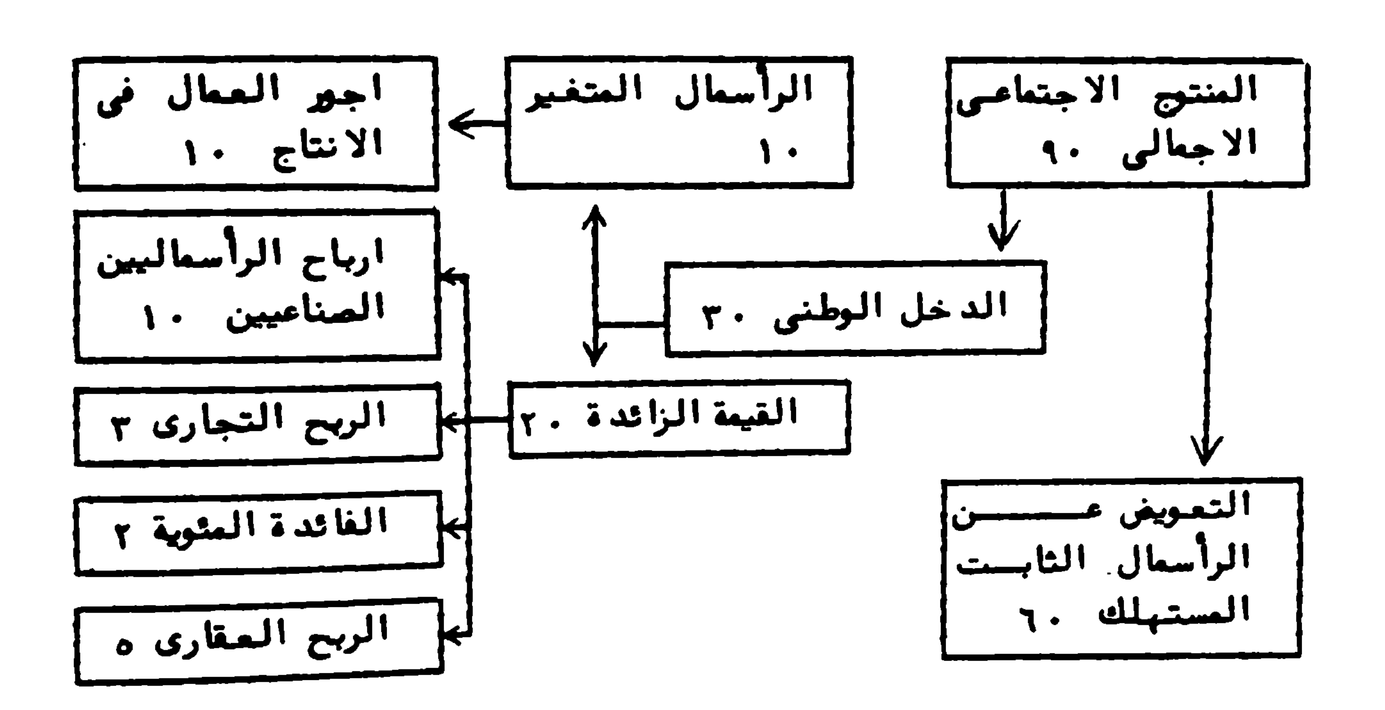
وبما ان الدخل الوطني ينشأ في ميدان الانتاج المادى ، فان نموه رهن بزيادة عدد الافراد العاملين في فروع الانتاج ، وزيادة انتاجية عملهم ، وتخفيض عدد الافراد العاملين في الميدان غير المنتج . وبما انه ، مع تطور الرأسمالية ، يتضخم جهاز الدولة ، ويزداد عدد

افراد البوليس والجيش ، وبتكاثر عدد الاشخاص العاملين فى خدمة البرجوازية ، وتستشرى البطالة ، فان كل هذه الوقائع مجتمعة تحد من نمو الدخل الوطنى .

توزيع الدخل الوطنى

ان توزيع الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالى يرتدى طابعا طبقيا ويجرى فى مصلحة المستثمرين . ويجب التمييز بين التوزيع الاول للدخل الوطنى والتوزيع الثانى .

ان الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالى يمضى بادىء الامر الى ايدى الرأسماليين . وهو يتوزع فى الحاله الاولى بين الرأسماليين والعمال . فالعمال يتقاضون اجرة ، والرأسماليون قيمة زائدة . وهذه القيمة الزائدة تتوزع بين الرأسماليين الصناعيين ، والتجار ، واصحاب البنوك ، وكبار الملاكين العقاريين . ويمكن ابراز هذا التوزيع (بمليارات الدولارات) فى المخطط التالى :



بعد توزيع الدخل الوطنى بين الطبقات الاساسية فى المجتمع الرأسمالى - البروليتاريا ، والرأسماليين ، والملاكين العقاريين ، يجرى توزيع ثان (اعادة التوزيع) .

فكيف تجرى اعادة توزيع الدخل الوطنى ؟ لقد اوضحنا ان الفروع غير المنتجة (المؤسسات الطبية ، الخدمات العامة ، المسارح والملاهى ، الخ .) لا تخلق الدخل الوطنى ولكن الرأسماليين اصحاب هذه المؤسسات والمشروعات يدفعون اجرة للشغيلة الذين يستخدمونهم (الاطباء ، الممثلين ، الخ .) ، ويدفعون النفقات العادية التى تستلزمها صيانة المبانى والقاعات ، ويحصلون ، بالاضافة ، على ارباح . ان الرأسماليين يغطون كل هذه النفقات على حساب الدخل الوطنى الناشئ فى ميدان الانتاج المادى ، اى بواسطة المبالغ التى يدفعها الجمهور لقاء العلاج والتعليم والخدمات العامة ، الخ .. ان تسديد بدلات الخدمات يغطى نفقات صيانة وتشغيل هذه المؤسسات ويضمن للرأسماليين ربحا وسطيا فى الفروع غير المنتجة .

ان قسما من مداخيل الشغيلة يعاد توزيعه بواسطة ميزانية الدولة ، ويستخدم فى مصلحة الطبقة الحاكمة . فان الدولة البرجوازية تملك ، على حساب ميزانيتها ، الجيش والبوليس والهيئات التأديبية ، والقضائية ، والادارية ، الخ .. اما المصدر الرئيسى للواردات ميزانية الدولة فهو الضرائب المجبية من الاهلين . وهذا يعنى ان الشغيلة الذين يتقاضون اجورهم اثر التوزيع الاول للدخل الوطنى ، يدفعون من اجورهم الضرائب للدولة . وهكذا تقل فعلا حصة الشغيلة من الدخل الوطنى .

ومع تطور الرأسمالية ، تتزايد الاعباء الضرائبية . ففى الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا مثلا ، تمثل الضرائب اكثر من ٩٠ بالمئة من باب الواردات فى ميزانية الدولة . علما بانه يعاد ، عبر الميزانية ، توزيع ٤٠ ٪ من الدخل الوطنى فى الولايات المتحدة واكثر من ٤٠ ٪ فى بريطانيا . والضرائب فى البلدان الرأسمالية اداة للمزيد من استثمار العمال الاجراء بشكل يستمر فيما وراء حدود عملية الانتاج .

استخدام الدخل الوطنى

ان الدخل الوطنى يستخدم لغايات الاستهلاك والتراكم . واستخدامه فى النظام الرأسمالى ، مثله مثل توزيعه ، يتسم بطابع طبقى .

ان حصة الدخل الوطنى المخصصة لاستهلاك الشغيلة الشخصى لعلى درجة من الضآلة بحيث انها لا تضمن لاغلبية الشغيلة الكبرى فى البلدان الرأسمالية حتى الحد الادنى الحيوى . فان السواد الاكبر من

الشغيلة فى ظل الرأسمالية مضطرون الى حرمان انفسهم من الحد الادنى الضرورى ، والسكن فى المنازل السيئة ، والامتناع عن تعليم اولادهم ، الخ . .

ان قسما كبيرا من الدخل الوطنى تستأثر به الطبقات المستثمرة . ويصرف الرأسماليون جزءا منه على الاستهلاك الشخصى ، بما فيه شراء السلع الفاخرة ، وعلى استخدام عدد كبير من الخدم . والجزء الآخر يوجهه الرأسماليون لتوسيع الانتاج او للتراكم . ولكن هذا الجزء قليل بالنسبة لامكانيات المجتمع وحاجاته . وسبب ذلك ان قسما كبيرا من الدخل الوطنى ينفق بصورة غير منتجة : على الدعاية ، وتمويل جهاز الدولة المتضخم ، واشاعة العسكرية فى الاقتصاد ، الخ . .

ان الطابع الطبقى لتوزيع الدخل الوطنى فى النظام الرأسمالي يؤدى الى تأخر القدرة الشرائية عند الجماهير الكادحة عن الانتاج الآخذ فى الاتساع . وفى بعض الاحيان يبلغ هذا التأخر مقاييس كبيرة جدا ويؤول الى الازمات الاقتصادية المسماة بازمات فيض الانتاج .

٣ - الازمات الاقتصادية

طبيعة الازمات وسببها الاساسى

" ان الوفرة تصبح مصدر الفقر والحرمانات " . هكذا حدّد الاشتراكى الفرنسى الطوبوى فوريه التناقض الذى يتجلى فى الازمات الاقتصادية .

ان العلائم الاولى ، البارزة لازمة فيض الانتاج هى التالية : تقلص التجارة ، الاسواق غارقة تحت كمية من البضائع الكاسدة ؛ المصانع والمعامل واقفة ، عمال عديدون يفقدون وسائل عيشهم .

هل صحيح أن المجتمع الرأسمالى ينتج " كثرة كثيرة " من الحبوب والالبسة والوقود ، الخ . ؟ كلا ! ان فيض انتاج البضائع الذى يؤدى الى الازمات ليس مطلقا ، بل نسبى . فان فيض البضائع لا يقوم الا بالنسبة للطلب المقتدر او الملىء ، اى القادر على الدفع فورا ، لا بالنسبة لحاجات المجتمع الفعلية . ان حاجات المجتمع فى مرحلة الازمة لا تقل ، ولكنه يحدث هبوط سريع فى القدرة على الدفع عند الجماهير الكادحة . وخلال الازمة ، يعانى الشغيلة اقصى الحاجة الى الحد الادنى الضرورى .

ان السبب الاعمق لأزمات فيض الانتاج الاقتصادية فى النظام الرأسمالى ، هو التناقض الاساسى فى الرأسمالية : التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتملك ثمار الانتاج .

ان الانتاج الرأسمالى يرتكز على التقسيم الاجتماعى للعمل . ومع تطور الرأسمالية ، ينقسم العمل باستمرار ، يتحقق الانتاج فى عدد

متزايد ابدا من فروع الصناعة . والمؤسسات الكبيرة تحشد الـوف الالوف من العمال . وجميع هذه المؤسسات مترابطة ، وتعمل من اجل السوق الوطنية والعالمية . وهكذا ، تضفي الرأسمالية على الانتاج طابعا اجتماعيا اذ توحد العمل في مقاييس هائلة ، وكل بضاعة هي ثمرة العمل الاجتماعي يبذله الالوف والالوف من العمال .

ولكن الرأسمال يضفي على الانتاج طابعا اجتماعيا بشكل في منتهى التناقض التناحري . فان اشتداد الطابع الاجتماعي للانتاج يتم في مصلحة الرأسماليين ، الذين يسعون الى زيادة ارباحهم . ووسائل الانتاج التي يشتغل بها ملايين الناس تخص الرأسماليين ملكية خاصة ؛ ولذا فان انتاج عمل الملايين من الناس يصبح ملك حفنة من الرأسماليين .

ان تناقض الرأسمالية الاساسي يتجلى قبل كل شيء في التناقض بين تنظيم الانتاج في مختلف المؤسسات وفوضى الانتاج في المجتمع بأسره . وهذا ما ينعكس في كون عمل العمال منظما في كل مؤسسة رأسمالية بمفردها ، في حين ان فوضى الانتاج هي التي تسود على نطاق المجتمع بأسره ، بسبب من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان كل رأسمالي يحاول ان يبتز اكبر قدر من الارباح . والرأسماليون ، في ركضهم وراء معدل عال للربح ، يوسعون الانتاج (او يخفضونه لكي ينقلوا رساميلهم الى فروع اخرى اوفر ربحية) ، دون ان يحسبوا الحساب لحاجات المجتمع بكليته . ولذا ، يختل التناسب بين فروع الانتاج ، الامر الذي يسفر عن صعوبات وعراقيل وعن استحالة تصريف المنتوج الاجتماعي .

ثم ان تناقض الرأسمالية الاساسي يتجلى في التناقض بين ميل الرأسمالية الى توسيع الانتاج الى ما لا حد له وبين محدودية الطلب المقتدر عند المستهلكين الرئيسيين ، جماهير الشغيلة .

ان الميل الى انماء الانتاج الى ما لا حد له ينجم عن قانون الرأسمالية الاقتصادي الاساسي ، قانون القيمة الزائدة . فان الركض وراء الربح يجبر الرأسماليين على التكديس ، وتوسيع الانتاج ، واتقان التكنيك ، وادخال الآلات الجديدة ، واستئجار عدد اضافي من العمال ، وانتاج كمية اكبر من البضائع . ولكن هذا السعي الى توسيع الانتاج الى ما لا حد له لا يدعمه نمو مناسب في الاستهلاك . وفضلا عن ذلك فان السعي الى ابتزاز الحد الاقصى من الارباح يشجع الرأسماليين على تخفيض الاجرة ، وتشديد درجة الاستثمار . ولكن تفاقم استثمار الشغيلة واستفحال املاقهم يؤولان الى انخفاض الطلب المقتدر انخفاضا نسبيا ، الى انخفاض امكانيات تصريف البضائع ، وكل هذا يفضي الى ازمات فيض الانتاج الاقتصادية .

كذلك يتجلى تناقض الرأسمالية الاساسي في التناقض الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية . ففي النظام الرأسمالي ، تقوم القطيعة الكلية

بين وسائل الانتاج التي يملكها الرأسماليون ، والمنتجين المباشرين المحرومين من كل شيء عدا قوة عملهم . وهذه القطيعة تنعكس بكل وضوح في ازمات فيض الانتاج ، حين يتمركز من جهة ، فائض وسائل الانتاج والمنتوجات ، ومن جهة اخرى ، فائض اليد العاملة ، جمهور العاطلين عن العمل المحرومين من وسائل العيش .

الحلقة الرأسمالية واطوارها

ان ازمات فيض الانتاج تتكرر . فقد انفجرت الازمة الصناعية الاولى في بريطانيا عام ١٨٢٥ . والازمة التي نشبت في ١٨٤٧ - ١٨٤٨ واصابت الولايات المتحدة وعددا من بلدان اوربا كانت اول ازمة اقتصادية عالمية . واعمق ازمة في القرن التاسع عشر كانت ازمة ١٨٧٣ التي سجلت بداية الانتقال من الرأسمالية ما قبل الاحتكار الى الرأسمالية الاحتكارية ، اى الى الامبريالية . وكانت ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ الاقتصادية العالمية اعنف ازمة عرفها القرن العشرون .

ان المرحلة التي تمتد من بداية ازمة حتى بداية ازمة اخرى تسمى الحلقة الاقتصادية وتشتمل على اربعة اطوار: الازمة ، الركود ، الانتعاش ، النهوض .

الازمة هي الطور الاساسي من الحلقة، وتتصف قبل كل شيء بفيض انتاج البضائع ، وهبوط الاسعار بسرعة ، وكثرة الافلاسات ، وتقلص الانتاج تقلصا كبيرا ، واستشراء البطالة ، وهبوط الاجور ، وتدمير البضائع والتجهيزات والمؤسسات حقا وفعلا في اغلب الاحيان ، وتقلص التجارة الداخلية والخارجية . وفي هذا الطور، يتجلى التناقض بين نمو الامكانيات الانتاجية والانخفاض النسبي في الطلب المقتدر، في اشكال عنيفة مدمّرة . والمستوى العالي الذي بلغه تطور القوى المنتجة يصطدم بالاطار الضيق لعلاقات الانتاج الرأسمالية التي تعيق استمرار تطور القوى المنتجة . وبالعنف يجري في ظل الازمة تقليص مقادير الانتاج حتى مستوى الطلب المقتدر الموجود في المجتمع . وحينذاك يتحقق الانتقال من الازمة الى الركود .

الركود هو الطور الثاني من الحلقة ، ويطرأ حين تكف الازمة عن التعمق ، بينما الانتاج الصناعي لا يزال في حالة جمود ، واسعار البضائع منخفضة ، والتجارة كاسدة ، ومعدل الربح غير عال . وتظل البطالة والاجور على ما كانتا عليه خلال الازمة . وتدمر مخزونات البضائع جزئيا، وتباع جزئيا باسعار منخفضة . ويظل الانتاج الرأسمالي في طور الركود حتى تدفع المزاحمة والصراع في سبيل اسواق التصريف ومصادر الموارد الاولية الرأسماليين الى اعادة تجهيز الرأسمال الثابت والى تجديده . فيلجأون الى شتى التحسينات التكنيكية لتخفيض كلفة الانتاج وجعله ذا ربحية حتى مع الاسعار المنخفضة التي تسببت بها الازمة . وهذا ما يحفز الحاجات الى الاعتدة ويشجع توسيع الانتاج .

وتظهر تدريجيا المقدمات الضرورية للانتقال الى طور جديد من الحلقة، هو طور الانتعاش .

والانتعاش يمتاز بكون المؤسسات التي صمدت خلال الازمة تواصل تجديد الرأسمال الثابت وتلجأ شيئا فشيئا الى توسيع الانتاج . ومن حيث الحجم يقترب الانتاج من مستواه عشية الازمة ، ثم يتجاوزه . وتنتعش التجارة ، وترتفع اسعار البضائع ، وتزداد الارباح ، وتخف البطالة شيئا فشيئا . وحين يتجاوز الانتاج الرأسمالي حده الاقصى ما قبل الازمة ، ينتقل الى الطور التالي من الحلقة ، الى طور النهوض .

النهوض ، هو الطور الاخير من الحلقة وفيه يتجلى كليا الميل الى انماء الانتاج الى ما لا حد له . فمن جديد ، يوسع الرأسماليون مؤسساتهم ، حرصا منهم على تجاوز بعضهم بعضا ، ويفتحون ورشات جديدة ، ويرمون الى السوق بكميات متزايدة من البضائع . وبسرعة متزايدة ، يسبق تصاعد الانتاج ازدياد الطلب المقتدر . واذا فيض الانتاج يبدأ ، ويكبر بعض الوقت بصورة غير مرئية ، ثم تتكدس الفوائض من البضائع وتتراكم اكثر . في هذه المرحلة العليا من النهوض ، يبدو فجأة ان السوق زاخرة ببضائع لا تجد لها طلبا مقتدرا ، فتنخفض الاسعار وتنفجر الازمة . ثم تتجدد الحلقة كلها .

هكذا يتطور الانتاج الرأسمالي ، لا بانسجام ، بل بتقلبات فجائية ، من اعلى الى اسفل ومن اسفل الى اعلى .

ان هذا الشكل الحلقي من تطور الانتاج الرأسمالي هو نتيجة التناقض المتفاقم باستمرار بين القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ودليل عليه ، وهو يبين ان الرأسمالية تقيم بنفسها العقبات في وجه تطورها وتسير بلا مرد نحو هلاكها .

والى جانب الازمات الصناعية ، تحدث في البلدان الرأسمالية ازمات زراعية ، اي ازمات من فيض انتاج المنتوجات الزراعية . وعادة تتسم الازمات الزراعية بطابع مديد ، مستطيل . ومرد ذلك الى ان الزراعة فرع متأخر بالقياس الى الصناعة . واحتكار الملكية الخاصة للارض يعيق تدفق الرساميل بحرية ، الامر الذي يعيق تجديد الرأسمال الاساسي في الزراعة بصورة مكثفة ويعرقل الخروج من الازمة الزراعية . وفضلا عن ذلك ، يسعى صغار منتجي البضائع ، الفلاحون ، اثناء الازمة ، الى الاحتفاظ بجميع الوسائل بحجم الانتاج السابق لكي يبقوا في الارض ، الامر الذي يزيد اكثر من ذي قبل فيض انتاج المنتوجات الزراعية ويعيق بالتالي الخروج من الازمة .

ان عبء الازمات الزراعية الرئيسي يقع على كواهل الجماهير الغفيرة من الفلاحين ، ويحمل اليهم الخراب .

الازمات وتفاقم التناقضات الرأسمالية

في مراحل الازمات ، يتجلى بسطوع بالغ عجز النظام الرأسمالي عن

قهر القوى التى خلقها بنفسه . فكل ازمة اقتصادية تؤدى الى هبوط الانتاج بشدة والى انخفاض حجم التجارة الداخلية والخارجية .

مثلا ، بسبب من ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، عادت بريطانيا القهقرى ، من حيث استخراج الفحم ، الى المستوى الذى بلغته قبل هذه الازمة بـ ٣٥ سنة ، ومن حيث انتاج الفولاذ بـ ٢٣ سنة ، ومن حيث انتاج الحديد الصب بـ ٧٦ سنة ، ومن حيث التجارة الخارجية بـ ٣٦ سنة . وفى ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ ، مثلا ، تم تفكيك ٩٢ فرنا عاليا فى الولايات المتحدة ، و ٧٢ فى بريطانيا ، و ٢٨ فى المانيا . وفى عام ١٩٣٣ ، تم فى الولايات المتحدة ، قصدا وعمدا بطريقة الحراثة ، اتلاف ١٠٫٤ ملايين اكر من مزروعات القطن ، الخ . . فى مرحلة الازمة ، تهلك ثروات طائلة بينا ابسط حاجات الجماهير الشعبية الغفيرة ، حاجاتها الاولية ، تبقى بلا تلبية .

واثناء الازمات ، تتبدد قوة العمل ، هذه القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع . فالازمة تقذف الى الشارع ملايين العمال . وخيرة قوى المجتمع يحكم عليها بالعطالة والجمود ، بحياة لا هدف لها ولا أمل .

ان الازمات تفضى الى تفاقم التناقضات الطبقية بين البروليتاريا والبرجوازية ، بين الجماهير الاساسية من الفلاحين وبين الملاكين العقاريين والمرابين وغيرهم ممن يستثمرون الفلاحين ، الخ . . وخلال الازمة ، تفقد الطبقة العاملة قسما كبيرا من المكتسبات التى كسبتها فى النضال ضد الرأسماليين . ان اوسع جماهير البروليتاريا ، التى تحمل لها الازمات حرمانات لا عدّ لها ، تتشبع بالوعى الطبقى وبروح العزم الثورى . ويقتنع العمال بان السبيل الوحيد للخلاص من البؤس والجوع ، هو سبيل تغيير النظام الاقتصادى والاجتماعى . وحتى الفئات المتأخرة من الشغيلة تتوصل الى فهم هذا .

هكذا تبين الازمات الاقتصادية بجلاء ضرورة ازالة الرأسمالية عن طريق الثورة والاستعاضة عنها بالاشتراكية التى تلغى تناقضات النظام البرجوازى وتفتح آفاقا لامتناهية امام تطور القوى المنتجة الاجتماعية .

اسئلة للمراجعة :

١ - ما هو الرأسمال الفردى والرأسمال الاجتماعى ؟

٢ - ما هو المنتوج الاجتماعى الاجمالى من حيث القيمة ومن حيث الشكل العينى ؟

٣ - ما هى شروط التصريف فى ظل تجديد الانتاج الرأسمالى البسيط والموسع ؟

٤ - ما هو الدخل الوطنى ، وكيف يتوزع ويعاد توزيعه فى ظل الرأسمالية ؟

٥ - ما هو السبب الرئيسى للازمات فى ظل الرأسمالية ؟

٦ - ما هى الحلقة الرأسمالية ؟
٧ - اى دور تضطلع به الازمات فى ظل الرأسمالية ؟

ب - الرأسمالية الاحتكارية - الاستعمار

في الثلث الإخير من القرن التاسع عشر، تطورت الرأسمالية نحو مرحلتها الاخيرة والعليا - الامبريالية . وسمة هذه المرحلة الرئيسية ، حلول سيطرة الاحتكارات محل حرية المزاحمة . ففي الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، قطعت القوى المنتجة شوطا كبيرا في تطورها . ففي صناعة التعدين ، ظهرت طرائق جديدة لصب الفولاذ (طرائق بيسامر ، توماس ، مارتان) ، لم يكن من الممكن ان تقوم الا في مصانع الفولاذ الكبيرة . وفي الثلث الاخير من القرن التاسع عشر جاء عدد كبير من الاختراعات الهامة (المحرك الكهربائي سنة ١٨٦٧ ، والمحرك ذو الاحتراك الداخلي سنة ١٨٧٧ ، والتوربين البخاري ١٨٨٣ - ١٨٨٥) تعجل تقدم الصناعة والنقليات . وافضت المحركات الجديدة الى ظهور وسائط جديدة للنقل : الترامو‌ى سنة ١٨٧٩ ، والسيارة سنة ١٨٨٥ ، والقاطرة الديزلية سنة ١٨٩١ والمنطاد سنة ١٩٠٣ . وامنت منجات العلم والتكنيك امكانية انتاج الطاقة الكهربائية واستخدامها .

وفي الثلث الاخير من القرن التاسع عشر ، تفوقت الصناعة الثقيلة على الصناعة الخفيفة التي كانت تحتل سابقا مكان الصدارة . وراحت فروع الصناعة الثقيلة تنمو بسرعة . فمن عام ١٨٧٠ الى عام ١٩٠٠ ، مثلا ، ازداد الانتاج العالمي من الفولاذ الى ٥٦ مرة ، وانتاج البترول الى ٢٥ مرة ، وانتاج الفحم الى اكثر من ٣ مرات . وخطا تضخم الانتاج الصناعي خطوات سريعة الى امام . وقد تعاظم على الاخص بعد ازمة ١٨٧٣ الاقتصادية .

والى جانب تطور القوى المنتجة وتضخم الانتاج ، اخذت جميع تناقضات الرأسمالية تتفاقم اكثر فاكثر . وغدت ازمات فيض الانتاج الاقتصادية اقل تباعدا ، وقدرتها التدميرية اشد واقوى ، وازدادت البطالة استفحالا . وتواترت الحروب اكثر فاكثر بين الدول الرأسمالية ، مع كل ما تحمله

للجماهير الكادحة من ويلات ومصائب لا تحصى. وتردى وضع الجماهير الكادحة الى حد هائل، بينا تنامت ثروات الرأسماليين اكثر من اى وقت مضى، مما ادى الى اشتداد النضال الاقتصادى والسياسى الذى تخوضه الطبقة العاملة.

فكان لا بد لمفكرى الطبقة العاملة ان يقدموا تحليلا علميا واضحا للامبريالية، ويدرسوا الظاهرات الجديدة التى تصف الرأسمالية فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين. وكانت هذه المهمة ضرورية بالدرجة الاولى، قصد تسليح الطبقة العاملة بسلاح نظرى فى النضال من اجل تحررها من نير الرأسمال.

وهذه المهمة قام بها لينين فى مؤلفه الخالد: "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية" (عام ١٩١٦) وفى عدد من مؤلفاته الاخرى. وقد بين لينين ان الامبريالية تلازمها جميع الخصائص الاساسية للرأسمالية ولكنها تشكل مرحلة جديدة فى تطورها. ففى ظل الامبريالية تبقى ملكية الرأسماليين الخاصة لوسائل الانتاج، وعلاقات استثمار العمال الاجراء من جانب الرأسماليين، ويبقى كذلك شكل التوزيع الذى يزيد ثروة بعضهم وتردى وضع بعضهم الآخر، وتبقى العلاقات التناحرية بين البروليتاريا والبرجوازية.

وعليه، تظل جميع القوانين الاقتصادية للرأسمالية سارية المفعول فى عهد الامبريالية: قانون القيمة الزائدة، القانون العام للتراكم الرأسمالى، قانون المزاحمة وفوضى الانتاج، الخ.. ولكن مفعول هذه القوانين فى عهد الامبريالية يكتسب ميزات خاصة.

ان تحليل لينين للامبريالية يبين ان الطور الاحتكارى من الرأسمالية يتسم بالعلائم الاقتصادية الاساسية التالية: " ١ - تمركز الانتاج والرأسمال تمركزا بلغ فى علو تطوره درجة نشأت معها الاحتكارات التى تلعب الدور الفاصل فى الحياة الاقتصادية؛ ٢ - اندماج الرأسمال البنكى بالصناعى، ونشوء الطغمة المالية على اساس هذا "الرأسمال المالى"؛ ٣ - تصدير الرأسمال، خلافا لتصدير البضائع، يكتسب اهمية فى منتهى الخطورة؛ ٤ - تتشكل اتحادات رأسماليين احتكارية عالمية تقتسم العالم؛ ٥ - انتهى تقسيم اقطار الارض من قبل كبريات الدول الرأسمالية " *.

ان مذهب لينين عن الامبريالية والثورة الاشتراكية يشكل عهدا فى تطوير الفكر الماركسى. فقد برهن لينين ان طور الرأسمالية الاحتكارى هو عشية الثورة الاشتراكية. وان تحليل المرحلة الجديدة من الامبريالية من جميع النواحى قد اتاح للينين تعريف الامكانيات البالغة المتوفرة للحركة الثورية فى عهد الامبريالية.

---

* لينين. المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٧، ص ٣٨٦ - ٣٨٧.

الفصل السابع

علائم الامبريالية الاقتصادية الاساسية

١ - تمركز الانتاج والاحتكارات

تمركـز الانتـاج

قبل الامبريالية ، كانت حرية المزاحمة هي السائدة . وقد قال انجلس : "ان المزاحمة هي التعبير الاكمل عن الحرب السائدة في المجتمع المدني المعاصر، حرب الجميع ضد الجميع" * . ان حرية المزاحمة التي تخرب بعض الرأسماليين وتغني بعضهم الآخر ، تفضي الى تمركز (concentration) الانتاج اى الى حصر الانتاج في مؤسسات اكبر تستخدم المئات والآلاف من العمال . وتمركز الانتاج يفضي في مرحلة معينة من تطوره الى الاحتكار . ويبلغ ذروته في عهد الامبريالية . ففي المانيا مثلا ، كانت المؤسسات التي تستخدم اكثر من ٥٠ شخصا تضم ٢٢ بالمئة من مجموع العمال والمستخدمين في عام ١٨٨٢ ؛ و ٣٠ بالمئة في عام ١٨٩٥ ؛ و ٣٧ بالمئة في عام ١٩٠٧ ؛ و ٤٧ر٢ بالمئة في عام ١٩٢٥ ؛ و ٤٩ر٩ بالمئة في عام ١٩٣٩ . وفي السبعينيات كانت المصانع والمعامل التي يشتغل في الواحد منها اكثر من الف شخص في المانيا الغربية تضم ٤٠ر٢ بالمئة من جميع العاملين في الصناعة الالمانية الغربية . بينما كانت هذه المصانع والمعامل لا تشكل سوى ١ر٣ ٪ من مجمل عدد المؤسسات الصناعية في المانيا الغربية . وفي عام ١٩٠٤ ، كانت اكبر المؤسسات التي تنتج من البضائع ما قيمته مليون دولار واكثر تؤلف في الولايات المتحدة ٠ر٩ بالمئة من مجمل المؤسسات . وكانت هذه المؤسسات تشغل ٢٥ر٦ بالمئة

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢ ، ص ٣١١ .

من مجمل العمال ، وتقدم ٣٨ بالمئة من انتاج الصناعة الاميركية الاجمالي .
وفي ١٩٣٩ ، كانت اكبر المؤسسات الاميركية التي تمثل ٥ر٢ بالمئة من مجمل المؤسسات تستخدم ٥٥ بالمئة من مجمل العمال العاملين وتنتج ٥ر٦٧ بالمئة من الانتاج الصناعي الاجمالي . وفي ١٩٧٠ ، كان نصيب ٥٠٠ شركة صناعية هي اكبر الشركات الصناعية ٦٦ ٪ من جميع الدورات من حيث المبيعات في الصناعة الاميركية . وفي عدادها ، ٥٠٠ شركة كبيرة جدا كانت تمثل ٥ر٠ بالمئة فقط من الشركات وتحصر في يدها قرابة ربع الانتاج الاجمالي في صناعة التحويل الاميركية . وفي الوقت الحاضر ، تقبض ١٠٠ من كبريات الشركات في الولايات المتحدة الاميركية و ١٠٠ من كبريات الشركات في البلدان الامبريالية الاخرى في ايديها على قرابة ثلث الانتاج الرأسمالي العالمي .

في العقد الاخير من السنين ، ازداد في العالم الرأسمالي عدد الاحتكارات التي تبلغ رساميلها الطيارات زيادة كبيرة . ففي اوائل القرن العشرين كان هناك احتكار واحد فقط من هذا الطراز ، وفي اوائل الخمسينيات ارتفع عدد الاحتكارات من هذا الطراز الى ٤ وفي سنة ١٩٦٣ الى ٥٧ وفي سنة ١٩٧٩ الى ٦٢٩ . وفي الولايات المتحدة الاميركية نصف كبريات الاحتكارات (١٦٢) ، وفي اليابان ٤٧ ، وفي بريطانيا ٣٠ وفي جمهورية المانيا الاتحادية ٢٥ وفي فرنسا ٢٢ وفي ايطاليا ٦ . والآن يشتغل في مؤسسات الاحتكارات الطيارية اكثر من ٢٣ مليون شخص مقابل ١٣ مليونا في سنة ١٩٦٣ .

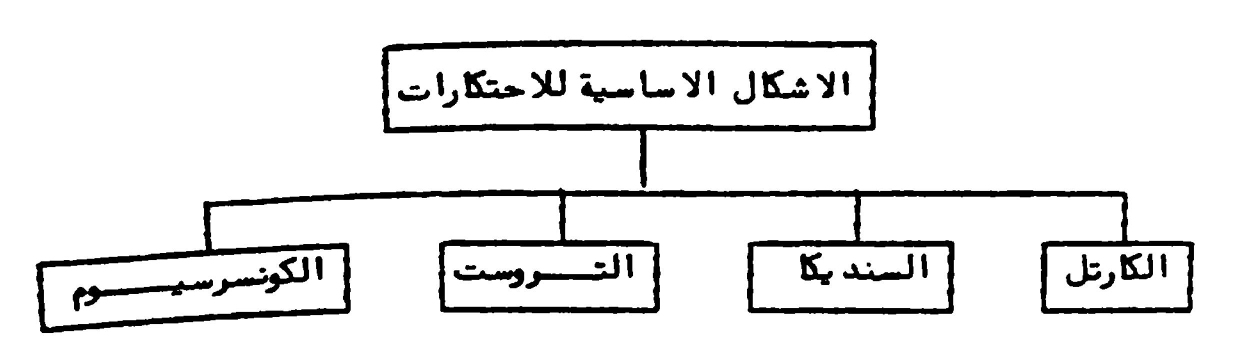
والى جانب تمركز الرأسمال ، يستمر الحصر (centralisation)
ويقصد بالحصر انماء الرأسمال اثر دمج عدة رساميل في رأسمال واحد ، اكبر . وقد يتم ذلك بالاتفاق والتفاهم ، مثلا عند تأسيس شركة مساهمة ، وبالعنف ، مثلا ، حين تخرب المؤسسات الكبيرة المؤسسات الرأسمالية الصغيرة وتمتصها في غمرة مزاحمة ضارية .

ان المزاحمة تكره كل رأسمالي على تخفيض اسعار البضائع ، وهذا ما لا يستطيعه غير كبار الرأسماليين . والمؤسسات الصغيرة لا تستطيع الصمود للمزاحمة ، فيحل بها الخراب او تنتقل الى الرأسمال الضخم . وهذا التفاعل يستمر بلا انقطاع . مثلا بلغ عدد الشركات المندمجة والمبتلعة في الولايات المتحدة الاميركية ٤٣٦٦ في سنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٤ و ٩٥٥٧ في سنوات ١٩٦٥ - ١٩٧٠ ؛ وفي بريطانيا على التوالي ٣٨٢٨ و ٧٠٤٤ ؛ وفي فرنسا ٧٠٢٠ و ١١٧٦٤ . وفي سنتين (١٩٧٤ - ١٩٧٥) افلست في ١٠ بلدان رأسمالية (الولايات المتحدة ، اليابان ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا ، كندا ، هولندا ، سويسرا ، اسوج) قرابة ١٣٠ الف شركة رأسمال كل منها اكثر من مليون دولار . وهذه العملية لا تزال مستمرة في ايامنا . وبالمقارنة مع سنة ١٩٧٨ ازداد عدد المؤسسات التي افلست في سنة ١٩٨١ في فرنسا ٣ر٢ ٪ وفي جمهورية المانيا الاتحادية

٢٥ ٪ وفى الولايات المتحدة ١١١ ٪ .
ومن جراء تمركز وحصر الانتاج والرأسمال ، تتجمع جماهير غفيرة من العمال فى المؤسسات الكبيرة والكبيرة جدا . وهذا ما يسهل تراص الطبقة العاملة وتنظيمها فى النضال ضد الرأسمال ، ويحول البروليتاريا الى قوة كفاحية ، ثورية . ومن جراء تمركز وحصر الرأسمال والانتاج ، يشتد جدا اتسام العمل بالطابع الاجتماعى ، ويتفاقم النضال الطبقى بين العمال والرأسماليين .

اشكال الاحتكارات

ان تمركز الانتاج يقرب من الاحتكار عن كثب . فان اكبر المؤسسات التى تملك رأسمالا ضخما تلقى صعوبة فى التغلب بعضها على بعض فى صراع المزاحمة . ولذا تبرز امام الرأسماليين الكبار امكانية وضرورة الاتفاق على تقاسم اسواق التصريف ومصادر المواد الاولية ، واقرار اسعار موحدة ، الخ . .
ان الاحتكار هو تكتل رأسماليين يتمركز فى ايديهم انتاج او تصريف القسم الساحق من هذه البضائع او تلك . وهذه التكتلات ، ايا كانت اشكالها ، تبتغى كلها هدفا واحدا : الحصول على الحد الاقصى من الربح .
وقد أثبت لينين المراحل التاريخية التالية فى تطور الاحتكارات :
١ - ١٨٦٠ - ١٨٧٠ . اعلى واقصى درجات تطور المزاحمة الحرة . الاحتكارات بالكد تكون ملحوظة . ٢ - بعد ازمة سنة ١٨٧٣ . مرحلة عريضة من تطور الكارتلات ، ولكن الكارتلات لا تزال استثناء ، كما انها لم تترسخ بعد . لا تزال ظاهرة عابرة . ٣ - النهوض فى اواخر القرن التاسع عشر وازمة سنوات ١٩٠٠ - ١٩٠٣ . الكارتلات تصبح احد اسس الحياة الاقتصادية كلها .
تظهر التكتلات الاحتكارية قبل كل شىء فى فروع الصناعة الثقيلة حيث يجرى تمركز الانتاج بوتيرة سريعة جدا . ولكن الاحتكارات ، بعد ان تشمل الصناعة الثقيلة ، تتوسع وتخضع الفروع الصناعية الاخرى .
ان اشكال التكتلات الاحتكارية لفى منتهى التنوع . فهى ، فى البدء ، اتفاقات قصيرة الاجل حول اسعار البيع بين الرأسماليين ، تمهد السبيل امام اتفاقيات اطول اجلا .



الكارتل هو تكتل رأسماليين يتفقون على تقاسم اسواق التصريف ، وعلى اسعار البيع ، ويحددون كمية البضائع الواجب انتاجها . الا ان المؤسسات التي تشترك في الكارتل تصنع وتبيع المنتجات بصورة مستقلة . هذا الشكل من الاحتكارات انتشر واسع الانتشار على الاخص في المانيا قبل الحرب العالمية الثانية .

السنديكا ، مرحلة ارقى من التكتل الاحتكارى . ان مؤسسات السنديكا تنتج بصورة مستقلة ، ولكنها تفقد استقلالها التجارى . فان اعضاء السنديكا لا يبيعون المنتجات بانفسهم ولا يشترون المواد الاولية بانفسهم ، بل يؤلفون لهذا الغرض جهازا تجاريا مشتركا . هذا الشكل من الاحتكار انتشر على نطاق واسع في روسيا ما قبل الثورة .

التروست احتكار تغدو فيه ملكية جميع المؤسسات ملكية مشتركة ، ويتقاضى فيه المالكون السابقون ، وقد غدوا مساهمين ، ارباحا بنسبة اسهمهم .

الكونسرسيوم ، اتحاد اكبر التروستات او المؤسسات من مختلف الفروع الصناعية ، والبنوك ، والشركات التجارية ، وشركات النقل والتأمين ، على اساس تبعية مالية مشتركة ازاء فئة من اكبر ممثلي الرأسمال المالى .

وقد انتشرت التروستات والكونسرسيومات على نطاق واسع في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان وغيرها من البلدان .

الاشكال الجديدة لتمركز الانتاج والرأسمال

في المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية ، تشتد اكثر فاكثر عملية تمركز الانتاج والرأسمال . وهذا ينجم عن اسباب موضوعية عامة ، احدها استمرار تطور الثورة العلمية والتكنيكية . فان التكنيك المعاصر ومستوى تطور القوى المنتجة ، يتطلبان تعاظم مجمل الرأسمال الفردى على الدوام ، الامر الذى يقترن خصوصا باتمتة الانتاج وضرورة النفقات على اعمال البحث العلمي .

كذلك يرتبط اشتداد تمركز الانتاج بتفاقم ازمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي . فمن جراء تشكل المنظومة الاشتراكية العالمية وانفصال مختلف البلدان عن نظام الرأسمالية العالمي ، تقلص كثيرا ميدان الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، وتفاقمت اكثر من ذى قبل معضلة الاسواق العالمية والمزاحمة العالمية .

ثم ان الاحتكارات ذاتها تسهم في تعزيز عملية التمركز لان لها مصلحة في زيادة قدرة بضائعها على المزاحمة في السوق العالمية . وفي هذا الصدد تلقى مساعدة لا يستهان بها من جانب الدول البرجوازية التي تشجع تعزيز عملية التمركز بمنح التسهيلات الضرائبية وشتى الاعانات ، وما الى ذلك .

ان التركيب الاحتكارى والتنويع الاحتكارى هما شكلان جديدان لتمركز الانتاج . لنبحثهما .

لقد سبق ان كتب لينين فى مؤلفه "الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية" عن التركيب . فقد وصف التركيب بانه "تجمع فى مشروع واحد لفروع صناعية مختلفة تؤلف اما درجات متوالية من تكييف الخامات (مثلا ، صهر معدن الحديد وتحويل الزهر الى الفولاذ ، او ربما كذلك انتاج هذه او تلك من المصنوعات الجاهزة من الفولاذ) ، واما ان يقوم احدها بدور مساعد للآخر (مثلا ، الاستفادة من الفضلات او من المنتوجات الثانوية ، انتاج مواد التعبئة ، الخ .) "* . فى اوائل القرن العشرين ، كان التركيب يقوم اساسا فى صناعة التعدين ، وفى مرحلة ما بعد الحرب انتشر هذا الشكل لتمركز الانتاج انتشاراً واسعا فى الفروع الاخرى ايضا .

ومن هنا ينجم ان التركيب هو اتحاد مؤسسات مترابطة تكنولوجيا فيما بينها . وهناك نوعان من التركيب - التركيب العمودى ، وذلك حين تتحد كل العملية الانتاجية بدءا من استخراج الخامات حتى انتاج المنتوج الجاهز ، - والتركيب الافقي ، وذلك حين يجرى انتاج اصناف متنوعة من المنتوجات بالاستناد الى مادة اولية واحدة .

التنويع هو الشكل الجديد الثانى لتمركز الانتاج ، وهو يعنى انتاج مصنوعات غير مرتبطة تكنولوجيا بالمنتوج الاساسي الذى يتخصص فيه الاحتكار المعني . مثلا . فى السنوات الاخيرة اخذت كبريات احتكارات السيارات فى الولايات المتحدة - "جنرال موتورز" ، "فورد" ، "كرايسلر" - تعمل بنشاط وفعالية فى الصناعة الالكترونية وصناعة الصواريخ ، وفى انتاج المعدات الزراعية والاعتدة الحربية ، وتقوم باعمال البحث العلمى المتعلقة بترويض الفضاء الكونى .

ولكن مهما تغيرت اشكال التمركز فى ظل سيادة الاحتكارات ، يظل جوهر التمركز كما من قبل ، اى نمو جبروت كبريات الاحتكارات الاقتصادى نموا متواصلا ، وحصرها فى ايديها لزمام الرقابة على نصيب متزايد ابدا من الانتاج الاجتماعى بغية الحصول على الربح الاحتكارى الزائد .

الاحتكارات والمزاحمة

يزعم مفكرو البرجوازية ان الاحتكار يقضى على المزاحمة . اما فى الواقع ، فان الاحتكارات لا تستطيع ان تزيل المزاحمة . اولا ، رغم ان الاحتكارات تبسط سيطرتها على اقتصاد البلدان الرأسمالية ، الا ان درجة الاحتكار لا تبلغ ١٠٠ بالمئة الا فى حالات نادرة جدا حتى فى فرع انتاج معين ، ولذا يحتدم صراع المزاحمة بين الاحتكارات واولئك الرأسماليين الذين لا يشتركون فى الاحتكارات (وتسمى مؤسساتهم بالمؤسسات الهامشية ، الوحشية) . وفى هذا الصراع ، تستخدم الاحتكارات شتى الوسائل لاجبار المؤسسات "الوحشية" على الاندماج فى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣١٢ .

الاحتكارات او لخرابها نهائيا .

ثانيا ، تحتدم المزاحمة ايضا في داخل الاحتكارات . فان المشتركين في الكارتلات والسنديكاتات يتنازعون افيد اسواق التصريف ، والقسم الاكبر من الانتاج . وفي التروستات والكونسرسيومات ، يستمر الصراع بين الرأسماليين في سبيل مقابض القيادة ، في سبيل الربطات الرقابية من الاسهم ، في سبيل توزيع الارباح . وفي اغلب الاحيان ، يجرى الصراع في داخل الاحتكارات بصورة خفية ، ولا يتجلى ويظهر على المكشوف الا في مناسبات شديدة الخطورة ، فيؤدى الى تفسخ الاحتكار . ومكان الاحتكار الذى تفسخ ، قد يتكون احتكار آخر .

ثالثا ، يقوم الصراع بين الاحتكارات في داخل فرع واحد معين . وذلك حين تكون في هذا الفرع عدة احتكارات لا احتكار واحد .

رابعا ، في عهد الامبريالية ، تستفحل المزاحمة خصوصا بين الاحتكارات من مختلف فروع الانتاج ، مثلا ، بين احتكارات الفحم وصناعة التعدين .

خامسا ، تقوم المزاحمة كذلك بين احتكارات مختلف البلدان الرأسمالية على اسواق التصريف ومصادر الخامات وميادين توظيف الرساميل . والمزاحمة بين احتكارات مختلف البلدان تدعمها الدول الرأسمالية الواقفة وراءها ، الامر الذى يؤدى الى تعمق التناقضات بين الدول الامبريالية والى النزاعات بينها .

وانها لكاذبة اقاويل المفكرين البرجوازيين التى تزعم ان الاحتكار يعني تطور الاقتصاد الرأسمالي تطورا مبرمجا . فالاحتكار الذى يولد من حرية المزاحمة ، لا يقضي عليها ، بل يقوم الى جانبها . وفي ظل سيادة الاحتكارات ، تبلغ المزاحمة منتهى الضراوة والسلب . فلسحق الخصم ، يلجأون حقا وفعلا الى الاحتيالات والدسائس المالية والرشوة ، والتهديد والمساومة ، والعنف السافر . ان الامبريالية لا تستطيع القضاء على المزاحمة . لأن هذا "الجمع" على وجه الضبط بين "مبدأين" متناقضين ، المزاحمة والاحتكار ، جوهرى بالنسبة للامبريالية * .

٢ - الرأسمال المالي والطغمة المالية

تمركز الرأسمال والاحتكارات المصرفية

ان تمركز الانتاج ونشوء الاحتكارات الصناعية يؤديان حتما الى تمركز الرأسمال في الاعمال المصرفية (البنكية) والى نشوء الاحتكارات المصرفية . والصراع الضارى بين المصارف يؤول الى امتصاص المصارف الصغيرة من جانب الكبيرة . فالمصارف الكبيرة تعقد بينها الاتفاقات ، وعلى هذا النحو تظهر الاحتكارات المصرفية ، وتخضع لنفسها المصارف الصغيرة وصناديق التوفير وجمعيات التسليف . وكل من هذه الاحتكارات

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٢ ، ص ١٤٦ .

يراقب عشرات واحيأنا مئات من المصارف اقل شأنا . وتتعاظم مقاييس المصارف ، ويزداد رقم اعمالها . ففى ١٩٠٠ ، مثلا ، كان فى الولايات المتحدة ١٠٣٨٢ مصرفا ، تملك ١٠٧٨٥ مليون دولار ، وفى ١٩٤٠ ، كان ثمة ١٥٠١٧ مصرفا ، تملك ٨٠٢١٣ مليون دولار . وهكذا ، خلال ٤٠ سنة لم يزدد عدد المصارف فى الولايات المتحدة الا ٥٠ بالمئة ، بينما ازدادت الاموال المصرفية الى ٨ مرات . وفى عام ١٩٥٠ ، كان نصيب ٥٠ مصرفا كبيرا يبلغ ٣٢٫٨ بالمئة من مجمل الودائع فى جميع مصارف الولايات المتحدة ، وفى عام ١٩٦٠ - ٣٩ بالمئة ، وفى عام ١٩٧٠ - ٤٧٫٨ بالمئة . وفى اوائل سنة ١٩٧٥ ، كان ١٧٧ مصرفا فى الولايات المتحدة لا تؤلف سوى ١٫٠ ٪ من مجمل عدد المصارف التجارية ، تركز فى ايديها ٤٨٫٥ ٪ من جميع اموال المصارف التجارية فى الولايات المتحدة (٣٦٫٩ ٪ فى سنة ١٩٦٠) .

وفى بريطانيا تركز اربعة مصارف كبرى فى الوقت الحاضر زهاء ٩٠ ٪ من جميع الودائع المصرفية . وفى جمهورية المانيا الاتحادية يبلغ نصيب اربعة احتكارات مصرفية زهاء ٤٤ ٪ من جميع الموجودات المصرفية . وفى فرنسا تملك ١٠ مصارف زهاء ٧٠ ٪ من جميع الموجودات المصرفية وزهاء ٨٠ ٪ من جميع الودائع ، ويملك "الثلاثى الكبير" على التوالى ٥٩ ٪ و ٦٨ ٪ . وفى ايطاليا يبلغ نصيب ٦ مصارف فى مجمل الموجودات المصرفية اكثر من ٥٠ ٪ ، وفى مجمل الودائع زهاء ٦٦ ٪ . وفى اليابان تحصر ١٠ مصارف قرابة ٥٦ ٪ من جميع الموجودات المصرفية وثلثى الودائع .

وفى الوقت الحاضر يراقب ١٠٠ مصرف ٨٥ - ٩٠ ٪ من جميع العمليات المالية فى العالم الرأسمالى ، مؤمنة مصالح الرأسمال الصناعى والمالى الكبير .

ويؤدى التمركز فى الشؤون المصرفية الى النتيجة التى يؤدى اليها التمركز فى الصناعة ، اى الى نشوء الاحتكارات المصرفية . وفى هذا الصدد كتب لينين يقول : "بين العدد الضئيل من البنوك التى تبقى فى رأس الاقتصاد الرأسمالى باكمله بحكم سير التمركز يظهر بصورة طبيعية ويشتد اكثر فاكثر الميل الى الاتفاق الاحتكارى ، الى تروست بين البنوك" * .

ان الكارتيلات والسنديكاتات والتروستات والكونسورسيومات هى اشكال الاحتكارات المصرفية فى الوقت الحاضر .

ان الكارتل المصرفى هو اتفاق بين بضعة مصارف بشأن تنسيق مصالحها المشتركة (المسؤولية المتبادلة بموجب الالتزامات ، دعم مستوى واحد لفائدة الودائع والقروض ، والخ .) .

السنديكا المصرفى هو اتفاق مجموعة من المصارف لاجل القيام

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٣٦ .

بعملية نافعة ما ، لا يستطيع مصرف واحد ان يقوم بها (توزيع القروض الحكومية الضخمة ، تأسيس الشركات المساهمة ذات الرساميل الكبيرة ، والخ .) .

التروست المصرفي هو توحيد ملكية رساميل بضعة مصارف ضخمة عن طريق دمجها التام .

الكونسورسيوم المصرفي هو توحيد مصارف مستقلة شكلا تحت الرقابة المالية لمصرف ضخم واحد احتكر الربطات الرقابية من اسهم مصارف الكونسورسيوم الاخرى . وفي السبعينيات اخذت تنشأ اتحادات مصرفية عالمية لاجل تأمين نشاط الشركات العالمية العملاقة التي اصبحت اطر النظام المصرفي القائم ضيقة عليها . ففي النصف الاول من السبعينيات تشكلت بضع مجموعات من هذا النوع : "يوروبيين بنكس انترنيشنل" ، ومجمل موجوداته ١١٠ر١ مليار دولار ؛ "اسوشييتد بنكس اوف يوروب" ، وموجوداته ٦٤ر١ مليار دولار ؛ "ك ك ب" ، وموجوداته ٦٢ر٦ مليار دولار - في بروكسل ؛ ومجموعة "اوريون" من ٦ مصارف (الولايات المتحدة الاميركية ، بريطانيا ، اليابان ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، كندا) ومجمل موجوداتها ٤ر١٦٤ مليار دولار - في لندن .

ان تمركز المصارف ونشوء الاحتكارات البنكية يؤديان الى تغيير العلاقات بين المصارف والصناعة .

دور المصارف الجديد

في البدء ، كان المصرف مجرد وسيط للمدفوعات . ومع تطور الرأسمالية اخذ نشاط المصارف التسليفي في الاتساع . وشرع المصرف يأخذ رأسمال الرأسماليين ممن لا يستطيعون استخدامه في فترة معينة ويسلف منه اولئك المحتاجين فورا الى مال . وبسبب من تمركز البنوك وحصرها ، شرعت البنوك تمارس سلطة اقتصادية هائلة على الاقتصاد برمته .

فان البنوك الكبرى ، اذ تحصر عندها حسابات الرأسماليين الجارية ، تستطيع ان تعرف حالة اعمالهم وتبسط رقابتها عليهم ، وتخضع لنفسها في آخر الامر الرأسماليين الصناعيين وتوجه نشاطهم وذلك بتشديد او تسهيل شروط التسليف . وهكذا يتحول البنك من وسيط بسيط في عمليات الدفع الى مركز مالي جبار .

ان تحول البنوك الى احتكارات كلية الجبروت يعجل الى حد كبير جدا تمركز الانتاج لأن البنوك تسلف بالدرجة الاولى المؤسسات الضخمة الموحدة في احتكارات . وتهتم البنوك بحسن سير اعمال الاحتكارات المرتبطة بها والمشاركة معها ، وتشرع في شراء اسهم هذه الاحتكارات بكميات من شأنها ان تؤمن لها الدور الحاسم في الاتحاد الاحتكاري .

كتب لينين عن جوهر الرأسمال المالى يقول : " تمركز الانتـــــاج، الاحتكارات الناشئة عن هذا التمركز ، اندماج او اقتران البنـــوك والصناعة ، ـ هذا هو تاريخ نشوء الرأسمال المالى وفحوى هـــــذا المفهوم " * .

فالبنوك تشترى اسهم الاحتكارات الصناعية والتجارية واحتـــكارات الضمان والتأمين ، الخ . ، وتصبح شريكة لها . ومن جهتها ، تملـــك الاحتكارات الصناعية ايضا اسهما من البنوك الشريكة معها ، مما يؤدى الى تشابك ، اقتران ، اندماج الرساميل الاحتكارية البنكية والرساميا الاحتكارية الصناعية . وعلى هذا الاساس ، يظهر الرأسمال المالى .

ان اندماج الرأسمال البنكى والرأسمال الصناعى يظهر بوجـــــوه مختلفة ، متنوعة . وهو يتجلى على الاخص فى الاتحاد الشخصى ، اى فـى كون الاشخاص انفسهم يرأسون الاحتكارات البنكية ، والصناعية ، والتجاريـة وغيرها . وقادة ومدراء البنوك اعضاء فى الوقت نفسه فى مجالـس ادارة المؤسسات الصناعية ، ويشترك ممثلو الاحتكارات الصناعية بدورهم فـــى الهيئات القيادية فى البنوك . ان تركيب الرأسمال المالى لا يبقى كما هو عليه . فان المؤسسات المالية من طراز شركات التأمين ، وتروستـــات التوظيف ، وصناديق التقاعد ، وصناديق الادخار ، وغيرها قد اخذت تضطلع بدور كبير فى تعبئة اموال السكان لاجل تمويل الاحتكارات الصناعيـــة . ولهذا يعنى الرأسمال المالى المعاصر اندماج الاحتكارات الصناعيـــة ، لا مع الاحتكارات المصرفية وحسب ، بل ايضا مع هذه المؤسسات الماليـة المذكورة .

ومن جراء نمو الاحتكارات والرأسمال المالى يشكل اكبر المصرفيـــــن والصناعيين مجموعة صغيرة من الافراد تشغل وضع السيادة فى الاقتصـاد والسياسة . وتظهر الطغمة المالية اى سيطرة وسلطان حفنة من ملـــوك المال . وتقع فى ايدى الطغمة المالية جميع الفروع الهامة من الحيـــاة الاقتصادية ، وجميع المواقع الحاسمة فى سياسة البلدان الرأسمالية .

ان المجموعة المالية الاحتكارية هى شكل ملموس للطغمة المالية . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، تضطلع بالدور الحاسم فى اقتصـــاد البلد ١٨ مجموعة مالية احتكارية تراقب موجودات قدرها ٦٧٨٫٤ مليـــار دولار ، بما فى ذلك فى الميدان المصرفى ٣١٩٫٥ مليار دولار ، وفـــى الصناعة والتجارة وميدان الخدمات ٣٥٨٫٩ مليار دولار . واكبر هـــذه المجموعات المالية الاحتكارية مجموعات مورغان وروكفلر وكاليفورنيا وشيكاغو .

وميدان نفوذ مجموعة مورغان المالية الاحتكارية يشمل صناعة الفولاذ ، وصناعة المعادن الحديدية ، والصناعة الكيماوية ، وصناعة السيـــارات ،

---

* لينين . الامبريالية اعلى مراحل الرأسمالية . المؤلفات الكاملـــة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٤٤ .

وصناعة المعدات الكهربائية ، والصناعة الالكترونية ، وصناعة المطاط ، والخ .. والموجودات التي تراقبها هذه المجموعة تبلغ ١٦٧٫٥ مليار دولار، بما في ذلك في الميدان المصرفي ٥٤٫٧ مليار دولار، وفي الصناعة والتجارة وميدان الخدمات ١١٢٫٨ مليار دولار. وميدان مصالح مجموعة روكفلر المالية الاحتكارية يشمل البترول، وصناعة الطيران ، وصناعة الورق ، والصناعة الكيماوية ، والخ .. والموجودات التي تراقبها هذه المجموعة تبلغ ١٢٤٫٦ مليار دولار بما في ذلك في الميدان المصرفي ٦٧٫٤ مليار دولار، وفي الصناعة ٥٧٫٢ مليار دولار. وميدان مصالح مجموعة كاليفورنيا المالية الاحتكارية يشمل البترول، وصناعة الطيران والاجهزة الكونية ، وصناعة المعدات الكهربائية ، والصناعة الالكترونية ، والخ .. والموجودات التي تراقبها هذه المجموعة تبلغ ٦٦٫٧ مليار دولار، بما في ذلك في الميدان المصرفي ٤٥ مليار دولار، وفي الصناعة ٢١٫٧ مليار دولار. وميدان مصالح مجموعة شيكاغو المالية الاحتكارية يشمل صناعة الحديد والفولاذ ، والبترول، وصناعة المعدات الكهربائية ، والصناعة الغذائية ، وصناعة الآلات الزراعية . والموجودات التي تراقبها هذه المجموعة تبلغ ٥٥ مليار دولار بما في ذلك في الميدان المصرفي ١٧٫٤ مليار دولار وفي الصناعة ٣٧٫٦ مليار دولار.

وفي اليابان تراقب المجموعتان الماليتان الاحتكاريتان "ميتسوبي" و"ميتسوبيسي" جميع الفروع الاساسية من الاقتصاد الوطني - صناعة التعدين ، صناعة بناء الآلات والاجهزة ، والكيمياء ، والنقليات ، والشؤون المصرفية ، والتأمين ، والتجارة ، والاقتصاد المستودعي ، والخ ..

وفي بريطانيا يعود الدور الحاسم في اقتصاد البلد الى احدى عشرة مجموعة مالية احتكارية تراقب فروع الاقتصاد الاساسية - صناعة التعدين، بناء الطائرات ، التلفيزيون ، الالكترونيك ، بناء السفن ، بناء الآلات ، الكيمياء ، استخراج البترول وتكريره ، الملاحة ، العمليات المصرفية العالمية ، التجارة الخارجية ، والخ ..

ان سيادة الطغمة المالية صفة مميزة تلازم كذلك سائر البلدان الرأسمالية .

كذلك تمارس الطغمة المالية سيطرتها في الميدان الاقتصادي بواسطة ما يسمى نظام المشاركة . وقوامه ان ماليا كبيرا او فريقا من الماليين يشرف ، بواسطة الربطة الرقابية من الاسهم وغيرها من الوسائط ، على الشركة المساهمة الرئيسية ، التي هي "الشركة - الام". و"الشركة - الام" هذه تشترى اسهما من شركات مساهمة اخرى ، ومتى ملكت الربطات الرقابية من الاسهم ، بسطت سيطرتها على "الشركات - البنات" ، الشركات الفرعية التابعة لها ؛ وهذه بدورها تسيطر على "الشركات - الحفيدات" ، وهكذا دواليك . وبفضل "نظام المشاركة" ، يستطيع المالي الذى يملك مليار دولار، مثلا ، ان يسيطر على رأسمال قدره اكبر بكثير. وبواسطة "نظام المشاركة" يمتد مجال سيطرة الرأسمال الضخم اكثر فاكثر. ويمكن

تشبيه هذا النظام بهرم متعدد الطوابق يقف على رأسه اكبر طغاة عالم المال .

كذلك تسيطر الطغمة المالية في الميدان السياسي ؛ وتقترن الاحتكارات مع جهاز الدولة . وهكذا تنشأ رأسمالية الدولة الاحتكارية وتتطور .

٣ - تصدير الرساميل . تقسيم العالم اقتصاديا واقليميا

تصدير الرساميل

قبل الامبريالية ، كان الشكل الرئيسي للعلاقات الاقتصادية بين البلدان ينحصر في التجارة الخارجية ، في تصدير البضائع . وفي عهد الامبريالية ، تتسع التجارة العالمية اكثر ايضا ، ولكن تصدير الرساميل هو الذي يشغل مكان الصدارة . ان تصدير الرساميل هو نقل الرساميل التي تخص الاحتكارات والطغمة المالية في بلد ما الى بلدان اخرى بغية زيادة ربحها الاحتكاري وتوطيد مواقعها الاقتصادية والسياسية في الصراع من اجل الاسواق الخارجية وتوسيع ميادين الاستثمار الرأسمالي للقسم الاكبر من العالم الرأسمالي من جانب حفنة من كبريات البلدان الامبريالية .

ذلك ان " فائضا " من الرساميل يتكون في البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا في عهد سيطرة الاحتكارات . يقينا انه لن يبقى ثمة اي " فائض " اذا ما استخدمت الاحتكارات رساميلها لانهاض الزراعة المتأخرة وغيرها من الفروع التي يسهم تطورها في رفع مستوى حياة الشغيلة . ولكن الرأسمالية ، لو فعلت هذا ، لما كانت الرأسمالية . فان الرأسماليين يبذلون قصارى جهدهم لتوظيف رساميلهم حيث يستطيعون الحصول على اكبر الارباح .

ويجرى تصدير الرساميل لأن الرساميل لا تجد في بعض البلدان ميدانا كافيا لاجل التوظيف باكبر قدر من الربح في بلد"ها" . اما امكانية تصدير الرساميل ، فقد ظهرت في اوائل القرن العشرين حين كانت الاغلبية الساحقة من البلدان قد انجذبت الى نظام الرأسمالية العالمي ، وحين بنيت او بدأ بناء الخطوط الرئيسية من السكك الحديدية ، الامر الذى اتاح نقل الخامات الى المرافئ بمزيد من السرعة ، وجعل نقل المشحونات الضخمة على مسافات بعيدة ربحيا .

تصدر الرساميل الى الخارج بشكلين اساسيين : رأسمال التسليف ورأسمال الانتاج . ان تصدير الرأسمال التسليفي يتم حين تقدم القروض للحكومات او للرأسماليين في بلدان اخرى . وعلى البلد المستقرض ان يدفع الفوائد . وفي هذه الحال ، تنتقل القيمة الزائدة التي يخلقها العمال في هذا البلد ، بشكل فوائد ، الى البلد مصدّر الرساميل .

ويتم تصدير الرأسمال الانتاجي حين يبني الرأسماليون في البلدان الاخرى مؤسسات صناعية ، وسككا حديدية ، الخ .. مثلا ، تتألف شركة مساهمة في الولايات المتحدة لبناء مؤسسات لاستخراج البترول في احد البلدان النامية . وتصدر الاسهم فيشتريها الرأسماليون الاميركيون . وبالرساميل الناجمة عن بيع الاسهم ، يجرى بناء المؤسسات في هذا البلد . والارباح الناجمة عن هذه المؤسسات تعود الى حملة الاسهم ، اى الى الرأسماليين الاميركيين . وفي الحالتين ، يصدر الرأسمال بغية الحصول على الارباح الاحتكارية العالية .

وتصدر الرساميل على الاخص الى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، حيث ثمة نقص في الرساميل ، والارض رخيصة ، والمواد الاولية وفيرة ، والاجور منخفضة . ولذا تجد فيها الرساميل المجال الافيد للتوظيف . ان تصدير الرساميل ينطوى على عواقب خطيرة سواء بالنسبة للبلدان المستوردة ام بالنسبة للبلدان المصدرة .

في البلدان التي تصدر اليها الرساميل ، يسرع تطور الرأسمالية مع كل ما يلازمها من تناقضات : خراب الجماهير وفقرها ، استنفاد الارض والخامات وسائر اشكال الثروة الوطنية بوحشية وضراوة . ويسير تطور الاقتصاد في البلدان النامية في اتجاه وحيد ، مشوه . وبصورة رئيسية تتطور صناعة الاستخراج والانتاج الزراعي المعد للتصدير .

اما في البلدان التي تصدر الرساميل ، فان تصدير الرساميل يؤول الى عاقبة مزدوجة . فمن جهة ، تكثر هذه البلدان ثرواتها ، اى انها تتلقى على الدوام من الخارج قيمة زائدة بشكل ارباح من المؤسسات القائمة في الخارج او بشكل فوائد مئوية على القروض . ومن جهة اخرى ، ان تصدير الرساميل يحد من امكانيات توظيف الرساميل في داخل هذه البلدان التي تصدر الرساميل ، ويؤدى الى تخفيض عدد اماكن العمل والى البطالة .

ان تصدير الرساميل يفضي الى توسيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان . ولكن توسيع العلاقات الاقتصادية يعني استثمار البلدان المتأخرة اقتصاديا من قبل البلدان المتطورة اقتصاديا . ان مفكري البرجوازية يحاولون ان يصوروا تصدير الرساميل في مرحلة الامبريالية على انه " مساعدة " و" حسنة " للبلدان المتأخرة اقتصاديا . وقد ظهرت نظرية تسمى نظرية محو الطابع الاستعماري (decolonisation)، وقوامها ان الامبريالية ، كما يزعم مروجوها ، تسهم في تطوير المستعمرات السابقة صناعيا ، وتخفف تبعيتها ازاء المتروبولات (البلدان الاستعمارية) . ان هذه النظرية تحاول ان تقنّع الصفة الامبريالية لتصدير الرساميل . اما في الواقع فان تصدير الرساميل يبقي المستعمرات السابقة ذيولا زراعية وخامية للبلدان المتطورة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، برزت سمات جديدة في تصدير الرساميل بالارتباط مع توطد وتطور النظام الاشتراكي العالمي ، وانهيار

نظام الامبريالية الاستعماري . فقد اضطرت كبريات الاحتكارات الى تغيير ستراتيجية وتكتيك النضال من اجل مناطق النفوذ والسيادة في الاسواق. فمن تقسيم العالم بصورة فظة عن طريق الحروب ، انتقلت الى طرائق الظفر الاقتصادي بالاسواق ، وذلك بصورة رئيسية عن طريق زيادة تصدير الرساميل الى البلدان التي سيكون توظيفها فيها الافيد للدول الامبريالية .

في السنوات الخمس والعشرين (١٩٤٦ - ١٩٧٠) بعد الحرب العالمية الثانية ازداد مجمل توظيفات مصدري الرساميل الاساسيين في الخارج الى قرابة ٦ مرات وبلغ ٢٨٥ مليار دولار في عام ١٩٧٠ مقابل ٥١ مليار دولار في عام ١٩٤٥ .

في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية طرأت تغيرات على طابع واتجاه تصدير الرساميل . ففي النصف الاول من القرن العشرين كانت المستعمرات والبلدان التابعة الموضوع الاساسي لتصدير الرساميل ؛ اما الآن ، فان تصدير الرساميل يتجه بمقدار كبير الى البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا . فان نصيبها يبلغ الآن ٧٠ ٪ من الرساميل التي وظفتها الدول الامبريالية مباشرة في الخارج .

ما هي اسباب ذلك ؟ ان البلدان الرأسمالية المتطورة اقتصاديا قد اصبحت افيد ميدان لتوظيف الرساميل الاجنبية لأنه توجد في هذه البلدان ضمانات من قبل الدولة لاجل اخراج الرساميل الموظفة وارباحها بلا عائق .

وتتغلب الاحتكارات الاجنبية على الحمائية الجمركية القائمة في التجارة الخارجية عن طريق انشاء فروع انتاجية وشركات بنات في البلدان المزاحمة .

ان البلدان الرأسمالية المتطورة هي عبارة عن سوق اوسع نظرا لأن قدرتها الشرائية ارفع ؛ وهي تملك احتياطيات من الايدي العاملة المؤهلة التي لا ينبغي انفاق الاموال على اعدادها ، وهذا ايضا بالنسبة للاحتكارات الاميركية توفير بفضل اجور العمال الاوروبيين الغربيين التي هي ادنى من اجور العمال في الولايات المتحدة الاميركية .

ان تعاظم نضال البلدان النامية في سبيل الاستقلال الاقتصادي ، وتكاثر حالات تأميم ملكية الاحتكارات الاجنبية يجبران شركات الدول الامبريالية على النظر باحتراس الى تصدير الرساميل الانتاجية الى بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

تشغل الولايات المتحدة الاميركية مكان الصدارة بين مصدري الرساميل . ففي اواخر ١٩٧٩ بلغ مجمل توظيفاتها في الخارج اكثر من ١٨٠ مليار دولار او ٦٢٫٥ ٪ من مجمل الرساميل التي وظفتها البلدان الرأسمالية المتطورة في الخارج ، بينما لم يكن نصيبها في سنة ١٩٣٨ سوى ٣٠ ٪ من مجمل تصدير الرساميل على الصعيد العالمي . علما بان بلدان اوروبا الغربية واليابان وكندا صارت المناطق الرئيسية

لتوظيف الرأسمال الخاص الاميركي وبان الفروع الصناعية العصرية - الصناعة البتروكيماوية ، صناعة السيارات ، صناعة الالكترونيك ، صناعة المعدات الكهربائية اللاسلكية ، والخ . - صارت موضوع هذا التوظيف .

وللدول الامبريالية مصلحة في استعمال موارد الخامات في بلدان آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ؛ وهي تصدر الى هذه البلدان رساميل كبيرة رغم تفاقم خطر التأميم . ان ضعف تطور الصناعة ، ونقص الرساميل الوطنية ، ورخص الايدي العاملة والخامات المحلية ، - كل هذا يجعل البلدان النامية مناطق مفيدة لتوظيف الرساميل الاجنبية ، لأن معدل الربح في هذه البلدان اكبر بكثير (واحيانا الى ١٠ مرات) مما في البلدان الرأسمالية المتطورة .

والرساميل لا يصدرها بلد واحد ، بل بلدان عديدة . وهذا ما يفضي الى المزاحمة والصراع ، لا بين الرأسماليين وحسب ، بل ايضا بين البلدان الامبريالية ويؤزم التناقضات في مجمل العالم الرأسمالي .

تقاسم العالم اقتصاديا بين اتحادات الرأسماليين

ان الاحتكارات في البلدان الرأسمالية تسعى بالدرجة الاولى الى بسط سيطرتها بلا منازع على السوق الداخلية . وتتقاسمها فيما بينها وتبقي فيها الاسعار بصورة مصطنعة على مستوى عال ، فتبتز ارباحا فاحشة . وبغية الاحتفاظ بالاسعار العالية ، تبذل الاحتكارات جهدها لصيانة السوق الداخلية من المزاحمة الاجنبية . ولهذا الغرض ،تفرض الدول رسوما جمركية عالية ، بل انها تمنع احيانا استيراد بعض البضائع . وعلى هذا النحو، تتأمن سيطرة الاحتكار في السوق الداخلية.

ولكن السوق الداخلية محدودة . ولهذا تجهد الاحتكارات لتصريف مقدار متزايد ابدا من البضائع في الاسواق الخارجية . ولكن ما العمل لتنظيم بيع البضائع حين تكون هذه الاسواق الخارجية تحميها حواجز الرسوم الجمركية ؟ تحاشيا للرسوم الجمركية العالية ، يلجأ الرأسماليون الى تصدير الرساميل ويبنون في البلدان الاخرى مصانع تغرق اسواق هذه البلدان بالبضائع . كذلك يضطلع الدومبنغ بدور هام للتغلب على الرسوم الجمركية العالية وللاستيلاء على الاسواق الخارجية . ان الدومبنغ (الاغراق) ، او التصدير باسعار زهيدة او بخسارة ، يعني ان البضائع المصدرة تباع في البلدان الاخرى ، باسعار منخفضة ، تكون احيانا ادنى من تكاليف الانتاج . فبواسطة الاسعار المنخفضة ، تزيح الاحتكارات اخصامها من السوق ، ثم ترفع اسعار البضائع .

ان الصراع في سبيل اسواق التصريف الخارجية ، ومصادر المواد الاولية ، ومناطق توظيف الرساميل ، يؤول الى تقسيم العالم اقتصاديا الى مناطق نفوذ لمختلف الاحتكارات . ان خروج الاحتكارات الى ما وراء حدود هذه الدول او تلك يعني درجة جديدة ، اعلى ، من تمركز الانتاج والرأسمال .

فعندما تأخذ عدة تروستات او سنديكات في فرع معين من الانتاج تضطلع بدور حاسم في مجمل العالم الرأسمالي، تنشأ الظروف لتكوين احتكارات عالمية . ان الاحتكارات العالمية عبارة عن اتفاقات بين اكبر الاحتكارات من مختلف البلدان حول تقاسم الاسواق ومصادر المواد الاولية، حول حجم الانتاج، وسياسة الاسعار، الخ ..

ان ظهور اولى الاحتكارات العالمية يعود الى سنوات ١٨٦٠ - ١٨٩٠ . وفي نهاية القرن التاسع عشر، كان ثمة منها قرابة ٤٠، وعشية الحرب العالمية الثانية (عام ١٩٣٩) ، اكثر من ٣٠٠ ، وفي الوقت الحاضر يوجد ٢٠٠ احتكار عملاق متعدد الجنسيات . وفي اوائل الثمانينيات، يراقب ٢٠٠ - ٣٠٠ احتكار عالمي $\frac{٣}{٤}$ الانتاج الرأسمالي العالمي .

قبل الحرب العالمية الاولى كانت الصناعة الكهرتكنيكية في العالم كله احتكارا للولايات المتحدة والمانيا . وفي المانيا، كانت ثمة شركة اسمها الشركة العامة للكهرباء (AEG) تنتشر فروعها ومؤسساتها في عدد من بلدان اوربا واميركا . وفي الولايات المتحدة ، كانت شركة الكهرباء العامة تحتكر الصناعة الكهرتكنيكية وكانت لها مؤسسات وفروع في عموم اميركا وقد اخذت تتغلغل في اوربا . وفي ١٩٠٧ ، عقد هذان الاحتكاران اتفاقا حول تقاسم مناطق النفوذ في العالم بأسره . فكانت السوق الاوربية وقسم من السوق الاسيوية من نصيب الشركة الالمانية ، وسوق بلدان القارة الاميركية من نصيب الشركة الاميركية . وعشية الحرب العالمية الاولى، تقاسمت شركة "ستاندارد اويل" الاميركية وشركة "رويال داتش شل" الانجلو-هولندية ، سوق البترول العالمية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الاتفاقيات بشأن تقاسم الاسواق العالمية بين الدول الامبريالية خاصة مهمة من خواص تطور الاحتكار الاعلى . وهكذا ظهر الاتحاد الاوربي للفحم والفولاذ الذي يشمل صناعتي الفحم والتعدين في فرنسا والمانيا الغربية وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ وايطاليا، والجماعة الاقتصادية الاوربية ("السوق المشتركة") التي تضم تسعة بلدان اوربية (جمهورية المانيا الاتحادية ، فرنسا ، ايطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، اللوكسمبورغ ، انجلترا ، الدانمارك ، ارلنده) والرابطة الاوربية للتجارة الحرة (النمسا ،انجلترا ، الدانمارك ، النروج ، البرتغال ، سويسرا ، اسوج) .

وبسبب من تفاوت تطور البلدان الرأسمالية ، تكون الاحتكارات وطنية من حيث الرأسمال، وعالمية من حيث ميدان النشاط الانتاجي والتجاري. مثلا . يملك كونسورسيوم السيارات الاميركي "فورد" فروعا في ٣٠ بلدا . وفي عداد الشركات المتخطية للحدود الوطنية ، يرد الاحتكار البريطاني "بريتيش بتروليوم" وغيره من الاحتكارات البريطانية ، وكونسورسيومات جمهورية المانيا الاتحادية "غيغست" و"سيمونس" وغيرهما، والكونسورسيوم الهولندي "فيليبس" والخ ..

والاحتكارات المتعددة الجنسيات هى عالمية من حيث الرأسمال وميدان النشاط . ان انشاء ونشاط الاحتكارات العالمية لا يعنيان نهاية الصراع من اجل تقاسم العالم اقتصاديا ولا الانتقال الى التعاون السلمى بين البلدان الامبريالية ، بل تفاقم هذا الصراع .

وهكذا ، عن طريق تصدير الرساميل وانشاء الاحتكارات العالمية يتقاسم طغاة الرأسمال المالى العالم فى المضمار الاقتصادى اى انهم يتقاسمونه الى مناطق نفوذ . وعن الصراع من اجل تقاسم العالم اقتصاديا ينشأ الصراع من اجل تقاسمه اقليميا .

تقاسم العالم اقليميا والصراع من اجل تقاسمه من جديد

فى مرحلة انتقال الرأسمالية من مرحلة ما قبل الاحتكار الى المرحلة الامبريالية ، اشتد الاستيلاء على المستعمرات . فمن ١٨٧٦ الى ١٩١٤ ، استولت الدول "الكبرى" على ما يقرب من ٢٥ مليون كيلومتر مربع من المستعمرات اى على رقعة من الاراضى توازى مرة ونصف المرة رقعة اراضى المتروبولات (الدول المستعمِرة) . وقد استولت بريطانيا على اكبر رقعة من الاراضى . وفى عام ١٨٧٦ ، لم تكن المانيا والولايات المتحدة واليابان تملك اى مستعمرات ، وكانت فرنسا تكاد لا تملك منها . ونحو عام ١٩١٤ ، كانت هذه الدول قد استولت على مستعمرات تبلغ مساحتها ١٤١ر١ مليون كيلومتر مربع يقطنها قرابة ١٠٠ مليون نسمة .

فى مطلع القرن العشرين ، انتهى تقاسم العالم اقليميا ، ولم تبق ثمة اى ارض "حرة" . وهكذا لم يكن بالامكان اكتساب ارض ما الا بانتزاعها من مالكها السابق . فوردت قضية تقاسم العالم من جديد . ان الصراع من اجل اعادة تقاسم العالم عن طريق الحرب يصف كل عهد سيادة الامبريالية بلا منازع .

فى عام ١٨٩٨ وقعت حرب الولايات المتحدة ضد اسبانيا . واثر هذه الحرب ، استولى الامبرياليون الاميركيون على الفيليبين وبورتوريكو وغوام وكوبا وجزر هاوايى وجزر ساموا .

ولتقاسم العالم من جديد ، شن الامبرياليون الحربين العالميتين الاولى والثانية .

مع حلول المرحلة الامبريالية من تطور الرأسمالية ، ينتهى تكون ما يسمى النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى . وقد تم ذلك على اساس اخضاع البلدان الضعيفة اقتصاديا للدول الامبريالية القوية . ونظام الامبريالية الاستعمارى جزء لا يتجزأ من النظام الاقتصادى العالمى الرأسمالى .

نظام الامبريالية الاستعمارى

ان نظام الامبريالية الاستعمارى يشمل عموم المستعمرات وشبه

المستعمرات والبلدان التابعة ، التي تضطهدها وتستثمرها الدول الامبريالية . وقد جاء هذا النظام نتيجة لتقاسم العالم اقتصاديا واقليميا بين الدول الامبريالية في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين .

ان المدافعين عن الرأسمالية يحاولون جهدهم ان يبرهنوا ان الامبريالية قامت حسب زعمهم ، بدور "تمديني" في المستعمرات والبلدان التابعة ، ورفعت مستوى ثقافة شعوبها . اما في الواقع ، فان هذه المزاعم لا اساس لها من الصحة . فان ما كان يصف البلدان المستعمَرة والتابعة ، ليس تقدم الثقافة ، بل الامية المطلقة تقريبا ، وانعدام الاسعاف الطبي ، وتأخر الاقتصاد والخ . . وكان تطور المستعمرات يتسم بطابع وحيد الطرف ، مشوه . وكانت المستعمرات بالنسبة للدول الامبريالية مجرد توابع تقدم المواد الاولية والزراعية . وفي عهد الامبريالية كانت المستعمرات اسواقا لتصريف البضائع الكاسدة ، ومصادر للخامات ، ومناطق لتوظيف الرساميل ولاسيما في صناعة الاستخراج .

وقد كانت للمستعمرات والبلدان التابعة اهمية عسكرية ستراتيجية كبيرة . وكانت الدول الامبريالية تنشئ ولا تزال تنشئ هناك نقط ارتكاز لها ، وقواعد بحرية وجوية .

كان رأسمال المتروبولات المالي يستثمر شعوب البلدان المستعمرة والتابعة بوحشية وضراوة . فلم يكن ثمة ، كقاعدة عامة ، تشريع للعمل في هذه البلدان . وعلى نطاق واسع ، كانوا يستخدمون فيها عمل النساء والاطفال ، وكان يوم العمل يبلغ ١٢ - ١٤ ساعة واكثر ، باجرة بائسة . والاوضاع القاسية التي كان يعانيها شغيلة هذه البلدان كانت تتسبب بالجوع والاوبئة ، وبانقراض السكان فيها .

كان الاضطهاد والاستثمار الامبرياليان يستتبعان حتما مقاومة شعوب البلدان المستعمرة والتابعة ونضالها من اجل الاستقلال الوطني . وبعد الحرب العالمية الثانية ، اتسعت حركة شعوب المستعمرات من اجل التحرر الوطني اتساعا كبيرا جدا ، عندما بدأ تفسخ وانهيار نظام الامبريالية الاستعماري . وفي هذه الاحوال بدأت الدول الامبريالية تنتهج سياسة الاستعمار الجديد ، وهدفها الاساسي ابقاء شعوب البلدان المستعمرة والتابعة سابقا في اطار نظام الاقتصاد الرأسمالي في الظروف الجديدة .

بعد الحرب العالمية الثانية ، اخذت الاراضي والبلدان الخاضعة سابقا للنير الاستعماري وشبه الاستعماري تظفر الواحد تلو الآخر بالاستقلال السياسي . وزال نظام الامبريالية الاستعماري من الوجود .

الربح الاحتكارى

ان القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية فى كل مراحلها هو قانون القيمة الزائدة . فان قانون القيمة الزائدة يحدد كل تطور التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية . ان انتاج اكبر قدر ممكن من القيمة الزائدة عن طريق استملاك عمل العمال غير المدفوع الاجر هو القوة المحركة والهدف المحدد لعملية الانتاج الرأسمالية . ولكن الاشكال التى يسرى بها مفعول القانون الاقتصادى الاساسى للرأسمالية ليست واحدة فى مختلف مراحل الرأسمالية .

قبل مرحلة الاحتكار من تطور الرأسمالية كان السباق وراء الحد الاقصى من الربح يرافقه انتقال الرساميل ، بقدر متفاوت من الحرية ، من فرع الى آخر من فروع الانتاج . وكانت نتيجة المزاحمة بين المؤسسات نشوء معدل متوسط للربح .

اما فى عهد الامبريالية ، فان سيطرة الاحتكارات تحل محل حرية المزاحمة فى هذه الفروع من الانتاج او تلك ، وتخلق الشروط الاقتصادية التى تتيح للاحتكارات ابتزاز اكبر الارباح . ان الربح الاحتكارى العالى يشمل ، علاوة على الربح الوسطى ، ربحا زائدا تحصل عليه الاحتكارات بفضل السيطرة التى تمارسها فى هذا الميدان او ذاك من الانتاج او التبادل .

ففى عهد الامبريالية ، لا تباع البضائع التى تنتجها الاحتكارات باسعار احتكارية . والسعر الاحتكارى يشمل نفقات الانتاج والربح الاحتكارى العالى .

فكيف يحصل الرأسماليون على الربح الاحتكارى العالى ؟

مصادر الربح الاحتكارى

ان الربح الاحتكارى العالى ، شأنه شأن كل ربح رأسمالى ، انما اساسه القيمة الزائدة . وبتطبيق مختلف نظم "التعريق" على نطاق واسع فى تنظيم الانتاج ، وعن طريق اشاعة الاتمتة و"تحسين تنظيم العمل" وعن طريق تشديد وتيرة العمل ، يتوصلون الى زيادة معدل القيمة الزائدة وكميتها .

فبعد ان يتقاضى العامل اجرته ، يستمر استثماره من جانب اقسام اخرى من البرجوازية : التجار ، اصحاب البيوت ، الخ . .

وهناك مصدر آخر للربح الاحتكارى العالى هو استثمار الفلاحين . فهى تبيع من الفلاحين السلع الصناعية باسعار عالية ، وتستأثر فى الوقت نفسه بمنتجات الفلاحين الزراعية باسعار زهيدة جدا ، وتشبك الفلاحين

بالديون وتشيع الخراب في استثماراتهم ، وتستملك اراضيهم وممتلكاتهم باسعار بخسة .

كذلك يزداد الربح الاحتكاري من جراء اعادة توزيع القسم من القيمة الزائدة المنتج في المؤسسات غير الاحتكارية ، الصغيرة والمتوسطة . وتجري اعادة التوزيع بواسطة ميدان التداول عن طريق بيع وسائل الانتاج من هذه المؤسسات وتقديم الخدمات لها باسعار احتكارية عالية وعن طريق شراء منتجاتها باسعار مخفضة ، وكذلك بواسطة ميزانية الدولة .

ويثرى الاحتكارات ثراء فاحشا من استثمار شعوب البلدان التابعة والبلدان المتأخرة اقتصاديا . فالاجور في هذه البلدان لا تكفي حتى لتأمين الحد الادنى الضروري لمعيشة الشغيلة . ومعظم العمال ترهقهم الديون فتجعل منهم عبيدا للدائنين . ويفرض العمل الاجباري سواء في الزراعة ام في الصناعة . كذلك تثرى الاحتكارات من بيع هذه البلدان البضائع باسعار احتكارية فاحشة وشراء المواد الاولية والمنتجات الغذائية فيها باسعار احتكارية بخسة . ومن جراء التبادل غير المتكافيء ، تخسر البلدان الضعيفة التطور سنويا ١٤ - ١٦ مليار دولار .

هذه هي الوسائل الرئيسية التي يلجأ اليها الرأسمال الاحتكاري لابتزاز الارباح الاحتكارية العالية . ان تفاقم الاستثمار والنير الامبرياليين يستتبع مقاومة العمال والفلاحين والمثقفين في البلدان المستعمرة سابقا والتابعة ضد الرأسمال الاحتكاري ، ضد الامبريالية الامر الذي يعجل في زوالها .

٥ - مكان الامبريالية في التاريخ

الامبريالية هي اعلى وآخر مراحل الرأسمالية . وقد حدد لينين مكان الامبريالية في التاريخ وبين ان الامبريالية مرحلة خاصة من الرأسمالية . وهذا التعريف يشتمل على ثلاث سمات . فالامبريالية هي ١ - الرأسمالية الاحتكارية ؛ ٢ - الرأسمالية الطفيلية او المتعفنة ؛ ٣ - الرأسمالية المحتضرة .

الامبريالية هو الرأسمالية الاحتكارية

ان الامبريالية ، من حيث جوهرها الاقتصادي ، هي الرأسمالية الاحتكارية . وسمتها الاساسية هي سيطرة الاحتكارات . وهذا بالذات ما يحدد مكان الامبريالية في التاريخ .

وقد بين لينين في مؤلفه "الامبريالية ، والانشقاق في الاشتراكية" الظاهرات الرئيسية الاربع للرأسمالية الاحتكارية .

اولا ، ولد الاحتكار من تمركز الانتاج حين بلغ درجة عالية جدا من

التطور. والى الاتحادات الاحتكارية يعود الدور الحاسم في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلدان الرأسمالية .

ثانيا ، ولد الاحتكار من البنوك التي تحولت من وسيطة بسيطة الى مراكز مالية كلية الجبروت . ففي البلدان الرأسمالية المتطورة يتصرف الرأسمال المالي الذي حقق "الاتحاد الشخصي" بين الرأسمال الصناعي والرأسمال المصرفي ، بالمليارات .

ثالثا ، آلى نشاط الاحتكارات الى الاستيلاء على أهم مصادر الخامات ، واسواق التصريف ، ومناطق توظيف الرأسمال . وهي تبسط سيطرتها على بلدان بكاملها وحتى على قارات بكاملها ، مؤزمة الى اقصى حد التناقضات في قلب المعسكر الرأسمالي .

رابعا ، ولد الاحتكار من السياسة الاستعمارية (سياسة الاستيلاء على المستعمرات) التي انتهجتها الدول الامبريالية . وتستغل الامبريالية تصدير الرساميل والبضائع كوسيلة لاستعباد الشعوب اقتصاديا وسياسيا .

ومن جراء كل هذا معا تربط الاحتكارات في كل واحد مؤسسات عملاقة ، وتوحد عمل مئات الآلاف من الناس ، وتستولي على اسواق التصريف ومصادر الخامات ، وتتصرف بملاكات الاختصاصيين والعلماء . ولكن هذا التقدم الهائل الذي يحرزه انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعي يرتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ويستجيب لمصالح البرجوازية الاحتكارية والطغمة المالية . اما الجماهير الشعبية ، فانها لا تجد فائدة لها في هذا التطور الهائل الذي بلغته القوى المنتجة ، بل تتعرض لاستثمار لا رحمة فيه في اشكال متفننة جديدة .

وعليه فان سيطرة الاحتكارات تؤزم الى الذروة تناقض الرأسمالية الاساسي ، التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الرأسمالي الخاص لتملك ثمار الانتاج . وهكذا تحولت الرأسمالية في مرحلتها الامبريالية الى قوة رجعية تهدد وجود البشرية .

وقد بين لينين ان الدرجة العالية من انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعي ومن تطور الانتاج في ظل الرأسمالية الاحتكارية تشهد على ان جميع المقدمات المادية متوافرة من اجل اعادة بناء المجتمع على أسس الاشتراكية .

ان القوى المنتجة في المجتمع قد بلغت في عهد الامبريالية مستوى جعلها تدخل في اقصى التناقض مع الشكل الرأسمالي الخاص لامتلاك ثمار العمل . وفضلا عن ذلك ، تشدد الاحتكارات الى الحد الاقصى وطأة النير الذي يعانيه الشغيلة . ان نضال الطبقة العاملة في سبيل تحررها من الاستثمار الرأسمالي ينظمه ويرأسه حزب البروليتاريا ، يجعل الطبقة العاملة قادرة على أخذ السلطة في يدها .

وقد اشار لينين الى ان سمات مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى نظام اجتماعي اقتصادي اعلى قد تكونت واتضحت بجميع خطوطها

في عهد الامبريالية . وما يحدد مكان الامبريالية في التاريخ ، هو كونها آخر واعلى مراحل الرأسمالية .

الامبريالية هي الرأسمالية الطفيلية او المتعفنة

ان الامبريالية ليست الرأسمالية الاحتكارية وحسب ؛ فهي ايضا الرأسمالية الطفيلية ، المتعفنة . "ان الاحتكارات والطغمة المالية والنزوع الى السيطرة بدلا من النزوع الى الحرية ، واستثمار عدد متزايد من الامم الصغيرة او الضعيفة من قبل قبضة صغيرة من الامم الغنية او القوية - كل ذلك قد خلق السمات المميزة للامبريالية التي تحمل على وصفها بانها الرأسمالية الطفيلية او المتقيحة " * .

وتتجلى طفيلية الامبريالية في كون الاغلبية الساحقة من الرأسماليين لا تربطهم اى رابطة بالانتاج . لقد غدا الرأسماليون اصحاب اسهم واصحاب سندات قروض الدولة وغيرها من الاوراق المالية ، وكلها تعود عليهم بدخل . اما ادارة المؤسسات مباشرة ، فهي في ايدى اختصاصيين اجراء .

ان تعفن الرأسمالية يتجلى في عجز الرأسمال عن استخدام القوى المنتجة المتنامية ، وعن تأمين العمل لجميع الشغيلة ، وعن استخدام الطاقات الانتاجية استخداما تاما . فان اغنى بلد بين البلدان الرأسمالية المتطورة ، الولايات المتحدة ، قد غدا بلد بطالة مزمنة كبيرة بخاصة وبلد مؤسسات لا تشتغل بكل قدرتها .

ومن جهة اخرى ، تنعكس طفيلية الامبريالية في نمو العسكرية وشن الحروب . فان كمية متزايدة ابدا من الوسائل المادية لا تؤول الى انتاج الخيرات المادية لاجل الشعب بل الى اعداد وشن الحروب التي تؤدى الى تدمير القوى المنتجة ، وبالدرجة الاولى ، القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع ، الانسان . ففي الحرب العالمية الاولى مثلا ، بلغ عدد القتلى ١٠ ملايين نسمة ؛ وعدد الجرحى ، ٢٠ مليونا . وفتكت الاوبئة والمجاعات بملايين الناس . وفي الحرب العالمية الثانية ، بلغ عدد القتلى زهاء ٥٠ مليون نسمة . هذا هو الثمن الذى دفعته البشرية لمحاولات الامبرياليين حل تناقضاتهم عن طريق الحرب .

تتجلى طفيلية الرأسمالية الاحتكارية في تصدير الرساميل . فان الارباح الطائلة المبتزة من تصدير الرساميل الى الخارج تخفض مصلحة واهتمام الاحتكارات في تطوير الانتاج في بلدها بالذات . وفي الوقت ذاته ، يؤدى تصدير الرساميل الى البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا الى تطويرها تطويرا مشوها ، وحيد الجانب ، ويحكم عليها بالتأخر

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٤٢٢ .

الاقتصادي والثقافي . والارباح الطائلة الناجمة عن تصدير الرساميل تتيح للبرجوازية الاحتكارية اعتماد مبلغ معين من المال لاجل رشوة الاوساط العليا من الطبقة العاملة . وقد نعت لينين تصدير الرأسمال بالطفيلية المربعة .

وفي المرحلة الراهنة يقترن تعفن الرأسمالية كذلك بالميلين الملازمين لها في ميدان التقدم العلمي والتكنيكي - احدهما الى كبح هذا التقدم ، والثاني الى تطويره .

وبما ان الاحتكار يؤمن ارباحا عالية عن طريق رفع الاسعار، فانه يقلل الدوافع الى ترقية تكنيك الانتاج ، اي يخلق الميل الى الركود . وفي هذا الصدد كتب لينين يقول : " فبما انه تفرض اسعار احتكارية ، ولو لزمن محدود ، تزول بالتالي ، لدرجة معينة ، بواعث التقدم التكنيكي ، وتبعا لذلك كل تقدم آخر ، كل حركة الى امام ؛ ثم تظهر الامكانية الاقتصادية لاعاقة التقدم التكنيكي بصورة مصطنعة " * .

وتتكاثر الاحوال التي تشترى فيها الاحتكارات الاختراعات ، لا لكي تستعملها ، بل لكي تحول دون استعمالها من قبل مزاحميها .

ان علاقات الانتاج في ظل الرأسمالية مفرطة في الضيق لاجل الاستفادة التامة من نتائج الثورة العلمية والتكنيكية للاغراض السلمية في ميدان توليد الطاقة النووية وترويض الفضاء الكوني ، وفي تطوير الكيمياء واتمتة الانتاج ، وغير ذلك من كبريات المنجزات . ان الامبريالية تستغل التقدم التكنيكي على الاغلب في الاغراض العسكرية لاجل صنع وسائل الابادة بالجملة ؛ وهي تحول منجزات العقل البشري ضد البشر .

ومع ذلك يدفع الركض وراء الربح الاحتكاري العالي الرأسماليين الى استعمال تكنيك أوفرانتاجية ، الامر الذي يسفر عن نمو الانتاج نموا معينا . ولكن تطبيق التكنيك الجديد في ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية ترافقه البطالة وتشديد شروط العمل .

كذلك يتجلى تعفن الرأسمالية في كون البرجوازية الامبريالية تستغل ارباحها لكي ترشو بدأب واطراد ، عن طريق الصدقات والحسنات ، الفئات العليا من العمال الاكفاء او ما يسمى اريستقراطية العمال . وبمساندة من البرجوازية ، تقبض اريستقراطية العمال هذه بيدها على روافع القيادة في النقابات وسائر منظمات الطبقة العاملة . وهي ، الى جانب العناصر البرجوازية الصغيرة ، تنطوي على خطر جسيم بالنسبة للحركة العمالية .

فبواسطة اريستقراطية العمال ، تسمم البرجوازية ضمير العمال بدعوتها الى " السلام الطبقي " و" تحسين " الرأسمالية عن طريق الاصلاحات . وتلجأ الامبريالية الى الديماغوجية والى الاصلاحية البرجوازية والى الايديولوجية والسياسة الانتهازية ، وتبحث دائما عن طرائق جديدة لتقويض الحركة العمالية من داخلها ، وللسعي الى " ادماجها " في نظام

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٢٧ ، ص ٣٩٧ .

الرأسمالية . وبتفسيخ صفوف الطبقة العاملة ، تعيق اريستقراطية العمال الطبقة العاملة عن حشد قواها لاجل النضال ضد الامبريالية .

ان الامبريالية تتصف بالانعطاف من الديموقراطية البرجوازية الى الرجعية السياسية سواء في السياسة الداخلية ام في السياسة الخارجية. فان القوانين المعادية للشيوعية والمعادية للعمال ، ومنع الاحزاب الشيوعية ، وصرف الشيوعيين وغيرهم من العمال الطليعيين بالجملة من العمل ، ووضع اللوائح السوداء في المؤسسات ، والتثبت من ولاء المستخدمين ، واعمال القمع البوليسية ضد الصحافة الديموقراطية ، وخنق الاضرابات بواسطة القوات المسلحة ، كل هذا صار من الطرائق الدائمة التي تلجأ اليها البرجوازية الامبريالية لصيانة سيطرتها .

ان طفيلية الرأسمالية الاحتكارية وتعفنها يدلان على ان الرأسمالية قد استنفدت قواها تاريخيا ، وانه يجب ان يحل محلها نظام آخر ، تقدمي هو الاشتراكية .

الامبريالية هي الرأسمالية المحتضرة

بين لينين ان الامبريالية هي الرأسمالية المحتضرة . وهذا يعني ان الامبريالية ظاهرة عرضية . وهي تؤزم جميع التناقضات الرأسمالية الى اقصى الحدود وتخلق المقدمات للثورة البروليتارية .

ان التناقض الرئيسي هو التناقض بين العمل والرأسمال . ان طرائق الاستثمار القديمة تكتمل في مرحلة الرأسمالية الاحتكارية بطرائق جديدة . ووضع الرأسماليين الكبار الاحتكاري يتيح رفع درجة استثمار الطبقة العاملة رفعا دائما بتطبيق احدث انظمة الاجور ، والتوصل الى انماء شدة العمل ، ونهب الشغيلة بوصفهم مستهلكين عن طريق الاسعار العالية الاحتكارية لسلع الاستهلاك ، وعن طريق فرض الضرائب والغرامات ، الخ . . ان اشتداد الاستثمار وتفاقم البطالة ، وتعزيز الرجعية السياسية في عهد الامبريالية ، كل هذا يؤول الى المزيد من تأزم النضال الطبقي بين البروليتاريا والبرجوازية . وتكون النتيجة ان طرائق النضال القديمة التي تستخدمها الطبقة العاملة لا تبقى وافية . ففضلا عن النضال الاقتصادي ، تنخرط البروليتاريا بحزم متزايد في طريق النضال السياسي الثوري .

ولا يتأزم التناقض بين البرجوازية والبروليتاريا وحسب ، بل يتأزم كذلك بين الطغمة المالية وجميع فئات المجتمع الاخرى . ان تفاقم الاستثمار والضغط الاقتصادي من جانب البرجوازية الاحتكارية لا تعانيه البروليتاريا والفلاحون فقط ، بل يعانيه ايضا الحرفيون والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، والمستخدمون والمثقفون . الامر الذي يخلق الشروط لاجل توحيد جميع القوى الديموقراطية ، بقيادة الطبقة العاملة ، في سبيل واحد مناهض للاحتكارات .

وعلى هذا النحو، تدفع الامبريالية الطبقة العاملة الى مقربة قريبة

من الثورة الاشتراكية .

وفي عهد الامبريالية يتأزم التناقض بين الدول الاستعمارية في صراعها من أجل مناطق النفوذ . ان كلا من كتل الرأسماليين تسعى جهدها الى الاستيلاء على اسواق التصريف ومصادر المواد الاولية ومناطق توظيف الرساميل ، والى الاحتفاظ بها . وهذا الصراع الاقتصادي بين الرأسماليين تدعمه الدولة . وهذا ما يؤدي الى المجابهات الدولية . والصراع الضاري بين البلدان الامبريالية من اجل مناطق النفوذ يثير النزاعات الحربية ويشكل خطرا عاما على السلام .

وفي عهد الامبريالية تأزم بشكل حاد جدا التناقض بين البلدان المستعمرة والتابعة من جهة ، والدول الامبريالية من جهة اخرى . فان الدول الامبريالية تنهب شعوب البلدان النامية وتستثمرها بلا هوادة . ان اشتداد الاضطهاد الامبريالي ، وكذلك تطور الرأسمالية في البلدان المستعمرة والتابعة سابقا يؤديان الى اتساع نضال الشعوب في هذه البلدان من اجل تحررها الاقتصادي .

ان نشوء الاشتراكية ورسوخها قد رمزا الى مجيء عصر تحرر الشعوب المضطهدة . وقد سددت ثورات التحرر الوطني ضربة ماحقة للمستعمرين . وعلى انقاض الامبراطوريات الاستعمارية ، انبثقت عشرات من الدول المستقلة الجديدة التي يبلغ عدد سكانها اكثر من ثلث البشرية . ان تفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية وشعوب البلدان المستعمرة قد ادى الى انهيار نظام الامبريالية الاستعماري .

هذه هي التناقضات الرئيسية التي تحول الامبريالية الى رأسمالية محتضرة . ولكن وصف الامبريالية بانها رأسمالية محتضرة لا يعني ان الرأسمالية قد تموت من تلقاء نفسها ، اوتوماتيكيا . فان الامبريالية رأسمالية محتضرة لأنها ، بدفعها جميع تناقضات الرأسمالية الى اقصى الحدود ، قد وضعت الثورة الاشتراكية في جدول الاعمال وجعلتها امرا محتما .

ان انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا اولا ثم في عدد من بلدان اوربا وآسيا واميركا اللاتينية يؤكد بشكل ساطع صحة وصف لينين للامبريالية بانها رأسمالية محتضرة .

قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي

ان تفاوت تطور مختلف المؤسسات ومختلف فروع الصناعة ومختلف البلدان ظاهرة ملازمة لاسلوب الانتاج الرأسمالي . وهذا التفاوت ينجم عن المزاحمة والفوضى في الانتاج الرأسمالي . كانت الرأسمالية في مرحلتها قبل الاحتكار تتطور بهذا الحد او ذاك من الانسجام والتجانس . فالتقدم الذي حققته هذه البلدان بالنسبة لتلك قد امتد حقبة طويلة من الزمن . ومع الانتقال الى الامبريالية ، تغير طابع تطور

الرأسمالية المتفاوت ، غير المتساوى . وفى مرحلة الامبريالية تتطور بعض البلدان بقفزات .

ان الثورة العلمية والتكنيكية تؤمن للبلدان التى تستغل نتائجها امكانية تجاوز اخصامها فى آجال تاريخية قصيرة .

ان تغير نسبة القوى الاقتصادية والعسكرية عند الدول الامبريالية يدفعها الى الاصطدام بعضها ببعض . فيحتدم الصراع من اجل اعادة تقسيم العالم . وينشق العالم الرأسمالى كتلا متعادية . ان تفاقم التناقضات فى معسكر الامبريالية يضعفه . وعلى هذا الاساس ، يمكن خرق الجبهة الامبريالية فى اضعف حلقة من سلسلة الامبريالية ، فى البلد الذى تقوم فيه اوفر الظروف ملاءمة لانتصار الثورة الاجتماعية .

فى عهد الامبريالية يفضى تفاوت التطور الاقتصادى فى البلدان الرأسمالية الى تفاوت تطورها السياسى . فان درجة تطور التناقضات الطبقية تتنوع من بلد الى آخر . ومن بلد الى آخر يختلف وعى البروليتاريا السياسى وعزيمتها الثورية واهليتها لاجتذاب الجماهير الاساسية من الفلاحين وراءها ووحدتها التنظيمية . وهذا يعنى ان المقدمات السياسية للثورة البروليتارية فى مختلف البلدان متفاوتة النضج .

وانطلاقا من قانون تفاوت التطور الاقتصادى والسياسى فى البلدان الرأسمالية فى عهد الامبريالية ، استخلص لينين استنتاجا ذا اهمية تاريخية عالمية حول امكان انتصار الاشتراكية اولا فى عدة بلدان وحتى فى بلد رأسمالى واحد بمفرده ، وحول استحالة انتصار الاشتراكية عمليا فى آن واحد فى جميع البلدان . وليس من الضرورى ابدا ان يكون البلد المعنى بلدا رأسماليا بلغ اعلى درجة . ان انتصار الثورة الاشتراكية فى بلد واحد بمفرده قد يصبح بداية الثورة الاشتراكية العالمية .

ان هذا الاستنتاج اللينينى عظيم الشأن ، لأنه فتح افقا ثوريا امام بروليتاريى مختلف البلدان ، واطلق مبادرتهم ، وعزز ايمانهم بانتصار الاشتراكية المحتم . ومن كون انتصار الاشتراكية سيتحقق فى اوقات مختلفة فى مختلف البلدان ، تنبع الضرورة الموضوعية لتكوين النظام الاقتصادى العالمى الاشتراكى ، وامكانية قيام التعايش السلمى الطويل الامد بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى .

ان نظرية لينين حول الثورة الاشتراكية قد اثبت صحتها كليا انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا ، هذه الثورة التى نظمها الحزب الشيوعى بقيادة لينين .

بعد الحرب العالمية الثانية ، جاء انفصال جملة من بلدان اوروبا وآسيا وفى اميركا اللاتينية - كوبا ، عن النظام الامبريالى وبناؤها الاشتراكية اليوم بنجاح ، برهانا جديدا ساطعا على صحة نظرية لينين عن الثورة الاشتراكية .

اسئلة للمراجعة :

١ - اذكر العلائم الاقتصادية الاساسية للامبريالية .
٢ - ما هو الاحتكار الرأسمالي وما هي اشكاله ؟
٣ - ما هي الاتحادات الاحتكارية العصرية في البلدان الرأسمالية الرئيسية ؟
٤ - ما هي اشكال صراع المزاحمة في عهد الامبريالية ؟
٥ - فيم يتلخص دور المصارف الجديد في عهد الامبريالية ؟
٦ - ما هو الرأسمال المالي وما هي الطغمة المالية ؟
٧ - اشكال تصدير الرساميل الى الخارج وعواقبه .
٨ - اعط مواصفات تقاسم العالم اقتصاديا واقليميا في عهد الامبريالية ومواصفات الصراع من اجل اعادة تقاسمه .
٩ - ما هو نظام الامبريالية الاستعماري وما هو دور المستعمرات في عهد الامبريالية ؟
١٠ - ما هو الربح الاحتكاري وما هي مصادره ؟
١١ - ما هو مكان الامبريالية في التاريخ ؟
١٢ - ما هو جوهر قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي للرأسمالية في عهد الامبريالية ؟
١٣ - تعاليم لينين حول امكان انتصار الاشتراكية في بلد واحد بمفرده .

الفصل الثامن

الازمة العامة للرأسمالية

تشغل الازمة العامة للرأسمالية مرحلة تاريخية مديدة نسبيا . وهي تتطور من مرحلة الى اخرى ، بتفاوت ، وقفزات ، عبر المعارك الطبقية والعواصف الاقتصادية .

١ - جوهر وتطور الازمة العامة للرأسمالية العالمية

جوهر الازمة العامة للرأسمالية ومراحلها

" ان العهد الراهن ، ومضمونه الاساسي الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، هو عهد النضال بين النظامين الاجتماعيين المتضادين ، عهد الثورات الاشتراكية والثورات الوطنية التحررية ، عهد انهيار الامبريالية وتصفية نظام المستعمرات ، عهد انتقال شعوب جديدة وجديدة الى طريق الاشتراكية ، عهد انتصار الاشتراكية والشيوعية على نطاق العالم كله " * . ان هذه الموضوعة التي صاغها برنامج الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ، تعبر عن جوهر الازمة العامة للرأسمالية .

ان ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا عام ١٩١٧ هي التي ارست بداية الازمة العامة للرأسمالية . فلم تبق الرأسمالية النظام الوحيد الذي يشمل العالم بأسره . فعلى سدس من الكرة الارضية ، ظهرت دولة لا ترتكز على اساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بل على اساس الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية لوسائل الانتاج الاساسية . ان انتصار الثورة البروليتارية في روسيا قد عنى ان عهد هلاك الرأسمالية وانتصار

* برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي ، ص ٧ - ٨ . الطبعة العربية ، موسكو، ١٩٦١ .

الاشتراكية قد بدأ وأطل . وتأكدت كليا صحة النظرية التى صاغها لينين ابان الحرب العالمية الاولى والتى تقول ان الاشتراكية لن تنتصر فى عهد الامبريالية فى مختلف البلدان فى آن واحد ، بل خلال مرحلة طويلة من الزمن ، عن طريق انفصال مختلف البلدان ، واحدا بعد آخر ، انفصالا ثوريا عن النظام الرأسمالى العالمى .

قلنا فى فصل سابق ما هى ازمات فيض الانتاج الاقتصادية . ان هذه الازمات سمة ملازمة حتما لاسلوب الانتاج الرأسمالى . وخلافا لها ، لاتشمل الازمة العامة للرأسمالية الاقتصاد فقط ، بل تشمل ايضا جميع الميادين الاخرى فى حياة البلدان الرأسمالية ، والسياسة والثقافة والايديولوجية ؛ انها ازمة النظام الرأسمالى العالمى بمجمله وفى جميع نواحيه ، ازمة تتميز بالصراع بين الرأسمالية المحكوم عليها تاريخيا بالهلاك وبين الاشتراكية الناشئة التى يعود لها المستقبل . ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الاساسى لعهد الازمة العامة للرأسمالية .

لقد دخلت الازمة العامة للرأسمالية المرحلة الثالثة من تطورها . المرحلة الاولى بدأت فى حقبة الحرب العالمية الاولى وانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا . والمرحلة الثانية تطورت ابان الحرب العالمية الثانية والثورات الاشتراكية التى قامت فى جملة من بلدان اوروبا وآسيا . وفى النصف الثانى من العقد السادس من قرننا ، دخلت الرأسمالية مرحلة جديدة من ازمتها العامة هى المرحلة الثالثة . وأهم ميزة تتميز بها هذه المرحلة الجديدة ، انها لم تبدأ بالارتباط مع حرب عالمية ، بل فى ظروف المباراة والنضال بين النظامين الاشتراكى والرأسمالى ، فى ظروف تغير نسبة القوى لصالح الاشتراكية .

ان انتصار الثورة الاشتراكية فى كوبا ولاوس وكمبوتشيا وافغانستان ، والتحويلات الاجتماعية والاقتصادية فى عدد من البلدان النامية التى سلكت سبيل التطور اللارأسمالى ، - كل هذا أثبت امكانية سقوط حلقات جديدة من نظام الرأسمالية العالمية فى ظروف السلام .

اما السمات الجذرية التى تتسم بها الازمة العامة للرأسمالية فهى : انقسام العالم الى نظامين اجتماعيين متضادين وانفصال بلدان جديدة وجديدة ابدا عن الرأسمالية ، وتزايد ضعف مواقع الامبريالية فى المباراة الاقتصادية مع الاشتراكية ؛ وازمة وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارى ؛ واشتداد تناقضات الامبريالية مع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية واشاعة العسكرية فى الاقتصاد ؛ وتفاقم عدم الاستقرار الداخلى واستفحال التعفن فى الاقتصاد الرأسمالى ، اللذين يتجليان فى تزايد عجز الرأسمالية عن استخدام القوى المنتجة بكليتها (وتائر ضعيفة فى نمو الانتاج ، ازمات دورية ، عجز دائم عن تشغيل الطاقات الانتاجية ، بطالة مزمنة) ؛ وتعاظم النضال بين العمل والرأسمال ؛ واحتدام التناقضات فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى احتداما شديدا ؛ واشتداد الرجعية السياسية اشتدادا لا سابق له فى جميع النواحى ، وقيام انظمة فاشية فى جملة

من البلدان ، والازمة العميقة فى السياسة البرجوازية والايديولوجية البرجوازية .
لنبحث ظهور هذه السمات فى مرحلة الازمة العامة للرأسمالية .

انقسام العالم الى نظامين

نشبت الحرب العالمية الاولى فى ١٩١٤ - ١٩١٨ من جراء تفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية في غمرة صراعها من اجل اعادة تقسيم العالم . وقد اوهنت الحرب الامبريالية وخلقت جوا ملائما لخرق جبهتها .وقد خرقت جبهة الامبريالية في روسيا ، في هذا البلد الذى تبين انه اضعف حلقة فى سلسلة الامبريالية العالمية ، وعقدة جميع تناقضاته . ومن جراء انتصار الثورة البروليتارية فى روسيا ، انفصلت روسيا عن النظام الرأسمالى وشرعت تبنى الاشتراكية ، وكشفت فى أجل قصير مزاياها بالنسبة للرأسمالية . فقبل ثورة اكتوبر الاشتراكية عام ١٩١٧ ، كانت روسيا تشغل المرتبة الخامسة فى العالم من حيث الانتاج الصناعى ، ولكنها بعد ٢٠ سنة ، قبيل عام ١٩٣٧ ، شغلت المرتبة الاولى فى اوربا والثانية فى العالم من حيث هذا المؤشر.
ثم انفجر الحرب العالمية الثانية . وقد حضرتها قوى الرجعية العالمية وشنتها كتلة الدول الفاشستية : المانيا الهتلرية واليابان وايطاليا . وانتهت الحرب بهزيمة المعتدين الفاشست الكلية . والاتحاد السوفييتى هو الذى اضطلع بالدور الحاسم فى هذه الهزيمة . وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نهوض عاصف فى الحركة الثورية وحركة التحرر الوطنى فى العالم بأسره . وانفصلت جملة من البلدان فى اوربا وآسيا عن النظام الرأسمالى وسلكت سبيل بناء الاشتراكية الامر الذى ادى الى تغير نسبة القوى بين الاشتراكية والرأسمالية في صالح الاشتراكية .
وهكذا تفاقمت اكثر من ذى قبل الازمة العامة للرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية . وبدأت المرحلة الثانية من هذه الازمة . وهذا ما تجسد فى كون الاشتراكية قد تخطت نطاق بلد واحد وتحولت الى نظام اشتراكى عالمى .
ان اقتصاد البلدان الاشتراكية يتطور بوتائر اعلى بما لا يقارن من وتائر تطور الاقتصاد الرأسمالى . ففى عام ١٩٥٠ انتجت البلدان الاشتراكية زهاء ٢٠ ٪ من المنتوج الصناعى العالمى . وفى عام ١٩٦٠ ، وبالقياس الى عام ١٩٣٧ ، كان حجم الانتاج الصناعى قد ازداد فى البلدان الاشتراكية الى ٦ر٨ مرات ، وفى البلدان الرأسمالية الى اقل من ٥ر٢ مرة .
وصلت مرحلة جديدة من الازمة العامة للرأسمالية ، هى المرحلة الثالثة . والسمة الرئيسية التى تميز هذه المرحلة هى ان النظام

الاشتراكى العالمى يصبح العامل الحاسم فى تطور المجتمع البشرى .
ان السبيل الرئيسى لتطور البشرية يحدده النظام الاشتراكى العالمى ، والطبقة العاملة العالمية ، وجميع القوى الثورية . ينجم بالتالى ان المرحلة الثالثة للازمة العامة للرأسمالية تتصف ، اول ما تتصف ، بالمباراة بين النظامين العالميين ، وفى هذه المباراة تتوطد مواقع الاشتراكية اكثر فاكثر ، بينما تفقد الامبريالية مواقعها اكثر فاكثر . فان البلدان الاشتراكية ، مثلا ، قد زادت فى عام ١٩٨٠ حجم الانتاج الصناعى الى ١٤ مرة بالمقارنة مع عام ١٩٥٠ ، بينما زادته البلدان الرأسمالية المتطورة الى قرابة ٣٫٨ مرات .

وفى المرحلة الثالثة للازمة العامة للرأسمالية سلكت طريق البناء الاشتراكى شعوب كوبا ولاوس وكمبوتشيا وافغانستان .

تفاقم قضية الاسواق . البطالة المزمنة وعجز المؤسسات المزمن عن الانتاج بكامل الطاقة

من السمات التى تميز الازمة العامة للرأسمالية ، تفاقم قضية اسواق التصريف وميادين توظيف الرساميل . وهذا التفاقم ناجم بالدرجة الاولى عن اتساع التفاوت اكثر فاكثر بين تطور الانتاج وامكانيات تصريف البضائع . ان انفصال بلد ضخم كروسيا عن النظام الرأسمالى فى المرحلة الاولى من الازمة العامة للرأسمالية ، قد قوى الصراع بين البلدان الرأسمالية من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف الرساميل . ومع نشوء النظام الاشتراكى العالمى ، فى المرحلة الثانية من الازمة العامة للرأسمالية ، وفى مرحلتها الثالثة ، تقلص ميدان الاستثمار الرأسمالى اكثر من ذى قبل .

وادى نشوء النظام الاشتراكى الاقتصادى العالمى الى نشوء سوق اشتراكية عالمية . وقد ظهرت الآن ، على النطاق العالمى ، سوقان عالميتان متقابلتان : سوق البلدان الاشتراكية وسوق البلدان الرأسمالية .

ومع تقلص منطقة الاستثمار الرأسمالى وتفسخ نظام الامبريالية الاستعمارى ، ومع تكاثر الازمات الاقتصادية ومع تردى وضع جماهير الكادحين ، واشاعة العسكرية فى الاقتصاد ، تفاقمت تناقضات السوق الرأسمالية العالمية واشتد الصراع من اجل الاسواق . ان احتدام الصراع من اجل الاسواق ينجم ايضا عن المزاحمة من جانب الرأسمالية التى تتطور فى البلدان الضعيفة التطور اقتصاديا . فان هذه البلدان تحتاج اكثر فاكثر الى اسواق لتصريف البضائع . وهذا يصح خاصة على سلع الصناعة الخفيفة .

والصراع من اجل اسواق التصريف وميادين توظيف الرساميل يؤدى الى اصطدامات بين اتحادات الرأسماليين الاحتكارية وكذلك بين الدول الامبريالية .

ان تفاقم قضية الاسواق وميدان توظيف الرساميل يرتبط وثيق الارتباط بعجز المؤسسات الصناعية المزمن عن الانتاج بكامل طاقتها وبالبطالة الجماهيرية الدائمة .

في مرحلة ما قبل الاحتكار من تطور الرأسمالية ، لم تكن مشكلة العجز الكلي عن الانتاج بكامل الطاقة في المؤسسات الصناعية تقع الا ابان الازمات الاقتصادية . اما اليوم ، ففي مرحلة الازمة العامة للرأسمالية ، غدا عجز المصانع والمعامل عن الانتاج بكامل طاقتها ظاهرة دائمة ، اى انه يتخذ طابعا مزمنا .

والعجز المزمن عن الانتاج بكامل الطاقة في المؤسسات الصناعية يقابله طابع آخر للبطالة في مرحلة الازمة العامة للرأسمالية . فيما مضى، كان جيش العاطلين عن العمل يتضخم في سنوات الازمات الاقتصادية ويزول كثيرا في مراحل الانتعاش والنهوض ؛ اما في مرحلة الازمة العامة للرأسمالية ، فان هذا الجيش يغدو دائما ، مزمنا ، جماهيريا . ان نسبة العاطلين عن العمل بلغت في عام ١٩٨٠ : في انجلترا ، ٨٫٥ بالمئة من مجمل السكان العاملين ؛ وايطاليا ، ٧٫٠ بالمئة ؛ في الولايات المتحدة ، ٧٫٥ بالمئة ؛ في جمهورية المانيا الاتحادية ، ٣٫٥ بالمئة ؛ في اليابان ، ١٫٩ بالمئة .

وقد تحولت البطالة الجماهيرية في كثرة من البلدان الى بلية وطنية حقيقية . ففي البلدان الرأسمالية المتطورة في اميركا الشمالية واوروبا الغربية ، وكذلك في اليابان واوستراليا ، بلغ عدد العاطلين عن العمل كليا ١٩ مليون شخص في عام ١٩٨٠ من اصل ١٢٥ مليونا من البروليتاريين الصناعيين . وهذا يعني ان واحدا من كل تسعة ، بصورة وسطية ، عاطل عن العمل . وفي البلدان النامية خلفت الامبريالية على سبيل الارث مشكلة البطالة علاوة على غيرها من العيوب .

التغيرات في الحلقة الرأسمالية

نعيد الى الاذهان ان المرحلة التي تمتد من بداية ازمة اقتصادية حتى بداية ازمة اقتصادية اخرى تسمى الحلقة . وتتألف الحلقة من اربعة اطوار : الازمة ، الركود ، الانتعاش ، النهوض .

في مرحلة الازمة العامة للرأسمالية تطرأ ايضا تغيرات في الحلقة الرأسمالية . وقوام هذه التغيرات ، ان مدة الحلقة تقل ، الامر الذي يجعل الازمات اكثر تواترا . فقبل الحرب العالمية الاولى ، مثلا ، كانت الازمات الاقتصادية تنشب كل ٨ - ١٢ سنة . وفي الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين الاولى والثانية (١٩١٩ - ١٩٣٨) وقعت ثلاث ازمات اقتصادية ، اى ازمة كل ٦ - ٧ سنوات . وفي الوقت نفسه ، ازدادت مدة طور الازمة ومدة طور الركود ، بينما غدا طور النهوض اقل استقرارا . فيما مضى ، كانت الازمات تدوم سنة ونصف السنة او سنتين ،

في حين ان ازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ دامت اكثر من ٣ سنوات . وبعد الحرب العالمية الثانية ، صارت الازمات ، على العكس ، اقل عمقا واقصر زمنا ، مع انها اخذت تنشب في اكثر بكثير من الاحيان.

لنأخذ على سبيل المثال الولايات المتحدة ، اغنى بلد في العالم الرأسمالي . بعد الحرب العالمية الثانية ، تعرضت الصناعة الاميركية ، منذ اواخر عام ١٩٤٨ ، لضربات الازمة الاقتصادية التي راحت تتعمق وتتفاقم طوال عام ١٩٤٩ . وابتداء من النصف الثاني من عام ١٩٥٣ ، أخذت تتنامى في الولايات المتحدة ازمة اقتصادية جديدة آلت الى انخفاض حجم الانتاج الصناعي ، وانخفاض الطلبيات ، واتساع البطالة ونمو مخزونات البضائع . واستمرت الازمة في عام ١٩٥٤ . وفي اواسط عام ١٩٥٧ ، انفجرت في الولايات المتحدة ازمة جديدة من فيض الانتاج واشتدت خاصة في عام ١٩٥٨ . وهذه الازمة الاقتصادية التي نشبت في الولايات المتحدة ، امتدت وشملت ايضا بلدانا رأسمالية اخرى.

ان ازمة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ لم تمهد التربة لنهوض طويل الاجل في الصناعة الاميركية . وقبل ان تنقضي سنتان ، شرعت الولايات المتحدة في عام ١٩٦٠ تنزلق في الازمة الاقتصادية من جديد . واستمرت هذه الازمة في عام ١٩٦١ .

في اواسط الستينيات (١٩٦٥ - ١٩٦٦) شملت ازمة فيض الانتاج عددا من البلدان الرأسمالية التي تجنبت الذبذبات الحلقية المتواترة. في البدء تجلت الازمة في ايطاليا وفرنسا واليابان ، وتبدت الازمة بقوة بالغة في جمهورية المانيا الاتحادية . وقد اوقف تصاعد الحرب في الفييتنام الازمة الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة ، ولكنها لم تستطع ان تحول دون نشوب ازمة اقتصادية جديدة تفجرت في الولايات المتحدة بكامل القوة في اواخر ١٩٦٩ .

ان الازمة الاقتصادية ١٩٦٩ - ١٩٧١ قد اصابت كذلك بلدانا رأسمالية اخرى - ايطاليا ، كندا ، اسوج ، فنلنده ، النمسا . كذلك لوحظ الركود والتباطؤ في الانتاج الصناعي في المانيا الغربية واليابان.

في اواخر ١٩٧٣ ، بدأت مصاعب اقتصادية خطيرة في البلدان الرأسمالية المتطورة من جراء ازمة الطاقة وازمة الخامات ، وكذلك من جراء اشتداد عمليات التضخم النقدى . وتوقف طور النهوض .

في سنة ١٩٧٤ عانت البلدان الرأسمالية هزات اجتماعية خطيرة وهبوطا شديدا في النشاط الاقتصادى تحول الى ازمة اقتصادية شملت النظام الرأسمالي بأسره . ان هبوط وتائر النمو الاقتصادى هبوطا حادا على امتداد سنة ، وازمة صناعة السيارات وازمة صناعة النسيج اللتين اتخذتا ابعادا عالمية ؛ وانخفاض نطاق اعمال البناء السكني في كل مكان ؛ وتعمق ازمة الوقود والخامات ، والازمة الغذائية والجوع في كثير من مناطق آسيا وافريقيا ؛ وعمليات التضخم النقدى التي لا سابق لها ، وتفاقم هزات العملات ؛ ونمو جيش العاطلين عن العمل ، وتردى

اوضاع الكادحين المادية ، وكعاقبة لذلك ، اشتداد المصادمات الطبقية بين العمل والرأسمال بكل حدة ، وتفاقم التناقضات بين الدول الامبريالية فى مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وتعاظم الحمائية - كل هذا لابعد من ان يشكل قائمة كاملة بالعمليات التى تعصف باقتصاد الرأسمالية .

حلت ازمة فيض الانتاج الاقتصادية التالية في ١٩٧٤ - ١٩٧٥، وعكست التراكم المديد للتناقضات فى تطور كل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية. وقد تميزت هذه الازمة مع ما لازمها من حدة خاصة بكونها تفجرت فى آن واحد فى جميع البلدان الرأسمالية المتطورة ، فمن حيث قوتها وعمقها ، لا يمكن مقارنتها الا بازمة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . كذلك تميزت هذه الازمة بكونها تشابكت مع عدد من الازمات فى الميادين الاخرى من الاقتصاد الرأسمالى العالمى - مع ازمة الطاقة ، وازمة البيئة ، وازمة الاغذية . وهذه الازمات البنيوية عمّقت بدورها ازمة فيض الانتاج الاقتصادية الحلقية وصعبت الخروج منها .

وقد جرت ازمة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ فى ظل الازمة النقدية والاختلال الخارق فى النظام النقدى والتسليفى في البلدان الرأسمالية . واستعصت عمليات التضخم النقدى على المراقبة وصعبت الخروج من الازمة .

ابان ازمة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ هبط الانتاج الصناعى فى البلدان الرأسمالية المتطورة ٥ر٨ ٪ خلال عام ١٩٧٥ ، وهبطت التوظيفات الاجمالية لتوسيع وتحديث الصناديق الاساسية ٥ر١٠ ٪ ، وفى البناء السكنى ١ر١٦ ٪ . واستخدمت هذه البلدان طاقاتها الانتاجية بنسبة ٧٠ - ٧٢ ٪ ، والولايات المتحدة بنسبة ٦٤ ٪ .

ان انخفاض الانتاج ، والعجز عن استخدام الطاقات الانتاجية بكليتها قد نزلا عبئا مرهقا على كواهل الشغيلة واستتبعا تفاقم البطالة تفاقما كارثيا .

وهكذا عانى اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة فى مرحلة ما بعد الحرب وطأة الازمة الاقتصادية عدة مرات . ناهيك عن الاخلال بالتعاقب العادى فى اطوار الحلقة . فقد زال بعض اطوار الحلقة . مثلا . ليس من النادر ان يتم الانتقال من الازمة الى الانتعاش دون المرور بطور الركود ، بينا الانتعاش يقود فى غالب الاحيان لا الى طور النهوض بل الى ازمة جديدة مباشرة . ثم ان الانتقال الى الازمة فى جملة من الحالات لا يتحقق بشكل انفجار، بل تدريجيا ، عبر مرحلة طويلة من جمود سابق للازمة . وتتطور الازمة بابطأ مما مضى . والافلاسات البنكية والبورصية التى كانت فيما مضى تتجلى بكل سطوع صارت اندر . والازمات نفسها تتميز فى مرحلة ما بعد الحرب بطول اقل مما قبل الحرب العالمية الثانية .

فى بعض الفروع وفى بلدان برمتها من النظام الرأسمالى ، تلاحظ مظاهر الركود المزمن والتدهور المزمن ، وتباطوء وتائر التطور العامة .

وهناك كذلك عوامل اخرى أفضت الى تغير الحلقة الرأسمالية في مرحلة ما بعد الحرب .

ان مجرى الحلقة يتأثر الى حد معين بتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية وبتدخل الدولة في العلاقات الاقتصادية لما فيه مصلحة الاحتكارات . وبفضل تدابير الدولة لضبط الامور (مشتريات الدولة من منتوجات الصناعة والزراعة ، الاعانات والقروض من الدولة للاحتكارات ، والخ .) ، تحاول البرجوازية الاحتكارية ان تضعف من القوة التدميرية التي تلازم الازمات الاقتصادية . ولكن رأسمالية الدولة الاحتكارية ، رغم تأثيرها في الحلقة الرأسمالية ، عاجزة عن القضاء على ازمات فيض الانتاج الاقتصادية .

ان اشاعة العسكرية في الاقتصاد تؤثر في مجرى الحلقة الرأسمالية ولكن تأثيرها مزدوج ومتناقض . فهي ، من جهة ، تنشط الفروع الصناعية المرتبطة بانتاج الاسلحة وتحفزها الى نهوض موقت ، وهي ، من الجهة الاخرى ، تستتبع مزيدا من التأزم في جميع تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالي وتخلق المقدمات لازمة اشد عمقا .

والتقدم العلمي والتكنيكي يؤثر كذلك في مجرى الحلقة . يحدث ما يسمى التلف (الاستهلاك) المعنوى السريع في الرأسمال الاساسي . ولهذا فان التوظيفات الاساسية ، رغم انها تنخفض في مراحل الازمات ، تبقى مع ذلك على مستوى عال نسبيا . وهذا ما يعطي تطور الحلقة اشكالا تختلف بعض الشيء عن الاشكال السابقة .

والنضال الطبقي في البلدان الرأسمالية يؤثر في مجرى الحلقة . فكلما ازدادت نجاحات العمال في النضال الطبقي ، كلما اضطرت البرجوازية الى الاقدام على التنازلات الاقتصادية . ان توسيع السوق الداخلية يمكنه ان يشكل الى حد ما عاملا يعيق اشتداد ازمة فيض الانتاج .

وانهيار النظام الاستعماري أثر ايضا في الحلقة الرأسمالية . وهذا ما يتجلى في كون البلدان التي ظفرت بالاستقلال السياسي ، تناضل من اجل استقلالها الاقتصادي . ان التصنيع الذي تحققه جملة من هذه البلدان قد افضى في العقود الاخيرة من السنين الى ازدياد مشتريات البلدان النامية من التجهيزات في البلدان الرأسمالية المتطورة ازديادا كبيرا . وهذا العامل الجديد يمكنه ان يسهم في انماء الانتاج في البلدان المتطورة ، ولكنه ليس عاملا ثابتا ، لأن مشتريات البلدان النامية من التجهيزات تتعرض للتقلبات المرتبطة بنقص العملات الاجنبية اذا ما قلت صادراتها . هذه هي بعض العوامل التي تؤثر في مجرى الحلقة الرأسمالية في الظرف الراهن .

ان العجز المزمن عن الانتاج بكامل الطاقة في المؤسسات الصناعية ، والبطالة الجماهيرية المزمنة ، والازمات الاقتصادية المتواترة اكثر فاكثر ، كل هذا يشهد على ان الرأسمالية المعاصرة لم يبق في مستطاعها الافادة من القوى المنتجة الكبرى التي تطورت في احشائها ، وانها

غدت عقبة كأداء في وجه تقدمها .

تطور الظاهرات الازمية في النظام الاقتصادى الرأسمالي العالمي

فضلا عن ازمات فيض الانتاج الاقتصادية ، يخضع نظام الانتاج الرأسمالي العالمي لتأثير الازمة النقدية ، والازمة الطاقية ، والازمة الغذائية والازمة البيئوية .

ان ازمة نظام الامبريالية النقدى قد نشبت في اواخر الستينيات . ولهذه الازمة تاريخها . فبعد الحرب العالمية الثانية ، توصلت الاوساط الامبريالية الاميركية ، بالاعتماد على وضع الولايات المتحدة الاميركية السائد في الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، الى اخضاع عملات الدول الرأسمالية للدولار الاميركي . وبموجب اتفاقية بريتون - فود (١٩٤٤) ، اعتبر الدولار موازيا من حيث قيمته للذهب واصبح معيار القيمة بالنسبة للعملات الرأسمالية الاخرى اى انه اعتبر العملة الاحتياطية المركزية . ثم تعزز وضعه المميز بكونه بقي بين العملات العملة الوحيدة التي كان من الممكن مبادلتها بالذهب بحرية ، بواسطة الخزانة الاميركية ، وبالسعر الثابت الرسمي . وكانت جميع البلدان الاخرى - الاعضاء في صندوق النقد الدولي ، ملزمة باقرار تعادل قيمة عملاتها بالدولارات . وهكذا اصبح الدولار اساس النظام النقدى في العالم الرأسمالي .

استغلت الولايات المتحدة وضع عملتها الخاص في العالم الرأسمالي فأخذت تدفع توظيفاتها من الرساميل في البلدان الاخرى والنفقات المرتبطة بسياستها العدوانية . ولكن التضخم النقدى الدولارى بدأ في عام ١٩٦٧ . فوراء حدود الولايات المتحدة الاميركية تكدست كمية ضخمة من الدولارات التي هبطت قيمتها . وفي هذه الظروف ، كفت كبريات المصارف الرأسمالية عن مبادلة الدولارات الورقية بالذهب .

وتقدمت الحكومة الاميركية بدورها ببرنامجها من الاجراءات الاستثنائية لانقاذ الدولار وتوطيد مواقع الامبريالية الاميركية للمزاحمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي . وفي سنة ١٩٧١ كفت الولايات المتحدة عن مقايضة الدولارات بالذهب . وفي سنة ١٩٧١ وسنة ١٩٧٣ ، تم تخفيض سعر الدولار . والغي رسميا وكليا مضمون العملات الذهبي ، واقيم نظام ما يسمى بالاسعار العائمة للعملات . وزال نظام بريتون - فود . واقرت اتفاقية كينغيتون (او جامايكا) سنة ١٩٧٦ رسميا الانتقال الى علاقات السوق المتغيرة باستمرار بين عملات البلدان الرأسمالية .

ان الازمة النقدية اى الاختلال الحاد في الانظمة النقدية والتسليفية الداخلية وفي العلاقات النقدية والمالية العالمية في البلدان الرأسمالية قد تجلت قبل كل شيء في تصفية المعيار الذهبي . ان الخصائص التي تتميز بها الازمة النقدية هي التضخم النقدى ، والذبذبات وانعدام

التوازن في موازين المدفوعات ، وتغير النسب بين الاسعار في مختلف البلدان بشدة ، والتغيرات غير المتوقعة في النسبة بين اسعار العملات ، وتغير بنية وتوزع الاحتياطيات من العملات . وتواصل البلدان الرأسمالية الرئيسية البحث عن الوسائل لاجل اضعاف الازمة النقدية . ولكنه من المستحيل القضاء على الاسباب الجذرية للازمة النقدية في ظل الرأسمالية . ان عبء الازمة النقدية الاساسي يقع على كواهل الجماهير الكادحة .

ان الازمة النقدية لنظام الامبريالية هي احد المظاهر الساطعة للازمة العامة للرأسمالية . وهي تمارس تأثيرا معاكسا في تجديد الانتاج ، اذ تخفض وتائر نموه وتخلق جوا من عدم الثقة في المستقبل ، وتشيع الاختلال في التجارة العالمية .

وقد استثارت ازمة الطاقة تعقيدات كبيرة في الاقتصاد الرأسمالي. فقد نجمت في صناعة البترول حيث يعود وضع السيادة الى سبعة من كبريات الاحتكارات البترولية العالمية العاملة في استخراج البترول في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة سابقا . ونظرا لتزايد الطلب على البترول كانت تبتز ارباحا طائلة . فأنشأت البلدان المصدرة للبترول كارتلا معاديا للامبريالية ، وأممت ملكية الاحتكارات البترولية . واخذت اسعار البترول ترتفع . وتبين انه من المستحيل اقامة توازن بين انتاج واستعمال الموارد الطاقية في ظل نظام الاقتصاد الرأسمالي . وظهر نقص حاد الى موارد الطاقة . واتاحت ازمة الطاقة للاحتكارات البترولية ابتزاز ارباح فاحشة ، خيالية . وفي الوقت نفسه كان لهذه الازمة تأثير فتاك في اقتصاد البلدان المتحررة الفتية ، وفي اوضاع الكادحين الاقتصادية في العالم الرأسمالي . وهذه الازمة تؤزم تناقضات الامبريالية اكثر من ذي قبل .

في العقود الاخيرة من السنين واجهت البشرية مشكلة الازمة البيئوية . فان استعمال الرأسمالية للموارد الطبيعية بصورة عفوية ووحشية ، وتلويث البيئة المحيطة قد عرضا للخطر امكانية تجديد عوامل التطوير الاقتصادي الطبيعية . ان الرأسمال الاحتكاري يسعى الى حل هذه المعضلة بالطرائق الرسمية ، اي بتوزيع أضر و"اقذر" فروع الانتاج (الصناعة البتروكيماوية ، صناعة الاستخراج ، والخ .) في اراضي البلدان النامية ، وبتحويل اجراءات حماية البيئة المحيطة الى مصدر للاثراء .

ان تشابك شتى الظاهرات الازمية التي تصيب الاقتصاد الرأسمالي يدل على استمرار تطور الازمة العامة للرأسمالية . ان بنية المجتمع الرأسمالي الاقتصادية والاجتماعية تدخل في تناقض متفاقم ابدا مع حاجات الجماهير الشعبية ، ومع مقتضيات التقدم الاجتماعي والتطور الديموقراطي والسياسي .

في السبعينيات ، استمر تعمق الازمة العامة للرأسمالية ، التى تشمل الاقتصاد والسياسة والايديولوجية وجميع ميادين المجتمع الرأسمالي الاخرى . فيم تتلخص اصالة المرحلة الراهنة من الازمة ؟

يتسم باكبر جانب من الاهمية كون الازمة تجرى في جو من تزايد قدرة العملية الثورية العالمية : جبروت الاشتراكية الفعلية ، تطور الحركة العمالية العالمية وحركة التحرر الوطني . وقد كانت سنوات السبعينيات ، كما جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي امام مؤتمر الحزب السادس والعشرين ، سنوات "اطراد تعاظم نشاط ومكانة الاتحاد السوفييتي وسائر بلدان الاسرة الاشتراكية . وتكلل نضال الشعوب الثورى بانتصارات جديدة ... وفي السبعينيات انتهت عمليا تصفية الامبراطوريات الاستعمارية . وتقلص مجال السيادة الامبريالية في العالم ، وتأزمت التناقضات الداخلية في بلدان الرأسمال واشتدت المزاحمة بينها " .

كان اشتداد الذبذبات الحلقية الكبير اسطع ظاهرة لتفاقم تناقضات الرأسمالية في الميدان الاقتصادى . ففي السبعينيات ، عانت الرأسمالية ثلاثة اطوار هبوط في الانتاج بسبب الازمة . واحدها - الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٧٣-١٩٧٥ - كان اعمق واقوى ازمة لفيض الانتاج منذ الثلاثينيات . وفي اوائل الثمانينيات يعانى العالم الرأسمالي كذلك هزات عميقة في الاقتصاد . وتفاقم البطالة يجلب لعشرات الملايين من الناس بلايا مرهقة .

وفضلا عن تناقضات تجديد الانتاج الحلقي ، نشبت وتعمقت ازمات بنيوية في عدد من الفروع الرائدة في اقتصاد البلدان الرأسمالية المتطورة صناعيا . وقد تجلى ذلك في ركود الانتاج في صناعة الحديد والفولاذ ، وصناعة السيارات ، وفي الازمة الطاقية المرهقة ، وفي تأزم مشكلة الخامات . وفي كل مكان من العالم الرأسمالي ، ولاسيما في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا ، هبطت وتائر نمو الانتاج الاجتماعي وانتاجية العمل هبوطا حادا ، وتباطأ التقدم العلمي والتكنيكي . واكتسب التضخم النقدى ابعادا لا سابق لها . ومنذ سنة ١٩٧٠ ارتفعت الاسعار بالمتوسط في البلدان الرأسمالية ١٣٠ ٪ ، ومنذ سنة ١٩٧٥ ، ٥٠ ٪ . والخط المنحني للتضخم النقدى يزداد ارتفاعا اكثر فاكثر .

وقد ادى هجوم الرأسمال الاحتكارى على مستوى حياة الشغيلة وحقوقهم الى مزيد من تأزم النضال الطبقي . ولكن محاولات التخفيف من النضال الطبقي عن طريق اصلاحات اجتماعية ما باءت بالفشل هي ايضا . ففي السبعينيات ازداد عدد المشتركين في الاضرابات اكثر من الثلث وبلغ ، بموجب المعطيات الرسمية وحدها ، ربع مليار شخص . وعلى نطاق واسع انتشرت اشد اشكال النضال فعالية ، ولاسيما احتلال المؤسسات من قبل المضربين لاجل الحيلولة دون اغلاقها ودون صرف

الشغيلة بالجملة .

وفي صفوف الحركة العمالية تعاظم فهم ضرورة مقاومة محاولات الرأسمال لالقاء كل عبء عواقب الازمات الاقتصادية على كواهل الشغيلة ، وفهم ضرورة النضال من اجل التحويلات الاجتماعية الديموقراطية ، وضد الرأسمال الاحتكاري . وفي رسم هذا النهج ، وفي تنظيم النضال من اجل تحقيقه ، تسهم بالقسط الاكبر الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الرأسمالية .

ان تأزم تناقضات الرأسمالية ، الاجتماعية منها والسياسية والاقتصادية ، يخلق مقدمات جديدة لازدياد نشاط جميع القوى المعادية للاحتكارات ، ولتطوير النضال من اجل السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعي . وتحقيق هذه المقدمات يتوقف بقدر هائل على لحمة ووحدة جميع فصائل الحركة الثورية العالمية ، وعلى النشاط السياسي والايديولوجي الذي تبذله طليعتها ، الاحزاب الشيوعية والعمالية .

٢ - انهيار نظام الامبريالية الاستعماري وسبل تطور البلدان المتحررة

انهيار النظام الاستعماري . الاستعمار الجديد

بتأثير ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا ، اشتد نضال شعوب البلدان المستعمرة من اجل تحررها الوطني ، وبدأت ازمة نظام الامبريالية الاستعماري .

ان ازمة نظام الامبريالية الاستعماري تعني تأزم التناقضات بين الدول الامبريالية وبين البلدان المستعمرة والتابعة تأزما حادا . ومن جراء تعاظم نضال التحرر الوطني تتحرر المستعمرات والبلدان التابعة من النير الامبريالي .

ابان الحرب العالمية الاولى ، لم تستطع البلدان الامبريالية - المتروبولات - ان تزود المستعمرات بالسلع الصناعية لأن صناعة هذه البلدان كانت مشغولة بتنفيذ الطلبيات الحربية . فأخذت الصناعة تتطور بسرعة في المستعمرات ، وفي المقام الاول ، الصناعة الخفيفة ، ولاسيما صناعة النسيج . واتسعت المؤسسات الصناعية ، ونشأت مصانع ومعامل جديدة . وتنامى عدد افراد البروليتاريا ، الطبقة الاوفر ثورية في المجتمع الرأسمالي .

والى النضال ضد الامبريالية تقود البروليتاريا الفلاحين الذين يشكلون السواد الاعظم من سكان المستعمرات . وقد تكونت البرجوازية الوطنية التي تتناقض مصالحها مع سيادة الاحتكارات الاجنبية .

وعلى اساس التطور الاقتصادي في المستعمرات ، وبتأثير ثورة اكتوبر

الاشتراكية العظمى ، اتخذت حركة التحرر الوطنى فى المستعمرات مقاييس وابعادا لم يكن لها وجود قبل الحرب العالمية الاولى . وقد كتب لينين فى وصف هذه الحركة : " ... ومن جراء هذه الحرب الامبريالية على وجه الدقة ، دخل الشرق نهائيا فى الحركة الثورية واجتذب نهائيا الى مجمل الحركة الثورية العالمية " * .

بعد الحرب العالمية الثانية ، لم يكن ثمة تقريبا اية مستعمرة او اية بلاد تابعة فى الكرة الارضية لم تقع فيها انتفاضات كبيرة الى هذا الحد او ذاك ضد الامبريالية . وقد اتخذت حركة التحرر الوطنى نطاقا واسعا جدا فى بلدان آسيا . ففى سنة ١٩٢٤ سلكت جمهورية منغوليا الشعبية سبيل التطور الاشتراكى . وظفرت تركيا وافغانستان بالاستقلال السياسى . وقامت حركة التحرر الوطنى فى الصين والهند واندونيسيا وغيرها من البلدان بقوة عارمة . اما القوة القائدة فى حركة التحرر الوطنى للشعوب المضطهَدة ضد الامبريالية فهى الطبقة العاملة التى تلف حولها الملايين والملايين من الفلاحين ، والعناصر الديموقراطية من بيئة البرجوازية وسائر فئات السكان .

بعد الحرب العالمية الثانية تحررت شعوب العديد من البلدان المستعمرة والتابعة من النظام الاستعمارى وسلكت سبيل التطور المستقل . وبدأ تفسخ وانهيار نظام الامبريالية الاستعمارى . وفى سنة ١٩١٩ كان سكان المستعمرات وشبه المستعمرات يؤلفون ٦٩٫٤ ٪ من سكان الكرة الارضية ، بينما كانوا لا يؤلفون فى سنة ١٩٨٠ غير ٣٫٠ ٪ وبلغ عدد الدول المتحررة اكثر من ١٠٠ .

ان انهيار النظام الاستعمارى تحت ضغط حركة التحرر الوطنى هو الثانى من حيث اهميته التاريخية بعد نشوء نظام الاشتراكية العالمى .

صحيح ان الاستعمار منى بالانهيار تحت ضربات حركة التحرر الوطنى الجبارة للشعوب المضطهَدة ، ولكن الامبريالية تحاول ان تتكيف للظروف الجديدة وتحفظ مواقعها وتوطدها . وهذا الهدف يبتغيه الاستعمار الجديد .

الاستعمار الجديد هو نظام كامل من العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها من علاقات استثمار الدول الوطنية الفتية من قبل الامبريالية عن طريق استغلال تخلفها الاقتصادى ووضعها غير المتكافئ ، التابع ، فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى .

ان الامبريالية تدعم الاوساط الرجعية فى البلدان المتحررة ، وتكبح تصفية البنيات الاجتماعية المتأخرة ، وتسعى الى تصعيب تطورها فى الطريق اللارأسمالى الذى يفتح الافق الاشتراكى . ويفرض الامبرياليون على هذه الدول المعاهدات الاقتصادية والاحلاف العسكرية السياسية التى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٥ ، ص ٤٠٣ .

تمس بسيادتها .

ان الولايات المتحدة الاميركية هى حصن الامبريالية المعاصرة الرئيسى . ويبذل الامبرياليون برئاسة الولايات المتحدة الاميركية جهودا يائسة للحفاظ بطرائق جديدة وفى اشكال جديدة على استثمار شعوب المستعمرات واشباه المستعمرات السابقة . وتحاول الاحتكارات ان تبقى فى ايديها مقابض الرقابة الاقتصادية والنفوذ السياسى فى بلدان اميركا اللاتينية وآسيا وافريقيا . وهذه الجهود ترمى الى صيانة وتوطيد المواقع فى اقتصاد البلدان المتحررة ، واجتذاب هذه البلدان الى الكتل الحربية ، وغرس الانظمة العسكرية الديكتاتورية فى هذه البلدان ، وانشاء القواعد الحربية فى اراضيها .

ان الاستعمار الجديد الذى يشكل الخطر الرئيسى على تطور البلدان المتحررة تطورا مستقلا يقابله ويعارضه العون الاخوى والمنزه لهذه البلدان من جانب الدول الاشتراكية ، وهذا العون يسهل على الدول الفتية خوض النضال فى سبيل الاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

الاستقلال السياسى نقطة انطلاق تطور الاقتصاد

ان ظفر شعوب البلدان المستعمرة والتابعة والضعيفة التطور بالاستقلال السياسى هو نقطة انطلاق تطور البلدان المتحررة . وقد جرى بسبل مختلفة واشكال مختلفة . فقد اضطرت بعض الشعوب الى نيل الاستقلال فى غمرة الكفاح المسلح الضارى ضد المستعمرين ، وخاضت شعوب اخرى نضالا سياسيا مديدا وعنيدا ضد ظالميها . ولكن الاستقلال السياسى هو على كل حال نتيجة للنضال التحررى الوطنى .

ان تشكيل الدولة الوطنية السيدة بنتيجة النضال فى سبيل الاستقلال السياسى يضع نهاية ممارسة السلطة السياسية المباشرة من قبل الدولة الاجنبية - المتروبول - على شعب المستعمرة السابقة . ولكن هذا الاستقلال السياسى ، كما جاء فى برنامج الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفييتى ، "يكون غير وطيد الاركان ويتحول الى مجرد وهم اذا لم تفض الثورة الى تغيرات عميقة فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، اذا لم تحقق مهام الانبعاث الوطنى الملحة" .

ان البلدان النامية تختلف كثيرا بعضها عن بعض من حيث مستوى التطور الاجتماعى والاقتصادى . فان بعضها (الهند ، البرازيل ، المكسيك ، الباكستان ، والخ .) تملك صناعة متطورة نسبيا وبروليتاريا متكونة ، وفى بلدان اخرى (البلدان الاستوائية فى افريقيا) ، لا تزال الصناعة بسبيل النشوء وحسب ، و ٨٠ - ٩٠ ٪ من السكان يعيشون على الزراعة التى لا تزال متأخرة والتى تتسم فى غالب الاحيان بالسمة العينية . كذلك تختلف البلدان النامية من حيث الاراضى ومن حيث

عدد السكان ومن حيث الاحوال المناخية .

ولكن رغم جميع الفوارق ، تشترك البلدان المتحررة ببعض السمات : التأخر الاقتصادى ، عدم تطور السوق الداخلية ، التبعية حيال الاستيراد فيما يتعلق بالتزود بوسائل الانتاج والخامات والاغذية ، وزن الصادرات النسبى الكبير . وهذا ما يضع هذه البلدان فى وضع غير متكافىء اطلاقا فى السوق العالمية . وانه لكبير نصيب الرأسمال الاحتكارى الاجنبى فى اقتصاد البلدان المتحررة ، ناهيك بان هذا الرأسمال يدعم الجماعات المحافظة من البرجوازية الوطنية ، وبيروقراطية الدولة ، ويعارض التحويلات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية . وفى كثير من البلدان يساند الرأسمال الاجنبى الانظمة الرجعية ، المعادية للديموقراطية ، ويغرس الفساد والرشوة ، ويؤجج نيران النزاعات القومية والنزاعات بين القوميات (بين الدول) .

ان سكان البلدان المتحررة اميون اساسا ، وتفرق بينهم الاوهام الدينية والعصبية الدينية ، والعداوة القومية ؛ وهى محرومة كليا تقريبا من الرعاية الصحية ، وثقافتها منخفضة المستوى ؛ والبنية الاجتماعية الطبقية متأخرة فى كثير من البلدان ، ومستوى حياة الشعب منخفض ؛ وبسبب من نقص التغذية ومن الجوع والامراض والاوبئة يموت ملايين الناس . وكل هذا نتيجة لتراث الاستعمار .

ومن هنا ينجم ان استقلال البلدان المتحررة السياسى لا يكفى بعد بحد ذاته لرفع مستوى التطور الاقتصادى . ولكنه يخلق الشروط لاجل توطيد جميع قوى المجتمع ولاجل خوض النضال فى سبيل التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادى .

النماذج الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان المتحررة

يتميز اقتصاد البلدان المتحررة بوجود نماذج (انماط) اجتماعية واقتصادية مختلفة . وفى كل مكان تقريبا احتفظ النموذج المشاعى بمواقع مهمة فى الاقتصاد . وفى عدد من البلدان ولاسيما فى افريقيا ، يتبدى هذا النموذج فى الشكل العشيرى القبلى . ان هذا النموذج يرتكز على الملكية المشاعية والاقتصاد العينى ، والعلاقات الاقتصادية فيه معدومة او ضعيفة التطور . الا ان تطور العلاقات البضاعية النقدية يؤدى الى تفسخه والى التمايز الاجتماعى . وفى بعض الاحوال ، يتحول النموذج المشاعى الى النموذج البضاعى الصغير الذى تمثله استثمارات الفلاحين والحرفيين المرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى العمل الشخصى ؛ وفى احوال اخرى يتحول الى النموذج الاقطاعى او شبه الاقطاعى المرتكز على الملكية الاقطاعية (للارض بصورة رئيسية) وعلى مختلف اشكال الريع ما قبل الرأسمالية ـ السخرة ، الريع النقدى ، الريع العينى .

وجميع هذه النماذج لا تشترك فى آلية واحدة لتجديد الانتاج

الاجتماعى، الامر الذى يعرقل التقدم الاقتصادى والاجتماعى، يصعّب ادارة الاقتصاد، ويعقد البنية الطبقية، ويعيق تكوّن الطبقات العصرية.

وفى كثير من البلدان المتحررة، ينمو النموذج الرأسمالى. وقد تطورت علاقات الانتاج الرأسمالية وانتشرت على نطاق كبير، مثلا، فى الهند والمكسيك. وللرأسمال الاجنبى مصلحة فى تطوير اشكال الاقتصاد الرأسمالية وكذلك فى صيانة النماذج الاجتماعية والاقتصادية المتأخرة التقليدية التى لا يفعل غير ان يكيفها للاستثمار الامبريالى.

وفى اغلبية البلدان النامية شغل قطاع الدولة (القطاع العام) مكانا خاصا، والقطاع العام نموذج اجتماعى اقتصادى خاص، متميز، يرتكز على ملكية الدولة لوسائل الانتاج. وللقطاع العام فى الاقتصاد ميول مختلفة للتطور، ففى البلدان السائرة فى السبيل الرأسمالى يكتسب بمزيد من الجلاء سمات رأسمالية الدولة، وفى بلدان الوجهة الاشتراكية، يكتسب تدريجيا مضمونا اجتماعيا واقتصاديا جديدا، ويبدى ميلا ضد الرأسمالية.

ثم ان تعدد النماذج فى اقتصاد البلدان المتحررة يحدد تعقد بنيتها الاجتماعية. ففى هذه البلدان توجد طبقات وفئات اجتماعية زالت من زمان بعيد فى البلدان الرأسمالية المتطورة، والبرجوازية والبروليتاريا تختلفان بعض الشىء عنهما فى البلدان الرأسمالية المتطورة.

ان مهمة البلدان التى ظفرت بالاستقلال السياسى تتلخص فى تذليل تعدد النماذج فى الاقتصاد، وهذا يعنى ضرورة تعيين سبل تطورها.

سبيلان لتطور البلدان المتحررة

بعد نيل الاستقلال السياسى ينفتح امام شعوب البلدان المتحررة سبيلان للتطور ـ السبيل الرأسمالى والسبيل اللارأسمالى الذى يؤدى فى آخر المطاف الى الاشتراكية. ان تعيين سبيل التطور قضية بالغة الشأن تواجه شعوب هذه البلدان.

ماذا يمكن للرأسمالية ان تقدم لهذه الشعوب؟

لا يمكن للرأسمالية ان تضمن سرعة تقدم الاقتصاد، وتصفية البؤس وآلام الشعب. ان تطور الريف فى السبيل الرأسمالى انما هو سبيل تمايزه، اذ ان اقلية تافهة من الفلاحين الميسورين تستثمر الفلاحين الكادحين، وتفرض عليهم عبودية الديون وتشيع الخراب فى صفوفهم. وفى ظل الرأسمالية، يكون نصيب العمال الكدح المرهق فى صالح الرأسماليين، والعيش غير المضمون، وخطر البطالة. وستنسحق البرجوازية الصغيرة فى صراع المزاحمة ضد الرأسمال الضخم. وتبقى نعم الثقافة والتعليم فوق متناول الجماهير الواسعة. وسيجد المثقفون انفسهم مضطرين الى بيع معارفهم من الاغنياء.

وماذا يمكن للاشتراكية ان تقدم للشعوب ؟
الاشتراكية هى طريق الشعوب نحو الحرية والسعادة . انها تضمن السرعة فى انهاض الاقتصاد والثقافة . وفى حياة جيل واحد ، صارت البلدان المتأخرة فى السابق بلدانا عالية التطور فى ميداني الاقتصاد والثقافة . والقضاء على استثمار الانسان للانسان وضع حدا لعدم المساواة الاجتماعية . وزالت البطالة كليا . ان الاشتراكية تضمن الارض لجميع الفلاحين وتساعدهم فى تطوير الاقتصاد ، وتوحدهم على اساس الطوعية فى تعاونيات وتضع تحت تصرفهم التكنيك الزراعى الراقى وعلم الهندسة الزراعية . وتضمن الاشتراكية للطبقة العاملة ولجميع الكادحين مستوى حياة مرتفعا من الناحيتين المادية والثقافية .

اما اى السبيلين تختار الشعوب ، فهذا شأنها بالذات . ونظرا للنسبة الراهنة بين القوى فى المسرح العالمى ، ونظرا لوجود امكانية فعلية لمساندة جبارة من جانب نظام الاشتراكية العالمى ، يمكن لشعوب البلدان المتحررة ان تقرر هذه المسألة فى صالحها . وان اختيارها سيتوقف على النسبة بين القوى الطبقية . ان الطبقة العاملة تسير فى طليعة الجماهير الشعبية فى النضال من اجل سبيل التطور اللارأسمالى وفى طليعة الحركة الديموقراطية العامة علما بان هذه الطبقة تعبر عن مصالح اغلبية الامة .

تتطور البلدان المتحررة فى طرق مختلفة . فان بعضها قد سارت بعد التحرر فى الطريق الثورى الديموقراطى . وفى بلدان اخرى ، قامت وتوطدت العلاقات الرأسمالية . وبعض منها ينتهج سياسة مستقلة حقا ، وبعض آخر يسير اليوم فى فلك سياسة الامبريالية .

ان بلدانا عديدة قد اختارت سبيل الوجهة الاشتراكية . وظروف تطورها مختلفة ، ولكن الاتجاهات الاساسية لتطور دول الوجهة الاشتراكية متشابهة ، فهى :

- القضاء تدريجيا على مواقع الاحتكارات الامبريالية ، والبرجوازية الكبيرة المحلية والاقطاعيين ، والحد من نشاط الرأسمال الاجنبى ؛
- تأمين المرتفعات الآمرة فى الاقتصاد للدولة الشعبية ، والانتقال الى تطوير القوى المنتجة تطويرا مخططا ، وتشجيع الحركة التعاونية فى الريف ؛
- زيادة دور الجماهير الكادحة فى الحياة الاجتماعية ، ودعم جهاز الدولة بالتدريج بالملاكات الاهلية المخلصة للشعب ؛
- طابع السياسة الخارجية المناهض للامبريالية .

ان سبيل التطور اللارأسمالى يتلخص فيما يلى : ينبغى لعملية تحويل الاقتصاد المتعدد النماذج ان تتجه عن وعى ومعرفة بحيث تتوفر تدريجيا الشروط لاجل الانتقال الى البناء الاشتراكى .

ان تطوير صناعة الدولة والحدّ من الرأسمال الكبير، وبسط الرقابة على الاحتكارات الاجنبية والتقليل من نشاطها، وتطبيق اصلاح زراعي جذري، والانتقال الى تخطيط الاقتصاد الوطني - كل هذا يجري تحقيقه باكبر قدر من الانسجام والتتابع فى بلدان الوجهة الاشتراكية.

ان قطاع الدولة (القطاع العام) فى اقتصاد البلدان المتحررة ينشأ على اساس تأميم الملكية التى تخص السلطات الاستعمارية او الاحتكارات الاجنبية، وكذلك عن طريق بناء المؤسسات الجديدة. ان القطاع العام فى اقتصاد البلدان المتحررة يشمل المصارف والمشروعات الكبيرة فى البنية التحتانية (بنية الاساس)، والاراضي الزراعية، ومؤسسات صناعة الاستخراج وصناعة التحويل، وشركات التجارة الخارجية، والخ..

ان نصيب القطاع العام فى اقتصاد البلدان النامية متنوع جدا، وهو يتراوح بين ١٠ ٪ و ٩٠ ٪. وهو يبلغ اكبر نسبة فى بلدان الوجهة الاشتراكية.

ان القطاع العام فى بلدان الوجهة الاشتراكية قد توصل الى درجة عالية نسبيا من اتسام الانتاج بالسمة الاجتماعية، وتطوره يتيح تطبيق جملة من التدابير لفرض الرقابة على الاقتصاد خلافا للاقتصاد الخاص، كما يتيح تحقيق تصنيع البلاد بنجاح، وزيادة التراكم الداخلي، وتأمين الاستقلال الاقتصادي. ان القطاع العام لا يضطلع بدور مناهض للامبريالية وحسب، بل يضطلع ايضا بدور مناهض للرأسمالية.

وفى البلدان التى اختارت سبيل التطور الرأسمالي، يتعاظم كذلك دور القطاع العام (قطاع الدولة). وهو يضطلع بدور تقدمي بقدر ما يعجل نمو القوى المنتجة، ويسهم فى تذليل تخلف البلد، ويقلل التبعية حيال الرأسمال الاحتكاري الاجنبي.

وللاصلاحات الزراعية دور مهم فى التحويلات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان المتحررة. وهذه التحويلات تتحقق بشكل او آخر فى البلدان النامية جميعها تقريبا. وفى بلدان الوجهة الاشتراكية، يجري القضاء على الاشكال القديمة لحيازة الارض وعلى ما يرتبط بها من اشكال شائخة، قليلة المردود، لتسيير الاقتصاد، كما يجري نقل الارض الى الفلاحين، وتزويد الانتاج الزراعي بالاعتدة الجديدة، وتطوير التعاون ومزارع الدولة. وهذه التدابير فتحت الطريق لاجل انهاض الزراعة والاقتصاد، ولاجل القضاء على بؤس الفلاحين الكادحين.

فى مختلف البلدان المتحررة يجري تطبيق الاصلاحات الزراعية باشكال مختلفة ومتناقضة. فان تلك الطبقات او تلك الفئات الاجتماعية التى تريد الحفاظ على الاوضاع والامتيازات القديمة تقاوم تطبيق الاصلاحات. ثم ان الاحتكارات الاجنبية، والاقطاعيين، وزعماء القبائل،

والاحتكارات الرأسمالية الوطنية يضغطون على الدولة ويجهدون لعرقلة التحويلات التقدمية .

في الدول السائرة في السبيل اللارأسمالي ، تحققت الاصلاحات الزراعية المعادية للاقطاعية باكبر قدر من الانسجام والتتابع ؛ وقد قوضت الملكية العقارية الاقطاعية . وجرى تأميم الشركات الزراعية الاجنبية او اخضاعها للرقابة ، بينما تطور التعاون بين الفلاحين تطورا ملحوظا ، وتكدست تجربة نافعة في البناء التعاوني في الريف .

والدولة في البلدان المتحررة مدعوة الى الاضطلاع بالدور الاساسي في التحويلات الاجتماعية والاقتصادية . والدولة التي تنتهج بدأب وانسجام سياسة معادية للامبريالية وتطبق تحويلات اجتماعية واقتصادية تقدمية ، تضطلع بالدور الحاسم في بناء الاقتصاد المستقل لاجل مواصلة تطوير القوى المنتجة ورفع مستوى حياة الشغيلة .

تعاون البلدان الاشتراكية مع البلدان المتحررة

ان العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتحررة انما هي طراز جديد من العلاقات الاقتصادية العالمية المرتكزة على التعاون المتكافىء والمتبادل النفع وعلى التعاضد في تذليل التخلف التاريخي .

ان بناء المشاريع الاقتصادية الكبيرة في البلدان المتحررة يشغل مكانا كبيرا في التعاون بين البلدان الاشتراكية والبلدان المتحررة . فخلافا للدول الامبريالية ، تقدم الدول الاشتراكية معونتها في المقام الاول لاجل بناء الصناعة الثقيلة في البلدان النامية . وهي تسهم في تصنيعها وفي انشاء قاعدة الوقود والطاقة وقاعدة التعدين وقاعدة بناء الآلات في البلدان النامية وتساعد كذلك في تطوير الفروع التي تنتج البضائع لاجل السكان . فان الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، قد انجز بناء مجمع كهرمائي في سوريا يعطي اكثر من ٧٠ ٪ من الطاقة الكهربائية المنتوجة في هذا البلد ، وانجز القسم الثاني من مصنع للتعدين في الجزائر فازدادت قدرة المصنع حتى مليوني طن من الفولاذ في السنة ؛ وانجز بناء مؤسسة تستخرج في السنة مليونين ونصف مليون طن من البوكسيت في غينيا ، والخ . . وبمساعدة الاتحاد السوفييتي بني في البلدان النامية ما بعد الحرب العالمية الثانية اكثر من ٦٨٠ مؤسسة انتاجية وغير ذلك من المشاريع ، كما يبنى او يتعين بناء ١١٩٣ مشروعا .

ان الشروط التي تمنح بها المساعدة الاقتصادية مهمة جدا بالنسبة للبلدان النامية . فان قروض الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية يجرى تسديدها ، كقاعدة ، بتوريدات من البضائع او بالعملة المحلية ، الامر الذي يتيح للدول الفتية زيادة تصريف منتوجها . وهذا مهم جدا لها لأنه من الصعب عليها في السوق العالمية ان تنافس منتجي البلدان الرأسمالية المتطورة .

ان المساعدة فى اعداد الملاكات الاهلية لاجل تطوير الاقتصـــــاد والثقافة فى البلدان النامية نوع مهم جدا من انواع المساعدة التـــــى تقدمها الدول الاشتراكية . وهذا الاعداد يجرى سواء فى البلـــــدان النامية ، اثناء بناء وتشغيل هذا المشروع او ذاك ، ام فى مؤسســـات التعليم العالى فى الدول الاشتراكية .

ان حجم وطابع وشروط المعونة الاقتصادية التى تقدمها بلـــــدان المنظومة الاشتراكية العالمية للبلدان المناضلة من اجل استقلالهــــا الاقتصادى ، توطد مواقعها حيال الامبريالية وتساعد فى مقاومـــــة الاستعمار الجديد .

٣ - تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية

نشوء رأسمالية الدولة الاحتكارية وجوهرها

تتميز رأسمالية الدولة الاحتكارية بعلو درجة اصطباغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية ، وتشابك الاحتكارات الخاصة واحتكارات الدولة فى كل واحد ، واخضاع جهاز الدولة للطغمة المالية . وغاية هذا الأخضاع التدخل فى اقتصاد البلد لاجل اغناء الاحتكارات اكثر فاكثر .

ان رأسمالية الدولة الاحتكارية توحد قوة الاحتكارات مع قوة الدولـــة فى آلية واحدة لاجل اغناء الاحتكارات ، وقمع الحركة العمالية ونضـــال التحرر الوطنى ، وانقاذ النظام الرأسمالى ، وشن الحروب العدوانية .

ان المستوى الراهن لتطور القوى المنتجة ، والثورة العلميـــــة والتكنيكية مع بقاء الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج يخلقــــان تناقضات تناحرية فى منتهى الحدة فى المجتمع الرأسمالى . ولاجل انقاذ النظام الرأسمالى وتوفير الفرصة لحفنة من الاحتكاريين لاجل الاستئثـــار بثمار التقدم الاجتماعى وابتزاز الارباح الاحتكارية الطائلة ، تتدخـــــل الدولة البرجوازية بنشاط وهمة فى الاقتصاد . وتكتسب قدرا كبيرا مـــن الاهمية برمجة تطوير الانتاج ، وتمويل الدولة للبحوث العلمية والتقـــدم التكنيكى ، والطلبيات العسكرية ، ومحاولات ضبط عمليات السوق ، وبنـــاء مؤسسات الدولة . وجميع هذه الاجراءات من جانب الدولة البرجوازيـــة تخدم مصالح طبقة الرأسماليين جمعاء ، ولكنها تخدم فى المقام الاول مصالح قمتها الاحتكارية . واذا كانت الظروف ملائمة ، فمن الممكن ان تسفر هذه الاجراءات عن مفعول معين ، ولكنه ليس بمقدورها ان تزيـــل التناقضات الجذرية الملازمة للامبريالية .

ان الدرجة العالية التى بلغها اصطباغ الاقتصاد بالصبغـــــة الاجتماعية وبلغها انتشار الاحتكارات فى الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية قد اوجدت اساسا موضوعيا لاجل تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية ، ولاجل تقوية تدخل الدولة فى الاقتصـــاد

الرأسمالي . ان الاحتكارات تتشابك بوثوق مشتد ابدا مع جهاز الدولة . ومصالح الاحتكارات تتطلب واسع تأثير الدولة في عملية تجديد الانتاج .
وبما ان الدولة تتصرف بموارد اقتصادية طائلة ، فانها تقدم للاحتكارات خدمات تفوق التقدير ، وتعطيها طلبيات رابحة ، وتبيعها الخامات والطاقة الكهربائية باسعار رخيصة ، وتؤمن ظروفا وشروطا ملائمة لاجل استثمار الشغيلة . وبتعزيز اشاعة العسكرية في الاقتصاد وشن الحروب العدوانية ، تؤمن الدولة البرجوازية للاحتكارات طلبيات حربية كاسبة وارباحا خيالية .
ويضطلع تأزم التناقضات بين الدول الامبريالية ، والتناقضات بين الامبريالية والبلدان النامية ، بين النظام الاشتراكي العالمي والرأسمالية المعاصرة ، بدور لا يستهان به في تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية . وفي هذه الاحوال يصبح استعمال الدولة البرجوازية ومواردها لاجل حل التناقضات في مصلحة الاحتكارات الوطنية ضروريا ضرورة حيوية بالنسبة لهذه الاحتكارات . وان تأزم التناقضات الامبريالية الداخلية يرافقه ازدياد تدخل الدولة البرجوازية في النضال الطبقي لما فيه صالح الرأسمال الاحتكاري ، وضد الطبقة العاملة .

اشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية

تتجلى رأسمالية الدولة الاحتكارية في اشكال متنوعة ، اهمها : ملكية الدولة الاحتكارية واستهلاك الدولة ، ضبط الدولة الاحتكاري وبرمجة الاقتصاد ، اعادة توزيع الدخل الوطني من قبل الدولة ، عسكرة الاقتصاد وغير ذلك . لنبحث بعضا من هذه الاشكال .
شكل ملكية الدولة الاحتكارية . هو من اهم ظواهر نمو رأسمالية الدولة الاحتكارية في الظروف الراهنة ، وهو يبرز قبل كل شيء في صورة ملكية الدولة للمؤسسات الصناعية والمصرفية ومؤسسات النقل وغير ذلك من المؤسسات . وهو ينشأ عن طريق بناء مؤسسات جديدة على حساب ميزانية الدولة ، وذلك للاغراض الحربية بصورة رئيسية ، وشراء الدولة لاسهم الاحتكارات ، وانشاء مؤسسات مختلطة . كذلك تظهر ملكية الدولة في الفروع المرتبطة بالثورة العلمية والتكنيكية التي تتطلب مقادير ضخمة من توظيفات الرساميل (الصناعة الذرية ، الصناعة الكيماوية ، صناعة الراديو - الكترونيك ، وغيرها) ، ولكنها لا تدر في الحال ارباحا كبيرة .
ان التأميم البرجوازي ، اى احالة ملكية الاحتكارات لقاء تعويض الى الدولة ، يضطلع بدور كبير في نشوء ملكية الدولة . وتصبح الدولة البرجوازية مالكة جماعية للاموال المؤممة . وتواصل الدولة البرجوازية استثمار العمال في المؤسسات المؤممة بوصفها ممثلة طبقة الرأسماليين جمعاء وبوصفها في المقام الاول ممثلة الرأسمال الاحتكاري في البلاد . وتحال ادارة الاموال المؤممة وقيادتها الى هيئات الدولة التي يعود

فيها الدور القيادى الى ممثلى الرأسمال الاحتكارى والطغمة المالية .
تقدم البرجوازية الاحتكارية على تأميم المؤسسات ومختلف الفروع بصورة اضطرارية لاجل انقاذ النظام الرأسمالى . ومن الممكن ان تستخدم الطبقة العاملة تأميم بعض فروع الاقتصاد لاجل رص صفوف القوى المعادية للاحتكارات ولاجل توسيع نضال الجماهير الكادحة الواسعة ضدالاحتكارات وفى سبيل تحقيق تحويلات ديموقراطية عامة .
ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تفترض استهلاك الدولة الذى يبدو فى الظاهر بصورة مشتريات للبضائع والخدمات من قبل الدولة . فان مشتريات الدولة عبارة عن سوق ثابتة تؤمن للاحتكارات ارباحا عالية لأن الدولة تشترى البضائع من الاحتكارات باسعار عالية . ومشتريات الدولة باغلبيتها الساحقة تخدم الاستهلاك غير المنتج ، المرتبط بصورة رئيسية بعسكرة الاقتصاد ، وكذلك بشراء فوائض البضائع لاجل حفز هذه او تلك من فروع الاقتصاد الرأسمالى . وهذا ما يحدث بخاصة عندما يصعب على الاحتكارات تصريف البضائع ، فيتهدد الاحتكارات خطر تخفيض الانتاج . ففى الولايات المتحدة الاميركية ، مثلا ، تؤمن الدولة شراء كل المنتوج الزراعى لدى المزارعين .
وبما ان للدولة مؤسساتها ، فانها كذلك بائعة كبيرة للبضائع والخدمات . ففى عدد من البلدان تقدم الدولة لاصحاب المؤسسات الخاصة الفحم والطاقة الكهربائية وتقوم بعمليات النقل على السكك الحديدية ، وتصرف الاحتياطيات المكدسة من الاغذية ، والخامات المعدنية ، والخ . . وتبيع الدولة البضائع من الاحتكارات الخاصة باسعار مخفضة ، والخدمات حسب تعرفات ادنى بكثير من التعرفات التى يتلقى بموجبها السكان الخدمات . وعليه تبرز الدولة الرأسمالية المعاصرة بصورة رب عمل يعمل فى مصلحة الرأسمال الاحتكارى .
ان وجود ملكية الدولة لا يعنى نشوء عناصر الاشتراكية ، كما يزعم الاصلاحيون والمحرفون . ولكن ظهور ملكية الدولة استتبع تعديلا معينا فى علاقات الانتاج الرأسمالية ، يتلخص جوهرها فى كون الطبقة العاملة لا تواجه الآن رأسماليا بمفرده او شركة بمفردها ،بل كل الرأسمال الاحتكارى الذى تمثل الدولة مصالحه .
ان ضبط الاقتصاد من قبل الدولة هو شكل مهم جدا من اشكال رأسمالية الدولة الاحتكارية . وهو وثيق الارتباط بتطور ملكية الدولة والمركب الحربى الصناعى ، وسياسة الميزانية والتسليف وسياسة الضرائب . وبواسطة هذه السياسة تقدم الدولة المعونات المالية لمختلف الاحتكارات والفروع ، وتؤثر فى معدل حساب الفائدة ، وتنتهج سياسة تعجيل الاستهلاك (amortisation) وتخفيض ضريبة الدخل عن الارباح ، والخ . .
ونظرا لعدم استقرار الاقتصاد الرأسمالى ، تلجأ الدولة على نطاق واسع الى الضبط المناهض للحلقات (الضبط اللاحلقى) ، وقوامه كبح

التوظيفات فى مرحلة النهوض بغية تجنب فيض الانتاج بسبيل النضوج ، وتعجيل التوظيفات فى طور الازمة والركود بغية الحد من هبوط الانتاج وتسريع الخروج من الازمة .

وفى ضبط الاقتصاد الرأسمالى تضطلع ميزانية الدولة بدور كبير اذ تبتلع قسما متعاظما ابدا من الدخل الوطنى . وبواسطة الميزانية يعاد توزيع الدخل الوطنى فى صالح الاحتكارات .

كذلك يشمل ضبط الدولة العلاقات بين العمل والرأسمال . فان الدولة البرجوازية تطبق على نطاق واسع ، وخاصة نظرا لنمو التضخم النقدى ، اجراءات ترمى الى "تجميد" الاجور وقمع حركة العمال الاضرابية الهادفة الى زيادة الاجور وتحسين شروط العمل وظروفه . ان الاجراءات المتعلقة بضبط علاقات العمل تتجه عمليا ضد العمال ويجرى تطبيقها فى صالح الاحتكارات .

ومع ضبط الدولة الاحتكارى ، تطورت كثيرا برمجة الاقتصاد الرأسمالي التي هى شكل من اشكال تدخل الدولة فى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى . والمقصود ببرمجة الاقتصاد الرأسمالى قيام هيئات الدولة بوضع برامج طويلة المدى للتنمية الاقتصادية : التوظيفات ، التصدير ، الاستيراد ، اجراء البحوث العلمية ، ضبط النسب بين الفروع ، اعداد الملاكات المؤهلة ، والخ . . وجميع هذه البرامج ترمى الى تأمين انسب الظروف لنشاط الاحتكارات . والبرامج التى تضعها هيئات الدولة البرجوازية لا تتسم بالنسبة للاحتكارات الخاصة الا بطابع التوصيات . والدول البرجوازية مضطرة الى تطبيق برمجة الاقتصاد نظرا للدرجة العالية التى بلغها اصطباغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية ونظرا لتفاقم تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالى .

لا يجوز تشبيه البرمجة الرأسمالية بتخطيط الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاشتراكية . فان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تلغى الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وليس بمقدورها ان تؤمن تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا .

ان عسكرة الاقتصاد المتعاظمة وسباق التسلح هما من السمات المميزة لرأسمالية الدولة الاحتكارية . ان عسكرة الاقتصاد قد جعلت الدولة البرجوازية مستهلكة كبيرة للبضائع والخدمات . ومن جراء الطلبيات الحكومية الهائلة على الاسلحة ، ومن جراء النفقات على تمويل القوات المسلحة ، ومن جراء انشاء الاحتياطيات الستراتيجية ، تبلغ النفقات العسكرية المباشرة ٥٠ ٪ واكثر من مجمل باب النفقات فى ميزانية الدولة . ان عسكرة الاقتصاد فى البلدان الرأسمالية الاساسية وثيقة الارتباط بنشاط المركب الحربى الصناعى الذى هو جزء مكون لا يتجزأ من رأسمالية الدولة الاحتكارية .

ان المركب الحربي الصناعي هو تحالف او اتحاد الاحتكارات الصناعية الحربية والاوساط الرجعية من الطغمة العسكرية وبيروقراطية الدولة ،

التى تنادى بزيادة القدرة العسكرية بلا انقطاع لأجل توطيد وتوسيع السيادة الطبقية للبرجوازية الاحتكارية ، وكذلك لاجل الابتزاز الشخصى .
اما الاساس المادى لهذا الاتحاد ، فهو سباق التسلح وتطوير الاقتصاد الحربى . بعد الحرب العالمية الثانية ، تطور المركب الحربى الصناعى اكثر ما تطور فى الولايات المتحدة الاميركية . ولكنه توجد مركبات من هذا الطراز فى البلدان الامبريالية الاخرى .

يمارس المركب الحربى الصناعى تأثيرا هائلا فى سياسة الدول الرأسمالية واقتصادها وسائر ميادين حياتها الاجتماعية ، وينفذ القسم الاساسى من الطلبيات العسكرية التى تتقدم بها الدول البرجوازية لانتاج الاسلحة والتى تبلغ قيمتها المليارات والمليارات . ان الانتاج الحربى يؤمن للشركات الصناعية الحربية ارباحا طائلة يربو معدلها كثيرا على الارباح فى القطاع المدنى من الاقتصاد .

ولاجل الحصول على نصيب اكبر من الطلبيات الحربية وعلى الارباح الطائلة ، يقيم كبار منتجى الاسلحة علاقات وثيقة مع المشترعين وهيئات التنفيذ من سلطة الدولة ، ويسعون الى تعيين ممثليهم فى المناصب الرفيعة فى الدوائر الحكومية العسكرية ، مستغلين لهذا الغرض الاتحاد الشخصى وغير ذلك من الروافع .

ويجهد المركب الحربى الصناعى لزيادة توريدات الاسلحة الى البلدان الاخرى ، ويعارض بجميع الاساليب الانفراج الدولى ، ويؤجج نيران الحمّى العسكرية والحمّى الشوفينية ، ويسعى وراء سباق التسلح .

الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية

من اهم خصائص تطور البلدان الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية ، ظهور الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

وأهم اسباب ظهورها الموضوعية هى تطور القوى المنتجة باطراد ، واشتداد عملية اصطباغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية ، وتطور الثورة العلمية والتكنيكية ، وتأزم التناقضات بين الدول الامبريالية .

ويستتبع توطد قوى الاشتراكية ونهوض حركة التحرر الوطنى وانهيار الاستعمار ميلا الى رص البلدان الرأسمالية من اجل النضال المشترك ضد الاشتراكية العالمية ومن اجل انتهاج سياسة الاستعمار الجديد . وهذه العوامل تسهم فى تطور الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية .

ان هدف انشاء الاشكال العالمية لرأسمالية الدولة الاحتكارية هو السعى الى ضبط العلاقات الاقتصادية العالمية . ولوصف شمول الضبط لمختلف ميادين الاقتصاد يمكن فرز شكلين .

الشكل الاول ـ ضبط انواع معينة من العلاقات الاقتصادية العالمية ، كالتجارة العالمية والنقليات العالمية ، والتسليف العالمى والعلاقات النقدية .

ففى سنة ١٩٤٧ ، مثلا ، عقدت الاتفاقية العامة بشأن التعرفات

والتجارة (اع ت ت) . وهذه اكبر اتفاقية تجارية عالمية . واعضاؤها اكثر من ٧٥ بلدا . ان السياسة التجارية لهذه الاتفاقية تقررها الدول الامبريالية . وفي سياسة هذه الاتفاقية لا تنعكس ، كما يجب ، مصالح البلدان النامية ، وحقها في الدفاع عن اقتصادها ، وفي تثبيت اسعار الخامات والاغذية .

وفي سنة ١٩٤٧ انبثق واخذ يعمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والانماء . صحيح انهما تأسسا بحقوق المؤسسات المختصة التابعة لهيئة الامم المتحدة ، ولكنهما يعملان فعلا تحت رقابة الطغمة المالية الاميركية .

الشكل العالمي الثاني لرأسمالية الدولة الاحتكارية هو التكامل الامبريالي الذي يشمل كل مجمل العلاقات بين البلدان . والامثلة على هذا الشكل ، الجماعة الاقتصادية الاوروبية او "السوق المشتركة "، والرابطة الاوروبية للتجارة الحرة .

في سنوات وجود "السوق المشتركة" ، اقيمت في داخلها حرية حركة البضائع بدون تكليفها بالرسوم الجمركية ، وحرية حركة الرساميل والايدي العاملة . ولأجل التجارة بين بلدان "السوق المشتركة" وسائر الدول أقرت تعرفات جمركية واحدة تصعب تسرب البضائع من الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من البلدان الى السوق المشتركة . وهذا يدل على المزاحمة الضارية بين الاتحادات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية .

ان مؤسسات الدولة الاحتكارية العالمية تسهم بقدر معين في تطوير القوى المنتجة ، ولكنها تؤزم في الوقت ذاته التناقضات الامبريالية ، وتصبح وسيلة للمزاحمة ، وشكلا جديدا لتقاسم الاسواق الرأسمالية .

رأسمالية الدولة الاحتكارية وتفاقم تناقضات الرأسمالية

تحمل رأسمالية الدولة الاحتكارية معها اشتداد استثمار الطبقة العاملة بصورة مطردة . وبالاعتماد على جهاز سلطة الدولة ، تزيد الاحتكارات استثمار الطبقة العاملة في المؤسسات الرأسمالية ، وتعزز نهبها عن طريق الضرائب والاسعار العالية . وكل هذا يستتبع تأزم التناقضات والصراع بين العمل والرأسمال .

ومع تطور رأسمالية الدولة الاحتكارية يظهر تناقض جديد بين الطابع الاجتماعي للانتاج المعاصر والطابع الاحتكاري لضبطه من قبل الدولة .

وبما ان رأسمالية الدولة الاحتكارية هي الدرجة العليا لاصطباغ الانتاج بالصبغة الاجتماعية في ظل الرأسمالية ، فهي الاعداد المادي الاكمل للاشتراكية ، وعتبتها . ولكن لاجل الانتقال الى الاشتراكية ، لا بدّ من انتقال السلطة الى يد الطبقة العاملة المتحالفة مع الفلاحين وسائر الكادحين . ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تتطور بصورة متفاوتة في مختلف المراحل ومختلف البلدان ومختلف فروع الانتاج الاجتماعي . فان الحروب العالمية ، والازمات الاقتصادية ، والعسكرية ، والهزات السياسية

قد عجلت تحول الرأسمالية الاحتكارية الى رأسمالية الدولة الاحتكارية .

يزعم الاشتراكيون اليمينيون ، وكذلك المحرفون ان رأسمالية الدولة الاحتكارية تغير طبيعة الامبريالية . وهم يزعمون ان الدولة صارت القوة الحاسمة فى اقتصاد البلدان الرأسمالية وان بمقدورها ان تؤمن قيادة الاقتصاد قيادة منهاجية فى مصلحة المجتمع بأسره والخ . . ولكن الحياة تكذب هذه المزاعم .

فان رأسمالية الدولة الاحتكارية لا تغير طبيعة الامبريالية . وهى لا تضعف التناقضات بين الطبقات الاساسية فى نظام الانتاج الاجتماعى الرأسمالى ، وليس هذا وحسب ، بل تعمق ايضا الهوة بين العمل والرأسمال ، بين اغلبية الامة والاحتكارات . وليس بمقدور ضبط الدولة الرأسمالى للاقتصاد ان يقضى على المزاحمة وفوضى الانتاج ، ولا يمكنه ان يؤمن تطور الاقتصاد تطورا منهاجيا على صعيد المجتمع ، لأن الملكية الرأسمالية واستثمار العمل المأجور يظلان اساس الانتاج .

ان النظريات البرجوازية بشأن امكانية الرأسمالية "بلا ازمات" والرأسمالية "المخططة" قد دحضها كل مجرى تطور الاقتصاد الرأسمالى المعاصر .

فى عدد من البلدان النامية التى سلكت سبيل التطور المستقل ، تطبق الدولة كذلك جملة من الاجراءات فى ميدان الاقتصاد ، وتبنى المؤسسات الكبيرة ، وتولى تطوير الصناعة الثقيلة انتباها خاصا . ولكن ما يتطور فى هذه البلدان ليس رأسمالية الدولة الاحتكارية ، بل رأسمالية الدولة .

ان رأسمالية الدولة فى البلدان النامية هى وسيلة مهمة جدا لتأثير الدولة الفعال فى الاقتصاد ، واداة لاعادة بناء البنية الاقتصادية المتكونة فى مرحلة التبعية الاستعمارية . واذا قامت على رأس الدولة انظمة تقدمية ، ديموقراطية ، فان رأسمالية الدولة تشكل وسيلة للنضال ضد الرأسمال الاجنبى ولتقويض الجذور الاقتصادية لسيادته ، وتسهم فى توطيد وتطوير الاقتصاد الوطنى ، الامر الذى يخلق المقدمات الاقتصادية لاجل سبيل التطور اللارأسمالى .

٤ ـ اشتداد التفاوت فى تطور الرأسمالية وتفاقم تناقضاتها

الثورة العلمية والتكنيكية وتأزم تناقضات تجديد الانتاج الرأسمالى

ان الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة (ث ع ت) التى تؤدى الى

الاستعاضة عن الانتاج الآلى بالانتاج المؤتمت تعتمد على اكتشافات العلم فى اواخر القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين. وان تطبيق احدث منجزات العلم والتكنيك يفضى الى انقلاب فى قوى المجتمع المنتجة ويؤمن امكانيات هائلة لنمو الانتاج. ولكن امكانيات نمو الانتاج، التى تخلقها الثورة العلمية والتكنيكية تتناقض تناقضا صارخا مع علاقات الانتاج فى ظل الرأسمالية، ومع الركض وراء الربح، ومع تعاظم الربح الاحتكارى، ومع ترسخ سيادة الاحتكارات.

لقد استتبعت الثورة العلمية والتكنيكية تغييرات بنيوية كبيرة فى الاقتصاد الرأسمالى. ففى ميدان الانتاج المادى تنمو الفروع الصناعية الجديدة، وكذلك صناعة توليد الطاقة، والنقليات، والمواصلات، باسرع الوتائر. وبسرعة ينمو انتاج الطاقة الكهربائية، والوزن النسبى للمحطات الكهرذرية، كما تتطور الصناعة الالكترونية والصناعة الكيماوية بوتائر عالية. وتتصنع الزراعة بسرعة، الامر الذى يؤول الى انخفاض عدد العاملين فيها. وفى الاقتصاد الوطنى يزداد نصيب الفروع غير المنتجة. وهذا الميدان يشمل التجارة، والشؤون المصرفية وشؤون الضمان، وجهاز الدولة، وفروع الخدمات المعيشية، والتعليم العام، ورعاية الصحة. ان نمو الميدان غير المنتج نموا مطلقا وازدياد وزنه النسبى فى الاقتصاد ينجمان من جهة عن الازدياد الحاد فى انتاجية العمل فى فروع الانتاج المادى حيث تزيح الآلة عمل الانسان، ومن جهة اخرى عن التوسع الكبير فى التجارة ومجال الخدمات المعيشية، وبزنس الاعلان، ونمو التعليم العام ورعاية الصحة، لأن الحاجة الى الايدى العاملة المؤهلة والى توسيع البحوث العلمية تزداد فى ظل الثورة العلمية والتكنيكية لاجل تحقيق تجديد الانتاج الموسع.

ان تطور فروع الاقتصاد بشكل قفزات وبصورة غير منهاجية قد ازم معضلة تصريف المنتوج الاجتماعى الاجمالى، وعزز صراع المزاحمة، لا فى السوق الرأسمالية الداخلية وحسب، بل ايضا فى السوق الرأسمالية العالمية، واوجد العقبات امام الاستفادة التامة من القدرات المنتجة. وحتى فى مراحل ازدياد وتائر نمو الانتاج، كان تشغيل القدرات المنتجة يبلغ بالمتوسط ٧٥ - ٧٨ ٪، وفى بعض المراحل وبعض الفروع ٤٠ - ٥٠ ٪.

ان الميل الى الاستمرار فى عدم تشغيل القدرات المنتجة بكليتها والى البطالة المزمنة، هذا الميل الناشئ فى ظروف الازمة العامة للرأسمالية، يدل على عمق الاختلال فى عملية تجديد الانتاج الرأسمالى وعلى اشتداد تعفن الرأسمالية المعاصرة وطفيليتها.

ان تفاقم مصاعب التصريف يؤزم التناقض بين الانتاج والاستهلاك ويجعل من الضرورى بيع بضائع الاستعمال المديد من السكان بالدين، ولولا الدين الاستهلاكى، لاستحال فى الوقت الحاضر تصريف قسم كبير من المنتوج الاجتماعى فى البلدان الرأسمالية.

ولتسهيل مشكلة التصريف على الشركات الاحتكارية، تقوم الدولة بشراء

منتوجاتها وتنظيم الطلبيات عليها وذلك اساسا للاغراض الحربية . ان نمو استهلاك الدولة يسهم فى زيادة سعة السوق زيادة موقتة . ولكن تعزيز سباق التسلح ترافقه زيادة عبء الضرائب على الشغيلة لأن نفقات التسلح تغطيها الضرائب وقروض الدولة .

ان تأثير الثورة العلمية والتكنيكية فى المجتمع الرأسمالى متناقض. فان الرأسمالية لا تستطيع الاستفادة من منجزات العلم والتكنيك المعاصر لاجل حل المهمات الاجتماعية الناضجة . واستعمال التكنيك المترقى فى البلدان الرأسمالية يستتبع عواقب اجتماعية كتفاقم البطالة ، وتقوية شدة العمل ، وتركز الثروات اكثر فاكثر فى ايدى طواغيت المال . اما النظام الاجتماعى الذى يفتح المجال الرحب امام الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتكنيكية فى مصلحة جميع الشغيلة فهو الاشتراكية .

تعمق التناقضات بين الاحتكارات ومصالح الامة جمعاء

فى اواسط القرن العشرين استمر التمايز فى داخل الطبقة السائدة ـ البرجوازية . واشتد جبروت البرجوازية الاحتكارية وتأثيرها . وبما ان البرجوازية الاحتكارية تشغل المواقع الاساسية فى اقتصاد العالم الرأسمالى ، فانها تقرر سياسة الدول الامبريالية .

هناك قطب آخر فى المجتمع الرأسمالى هو جيش العاملين الاجراء المتنامى الذى تشكل البروليتاريا قسمه المكوّن الرئيسى . وفى اواسط القرن العشرين بلغ نصيب العاملين الاجراء فى البلدان الرأسمالية المتطورة ٧٠ ـ ٩٠ ٪ من السكان القادرين على العمل ، وزهاء ثلث السكان القادرين على العمل فى البلدان النامية فى آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية .

ان القسم الرئيسى من جيش العمل المأجور ـ الطبقة العاملة ـ هو القوة الحاسمة لتحويل العالم تحويلا ثوريا . ان الطبقة العاملة تسير فى طليعة التقدم الاجتماعى . وفى قوام الطبقة العاملة تنامى عدد افراد البروليتاريا الصناعية فى المدن وتنامى وزنها النسبى ، وانخفض فى الوقت ذاته نصيب البروليتاريا الزراعية . وقد ازداد كثيرا وزن العمال الاكفاء النسبى . وتعاظم دور الطبقة العاملة الاجتماعى والسياسى ، وارتفع وعيها وتنظيمها . ووسعت الطبقة العاملة ووطدت العلاقات مع جماهير الشغيلة ـ الفلاحين ، الحرفيين ، المستخدمين ، المثقفين .

ان استعمال الاحتكارات لمنجزات التقدم العلمى والتكنيكى فى مصلحتها يؤدى الى تعزيز استثمار الشغيلة . تزداد شدة العمل ، ويتزايد عدد طوارئ العمل ، ويزداد الغلاء ، وتزداد الضرائب ، ويقوى التضخم النقدى ، ووضع الشغيلة العادى متقلقل جدا .

كذلك حدثت تغيرات فى وضع الفئات المتوسطة من سكان البلدان

الرأسمالية ، التى تشمل البرجوازية الصغيرة والمثقفين والمستخدمين . ومع تطور الرأسمالية يحل الخراب بالبرجوازية الصغيرة فى المدينة والريف ، وفى المقام الاول منها الفلاحون ، ويقل اكثر فاكثر عدد افرادها ووزنها النسبى فى قوام سكان البلدان الرأسمالية . وتنضم اغلبية صغار المنتجين الذين حل بهم الخراب فى المدينة والريف الى صفوف شغيلة المدينة ، وفى المقام الاول بينها صفوف البروليتاريا . ان مصالح الاحتكارات لا تصطدم بمصالح الطبقة العاملة وحسب ، بل تصطدم كذلك بمصالح البرجوازية الصغيرة والمتوسطة غير الاحتكارية . والرأسمال الاحتكارى يؤثر فى سياسة الدولة فى حقل الضرائب والتسليف والتعرفة ، وبتحديد مستوى الاسعار يسعى الرأسمال الاحتكارى الى اعادة توزيع القيمة الزائدة فى مصلحته ، ويدفع الرأسماليين الصغار والمتوسطين الى حد الخراب بحرمانهم من الارباح . ولهذا ليس للطبقة العاملة وحدها ، بل ايضا للفلاحين والبرجوازية الصغيرة والمتوسطة فى المدينة والريف مصلحة حيوية فى القضاء على سيادة الاحتكارات . ان مصالح البرجوازية الاحتكارية تتناقض تناقضا مستعصيا مع المصالح الوطنية العامة .

وفى البنية الاجتماعية فى البلدان الرأسمالية ، ازداد كثيرا تعداد المثقفين والمستخدمين ووزنهم النسبى . وقد عجلت الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة التمايز فى صفوف المثقفين كما ان قسما كبيرا منهم يتعرض للاستثمار المتفنن . ثم ان كثيرين من المثقفين والمستخدمين قد اقتربوا من العمال الاجراء من حيث ظروف الحياة والعقيدة والوضع المادى . وهذا ما يؤمن المقدمات الموضوعية لاجل توطيد التحالف بين ذوى العمل اليدوى وذوى العمل الفكرى لاجل قيامهم باعمال مشتركة ضد الرأسمال الاحتكارى .

ان المنافع الاساسية من استخدام القوى المنتجة العصرية ومن منجزات الثورة العلمية والتكنيكية تعود الى الطغمة المالية .

ان اشتداد استثمار الشغيلة يستتبع تأزم النضال الطبقى ، واحتدام اوار المعارك الطبقية فى المجتمع الرأسمالى . وتتسع مجموعة مطالب الكادحين الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . واكثر فاكثر يتزايد عدد نضالاتهم التى تكتسب طابعا سياسيا . وتنشأ جبهة معادية للاحتكارات ومعادية للامبريالية تضم فئات واسعة من الشعب . ودور الطليعة فى هذا النضال تضطلع به الاحزاب الشيوعية والعمالية الماركسية اللينينية التى تجهد لرص صفوف اوسع جماهير الشعب لاجل الهجوم على الامبريالية ، لاجل صيانة السلام ، لاجل الاستقلال الوطنى .

ان بلدان الاشتراكية تقدم الدعم الشامل للحركة الثورية للطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، كما تقدمه لحركة التحرر الوطنى فى البلدان المستعمرة والتابعة سابقا . ان نضال القوى التقدمية ضد الاحتكارات جزء مكون لا يتجزأ من النضال ضد الامبريالية .

تأزم تناقض الرأسمالية الاساسي

ان تطور الثورة العلمية والتكنيكية في المجتمع البرجوازي يرافقه اطراد تأزم التناقض الاساسي للرأسمالية وهو التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الرأسمالي الخاص لامتلاك نتائجه .

ان الثورة العلمية والتكنيكية تعمق التقسيم الاجتماعي للعمل وتعمق التخصص المرتبط به ، سواء في كل بلد بمفرده ام على الصعيد العالمي . ان التقسيم الاجتماعي للعمل والتخصص يقويان الصلة المتبادلة والتبعية المتبادلة ، لا بين مختلف فروع الانتاج داخل البلد وحسب ، بل ايضا بين البلدان والقارات . كل هذا يتطلب تنسيق النشاط الانتاجي على الصعيد الوطني والصعيد العالمي . ولكن شكل الملكية الرأسمالي الخاص والشكل الرأسمالي الخاص لتملك نتائج الانتاج الاجتماعي يخلقان عقبات كأداء امام ذلك .

ان تأزم تناقض الرأسمالية الاساسي قد تجاوز الاطر الوطنية واكتسب طابعا عالميا . وقد ادى تطور الطابع الاجتماعي للانتاج الى ظهور قضايا شمولية كلية كقضية استخدام البشرية للموارد الطاقية وموارد المحيط العالمي ، وقضية ترويض الفضاء الكوني ، وقضية حماية البيئة الطبيعية التي تحيط بالانسان . ولكن عسكرة الاقتصاد ، وسباق التسلح يصرفان الموارد عن حل هذه القضايا وغيرها من القضايا التي تواجه البشرية ، ويطرحان في المرتبة الاولى النضال في سبيل السلام ، في سبيل منع سلاح الابادة الشاملة وفي سبيل تصفية احتياطياته .

ان القوى المنتجة العصرية قد تجاوزت الاطر الضيقة لعلاقات الانتاج الرأسمالية ، واخذت تثور عليها . وهذا ما ينعكس ، لا في ازمات فيض الانتاج الاقتصادية المتواترة والعميقة وحسب ، بل ايضا في تطور ظاهرات اخرى كأزمة الطاقة والازمة النقدية المالية ، وازمة الاغذية ، والازمة البيئوية التي تهز العالم الرأسمالي بكليته .

والآن لم يبق من الممكن بحث ازمات فيض الانتاج الاقتصادية في هذا البلد الرأسمالي او ذاك دون مراعاة حالة الاقتصاد الرأسمالي العالمي بمجمله . ان نمو النظام الاشتراكي العالمي وتوطده ، وانهيار نظام الامبريالية الاستعماري ، وتعاظم نضال البلدان المتحررة ضد الامبريالية - كل هذا يدل على ان تناقض الرأسمالية الاساسي قد تجاوز الاطر الوطنية ، وان الرأسمالية امست كابحا لتطور المجتمع البشري .

التفاوت في تطور البلدان الرأسمالية وتفاقم التناقضات بينها

ادت الحرب العالمية الثانية الى استمرار اشتداد التفاوت في تطور البلدان الرأسمالية . فان المانيا الهتلرية وايطاليا واليابان قد منيت

بالهزيمة الحربية ، وتقوض اقتصاد هذه البلدان بشدة . وتحملت فرنسا خسارة كبيرة لانها كانت محتلة ابان الحرب العالمية الثانية . وضعفت بريطانيا كثيرا . ولم يغتن من الحرب غير الاحتكارات الامبريالية ، بل اغتنت كثيرا . ففى سنة ١٩٤٨ بلغ نصيب الولايات المتحدة الاميركية فى المنتج الصناعى فى مجمل العالم الرأسمالى ٥٤ر٦ ٪ ، ونصيب بريطانيا ١٠ر٢ ٪ ، ونصيب جمهورية المانيا الاتحادية ٣ر٦ ٪ ، ونصيب فرنسا ٤ر٦ ٪ ، ونصيب كندا ٣ ٪ ، ونصيب ايطاليا ٢ ٪ ، ونصيب اليابان ١ر٢ ٪ . وبعد ذلك طرأت تغيرات خطيرة فى نسبة القوى داخل العالم الرأسمالى . ففيم تجلى ذلك ؟

فقدت الولايات المتحدة الاميركية تفوقها المطلق فى الانتاج الرأسمالى العالمى والتجارة الرأسمالية العالمية . فمن سنة ١٩٤٨ الى سنة ١٩٨٠ هبط نصيبها فى الانتاج الصناعى العالمى الى ١٧ر٩ ٪ وبلغ ٣٧ر٧ ٪ . ولكن رغم هذا ، لا تزال الولايات المتحدة الاميركية الدولة الرائدة فى العالم الرأسمالى . وهى تنفق على البحوث العلمية ما يوازى مثلى ما تنفقه جميع بلدان اوروبا الغربية واليابان معا ؛ وهى تملك تسعة اعشار احتياطيات السلاح النووى المنتج فى العالم الرأسمالى ؛ ومن الشركات الكبرى الالف فى العالم الرأسمالى ٥٤٣ شركة اميركية .

وقويت بلدان اوروبا الغربية بصورة ملحوظة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى لأن وتائر النمو الاقتصادى فيها كانت اسرع منها فى الولايات المتحدة الاميركية . وهذه البلدان التى اتحدت فى "السوق المشتركة" تعارض الولايات المتحدة الاميركية اكثر فاكثر ، لا فى المجال الاقتصادى وحسب ، بل ايضا فى المجال السياسى .

وقوى دور اليابان فى الاقتصاد الرأسمالى ؛ وقد احتفظت اليابان على امتداد حقبة طويلة من الزمن بوتائر عالية فى نمو الانتاج الصناعى . وتتنافس الاحتكارات اليابانية بنجاح فى الاسواق العالمية مع احتكارات الولايات المتحدة الاميركية واوروبا الغربية . ان تفاوت التطور الاقتصادى قد عزز التناقض بين الامبرياليين .

وقد غدت الثورة العلمية والتكنيكية فى المرحلة الراهنة عاملا مهما من عوامل اشتداد التناقضات بين الدول الامبريالية . وتطبيق منجزاتها يعجل التغيرات فى نسبة القوى فى العالم الرأسمالى ، ويعمق ويوسع مصادر التناحرات بين الدول الامبريالية .

ان مراكز التنافس بين الدول الامبريالية فى الوقت الحاضر هى الولايات المتحدة واوروبا الغربية واليابان . والتناقضات فى قلب هذا "الثلاثى" بلغت درجة كبيرة من الحدة والتأجج فى جميع جبهات السياسة التجارية والسياسة النقدية المالية وسياسة براءات الاختراع والسياسة التكنيكية . ولكن التناقضات فى داخل كل من هذه المراكز الاساسية ايضا تتطور وتتعمق فى الوقت ذاته .

ان التناقضات بين الدول الامبريالية تتسم بطابع مستعصي ، تناحري .
وقد سبق ان اشار لينين الى ان التناقضات في المعسكر الرأسمالي ليست خلافات داخلية صدفية ، "بل كانت هذا التنافر الفائق العمق الذى يستحيل استئصاله بين المصالح الاقتصادية للبلدان الامبريالية ... " * وان التحالف بين الدول الامبريالية انما هو " ... تحالف بين ضوار يجهد كل منهم لانتزاع شيء ما من الضواري الاخرى " ** . ان التناقضات بين الدول الامبريالية تنبع من تناقض الرأسمالية الاساسى اى من التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتملك نتائجه . وليس بمقدور اية اتفاقيات وصفقات واحلاف ومساومات ان تلغى تناقضات الامبريالية .
التناقض الرئيسي في العهد المعاصر هو الصراع بين الاشتراكية المتنامية والرأسمالية المحتضرة . وهو يمارس تأثيرا مزدوجا في العلاقات بين الدول الامبريالية . فهو، من جهة ، يحفز اتحاد البلدان الرأسمالية ضد الاشتراكية وبشكل اساسا لاجل انشاء الكتل الحربية ويصعّب نشوب النزاعات المسلحة بين الامبرياليين . وهو، من جهة اخرى ،*يخلق مصادر جديدة للتناقضات والنزاعات بين البلدان الرأسمالية في مسائل التطور العالمى الراهن الجذرية .
وفى غمرة تأزم الصراع بين النظامين العالميين ، تسعى الدول الرأسمالية ، رغم التناقضات المتفاقمة التي تمزقها ، الى توحيد جهودها لاجل صيانة وتوطيد نظام الاستثمار والاضطهاد واستعادة المواقع التي فقدتها .
وليس من الضرورى الزاما ان تفضى التناقضات بين الدول الامبريالية الى نشوب حرب عالمية . فعندما كانت الرأسمالية القوة السائدة في العالم ، كانت التناقضات بين الدول الامبريالية وانتهاك التوازن بين البلدان تؤدى في آخر المطاف الى نشوب حروب عالمية . اما الآن ، فقد فقدت الرأسمالية احتكارها بوصفها النظام العالمي الوحيد . والآن يتواجد النظام الاشتراكي العالمى الذى يؤثر اكثر فاكثر في التطور العالمى . ونشأ وضع تاريخي جديد يتيح لقوى العالم المتحدة ان تلجم قوى العدوان .

* * *

لقد درسنا اسلوب الانتاج الرأسمالى القائم على استثمار العمل المأجور . وفى ظل الرأسمالية ، وخاصة في المرحلة العليا من تطورها ، تتفاقم الى اقصى حد جميع التناقضات ، وفى المقام الاول بينها

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٢ ، ص ٩٤ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤١ ، ص ٣٥٠ .

التناقض الاساسى - التناقض بين الطابع الاجتماعى للانتاج والشكل الرأسمالى الخاص لتملك نتائجه . ان تعمق هذه التناقضات يدفع العالم الرأسمالى الى هزات اقتصادية واجتماعية جديدة ، كما يدفع ، فى آخر المطاف ، الى الاستعاضة بالسبيل الثورى عن اسلوب الانتاج الرأسمالى باسلوب الانتاج الاشتراكى .

ان الواقع الراهن يؤكد صحة الاستنتاج الذى خلص اليه ماركس منذ اكثر من مائة سنة وهو ان اسلوب الانتاج الرأسمالى قد حكم عليه التاريخ بالزوال .

اسئلة للمراجعة :

١ - فيم يكمن جوهر الازمة العامة للرأسمالية ؟ ما هى مراحلها ؟ ما هى السمات التى تتميز بها ؟

٢ - فيم يتجلى تفسخ نظام الامبريالية الاستعمارى ؟

٣ - فيم يكمن جوهر الاستعمار الجديد ؟

٤ - اعط مواصفات النماذج الاقتصادية فى اقتصاد البلدان المتحررة وسبيلى تطورها .

٥ - ما هو جوهر التحويلات الاجتماعية والاقتصادية فى البلدان المتحررة ؟

٦ - دور بلدان الاشتراكية فى التعاون مع البلدان المتحررة .

٧ - ما هو جوهر رأسمالية الدولة الاحتكارية وما هى اشكال ظهورها ؟

٨ - فيم يتجلى اشتداد التفاوت فى تطور الرأسمالية ؟ وفيم يتجلى تفاقم تناقضات الرأسمالية ؟ صف التناقضات وتفاوت التطور بين البلدان الرأسمالية فى الوقت الحاضر .

الاشتراكية - الطور الاول لاسلوب الانتاج الشيوعى

الفصل التاسع

الاشتراكية . نشوء الاشتراكية وتطورها

من جيل الى جيل ، حلم الكادحون بحياة سعيدة ومضمونة ، بالتحرر من الاستثمار . ولكن الناس ظلوا زمنا طويلا يجهلون طريق تحررهم . ثم جاء ماركس وانجلس ولينين ، قادة الطبقة العاملة العظام ، ودلوا الكادحين على الطريق الذى يؤدى الى مستقبل الانسانية المشرق ، الى الشيوعية التى المجتمع الاشتراكى طورها الاول .

ان الاشتراكية تؤدى رسالة تاريخية قوامها انقاذ جميع الناس من اللامساواة الاجتماعية ، من جميع اشكال الاضطهاد والاستثمار ، من ويلات الحرب ، وتقيم فى الارض السلام والعمل والحرية والمساواة والاخوة والسعادة لجميع الشعوب .

كتب لينين يقول : " ... اننا اذ نبدأ التحويلات الاشتراكية ، ينبغى لنا ان نضع امامنا بوضوح الهدف الذى ترمى اليه هذه التحويلات فى آخر الامر ، وهذا الهدف هو ، على وجه الضبط ، بناء المجتمع الشيوعى ... " * .

وقد بينت الماركسية اللينينية بطريقة علمية ان التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية التى تحل محل الرأسمالية ، لا تنبثق على الفور جاهزة . فان المجتمع لا يستطيع الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مباشرة . فمن الرأسمالية ينتقل الى الاشتراكية بنتيجة نضال عنيد ، وبعد ذلك فقط ، تتنامى الاشتراكية وتصير الشيوعية .

ان بناء المجتمع الجديد يتطلب زمنا طويلا وجهدا متوترا تبذله الطبقة العاملة والفلاحون والمثقفون ، بل جميع الناس .

لقد وصف كارل ماركس ، مؤسس الشيوعية العلمية ، فى مؤلفه " نقد

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٤٤ .

برنامج غوتا " طوري التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية وكتب يقول ان الاشتراكية والشيوعية تمثلان درجتين مختلفتين من النضوج الاقتصادي لاسلوب انتاج واحد بعينه . وعندما بحث ماركس الاشتراكية بوصفها الطور الاول من الشيوعية ، اشار الى ان المجتمع فى هذا الطور يخرج من احشاء الرأسمالية ، ولذا لا يزال من جميع النواحي الاقتصادية والاخلاقية والفكرية يحمل سمات المجتمع القديم . واشار لينين ان " ... التمييز العلمي بين الاشتراكية والشيوعية يقوم فقط فى كون الكلمة الاولى تعني الدرجة الاولى من المجتمع الجديد المنبثق عن الرأسمالية ، وفي كون الكلمة الثانية تعني الدرجة التالية ، العليا ..."* ان تطور الاشتراكية يؤدي الى الطور الثاني ، الاعلى ، الشيوعية . وعليه تكون الاشتراكية والشيوعية درجتي ، طوري مجتمع واحد بعينه هو المجتمع الشيوعي .

١ - الماركسية اللينينية ومرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية

الانتقال الثوري من الرأسمالية الى الاشتراكية

لقد درس اعلام الماركسية اللينينية مجرى التطور الاقتصادي فى المجتمع فاكتشفوا قوانين نشوء الرأسمالية وتطورها وزوالها .

ان علاقات الانتاج الرأسمالية اصبحت عائقا كؤودا بوجه تطور القوى المنتجة . الا ان انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا سنة ١٩١٧ جاء يدشن عهدا جديدا فى تطور المجتمع البشري .

ونتيجة لهزيمة المانيا الفاشية واليابان العسكرية فى الحرب العالمية الثانية ، بفضل الدور الحاسم الذي قام به الاتحاد السوفييتي ، ونتيجة لانتصار الثورات الاشتراكية ، سلكت شعوب جملة من البلدان طريق البناء الاشتراكي .

ان الثورات الاشتراكية فى بلدان اوربا وآسيا وفي كوبا قد سددت الى مواقع الرأسمالية العالمية ضربة قوية جديدة . وكانت اكبر حدث فى تاريخ العالم بعد ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ١٤ .

لا بد للرأسمالية ان تخلي المكان حتما للمجتمع الجديد ـ الاشتراكية. ولكن حلول الاشتراكية محل الرأسمالية لا يتم من تلقاء نفسه، بصورة عفوية. فلا يمكن القضاء على النظام البرجوازى الا عن طريق نضال الشعب بأسره نضالا حاسما، عن طريق الثورة البروليتارية التى تحرم الرأسماليين واعوانهم وخدمهم من السلطة ومن امكانية اضطهاد الشعب واستثماره. قال ماركس: " ... ان الاشتراكية لا يمكن تحقيقها بدون الثورة. فهى بحاجة الى هذا العمل السياسى، اذ انها بحاجة الى هدم القديم ودكه" *. ان الثورة ضرورية لمحو الملكية الخاصة، اى لانتزاع جميع وسائل الانتاج الاساسية من ايدى الرأسماليين والدولة البرجوازية وتسليمها للشعب بأسره، واقامة الملكية الاجتماعية الاشتراكية.

ان الانتقال الثورى من الرأسمالية الى الاشتراكية يتحقق بطريقتين: سلمية وغير سلمية.

ان الانتقال غير السلمى الى الاشتراكية يفترض الانتفاضة المسلحة، والحرب الاهلية، وحرمان البرجوازية بالعنف من السلطة السياسية. ان الطبقة العاملة وطليعتها الشيوعية تسعيان الى تحقيق الثورة الاشتراكية بدون العنف الثورى. ان هذا يتفق ومصالح الطبقة العاملة والشعب بأسره. ولكن حين تلجأ الطبقات الاستثمارية الى العنف بحق الشعب، فمن الضرورى اللجوء الى النضال المسلح. وتؤكد التجربة التاريخية اشارة لينين الى ان الطبقات السائدة لاتتنازل طوعا واختيارا عن السلطة وعن سيادتها الاقتصادية.

ان الثورة الاشتراكية تنشب فى اشكال سلمية او فى اشكال غير سلمية تبعا للنسبة الملموسة بين القوى الطبقية فى هذا البلد او ذاك، وتبعا لمستوى تنظيم الطبقة العاملة ونضوجها السياسى، ومكانة طليعتها وقدرتها، ودرجة مقاومة الطبقات السائدة، والوضع الدولى.

ان الثورة الاشتراكية بالطريقة السلمية تفترض الظفر بسلطة الدولة دون حرب اهلية. ان الطبقة العاملة تستطيع، بتوحيد اغلبية الشعب الساحقة تحت قيادتها، ان تظفر باغلبية متينة فى البرلمان وتحوله من اداة فى خدمة مصالح البرجوازية الطبقية الى اداة فى خدمة مصالح الشعب الكادح. وهذا البرلمان يستطيع ان يحل بنجاح مهام الثورة الاشتراكية. وهذا ممكن بتطوير النضال الطبقى الذى يخوضه العمال وكل الشعب العامل ضد البرجوازية الاحتكارية الضخمة، ضد الرجعية، وفى سبيل الاصلاحات الاجتماعية العميقة، وفى سبيل السلام والاشتراكية، تطويرا واسعا مستمرا.

وهذا ما يسهم فيه وجود النظام الاشتراكى العالمى المتنامى؛ واشتداد ضعف النظام الرأسمالى العالمى الذى بلغت تناقضاته حدة لا سابق لها؛ وتفسخ نظام الامبريالية الاستعمارى؛ وتعاظم الـروح

---

* ماركس وانجلس. المؤلفات، المجلد ١، ص ٤٤٨.

التنظيمية والوعى الطبقى عند الطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية ، ونشاط الاحزاب الشيوعية والعمالية . وليس من المستبعد ، فى ظروف تنامى قوى الاشتراكية المتزايد ابدا وفي ظروف تعزز الحركة العمالية واشتداد ضعف مواقع الامبريالية ، ان ينشأ ، فى بعض البلدان ، وضع يكون فيه من المفيد للبرجوازية ، كما تنبأ ماركس ولينين ، ان توافق على "بيع" وسائل الانتاج الاساسية ، وللبروليتاريا ان "تشترى" .

وفى كل بلد بمفرده ، تحدد الظروف التاريخية الملموسة الامكانية الفعلية للجوء الى هذه الطريقة او تلك من طريقتى الثورة الاشتراكية . ان نجاح الثورة سيكون رهنا بدرجة استيعاب الطبقة العاملة وحزبها لجميع اشكال النضال السلمية وغير السلمية ودرجة استعدادهما للاستعاضة السريعة عن شكل من النضال بشكل آخر.

وبتأييد من البلدان الاشتراكية ، يمكن للثورة الاشتراكية فى الظروف الراهنة ان تجرى كذلك فى البلدان المتأخرة اقتصاديا . واعتمادا على تأييد البلدان الاشتراكية المتطورة ، تستطيع البلدان المتأخرة اقتصاديا ان تنتقل الى الاشتراكية دون ان تمر بمرحلة التطور الرأسمالى . وهذا ما حدث مثلا فى منغوليا .

ان الثورة الاشتراكية ، بصرف النظر عن طريقة تحقيقها ، بالطريقة السلمية ام بالطريقة غير السلمية ، تمثل دائما تدمير العلاقات الرأسمالية التى ولى عهدها تدميرا جذريا ، ونشوء ورسوخ علاقات جديدة ، اشتراكية . وهذه التحويلات تطبقها سلطة الطبقة العاملة فى صالح الشعب بأسره .

ضرورة مرحلة الانتقال

ان مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالى تحويلا ثوريا الى مجتمع اشتراكى هى مرحلة الانتقال . ان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ضرورية لأن علاقات الانتاج الاشتراكية والملكية الاشتراكية لا يمكنها ان تولد فى احشاء الرأسمالية . ففى النظام الرأسمالى لا تنشأ الا المقدمات للاشتراكية .

وهذه المقدمات تتقوم فى ان الرأسمالية تخلق الصناعة الآلية الكبيرة ، اى المقدمة المادية للاشتراكية وانها تدفع الى اقصى حد اتسام الانتاج بالسمة الاجتماعية . يؤول تطور الانتاج الصناعى وتضخمه الى ازدياد عدد افراد الطبقة العاملة ، وحصرهم واحتشادهم فى المؤسسات الكبيرة ، فى المراكز الصناعية . فتنتظم الطبقة العاملة ، وتدرك مصالحها الطبقية وتتحول الى قوة اجتماعية فى مقدورها القضاء على الرأسمالية .

ان مصالح الطبقة العاملة تتفق مع مصالح جميع الشغيلة ، والطبقة العاملة هى التى تسير فى طليعة الجماهير المستثمَرة فى نضالها من اجل دك الرأسمالية . وهذه مقدمة ذاتية للاشتراكية تولد فى احشاء

الرأسمالية . فعن طريق الثورة ، تستولى الطبقة العاملة على السلطة لكي تبنى ، بالتحالف مع الفلاحين ومشاركة جميع الشغيلة ، مجتمعا جديدا ، هو المجتمع الاشتراكي .

ان المرحلة التى تجرى فيها تصفية الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الاساسية والقضاء على استثمار الانسان للانسان وتحويل الاقتصاد برمته والثقافة والدولة حسب المبادئ الاشتراكية ، هى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وفى هذه المرحلة ، لا تكون الاشتراكية قد انتهى بناؤها ، بل تكون قيد البناء ، ولا تكون الرأسمالية قد تمت تصفيتها نهائيا ، بل تكون قيد التصفية .

فبعد ظفر البروليتاريا بالسلطة واستيلائها على مقاليد قيادة الاقتصاد الوطنى ، تصبح الرأسمالية مغلوبة على امرها ، ولكن غير مقضى عليها كليا . فخلال فترة من الزمن ، تبقى فى الصناعة والزراعة والتجارة مؤسسات رأسمالية خاصة . وعليه ، فان المهمة لا تنحصر فى التغلب على مقاومة العناصر الرأسمالية الخاصة في المدينة والريف ، بل تقوم كذلك فى تصفية الاسباب التى تولدها .

ان تحويل الاستثمارات الفلاحية الصغيرة وفقا للمبادئ الاشتراكية هو ايضا مهمة كبيرة من مهام المرحلة الانتقالية .

وفى هذه المرحلة ، تتشكل القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية .

ان المرحلة الانتقالية ضرورية الزاما لكل بلد يسلك سبيل الاشتراكية ، سواء كان البلد متطورا صناعيا ام متأخرا ، كبيرا ام صغيرا .

ان المرحلة الانتقالية تشمل عهدا تاريخيا كاملا يبدأ بانتصار الثورة البروليتارية وقيام ديكتاتورية البروليتاريا وينتهى ببناء الاشتراكية ، الطور الاول من المجتمع الشيوعى .

ان ماركس وانجلس ولينين هم الذين بنوا نظرية مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية . وقد سلحوا الطبقة العاملة وجميع الشغيلة بمعرفة سبل بناء الاشتراكية معرفة علمية . وتسهم الاحزاب الشيوعية والعمالية بقسط كبير فى النظرية الماركسية اللينينية حول المرحلة الانتقالية .

قال ماركس انه بين المجتمع الرأسمالى والمجتمع الشيوعى ، تقع مرحلة تحويل المجتمع الرأسمالى تحويلا ثوريا الى المجتمع الشيوعى . وتناسبها سياسيا مرحلة انتقال لا يمكن ان تكون الدولة فيها سوى الديكتاتورية للبروليتاريا .

ديكتاتورية البروليتاريا

ان ديكتاتورية البروليتاريا هى قيادة المجتمع على صعيد الدولة من جانب الطبقة العاملة . ان ديكتاتورية البروليتاريا انما هى ديكتاتورية الاغلبية الساحقة على الاقلية ؛ وهى موجهة ضد المستثمرين ، ضد

اضطهاد الشعوب والامم ، ونحو القضاء على كل استثمار للانسان من قبل الانسان. ان ديكتاتورية البروليتاريا لا تعبر عن مصالح الطبقة العاملة وحسب ، بل تعبر ايضا عن مصالح الشعب الكادح بأسره . فان الطبقة العاملة تستخدم سلطة الدولة فى مصلحة جميع الجماهير المستثمِرة . ان النضال المشترك الذى تخوضه الطبقة العاملة والفلاحون الكادحون ضد المستثمِرين ومن اجل بناء الاشتراكية ، يرصهم فى تحالف راسخ لا يتزعزع . وهذا التحالف الوطيد بين الطبقة العاملة والفلاحين الكادحين يشكل المبدأ الاسمى لديكتاتورية البروليتاريا .

ان ديكتاتورية البروليتاريا تعنى اشتراك الجماهير الكادحة الغفيرة اشتراكا مباشرا ونشيطا فى ادارة الانتاج ، وفى عمل هيئات الدولة ، وفى ادارة جميع ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية فى البلاد .

ان ديكتاتورية البروليتاريا ، بوصفها بناء فوقيا سياسيا نشأ عن الثورة الاشتراكية ، تستهدف تحطيم آلة الدولة القديمة ، آلة اضطهاد الشغيلة وقمعهم . وتستخدم البروليتاريا سلطة الدولة للقضاء على سيطرة البرجوازية الاقتصادية ولتصفية كل استثمار للانسان من قبل الانسان. ولكن ديكتاتورية البروليتاريا لا تعنى العنف وحسب ، بل انها كذلك لا تعنى حتى العنف بصورة رئيسية . ان مضمون ديكتاتورية البروليتاريا الرئيسى ليس العنف ، بل ابداع وانشاء المجتمع الاشتراكى والدفاع عنه ضد اعداء الاشتراكية . البروليتاريين يلجأون الى العنف وفقا للظروف الموضوعية ، اى تبعا لمقاومة البرجوازية .

ان ديكتاتورية البروليتاريا هى اداة بناء المجتمع الاشتراكى . فالدولة البروليتارية توجه جهودها لبناء الاقتصاد الاشتراكى . وعن هذا النشاط العملى الذى تقوم به الدولة فى الميدان الاقتصادى ، ينبثق نظام جديد لعلاقات الانتاج . فان هذه العلاقات ترتكز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج ـ هذه الملكية التى تؤمن الجمع بين المنتجين المباشرين ووسائل الانتاج ،ـ والتعاون الاشتراكى والتعاضد الرفاقى بين اناس تحرروا من الاستثمار.

اما القوة القائدة والموجهة لديكتاتورية البروليتاريا فهى الاحزاب الشيوعية والعمالية ، طليعة الشغيلة فى النضال من اجل بناء الاشتراكية والشيوعية .

تعلمنا الماركسية اللينينية ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يشترط تنوع الاشكال السياسية . غير ان جوهرها واحد ، وهو انها جميعها اشكال ديكتاتورية البروليتاريا . ان وجود اشكال مختلفة لديكتاتورية البروليتاريا هو القانون التاريخى للتطور الاجتماعى . وهذا القانون تنبأ به لينين وصاغه : " ... من البديهى انه لا بد للانتقال من الرأسمالية الى الشيوعية ان يقدم وفرة كبيرة وتنوعا بالغا من حيث الاشكال السياسية ، ولكن جوهره سيكون بالضرورة واحدا ، وهو ديكتاتورية البروليتاريا " * .

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٣ ، ص ٣٥ .

ففي الاتحاد السوفييتي ، اقيمت ديكتاتورية البروليتاريا بشكل سوفييتات، نتيجة لانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية . ان سلطة السوفييتات ، بوصفهـا شكل الدولة لديكتاتورية البروليتاريا ، قد اكتشفها لينين بالاستناد الـى تحليل تجربة كومونة باريس والثورتين الروسيتين في عام ١٩٠٥ وعـام ١٩١٧ .

وفي الاوضاع التاريخية الجديدة الناشئة بعد انتصار الاشتراكية فـي الاتحاد السوفييتي وهزيمة الفاشستية في الحرب العالمية الثانية ، انتصر نظام الديموقراطية الشعبية في جملة من البلدان . ان الديموقراطيـة الشعبية شكل من اشكال التنظيم السياسي للمجتمع ، جوهره ايضـا ديكتاتورية البروليتاريا . ان الديموقراطية الشعبية قد عبرت عن اصالـة تطور الثورة الاشتراكية في ظروف تزايد ضعف الامبريالية وتغير نسبـة القوى في صالح الاشتراكية . كما انعكست فيها ايضا الخصائص التاريخية والوطنية لكل بلد .

ان ديكتاتورية البروليتاريا التي تنشأ عن الثورة الاشتراكية ، تؤمـن انتصار الاشتراكية . ولكنه تطرأ عليها تغيرات في سياق البنـاء الاشتراكي . فنظرا لتصفية الطبقات الاستثمارية ، تضمحل وظيفة قمـع مقاومتها . وفي سياق بناء الاشتراكية ، تتطور من جميع النواحي الوظيفة الاقتصادية التنظيمية والثقافية التربوية لديكتاتورية البروليتاريا . وحيـن تؤمن ديكتاتورية البروليتاريا انتصار الاشتراكية التام والنهائي ، تكون قـد انجزت رسالتها التاريخية . فلا تبقى ثمة ضرورة لها من وجهة نظر مهـام التطور الداخلي . ان الدولة التي نشأت دولة ديكتاتورية البروليتاريـا ، تتحول الى دولة الشعب بأسره ، الى هيئة تعبر عن مصالح وارادة الشعب بأسره .

ان الدولة الاشتراكية للشعب بأسره تواصل قضية ديكتاتوريـة البروليتاريا من حيث بناء المجتمع الجديد ، وتغدو المبدأ المنظم فـي اداء مهام البناء الشيوعي .

القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكي

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية يجرى بموجب قوانين عامة ، مشتركة بالنسبة لجميع البلدان التي تسلك سبيل الاشتراكية . وهـذه القوانين العامة ، المشتركة هي : أ ـ ظفر الطبقة العاملة بالسلطـة السياسية ، اقامة ديكتاتورية البروليتاريا ـ الديموقراطية للشغيلة ، مـع بقاء الدور القيادي للحزب الماركسي اللينيني ؛ ب ـ تحالف الطبقـة العاملة مع السواد الاعظم من الفلاحين وجميع الفئات الاخرى مـن الشغيلة ؛ ج ـ الغاء الملكية الرأسمالية واقامة الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج الاساسية ؛ د ـ تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا وتدريجيا علـى اساس التعاون ؛ هـ ـ تطوير الاقتصاد الوطني تطويرا منهاجيا موجهـا

نحو بناء الاشتراكية والشيوعية ، نحو رفع مستوى حياة الشغيلة ؛ و ـ تحقيق الثورة الاشتراكية في الميدان الفكرى والثقافى ، وانشاء فئة كثيرة العدد من المثقفين المخلصين للطبقة العاملة والشعب الشغيل ، وقضية الاشتراكية ؛ ز ـ تصفية الاضطهاد القومى واقامة المساواة والصداقة الاخوية بين الشعوب ؛ ح ـ توطيد وتطوير الدولة الاشتراكية ، الدفاع عن مكتسبات الاشتراكية ضد اعتداءات الاعداء الخارجيين والداخليين ؛ ط ـ تضامن الطبقة العاملة في البلد مع الطبقة العاملة في سائر البلدان : الاممية البروليتارية .

ان القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى تبين ان مهمة واحدة بعينها ، وهى تصفية سيطرة الرأسماليين وبناء الاشتراكية ـ هى التى تحل اساسا فى مجرى الثورة الاشتراكية ، ايا كان البلد الذى تجرى فيه هذه الثورة .

ان مذهب الماركسية اللينينية وموضوعته حول القوانين الرئيسية هى الاساس النظرى لسياسة الاحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان الاشتراكية . وهذا ما يؤمن النجاح فى بناء المجتمع الاشتراكى .

ولكنه من الممكن ايضا ان تتنوع اشكال البناء الاشتراكى وطرائقه . وهذا رهن بالاوضاع التاريخية الملموسة فى كل بلد . فالى جانب قوانين التطور التاريخى الرئيسية المشتركة الملازمة لجميع البلدان ، يؤول تنوع الخصائص والتقاليد الوطنية (القومية) المتكونة تاريخيا الى ولادة بعض الظروف الخاصة لتطور الثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى .

كتب لينين يقول : "ستصل جميع الامم الى الاشتراكية . ان هذا امر محتوم . ولكنها لن تصل جميعها على صورة واحدة ، فتحمل كل منها امرا تتفرد به الى هذا الشكل او ذاك من اشكال الديموقراطية ، الى هذا المظهر او ذاك من مظاهر ديكتاتورية البروليتاريا ، الى هذه السرعة او تلك فى تحويل مختلف وجوه الحياة الاجتماعية على اسس الاشتراكية " * .

ولكن هذه الخصائص لا تغير فى شئ من مضمون القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى . فان الفوارق فى ممارسة البناء الاشتراكى قد تتجلى ، مثلا ، فى اشكال ديكتاتورية البروليتاريا ، فى اشكال ادارة الانتاج ، فى هذه الاساليب او تلك من التعاون الزراعى ، ولكن ديكتاتورية البروليتاريا ، والغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، والتعاون بين الفلاحين ، وسائر القوانين الرئيسية ، كل هذا يمثل ما هو مشترك وما لا يمكن بدونه للنظام الاشتراكى ان يتطور بنجاح .

ان الابتعاد عن القوانين الرئيسية للثورة الاشتراكية والبناء الاشتراكى واستعظام الخصائص الوطنية (القومية) يلحقان الضرر ببناء الاشتراكية .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ١٢٣ .

٢ - الاقتصاد في المرحلة الانتقالية ٠

يرتدى الاقتصاد في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية طابعا متعدد النماذج ، اى انه يمثل مجموعة من بعض النماذج الاقتصادية ٠

والنماذج الاقتصادية هي مختلف اشكال الاقتصاد الاجتماعي التي ترتكز على هذا الشكل او ذاك من ملكية وسائل الانتاج وعلى علاقات الانتاج المناسبة للشكل المعنى ويتميز بها هذا البلد او ذاك في مرحلة تاريخية معينة من تطوره ٠

ان النماذج الاقتصادية في اقتصاد البلاد في المرحلة الانتقالية قد تكون مختلفة ، متنوعة ٠ وهذا رهن بالوضع التاريخي الملموس في البلد السائر في طريق بناء الاشتراكية ٠ ولكن النماذج الرئيسية الثلاثة الزامية بالنسبة لكل من البلدان الداخلة في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، وهي : النموذج الاشتراكي ، نموذج الانتاج البضاعي الصغير ، النموذج الرأسمالي ٠

النموذج الاشتراكي

يتشكل النموذج الاشتراكي من الاقتصاد الوطني بجعل ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية اشتراكية ٠

واول واهم خطوة للسلطة الاشتراكية في هذا الصدد ، هي الظفر بمقاليد قيادة الاقتصاد الوطني عن طريق التأميم الاشتراكي ٠

ان التأميم الاشتراكي يعني انتزاع الدولة الاشتراكية وسائل الانتاج من الطبقات المستثمرة انتزاعا ثوريا وتحويل هذه الوسائل الى ملكية الدولة ، الى ملكية اشتراكية (ملكية الشعب بأسره) ٠ ان كل ثروة الطبقة الرأسمالية انما ابدعتها اجيال من الطبقة العاملة ٠ وحين تعمد هذه الطبقة في مجرى الثورة الاشتراكية وتنتزع وسائل الانتاج من الرأسماليين ، فانها تعيد بذلك الحق الى نصابه وتحكم باسم العدالة التاريخية ، وتقوم بعمل مشروع ٠ فما ابدعه كدح الشعب يجب ان يخص الشعب ٠

ان التأميم الاشتراكي لوسائل الانتاج يؤدى الى تصفية تناقض الرأسمالية الاساسي ، التناقض بين الطابع الاجتماعي للانتاج وشكل التملك الخاص الرأسمالي لنتائجه ٠ فان التأميم يطابق بين علاقات الانتاج وطابع القوى المنتجة ويزيل العقبات التي تعترض تطور هذه القوى ٠

ان تأميم وسائل الانتاج يزيل سيطرة البرجوازية الاقتصادية ٠ وتسليم وسائل الانتاج للشغيلة يجعل الشعب سيد البلاد ، والقوة الاقتصادية السائدة في المجتمع ٠

اولا ، يتم تأميم الصناعة الضخمة ، والبنوك ، والنقليات الحديدية ، والاسطول التجارى ، ووسائل المواصلات ، والمؤسسات التجارية الضخمة ، وتأميم الارض كليا او جزئيا .

ووفقا لاشكال النضال الطبقي ودرجة حدته خلال المرحلة الانتقالية ، ينطوى التأميم في كل بلد على سمات خاصة . ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، حيث لجأت البرجوازية الى النضال المسلح ، وحبكت المؤامرات والدسائس ضد السلطة السوفييتية ، وخربت ما استطاعت ، جرى التأميم دون اى تعويض للمالكين السابقين . اما في جملة من البلدان الاشتراكية في اوربا ، فقد تحقق تأميم وسائل الانتاج الاساسية في الصناعة ، والنقليات ، والمواصلات ، والبنوك ، بالتعويض على اصحاب المؤسسات المتوسطين والصغار ، وكذلك بالتعويض على اصحاب المؤسسات التى كانت تخص رأسماليي بلدان الحلف المناهض للهتلرية . وبدون اى تعويض تحقق تأميم المؤسسات التى كانت تخص الرأسماليين الالمان والطليان ، والرأسماليين الاهليين الذين تعاونوا مع الفاشست .

ومن جرّاء تأميم اهم وسائل الانتاج وتطبيق جملة من التدابير الاخرى ، تنشىء الدولة الاشتراكية نموذجا جديدا لا سابق له في الاقتصاد الوطنى ، هو النموذج الاشتراكي . وهو يشمل المصانع ، والمعامل ، والبنوك ، والنقليات ، والمزارع الحكومية ، والمؤسسات التجارية ، والجمعيات الاشتراكية التعاونية : تعاونيات التموين ، تعاونيات التسليف ، تعاونيات الاستهلاك والانتاج . ان انشاء النموذج الاشتراكي من الاقتصاد الوطنى يرمز الى بداية عمل انشائى واسع يقوم به الشعب اثناء بناء اسس الاقتصاد الاشتراكي .

ان النموذج الاشتراكي يضطلع بالدور القيادى في اقتصاد المرحلة الانتقالية ، لانه يشتمل على الفروع الحاسمة في الاقتصاد الوطنى ، ولأنه مزود بتكنيك ارقى ، واحدث . وهذا النموذج هو اكثر اشكال علاقات الانتاج تقدما ورقيا .

في المؤسسات الاشتراكية لا مجال لاستثمار الانسان للانسان ، ولا تبقى قوة العمل بضاعة . بل يتحول عمل العامل الى عمل من اجل ذاته ، من اجل مجتمعه . والمنتوجات المصنوعة في مؤسسات النموذج الاشتراكي تعود الى الشعب الشغيل بأسره . ان ظهور النموذج الاشتراكي ، مع سيادة الملكية الاشتراكية الاجتماعية لوسائل الانتاج ، يستتبع ظهور قوانين اقتصادية جديدة ، هي القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، كما يعنى ان هذه القوانين تتطور ، وتوسع مجال مفعولها شيئا فشيئا . اما القوانين الاقتصادية للرأسمالية فتفقد قوتها شيئا فشيئا ويزول مفعولها في آخر الامر .

النموذج البضاعى الصغير والنموذج الرأسمالى

النموذج البضاعي الصغير يشمل استثمارات الفلاحين والحرفيين وصغار

المنتجين ، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى عمل المنتج الشخصي . وهي مرتبطة بالسوق الى هذا الحد او ذاك . ان الانتاج البضاعي الصغير يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، وهذا ما يقربه من الانتاج الرأسمالي . ولكن وضع الفلاحين الصغار في ظل الرأسمالية متقلقل ، وهم يتعرضون للاستثمار من جانب الرأسمال الكبير ، ولهذا لهم مصلحة في القضاء على جميع اشكال الاستثمار . وهذا ما يقرّب الفلاحين الكادحين من البروليتاريا .

في بداية المرحلة الانتقالية ، يشمل النموذج البضاعي الصغير معظم السكان في كثرة من بلدان الاشتراكية . وفي مجرى البناء الاشتراكي ، يتحول الانتاج البضاعي الصغير الى انتاج اشتراكي عن طريق التعاون .

النموذج الرأسمالي يشمل الاستثمارات القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وعلى العمل المأجور (بالاجرة) . ويمثله الكولاك (الفلاحون الاغنياء) في الريف ، واصحاب المؤسسات غير المؤممة في المدن ، واساسا المؤسسات الرأسمالية الصغيرة والمتوسطة . وفي هذا النموذج ، يظل الاستثمار قائما ، وتظل قوة العمل بضاعة . ويستملك اصحاب وسائل الانتاج القيمة الزائدة . في البدء ، تحد الدولة الاشتراكية من النموذج الرأسمالي ، وعلى الاخص من استثمار قوة العمل ، ثم تنتهج سياسة غايتها تصفية النموذج الرأسمالي .

ان النموذج الاشتراكي والنموذج البضاعي الصغير والنموذج الرأسمالي هي الاشكال الاساسية في اقتصاد المرحلة الانتقالية . وعلاوة على هذه النماذج ، من الممكن ان يوجد في اقتصاد المرحلة الانتقالية الاستثمار الفلاحي العيني (البطريركي) ورأسمالية الدولة . هذان النموذجان قد لا يتواجدان في كل بلد يشرع في بناء الاشتراكية ووجودهما رهن بالظروف الاقتصادية الناشئة في هذا البلد او ذاك في المرحلة الانتقالية .

ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، وجد في المرحلة الانتقالية النموذج البطريركي ، ورأسمالية الدولة بشكل امتيازات منحتها السلطة السوفييتية للرأسماليين الاجانب ، وبعض الاشكال الاخرى . ولكن رأسمالية الدولة لم تتطور في اقتصاد الاتحاد السوفييتي تطورا بالغ الشأن الى هذا الحد او ذاك .

اما المهمة الموضوعة في المرحلة الانتقالية ، فغايتها تأمين سيطرة علاقات الانتاج الاشتراكية بلا منازع ، وارساء اسس الاشتراكية . ولهذا يجب تطوير العمل الاشتراكي بجميع الوسائل والقضاء كليا على النموذج الرأسمالي وتحويل نموذج الانتاج البضاعي الصغير الى شكل اقتصادي اشتراكي .

الطبقات في المرحلة الانتقالية

وراء النماذج الاقتصادية في المرحلة الانتقالية توجد طبقات معينة .

النموذج الاقتصادى الاشتراكى	الطبقة العاملة ، والفلاحون المجتمعون فى مؤسسات تعاونية
النموذج البضاعى الصغير	الفلاحون الصغار والمتوسطون فى الريف ، الحرفيون فى المدينة
النموذج الاقتصادى الرأسمالى	البرجوازية فى المدن والفلاحون الاغنياء فى الريف

هذا هو التركيب الطبقى فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

وفى المرحلة الانتقالية ، تطرأ تعديلات جذرية على احوال الطبقات بالنسبة لاحوالها فى ظل الرأسمالية .

فالطبقة العاملة ، المظلومة والمستثمَرة فى زمن الرأسمالية ، تضطلع بالدور القيادى فى المجتمع عند قيام ديكتاتورية البروليتاريا . وتغدو طبقة سائدة ، وتقبض بيدها على زمام سلطة الدولة وتملك مع جميع الشغيلة وسائل الانتاج التى غدت ملكية اجتماعية .

الفلاحون يتحررون من تبعية كبار ملاكى الاراضى ، ويحصلون من الدولة الاشتراكية على الارض ، وتحميهم الدولة من إستثمار الفلاحين الاغنياء ، ويحظون بمساعدة الدولة فى ميدان التعاون .

وفى المرحلة الانتقالية تسترشد الدولة الاشتراكية فى سياستها ازاء الفلاحين ، بصيغة لينين التالية : التحالف مع الفلاح المتوسط ، الاعتماد على الفلاح الفقير ، النضال ضد الفلاح الغنى . وبفضل تطبيق هذه السياسة ، تصبح الجماهير الاساسية من الفلاحين حليفة الطبقة العاملة فى ميدان بناء الاشتراكية .

ان الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين هما الطبقتان الاساسيتان فى المرحلة الانتقالية . وعلاوة على الفلاحين ، تلف الطبقة العاملة حولها سائر فئات الشغيلة : المثقفين الشغيلة ، والحرفيين فى المدينة .

البرجوازية لا تبقى ، بعد فقدانها السلطة ووسائل الانتاج الاساسية ، الطبقة السائدة فى المرحلة الانتقالية . ولكنها تحتفظ بقوة خلال عدد من السنين . ذلك لان الانتاج البضاعى الصغير يولد الرأسمالية بصورة عفوية وعلى نطاق كبير . ثم ان البرجوازية التى فقدت سيادتها فى بلد ما ، تظل تتمتع بتأييد الرأسمال العالمى .

التناقضات فى المرحلة الانتقالية

تنشأ التناقضات عن تعدد النماذج الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية وعن وجود طبقات متعادية . ان النموذج الاشتراكى فى المرحلة الانتقالية لا يرتدى طابعا شاملا ، فهو لا يشمل جميع ميادين الاقتصاد الوطنى ،

ولاسيما الزراعة . وتظل الرأسمالية قائمة تناضل ضد الاشتراكية . ولهذا اوضح لينين ان مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية "لا بد لها ان تكون مرحلة نضال بين الرأسمالية المحتضرة وبين الشيوعية الناشئة ، او بتعبير آخر، بين الرأسمالية المغلوبة على امرها ولكن التى لم يقض بعد نهائيا عليها ، وبين الشيوعية التى ولدت ولكنها ما تزال ضعيفة جدا" * .

ان التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية هو التناقض الاساسى فى المرحلة الانتقالية . اما "لمن تعود الغلبة ؟" ، فان هذا السؤال يحل فى غمرة من النضال الطبقى الضارى . فمن ينجح فى اجتذاب الفلاحين وراءه يقرر نتيجة هذا النضال .

ان السياسة الصحيحة التى تنتهجها الاحزاب الشيوعية والعمالية ، سياسة التحالف الاقتصادى والسياسى الوطيد بين الطبقة العاملة والفلاحين ، تتيح للبروليتاريا اجتذاب الفلاحين الكادحين وراءها . وهذا ما يقرر مصير النضال بين الاشتراكية والرأسمالية فى صالح الاشتراكية .

وفى المرحلة الانتقالية ، تقوم كذلك تناقضات اخرى . ففى عدد من البلدان ، يقوم ، مثلا ، التناقض بين نظامها السياسى الراقى وتأخرها التكنيكى والاقتصادى . وقد ظهر هذا التناقض فى الاتحاد السوفييتى فى المرحلة الانتقالية . وكان يقوم ايضا ، الى هذا الحد او ذاك ، فى اغلبية البلدان الاشتراكية الاخرى . وخلال المرحلة الانتقالية ، يظهر كذلك التناقض بين الصناعة الاشتراكية الكبرى الموحدة واقتصاد الفلاحين الصغار المبعثر ، القائم على الملكية الخاصة .

غير ان جميع هذه التناقضات فى المرحلة الانتقالية تجد لها حلا بفضل السياسة الاقتصادية التى تنتهجها الدولة البروليتارية .

٣ ـ السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية .

خطة لينين بشأن بناء الاشتراكية

لبناء الاشتراكية ، لا بد من رسم وتطبيق سياسة اقتصادية ملائمة ، اى مجموعة من التدابير تتخذها الدولة البروليتارية وتهدف الى تصفية العناصر الرأسمالية وتأمين انتصار الاشتراكية .

ان السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية ترمى الى توطيد التحالف بين الطبقة العاملة والفلاحين ، وترسيخ ديكتاتورية البروليتاريا ، وتطوير القوى المنتجة فى البلاد ، ومحو الطبقات المستثمرة ، وبناء الاشتراكية .

ان السياسة الاقتصادية التى ينتهجها كل بلد سلك طريق الاشتراكية انما تحددها حالة الاقتصاد فى المرحلة الانتقالية ونسبة القوى الطبقية .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٧١ .

ولكن مبادئها الرئيسية يسرى مفعولها فى جميع البلدان التى تبنى الاشتراكية .

لقد بدأت الدولة السوفييتية تطبق هذه السياسة الاقتصادية منذ ربيع ١٩١٨ ولكنها اضطرت فيما بعد ، بسبب من التدخل الاجنبى والحرب الاهلية والخراب ، الى الانتقال الى سياسة "الشيوعية الحربية" (١٩١٨ - ١٩٢٠) .

ففى مرحلة "الشيوعية الحربية" ، وضعت السلطة السوفييتية المؤخرة فى خدمة الجبهة . ولجأت الى تأميم الصناعة بكليتها بما فيها الصناعة المتوسطة والصغيرة . ومنعت التجارة الخاصة ، وطبقت نظام المصادرة العينية اى انها انتزعت من الفلاحين فوائض المنتجات الزراعية بغية تموين الجيش والعمال . ونظرا لمصاعب الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى المسلح ، طبقت الحكومة السوفييتية نظام الاعاشة بالبطاقات والعمل الالزامى على الجميع . ومجمل هذه التدابير التى نفذتها الحكومة اسميت باسم سياسة "الشيوعية الحربية" ، وكانت سياسة اضطرارية ، موقتة ، هدفها تأمين انتصار الدولة السوفييتية فى تلك الاحوال القاسية ، احوال الحرب الاهلية والتدخل الاجنبى المسلح .

وما ان وضع حد نهائى للتدخل الاجنبى المسلح والحرب الاهلية ، حتى انتقلت السلطة السوفييتية فى عام ١٩٢١ الى السياسة الاقتصادية التى اعلنتها فى ربيع ١٩١٨ . وقد اسميت بالسياسة الاقتصادية الجديدة (ال "نيب" بايجاز) ، خلافا لسياسة "الشيوعية الحربية" . وقد بدأت باحلال الضريبة العينية محل مصادرة فوائض المواد الزراعية . وكانت الضريبة العينية اقل من مصادرة الفوائض . وكل ما يتبقى بعد تسديد الضريبة العينية للدولة كان يعود الى الفلاح وكان الفلاح حرا فى بيع فوائضه من المواد الغذائية .

وقد كان المقصود من الضريبة العينية واطلاق التجارة الخاصة ، حفز مصلحة الفلاح الاقتصادية ، وانهاض الزراعة وانعاش الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة ، وتكديس الموارد والقوى ، والانتقال من ثم الى الهجوم الحاسم على بقايا الرأسمالية فى البلاد .

ان السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية فى الاتحاد السوفييتى انما تم رسمها وتطبيقها فى ظروف التطويق الرأسمالى وبناء الاشتراكية فى بلد واحد بمفرده . وهذا ما اثر الى حد ما فى تطبيق هذه السياسة . ومع ذلك ، فان المبادئ الاساسية التى اختطتها السياسة الاقتصادية فى المرحلة الانتقالية فى الاتحاد السوفييتى ترتدى اهمية عالمية . ولكن اشكال السياسة الاقتصادية وطرائق تطبيقها العملية فى المرحلة الانتقالية تتسم فى مختلف البلدان بسمات خاصة ، ناشئة عن ظروف تطورها التاريخية . ان الدول الاشتراكية الاخرى تطبق هذه السياسة فى ظروف اكثر ملاءمة . وهى تستفيد من تجربة الاتحاد السوفييتى الغنية ، ومن عونه الاقتصادى والتكنيكى والعلمى ، وكذلك من

تجربة وتعاضد سائر بلدان الاسرة الاشتراكية . ان السياسة الاقتصادية في المرحلة الانتقالية كانت تعبيرا ملموسا عن الخطة التي رسمها لينين لبناء الاشتراكية .

فقد رسم لينين خطة علمية الاسس لبناء الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي كانت تنص على تصفية التأخر الاقتصادي والتكنيكي في البلاد ، وتحقيق التصنيع الاشتراكي ، وتحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا ، وتحقيق الثورة الثقافية .

التصنيع الاشتراكي

التصنيع الاشتراكي من أهم العناصر التي تؤلف الخطة اللينينية لبناء الاشتراكية .

فلا يمكن بناء الاشتراكية الا على اساس الانتاج الآلي الضخم في جميع ميادين الاقتصاد الوطني . قال لينين : "ان الاساس المادي الوحيد للاشتراكية لا يمكن ان يكون غير الصناعة الآلية الضخمة ،القادرة على اعادة تنظيم الزراعة ايضا " * .

غير ان معظم البلدان سلكت طريق الاشتراكية لا تستطيع ان ترث من الرأسمالية هذا الاساس المادي والتكنيكي المتطور. والرأسمالية لم تستطع ، خلال كامل وجودها ، ان تحقق التصنيع الا في بضعة بلدان فقط يقطنها بالاجمال ١٥ بالمئة من سكان الكرة الارضية . ولذا يبدو التصنيع ضرورة حيوية بالنسبة لمعظم البلدان التي شرعت تبني الاشتراكية.

ان التصنيع الاشتراكي يعني تطوير الصناعة الكبيرة التي تؤمن اجراء تحويل جذري في مجمل الاقتصاد الوطني ، بما فيه الزراعة ، على اساس التكنيك الآلي .

اما نواة التصنيع الاشتراكي ، حلقته المركزية في الاتحاد السوفييتي ، فقد قامت في افضلية تطوير فروع الصناعة الثقيلة التي تنتج وسائل الانتاج : المعدن ، الوقود ، الآلات والاعتدة ، لوازم البناء . وفي مضمار التصنيع ، يتسم باهمية خاصة بناء صناعة الانشاءات الميكانيكية الحديثة .

وفي سياق التصنيع الاشتراكي ، تتشكل قاعدة مادية لتطوير الاشكال الاقتصادية الاشتراكية : المؤسسات التعاونية ومؤسسات الدولة في الصناعة والزراعة . وهذه الاشكال الاقتصادية ، يمنحها التصنيع التفوق التكنيكي الضروري لاحراز الانتصار النهائي على الانتاج الرأسمالي والانتاج البضاعي الصغير.

ان تحقيق التصنيع الاشتراكي مفتاح لحل جميع قضايا البناء الاشتراكي الاساسية ، وهي : تصفية النموذج الاقتصادي الرأسمالي تصفية تامة ، تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا ، تصفية التأخر الاقتصادي والتكنيكي في البلاد .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ٩ .

فان ضرورة التصنيع فى الاتحاد السوفييتي مثلا قد فرضتها عدة عوامل ، منها اولا ان روسيا كانت بالقياس الى البلدان الرأسمالية المتطورة ، متأخرة فى المضمار الاقتصادى والتكنيكى . فقد كانت بلاد اقتصاد فلاحى صغير ، بلادا بقيت فيها فى اوائل المرحلة الانتقالية قاعدة اقتصادية امتن للرأسمالية مما للاشتراكية ، ثانيا كان الاتحاد السوفييتي ضمن طوق من الدول الرأسمالية تبذل كل جهدها للقضاء على الدولة السوفييتية او لاضعافها على الاقل .

كل هذا تطلب وتائر عالية فى التصنيع الاشتراكى . وقد امكن تحقيق وتائر عالية فى التصنيع بفضل مزايا النظام الاقتصادى الاشتراكى وخصائص اسلوب التصنيع الاشتراكى . فان سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج قد اتاحت البدء فى تصنيع البلاد بتطوير الصناعة الثقيلة لا الصناعة الخفيفة ، كما كان يحدث عادة فى البلدان الرأسمالية . واتاح النظام الاقتصادى الاشتراكى تعبئة جميع الاحتياطيات الداخلية وتوجيهها نحو افضلية تطوير الصناعة الآلية الكبيرة .

اما الموارد الضرورية لتصنيع الاتحاد السوفييتي ، فقد كانت مصادرها الرئيسية تتألف من ايرادات الصناعة المؤممة ، والزراعة ، والتجارة الخارجية والداخلية ، والنظام البنكى . وقد قدمت جميع مصادر التكديس الداخلى هذه مليارات الروبلات ، مما اتاح اجراء توظيفات اساسية ضخمة هامة فى الصناعة ، ولاسيما فى الصناعة الثقيلة .

وفى مجرى الخطط الخمسية ما قبل الحرب (١٩٢٩ - ١٩٤١) ، انشئت فروع صناعية جديدة : الجرارات ، السيارات ، الكيمياء ، الآلات - الادوات ، الطيران ، الخ . . وبنيت آلاف المعامل والمصانع ووضعت قيد الخدمة . وشرعت المؤسسات الجديدة تضطلع بدور اساسى فى مجمل الانتاج الصناعى .

ونتيجة لحسن تنفيذ برنامج التصنيع ، تحول الاتحاد السوفييتي ، خلال الخطتين الخمسيتين الاوليين (١٩٢٩ - ١٩٣٧) ، من بلد متأخر ، وزراعى على الاخص ، الى دولة صناعية جبارة ، واحرز الاستقلال الاقتصادى التام عن البلدان الرأسمالية ، وتأمنت قدرة البلاد الدفاعية . وارتفع الوزن النسبى للصناعة الكبيرة فى مجمل الانتاج الصناعى من ٤٢٫١ ٪ فى عام ١٩١٣ الى ٧٧٫٤ ٪ فى عام ١٩٣٧ . وعند نهاية الخطة الخمسية الثانية (عام ١٩٣٧) ، شغل الاتحاد السوفييتي المرتبة الاولى فى اوروبا والثانية فى العالم من حيث حجم الانتاج الصناعى .

وقد ادى نجاح برنامج التصنيع فى الاتحاد السوفييتي الى تصفية التناقض بين السلطة السياسية الاكثر تقدما فى العالم والاساس الاقتصادى والتكنيكى المتأخر الموروث عن روسيا القيصرية . ان تصنيع الاتحاد السوفييتي مأثرة عظيمة للطبقة العاملة ، للشعب كله ، الذى لم يبخل

لا بالقوى ولا بالاموال ، وتحمل الحرمانات عن ادراك ، لكي ينتشل البلاد من حمأة التأخر. كذلك تتسم تجربة التصنيع الاشتراكي باهمية بالغة بالنسبة لجميع البلدان الاشتراكية .

ان تصنيعها قد جرى في ظروف تاريخية مغايرة ، اكثر ملاءمة من تلك التي عرفها الاتحاد السوفييتي . فان هذه البلدان تعتمد على المساعدة المتعددة المظاهر والوجوه التي يقدمها الاتحاد السوفييتي وسائر الدول الاشتراكية المتطورة صناعيا ، وهذا ما يسهل ويعجل حركة تطورها الصناعي .

تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا

من اولى التدابير التي تطبقها السلطة البروليتارية في البلدان التي سلكت طريق الاشتراكية ، تحقيق الاصلاح الزراعي بمصادرة اراضي المستثمرين وتسليمها للفلاحين الشغيلة .

وقد رسم لينين البرنامج الزراعي للحزب الشيوعي وتنبأ بان في المستطاع تحقيق الاصلاحات الزراعية في مختلف البلدان اما بتأميم الارض كلها واما بتسليم الارض للفلاحين على سبيل الملكية الخاصة. ان نبوءة لينين هذه قد ثبتت صحتها كليا .

ففي الاتحاد السوفييتي تم تأميم الارض كلها فور انتصار الثورة الاشتراكية . وقد احيلت الارض الى الفلاحين للانتفاع بها مجانا والى الابد ، ولكن الدولة احتفظت بملكيتها . وفي البلدان الاشتراكية الاخرى صودرت اراضي كبار الملاكين . واحيل القسم الاكبر منها الى الفلاحين على سبيل الملكية الخاصة . ولم يتناول التأميم الا قسما من الاراضي اقيمت عليه مؤسسات للدولة .

ومع ذلك ، فلا تأميم الارض ، ولا توزيعها على الفلاحين يؤديان ، بحد نفسيهما ، الى نشوء علاقات الانتاج الاشتراكية في الارياف .

فالشكل الاقتصادي السائد في الريف بعد الاصلاح الزراعي يظل اقتصاد الفلاحين الصغار القائم على الملكية الخاصة . بيد ان الاشتراكية تفترض جعل ملكية وسائل الانتاج ملكية اجتماعية ، لا في الصناعة وحسب ، بل في الزراعة ايضا . فمن الضروري الانتقال الى الانتاج الاشتراكي الكبير في الزراعة لأنه يستحيل بناء الاشتراكية على اساسين متعارضين : اساس الصناعة الاشتراكية الكبيرة واساس الاقتصاد المجزأ والمتأخر عند الفلاحين الصغار. وهذا الاقتصاد ينتج كمية زهيدة من الانتاج البضاعي لأن انتاجية العمل فيه ضعيفة جدا . وان تشتت وتبعثر الاستثمارات الفلاحية الصغيرة يعيقان استخدام الآلات والتكنيك الزراعي الطليعي في الانتاج الزراعي . وفي مثل هذا الوضع، لا يمكن تأمين كمية كافية من المواد الغذائية لسكان المدن الصناعية المتنامية ، ولا المواد الاولية الزراعية للصناعة . ومن المستحيل ايضا

تحسين رفاهية الفلاحين انفسهم بصورة محسوسة .

اما سبل ووسائل تحويل الزراعة تحويلا اشتراكيا على اساس التعاون فقد صاغها لينين . لقد بيّن لينين الفرق المبدئي ، الفرق الجذري بين التعاون في ظل ديكتاتورية البروليتاريا والتعاون في ظل النظام الرأسمالي ، وبيّن ان نمو التعاون في ظل ديكتاتورية البروليتاريا وملكية الدولة لاهم وسائل الانتاج يعني نمو الاشتراكية . ان انتقال الفلاحين الى الانتاج التعاوني الكبير يتيح تزويد الزراعة بآلات جديدة . ومن جهة اخرى ، يبدو التعاون شكلا من اشكال بناء الاشتراكية في الريف يستطيع ان يشترك فيه جميع الفلاحين ، بمن فيهم افقرهم . وانطلاقا من هذه الفكرة ، عرض لينين مهمة فائقة الاهمية من مهام البناء الاشتراكي ، وهي الحد الاقصى من اجتذاب الفلاحين الى طريق التعاون .

وقد بيّن لينين ايضا باي طرائق يجب اجراء التحويل الاشتراكي في الزراعة على اساس التعاون . وبرر ودعم مبدأ الطوعية ، ومفاده انه لا يجوز فرض الاشكال الاشتراكية لتسيير الاقتصاد على الفلاحين بالعنف ، ولا تحقيق الحركة التعاونية بالمراسيم .

اما المبدأ الأهم في خطة لينين التعاونية ، فينص على نشر التعاون بصورة تدريجية ، ابتداء من ابسط اشكاله : الانتقال من تعاونيات الاستهلاك والتموين والبيع والتسليف الى ابسط تعاونيات الانتاج ، ومن ابسط تعاونيات الانتاج الى التعاونيات الاشتراكية الطراز، تلك هي طريق الفلاح نحو الاشتراكية .

ان تطور ابسط اشكال التعاون في مضمار التموين والبيع والتسليف وتجربة العمل الايجابية التي كدستها أولى الاستثمارات الجماعية والحكومية يبينان عمليا للفلاحين تفوق الاستثمارة الاشتراكية الكبيرة في الزراعة ، ويلقنانهم عادات الادارة الاقتصادية الجماعية .

ان اهم الشروط لتحقيق التعاون في الزراعة تحقيقا ناجحا موفقا هي : قيادة الطبقة العاملة في ميدان البناء الاشتراكي في الريف ، والمساعدة الناجعة والمساندة الفعالة من جانب الدولة البروليتارية . وهذه المساعدة من جانب الدولة تتجسد بمختلف الاشكال : منح الفلاحين الآلات الزراعية الجديدة ، والقروض النقدية ، وقروض البذار ، الخ . .

ان خطة لينين التعاونية قد طبقت للمرة الاولى في الاتحاد السوفييتي . وبذل الحزب الشيوعي والدولة السوفييتية جهدا هائلا في حقل التثقيف والتنظيم ، ادى منذ منتصف عام ١٩٢٩ ، الى انعطاف جذري عند الفلاحين في الاتحاد السوفييتي نحو الكولخوزات (المزارع الجماعية التعاونية) . فان الفلاحين شرعوا بسوادهم الاعظم ينتسبون للكولخوزات . وعلى اساس تعميم نظام التعاون والجماعية ، حرم الكولاك من وسائل الانتاج . والكولاك هم الفلاحون الميسورون الذين يستغلون

العمل المأجور، اى انهم برجوازية الريف ؛ وهم القسم الاكثر تعدادا من الطبقة الاستثمارية فى الريف .

ان تعميم نظام التعاون قد امن للسلطة السوفييتية قاعدة اشتراكية فى الزراعة ، فى هذا الفرع الحيوى والاوسع ، ولكن الاشد تأخرا فى الاقتصاد الوطنى . وهكذا أخذت الزراعة تتطور على اساس مماثل لاساس الصناعة ، على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وتحت قيادة الحزب الشيوعى ، وبالمساعدة الناجعة والمساندة الفعالة من جانب الطبقة العاملة ، سلك الفلاحون فى الاتحاد السوفييتى طريق الاشتراكية .

اما الشكل الاساسى الذى برز فى الاقتصاد الجماعى (التعاونى) فى الريف فى الاتحاد السوفييتى ، فهو الارتيل * الزراعى (الكولخوز) ، وهو شكل من الادارة الاقتصادية الجماعية يرتكز على جعل وسائل الانتاج الاساسية عند الفلاحين ملكية اجتماعية وعلى عمل الفلاحين الجماعى ، مع احتفاظهم فى الوقت نفسه باقتصاد خاص ثانوى معاون . ان الارتيل الزراعى ينسق تنسيقا صائبا سديدا بين مصالح الكولخوزيين الشخصية ومصالحهم الاجتماعية المشتركة ويسهم اسهاما ناجحا فى تطور القوى المنتجة فى الزراعة .

ان تعميم نظام التعاون فى الاتحاد السوفييتى قد إتاح فى بضع سنوات انشاء اكبر زراعة فى العالم ، الزراعة الاشتراكية المبنية على التكنيك الارقى ، وتزويد البلاد بكمية متزايدة من الانتاج البضاعى . وفتح الطريق امام نهوض رفاهية الفلاحين الكولخوزيين نهوضا سريعا قويا .

ان انتقال القرية السوفييتية الى الاقتصاد الاشتراكى الضخم بموجب الخطة التعاونية اللينينية كان بمثابة ثورة كبرى فى العلاقات الاقتصادية وفى نمط حياة الفلاحين كله . والى الابد ، انقذ نظام التعاون القرية من العبودية الكولاكية ، ومن التمايز الطبقى ، ومن الاملاق والبؤس .

وتجربة الفلاحين الكادحين فى الاتحاد السوفييتى ، تستفيد منها جماهير الفلاحين فى البلدان الاشتراكية الاخرى . وفى الوقت الحاضر ، تم التحويل الاشتراكى فى الزراعة فى اغلبية بلدان الاشتراكية .

ان تجربة الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية تبين ان المبادىء الاساسية الواردة فى خطة لينين التعاونية لا تزال تصح بالنسبة لكل بلد يسلك طريق الاشتراكية . ولكنه من الممكن ، فى الوقت نفسه ، ان تبرز سمات خاصة فى مختلف البلدان الاشتراكية من حيث تعميم التعاون فى الزراعة . فاثناء التحويل الاشتراكى فى الزراعة فى بلدان الاسرة الاشتراكية ، حيث جرى تقسيم الارض بغية منح الفلاحين ملكيتها ، عرفت الاستثمارات التعاونية اشكالا انتقالية لم يعرفها الاتحاد السوفييتى . ففى هذه الاستثمارات التعاونية ، ظلت الارض ملك الفلاحين التعاونيين ، وجرى توزيع الايرادات ، لا وفقا لكمية العمل المبذول وحسب،

---

* فى الاساس ، تعنى كلمة "ارتيل" جمعية تعاونية . ـ المعرب .

بل ايضا وفقا لكمية ونوعية الارض الموضوعة تحت تصرف التعاونية .

ان الاحزاب الشيوعية والعمالية تطبق بروح خلاقة المبادئ الاساسية الواردة فى خطة لينين التعاونية ، على الاوضاع الملموسة فى بلدانها ، فتسهم بالتالى فى تطوير النظرية الماركسية اللينينية وتغنيها بتجربة البناء الاشتراكى .

تحقيق الثورة الثقافية

من طبيعة الاشتراكية بالذات ، ينبع نهوض الثقافة بين الجماهير الشعبية الواسعة فى البلدان الاشتراكية . واشار لينين الى ان مهمة الاشتراكية ان تضع جميع مكاسب الثقافة فى خدمة مصالح الشغيلة . والشعب الشغيل يأخذ زمام السلطة بيده ، لكى يؤمن لنفسه امكانية الاستفادة من جميع الخيرات المادية والروحية .

ثم ان حاجات الانتاج الاشتراكي بالذات تستدعى ضرورة الحد الاقصى من انهاض الثقافة والتعليم بين الشغيلة . فلأجل تطوير الانتاج الاشتراكي ، لا بد من شغيلة ذوى كفاءات عالية متعلمين وواعين ، فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . ولذا ، يجب على الطبقة العاملة التى اخذت السلطة ان تعنى بتنظيم تعليم بناة الاشتراكية وتثقيفهم وتربيتهم.

ترث الدولة الاشتراكية من النظام البرجوازى الذى احتفظ ببقايا النظام الاقطاعى الجهل والامية . ولذا اضطرت البروليتاريا ، منذ البدء ، الى اتخاذ تدابير حاسمة وثورية لمكافحة الامية والجهل عند الفئات الواسعة من شغيلة المدن والارياف . ولهذا اطلق لينين اسم الثورة الثقافية على تصفية الامية وتطبيق التعليم العام وتنظيم الاجراءات التثقيفية والتنويرية الاخرى .

ان برنامج الثورة اللينينى فى ميدان الثقافة كان قسطا مهما فى النظرية الثورية والممارسة الثورية .

ان الثورة الثقافية تعنى ان الجماهير الكادحة الواسعة تمتلك جميع مغانم الثقافة التى كانت فيما مضى حكرة للطبقات المستثمِرة . ففى فترة تاريخية وجيزة ، صفّيت الامية الجماهيرية بين السكان الراشدين فى الاتحاد السوفييتى وانشئ نظام جديد للتعليم العام . وأسست مدرسة التعليم العام وهى تشمل المدرسة الابتدائية ، ومدرسة السبع السنوات، والمدرسة الثانوية . وفى المدارس طبّق التعليم المجانى وبلغة الام .

كذلك اتخذت تدابير هامة فى ميدان التعليم العالى والثانوى المختص ، الامر الذى اتاح فى فترة وجيزة من الزمن تكوين عدد كبير من الملاكات من المثقفين السوفييتيين الجدد . وانشئت شبكة واسعة من المؤسسات العلمية . وارتفع مستوى الطبقة العاملة المهنى والتكنيكى ارتفاعا كبيرا .

كذلك تحققت نجاحات كبيرة فى الصحافة ، والاذاعة ، والتلفزيون ،

والسينما ، والآداب ، والفنون ، والعمل التثقيفي والتنويري بين السكان .
ان الثورة الثقافية قد انتشلت الشعب الكادح من العبودية الروحية والظلمات واشركته فى ثروات الثقافة التى كدستها الانسانية . والبلد الذى كانت اغلبية سكانه اميين ، قد ارتفع ارتفاعا جبارا الى قمم العلم والثقافة .

٤ ـ انتصار الاشتراكية

تصفية تعدد النماذج وانتصار الاشتراكية

بفضل التحويلات الثورية التى تحققت فى ميادين الاقتصاد والنظام السياسى والثقافة ، انشئ فى الاتحاد السوفييتى ، فى مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية مجتمع جديد ، اشتراكى . ان انتصار الاشتراكية قد عنى ان سيادة الملكية الاجتماعية ، الاشتراكية ، لوسائل الانتاج قد حلت محل الملكية الخاصة . فبدلا من الاقتصاد المتعدد النماذج ، سيطر النموذج الاقتصادى الاشتراكى وحده بلا منازع ، بشكل استثمارات اشتراكية ضخمة ممكننة فى المدينة وفى الريف ، وقضى على استثمار الانسان للانسان . قد عنى ذلك ان كل الحياة الاقتصادية فى البلد تسيرها وتوجهها برامج الدولة . والى الابد تخلص المجتمع الاشتراكى من فوضى الانتاج والازمات . والانتاج الاجتماعى ينتظم بغية تأمين اكمل ما يمكن من الرفاهية والتطور الحر الشامل لجميع اعضاء المجتمع .

والايرادات توزع بين شغيلة المجتمع الاشتراكى حسب كمية ونوعية العمل المبذول . ومبدأ " من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله " يصبح سارى المفعول . وهذا المبدأ يؤمن اهتمام اعضاء المجتمع اهتماما ماديا بنتائج عملهم ، ويتيح الجمع بين المصالح الخاصة والعامة ، ويقوم بدور حافز جبار لرفع انتاجية العمل ، وانهاض الاقتصاد ورفاهية الشعب . ان ادراك الشغيلة بانهم يشتغلون لا من اجل المستثمرين بل من اجل انفسهم يبعث الحماسة فى العمل ، وروح التجديد ، والمبادرة والمباراة الاشتراكية .

ومع انجاز التحويلات الاشتراكية فى سنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ، بنى المجتمع الاشتراكى بخطوطه الكبرى فى الاتحاد السوفييتى . ان انتصار الاشتراكية قد ادى الى تغيرات جذرية فى التركيب الطبقى فى المجتمع . فالطبقة العاملة لم تبق طبقة محرومة من وسائل الانتاج . وقد تحولت الى طبقة حرة من الاستثمار ، وتملك ، مع الشعب بأسره ، وسائل الانتاج الاساسية . وغدت قوة قائدة فى تطوير المجتمع .

والفلاحون تحولوا من منتجين صغار مشتتين الى طبقة جديدة كليا ، ومتحررة من الاستثمار . وبالتحالف الوثيق مع الطبقة العاملة يشترك الفلاحون التعاونيون (الكولخوزيون) اشتراكا نشيطا فى ادارة الدولة

الاشتراكية . وقربت وحدة شكلي الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة والملكية التعاونية) بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين وعززت تحالفهما وجعلت صداقتهما منيعة .

ونشأت فئة جديدة من المثقفين منبثقة من الشعب ومخلصة للاشتراكية. وتوافرت للمثقفين امكانية تطبيق معارفهم بصورة مثمرة في مصلحة الشعب ، باني الشيوعية . وهم يشتركون بنشاط في ادارة البلاد الى جانب الطبقة العاملة والفلاحين .

وقد قضى انتصار الاشتراكية على التفاوت الاقتصادى والسياسى بين الامم ، وعلى التضاد المزمن بين المدينة والريف وبين العمل الفكرى والعمل اليدوى .

وعلى اساس وحدة المصالح الجذرية للعمال والفلاحين والمثقفين ،تكونت وحدة الشعب السوفييتي الوثيقة ، الاجتماعية السياسية ، والفكرية ،والصداقة بين الشعوب ، والوطنية السوفييتية .

ان التغيرات الجذرية التى طرأت في الميدان الاقتصادى والسياسى والاجتماعي نتيجة لانتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتي قد أثبتها القانون الاساسى للاتحاد السوفييتي اى دستور الاتحاد السوفييتي(الذى اقر عام ١٩٣٦) .

الاشتراكية المتطورة

نحو ذلك الوقت كان قد بنى فى الاتحاد السوفييتي المجتمع الاشتراكي المتطور الذى تحدث عنه لينين فى سنة ١٩١٨ بوصفه مستقبل البلاد . وهذا ما اتاح الشروع فى اداء المهمة العظيمة - وهى بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية .

ان الاشتراكية المتطورة انما هى المرحلة التى يكشف فيها النظام الاجتماعى الجديد - الاشتراكية - من جميع النواحى ، افضلياته بالنسبة للرأسمالية فى ميادين الاقتصاد والسياسة والعلم والايديولوجية والثقافة وميدان العمل وميدان معيشة الشعب ، ويؤمن الظروف والشروط لاجل بناء الشيوعية بنجاح . وفى هذا المجتمع :

- يبنى الانتاج كله ، سواء فى المدينة ام فى الريف ، على المبادئ الاشتراكية ، ويتطور بصورة منهاجية ، على اساس الجمع العضوى بين منجزات الثورة العلمية والتكنيكية وافضليات الاشتراكية ، لاجل تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية اكمل فأكمل ،

- بلغ اقتصاد البلد مستوى عاليا من التطور . فقد انشئت مجموعة للاقتصاد الوطنى مترابطة الحلقات ، تشمل الاقتصاد الوطنى فى الجمهوريات المتحدة والجمهوريات ذات الحكم الذاتى ، وتتطور بموجب خطة واحدة للدولة فى مصلحة البلد بأسره وفى مصلحة كل جمهورية بمفردها ،

- قضى على التناحر الطبقي والتناحر القومي . وللمجتمع بأسره ولكل امة وكل قوم بنية اجتماعية من طراز واحد قوامها اتحاد الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين والمثقفين الكادحين ؛

- تأمن التطور الشامل في وحدة لا تنفصل عراها لكيان دولة الاتحاد السوفييتي ولكيان الدولة القومي للجمهوريات الداخلة في قوام الاتحاد السوفييتي ، على اساس مبادئ المركزية الديموقراطية والاتحادية الاشتراكية والديموقراطية الاشتراكية السوفييتية ؛

- توفرت الظروف والشروط الضرورية لاجل اشتراك الشغيلة اشتراكا فعالا في تطوير العلم والتكنيك والثقافة . وقد غدا ازدهار ثقافات الامم والاقوام الاشتراكية وتقاربها واغناء بعضها لبعض ظاهرة مشروعة ، منطقية في الحياة الروحية ؛

- توطدت ايديولوجية الماركسية اللينينية والاممية الاشتراكية والصداقة بين الشعوب ، وتجرى بشدة وكثافة عمليات تبادل القيم المادية والروحية والملاكات (الكوادر) ، ويقوى بمختلف الاشكال التأثير المتبادل بين الشعوب ، واصطباغ كل نمط حياتها بالصبغة الاممية ؛

- تطورت من جميع النواحي وحدة الناس التاريخية الجديدة - الشعب السوفييتي ، وتوطدت وحدة المجتمع الاجتماعية والسياسية والفكرية .

من الناحية السياسية يتميز مجتمع الاشتراكية المتطورة بتحول دولة ديكتاتورية البروليتاريا الى دولة اشتراكية للشعب بأسره يعود فيها الدور القيادى للطبقة العاملة ، ومن الناحية الاقتصادية ، يتميز باستمرار تعمق اصطباغ وسائل الانتاج والعمل بالصبغة الاجتماعية الاشتراكية ، وترقى علاقات الانتاج على اساس تطور القوى المنتجة تطورا جبارا . ان بناء المجتمع الاشتراكى المتطور في الاتحاد السوفييتي قد جرى تثبيته شرعا وقانونا في دستور الاتحاد السوفييتي الجديد المتخذ عام ١٩٧٧ .

في مرحلة بناء الاشتراكية الناضجة وتطورها باطراد ، تنشأ جميع المقدمات المادية والروحية الضرورية لاجل الانتقال الى مرحلة جديدة ، اعلى ، من التطور ، اى الى المجتمع الشيوعي .

وقد عاد الى الشعب السوفييتي دور تاريخي ، هو دور المبادر والرائد في شق طريق جديد للتطور الاجتماعي .

كانت لانتصار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي اهمية عالمية عظيمة للغاية . فقد كانت ضربة الى النظام الرأسمالي العالمي . وفي اجل تاريخي قصير ، بيّنت الاشتراكية تفوقها على الرأسمالية . وهذا ما عزز ايمان الجماهير الكادحة في امكان انتصار الاشتراكية في العالم اجمع . ينمو بأس بلدان الاسرة الاشتراكية .

ونتيجة لتحقيق خطط التصنيع الاشتراكي واشاعة التعاون الاشتراكي في الزراعة تحقيقا ناجحا في اغلبية البلدان السائرة في طريق الاشتراكية ، قضى على تعدد النماذج في الاقتصاد واقيمت سيادة

14*

علاقات الانتاج الاشتراكية . وهذا يعنى ان هذه البلدان قد انجزت او تنجز مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

تصفية امكانية عودة الرأسمالية فى البلدان الاشتراكية

ادى انتصار الاشتراكية التام فى الاتحاد السوفييتى الى توطد سيادة نظام الانتاج الاجتماعى الجديد . وهذا يعنى ان علاقات الانتاج الاشتراكية فى هذا البلد قد رسخت فى عموم الاقتصاد الوطنى وان العلاقات الرأسمالية والطبقات المستثمرة قد صفيت . ولكن انتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى آنذاك لم يكن نهائيا . فقد كان الاتحاد السوفييتى البلد الوحيد الذى بنى الاشتراكية ، وكان ضمن التطويق الرأسمالى . ولهذا ظل خطر عودة النظم البرجوازية الاقطاعية بقوى الامبريالية والرجعية العالمية .

ولكن الوضع تغير فى العالم بعد الحرب العالمية الثانية . ففى طريق الاشتراكية انخرط عدد من البلدان الاخرى . وانجز الاتحاد السوفييتى بناء الاشتراكية ودخل مرحلة بناء الشيوعية على نطاق واسع . وقد جعل تنامى جبروت الاتحاد السوفييتى اقتصاديا وسياسيا ، ونشوء النظام الاشتراكي العالمى ورسوخه من المستحيل تصفية المكتسبات الاشتراكية . وغدا انتصار الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى نهائيا . وان الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية لعودة الرأسمالية لم يقض عليها فى الاتحاد السوفييتى وحسب ، بل فى البلدان الاشتراكية الاخرى ايضا . ان القوى المتحدة للاسرة الاشتراكية تضمن ضمانة اكيدة كل بلد اشتراكى من تطاولات الرجعية الامبريالية . وان تلاحم الدول الاشتراكية فى معسكر واحد ، ووحدته المتعاظمة وقوته المتنامية بلا انقطاع ، كل هذا يؤمن للاشتراكية والشيوعية الانتصار التام فى نطاق النظام بكليته .

ان بناء وتطوير الاشتراكية فى اطار مختلف البلدان وعلى الصعيد العالمى هما نتيجة عظيمة للابداع التاريخى للملايين من ابناء الجماهير الكادحة الذين اخذوا مصيرهم بايديهم . وتجرى ، كما تنبأ ماركس ، عملية قانونية منطقية هى عملية الانتقال من قبل تاريخ المجتمع البشرى الى تاريخه الحقيقى ، المصنوع عن معرفة ووعى .

ان انتصارات النظام الاشتراكي التاريخية تتسم باهمية عالمية هائلة . وقد اقتنع اناس العمل بان محل الرأسمالية يأتى حتما مجتمع جديد يتفوق بمزايا جسيمة على العالم القديم . والاشتراكية تحرر الانسان من بد الاستثمار وتمنحه حقوقا واسعة والثقة بالغد . وقد بينت الاشتراكية للبشرية آفاق الخلاص من الامبريالية . ان النظام الاجتماعى الجديد القائم على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج وعلى سلطة الشغيلة ، بمقدوره ان يؤمن تطور الاقتصاد تطورا منهاجيا وبلا ازمات فى مصلحة الشعب ، ويضمن حقوق الكادحين الاجتماعية والسياسية ، ويوفر الشروط

والظروف لاجل الديموقراطية الحقيقية ، ولاجل اشتراك الجماهير الشعبية الواسعة اشتراكا حقيقيا فى ادارة المجتمع ، ولاجل تطور الفرد من جميع النواحى ، ولاجل المساواة والصداقة بين الامم . وقد اقيم البرهان بالفعل على ان الاشتراكية وحدها بمقدورها ان تحل القضايا الجذرية التى تواجه البشرية .

ولهذا تلهم انتصارات النظام الاشتراكى العظيمة الجليلة شغيلة البلدان الرأسمالية فى النضال من اجل حقوقهم ، من اجل التحرر من نير الرأسمال .

ان انجاز بناء الاشتراكية فى الاتحاد السوفييتى وبناء الاشتراكية بنجاح فى بلدان الاسرة الاشتراكية الاخرى يقدمان الدليل الساطع على انتصار النظرية الماركسية اللينينية التى تنير امام الكادحين طريق التحرر من العبودية الرأسمالية وسبيل الانتقال الى التشكيلة الاجتماعية الجديدة ، الى الشيوعية .

اسئلة للمراجعة :

١ - لماذا من الضرورى مرحلة انتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ؟

٢ - ما هى ديكتاتورية البروليتاريا وما هى اشكالها ؟

٣ - فيم تتلخص القوانين العامة للمرحلة الانتقالية ؟

٤ - كيف يتشكل النموذج الاشتراكى فى الاقتصاد الوطنى ؟

٥ - ما هى النماذج الاقتصادية والطبقات المتواجدة فى المرحلة الانتقالية ؟

٦ - فيم تتلخص تناقضات المرحلة الانتقالية ؟

٧ - فيم تتلخص السياسة الاقتصادية التى ترسمها الدولة الاشتراكية فى المرحلة الانتقالية وكيف تطبقها ؟

٨ - ما هو جوهر التصنيع الاشتراكى وما هى اهميته ؟

٩ - ما هو جوهر التعاون فى الزراعة وما هى اهميته ؟

١٠ - ماذا يعنى انتصار الاشتراكية ؟

١١ - كيف تتأمن تصفية الامكانيات الاجتماعية والاقتصادية لعودة الرأسمالية فى البلدان الاشتراكية ؟

الفصل العاشر

القوى المنتجة وعلاقات الانتاج في المجتمع الاشتراكي

لدراسة القوانين والمقولات الاقتصادية للاشتراكية لا بدّ اولا من تعريف عام للقوى المنتجة وعلاقات الانتاج في المجتمع الاشتراكي.

١ - القوى المنتجة

تتكون القوى المنتجة في المجتمع الاشتراكي من الانتاج الآلي الضخم المرتكز على التكنيك الارقى في جميع فروع الاقتصاد الوطني، وعلى كدح الشغيلة المتحررين من الاستثمار.
ان الانتاج الآلي الضخم في ظل الاشتراكية هو ملك المجتمع، وهو يتطور بصورة منهاجية، ويستخدم لرفع رفاهية جميع الشغيلة واعلاء مستواهم الثقافي. وهذا ما يميز الانتاج الاشتراكي بصورة جذرية عن الانتاج الرأسمالي.
واهم سمات الانتاج الآلي الضخم في المجتمع الاشتراكي، مستواه التكنيكي العالي، واستمرارية التقدم التكنيكي ووتائره السريعة.

التقدم التكنيكي

تؤمن الثورة العلمية والتكنيكية المعاصرة امكانيات وآفاقا واسعة للتقدم التكنيكي في ظل الاشتراكية. وان الجمع العضوي بين منجزات هذه الثورة وبين مزايا الاشتراكية قد كان اساسا للتقدم التكنيكي في الاتحاد السوفييتي. ان التقدم التكنيكي في الاقتصاد الوطني يعني استمرار تطور العلم والتكنيك، وارتفاع مستوى الشغيلة التكنيكي والثقافي، وتنظيم الانتاج باحدث الطرائق، وعلى اساس كل هذا، ارتفاع انتاجية العمل

الاجتماعي اكثر فاكثر.

وفي النظام الاشتراكي، يستمر التقدم التكنيكي بلا انقطاع في مختلف فروع الانتاج وفقا لبرنامج مقرر واستنادا الى احدث منجزات العلم والى نشاط الشغيلة الابداعي. والتقدم التكنيكي وسيلة قوية لاكثار الثروة الاجتماعية من اجل رفع مستوى حياة الشعب باستمرار.

وأهم اتجاهات التقدم التكنيكي في ظل الاشتراكية هي: اتقان ادوات الانتاج والعمليات التكنولوجية، ومكننة واتمتة عمليات العمل، وكهربة الاقتصاد الوطني، وتطبيق الكيمياء على نطاق واسع في الانتاج، واستخدام الطاقة الذرية للاغراض السلمية. كل هذه الاتجاهات في التكنيك وثيقة الارتباط بعضها ببعض وتشترط بعضها بعضا. فالمكننة مقدمة للاتمتة. والمكننة والاتمتة تتطوران على اساس كهربة الانتاج. ولكن الكهربة نفسها تستحيل الآن دون المكننة والاتمتة في جميع النواحي. كذلك يستحيل تطبيق الكيمياء دون المكننة والاتمتة والكهربة. ولكن تطبيق الكيمياء يكتسب من جهة اخرى المزيد والمزيد من الاهمية في تطوير المكننة والاتمتة والكهربة.

ان اتقان ادوات الانتاج هو اساس التقدم التكنيكي وقوامه اختراع واستغلال آلات اكثر توفيرا وانتاجية. ان اتقان ادوات الانتاج وثيق الارتباط بتحسين تكنولوجية الانتاج: اساليب استخراج وتكييف واستخدام الخامات والمواد، استعمال انواع جديدة من الخامات والمواد، استعمال السرعات والطاقات ودرجات الحرارة العالية وفوق العالية، وغيرها من طرائق تشديد عمليات الانتاج.

وفي التقدم التكنيكي يتسم تحديث الاجهزة باهمية اقتصادية كبيرة. فالتحديث هو عملية تجديد واتقان الاجهزة العاملة عن طريق تغيير القطع العتيقة في الآلات، الخ.. والتحديث يتيح زيادة حجم الانتاج وتحسين نوعية عمل المؤسسات وذلك بنفقات قليلة نسبيا وفي فترة وجيزة من الزمن. ان اتقان ادوات الانتاج هو الاساس لاستمرار تطور القوى المنتجة في البلاد.

وفي ظل الاشتراكية تضطلع مكننة عمليات العمل بدور بالغ الاهمية في اتقان الانتاج. وتعني مكننة عمليات العمل احلال الآلة محل العمل اليدوي، وهذا ما يسهل العمل، ويزيد انتاجيته، ويعجل وتائر تطور الاقتصاد الاشتراكي.

وفي ظل الاشتراكية تتطور المكننة المجموعية تطورا كبيرا. وهي تعني مكننة جميع عمليات الانتاج المترابطة، الرئيسية منها والثانوية. والمكننة المجموعية تزيد انتاجية العمل وتؤمن قاعدة لأتمة الانتاج.

والاتمتة هي اعلى درجات المكننة، وتعني استخدام الآلات الاوتوماتيكية التي تعمل بموجب الضبط الذاتي وتنفي العمل اليدوي كليا. ان اتمتة الانتاج الاشتراكي تسهل الجهد وتوفره، وتسهم في تحسين نوعية الانتاج وتخفيض كلفته. والانتقال الى الاتمتة (ولاسيما الاتمتة المجموعية

التى تشمل جميع عمليات الانتاج) يمدد فى آجال استهلاك الاجهزة ، ويزيد الامانة فى عملها ، ويخفض نفقات الطاقة ، ويرفع ثقافة الانتاج ، ويقلل عدد الذاتية . وتكون النتيجة ازدياد انتاجية العمل الاجتماعى بسرعة وقوة .

وخلافا للرأسمالية ، حيث المكننة والاتمتة تقذفان الملايين من العمال الى الشارع والى براثن البطالة ، لا تؤدى المكننة والاتمتة فى الاشتراكية، ولا يمكن لهما ان تؤديا الى البطالة . ففى المجتمع الاشتراكى ، تستجيب اشاعة المكننة المجموعية والاتمتة المجموعية فى عمليات الانتاج لمصالح الكادحين الحيوية ، وتسهل عمل الملايين من الناس وتعدله تعديلا جذريا ، وتزيد انتاجيته ، وتخلق الشروط الضرورية لتخفيض ساعات العمل فى اليوم وتصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى .

ان اتقان ادوات الانتاج والتحديث ومكننة عمليات العمل ، واشاعة المكننة والاتمتة المجموعية فى الانتاج ، كل هذا يتحقق على اساس تطوير صناعة بناء الآلات وصناعة بناء الاجهزة وصناعة تحويل المعادن . وفى الاتحاد السوفييتى ازداد مجمل حجم صناعة بناء الآلات وصناعة تحويل المعادن الى ٧٢ مرة فى غضون ٤٠ سنة (من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٨٠) . وهذا ما أمن امكانيات كبيرة جدا لاجل تطوير القوى المنتجة فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى السوفييتى .

ان اتقان ادوات الانتاج ، ومكننة واتمتة عمليات الانتاج وثيقة الارتباط بالكهربة . ان الكهربة تعنى استعمال الطاقة الكهربائية فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى وفى المعيشة والثقافة . والطاقة الكهربائية تشكل القاعدة الطاقية للتكنيك العصرى والمكننة والاتمتة . وهى ايضا اساس اتقان التكنولوجيا ، والاساس لتشديد عمليات الانتاج . وقد ادت الكهرباء الى نشوء فروع انتاجية جديدة ، منها الصناعة الكهرتعدينية ، والكهركيمياء، كما ادت الى نشوء طرائق جديدة فى معالجة المعادن .

وفى ١٩٨٠ ، بلغ انتاج الطاقة الكهربائية فى الاتحاد السوفييتى ١٢٩٥ مليار كيلوواط ساعة مقابل ١٫٩ مليار فى ١٩١٣ . وللاسراع فى تطوير القدرات الطاقية ، من المقرر مواصلة بناء المحطات الكهربائية - المحطات الحرارية بالاعتماد على الفحم الرخيص والغاز الطبيعى والمازوت ، ومحطات الكهرمائية الكبيرة ، والمحطات الكهرذرية .

ان تطبيق الكيمياء يشكل عاملا جبارا لاتقان تكنيك الاقتصاد الوطنى . فان تطبيق الكيمياء يعنى تطوير طرائق الانتاج الكيماوية وتعميمها فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . ان استعمال منتوجات الصناعة الكيماوية يتيح تحقيق تحويلات جذرية فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . وان اشاعة الكيمياء فى الاقتصاد الوطنى ، مثلها مثل الكهربة ، تحدث تأثيرا ثوريا فى الانتاج . فان الكيمياء تتيح تغيير خواص المواد الطبيعية وخلق مواد جديدة ذات صفات لا يمكن ان تتوفر فى الطبيعة ، وبالتالى

زيادة كمية مواضيع العمل مرارا عديدة ، وتشديد العمليات التكنولوجية في الصناعة والانتاج الزراعي بسرعة وقوة .

ان نجاحات الكيمياء في انتاج المواد التركيبية قد ضمنت الشروط لاجل تطور احدث فروع التكنيك ، وصناعة توليد الطاقة الكهرذرية ، والراديو ـ الكترونيك ، والتجهيزات النفاثة وغير ذلك تطورا عاصفا . وبدون استعمال المنتوجات الكيماوية والطرائق الكيماوية يستحيل الآن اطراد تطوير صناعة التعدين وصناعة بناء الآلات ، وصناعة توليد الطاقة الكهربائية ، والبناء ، والزراعة ، والنقليات ، والمواصلات، ورعاية الصحة ، والخ . . وتوفر الكيمياء امكانيات غير محدودة لاجل انتاج اصناف في منتهى التنوع من سلع الاستهلاك الشعبي الرفيعة الجودة . ومجازا يمكن القول ان الكيمياء لا تستطيع ان تطعم الانسان وحسب ، بل تستطيع كذلك ان تلبسه ، كما انها تحمل الى معيشته الكثير من الاشياء المريحة والرخيصة والعملية .

وفي المرحلة الراهنة من التطور التكنيكي يتسع استعمال الطاقة الذرية في الاقتصاد الوطني . وقد انشأ الاتحاد السوفييتي صناعة ذرية قوية ينتظرها مستقبل باهر .

هذه هي بعض من اهم اتجاهات التقدم التكنيكي . والدليل على نجاحات الاتحاد السوفييتي في مضمار العلم والتكنيك ، انه كان بالذات اول بلد صنع محطة كهرذرية ، واطلق الاقمار الصناعية ، وبنى كاسحات الجليد الذرية . واعظم منجزة حققها العلماء والمهندسون السوفييت هي تحقيق اولى تحليقات الانسان في العالم الى الفضاء الكوني .

والاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الاشتراكية تعنى دائما بوتائر التقدم التكنيكي العالية . رسم المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي الذي انعقد عام ١٩٨١ برنامجا جليلا لتحقيق الثورة العلمية والتكنيكية وتطبيق منجزاتها . وقد اشار المؤتمر الى ضرورة زيادة فعالية الانتاج الاجتماعي كله باستمرار. ولهذا الغرض تقرر اجراء تعديلات نوعية عميقة في الانتاج على اساس تسريع التقدم العلمي والتكنيكي . وهذا يعني افضلية تطور الفروع التي تقرر التقدم العلمي والتكنيكي ، وانتهاج سياسة تكنيكية واحدة ، ومواصلة الكهربة والمكننة المجموعية والاتمتة المجموعية ، وتجديد تجهيزات فروع الانتاج الاساسية ، واستعمال تجهيزات ومواد وتكنولوجيات جديدة مبدئيا ، وتطبيق نتائج البحوث العلمية باسرع وقت في الانتاج ، وتطوير الانتاج ، واستعمال المناولات الاوتوماتيكية (الروبوتات الصناعية) على نطاق واسع .

القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية

ان القاعدة المادية والتكنيكية للمجتمع تتكون استنادا الى درجة التطور التي بلغتها القوى المنتجة ووفقا لطابع علاقات الانتاج السائدة .

ان الاشتراكية تنشئ قاعدتها المادية والتكنيكية وهذه الاخيرة تتحول تدريجيا وتصبح القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية .

ان القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية تتألف من الانتاج الآلي الكبير الذى يتطور بطريقة مبرمجة ، منهاجية فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى مع ايلاء الافضلية الى انماء انتاج وسائل الانتاج . ان الانتاج الآلي الكبير يتيح ، فى نطاق المجتمع الاشتراكى بكليته ، استغلال ادوات العمل العصرية ، ومنجزات العلم والتكنيك والتكنولوجيا التقدمية . وعلى هذا النحو يخلق الانتاج الآلي الكبير المقدمات المادية من اجل نمو انتاجية العمل نموا دائبا لا انقطاع فيه . وهو يتيح للمجتمع الاشتراكى تخفيف العمل وتخفيض يوم العمل بواسطة الآلات ويحرر بالتالى مزيدا من الوقت لرفع المستوى الثقافى والتكنيكى ابدا ودائما عند شغيلة الانتاج .

ان القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية تمتاز بالدرجة العليا التى بلغها انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعى والتمركز والتخصص والتعاون فى الانتاج . ان تمركز الانتاج يعنى حشد الانتاج واليد العاملة وانتاج السلع فى مؤسسات تكبر اكثر فاكثر . ان الانتاج الاشتراكى يمتاز باعلى درجة من التمركز فى العالم . والتنسيق شكل من اشكال تمركز الانتاج .

ان تنسيق الانتاج يعنى جمع فروع انتاجية متنوعة تربط بينها عمليات تكنولوجية ، وحصرها فى مؤسسة كبيرة واحدة . فان مجمع مغنيتوغورسك التعدينى فى الاتحاد السوفييتى ، مثلا ، يتصف باكتمال حلقة الانتاج التعدينى فيه . فهو يشتمل على مشاغل عملاقة للتعدين ، ومؤسسات للصناعة المنجمية ، وصناعة فحم الكوك الكيماوية ، وصناعة المواد المقاومة للحرارة ، وغيرها من الفروع الصناعية . وهكذا يمثل المجمع وحدة عضوية فى مضمار التكنيك والانتاج . مثال آخر عن التنسيق : المجمعات البتروكيماوية التى تؤمن معالجة البترول الكيماوية معالجة كاملة : صنع الوقود للمحركات والزيوت والشحوم ، والكاوتشوك التركيبى والكحول ، والحامض الخلى والاسيتون ، والمواد اللدائنية (البلاستيكية) وغيرها من مصنوعات الكيمياء العضوية . كذلك اتسع تنسيق الانتاج اتساعا كبيرا جدا فى صناعة الخشب والورق ، وصناعة التغذية ، وصناعة النسيج ، وغيرها من الصناعات .

ومن السمات التى تميز القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية ، التخصص الواسع والمنهاجى ، وكذلك التعاون بين المؤسسات . ان التخصص يعنى افراد او فصل المؤسسات التى تتميز من حيث التجهيز والتكنولوجيا ، والملاكات المختصة ، والتى تعطى انتاجا جاهزا او عناصر من المنتجات الجاهزة .

يقوم التخصص على تقسيم العمل بين مختلف المؤسسات . والمؤسسات المختصة تتوافر لها امكانيات اكبر بكثير لاستخدام التجهيزات العالية الانتاجية ، وانتاج نوع واحد من المنتجات بالجملة وعلى السلسلة بالاستناد الى اتمتة ومكننة الانتاج المجموعية . والتخصص يؤمن نمو

انتاجية العمل بلا انقطاع وتحسين نوعية المنتوجات وتنظيم العمل تنظيما عقلانيا .

ان المؤسسات المختصة تتطلب صلة انتاجية وثيقة فيما بينها . وهذه الصلة يؤمنها التعاون . والتعاون في ظل الاشتراكية يعني اقامة علاقات انتاجية دائمة منتظمة بين المؤسسات التي تصنع معا منتوجا معينا ، رغم انها مستقلة اقتصاديا بعضها عن بعض .

ويجدر التمييز بين التعاون المنطقي الداخلي من جهة ، وهو يعني ان العلاقات الانتاجية تقوم بين المؤسسات في داخل منطقة اقتصادية واحدة ، والتعاون المنطقي الخارجي من جهة اخرى ، وهو يعني ان العلاقات الانتاجية تقوم بين مؤسسات مختلف المناطق الاقتصادية .

ان اشكال انطباع الانتاج الاشتراكي بالطابع الاجتماعي ، التي درسناها آنفا ، تشمل جميع فروعه ، بما فيها الزراعة . فان نظام الزراعة المتعدد الفروع وثيق الارتباط بالتخصص في الانتاج .

ان التخصص والتعاون في الانتاج لا يطبقان في نطاق بلد واحد وحسب ، بل ايضا بين البلدان الاشتراكية .

ومن السمات المميزة للقاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية المستوى التكنيكي العالي في جميع فروع الاقتصاد الوطني الحاصل نتيجة للتقدم العلمي التكنيكي . ففي ظل نظام الاقتصاد الاشتراكي تطبق الآلات في جميع الحالات التي تعود بالنفع على المجتمع ، اي حينما تحل محل الانسان او تسهل عمله .

ان المؤسسات الاشتراكية الكبيرة التي تعتمد على التكنيك الارقى وجه من وجهي القوى المنتجة في المجتمع الاشتراكي . اما الوجه الآخر الرئيسي من القوى المنتجة ، فيتشكل من الناس مع عاداتهم في العمل .

الشغيلة هم القوة المنتجة الرئيسية في المجتمع

خلال انتاج الخيرات المادية ، يتقن الناس ادوات العمل ، ويخترعون الآلات ، ويضعون الثروات الطبيعية قيد الاستثمار ؛ وهم في الوقت نفسه يغنون ويتقنون تجربتهم الانتاجية ، ومعارفهم التكنيكية . فالناس هم الذين يحركون التكنيك . ولهذا فان الدور الحاسم في تطوير الانتاج يعود الى الناس . قال لينين ان القوة المنتجة الاولى عند الانسانية كلها هي العامل ، الشغيل . والانتاج الآلي الكبير والتقدم التكنيكي في جميع فروع الاقتصاد الوطني يتطلبان بمقاييس كبيرة ، عمالا اعلى فاعلية كفاءة واكثر فاكثر تعليما . ومن مصلحة المجتمع الاشتراكي ان يرتفع على الدوام مستوى الشعب المهني وكذلك مستواه الثقافي . ان اعداد جماهير العمال الاكفاء بصورة منهاجية انما تؤمنه في الاتحاد السوفييتي شبكة من المدارس الحكومية ، المهنية والتكنيكية . وسنة بعد سنة ، يتسع اعداد العمال الاكفاء في المؤسسات بواسطة شتى الدورات والمدارس وكذلك بواسطة التدريب المهني الفردي او في الفرقة . ان قسما كبيرا

من الشباب العاملين يحصلون على التعليم المختص والعام فى المدارس المسائية والمدارس الثانوية المهنية المسائية ومؤسسات التعليم العالـــى المسائية . ومن حيث تحسين اعداد الملاكات المؤهلة والعالية التعليم فى الاتحاد السوفييتى ، يتسم باهمية بالغة تطبيق التعليم العـــام الثانوى الالزامى .

ان الاشتراكية تؤمن مستوى تكنيكيا وثقافيا عاليا لجميع الشغيلة . ومن هنا التغيرات فى التركيب المهنى وارتفاع مستوى المعارف العامة عـــند الشغيلة . فان مجمل عدد الاختصاصيين ذوى التحصيل المختص العالى والثانوى فى الاقتصاد الوطنى السوفييتى (بمن فيهم الاختصاصيون فـــى الكولخوزات) بلغ ٢٦٫٤ مليون شخص فى عام ١٩٨٠ مقابل ١٩٠ الفا فى عام ١٩١٣ .

وبفضل ما احرزه الانتاج الآلى الكبير من تقدم ، تكاثر عدد افـــراد الطبقة العاملة . ففى عام ١٩٢٨ ، بلغ مجمل عدد العمال والمستخدمين فى الاتحاد السوفييتى ١٠٫٨ ملايين شخص ؛ اما فى عام ١٩٨٠ ، فقد بلغ ١١٢٫٥ مليون شخص .

ان النظام الاشتراكى يؤمن لنشاط الجماهير الشعبية الغفيرة الابداعى نموا لا سابق له . ومن مصلحة كل شغيل فى النظام الاشتراكـــى ، يشتغل لنفسه ولمجتمعه ، ان يزيد انتاجية العمل ، ويطور القـــوى المنتجة بسرعة ودأب .

٢ - علاقات الانتاج الاشتراكية

ان علاقات الانتاج الاشتراكية تختلف اختلافا جذريا عن علاقـــات الانتاج الرأسمالية وعن علاقات الانتاج فى سائر التشكيلات الاجتماعيـــة القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

اساس علاقات الانتاج فى ظل الاشتراكية

ان علاقات الانتاج الاشتراكية تقوم على اساس الملكية الاجتماعيـــة لوسائل الانتاج السائدة بلا منازع فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى .

كتب ماركس وانجلس فى "بيان الحزب الشيوعى" : "ليس الذى يميـز الشيوعية هو محو الملكية بصورة عامة ، بل هو محو الملكية البرجوازية" * .

ان طابع ارتباط العامل بوسائل الانتاج يرتدى الاهمية الحاسمة فى نظام علاقات الانتاج . ففى ظل الرأسمالية تتعارض وسائل العمل مـــع الشغيلة ، لأن وسائل الانتاج هى ملك الرأسماليين الخاص ولكـــن

---

* ماركس وانجلس . منتخبات فى ثلاثة مجلدات ، المجلد ١ ،الجزء ١ ، ص ١٣٦ .

الجانبين يتحدان في الانتاج بفضل عملية بيع وشراء قوة العمل ، التي تعني استعباد الشغيلة واستثمارهم . ولهذا يناضل الشغيلة في ظل الرأسمالية بلا كلل من اجل القضاء على الملكية الخاصة .

اما في المجتمع الاشتراكي فان الشغيلة ليسوا في تناقض مع وسائل الانتاج بل هم مالكو وسائل الانتاج . ولهذا كان للشغيلة في ظل الاشتراكية مصلحة في الحد الاقصى من تعزيز وتطوير الملكية الاجتماعية الاشتراكية .

فما الذي يميز اذن الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج ؟ ان هذه الملكية تعني قبل كل شيء ان هذه الوسائل تخص الشغيلة ، ولا تبقى رأسمالا ووسيلة للاستثمار .

ان الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج تحدد الطابع المطابق للعلاقات بين الناس في سياق الانتاج والتبادل والتوزيع . فان هذه العلاقات تتصف بالتعاون الرفاقي والتعاضد الاشتراكي بين اناس متحررين من الاستثمار ، بتوزيع المنتوجات في مصلحة الشغيلة انفسهم ، حسب مبدأ : " لكل حسب عمله " .

وبالفعل ، حين تخص وسائل الانتاج الشغيلة انفسهم ، حين يعز على كل من اعضاء المجتمع بمفرده وعلى المجتمع كله بمجموعه زيادة الانتاج واتقانه ، تصبح العلاقات بين الناس علاقات صداقة . فان الناس يتبادلون المساعدة بجميع الطرق . ان وحدة مصالح الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين ، وحدة جميع اعضاء المجتمع الاشتراكي المتحررين من الاستثمار ، هي اساس التعاون الرفاقي والتعاضد الاشتراكي . وهذه العلاقات تتكون في داخل المؤسسة ، وبين المؤسسات ، وبين مؤسسات الدولة والكولخوزات ، وبين الطبقة العاملة والفلاحين ، الخ . .

ان علاقات التعاون الرفاقي والمساعدة المتبادلة ونشاط الناس الابداعي العام ، كل هذا يؤمن امكانيات غير محدودة لتطور القوى المنتجة .

ان ما تتميز به الرأسمالية ، انما هو التناقض التناحري بين الطابع الاجتماعي للانتاج والشكل الرأسمالي الخاص لتملك ثمار الانتاج . اما في النظام الاشتراكي ، فقد قضي على هذا التناقض . فان الطابع الاجتماعي للانتاج في هذا النظام يتطابق مع التملك الاجتماعي لمنتوجات العمل . وعليه ، فان علاقات الانتاج الاشتراكية تفتح آفاقا واسعة امام استمرار تطور القوى المنتجة بوتائر عالية .

ومع تطور القوى المنتجة ، تتحسن علاقات الانتاج الاشتراكية ، وتتعدل تدريجيا . ولكن علاقات الانتاج نفسها تؤثر بدورها في القوى المنتجة . فان علاقات الانتاج الاشتراكية ، اذ تتحسن ، تؤمن مجالا لتطور القوى المنتجة .

السوفييتي جمعيات الاستهلاك التي تضم سكان الريف على الاخص .
هذه هي في الاتحاد السوفييتي ، الاشكال الاساسية للجمعيات التعاونية الكولخوزية . وقد تطورت هذه الاشكال ايضا في البلدان الاشتراكية الاخرى .
ان ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) والملكية التعاونية الكولخوزية هما متماثلتان من حيث طبيعتهما الاقتصادية والاجتماعية .فيم يتلخص تماثلهما ؟ اولا ان مؤسسات الدولة والاستثمارات الجماعية ترتكز على وسائل الانتاج الاجتماعية الاشتراكية وعلى العمل الجماعي ؛ ثانيا انها تنفي استثمار الانسان للانسان ؛ ثالثا ان ادارتها تسير بطريقة منهاجية بغية رفع رفاهية الشغيلة ؛ رابعا انها تطبق المبدأ الاشتراكي القائل بالتوزيع حسب العمل .
بيد ان تماثل شكلي الملكية لا يعني انه لا يوجد بينهما اي فرق . ان الفرق الاساسي بين ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية هو الفرق في درجة انطباع وسائل الانتاج بالطابع الاجتماعي ، الاشتراكي . فبينا جميع وسائل الانتاج في مؤسسات الدولة قد غدت ملكية اجتماعية اشتراكية للمجتمع بأسره (اي انها تخص الشعب بأسره) ،نجد ان وسائل الانتاج في المؤسسات التعاونية الكولخوزية هي ملك لمختلف الجماعات (كولخوزات ، ارتيلات) . وبينا انتاج مؤسسات الدولة يخص الشعب بأسره ، يخص الانتاج الكولخوزي الكولخوز المعني .
ان اختلاف درجة انطباع الانتاج بالطابع الاجتماعي يستتبع اختلافا في شكل دفع اتعاب العمل لشغيلة الانتاج واشكالا مختلفة في تنظيم الادارة الاقتصادية . ففي مؤسسات الدولة ، تعود الادارة الى الدولة الاشتراكية بواسطة مندوبيها ، اي بواسطة المدراء الذين تعينهم وتقيلهم هيئات الدولة . اما في الاستثمارات التعاونية الكولخوزية ، فان جميع الامور تديرها الجمعية العمومية ومجلس اداري منتخب على رأسه رئيس .
ان تطور القوى المنتجة يؤول الى ارتفاع درجة انطباع الانتاج الكولخوزي بالطابع الاجتماعي ، والى ارتفاع شكل الملكية التعاوني الكولخوزي تدريجيا الى مستوى ملكية الشعب بأسره . وبقدر ما تبنى الشيوعية ، سيندمج شكلا الملكية في المستقبل ويؤلفان الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره .

الملكية الشخصية

تشمل الملكية الاجتماعية في النظام الاشتراكي وسائل الانتاج والمنتوجات . غير ان قسما من هذه المنتوجات ، يتألف من سلع الاستهلاك ، يوزع بين الشغيلة حسب كمية ونوعية عمل كل منهم ، ويصبح ملكيتهم الشخصية .
ان الملكية الشخصية في النظام الاشتراكي هي ملكية الافراد لمنتجات العمل المعدة للاستهلاك الشخصي . والملكية الشخصية في

الاتحاد السوفييتي تشمل الايرادات والتوفيرات الناجمة عن العمل، وقسطا من المساكن، والاشياء المنزلية واشياء الاستعمال الدارج، واشياء الاستهلاك الشخصي، والمرافق.

وهناك شكل خاص للملكية الشخصية في النظام الاشتراكي ونعني به الاستثمارة الزراعية التابعة للعائلة الكولخوزية: بيت السكن، المرافق، الماشية المنتجة والطيور الدواجن، العتاد الزراعي الصغير الضروري لحراثة الارض الملاصقة للبيت والعناية بها. ان هذه الاستثمارة ترتكز على العمل الشخصي الذي يبذله الكولخوزي وافراد عائلته وتتسم بطابع ثانوي معاون.

ان مصدر الملكية الشخصية في المجتمع الاشتراكي انما هو العمل المبذول في الانتاج الاجتماعي. ففي النظام الاشتراكي، تخلق سيطرة الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج قاعدة متينة لتلبية حاجات الشغيلة الشخصية بصورة اكمل فاكمل ولانماء ملكيتهم الشخصية. وذلك، بفضل الدأب والانتظام في تطبيق مبدأ المصلحة الشخصية المادية وقوامه دفع اتعاب واجور تناسب كمية ونوعية العمل المبذول. غير ان هذا الانماء ليس انماء لا حد له. فلا يمكن استخدام الملكية الشخصية في النظام الاشتراكي لما فيه ضرر المواطنين والدولة بمجملها.

القوانين الاقتصادية

على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج، تنشأ القوانين الاقتصادية وتتطور وتفعل فعلها، وهي: القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية، قانون تطور الاقتصاد الوطني تطورا منهاجيا متناسبا، قانون التوزيع حسب العمل، الخ.. ان القوانين الاقتصادية للاشتراكية تعبر عن جوهر علاقات الانتاج الاشتراكية وترتدي طابعا موضوعيا. وهي تنشأ وتفعل فعلها بصورة مستقلة عن ارادة الناس ورغائبهم. ولكن هذا لا يعني ان القوانين الاقتصادية، اشبه بقوانين الطبيعة، تفعل فعلها بصورة عفوية. فالقوانين الاقتصادية، بوصفها قوانين تسيّر علاقات الانتاج، لا يمكن لها ان تفعل فعلها حيث لا اناس ولا انتاج اجتماعي. ان الطابع الموضوعي الذي تتصف به القوانين الاقتصادية للاشتراكية الناجمة عن علاقات الانتاج الاشتراكية يعني فقط ان الناس يدركون هذه القوانين، وينطلقون في نشاطهم منها، ولا يمكنهم ان يتغافلوا عن مفعولها. ان عدم فهم موضوعية القوانين الاقتصادية للاشتراكية، والامتناع عن حسبان الحساب لها يفضيان الى عواقب سلبية ويخلان بالنشاط الاقتصادي.

ان طابع فعل القوانين الاقتصادية للاشتراكية يختلف اختلافا جذريا عن طابع فعل القوانين الاقتصادية للرأسمالية. وقوام هذا الاختلاف، ان الاولى، اى القوانين الاقتصادية في ظل الاشتراكية، لا تفعل فعلها

بصورة عفوية ، كالثانية في ظل الرأسمالية ، بل يستخدمها المجتمع بطريقة واعية ومنظمة . ان الفرق بين القوانين الاقتصادية للرأسمالية والقوانين الاقتصادية للاشتراكية ، هو ، على حد قول انجلس ، كالفرق بين الصاعقة التي تنقض من الغيم والكهرباء في يد الانسان .

فالملكية الاجتماعية الاشتراكية توحد وتنسق نشاط الناس في داخل اقتصاد واحد ذي ادارة واحدة . ولذا ، لا مجال لتطور المجتمع تطورا عفويا في ظل الاشتراكية . ومن الممكن والواجب استخدام القوانين الاقتصادية للاشتراكية بطريقة واعية على نطاق المجتمع بأسره . مثلا ، يستحيل تطوير الاقتصاد تطويرا متناسقا دون المركزية في حل القضايا الاقتصادية الرئيسية . ودون قيادة موحدة من جانب الدولة ، تفقد برامج مختلف المؤسسات كل قيمة ، اذ ان نشاط كل مؤسسة يقتصر آنذاك على التكيف وفقا لتقلبات عناصر السوق . فهذه العناصر المتقلبة والاشتراكية امران لا يتفقان ، وينفي احدهما الآخر .

ان القوانين الاقتصادية للاشتراكية تنبثق وتفعل فعلها على اساس ظروف معينة ، ولهذا اذا تغيرت هذه الظروف ، فاما ان ينفسح المجال ارحب فارحب امام هذه القوانين الاقتصادية لكي تفعل فعلها ، واما ان يتقلص مجال فعلها وتتلاشى وتزول .

مثلا . ان دور قانون التطور المنهاجي المتناسب للاقتصاد الوطني يتعاظم مع الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة . اما قانون التوزيع حسب العمل ، فان مجال فعله سيتقلص اكثر فاكثر بقدر الانتقال الى الشيوعية ، وفي المجتمع الشيوعي المتطور ، سيجرى توزيع الخيرات المادية حسب الحاجات .

ان معرفة القوانين الاقتصادية للاشتراكية معرفة علمية امر ضروري لاجل استخدامها في نشاط المجتمع العملي ، لاجل رسم وتطبيق سياسة المجتمع الاشتراكي الاقتصادية .

٣ ـ القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية

ان مطامح الشغيلة المزمنة الى تحسين وضعهم تتحقق فعلا في ظل الاشتراكية ، في ظروف سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية . فان الانتاج الاشتراكي ينتظم من اجل تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع ، المادية والروحية . وفي هذا يتقوم هدفه المباشر ورسالته . وينبغي للانتاج الاشتراكي ان يتطور في هذا الاتجاه فقط ، في اتجاه رفع مستوى حياة السكان ، بغية تأمين الرفاه التام والتطور الحر من جميع النواحي لجميع اعضاء المجتمع .

ان هدف الاشتراكية هو تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية المتنامية تلبية اكمل فاكمل . فعندما رسم ماركس وانجلس معالم المجتمع الاشتراكي ، اوضحا ان الهدف الاخير الذي يبتغيه اى نشاط كان في

المجتمع الرأسمالي هو "تحصيل العملة" وان حصول الرأسماليين على القيمة الزائدة يبرز بوصفه الدافع المحرك والنتيجة النهائية للانتاج ، بينما الانتاج في ظل الاشتراكية يتطور من اجل تلبية حاجات المجتمع بالذات ، حاجات جميع اعضائه . كتب انجلس يقول : "عندما يشرع الناس في استخدام القوى المنتجة الحالية وفقا لطبيعتها المعروفة اخيرا ، يحل محل فوضى الانتاج الاجتماعية تنظيم مبرمج اجتماعيا للانتاج المعد سواء لتلبية حاجات المجتمع كله ام لتلبية حاجات كل فرد من افراده" * .

واوضح لينين ان حلول المجتمع الاشتراكي محل المجتمع الرأسمالي سيتحقق من اجل تأمين الرفاهية الكاملة لجميع اعضاء المجتمع وتطورهم من كل النواحي . وقد اشار لينين مرارا عديدة الى فكرة ان الاشتراكية وحدها هي التي توفر امكانية تكييف الانتاج الاجتماعي وتوزيع المنتجات ، واخضاعهما الى حد كبير للاعتبارات العلمية ولمصالح الناس وحاجاتهم ، بغية جعل حياة الشغيلة كافة اسهل واطرف . فيما مضى ، كانت منجزات العقل البشري والعبقرية البشرية تستأثر بها الاقلية الاستثمارية وكان الشغيلة محرومين من نعم التنوير والتطور ، اما الآن ، في ظل الاشتراكية ، فان جميع معجزات التكنيك وجميع مكاسب الثقافة قد اصبحت ملك الشعب بأسره .

ان تلبية حاجات اعضاء المجتمع كافة تشترطها موضوعيا علاقات الانتاج الاشتراكية . ولا وجود في ظروف المجتمع الاشتراكي للملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، ولا وجود بالتالي للقاعدة الاقتصادية لاستثمار الانسان للانسان . فان جميع وسائل الانتاج وجميع ثمار العمل تخص الشغيلة انفسهم المتحدين على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . وان مصالح الشغيلة الذين يملكون وسائل الانتاج وثمار العمل ، مصالحهم الاقتصادية انما هي القوة المحركة الرئيسية للانتاج في ظل الاشتراكية . وكل تطور الانتاج الاجتماعي يتحقق من اجل الانسان ، لما فيه خير الانسان . ان هذه الخاصة الجذرية في الانتاج الاشتراكي قد وجدت تعبيرها العلمي في القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية .

ومفاده ان الهدف المباشر من الانتاج الاشتراكي هو تأمين الرفاه التام والتطور الحر من جميع النواحي لجميع اعضاء المجتمع ، وذلك بتطوير وترقية الانتاج الاجتماعي باستمرار . جاء في المادة ١٥ من دستور الاتحاد السوفييتي (عام ١٩٧٧) : "الهدف الاسمى للانتاج الاجتماعي في ظل الاشتراكية هو تلبية حاجات الناس المادية والروحية النامية اتم تلبية" .

ان القانون الاقتصادي الاساسي للاشتراكية يعبر عن هدف الانتاج الاشتراكي وعن سبل بلوغه ، ويحدد الحافز المحرك للمجتمع الاشتراكي والفرق الجذري بينه وبين الرأسمالية . ان الاحزاب الماركسية اللينينية والدول الاشتراكية تخضع نشاطها كله ، من حيث تطوير الاقتصاد الوطني

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٠ ، ص ٢٩١ .

والثقافة الاشتراكية ، لهدف انسانى اساسى هو السعى الى تلبية حاجات الناس المادية والثقافية تلبية اكمل فاكمل وتطويرهم من كل النواحى .

جاء فى "الاتجاهات الاساسية للتطوير الاقتصادى والاجتماعى فى الاتحاد السوفييتى لاعوام ١٩٨١-١٩٨٥ وللمرحلة الممتدة حتى عام ١٩٩٠" ، التى صادق عليها المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى عام ١٩٨١ : "فى الثمانينيات سيواصل الحزب الشيوعى بدأب وثبات تطبيق ستراتيجيته الاقتصادية ، وهدفها الاسمى رفع مستوى حياة الشعب المادية والثقافية بلا انقطاع ، وتأمين افضل الشروط لاجل تطور الفرد من جميع النواحى على اساس الاستمرار فى زيادة فعالية الانتاج الاجتماعى كله ، وزيادة انتاجية العمل ، وانماء نشاط السوفييتيين الاجتماعى ونشاطهم فى العمل" * .

فعلام يتوقف اذن تنفيذ هذه المهمة بنجاح ؟ ان الوسيلة الرئيسية لتنفيذها انما هى الاستمرار فى تطوير الانتاج الاجتماعى وترقيته على اساس التكنيك الارقى . وهذا يعنى ان كل شغيل من شغيلة المجتمع الاشتراكى يجب ان يكدح بتفان ويخلق بعمله امكانية انماء رفاهية الشعب كله على الدوام . ان شغيلة المجتمع الاشتراكى يدركون انه لا يمكن تأمين ارتفاع مستوى حياتهم الا باستمرار تطوير الانتاج الاجتماعى وترقيته .

وفى سياق تطوير الانتاج الاجتماعى وترقيته تنشأ المقدمات المادية والروحية للمجتمع الشيوعى . ولذا كان القانون الاقتصادى الاساسى للاشتراكية قانون حركة وتطور المجتمع الاشتراكى نحو الشيوعية .

ان جميع التدابير التى تتخذها وتطبقها الاحزاب الماركسية اللينينية فى البلدان الاشتراكية ترمى الى تأمين ارتفاع مستوى حياة الشعب باستمرار . وفى الاتحاد السوفييتى ارتفع مستوى حياة الشعب السوفييتى منذ قيام السلطة السوفييتية ارتفاعا لا قياس له بالنسبة لمستوى حياة الجماهير الكادحة فى روسيا ما قبل الثورة . فبالقياس الى عام ١٩١٣ ، ارتفع الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى خلال ٦٠ سنة (١٩١٧-١٩٧٧) نحو سنة ١٩٧٩ الى ٦٨ مرة . ومن سنة ١٩٥٠ الى ١٩٨٠ ، مثلا ، ازداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى الى ٥ر٨ مرات ، بينما لم يزدد فى الولايات المتحدة الاميركية الا ١٦٨ ٪ . وبالنسبة للفرد الواحد من السكان ، ازداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ الى ٥ر٦ مرات وفى الولايات المتحدة الاميركية ٨٥ ٪ ، وفرنسا ١٩٤ ٪ ، وانجلترا ٨٠ ٪ . وفى الاتحاد السوفييتى ، كان نصيب رفاهية الشعب من الدخل الوطنى خلال العقد الاخير من السنين زهاء اربعة اخماس . وقد ازدادت كثيرا مداخيل العمال والفلاحين الفعلية . وبالمقارنة مع زمن ما قبل الثورة ،

---

* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى . موسكو ، سنة ١٩٨١ ، ص ١٣٦ .

ازدادت المداخيل الفعلية لعمال الصناعة والبناء ، مع حسبان الحساب لمحو البطالة وتقصير مدة يوم العمل بالمتوسط بالفرد الواحد من العاملين الى ٥ر١٠ مرات فى سنة ١٩٧٩ ، وازدادت مداخيل الفلاحين الكادحين الفعلية بالمتوسط بالفرد الكادح منهم الى ٨ر١٥ مرة . ان ارتفاع مستوى حياة الشغيلة ورفاههم المادى ينعكس فى قدرتهم الشرائية . فان مجمل حجم تداول البضائع على اختلافها فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية ، بما فى ذلك التغذية العامة ، قد ازدادت فى الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٠ بالقياس الى عام ١٩٤٠ ، الى ٦ر١٠ مرات ، بما فى ذلك من حيث البضائع الغذائية الى ٦ر٧ مرات والبضائع غير الغذائية الى ٤ر١٦ مرة . وسنة بعد سنة يتنامى الاستهلاك الشعبى .

ان التحويلات التاريخية فى بنية المجتمع الاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى قد رافقتها تغييرات جذرية فى نمط حياة جميع السوفييتيين ورافقها تطور كثيف لملامحه الاجتماعية الاشتراكية ، وارتفاع ملحوظ فى مستوى حياة الشغيلة .

وفى الاتحاد السوفييتى تم محو الامية ، كما يجرى تقصير مدة يوم العمل ، وتحسين ظروف العمل ، وتحقق عمل كبير جدا لتحسين ظروف الكادحين السكنية والمعيشية . وفى الاتحاد السوفييتى ادنى بدل ايجار فى العالم . والتعليم عام وعلى حساب الدولة . ومنذ سنة ١٩٧٤ ، دخل قيد التطبيق التعليم العام الثانوى الالزامى . ويأخذ المجتمع على عاتقه قسما كبيرا من نفقات تربية الجيل الناشىء . وتم تطبيق نظام موحد للمعاشات . والمعاشات تدفعها الدولة والكولخوزات ، وسن التقاعد فى الاتحاد السوفييتى ادنى مما فى اغلبية البلدان . والخدمات الطبية مجانية . وتولى حماية الامومة والطفولة قدرا كبيرا جدا من الاهتمام . وفى غضون ٥٠ سنة ازداد متوسط العمر اكثر من ١٠٠ ٪ .

فى الخطة الخمسية الحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) سيزداد الدخل الوطنى المستعمل فى الاستهلاك والتراكم ١٨ - ٢٠ ٪ ، وستزداد المداخيل الفعلية بالفرد الواحد من السكان ١٦ - ١٨ ٪ .

٤ - دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى

ان تطور القوى المنتجة وترقى علاقات الانتاج الاشتراكية لا يجريان بصورة تلقائية ، عفوية . فان الدولة الاشتراكية والحزب الماركسى اللينينى القائد يضطلعان بالدور الحاسم فى تنظيم الانتاج ، وتوزيع المنتجات وتبادلها فى جميع مراحل البناء الاشتراكى .

ان دور الدولة الاشتراكية التنظيمى والمعبىء فى حياة البلاد الاقتصادية انما يحدده كون الدولة تحصر فى يديها جميع المراكز الاقتصادية الرئيسية فى الاقتصاد الوطنى . ان القسم المهيمن من

وسائل الانتاج فى بلدان الاشتراكية (فى الاتحاد السوفييتي - اكثر من ٩٠ بالمئة) هو ملكية الشعب بأسره فى ايدى الدولة وممثليها فى الادارة المركزية وفى الادارة المحلية . والقسم الباقي من وسائل الانتاج يخص المؤسسات التعاونية وهو كذلك ، بشكل او آخر، موضع قيادة وتخطيط مبرمجين مركزين واحدين .

ان الدولة الاشتراكية هى ، للمرة الاولى فى تاريخ الانسانية ، دولة الشغيلة . وهى تعبر عن مصالح الشعب ، عن مصالح اولئك الذين يبدعون القيم المادية ، اولئك الذين يؤمنون بعملهم وجود المجتمع وتطوره . والدولة الاشتراكية تمارس كل نشاطها بتأييد الجماهير الكادحة الغفيرة واشتراكها الفعال .

ان الدولة الاشتراكية تسترشد فى كل نشاطها واعمالها بالنظرية الماركسية اللينينية حول قوانين تطور المجتمع وبالتحليل العلمي للتفاعلات الموضوعية فى تطور المجتمع الاشتراكي ، اذ ان هذا التحليل لا يتيح تقدير نتائج الماضي تقديرا صحيحا وحسب ، بل يتيح ايضا تحديد اتجاهات التطور فى المستقبل .

ان العمل الاقتصادى التنظيمي والثقافي التربوى هو المضمون الاساسي لنشاط الدولة الاشتراكية . واستنادا الى القوانين الاقتصادية للاشتراكية ، ترسم الدولة الاشتراكية برامج تطوير الاقتصاد والثقافة ، وتعبئ الشغيلة من اجل تنفيذها وتطبق هذه البرامج . والدولة تحدد لجميع فروع الاقتصاد الوطنى مدى تطورها ووتائره ونسبه ، وتعين حجم التوظيفات الاساسية وتركيبها ، وتنظم النشاط المالى والتسليفى ، وتضع ميزانية الدولة وتؤمن تنفيذها ، وتوزع الدخل الوطنى ، وتحدد نصيب التراكم ونصيب الاستهلاك ، وتبسط الدولة الحساب والرقابة فيما يتعلق بمقياس العمل ومقياس الاستهلاك وترسم سياسة الاجور ، وتنظم التجارة ، وتحدد اسعار البضائع ، الخ . . وتكون الملاكات وتوزعها . وتنظم جميع حلقات الجهاز الادارى .

ان الحزب الماركسي اللينيني هو القوة القائدة والمنظّمة فى الدولة الاشتراكية . وهو يوجه نشاط جميع هيئات الدولة وجميع منظمات الكادحين الاجتماعية (سوفييتات نواب الشعب ، النقابات ، الكومسومول ، الخ .) ويعبئ العمال والفلاحين والمثقفين لتنفيذ المهام الاقتصادية السياسية ، ويربى الجماهير ويرفع وعيها الشيوعى .

ان نشاط الدولة الاشتراكية يشمل جميع مظاهر الحياة الاقتصادية فى البلاد . ان نمو القوى المنتجة الهائل ، واتساع الثورة العلمية والتكنيكية يتطلبان بالحاح مواصلة اتقان طرائق واشكال قيادة الاقتصاد ، وتحسين التخطيط ، وتقوية تأثير الآلية الاقتصادية فى زيادة فعالية الانتاج وتحسين نوعية العمل .

ان الدولة الاشتراكية تتولى الادارة الاقتصادية بالاعتماد على مبدأ المركزية الديموقراطية . ان المركزية الديموقراطية هى المبدأ الاساسي

لادارة الاقتصاد الاشتراكي ، وقوامه الجمع بين ادارة الاقتصاد ادارة مركزة مخططة وبين الديموقراطية الاشتراكية التي تسهم في تطوير مبادرة الجماهير الكادحة ونشاطها .

ان تنظيم ادارة الاقتصاد على اساس المركزية الديموقراطية يعني ان الهيئات المركزية لا تحصر ، لا تمركز في ايديها الادارة المخططة الا فيما يخص القضايا الاساسية . فتمركز الادارة يرافقه الحد الاقصى من تطوير المبادرات المحلية والنشاط الذاتي الابداعي عند الجماهير الكادحة الغفيرة . وقد كتب لينين يقول : مع المركزية الديموقراطية ، " لا تختل الوحدة حول القضايا الاساسية ، الرئيسية ، الجوهرية ، بل تتأمن بالتنوع في التفاصيل ، والخصائص المحلية ، في طرائق مواجهة العمل ، واساليب تطبيق الرقابة ... " * .

ولقد اشير في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي (سنة ١٩٨١) الى ضرورة الاستمرار في ترقية طرائق قيادة الاقتصاد .

ان وحدة القيادة السياسية والقيادة الاقتصادية مبدأ في غاية الاهمية . وهذا يعني انه يجب الانطلاق ، لدن حل اية مسألة اقتصادية ، لا من المصالح المحلية ، بل من مصالح الدولة بأسرها ومن مهمات البناء الاشتراكي .

ان الجمع بين ادارة المؤسسات حسب الفروع (الادارة الفرعية) وادارة المؤسسات حسب الاماكن (الادارة المكانية) مبدأ من مبادئ ادارة الاقتصاد . وهذا يعني ان كل مؤسسة هي ، من جهة ، قسم مكون من الفرع المعني ، ومن جهة اخرى ، قسم مكون من هذه المجموعة المكانية الانتاجية او تلك . ولهذا تظهر ضرورة الجمع في قيادة المؤسسات بين الادارة الفرعية والادارة المكانية .

وقد اشير في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الى انه من الضروري حسبان الحساب بنحو افضل للمصالح المنطقية (مصالح المناطق) والمصالح الفرعية (مصالح الفروع) والجمع بينهما بنحو افضل في ادارة الاقتصاد ، وادارة المجموعات الاقليمية الانتاجية . بنحو افضل .

ويتسم اختيار الملاكات باهمية خاصة في تنظيم الادارة . فان الادارة ، مثل كل نشاط آخر ، انما يقوم بها الناس . ونجاح الادارة يتوقف بقدر كبير على معارف الناس وكفاءاتهم ومهاراتهم وصفاتهم الشخصية . ويجب ان يجرى اختيار الملاكات وتوزيعها بحيث يستطيع كل فرد في قطاعه ان يعود باكبر قدر من النفع ، ويبذل جميع قواه ومعارفه وخبرته .

يجب ان تعتمد ادارة الاقتصاد على فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية . ولهذا كانت معرفة هذه القوانين ، والقدرة على قيادة الاقتصاد بحيث تنفسح اوسع المجالات لاجل تأثير هذه القوانين في

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٠ ، ص ٢٠٣ .

الانتاج ، اكبر مهمة تواجه هيئات ادارة وقيادة الاقتصاد الوطني . ان القيادة العلمية المعللة تعجل تطور الانتاج . والنواقص في القيـــادة تمارس تأثيرا سلبيا في تطور الاقتصاد . ويجب ان تتطابق طرائق قيادة الاقتصاد مع مستوى التطور الاقتصادى ؛ وبما ان الاقتصاد لا يـــراوح في مكانه ، فلا يمكن لطرائق القيادة ان تكون جامدة ، لا تتغير . يجب ان تكون القيادة الاقتصادية على الدوام مرنة ، موجهة نحو بلوغ الهدف الرئيسي - بناء الاشتراكية والشيوعية - وان تراعى في الوقت ذاتـــه خصائص كل مرحلة معنية .

وعلاوة على وظيفتي التنظيم الاقتصادى والنشاط التربوى التثقيفي ، تقوم الدولة الاشتراكية بوظائف اخرى . فهي تنظم الدفاع عن البلاد وتتولـى حماية الملكية الاشتراكية .

ومع نشوء النظام الاشتراكي العالمي ، واجهت الاحزاب الشيوعيـــة والعمالية في البلدان الاشتراكية مهمة قوامها انشاء علاقات دولية مـــن طراز جديد ، وانشاء اسرة البلدان الاشتراكية . وعلى هذا الاساس ، اخذ يتسع مضمون سياسة الدول الاشتراكية في المضمار الخارجي . ومن الطابع الاممي لديكتاتورية البروليتاريا وللدولة الاشتراكية ، تنشأ وظيفة جديـــدة مبدئيا ، لا سابق لوجودها من قبل ، ونعني بها وظيفة الدولـــة الاشتراكية في تقديم المساعدة للبلدان الاخرى على بناء الاشتراكية .

اسئلة للمراجـــعة :

١ - ما هي الاتجاهات الاساسية للتقدم التكنيكي في ظل الاشتراكية؟
٢ - ما هي القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية ؟
٣ - ما هو جوهر علاقات الانتاج الاشتراكية ؟
٤ - اعط مواصفات شكلي الملكية الاشتراكية - ملكية الدولة والملكيـــة التعاونية الكولخوزية .
٥ - ماذا يشكل ملكية المواطنين الشخصية في الدولة الاشتراكيـــة وما هي مصادر هذه الملكية ؟
٦ - ما هو جوهر القانون الاقتصادى الاساسي للاشتراكية ؟
٧ - فيم يتجلى دور الدولة الاشتراكية الاقتصادى ؟

الفصل الحادى عشر

تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا فى ظل الاشتراكية

١ - قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا

ضرورة تطور الانتاج الاشتراكي تطورا منهاجيا

يشمل الاقتصاد الوطنى الاشتراكي عددا عديدا من فروع الانتاج ومئات الآلاف من المؤسسات الصناعية والزراعية والتجارية ، ومؤسسات النقليات وغيرها . وتقوم بينها شتى الصلات الانتاجية . وبما ان جميع المؤسسات والفروع الصناعية والمناطق الاقتصادية مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا ، فهي تؤلف هيئة انتاجية معقدة واحدة ، اى النظام الاشتراكي للاقتصاد الوطنى ، الذى يجمع مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية .

ان هذا الاقتصاد الاجتماعى الضخم يتطور وفق خطة اى تطورا منهاجيا . ان منهاجية الاقتصاد ، حسب تعريف لينين ، هي التناسب المصان بدأب وعن وعي وقصد (التناسب بين مختلف حلقات الاقتصاد الوطنى) . ان اقرار النسب بصورة منهاجية فى الانتاج الاجتماعى لا يختص به غير الاشتراكية .

ان الاقتصاد الرأسمالى يتطور بصورة عفوية على اساس المزاحمة . ان الرأسماليين يسيرون مؤسساتهم على عهدتهم ومسؤوليتهم ، مسترشدين بالمصالح الشخصية وظروف السوق فقط . ويوسع الرأسماليون انتاج تلك البضائع التى ترتفع اسعارها ويسعون وراء الحصول على اكبر قدر من الارباح . ولكن احدا منهم لا يعرف بدقة قدر المطلوب من البضاعة

المعنية . واذا ازداد انتاج البضائع عما يمكن ان يستهلكه السوق ، فان الاسعار تهبط ، ويتقلص الانتاج . واذ ذاك يوجه الرأسماليون رساميلهم الى انتاج بضائع اخرى .

ونظرا لعدم وجود خطة موحدة ، تبقى النسب فى الاقتصاد الرأسمالى ابدا ودائما فى خلل واضطراب . ويقينا ان هذا لا يعنى انه لا يوجد ثمة اى تناسق بين شتى الفروع والمؤسسات . الا ان النسب الضرورية فى الانتاج تشق لها طريقا عبر اختلالات لا عدّ لها فى التناسب وعبر ازمات فيض الانتاج . وعليه فان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، اذ تفصل المنتجين بعضهم عن بعض ، تنفى كل امكانية لتخطيط الاقتصاد تخطيطا عاما وفعالا . ولهذا لا يقوم ولا يمكن ان يقوم فى ظل الرأسمالية اى تناسب يصان عن وعى وقصد .

ولكن الحال آخر فى النظام الاشتراكى . فبعد جعل الانتاج اجتماعيا اشتراكيا ، واقامة الملكية الاجتماعية الاشتراكية ، يصبح المجتمع ، كما قال لينين ، "مكتبا واحدا ومعملا واحدا" ، وتقضى الملكية الاجتماعية على الفوضى والعفوية وتخضع تطور الانتاج لمصالح الشعب بأسره . وفى هذه الاحوال ، بتطور الاقتصاد الوطنى بصورة منهاجية . فان الدولة تحسب الحساب سلفا لجميع حاجات المجتمع وموارده المنتجة وتوجه سير الانتاج فى مصلحة الشعب . ويسترشد المجتمع بالاهداف التى رسمها لنفسه ، ويقرر النسب الضرورية ويعنى بها عناية دائبة وواعية .

بيد ان الناس لا يستطيعون ان يقرروا النسب على هواهم ؛ فهم ملزمون بحسبان الحساب للاوضاع الاقتصادية المعنية وبناء سياستهم الاقتصادية عليها .

ففى داخل قطاعات الانتاج الاجتماعى الكبيرة ، يجب التقيد بنسب معينة ، بتناسب معين فى وتائر تطورها . مثلا . يمكن انتاج عدد كبير من الجرارات والسيارات والآلات الاخرى المؤسسة على محركات الاحتراق الداخلى . ولكن اذا لم يتم انتاج الكمية اللازمة من الوقود السائل ، فلن يكون من الممكن استعمال كل هذا التكنيك ، ولن يكون للعمل المنفق على انتاجه اى قيمة وثمن .

ان هذا الترابط الموضوعى بين مجريات التطور الاقتصادى ، يفرض ، بصورة مستقلة عن ارادة الناس ، اقرار نسب معينة ، ويجد تعبيرا عنه فى قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا . ولاجل تطبيقه عمليا ، لا بدّ من قيادة ممركزة للاقتصاد الوطنى لكى تكون جميع حلقاته وفروعه مترابطة فى كل اقتصادى واحد ولكى تراعى النسب فى تطورها ، ولكى تستعمل الموارد المادية والموارد من الايدى العاملة باكبر قدر من الصواب والفعالية . ان استعمال قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا يتيح استعمال وسائل الانتاج والموارد من الايدى العاملة وتوزيعها بصورة عقلانية بين فروع الاقتصاد الوطنى وبين مناطق البلاد ، وتأمين التناسق المتبادل فى عمل جميع الفروع والمؤسسات ،

ان الملكية الاشتراكية ، كما قيل اعلاه ، تظهر في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية .

فان الشغيلة ، بعد ان يظفروا بالسلطة السياسية ، يؤممون الملكية الرأسمالية الكبيرة ، فتنتقل هذه الى الدولة الاشتراكية . وهكذا تظهر الملكية الاشتراكية . والى جانب الملكية الرأسمالية الكبيرة في ظل الرأسمالية توجد كذلك الملكية الخاصة الصغيرة ، ملكية الفلاحين ، والحرفيين ، القائمة على عملهم الشخصي . ومع اقامة اسلوب الانتاج الاشتراكي ، يتحد المنتجون الصغار والمتوسطون طوعا واختيارا في تعاونيات الانتاج ، وتغدو ملكيتهم اجتماعية ، على اسس تعاونية . وهكذا تظهر الملكية التعاونية الكولخوزية .

وعليه فان الملكية الاجتماعية تظهر في ظل الاشتراكية بشكلين : ١ - بشكل ملكية الدولة ، اى ملكية الشعب بأسره ؛ و ٢ - بشكل الملكية التعاونية الكولخوزية ، اى ملكية الكولخوزات والجمعيات التعاونية .

ثم ان ملكية النقابات وسائر المنظمات الاجتماعية ، الضرورية لها لاجل تحقيق مهمات انظمتها الداخلية هي كذلك ملكية اشتراكية .

ان وجود شكلي الملكية الاشتراكية يحدد وجود شكلين من المؤسسات الاشتراكية المتماثلة من حيث طبيعتها الاجتماعية : مؤسسات الدولة (المؤسسات الحكومية) والمؤسسات التعاونية الكولخوزية .

وشكل الملكية السائد والحاسم في جميع البلدان الاشتراكية هو شكل ملكية الدولة ، ملكية الشعب بأسره .

ان ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) في الاتحاد السوفييتي ، تشمل الارض ، وباطن الارض ، والمياه ، والغابات ، والمصانع ، والمعامل ، والمناجم ، والنقليات الحديدية والمائية والجوية ، والبنوك ، ووسائط المواصلات ، والسوفخوزات (المزارع الحكومية) ، ومحطات التصليح التكنيكية ، والمؤسسات التجارية والتخزينية الحكومية ، ومؤسسات الخدمات العامة ، والمباني السكنية في المدن وحواضر العمال ، وكذلك المنتوجات المصنوعة في مؤسسات الدولة .

اما الملكية التعاونية الكولخوزية في الاتحاد السوفييتي ، فتشمل ممتلكات الكولخوزات : الآلات الزراعية (الجرارات ، الحاصدات - الدارسات ، الخ .) ، ابنية الاستثمار ، الماشية التعاونية للعمل والانتاج ، المؤسسات المعاونة لتحويل المواد الاولية الزراعية ، المحطات الكهربائية الكولخوزية ، شبكة كثيفة من المؤسسات المعيشية والثقافية ، وكذلك المنتوجات المصنوعة في الكولخوزات وسائر المؤسسات التعاونية . وفي سياق البناء الاشتراكي ، تتكاثر الملكية الكولخوزية الاجتماعية .

ولكن الشكل التعاوني من الملكية لا يقوم في الزراعة وحسب . ففي مضمار التجارة ، مثلا ، يشمل شكل المؤسسات التعاوني في الاتحاد

واقرار النسب الضرورية فى تطوير الانتاج والتبادل والتوزيع .

ان قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا يترابط مع سائر القوانين الاقتصادية وفى المقام الاول مع القانون الاقتصادى الاساسى . فبدون تنظيم الانتاج تنظيما منهاجيا على صعيد المجتمع بأسره ، لا يمكن التوصل الى هدف الانتاج الاشتراكى ، وهو تأمين الرفاه التام والتطور الحر من جميع النواحى لجميع اعضاء المجتمع . وهذا الهدف يتحقق فى كل مرحلة معنية وفقا لمستوى تطور القوى المنتجة ، ولتوفر الموارد المادية ، وللوضع الداخلى والخارجى الذى توجد فيه بلدان الاشتراكية . وتبعا لذلك تقام نسب ملموسة فى الاقتصاد الوطنى بموجب قانون التطور المنهاجى .

ان قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا يفعل فعله فى البلدان الاشتراكية منذ قيام الملكية الاجتماعية الاشتراكية ، منذ قيام النموذج الاقتصادى الاشتراكى . ولكن مجال فعل هذا القانون محدود فى البدء ، لأنه يوجد فى بلدان الاشتراكية ، الى جانب القطاع الاشتراكى فى الاقتصاد ، نماذج اقتصادية اخرى ، غير اشتراكية . ومع تطور القطاع الاقتصادى الاشتراكى ورسوخه ، يتسع ايضا وايضا مجال فعل هذا القانون . ان هذا القانون يفعل فعله الكامل حين تسود الاشكال الاشتراكية بلا منازع فى الاقتصاد .

ومع تجاوز الاشتراكية نطاق بلد واحد ، وظهور النظام الاشتراكى العالمى ، اخذ قانون التطور المنهاجى المتناسب يفعل فعله ايضا فى العلاقات بين البلدان الاشتراكية .

ان قانون التطور المنهاجى المتناسب يقوم بدور ضابط موضوعى للاقتصاد الاشتراكى . وهو لا يقوم به بصورة اوتوماتيكية بل بواسطة هيئات الادارة فى الدولة .

النسب فى الاقتصاد الاشتراكى

ان الدولة الاشتراكية ، اذ تعتمد على قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا ، تحتفظ عن وعى وقصد ، ووفق خطة موضوعة سلفا ، بنسب دائبة بين مختلف حلقات الانتاج الاجتماعى . ان جميع حلقات الانتاج الاجتماعى متعلقة بعضها ببعض ومترابطة .

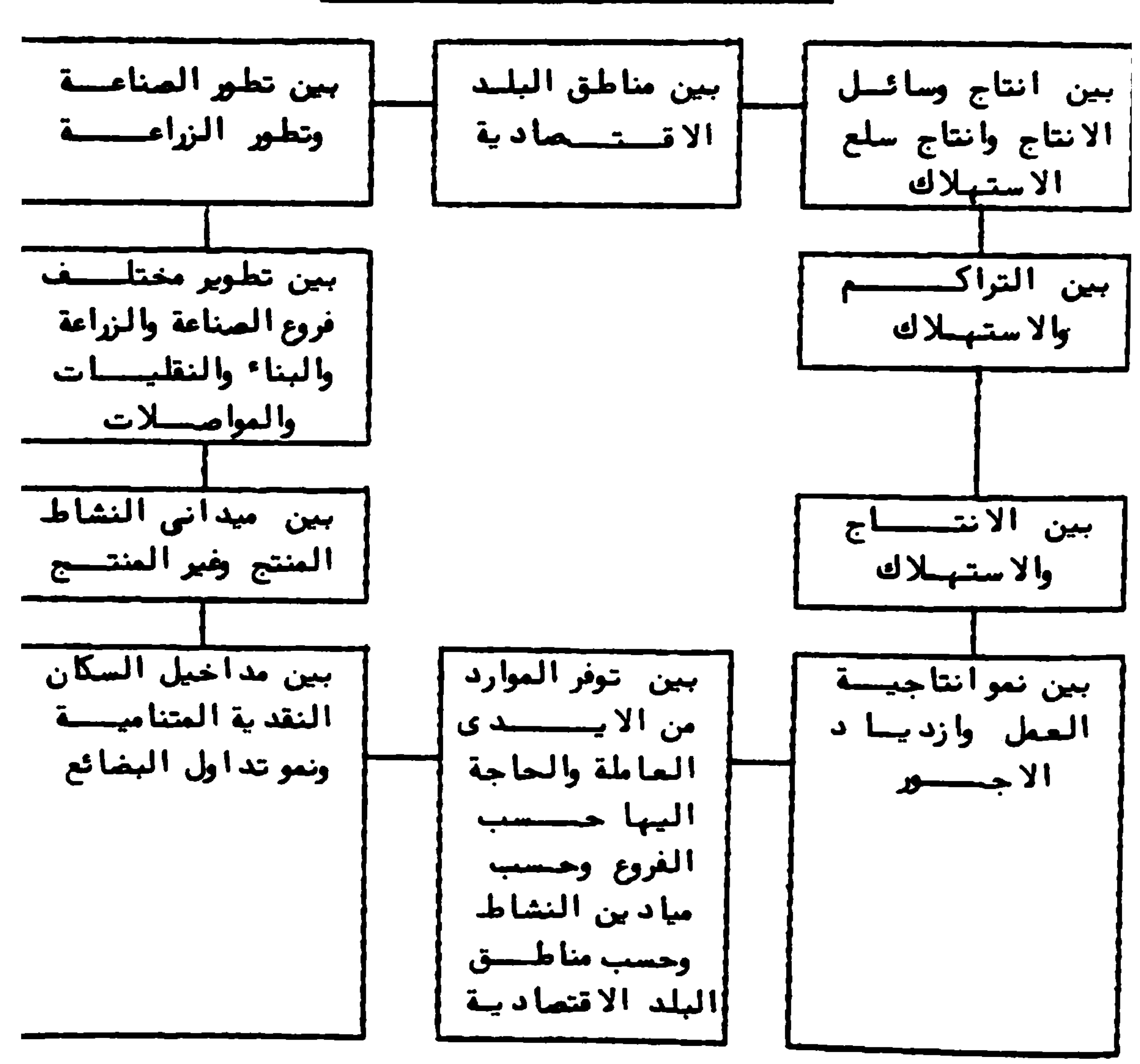
ان أهم نسبة فى تطوير الاقتصاد الوطنى ، النسبة التى تحدد النسب الاخرى وكل سير الانتاج الاجتماعى ، انما هى النسبة بين انتاج وسائل الانتاج وانتاج سلع الاستهلاك ، اى بين القطاع الاول والقطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى . ان وسائل الانتاج ضرورية لاجل انما القوى المنتجة ، ورفع المستوى التكنيكى للانتاج ، وزيادة انتاجية العمل وتسهيل العمل ، وتعزيز قدرة الدولة الدفاعية . ولكنها معدة فى آخر المطاف لاجل زيادة انتاج سلع الاستهلاك وتحسين حياة الشعب .

ولتطوير الاقتصاد الوطنى تطويرا منهاجيا ، تعود ايضا اهمية كبرى

ى اقرار نسب صحيحة بين الصناعة والزراعة . ان النسب فى تطوير
ذين الفرعين من فروع الاقتصاد الوطنى مدعوة ، من جهة ، الى تأمين
دور القيادى للصناعة ، ومن جهة اخرى ، الى تأمين النهوض الضرور
ى الانتاج الزراعى لتموين سكان المدن بكمية كافية من المؤن ، والصناء
لخفيفة بكمية كافية من المواد الاولية . كذلك يجب وضع نسب صحيحة
ين مختلف الفروع سواء فى داخل الصناعة ام فى داخل الزراعة .

وبين النسب الاساسية فى الاقتصاد الوطنى ، تجدر الاشارة الى النسب
ين الانتاج والاستهلاك ، بين التكديس والاستهلاك ، بين مداخيل
لسكان النقدية المتنامية ونمو تداول البضائع ، بين المناطق الاقتصادية
ى البلاد ، والخ . . وهكذا توجد حلقة واسعة من النسب فى الاقتصا
لوطنى يشكل الحفاظ عليها باستمرار مهمة كبيرة من مهام المجتمع
لاشتراكى .

أهم النسب في الاقتصاد الوطني



ولا يمكن اقرار النسب بين فروع الاقتصاد الوطنى اعتباطا ، فان هذ
النسب تخضع لقوانين معينة . والنسب فى الاقتصاد الاشتراكى تتسم مر

حيث جوهرها بطابع موضوعي . والدولة الاشتراكية ملزمة بان تحدد علميا وتطبق النسب الضرورية موضوعيا في تطور الاقتصاد الوطني الاشتراكي وفقا لمستوى التطور الذى بلغته القوى المنتجة والتقدم التكنيكي ، وانتاجية العمل ، ووفقا لحجم الموارد المادية والوضع الداخلي والخارجي ، وغير ذلك من العوامل . وتبعا لهذه العوامل يجرى اقرار النسب . وبقدر ما تتغير هذه العوامل ، تتغير النسب كذلك وتترقى .

ومع بناء المجتمع الاشتراكي المتطور في الاتحاد السوفييتي ظهرت ، الى جانب تطوير الصناعة الثقيلة بسرعة ، امكانية توسيع انتاج سلع الاستهلاك . وعندما كانت الصناعة الثقيلة في الاتحاد السوفييتي لا تزال بسبيل التأسيس ، كانت الدولة مضطرة الى توجيه الموارد قبل كل شيء الى تطوير المؤسسات التى تنتج وسائل الانتاج والى الحد من توظيف الاموال في المؤسسات التى تنتج سلع الصناعة الخفيفة والصناعة الغذائية وفي الزراعة وفي البناء السكني وفي خدمة السكان الثقافية والمعيشية . اما الآن ، فقد غدا من الممكن زيادة وتائر انماء انتاج سلع الاستهلاك الشعبي زيادة كبيرة . فبموجب الخطة الخمسية الحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) مثلا ، يجب ان يزداد انتاج الصناعة في الاتحاد السوفييتي ٢٦ - ٢٨ ٪ بما في ذلك انتاج وسائل الانتاج ("القطاع "أ") ٢٦ - ٢٨ ٪ وانتاج سلع الاستهلاك ("القطاع "ب") ٢٧ - ٢٩ ٪ .

ورغم بعض التفوق في وتائر نمو الانتاج في فروع القطاع "ب" بالمقارنة مع الانتاج في فروع القطاع "أ" ، سيضطلع تطور الفروع التى تقرر التقدم التكنيكي بالدور الحاسم في تطوير الاقتصاد الوطني واحراز النتائج النهائية العالية . وهذا يتعلق على الاخص بالفروع الاساسية في الصناعة - صناعة توليد الطاقة الكهربائية ، صناعة التعدين ، الكيمياء ، صناعة بناء الآلات . فان منتوج صناعة الآلات وصناعة تحويل المعادن ، مثلا ، سيزداد في سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة ما لا يقل عن ٤٠ ٪ .

ان تطور الاقتصاد الوطني تطورا منهاجيا يفترض كذلك توزيع القوى المنتجة توزيعا متناسبا . وذلك لاجل انماء انتاجية العمل الاجتماعي ورفع مستوى رفاهية الشعب وتعزيز بأس الدولة الاشتراكية الاقتصادى وقدرتها الدفاعية .

اما المبادئ الاساسية لتوزيع الانتاج في ظل الاشتراكية ، فهي : تقريب الصناعة بجميع الوسائل من مصادر الخامات والطاقة ، ومن مناطق استهلاك المنتوج الجاهز ، وبالتالي تقليل وازالة النقليات البعيدة والمعاكسة ، التوزيع المكاني المنهاجي للعمل بين المناطق الاقتصادية مع تطوير الاقتصاد داخل هذه المناطق تطويرا منهاجيا ، انهاض الاقتصاد في جميع الجمهوريات القومية بلا انقطاع ، الامر الذى يشكل الاساس لتوطيد الصداقة والتعاون بين الشعوب .

يشمل برنامج توزيع القوى المنتجة في الاتحاد السوفييتي لاحقا :

- وضع الموارد الطبيعية بنحو متسارع قيد الاستغلال ، زيادة القدرة الاقتصادية في مناطق البلد الشرقية باستمرار، مع مراعاة وجود موارد طاقية ارخص في سيبيريا وكازاخستان وآسيا الوسطى ، توزيع الانتاج الصناعي الجديد الذي يتطلب قدرا كبيرا من الطاقة في هذه المناطق على الاغلب . تطوير صناعة مواد البناء وصناعة البناء في المناطق الشرقية بوتائر اسرع ؛

- تطوير المجموعات الاقليمية الانتاجية والعقد الصناعية ذات المواصلات والانشاءات الهندسية والانتاجات المعاونة المشتركة ولاسيما في المناطق المستصلحة حديثا ، وتكوين مجموعات وعقد جديدة ؛

- توزيع الانتاجات الصناعية التي تتطلب جهوداً كبيرة في الجمهوريات المتحدة والمناطق الاقتصادية ذات الميزان الملائم من حيث موارد الايدي العاملة ؛ تحسين اعداد الملاكات المؤهلة المحلية ؛

- الحد باستمرار من نمو المدن الكبيرة ، وتطوير المدن الصغيرة والمتوسطة المؤهلة اقتصاديا مع توزيع المؤسسات غير الكبيرة والفروع والمشاغل المختصة التابعة للاتحادات والمصانع والمعامل العاملة في هذه المدن بصورة رئيسية ؛

- تحقيق الاجراءات لتحسين استخدام الموارد من الايدي العاملة في الاماكن الريفية ؛

- تحسين تنظيم مواصلات النقل الاقتصادية ، وتطوير طرق النقل الرئيسية لهذا الغرض ، وكذلك بناء منظومات من الانابيب الجبارة لنقل البترول والغاز من المناطق الشمالية الغربية في سيبيريا وآسيا الوسطى الى القسم الاوربي من الاتحاد السوفييتي .

ان برنامج توزيع القوى المنتجة توزيعا مطردا يتحقق بنجاح . وتوضع المكامن الفائقة الغنى من البترول والغاز في سيبيريا الغربية قيد الاستثمار . وقد بني مصنع عملاق للسيارات على نهر كاما في الاورال . ويستمر بناء سكة حديد بايكال -آمور التي يرتبط بها تحويل مناطق شاسعة فيما وراء بايكال وفي الشرق الاقصى . وتتحقق اجراءات لانهاض الاقتصاد في قطاع الاراضي غير السوداء في روسيا الذي يعيش فيه زهاء ٦٠ مليون نسمة . ان التاريخ لم يعرف من قبل تحويلات بمثل هذا النطاق .

تنص الخطة البعيدة المدى على اعمال كبيرة لاستثمار الموارد المائية الطاقية ، ولتطوير الزراعة المروية والزراعة في الاراضي المستصلحة تطويرا كبير الابعاد ، ولتحسين استعمال الموارد الغابية .

ان التوزيع الاشتراكي للانتاج يؤمن الاستفادة باكبر قدر من الفعالية من الثروات الطبيعية ومن التوظيفات الاساسية ومن موارد اليد العاملة . وبفضل ذلك تزداد انتاجية العمل الاجتماعي وتتسارع وتائر نمو الانتاج ، وترتفع رفاهية الشعب .

٢ ـ التخطيط الاشتراكي

ان لينين هو الذى صاغ المبادئ العلمية لتخطيط وادارة الاقتصاد الاشتراكي . وبموجبها اصبح من الممكن تحديد آفاق مهمات الاقتصاد الوطني ومواعيد تنفيذها تحديدا صحيحا ، وتطبيق احدث منجزات العلم والتكنيك ، والتجربة الطليعية ، والتجاوب بسرعة ودقة مع الظروف المتغيرة.

مبادئ التخطيط الاشتراكي

التخطيط هو وضع الخطط لتطوير الاقتصاد الوطني الاشتراكي وتنظيم الانتاج وفق خطة موحدة للدولة .

ان تطوير الاقتصاد الوطني ظاهرة من أهم ظاهرات وظيفة الدولة الاشتراكية فى حقل التنظيم الاقتصادى . فان الدولة ، اذ تعمد الى تخطيط الاقتصاد الوطني كله ، تنطلق من مجموعة القوانين الاقتصادية للاشتراكية وتعتمد قبل كل شئ على استخدام قانون تطور الاقتصاد الوطني تطورا منهاجيا متناسبا وتطبيقه عن فهم ووعى .

والمهمة الاساسية التى تواجه التخطيط الاشتراكي تتقوم فى اقرار نسب لتطوير فروع الاقتصاد الوطني تؤمن الاستمرار والتسارع فى تنمية الانتاج الاجتماعى وترقيته ، وتضمن بالتالى رفع مستوى رفاهية الشعب. ومن الضرورى فى تطوير الاقتصاد الوطني التقيد الدقيق بالتناسب ، والحيلولة مسبقا دون نشوء عدم التناسب الاقتصادى ، وتأمين احتياطيات اقتصادية كافية بوصفها شرطا لوتائر عالية راسخة فى حقل التطور الاقتصادى ، ولعمل المؤسسات بلا خلل ولا انقطاع ، ولنمو رفاهية الشعب باستمرار. ومع حسبان الحساب لحاجات التطور الاجتماعى ، تضع الدولة الاشتراكية الخطط الاقتصادية ، اى انها تنظم بصورة مخططة ، منهاجية ، الانتاج والتوزيع والتبادل فى نطاق المجتمع كله . وهى توزع الموارد المادية والمالية وموارد اليد العاملة ، وتحدد للانتاج وللبناء الاساسى حجمهما وتركيبهما ، ولانتاجية العمل وتائر نموها على اساس تطبيق التكنيك الجديد ، وللتداول التجارى الداخلى والخارجي مقاييسه وقوامه ؛ وتقرر اسعار البضائع فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية ، وتعين مستوى اجور العمال والمستخدمين ، الخ . .

وان المقررات الصادرة عن مؤتمرات الحزب الشيوعى السوفييتي التى تحدد تطور المجتمع الاشتراكي لحقبة طويلة من الزمن ، انما هى نقطة الانطلاق فى تنظيم التخطيط . ان كل خطة من خطط الاقتصاد الوطني فى الاتحاد السوفييتى يجسد سياسة الحزب الشيوعى . وفى هذا يتجلى مبدأ الحزبية فى حل القضايا الاقتصادية .

ان خطط الاقتصاد الوطني هى خطط ـ تنبؤات ، برنامج ملموس لحقبة معينة من الزمن يعكس القضايا التى نضجت فى مضمار البناء الاقتصادى

والثقافي. وبعد مناقشة خطة الاقتصاد الوطني مناقشة واسعة من قبل جماهير الشغيلة والموافقة عليها من جانب هيئات الدولة العليا، تكتسب قوة القانون وتغدو واجبة التنفيذ.

ان طابع الخطط التوجيهي والزامية تنفيذها يؤلفان مبدأ هاما من مبادئ التخطيط الاشتراكي. لانه اذا لم ينفذ فرع من فروع الاقتصاد الوطني خطته مثلا، صناعة الخشب، فان سائر الفروع التي تقرر ان تستلم كمية معينة من الخشب، قد لا يستطيع تنفيذ خططها. ولذا يقوم في بلدان الاشتراكية نظام انضباط وطاعة في منتهى الصرامة في ميدان تنفيذ الخطط.

وتأمينا لتطور جميع فروع الانتاج المادي تطورا منهاجيا متناسبا، يجب تنسيق خطط جميع المؤسسات والفروع في الاقتصاد الوطني وجمعها في كل واحد. ان اشراف الدولة على الخطط لا يشمل قطاع الدولة وحسب، بل يشمل ايضا القطاع التعاوني الكولخوزي. ولكن هذا لا يعني طبعا ان هيئات الدولة للتخطيط تضع خطة كل كولخوز. ولكن كل مؤسسة تضع خططها وفقا لخطة الدولة العامة. ان خطط مختلف مؤسسات صناعة الدولة، والكولخوزات والسوفخوزات، تحال بعد مناقشتها في مطارحها الى هيئات التخطيط المركزية، وتجمع في خطة واحدة موحدة للاقتصاد الوطني.

ان الجمع بين مبدأ المركزية وبين مبادرة الشغيلة يؤلف مبدأ المركزية الديموقراطية في حقل التخطيط.

والخطط على انواع: الخطط الجارية، الموضوعة لشهر واحد، لثلاثة اشهر، لسنة، والخطط الطويلة الاجل التي تشمل عدة سنوات، مثلا، ٥ سنوات، ١٠، ١٥، ٢٠ سنة. ان الخطط الطويلة الاجل تعكس الخط الاساسي لتطور الاقتصاد لعدة سنوات، بينا الخطط الجارية تقدم برنامجا ملموسا لاعمال اقصر اجلا. ان الخطط الطويلة الاجل ترسم حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية الكبرى.

خطة "غويلرو" (خطة الدولة لكهربة روسيا)، التي وضعت عام ١٩٢٠ بمبادرة من لينين وتحت اشرافه كانت اول خطة علمية طويلة الاجل لتطوير الاقتصاد الوطني في التاريخ. وكانت المهمة الرئيسية الواردة في هذه الخطة تقضي باعادة بناء الاقتصاد الوطني بصورة جذرية على اساس الكهربة، وتطوير الصناعة الآلية الكبيرة بوصفها القاعدة المادية للاشتراكية.

وابتداء من عام ١٩٢٨ جرى تطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي على اساس الخطط المستقبلية الخمسية. وفي الوقت الحاضر الى جانب الخطط الخمسية يجرى كذلك التخطيط لامد اطول. مثلا، اقر المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعي السوفييتي "الاتجاهات الاساسية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد السوفييتي لاعوام ١٩٨١-١٩٨٥ وللمرحلة الممتدة حتى عام ١٩٩٠". واقرت دورة ايار

(مايو) للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي " البرنامج التمويني للاتحاد السوفييتي للمرحلة الممتدة حتى عام ١٩٩٠ " .

ان الخطط الطويلة الاجل لا ترسم الا احكاما عامة ، كبرى ، تتجسد بدقة فيما بعد في الخطط الجارية . ان التنسيق بين الخطط الجارية (لشهر ، لثلاثة اشهر ، لسنة) والخطط الطويلة الاجل ايضا مبدأ من مبادئ التخطيط الاشتراكي . ان الجمع الصحيح بين الخطط الجارية والخطط الطويلة الاجل يجب ان يؤمن استمرارية التخطيط ، وتعاقب بلا خلل ولا انقطاع بالمال والمواد والعتاد ، الخ ..

ولا يجوز وضع الخطط دون تحديد الحلقات التي يكون من الضروري اطلاقا تطويرها بالدرجة الاولى . فلدن رسم الخطة ، تكون نقطة الانطلاق فروع الاقتصاد الوطني الاكثر تقدما التي تتخذ وتائر تطورها مقياسا لتحديد تطور الفروع الاخرى . مثلا . ان تطوير صناعة توليد الطاقة الكهربائية وصناعة بناء الآلات والصناعة الكيماوية وصناعة التعدين هو في الوقت الحاضر في الاتحاد السوفييتي الاتجاه التقدمي بمثل هذه الابعاد وهذه الاهمية ، الاتجاه الذي يجب ان يمارس التأثير الحاسم في عموم اقتصاد البلاد . ان تحديد الحلقات الحاسمة يشكل مبدأ من أهم مبادئ التخطيط الاشتراكي .

ان الخطط في المجتمع الاشتراكي واقعية وعلمية الاساس . وهذا يعني ان هيئات التخطيط تنطلق ، عند وضع كل خطة للاقتصاد الوطني ، من الاوضاع والامكانيات الاقتصادية ، من المستوى الذي بلغه تطور القوى المنتجة والعلم والتكنيك ، وتستفيد الى حد كبير من التجربة الطليعية في الانتاج . اما واقعية الخطط ، فيؤمنها العمل التنظيمي الذي يقوم به الحزب وهيئات الدولة والمنظمات الاجتماعية ، وكذلك مبادرة الكادحين الخلاقة .

وقد تحدث لينين عن ضرورة " امتحان ومعرفة المنظمين الحقيقيين ، ذوي العقل السليم والجرأة العملية ، اولئك الذين يجمعون الاخلاص للاشتراكية مع القدرة بدون ضجة (ورغم الهرج والمرج والضجة) على ضبط العمل المشترك الوطيد والمتكاتف لعدد كبير من الناس في اطار التنظيم السوفييتي " * .

ان وضع البرنامج ليس سوى بداية التخطيط . فجانبها الآخر ، الكبير الاهمية ، هو التثبت من تنفيذ الخطة . فان هذا التثبت يتيح اكتشاف نواقص التخطيط في الوقت المناسب ، واكتشاف احتياطيات جديدة ، واجراء الاصلاحات الضرورية على خطة الاقتصاد الوطني . فاذا طرأت اختلالات جزئية في نسب الاقتصاد الوطني بسبب من خطأ في التخطيط او لسبب آخر ، فيجب ان تكتشف وتصفى بسرعة . وتحت تصرف الدولة الاشتراكية وسيلة هامة تتيح ازالة الاخطاء المكتشفة في التخطيط

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٩٣ .

واجتناب الاختلالات الجزئية في التناسب ، هي ما يسمى احتياطيات الدولة .

وفي ممارسة التخطيط الحالية ، يجرى تطبيق طرائق المودلة (وضع الموديلات الرياضية) على الصعيد الاقتصادى ، وطرائق التحليل النظامى وغيرها من الطرائق . وعند تحديد العلائم الاساسية لخطط الاقتصاد الوطنى ، تلجأ هيئات التخطيط الى طريقة الميزان .

طريقة ميزان التخطيط

ان طريقة ميزان التخطيط تمكن سلفا من مقارنة مهمات تطوير الفروع الاساسية فى الاقتصاد الوطنى مع امكانيات تأمينها ماديا وتكنيكيا . فلتنفيذ برنامج البناء السكنى ، مثلا ، يجب ان نحسب مسبقا الكمية الضرورية من لوازم البناء والاعتدة ، وملاكات العمال والمستخدمين ، والموارد المالية . وعند مقارنة الحاجات الى لوازم البناء ، مثلا ، مع امكانيات تأمينها ، قد يتبين ان قدرة المؤسسات التى تنتج لوازم البناء غير كافية . واستنادا الى ذلك ، يجب تطوير صناعة لوازم البناء . وعند رسم الموازين ، يصار الى التثبت بكل دقة من المسألة التالية : الى اى حد تتناسق وتائر التطوير المرسومة للفروع الصناعية ، واى احتياطيات تنص عليها الخطة اذا طبقت بتفوق فى بعض الفروع او فيما اذا لم تطبق بكليتها فى فروع اخرى .

ان هيئات الدولة للتخطيط تضع الموازين المادية (العينية) والنقدية ، وكذلك ميزان اليد العاملة .

ان الموازين العينية توضع لجميع منتجات العمل الهامة ، كموازين المعدن ، مثلا ، والآلات ـ الادوات ، والفحم ، والبترول ، والحبوب ، والزبدة ، الخ . . وعند وضع الميزان ، تؤخذ بالحسبان مصادر الحصول على المنتوج المعنى . وتقارن الارقام الحاصلة مع حاجات المجتمع الى هذا المنتوج .

ومن الموازين النقدية ، تجب الاشارة الى موازين ايرادات ونفقات السكان النقدية ، والدخل الوطنى ، وميزانية الدولة ، الخ . .

ان ميزان اليد العاملة يحدد حاجات الاقتصاد الوطنى الى اليد العاملة حسب فروع الانتاج بوجه عام ، وحسب الكفاءة والمهنة . وفى هذا الميزان ، تعين المصادر التى يجب ان تؤمن حاجات الاقتصاد الوطنى الى اليد العاملة الضرورية .

والميزان العام هو ميزان الاقتصاد الوطنى الذى يجمع فى كل واحد ، جميع العلائم التى تصف ترابط النسب فى الاقتصاد الاشتراكى .

ان نظام موازين التخطيط يتيح التوصل الى اعلى دقة فى حساب وتحديد النسب فى تطوير فروع الاقتصاد الوطنى .

ترقية التخطيط

يتطور الاقتصاد الاشتراكى بسرعة وبلا انقطاع . وتتعاظم ابعاد الانتاج

ويتغير مستواه التكنيكي وبنية فروعه ، وتنبثق وتتعقد الصلات والعلاقات الاقتصادية الجديدة . واكتسبت زيادة فعالية الانتاج على اساس تطبيق منجزات العلم والتكنيك بتسارع الاهمية الحاسمة . ولهذا يصبح تحسين ادارة الاقتصاد الوطني وترقية تخطيطه باطراد امرا ملحا وضروريا اكثر فاكثر .

وقد حدد المؤتمران الخامس والعشرون (١٩٧٦) والسادس والعشرون (١٩٨١) للحزب الشيوعي السوفييتي السبل الاساسية لترقية تخطيط الاقتصاد الوطني وادارته .

انطلاقا من قرار المؤتمر الخامس والعشرين ، اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي مع مجلس وزراء الاتحاد السوفييتي في سنة ١٩٧٩ قرارا "بتحسين التخطيط وتعزيز تأثير الآلية الاقتصادية في زيادة فعالية الانتاج ونوعية العمل" . وينص القرار على تطبيق مجموعة من الاجراءات لمواصلة ترقية قيادة الاقتصاد الوطني السوفييتي قيادة مخططة ، وتطوير المبادئ الديموقراطية في ادارة الانتاج ، ورفع المبادرة الخلاقة عند جماعات العمل .

يجب ان تسهم الآلية الاقتصادية بقسط اكبر في زيادة فعالية الانتاج وتحسين نوعية العمل ، وفي التوصل الى نتائج نهائية رفيعة في الاقتصاد الوطني ، وتلبية حاجات السكان الاجتماعية والفردية المتنامية تلبية اكمل . ومكان الصدارة في النشاط الاداري والتخطيطي تشغله مهمة تأمين الاستفادة العقلانية من كل ما يملكه الاقتصاد الوطني السوفييتي ، باللجوء بصورة رئيسية الى عوامل الانماء المكثفة ، وبتطبيق المنجزات العلمية والتكنيكية والتجربة الطليعية تطبيقا اوسع .

ويشغل تحسين التخطيط ، ورفع دور خطة الدولة بوصفها الاداة الرئيسية لتطبيق السياسة الاقتصادية ، مكانا مهما جدا في كل مجموعة التدابير الرامية الى ترقية الآلية الاقتصادية والادارة في الاتحاد السوفييتي .

وينبغي لمجموعة علائم الخطة ان تحمل بجميع الوسائل جماعات العمل على زيادة انتاجية العمل والاستفادة الى اقصى حد من الصناديق الاساسية ، وتوفير الموارد المادية ، وينبغي لها ان تؤثر بمزيد من الفعالية في حل المهمات الاجتماعية والاقتصادية وفي تطور البلاد .

ويوضع برنامج شامل للتقدم العلمي والتكنيكي لمدة عشرين سنة (على مراحل من خمس سنوات) . وعند وضع خطط التطوير الاجتماعي والاقتصادي في البلاد ، يجب في المقام الاول تأمين :

أ - حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية حلا شاملا ، وتركيز القوى والموارد لتنفيذ برامج الدولة العامة ، والحيلولة دون وضع الخطط من وجهة نظر الفرع المعني الضيقة ؛

ب - التعجيل في تحقيق الاكتشافات والحلول العلمية والتكنيكية الرامية الى زيادة وتائر نمو انتاجية العمل الاجتماعي ورفع نوعية

المنتوج ؛

ج ـ الاستفادة العقلانية من صناديق الانتاج والموارد المادية والمالية وموارد الايدى العاملة ، وتعزيز نظام التوفير، وازالة الخسائر فى الاقتصاد الوطنى ؛

د ـ تحديد الاوليات فى تطوير الفروع والمناطق الاقتصادية تحديدا صحيحا لاجل تأمين التغيرات التقدمية فى نسب الاقتصاد الوطنى ، وزيادة فعالية التوظيفات الاساسية والانتاج الاجتماعى كله ؛

هـ ـ تشكيل الاحتياطات المادية والمالية الضرورية لاجل تطوير الاقتصاد بصورة متناسبة ومتوازنة .

ورغبة فى تقييم نشاط جماعات العمل فى اغلبية الفروع تقييما اكثر موضوعية ، يؤخذ ، لدن تخطيط الانتاج وتحديد انتاجية العمل وصندوق الاجور المخطط ، مؤشر المنتوج الصافى معياريا .

وعند وضع الخطط وتقييم تنفيذها ، تعلق اهمية من الدرجة الاولى على احراز النتائج فى الاقتصاد الوطنى وتلبية الحاجات الاجتماعية عن طريق الاستفادة العقلانية من جميع الموارد . وهذا ما يتجلى ، بخاصة ، فى توسيع امكانيات المستهلكين للتأثير فى تكوين خطط الانتاج . وفى سياق اعداد الخطط تقرر الاتحادات والمؤسسات الانتاجية ، على اساس العلاقات الاقتصادية الطويلة الأجل مع المستهلكين والموردين ، اصناف المنتوجات ، وتعقد العقود الاقتصادية لمدة خمس سنوات . ان تنفيذ خطة تسليم المنتوجات للمستهلكين وفقا للعقود المعقودة يصبح مؤشرا بالغ الاهمية لتقييم نتائج عمل الجماعات ، ولتكوين صناديق التشجيع المادى . وان تنفيذ مجموعة واسعة من الاجراءات لترقية التخطيط وتقوية فعل الآلية الاقتصادية انما يرمى الى زيادة فعالية الاقتصاد السوفييتى .

خصائص تخطيط الانتاج الكولخوزى

ان السمة المميزة التى تتسم بها الكولخوزات بوصفها مؤسسات تعاونية تتلخص فى كونها تسيّر الاقتصاد على اساس وسائل انتاج متواجدة سواء فى ملكية الدولة ام فى الملكية التعاونية .

فان الكولخوزات لا تسير انتاجها بصورة منعزلة ، بل بمساعدة الدولة يوميا ومن جميع النواحى . والدولة تبيع الكولخوزات الجرارات والحاصدات الدارسات وغير ذلك من المعدات الزراعية ، والاسمدة المعدنية ، والطاقة الكهربائية ، وتقوم باصلاح الاراضى ، وتهيىء لاجل الكولخوزات ملاكات الاختصاصيين والسواقين والميكانيكيين ، وتقدم الدعم المالى عن طريق القروض الطويلة الاجل ، والخ . . كل هذا يخلق الاساس الاقتصادى لاجل قيادة الانتاج الكولخوزى قيادة مخططة من قبل الدولة . ثم ان ضرورة ادراج الكولخوزات فى خطة واحدة للاقتصاد الوطنى تنجم كذلك من كون القطاع الكولخوزى ينتج قسما كبيرا من موارد الاغذية وموارد

16*

الخامات فى البلاد ، وهذا يعنى ان القطاع الكولخوزى جزء مكون عضوى من عموم الانتاج الاشتراكى .

ان قيادة الكولخوزات قيادة مخططة تتضمن بعض الخصائص المرتبطة بطابع هذه المؤسسات التعاونى . واهم هذه الخصائص تتلخص فى كون الكولخوزات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال فى تنظيم العمل والانتاج وفى التصرف بالمنتوج .

ان هيئات الدولة للتخطيط فى الاتحاد السوفييتى لا تحدد من اجل الكولخوزات غير المهمات المتعلقة بحجم واصناف المنتوجات التى تشتريها الدولة . وجميع المسائل الاخرى - بنية المساحات المبذورة ، اصناف المزروعات ، انواع الماشية وعدد رؤوسها ، تطوير الفروع المعاونة ، توزيع الدخل الاجمالى على صندوقى الاستهلاك والتراكم ، والخ . يخططها كل كولخوز بصورة مستقلة مع مراعاة خصائص احوالها الطبيعية والاقتصادية . وهنا من المهم الاشارة الى ان المهمات المخططة الثابتة من حيث بيع المنتوجات من الدولة تقرر لعدد من السنين سلفا ، الامر الذى يؤمن للكولخوزات الظروف والشروط الضرورية لاجل تخطيط اقتصادها لمدة طويلة . وتنص خطط الدولة لشراء المنتوجات الكولخوزية على تزويد الكولخوزات بالمواد والتكنيك وعلى اسعار الشراء . اما مبيع المنتوجات الزراعية علاوة على الخطة ، فتحظى بعلاوات على سعر الشراء . وغاية هذه الاجراءات التوصل الى الجمع الصحيح بين مصالح الدولة ومصالح الكولخوزات .

٣ - مزايا الاقتصاد المخطط

ان ادارة الاقتصاد ادارة مخططة ، مزية من المزايا الحاسمة التى تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية . وقد اعطى البرهان العملى على هذه المزية بما حققه اقتصاد الاتحاد السوفييتى وسائر البلدان الاشتراكية من المنجزات .

فعلام تقوم مزية ادارة الاقتصاد ادارة مخططة ؟

ان الاقتصاد الاشتراكى يتطور بلا انقطاع حسب خط صاعد .

فاذا كان التناقض بين صفة الانتاج الاجتماعية والشكل الرأسمالى الخاص لتملك ثمار الانتاج يحكم على المجتمع فى ظل الرأسمالية بالازمات الاقتصادية ، فان هذا التناقض يصفى فى ظل الاشتراكية . ففى ظروف الاشتراكية ، تطابق الملكية الاجتماعية الاشتراكية صفة الانتاج الاجتماعية . ولهذا كان الانتاج الاشتراكى متحررا من ازمات فيض الانتاج الاقتصادية . ان الاقتصاد الاشتراكى المخطط يؤمن للاعتدة درجة عالية من الفعالية ، وللاموال الاساسية فى المؤسسات استخداما تاما .

ان الاقتصاد المخطط الاشتراكى يجنب المجتمع تبديدات هائلة من الموارد المادية وموارد اليد العاملة ، وهى تبديدات تلازم الرأسمالية

وترتبط بالازمات الاقتصادية والفوضى والمزاحمة والبطالة والعجز المزمن عن تشغيل المؤسسات بكامل طاقاتها ، الخ . .

ان الاقتصاد الوطنى الاشتراكي يتطور بصورة منهاجية لاجل زيادة رفاهية جميع اعضاء المجتمع اكثر ما يمكن ولاجل تطور كل فرد من جميع النواحى .

ان ادارة الاقتصاد ادارة مخططة عامل جبار للتقدم العلمى والتكنيكى . فى ظل الرأسمالية ، يؤدى سعى الاحتكارات الى اخفاء الاسرار التكنيكية عن غيرها ، والعجز المزمن عن تشغيل المؤسسات بكامل طاقاتها ، الى عرقلة تطبيق منجزات الفكر العلمى والتكنيكى . اما فى المجتمع الاشتراكى ، فان مجالات رحبة لامتناهية تنفسح امام تطور العلم والتكنيك . وادارة الاقتصاد ادارة مخططة تمكن من مركزة الموارد المالية والمادية وموارد اليد العاملة من اجل حل المهام العلمية والتكنيكية ذات الاهمية الاولية .

ان استخدام موارد اليد العاملة استخداما مخططا يؤمن تشغيل جميع السكان القادرين على العمل تشغيلا تاما هو مزية هامة تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية . ففى ظل الاشتراكية ، تنعدم البطالة ، ويتزايد بلا انقطاع عدد العاملين فى الاقتصاد الوطنى ، وبصورة مخططة يتحقق اعداد الملاكات المؤهلة وتوزيعها على فروع الانتاج ، ويرتفع بدأب وانتظام مستوى الشغيلة المادى والثقافى .

ان مزايا ادارة الاقتصاد ادارة مخططة تتجلى كذلك فى الوتائر العالية التى يتطور بها الاقتصاد الاشتراكى . وفى البلدان الاشتراكية ، يتعاظم حجم الانتاج الصناعى سنة بعد سنة .

ان مفكرى البرجوازية يبذلون قصارى جهدهم للبرهان على امكانية قيام ادارة اقتصادية مخططة فى النظام الرأسمالى . وهم يحاولون تزيين النظام الرأسمالى ، وايهام الشغيلة بان فى المستطاع ، دون اسقاط الرأسمالية ، القضاء على عيوبها الاجتماعية . ولكن تناقضات الاقتصاد الرأسمالى وفوضى الانتاج والازمات والبطالة وتردى وضع الشغيلة فى البلدان الرأسمالية من جراء ذلك تدحض تماما اختلاقاتهم وتلفيقاتهم .

اسئلة للمراجعة :

١ - جوهر قانون تطور الاقتصاد تطورا منهاجيا متناسبا فى ظل الاشتراكية . لماذا كان تطور الاقتصاد الوطنى فى ظل الاشتراكية تطورا مخططا امرا ممكنا وضروريا ؟

٢ - صف النسب الاساسية فى الاقتصاد الوطنى .

٣ - ما هى مبادئ توزيع القوى المنتجة فى ظل الاشتراكية ؟

٤ - ما هى مبادئ التخطيط الاشتراكى ؟

٥ - جوهر طريقة ميزان التخطيط .

٦ - ما هى اجراءات ترقية التخطيط فى الاتحاد السوفيتى ؟
٧ - خصائص تخطيط الانتاج الكولخوزى .
٨ - فيم تتلخص مزايا تسيير الاقتصاد بصورة مخططة ؟

الفصل الثانى عشر

العمل الاجتماعى وانتاجية العمل

١ ـ العمل الاجتماعى فى ظل الاشتراكية

طابع العمل فى ظل الاشتراكية

ان عمل الناس ، ان نشاط الناس الهادف الى انتاج الخيرات المادية هو شرط ضرورى لحياة كل مجتمع . ولكن طابع العمل فى مختلف التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية ليس واحدا . فهو يتوقف بكليته على علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع . ان يكون عمل الانسان طوعيا ، عملا حرا لنفسه وللمجتمع ، او ان يكون عملا ذليلا ، اجباريا ، لحساب المستثمرين ، ألا ان هذا يتوقف فى الواقع على معرفة من ذا الذى يملك وسائل الانتاج .

فى جميع التشكيلات الاستثمارية كانوا يكرهون الشغيلة ، بشتى الوسائل ، على خلق الثروة للمستثمرين ، وذلك لأن المنتجين المباشرين كانوا محرومين من وسائل الانتاج . ولذا فان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج هى اساس صفة العمل الاستعبادية ، وهى التى تجعل من العمل عبئا ثقيلا . فلاجل الغاء صفة العمل الاستعبادية ، يجب الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

ولكن الحال مختلف فى المجتمع الاشتراكى . ففى هذا المجتمع ، يعمل كل امرىء من اجل نفسه ، من اجل مجتمعه . وكل نجاح فى الانتاج ، فى العمل ، يؤثر مباشرة او بصورة غير مباشرة فى تحسن وضع الشغيلة المادى والثقافى .

لقد وصف لينين العمل فى النظام الاشتراكى ، فقال : " للمرة الاولى بعد قرون وقرون من الكدح لاجل الغير ، من العمل القسرى لاجل

المستثمرين ، تتبدى امكانية العمل من اجل الذات ، مع العلم ان هذا العمل يستند الى جميع مكتسبات أحدث منجزات التكنيك والثقافة " * .

ان الاشتراكية تحدث انقلابا جذريا في الطريقة التي يرى فيها الناس الى العمل ، فيبرز موقف جديد من العمل . ان جيش المخترعين ومحسني تنظيم العمل ينمو ابدا ودائما . ففي عام ١٩٨٠ مثلا ، ورد في الاتحاد السوفييتي اكثر من ٥ ملايين اقتراح لتحسين تنظيم العمل تم تطبيق اكثر من ٤ ملايين اقتراح منها في الاقتصاد الوطني ، مما عاد بوفر سنوي قدره ٦٫٣ مليارات روبل . وجميع الوسائل ، المعنوية والمادية ، تشجع الدولة الاشتراكية الجهد الخلاق والموقف الخلاق من العمل . ان اشرف المواطنين في بلد الاشتراكية هم الشغيلة المجددون الذين يطورون الانتاج ويكثرون الثروات الوطنية .

وتوفر الاشتراكية لاول مرة امكانية واسعة للتعجيل في انماء تزويد العمل بالتكنيك في جميع فروع الانتاج الاجتماعي . ان تعاظم تزويد العمل بالآلات والمعدات في ظل الاشتراكية يتجلى في استخدام الآلات والمعدات الطليعية باعداد اكبر فاكبر ، في زيادة تزويد العمل بالطاقة . الامر الذي يسهل عمل العامل ويحوله الى عمل رفيع الكفاءة ويؤدي تدريجيا الى محو الفوارق بين العمل الفكري والعمل اليدوي .

ان الانتاج الاشتراكي ، المرتكز على التكنيك العصري ، يتطلب يدا عاملة حسنة التحصيل ، ومثقفة تكنيكيا . ان كل شغيل من شغيلة المجتمع الاشتراكي يملك اوسع الامكانيات لتحسين كفاءته المهنية ، لاتقان تحصيله . فان التعليم ، بجميع اشكاله الاساسية : - التعليم الثانوي العام ، التعليم الثانوي المختص ، التعليم العالي ، التعليم في المدارس الانتاجية التكنيكية وفي دورات رفع الكفاءة وفي الاسبيرانتورا والاوردیناتورا - مجاني في الاتحاد السوفييتي .

تؤمن الاشتراكية شروط عمل تنفي الى اقصى حد العواقب الضارة بصحة العمال . ولقد اشار لينين مرارا عديدة الى ان كلا من مكتسبات العلم والتكنيك في النظام الاشتراكي يجب ان يخفف العمل ، ويخفض يوم العمل ، ويحسن شروط العمل .

والحق في العمل مضمون لكل انسان في ظل النظام الاشتراكي . وهو مثبت في دساتير البلدان الاشتراكية . ان ممارسة حق العمل ، اي حق كل شغيل في الحصول في بلاده على عمل من اختصاصه وفي تقاضي الاجرة حسب العمل المبذول ، هو من اكبر مغانم الاشتراكية . وهذا الحق يؤمنه بصورة فعالة تطور الاقتصاد الوطني تطورا مخططا ، وتعاظم الانتاج على الدوام . ان العمال في ظل الاشتراكية لا يخشون البقاء بلا وسائل عيش . ان القضاء على البطالة بجميع اشكالها يبعث في الشغيلة في ظل الاشتراكية الثقة الراسخة في الغد .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٥ ، ص ١٩٦ .

ولكن الاشتراكية ، اذ تؤمن حق العمل لكل مواطن ، تفرض في الوقت نفسه ، بموجب الدستور ، واجب العمل على الجميع ، واجب الاشتراك في الانتاج الاشتراكي . ان الاشتراك في العمل الاجتماعي هو واجب شرف على كل مواطن في المجتمع الاشتراكي ، بصرف النظر عن الاصل والجنس والقومية ، الخ . .

والعمل في النظام الاشتراكي يتصف بسمة خاصة كبيرة ، هي طابعه الاجتماعي المباشر . فالعمل الاشتراكي هو عمل منظم ومدبر ومضبوط على نطاق الدولة بصورة منهاجية . والاشتراكية تحمل معها تقسيما جديدا اجتماعيا للعمل ، يمتاز بشكل جذري عن تقسيم العمل في النظام الرأسمالي . فالسمة الهامة التي يتسم بها التقسيم الاشتراكي للعمل ، تقوم في كونه يتحقق بطريقة منهاجية . فالاشتراكية تقضي على تبعثر المؤسسات الاقتصادية وانفصال بعضها عن بعض . وهي تضم جميع المؤسسات في داخل هيئة اقتصادية موحدة واحدة ، والناس في داخل جماعة موحدة واحدة . ولذا فان عمل كل من العمال والفلاحين والمثقفين يؤلف جزءا من مجمل العمل الاجتماعي ويتصف بطابع اجتماعي مباشر .

وهكذا فان السمات الهامة التي يتسم بها العمل في النظام الاشتراكي هي التالية : تحرر الشغيلة من نير الاستثمار ، تحول عمل الانسان من عمل ذليل استعبادي الى عمل حر من اجل نفسه ، موقف واع وخلاق من العمل ، حق متساو في العمل لجميع الشغيلة ، واجب العمل على الجميع ، طابع العمل الاجتماعي المباشر .

التعاون الاشتراكي في العمل

ان التغير الجذري الذي طرأ على طابع العمل الاجتماعي في ظل النظام الاشتراكي يؤول الى تغير جذري في اشكال وطرائق تنظيمه . فالعمل الاشتراكي عمل جماعي ، ونشاط يمارسه العمال والكولخوزيون والمثقفون بصورة مشتركة .

ان عملية الانتاج في كل مجتمع تجري على اساس التعاون في العمل ، على اساس هذا الشكل او ذاك من العمل المشترك للناس . ان التعاون الاشتراكي في العمل ، هو العمل المشترك ، والمنظم بصورة منهاجية ، والقائم على التعاون الرفاقي بين الشغيلة المتحررين من الاستثمار . ان التعاون الاشتراكي في العمل يختلف مبدئيا عن التعاون في ظل النظام الرأسمالي .

ففي ظل النظام الرأسمالي يرتكز التعاون في العمل على الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الانتاج ، الامر الذي يؤول الى استثمار الانسان للانسان ، والطبقات المستغلة هي التي تتلقى جميع منافع هذا التعاون .

اما في ظل النظام الاشتراكي ، فان التعاون في العمل يرتكز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . ولذا ، لا وجود فيه

لاستثمار الانسان للانسان .

ان التعاون الاشتراكي في العمل لا يشمل عمل شغيلة المؤسسة الواحدة وحسب ، بل يشمل ايضا عمل جميع اعضاء المجتمع . ففي النظام الاشتراكي ، يبدو عمل جميع اعضاء المجتمع على انه عمل جماعي موحد، منظم وفق خطة على نطاق المجتمع بأسره بغية الاستفادة بأصوب وجه من وسائل الانتاج وقوة العمل .

اما في النظام الرأسمالي ، فان التعاون في العمل (التعاون البسيط ، المانيفاكتوره ، الانتاج الآلي الكبير) ، طريقة لزيادة انتاج القيمة الزائدة ، ورفع درجة استثمار الشغيلة . ولذا فان التناقضات في هذا النظام التعاوني دائبة ومستعصية بين الاعضاء البسطاء ، العمال من جهة ، ومنظميه ، الرأسماليين من جهة اخرى .

ان التعاون الاشتراكي في العمل يبدو على انه نشاط مشترك بين الناس ، هدفه زيادة انتاج الخيرات المادية ، وتأمين تلبية حاجات الشغيلة بصورة اكمل فاكمل . ولذا فان التعاون الاشتراكي في العمل يجهل التناقضات المستعصية الملازمة للتعاون الرأسمالي .

ان التعاون في العمل ، اى العمل الذى يبذله عدد كبير من العاملين بصورة مشتركة يحتاج الى التنظيم . فاى هى اهم عناصر تنظيم العمل في النظام الاشتراكي ؟

ان التعاون الاشتراكي في العمل يتصف بطاعة في العمل جديدة ، تختلف عما كانت عليه في جميع التشكيلات السابقة ، وترتكز على موقف الشغيلة الواعي من واجباتهم وعلى التعاون الرفاقي . ولكن هذه الطاعة الجديدة ، كما اوضح لينين ، لا تنشأ من التمنيات الساذجة البريئة ، انما تنشأ في مجرى البناء الاشتراكي ، وفي غمرة النضال المتواصل ضد بقايا الرأسمالية . وبين شغيلة المؤسسات الاشتراكية ، لا يزال ثمة اشخاص لم يتخلصوا بعد من الموقف القديم من العمل ، ويحاولون جهدهم للعمل اقل ما يمكن ، وابتزاز اكثر ما يستطيعون . ولهذا كانت تربية الشغيلة بروح التزام الموقف الشيوعي من العمل ، والنضال الدائب المنتظم ضد خارقي الطاعة في العمل ، مهمة من المهمات الاساسية التي تواجه الدولة .

ان التعاون الاشتراكي في العمل يفترض قيادة الاقتصاد الوطني قيادة منهاجية . وهو يتسم بسمتين : من جهة ، تطبيق ادارة مدير واحدة لعملية الانتاج تطبيقا ثابتا دائبا ، ومن جهة اخرى اشتراك الجماهير الكادحة اوسع اشتراك وانشطه في ادارة المؤسسات الاشتراكية ومجمل الانتاج الاجتماعي .

ومن اهم مبادئ تنظيم التعاون الاشتراكي في العمل ، مبدأ مصلحة الشغيلة المادية في نتائج عملهم . وهذه المصلحة تتأمن قبل كل شئ عن طريق التوزيع حسب العمل الذى يجعل اجرة كل من العاملين رهنا بكمية ونوعية عمله في الانتاج الاجتماعي . كذلك يتسم باهمية كبيرة تطبيق الميزان الاقتصادى بدأب وانتظام ، وزيادة

المدفوعات والتسهيلات والتقديمات من صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، وتحسين ظروف العمل ، والخ . .
وفي المجتمع الاشتراكي ، تضطلع الحوافز المعنوية الى العمل بدور كبير. والدولة الاشتراكية تشجع خيرة الشغيلة والجماعات الطليعية في المؤسسات . وتكافئهم بالاوسمة والمداليات والشهادات الفخرية وتمنح خيرة الشغيلة القابا فخرية ، الخ . . وكل هذا يستتبع الطموح والسعي الى الانتاج اكثر فاكثر واحسن فأحسن. ان روح المباراة الرفاقية ، تؤلف سمة تميز التعاون الاشتراكي في العمل .

المباراة الاشتراكية ودورها

ان تغير طابع العمل في ظل الاشتراكية ، كما سبق ان قلنا اعلاه، يؤدي حتما الى نشوء موقف جديد من العمل من جانب الشغيلة ، وهذا ما يجد اسطع تعبير عنه في المباراة الاشتراكية .
ان المباراة الاشتراكية تعكس علاقات الانتاج في الاشتراكية وتفصح عن علاقات التعاون الرفاقي والتعاضد الاخوي بين شغيلة المجتمع الاشتراكي ، ونضالهم من اجل انجاز وتجاوز خطط التطور الاقتصادي ، من اجل نهضة الانتاج العامة .
والمباراة الاشتراكية طريقة فائقة الاهمية لانماء انتاجية العمل واتقان الانتاج على اساس نشاط الجماهير الكادحة ومبادرتها الخلاقة . ولقد اشار لينين الى ان المباراة الاشتراكية هي طريقة من طرائق البناء الشيوعي .
وقد صاغ لينين اهم المبادئ لتنظيم المباراة الاشتراكية . ومنها : علنية المباراة ، مقارنة نتائجها ، نشر وتعميم تجربة الشغيلة الطليعية ، التعاضد بين المتبارين .
والتقيد بمبدأ مصلحة العاملين المادية في نتائج عملهم - شرط ضروري لحسن تنظيم المباراة الاشتراكية .
ان كل شغيل ، اذ يشترك في المباراة من اجل اتقان الانتاج ويستخدم خيرة طرائق العمل ، يعتبر بحق ان "خير مثال لتنظيم الانتاج سيؤول بكل تأكيد الى تسهيل العمل وزيادة مجمل مواد الاستهلاك لاولئك الذين حققوا هذا التنظيم الافضل" * .
ان المباراة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي تملك تاريخا مجيدا . فاول شكل ارتدته المباراة الاشتراكية في البلاد ، كان شكل السبوت الشيوعية ابان الحرب الاهلية . وقد رأى لينين في اولى نبتات الموقف الجديد من العمل - اي في السبوت الشيوعية ، "بداية انقلاب اوفر صعوبة واكثر جدية واعمق جذورا واشد حزما من اسقاط البرجوازية ، لأن هذا انتصار على التحجر والاستهتار والانانية البرجوازية الصغيرة ،

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ١٥٠ .

على هذه العادات التي تركتها الرأسمالية الملعونة للعامل والفلاح" *.
ومذ ذاك ، اجتازت المباراة الاشتراكية عدة مراحل : حركة الشغيلة الطليعيين ، الحركة الستاخانوفية ، وغيرهما . والحزب الشيوعي هو الذي يوجه ويدعم المباراة الاشتراكية منذ اولى خطواتها .

وفي الوقت الحاضر تتسع حركة طليعيي وجماعات العمل الشيوعي .

والمشتركون في هذه الحركة يبتغون التوصل الى اعلى درجة في انتاجية العمل ، لأن العمل الشيوعي انما هو في المقام الاول العمل الاكثر انتاجية . وهم يشتركون بنشاط في ابتكار وصنع واستعمال التكنيك الجديد والتكنولوجيا التقدمية ، ويناضلون بلا كلل ضد التحجر والمحافظة بجميع صورهما . ولكن لاجل امتلاك ناصية اسمى منجزات العلم والتكنيك ، لا بدّ من الدراسة المتواصلة ومن زيادة المعارف بدأب وانتظام .

وكل سنة ، تتطور المباراة الاشتراكية اوسع فاوسع في البلدان الاشتراكية ايضا . فحيث السلطة في ايدى الشغيلة ، وحيث الناس يعملون من اجل انفسهم ، لا من اجل الرأسماليين ، يظهر موقف جديد خلاق من العمل .

ان المباراة هي قوة محركة عظيمة للتطور الاجتماعي في بلدان الاشتراكية . فان المباراة الاشتراكية تسهم في تطوير الاقتصاد وانماء انتاجية العمل الاجتماعي . وتدل المباراة الاشتراكية على انه توجد في المجتمع المتحرر من استثمار الانسان للانسان حوافز جديدة لانماء الانتاج مستحيلة في ظل الرأسمالية . ففي ظل المزاحمة ، لا يمكن ان يقوم تبادل التجربة على نطاق واسع ، والتعاون الرفاقي ، والتعاضد ، اى تلك العلاقات القائمة بين الناس في عملية الانتاج والملازمة للاشتراكية .

٢ - نمو انتاجية العمل باستمرار هو قانون الاشتراكية الاقتصادي

ما هي انتاجية العمل ؟

ان انتاجية العمل (خصبه ، فعاليته) تتجلى في كمية المنتوج التي يصنعها الشغيل في كل وحدة من الزمن او تقاس بكمية وقت العمل المبذول على انتاج كل وحدة من المنتوج .

ان نمو انتاجية العمل يعني توفير العمل الحي والعمل المتبلور (الماضي) . قال ماركس وانجلس ان " زيادة انتاجية العمل تعني

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ١ .

بالضبط انخفاض نصيب العمل الحي وازدياد نصيب العمل الماضي ، بحيث يقل مجمل العمل المضمن في البضاعة ؛ وعليه ، فان كمية العمل الحي تقل اكثر مما تزداد كمية العمل الماضي" * .

وهكذا يقصد بزيادة انتاجية العمل زيادة كمية المنتوجات المصنوعة في كل وحدة من الوقت او تخفيض النفقات من وقت العمل الضروري لصنع وحدة من منتوج العمل .

ان تزايد انتاجية العمل باستمرار هو شرط بالغ الاهمية لتطور الانتاج الاشتراكي . وقد وصف لينين دور انتاجية العمل في ظل الاشتراكية ، بقوله : "ان انتاجية العمل انما هي ، في آخر تحليل ، الشيء الاهم ، الجوهري ، لانتصار النظام الاجتماعي الجديد . ان الرأسمالية قد خلقت انتاجية عمل لم تعرف في عهد القنانة . ويمكن التغلب نهائيا على الرأسمالية وسيتم التغلب عليها نهائيا ، لأن الاشتراكية تخلق انتاجية عمل جديدة ، ارفع بكثير" ** .

قانون نمو انتاجية العمل باستمرار

ان نمو انتاجية العمل هو قانون اقتصادي عام ، يفعل فعله في جميع التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية .

غير ان فعل هذا القانون يختلف باختلاف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية . فان فعله يتوقف مباشرة على علاقات الانتاج السائدة في المجتمع ، على طابع الانتاج الاجتماعي ، وحالته ، واهدافه . فان فعل هذا القانون محدود في النظام الرأسمالي ، ونمو انتاجية العمل متفاوت ، غير متساو ، بل ان انتاجية العمل تهبط في بعض الفترات .

اما في النظام الاشتراكي ، فان العقبات في طريق نمو انتاجية العمل تزول مع زوال الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . ان نمو انتاجية العمل باستمرار في المجتمع الاشتراكي ضرورة موضوعية تنبع من طبيعة علاقات الانتاج الاشتراكية بالذات . قال ماركس : " ... ان توفير الوقت ، وكذلك توزيع وقت العمل توزيعا منهاجيا بين شتى فروع الانتاج يظلان القانون الاقتصادي الاول في ميدان الانتاج الجماعي . بل انهما يصبحان قانونا على درجة ارفع بكثير" *** .

ينجم مما قيل ان قانون نمو انتاجية العمل باستمرار يفعل فعله في المجتمع الاشتراكي خلافا لما هي الحال في المجتمع الرأسمالي حيث قانون نمو انتاجية العمل لا يتسم باهمية مطلقة . ان المضمون الاساسي لهذا القانون ، انما هو الحد الاقصى من توفير العمل الحي

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٥ ، الجزء ١ ، ص ٢٨٦ .

** لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢١ .

*** ارشيف ماركس وانجلس ، المجلد الرابع ، ص ١١٩ .

والمتبلور (الماضى) ، والحد الادنى من نفقات العمل فى صنع كمية متزايدة من الخيرات المادية الضرورية لسد حاجات المجتمع الاشتراكي المتنامية ابدا وتلبيتها على نحو اكمل فاكمل .

عوامل نمو انتاجية العمل

ما هى العوامل الاساسية التى يتوقف عليها نمو انتاجية العمل؟ يقول ماركس : "ان قوة العمل المنتجة رهن بشتى الظروف ، ومنها متوسط مهارة الشغيل ، ومستوى تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا ، والتنسيقات الاجتماعية لعملية الانتاج ، ومدى وفعالية وسائل الانتاج ، والاحوال الطبيعية " * .

ان مستوى انتاجية العمل يتوقف بالدرجة الاولى على تجهيز المؤسسات التكنيكي . فبقدر ما يكون عمال المؤسسة مزودين بآلات واجهزة جديدة متقنة ، بقدر ما تتكاثر ثمار عملهم . ان اعلى النتائج فى النضال من اجل زيادة انتاجية العمل ، انما تتوصل اليها جماعات المؤسسات التى تلجأ بدأب واطراد الى تطبيق التكنيك العصرى والتكنولوجيا العصرية بصورة مجموعية فى جميع قطاعات الانتاج وفى جميع اطوار عملية الانتاج . فاذا ادخلوا ، مثلا ، التكنيك الجديد فى قطاعات الانتاج الاساسية وارتفعت انتاجية العمل بالتالى ، فمن الضرورى ان يصار كذلك الى مكننة عمليات العمل الاخرى المرتبطة بالانتاج الاساسى . وهنا ترد فى المقام الاول عمليات النقل ، واعمال الشحن والتفريغ ، واعمال الرقابة ، واعمال الجمع ، وغيرها من الاعمال . ان مكننة الاعمال الثانوية سواء فى الصناعة ام فى الزراعة تتيح تصفية العمل اليدوى وتزيد مرارا عديدة مؤشرات انتاجية العمل .

ان المكننة الشاملة والاتمتة الشاملة للانتاج هما مفتاح لتحويل جميع فروع الاقتصاد الوطنى على الصعيد التكنيكى . ومع تحقيق المكننة الشاملة والكهربة ، واشاعة الكيمياء فى العمليات الانتاجية ، ومع تحسين تنظيم الانتاج والعمل ، ومع رفع كفاءة العاملين الانتاجية التكنيكية ، ومع تعجيل وضع منجزات العلم والتكنيك موضع التطبيق ، يدخل الانتاج الاشتراكى فى مرحلة جديدة نوعيا من التطور .

ولكن ، أيا كانت اهمية العلم والتكنيك فى ظروف الانتاج الراهن ، يظل الانسان القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع . ولذا فان مستوى انتاجية العمل وامكانية تناميها باستمرار يتوقفان الى حد كبير على درجة مهارة السواد الاعظم من شغيلة المؤسسة ولاسيما منهم العمال ، وعلى درجة كفاءتهم التكنيكية . فان عمل العامل الكفؤ ليس اكثر انتاجية وحسب . فبقدر ما ترتفع كفاءة العامل ، بقدر ما يحسن

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ٢٣ ، ص ٤٨ .

استخدام الاعتدة وبجد الوسائل اللازمة لاتقانها .

ان انتاجية العمل فى المؤسسة تتوقف الى حد كبير على تنظيم الانتاج والعمل . معلوم ان كل عملية انتاج تشمل مجمل الاطوار التى يمر بها موضوع العمل لدن تحويله في مختلف قطاعات الانتاج . وهذه القطاعات انما يجب ان تكون دقيقة التخصص ، وان يكون عملها منظما ومنسجما . وبتعبير آخر ، يجب ان يكون بينها تنسيق تنظيمى صارم ، ويجب تأمين الخدمة باقصى العناية فى كل مكان من امكنة العمل ، فى كل قطاع من قطاعات الانتاج . ان هذا التنسيق التنظيمى يتحقق سواء فى داخل مختلف المؤسسات الاشتراكية ، ام فيما بينها . ان تنظيم كامل عملية الانتاج تنظيما صحيحا ومضبوطا ، وتنظيم العمل تنظيما سديدا فى مختلف اماكن العمل يخفضان خسائر وقت العمل ونفقاته غير العقلانية .

ان تطور اشكال المباراة على انواعها فى داخل المؤسسات وفيما بينها يؤثر تأثيرا هائلا فى انماء انتاجية العمل .

كذلك تتوقف انتاجية العمل على الاحوال الطبيعية . فان هذه الاحوال تقرر الى حد كبير ، مستوى انتاجية العمل فى الزراعة والصناعة الاستخراجية (الفحم ، البترول ، فلزات الحديد ، الخ .) .

ان انماء انتاجية العمل يتوقف ايضا على طريقة دفع اتعاب العمل ، على طريقة تحقيق التشجيع المادى للشغيلة الذين احرزوا خير النتائج .

وبقدر ما يتقدم العلم وتطبق المكتسبات الجديدة للثورة العلمية والتكنيكية بمزيد من السرعة والاتساع فى الانتاج ، بقدر ما تتعاظم انتاجية العمل فى المجتمع . ان النظام الاقتصادى الاشتراكى يؤمن امكانيات واسعة لقيام صلة شاملة بين العلم والانتاج المادى .

وهناك عنصر هام لزيادة انتاجية العمل ، قوامه توزيع الانتاج بصورة صحيحة عقلانية . فمن جهة ، يجب ان يأخذ توزيع الانتاج بعين الاعتبار تخصص شتى المؤسسات بشكل واضح جدا الى جانب التعاون فيما بينها ، ومن جهة اخرى ، يجب ان يأخذ توزيع الانتاج بعين الاعتبار ضرورة استخدام الموارد الطبيعية على اكمل وجه ممكن فى التداول الاقتصادى . ان توزيع الانتاج توزيعا سديدا يخفض نفقات العمل الاجتماعى من اجل انتاج القيم المادية ونقلها وتخزينها وتصريفها . والحال ، ان تخفيض نفقات العمل يعنى زيادة انتاجيته .

ان اهم واحسم عامل فى انماء انتاجية العمل الاجتماعى هو التقدم التكنيكى مطبقا فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى . ولهذا يتسم باهمية هائلة القيام باعمال واسعة فى مضمار اشاعة المكننة والاتمتة والكهربة والكيمياء فى عمليات الانتاج ، وتحسين تنظيم الانتاج والعمل ، ورفع كفاءة الشغيلة ، الانتاجية والتكنيكية .

ومن حيث وتائر نمو انتاجية العمل ، تحتل البلدان الاشتراكية المرتبة الاولى فى العالم . فبينا كانت روسيا ١٩١٣ تتأخر مقدار ٨٠٠

بالمئة عن الولايات المتحدة من حيث انتاجية العمل في الصناعة، انخفض هذا الفرق بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٩ الى ٨٠ بالمئة. وانتاجية العمل ارفع الآن في الاتحاد السوفييتي مما في بعض البلدان الرأسمالية امثال بريطانيا وفرنسا.

ان انماء انتاجية العمل هو المصدر الاساسي لتوسيع حجم الانتاج وزيادة الدخل الوطني. ففي غضون ١٥ سنة، مثلا، تم الحصول في الاتحاد السوفييتي، بفضل انماء انتاجية العمل على زهاء ٨٠ ٪ من كل الزيادة في المنتوج الصناعي وعلى اكثر من ٨٠ ٪ من الزيادة في الدخل الوطني. وفي الزراعة، تتحقق كل زيادة المنتوج بفضل زيادة انتاجية العمل. وتنص الخطة الخمسية لتطوير الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي لسنوات ١٩٨١ - ١٩٨٥ على الحصول بفضل زيادة انتاجية العمل على ٩٠ ٪ من كل زيادة المنتوج الصناعي.

ان انماء انتاجية العمل هو المسألة الجذرية في سياسة وممارسة البناء الاشتراكي، وشرط لا غنى عنه لتعجيل وتائر نمو الانتاج، ورفع مستوى رفاهية الشعب، وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والثقافية لاجل الشغيلة.

ولهذا كان من المهم جدا في المجتمع الاشتراكي استغلال جميع الامكانيات المتوفرة في كل مؤسسة وكل مكان عمل لاجل انماء انتاجية العمل.

اسئلة للمراجعة:

١ - فيم تتلخص خصائص طابع العمل في ظل الاشتراكية ؟
٢ - ما هي مزايا التعاون الاشتراكي في العمل ؟
٣ - ما هو دور المباراة الاشتراكية في زيادة فعالية الانتاج ؟
٤ - ما هي انتاجية العمل وعلام تتوقف ؟

الفصل الثالث عشر

الانتاج البضاعى والنقد والتجارة

١ ـ الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية

ضرورة وخصائص الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية

ان ضرورة الانتاج البضاعى فى المجتمع الاشتراكى تشترطها جملة من الاسباب . وفى ظل الاشتراكية يبقى ويتعمق التقسيم الاجتماعى للعمل ، علما بانه مقدمة مادية للانتاج البضاعى . ان اسباب وجود الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية تكمن فى خصائص علاقات الملكية الاجتماعية الاشتراكية وطابع العمل . والملكية الاجتماعية الاشتراكية تتواجد فى شكلين ـ ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) والملكية التعاونية الكولخوزية .

فى ظل الاشتراكية يبقى بعض من انعدام التجانس الاجتماعى والاقتصادى للعمل . وتوجد فوارق جوهرية بين العمل الفكرى والعمل الجسدى ، وفوارق بين العمل المؤهل والعمل غير المؤهل ، وكذلك بين عمل العامل وعمل الفلاح التعاونى ـ الكولخوزى . ومن جراء ذلك يستحيل حصر جميع انواع العمل بصورة مباشرة فى نوع واحد من العمل، فلا يمكن تحقيق هذا الحصر الا بصورة غير مباشرة ، عن طريق القيمة . فان العمل فى ظل الاشتراكية لم يصبح بعد الحاجة الحيوية الاولى وهو يحتاج الى الحفز المادى . وهذه الاسباب وغيرها تشترط وجود العلاقات البضاعية النقدية فى ظل الاشتراكية .

ومن الضرورى فى ظل البناء الاشتراكى الاستفادة كليا من العلاقات البضاعية النقدية وفقا للمضمون الجديد الملازم لها فى

مرحلة الاشتراكية . ومضمونها الجديد فى ظل الاشتراكية ينجم من كـون الانتاج البضاعى الاشتراكى يسيّره منتجون اشتراكيون متحدون (الدولة، التعاون) على اساس الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتـاج ، ويسيّرونه بصورة منهاجية ، مخططة . وبحكم هذه الخصائص لا يمكن ان يتحول الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية الى انتاج بضاعى رأسمالى .

ان الانتاج البضاعى فى ظل النظام الاشتراكى ليس انتاجا شاملا ، كما هى الحال فى النظام الرأسمالى . فان مجال الانتاج البضاعـى والتداول البضاعى محدود فى النظام الاشتراكى . فان قوة العمل مثلا ، ليست بضاعة ، فهى لا تباع ولا تشرى . والارض وباطن الارض همـا خارج نطاق التداول البضاعى ، اى انه لا يمكن بيعهما وشراؤهمـا . كذلك لا تباع ولا تشرى المؤسسات الاشتراكية مع اموالها الاساسيـة (الآلات ، الابنية ، الاعتدة ، الخ .) .

ان التغير الجذرى الذى طرأ على طبيعة الانتاج البضاعى فـى النظام الاشتراكى قد استتبع تغيرات فى مقولاته . فان كثيرا منها قـد زال ، كالبضاعة - قوة العمل ، والقيمة الزائدة ، مثلا ، اللتين كانتـا تعبران سابقا عن صفة الانتاج البضاعى الرأسمالية . وقد بقيت مقولات اقتصادية اخرى من الانتاج البضاعى - البضاعة ، النقد ، القيمة ، السعر ، الربح ، التسليف - ولكن طبيعتها تغيرت بصورة جذرية .

ان العلاقات البضاعية النقدية فى المجتمع الاشتراكى تقوم :

اولا ، بين قطاع الدولة والقطاع التعاونى ، الممثل بصورة رئيسيـة بتعاونيات الانتاج الزراعى ، اى الكولخوزات . فان صناعة الدولة تنتـج البضاعة التى تلبى حاجات القطاع التعاونى الى وسائل الانتاج ، وكذلك الحاجات الشخصية لاعضاء التعاونيات . والجمعيات التعاونية تنتـج البضائع التى تلبى حاجات الصناعة الى المواد الاولية ، وحاجات السكان الى المنتجات الغذائية وغيرها من سلع الاستهلاك .

ان تبادل البضائع هو الشكل الضرورى للصلة الاقتصادية بين صناعة الدولة والزراعة التعاونية .

ثانيا ، يشمل الانتاج البضاعى وتداول البضائع كل كمية سلـع الاستهلاك المنتوجة فى قطاع الدولة والقطاع التعاونى ، وكذلك سلـع الاستهلاك التى ينتجها الكولخوزيون فى استثماراتهم الشخصية المعاونة والتى تصبح ملكا شخصيا لسكان المدن والارياف عن طريق الشـراء والبيع .

ثالثا ، تقوم العلاقات البضاعية فى داخل قطاع الدولة ، فى نطـاق انتاج وسائل الانتاج . فان وسائل الانتاج التى تنتجها مؤسسـات الدولة (الآلات - الادوات ، الآلات ، المعادن ، الفحم ، البتـرول ، الاسمنت ، الخ .) تتداول بين المؤسسات عن طريق الشراء والبيـع ، وتؤلف البضائع .

واخيرا ، تقوم العلاقات البضاعية بين الدولة الاشتراكية والبلـدان

الاخرى بواسطة التجارة الخارجية .

ان الانتاج البضاعى الذى يخدم المجتمع الاشتراكى يسهم فى تطوير قواه المنتجة . ومع الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره والى نظام التوزيع الشيوعى ، لا يبقى اى مبرر اقتصادى لوجود العلاقات البضاعية النقدية فتضمحل .

البضاعة ، قيمتها ، وقيمتها الاستهلاكية

للبضاعة ، كما سبق وقلنا ، جانبان ، خاصتان : القيمة الاستهلاكية ، والقيمة . الا ان هاتين الخاصتين تتسمان فى النظام الاشتراكى بمعنى يختلف كل الاختلاف عن معنى خاصتى البضاعة فى النظام الرأسمالى .

فان ما يهم الرأسمالى ، انما هو قيمة البضاعة بوصفها مصدرا لابتزاز القيمة الزائدة . ولا يتم انتاج القيمة الاستهلاكية ، الا بقدر ما تعود بالقيمة الزائدة .

اما فى النظام الاشتراكى ، فان الدولة تأخذ خاصتى البضاعة : القيمة الاستهلاكية والقيمة ، بعين الاعتبار فى مجرى قيادة الانتاج المخططة .

ان للقيمة الاستهلاكية للبضاعة فى الاقتصاد الاشتراكى اهمية كبيرة جدا . فان للمجتمع الاشتراكى مصلحة فى زيادة كمية القيم الاستهلاكية وتحسين نوعية البضائع . ان المجتمع الاشتراكى لا يكتفى بتخطيط كمية وانواع القيم الاستهلاكية ، بل يناضل ايضا فى سبيل رفع نوعية البضائع المصنوعة .

كذلك يعلق المجتمع الاشتراكى اهمية كبيرة على قيمة البضائع . فالانتاج يخطط ، لا وفقا للعلائم العينية وحسب ، بل للعلائم النقدية (علائم القيمة) ايضا . فان هذه العلائم تستخدم لتخفيض قيمة البضاعة بدأب وانتظام ، وتأمين الاستمرار فى انماء التراكم الاشتراكى ، وتلبية حاجات اعضاء المجتمع الاشتراكى بصورة أكمل فأكمل .

وليس ثمة فى الانتاج الاشتراكى اى تناقض تناحرى بين القيمة الاستهلاكية والقيمة ، لانه لا يوجد اى تناقض بين العمل الخاص والعمل الاجتماعى . ولكن هذا لا يعنى انه لا يوجد اطلاقا فى النظام الاشتراكى اى تناقض بين القيمة الاستهلاكية للبضاعة وقيمتها . فان هذا التناقض موجود ، ولكنه ليس تناحريا كما فى ظل الرأسمالية ، ولا يتسم بطابع تدميرى . ان نقصا فى نوعية البضائع يخلق مصاعب فى تصريفها هو مثال على بروز هذا التناقض . ان البضائع المنتجة لا تباع احيانا وليس ذلك لانها غير ضرورية على العموم ، بل لأن قيمتها العالية لا تتناسب مع نوعيتها . ولهذا لا تجد طلبا عليها . ان قيمتها لا تتحقق لأن قيمتها الاستهلاكية لا تستطيع ان تتحقق ، فيخفض سعرها .

ان التناقض بين القيمة الاستهلاكية والقيمة فى الاقتصاد الاشتراكى يزال بفضل قيادة الانتاج المخططة ، وتحسين تنويع المنتوجات وتحسين

نوعيتها او جودتها ، وتخفيض قيمتها .
ومعلوم ان ازدواج طابع البضاعة يحدده ازدواج طابع العمل الذى ينتج البضاعة .
ان العمل المبذول على انتاج البضائع هو فى آن واحد عمل ملموس وعمل مجرد . وفى ظل الاشتراكية يكون العمل المجرد والعمل الملموس جانبى العمل الاجتماعى مباشرة .
ان ازدواج طابع العمل فى المجتمع الرأسمالى يعبر عن التناقض التناحرى فى الانتاج البضاعى ، عن التناقض بين العمل الاجتماعى والعمل الخاص .
اما فى المجتمع الاشتراكى ، فالامر خلاف ذلك تماما . فان التناقض بين طابعى العمل ، الاجتماعى والخاص ، قد زال فى المجتمع الاشتراكى لأن الملكية الاجتماعية تؤلف الاساس الاقتصادى للنظام الاشتراكى ، ولأن نظام العمل المأجور قد زال . فالعمل فى النظام الاشتراكى لم يبق عملا خاصا ، بل عملا اجتماعيا بصورة مباشرة . ان عمل الناس فى المجتمع الاشتراكى ، انما هو نشاط منظم بطريقة منهاجية على نطاق البلاد بأسره .
وبسبب من هذا التغير فى طابع العمل الاشتراكى ، يغدو العمل الفردى فى سياق الانتاج ، فى المصنع والكولخوز والسوفخوز الخ . ، عملا اجتماعيا بصورة مباشرة . ولذا لا وجود فى ظل الاشتراكية للتناقض التناحرى بين العمل الملموس والعمل المجرد .
وبما ان ، العمل الاجتماعى بصورة مباشرة لم يبلغ بعد درجة كافية من التطور فى مرحلة الاشتراكية فانه لا يزال يستتبع ضرورة التعبير عنه بصورة غير مباشرة ، بواسطة القيمة واشكالها .

مقدار قيمة البضاعة

ان مقدار قيمة البضاعة فى النظام الاشتراكى يحدده وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاجها . والمقصود بوقت العمل الضرورى اجتماعيا ، متوسط مدة وقت العمل المبذول فى المؤسسات التى تنتج القسم الاكبر من البضائع فى فرع انتاجى معين . اما القسم الاكبر من البضائع ، فان انتاجه يتم فى شروط الانتاج المتوسطة .
ان الوقت المبذول عمليا لانتاج وحدة من البضاعة فى هذه المؤسسة او تلك ، هو وقت العمل الفردى .
ان الوقت الضرورى اجتماعيا يتقرر فى النظام الرأسمالى بصورة عفوية ، فى السوق . اما فى الاقتصاد الاشتراكى ، فان الدولة ، بالاستناد الى الاوضاع الاقتصادية الموضوعية ، تخطط نمو انتاجية العمل ، وتعين معدلات نفقات العمل ، وعلى هذا النحو تعمل من اجل تخفيض مقدار وقت العمل الضرورى اجتماعيا .
ولتخفيض قيمة البضاعة ، يجب تخفيض نفقات العمل الضرورى لانتاجها .

فما العمل لبلوغ هذا الهدف ؟

ان ما يؤثر فى قيمة البضاعة ، انما هو انتاجية العمل . فبقدر ما ترتفع انتاجية العمل ، بقدر ما تقل قيمة الوحدة من البضاعة . ولذا فان النضال من اجل زيادة انتاجية العمل يعنى النضال من اجل تخفيض قيمة البضاعة .

كذلك تؤثر فى قيمة البضاعة نفقة اللوازم ، والمواد الاولية ، الخ . . ان قيمة البضاعة تتألف من نفقات العمل الحى والعمل المتبلور . فالعمل المتبلور ، هو العمل الماضى الذى بذل على اللوازم ، والمواد الاولية ، والآلات ـ الادوات ، والابنية ، الخ . . ولذا يجب التوفير من العمل المتبلور والعمل الحى من اجل تخفيض قيمة البضاعة .

ولتخفيض وقت العمل الضرورى اجتماعيا لانتاج وحدة من البضاعة ، تتسم باهمية كبيرة فى الاقتصاد الاشتراكى طائفة معينة من التدابير كنشر طرائق الانتاج والعمل الطليعية وتعميمها وتطبيقها بسرعة ، ونشر وترويج المنجزات التكنيكية . ان تبادل التجربة وابلاغ المعلومات التكنيكية والتعاضد الرفاقى فى المؤسسات الاشتراكية ، كل هذا يتيح التعجيل فى رفع المؤسسات المتأخرة الى مستوى المؤسسات المتقدمة .

٢ ـ النقد ووظائفه فى المجتمع الاشتراكى

جوهر النقد

ان الحاجة الى النقد فى النظام الاشتراكى تنشأ عن وجود انتاج البضائع وتداولها . ان قيمة البضاعة التى يخلقها العمل الاجتماعى فى سياق الانتاج تتجسد بشكل نقدى . ولذا فان النقد فى النظام الاشتراكى يشكل معادلا عاما ، اى التعبير عن قيمة جميع البضائع الاخرى .

غير ان النقد فى النظام الاشتراكى ، بوصفه معادلا عاما ، يملك مع ذلك مضمونا جديدا نوعيا . فاذا كان النقد فى النظام الرأسمالى اداة لاستثمار الانسان من قبل الانسان ، اداة لسيطرة بعضهم على بعضهم الآخر ، فان النقد فى المجتمع الاشتراكى اداة لحفز زيادة الانتاج الاشتراكى واتقانه . ان النقد فى النظام الاشتراكى يعبر عن علاقات الانتاج الاشتراكية ، ولا يمكن ان يصبح رأسمالا ، بل يستخدم وسيلة عامة لتأمين الحساب والرقابة على انتاج وتوزيع المنتوج الاجتماعى ، والنقد هو الاداة الاقتصادية لتخطيط الاقتصاد الوطنى .

ان التغير الجذرى الذى يطرأ على طبيعة النقد فى المجتمع الاشتراكى وكذلك على مضمونه الاقتصادى والاجتماعى ، يتجلى فى تغير وظائفه .

وظائف النقد

اولا ، يقوم النقد بوظيفة مقياس لقيمة البضائع ؛ وقوام هذه الوظيفة قياس قيمة جميع البضائع الاخرى بواسطة النقد . ان وظيفة مقياس القيمة لا تتحقق الا ببضاعة نقدية تملك هي نفسها قيمة . وهذه البضاعة هي الذهب .

ومعلوم ان قيمة البضاعة ، بتعبيرها النقدي ، تسمى سعر البضاعة . والنقد السوفييتي يظهر بشكل اوراق بنكية (مصرفية) واوراق خزينية تمثل الذهب . والروبل هو الوحدة النقدية الاساسية في الاتحاد السوفييتي وهو مقياس الاسعار . والروبل يتألف من ١٠٠ كوبيك . ومضمونه الذهبي يساوي ٠ر٩٨٧٤١٢ غرام من الذهب .

ان وظيفة النقد كمقياس للقيمة في النظام الاشتراكي تتيح مراقبة مقياس العمل ومقياس الاستهلاك . والدولة تستخدم النقد ، بهذه الوظيفة ، من اجل تخطيط اسعار البضائع .

والنقد في الاقتصاد الاشتراكي يقوم ايضا بوظيفة وسيلة للتداول . فبهذه الصفة يخدم التجارة ، ويستعمل اداة لتداول البضائع ، مع العلم ان هذا التداول انما تخططه وتضبطه الدولة الاشتراكية .

وفي النظام الاشتراكي يقوم النقد ايضا بوظيفة وسيلة للدفع . وهذه الوظيفة تتجلى اولا في دفع اجور العمال والمستخدمين ، وكذلك في دفع ايرادات الكولخوزيين النقدية ، ولدن تسديد المبالغ المسلّفة وتسديد الضرائب ، ودفع بدلات الخدمات البلدية ، الخ . .

والدولة تستخدم النقد بوصفه وسيلة للدفع من اجل تنظيم العلاقات المالية وعمليات التسليف في الاقتصاد الوطني ومن اجل بسط المراقبة المالية على نشاط المؤسسات الاشتراكية .

ويقوم النقد في النظام الاشتراكي بوظيفة وسيلة للتراكم الاشتراكي والتوفير . وهذه الوظيفة يقوم بها النقد عن طريق صيانة واستخدام نقود وايرادات الكادحين الحرة موقتا ، وكذلك عن طريق التكديسات النقدية في المؤسسات الاشتراكية وشتى المنظمات .

ان التراكم النقدي في ظروف الاشتراكية لا يؤدي الى استثمار الانسان للانسان ، كما هو الحال في النظام الرأسمالي .

والذهب يبرز في المجتمع الاشتراكي بوصفه نقدا عالميا ، وهو يقوم بالوظائف التالية : وسيلة للدفع في التعامل مع الخارج ، وسيلة شاملة للشراء ، وصندوق احتياطي .

تلك هي وظائف النقد في ظل الاشتراكية . وهذه الوظائف ليست معزولة بعضها عن بعض ، بل تتواجد في وحدة لا انفصام لعراها . وفي هذه الوحدة يتجلى جوهر النقد كمعادل عام .

التداول النقدى فى النظام الاشتراكى

ان النقد لا يستطيع ان يؤدى بشكل عادى ، طبيعى ، وظيفته كمعادل عام ، الا اذا كانت كميته مناسبة لحاجات الاقتصاد الوطنى الفعلية الى وسائل التداول ووسائل الدفع .

ان كمية النقد الضرورية للتداول رهن اساسا بمجمل اسعار البضائع المتداولة ، مقسوما بسرعة تداول النقد .

ان الحفاظ على نسبة صحيحة بين مجمل اسعار البضائع وكمية النقد المتداول يؤلف شرطا من أهم الشروط التى تضمن للحياة الاقتصادية فى البلاد مجرى طبيعيا . وبموجب قانون التداول النقدى ، تضبط الدولة التداول النقدى وتستخدمه بطريقة منهاجية بغية تطوير الاقتصاد الوطنى . ان ضبط التداول النقدى يجرى عن طريق تخطيط مالية الدولة ، وخطتى التسليف والصندوق .

ومن الشروط الاساسية التى تؤثر فى التداول النقدى ، النسبة بين مداخيل السكان من جهة ، وحجم تداول البضائع وكذلك الخدمات المدفوعة الاجر المقدمة للسكان من جهة اخرى . وعلى اساس ميزان المداخيل النقدية ونفقات السكان ، يضع بنك الدولة خطة عمليات صندوقه ، وعلى هذه الخطة تصادق الحكومة .

ان خطة عمليات صندوق بنك الدولة تبين جميع ايرادات هذا البنك النقدية المتوقعة ، ومنها : ايرادات المنظمات التجارية (اكثر من اربعة اخماس الايرادات كافة) ، ايرادات المؤسسات البلدية ، ومؤسسات النقل ، والمواصلات ، والضرائب ، والودائع فى صناديق التوفير ، الخ . . وفى الوقت نفسه ، تعكس خطة عمليات الصندوق الاموال التى يسلمها صندوق البنك على حساب الاجور ، واتعاب ايام عمل الكولخوزيين ، لتسديد اثمان المنتوجات المشتراة من الكولخوزيين ، ورواتب التقاعد ، والمنح والتعويضات ، الخ . . ان النسبة بين الداخل والخارج ، بين الايرادات والنفقات ، حسب خطة عمليات للصندوق ، تتيح لبنك الدولة ضبط كمية المبالغ النقدية المتداولة .

ان تنظيم التداول النقدى تنظيما منهاجيا فى النظام الاشتراكى يسهم فى توطيد هذا التداول وفى استقرار النقد .

ان ثبات النقد فى النظام الاشتراكى لا تؤمنه احتياطيات الذهب وحسب ، بل يؤمنه ايضا ، وبالدرجة الاولى ، ما يتوافر للدولة من مخزونات هائلة من البضائع التى تضعها قيد التداول باسعار ثابتة ، مستقرة . ولهذا كان النقد (العملة) السوفييتى امتن نقد فى العالم . ومع تطور الانتاج الاشتراكى ، يتوطد الروبل السوفييتى اكثر فاكثر .

٣ - قانون القيمة فى الاقتصاد الاشتراكى

ان وجود الانتاج البضاعى فى النظام الاشتراكى يعنى ان قانون القيمة يفعل فعله فى الاقتصاد الاشتراكى.

ان جوهر قانون القيمة يتلخص فى كون انتاج وتبادل البضائع يجريان وفقا لكمية العمل الضرورى اجتماعيا المجسد فيها.

وقد شرع قانون القيمة يفعل فعله فى آن واحد مع ظهور الانتاج البضاعى. وبقدر ما كان الانتاج البضاعى يتطور، كان يتسع مجال فعل قانون القيمة. وفى الاقتصاد الرأسمالى يلعب هذا القانون دور ضابط للانتاج ولتوزيع الرساميل والايدى العاملة حسب فروع الانتاج.

ان قانون القيمة لا تتوافر له فى النظام الاشتراكى امكانيات واسعة سعتها فى النظام الرأسمالى. فان مجال فعل هذا القانون محدود فى ظروف النظام الاشتراكى. وسبب ذلك، سيادة الملكية الاجتماعية الاشتراكية فى النظام الاشتراكى، وتسير الاقتصاد حسب خطة.

ان قانون القيمة لا يقوم فى المجتمع الاشتراكى بدور ضابط لتوزيع وسائل الانتاج والعمل بين فروع الاقتصاد الوطنى. فان توزيع وسائل الانتاج والعمل بين فروع الاقتصاد الوطنى تقوم به هيئات الدولة للتخطيط بموجب قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا.

وفى ظروف الاشتراكية، لا يتغير ميدان فعل قانون القيمة وحسب، بل يتغير ايضا الطابع الذى يتجلى به هذا الفعل. فان هذا القانون لا يفعل كقوة غريبة تسيطر على الناس.

وعند رسم الخطط للاقتصاد الاشتراكى، يجب ان يؤخذ فعل قانون القيمة بالحسبان. فان لاستخدام قانون القيمة اهمية كبيرة من اجل تحديد الاسعار. ان قانون القيمة يفعل فعله بواسطة آلية الاسعار. ولكن اسعار البضائع لا تتقرر فى النظام الاشتراكى بصورة عفوية، كما هى الحال فى النظام الرأسمالى، بل بطريقة منهاجية. ان الدولة الاشتراكية تقرر الاسعار استنادا الى نفقات العمل الضرورية اجتماعيا التى انفقت لدن اعداد البضائع، اى استنادا الى القيمة. ونشاط الدولة هذا هو الاستخدام العملى لقانون القيمة.

ان الدولة الاشتراكية، استرشادا منها بمصلحة الاقتصاد الوطنى، تقرر اسعار البضائع مع فوارق معينة عن قيمتها. فبواسطة سياسة الاسعار، تستطيع الدولة استخدام قسم من المداخيل الناشئة فى فروع معينة، لكى تؤمن نهوضا سريعا فى فروع اخرى. ينجم بالتالى ان الفرق بين السعر والقيمة فى الاقتصاد الاشتراكى يقوم بصورة منهاجية، وتقرره وتخططه الدولة مسبقا. وهكذا فان الدولة، اذ تقرر، مثلا، اسعار بضائع الاستهلاك الشخصى، لا تأخذ بعين الاعتبار القيمة وحسب، بل ايضا العلاقة المتبادلة بين الطلب والعرض.

ان الدولة الاشتراكية تستخدم فعل قانون القيمة لحفز نمو الانتاج،

ان تجارة الدولة (التجارة الحكومية) هى اعلى درجات انطباع التجارة بالطابع الاجتماعى الاشتراكى . فالتجارة الحكومية تقوم بها منظمات تجارية تخص مواردها المادية والنقدية الدولة .

ان تجارة الدولة تضطلع بدور قائد وحاسم فى مجمل نظام التجارة فى ظل الاشتراكية . فعن طريق تجارة الدولة ، تمر معظم البضائع الصناعية التى تنتجها مؤسسات الدولة ، وكذلك قسم كبير من المنتجات الزراعية الموضوعة قيد البيع . ففى الاتحاد السوفييتى مثلا تربو حصة تجارة الدولة فى مجمل تجارة المفرق على ٧٠ بالمئة . وتجارة الدولة تخدم على الاخص سكان المدن والمراكز الصناعية .

التجارة التعاونية تتعاطاها بدرجة رئيسية المؤسسات التجارية التابعة لتعاونيات الاستهلاك . ان حصة تعاونيات الاستهلاك فى الاتحاد السوفييتى تبلغ قرابة ٩٠ بالمئة من مجمل التجارة التعاونية . وتعاونيات الاستهلاك هى التى تمون ، فى الاساس ، سكان الارياف بالبضائع الصناعية وتخزن المنتجات الزراعية وتبيعها بالعمولة (بالكوميسيون) . ان التجارة التعاونية فى الاتحاد السوفييتى تمثل زهاء ثلث تجارة المفرق .

ان نظام تجارة الدولة والتجارة التعاونية يشمل مؤسسات التغذية العامة : مصانع الطبخ ، المطاعم ، المقاصف ، الخ . . ان حصة تجارة الدولة والتجارة التعاونية فى الاتحاد السوفييتى تبلغ حوالى ٩٨ بالمئة من عموم تجارة البلاد . ان تجارة الدولة والتجارة التعاونية تؤلفان السوق المنظمة . وعلاوة على السوق المنظمة ، توجد سوق غير منظمة تظهر بشكل التجارة الكولخوزية .

التجارة الكولخوزية تتعاطاها الكولخوزات والكولخوزيون الذين يبيعون من السكان ما يملكونه من فائض المنتجات الزراعية فى السوق باسعار تتقرر وفقا للعرض والطلب . ولكن مستوى هذه الاسعار يتأثر بفعل التجارة الحكومية والتعاونية الاقتصادى .

فبقدر ما تتعاظم التجارة الحكومية والتعاونية ، تقل اهمية السوق غير المنظمة .

هناك شكلان لتنظيم العملية التجارية - التجارة بالجملة والتجارة بالمفرق .

التجارة بالجملة هى بيع وشراء كميات كبيرة من البضائع لاجل تصريفها لاحقا بين المستهلكين المباشرين . وفى هذه العملية تشترك مؤسسات الانتاج وقواعد التجارة التى تقوم الحسابات بينها على اساس المقايضة .

التجارة بالمفرق هى بيع سلع الاستهلاك من الشغيلة نقدا وعدا او بالتسليف . وفى التجارة بالمفرق يجرى بصورة رئيسية تصريف بضائع الاستهلاك الشعبى وكذلك بعض السلع ذات المقصد الانتاجى - الموجودات الصغيرة والادوات ومواد البناء ، والخ . . والتجارة بالمفرق

ورفع انتاجية العمل ، وتخفيض كلفة الانتاج ، وضمان ربحية الانتاج .

٤ - التجارة فى النظام الاشتراكى

طبيعة التجارة ودورها فى النظام الاشتراكى

ما دامت منتوجات العمل فى المجتمع الاشتراكي بضائع ، فلا بد حتما من التداول البضاعي ، بوصفه الحلقة التى تربط الانتاج بالاستهلاك .

ان التداول التجارى فى داخل قطاع الدولة الذى يشمل وسائل الانتاج قد اسمى بالتزويد المادى والتكنيكي . وهو يتحقق بصورة مخططة .

ان التجارة فى ظل الاشتراكية هى شكل التداول البضاعى لسلع الاستهلاك والخدمات التى يستفيد منها السكان . والتجارة تتيح اقامة صلة دائبة منتظمة بين المدينة والريف ، بين الانتاج الاشتراكى والاستهلاك الشعبى ، بغية تلبية حاجات الشغيلة المتنامية تلبية أكمل فأكمل .

ان التجارة فى النظام الاشتراكي تختلف ، من حيث طبيعتها ، اختلافا جذريا عنها فى النظام الرأسمالى .

فالتجارة الاشتراكية ترتكز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . ولهذا كانت التجارة فى البلدان الاشتراكية مخططة . فالدولة تحدد بطريقة منهاجية حجم التجارة والاسعار ، ونفقات التداول ، الخ . . والتجارة فى النظام الاشتراكى لا تبتغى الربح واثراء البعض على حساب الآخرين ، وهى تجهل ازمات التصريف الملازمة للتجارة الرأسمالية .

ان التجارة تضطلع بدور كبير فى تطوير الانتاج الاشتراكى ، وتلبى حاجات السوق الداخلية وتسهم فى تحسين نوعية البضائع ، الخ . .

والتجارة اداة هامة للتوزيع حسب العمل . فعن طريق التجارة الاشتراكية ، يبادل الشغيلة النقد الذى يحصلون عليه بعطهم مقابل سلع الاستهلاك التى يحتاجونها . ان التجارة فى النظام الاشتراكى تؤثر تأثيرا فعالا فى الانتاج وكذلك فى الاستهلاك . وهى تسهم فى وضع البضائع الجديدة قيد الاستهلاك ، وتستثير حاجات واذواقا عقلانية جديدة بين السكان .

والتجارة عامل فائق الاهمية ايضا فى توطيد النظام المالى والنقدى والتسليفى .

اشكال التجارة فى النظام الاشتراكى

ان التجارة فى النظام الاشتراكى ، كما تدل تجربة الاتحاد السوفييتى ، ترتدى ثلاثة اشكال : تجارة الدولة ، التجارة التعاونية ، التجارة الكولخوزية .

تقوم بها السوبرماركتات ومتاجر الاغذية ومتاجر البضائع الصناعية والمتاجر المختصة وغيرها من المتاجر.

اسعار المفرق ونفقات التداول في التجارة

ان شكلي السوق في النظام الاشتراكي يقابلهما نوعان من اسعار المفرق : اسعار السوق المنظمة واسعار السوق غير المنظمة .

ان اسعار السوق المنظمة في الاتحاد السوفييتي هي اسعار الجملة للصناعة والمنظمات التجارية واسعار المفرق للتجارة الحكومية والتعاونية ، واسعار الدولة لشراء الانتاج البضاعي من الكولخوزات والكولخوزيين .

ان اسعار المفرق التي تقررها الدولة ، اي الاسعار التي تبيع بها الدولة من الاهلين المنتجات الصناعية والغذائية تضطلع بالدور الاولي في نظام التجارة الاشتراكية . والدولة تقررها بصورة منهاجية بالنسبة لكل صنف من البضاعة .

والاسعار واحدة في عموم الاتحاد السوفييتي فيما يخص معظم البضائع الصناعية ، ومتنوعة ومتدرجة حسب المناطق والفصول فيما يخص بعض المنتجات الغذائية .

ان اسعار المفرق في السوق المنظمة لا تتأثر باي تقلبات عفوية . وهي لا تتغير بصورة عفوية ، بل في فترة واتجاه ونسب ترتأيها الدولة ضرورية لحل القضايا السياسية والاقتصادية الراهنة . بيد ان الدولة لا تقرر الاسعار بشكل اعتباطي ، بل تأخذ بعين الاعتبار قيمة البضائع.

ان التجارة تتطلب نفقات تداول تمتاز في النظام الاشتراكي بصورة جذرية عنها في النظام الرأسمالي .

ان نفقات التداول في النظام الاشتراكي ، انما هي نفقات المؤسسات والمنظمات التجارية من اجل ايصال البضائع من الانتاج الى المستهلك .

وتتشكل من اجور شغيلة التجارة ، ونفقات نقل البضائع ، والنفقات التي تتطلبها العناية بالمحلات التجارية والمستودعات ، ونفقات التوضيب ، والمكتب ، وتسديد الفوائد عن القروض ، الخ . . والدولة تقرر مستوى التداول البضاعي بصورة منهاجية .

ان تخفيض نفقات التداول علامة عامة على نوعية العمل الذي تقوم به المنظمات التجارية ، وهو مصدر هام للتراكم الاشتراكي .

ان مستوى نفقات التداول في التجارة الاشتراكية ادنى بصورة محسوسة منه في البلدان الرأسمالية . فهي تبلغ في الولايات المتحدة ، مثلا ، ثلث مجمل اسعار التجارة بالمفرق ، وفي الاتحاد السوفييتي اقل من ٧ ٪ .

التجارة الخارجيـــة

الى جانب التجارة الداخلية ، تقوم كذلك فى البلدان الاشتراكيـــة التجارة الخارجية . ان التجارة الخارجية تتيح استغلال منافع تقسيـم العمل على نطاق دولى .

ان التجارة الخارجية فى البلدان الرأسمالية تتعاطاها ، فى الاساس، الاحتكارات الرأسمالية . اما فى البلدان الاشتراكية ، فتتعاطاها الدولة . فمن اولى مراسيم السلطة السوفييتية ، مثلا ، مرسوم اعلان التجارة الخارجية احتكارا للدولة . ان احتكار التجارة الخارجية يعنى ان جميع عمليـــات استيراد البضائع وتصديرها تقوم بها الدولة .

ان احتكار التجارة الخارجية يضمن الاستقلال الاقتصادى للبلـــد الاشتراكى ازاء العالم الرأسمالى ، ويصون السوق الداخلية من الرأسمـال الاجنبى . وهو ، من جهة اخرى ، اداة للتعاون الاقتصادى مع البلـــدان الاخرى فى النظام الاشتراكى العالمى .

والتجارة الخارجية شكل هام من اشكال العلاقات الاقتصادية مـــع بلدان العالم الرأسمالى . ان البلدان الاشتراكية توسع التجارة فيمـــا بينها بجميع الوسائل على اساس تقسيم العمل بين الدول ،كما توســـع التجارة مع البلدان الرأسمالية . والبلدان الاشتراكية تبنى تجارتهـــا الخارجية على احترام الاستقلال الوطنى ، على المساواة التامة بين الاطراف والنفع المتبادل ، دون اى شرط سياسى او اى قيد آخر .

ان استمرار تطور الاقتصاد الاشتراكى فى الاتحاد السوفييتى وفـــى سائر البلدان الاشتراكية وانعدام الازمات الاقتصادية يؤول الى اتســـاع التجارة الخارجية .

اسئلة للمراجعـــة :

١ - ما هى اسباب وخصائص الانتاج البضاعى فى ظل الاشتراكية ؟

٢ - قيمة البضاعة وقيمتها الاستهلاكية ، العمل الملموس والعمـــل المجرد فى ظل الاشتراكية .

٣ - بم يتحدد مقدار قيمة البضاعة ؟

٤ - اية عوامل تؤثر فى تخفيض قيمة البضاعة ؟

٥ - ما هو جوهر النقد فى ظل الاشتراكية ؟

٦ - اعط مواصفات وظائف النقد .

٧ - ما الذى يؤمن استقرار النقد فى ظل الاشتراكية ؟

٨ - فعل قانون القيمة فى ظل الاشتراكية .

٩ - ما هو جوهر ودور التجارة فى ظل الاشتراكية ؟

١٠ - ما هى اشكال التجارة فى ظل الاشتراكية ؟

١١ - ما هى اسعار الجملة ، واسعار المفرق ، وتكاليف التداول ؟

الفصل الرابع عشـــــر

التوزيع حسب العمل واشكال دفع اجور العمل .

صناديق الاستهلاك الاجتماعية

١ - القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل

كل اسلوب من اساليب الانتاج يقابله اسلوب معين من اساليب التوزيع . وكما تكون العلاقات فى الانتاج ، كذلك تكون العلاقات فى التوزيع .

فى ظل الرأسمالية ، يجرى التوزيع فى مصلحة الطبقات الاستثماريـــة التى تستأثر ، بصورة القيمة الزائدة ، بالقسم الاكبر من المنتوج الاجتماعى الذى خلقه العمال بكدحهم . والتوزيع لا يجرى حسب العمل بل يجرى حسب الرأسمال .

فى ظل الاشتراكية يشكل توزيع المنتوج الاجتماعى الاجمالى نقطـة الانطلاق والاساس المادى لتجديد الانتاج الموسع الاشتراكى . فان قسما من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يخصص لاجل التعويض عن وسائل الانتاج المنفقة . ويشكل القسم الآخر الدخل الوطنى الذى يجرى توزيعه فـــى مصلحة المجتمع كله . ان الجزء من الدخل الوطنى ، الذى يصنعه العمل الضرورى يجرى توزيعه عبر دفع اجور العمل وفقا لكميته ونوعيته . وهـذا هو الشكل الرئيسى والاساسى للتوزيع .

ان طابع التوزيع فى المجتمع الاشتراكى المتطور مثبت فى المادة ١٤ من دستور الاتحاد السوفييتى : "عمل السوفييتيين الحر من الاستغـــلال هو مصدر نمو الثروة العامة ورخاء الشعب وكل فرد سوفييتى .

ووفقا لمبدأ الاشتراكية : "من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله"، تمارس الدولة الرقابة على معدل العمل ومعدل الاستهلاك " .

فى النظام الاشتراكى ، يشكل التوزيع حسب العمل ضرورة موضوعية ، لان الانتاج يرتكز على الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج . فان القوى المنتجة فى طور الاشتراكية لا تبلغ بعد مستوى يؤمن امكانيـــــة

توزيع الخيرات المادية بين الناس حسب الحاجات . ثم ان العمل لم يتحول بعد الى الحاجة الحيوية الاولى ، وهو لا يزال وسيلة للعيش ويتطلب بالتالى مكافأة مناسبة . واخيرا ، تبقى فى النظام الاشتراكي فوارق جوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى كما تبقى فوارق بين العمل الكفوء والعمل غير الكفوء .

فى النظام الاشتراكى ، يكون العمل الاساس الوحيد الذى يقرر وضع الانسان ومنزلته فى المجتمع ويحدد رفاهيته . وعليه ، لا يمكن ان يكون مقياس توزيع سلع الاستهلاك فى ظل الاشتراكية الا كمية ونوعية العمل الذى يبذله كل عضو من اعضاء المجتمع .

ان التوزيع حسب العمل هو قانون من قوانين المجتمع الاشتراكي الاقتصادية .

والتوزيع حسب العمل من اهم المزايا التى تتفوق بها الاشتراكية على الرأسمالية . فان توزيع الخيرات المعيشية حسب العمل يقضى على الطفيلية والمداخيل غير الناشئة عن العمل التى تصرف موارد كبرى عن الانتاج وتلبية حاجات الشغيلة ، وهو حافز قوى لتطور الانتاج ويفتح مجالا لا حدود له امام تطور كفاءات الشغيلة . قال لينين ان مبدأ "من لا يشتغل لا يأكل" ينطوى على "... اساس الاشتراكية ، وينبوع قوتها الذى لا ينضب ، والضمانة الوطيدة لانتصارها النهائى" *.

ان قانون التوزيع حسب العمل يعنى ضرورة : ١ - توزيع خيرات الاستهلاك الفردى حسب كمية ونوعية العمل المقدم للمجتمع . وهذا ما يضمن مصلحة الشغيلة فى استخدام وقت العمل بصورة اوفر كمالا وعقلانية ، ٢ - اجرة ارفع للعمل الكفوء بالنسبة للعمل غير الكفوء ، فى حال تساوى وقت العمل المبذول . وهذا ما يدفع الشغيلة الى الاهتمام بتحسين كفاءتهم ومستواهم الثقافى والتكنيكى ، ٣ - تشجيع مادى ارفع للعمل فى احوال الانتاج الصعبة (صناعة التعدين ، صناعة الفحم ، وبعض الفروع الصناعية الاخرى) بالنسبة للعمل فى الاحوال العادية . وهذا ما يضمن تعويضا ماديا لنفقات العمل .

وهكذا يعبر القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل عن ضرورة توزيع الخيرات المادية وفقا لكمية ونوعية عمل كل شغيل ، وضرورة دفع اجر متساو لقاء العمل المتساوى لجميع المواطنين بصرف النظر عن الجنس ، والعمر ، والعرق ، والقومية .

ان القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل هو من القوانين الاساسية لقيام الاقتصاد بوظائفه فى المجتمع الاشتراكى . وسيتم الانتقال الى التوزيع الشيوعى حينما تحل وفرة من الخيرات المادية والثقافية ويتحول العمل الى ضرورة حيوية اولى .

والمقصود بالتوزيع حسب العمل ، توزيع قسم من المنتوج الاجتماعي

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٥٨ .

الاشتراكي تنجم عن كون العمل لم يصبح بعد حاجة حيوية اولى لجميع اعضاء المجتمع . ففي النظام الاشتراكي، لم يتم القضاء بعد نهائيا على بقايا الرأسمالية في ضمير الناس . فالى جانب السواد الاكبر من الشغيلة الذين يؤدون واجباتهم والتزاماتهم بشرف واستقامة امام المجتمع، لا يزال ثمة من يقفون من العمل موقفا ضعيف الوجدان، وينتهكون طاعة العمل .

ان تطبيق مبدأ المصلحة المادية يؤمن تربية الموقف الشيوعي من العمل، ويشكل اداة بالغة الشأن في النضال ضد رواسب الماضي في ضمير الناس، ضد رواسب الموقف القديم من العمل .

ان تطبيق مبدأ المصلحة المادية يستبعد كل ضرب من السوائية في توزيع الخيرات المادية .

فان توزيع المنتجات بالتساوى لا يتلاءم مع الاشتراكية . وعن القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل تنبثق ضرورة النضال الحازم ضد هذه السوائية . ان "النظريين" البرجوازيين الصغار اذ يزعمون ان الماركسية اللينينية تنشر المساواة "المطلقة"، انما يستهدفون في زعمهم هذا تشويه العلم الماركسي اللينيني . فالماركسية اللينينية تقصد بالمساواة في ظروف الاشتراكية، لا السوائية في مضمار الحاجات الشخصية وشروط المعيشة (المساواة في الاستهلاك)، بل المساواة الاجتماعية، اى المساواة ازاء وسائل الانتاج، ومساواة جميع الشغيلة في التحرر من نير الاستثمار، والمساواة من حيث الغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، والمساواة في حق العمل وفي حق الحصول على الخيرات المعيشية حسب العمل .

وهكذا، فان الاشتراكية لا تفترض السوائية في توزيع المنتوجات، بل التوزيع حسب العمل، مطبقا بشكلين ملموسين : شكل اجور العمال والمستخدمين، وشكل اتعاب العمل في المؤسسات الكولخوزية والتعاونية . ان شكلي تطبيق قانون التوزيع حسب العمل انما يحددهما الفرق بين شكلي ملكية وسائل الانتاج : ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية .

٢ - الاجرة في النظام الاشتراكي

طبيعة الاجرة وتنظيمها

ان وجود الانتاج البضاعي وقانون القيمة في النظام الاشتراكي يستدعي ضرورة الشكل النقدى للاجرة، هذا الشكل الذى يتيح تحديد حصة الشغيل، كل شغيل، في المنتوج الاجتماعي، بكل مرونة وبصورة مختلفة، وفقا لكمية عمله ونوعيته .

ان قوة العمل في النظام الاشتراكي ليست بضاعة، فهي لا تباع ولا تشرى، وليس لها، بالتالي، لا قيمة ولا سعر (ثمن) . وعليه فان

الاجمالى ، لا توزيع المنتوج الاجتماعى بكليته .

فقد اوضح كارل ماركس فى مؤلفه "نقد برنامج غوتا" انه لكى يستطيع المجتمع الاشتراكى ان يعمل ويتطور بصورة عادية ، ينبغى له ان يقتطع من المنتوج الاجتماعى الاجمالى : أولا : ما نستعيض به عن وسائل الانتاج المستهلكة ، ثانيا : قسما معينا لتوسيع الانتاج ، ثالثا : اموالا للاحتياط او للتأمين ، رابعا : النفقات الادارية ونفقات المدارس والمستشفيات ، الخ . ، خامسا : الاموال الضرورية لاعالة العاجزين عن العمل . ومن الضرورى ايضا ان يقتطع من المنتوج الاجتماعى الاجمالى القسم المخصص لحاجات الدفاع عن البلاد .

وعليه ، لا يوزع حسب العمل الا الحصة من المنتوج الاجتماعى الاجمالى ، التى تؤلف صندوق الاستهلاك الفردى .

ان الحصة من منتوج العمل المصنوع حديثا ، المخصصة لصندوق الاستهلاك الفردى العائد للذين يعملون فى ميدان الانتاج المادى ، تسمى المنتوج الضرورى ، والعمل الذى يخلق هذا المنتوج يسمى العمل الضرورى .

اما القسم من منتوجات العمل المصنوعة حديثا فى مجال الانتاج ومجال الخدمات علاوة على المنتوج الضرورى ، اى القسم الذى يمضى الى الصندوق الاجتماعى (بعد اقتطاع النفقات للتعويض عن وسائل الانتاج المستهلكة) ، فانه يسمى المنتوج الزائد ، والعمل الذى يخلق هذا المنتوج العمل الزائد . ان المنتوج الزائد الذى يصنعه العمل الزائد يمضى فى ظل الاشتراكية الى تلبية الحاجات الاجتماعية المشتركة . وهو يستخدم لتأمين نمو الانتاج وتحسينه بلا انقطاع ، والى تشكيل صناديق الضمان والاحتياط ، والى الدفاع عن البلاد ، والى تلبية حاجات العاملين فى حقل الانتاج غير المادى .

ان المنتوج الزائد فى النظام الاشتراكى لا يستخدم فى مصلحة هؤلاء ام اولئك من الاشخاص ، بل لتلبية حاجات المجتمع بمجمله وكل شغيل بمفرده . وهو لا يمثل اى قيمة زائدة ، لأنه لا توجد فى مجتمع الاشتراكى لا طبقات استثمارية ولا استثمار .

وبين المنتوج الضرورى والمنتوج الزائد فى ظل الاشتراكية لا توجد التناقضات التناحرية الملازمة للمجتمع الرأسمالى . فان المنتوج الزائد فى ظل الاشتراكية هو ايضا ضرورى لاجل العاملين فى حقل الانتاج المادى لأنه يمضى الى تلبية حاجات جميع الشغيلة ، ويستعمل لاجل تطور الانتاج الاجتماعى باطراد الى الامام .

ان التوزيع حسب العمل يضمن مصلحة الناس المادية فى نتائج الانتاج ، ويحفز ارتفاع انتاجية العمل وكفاءة الشغيلة ، واتقان تكنيك الانتاج ، ويضطلع ايضا بدور تربوى كبير ، ويعلم الناس التقيد بالانضباط الاشتراكى ويجعل العمل شاملا والزاميا .

ان ضرورة المصلحة المادية ، الاهتمام المادى فى ظل النظام

ونتيجة لترقية الانتاج تشيخ مع مرور الزمن المعدلات المبررة تكنيكيا التى كانت تقدمية من قبل . ولهذا يغدو من الضرورى اعادة النظر فى المعدلات . والهدف من ذلك ، تأمين زيادة انتاجية العمل باسرع مما تزداد الاجور، واقرار نسب صحيحة فى دفع اتعاب العمل .

وفى اعادة النظر فى معدلات العمل يتجلى الجمع المميز للاشتراكية بين المصالح الاجتماعية والمصالح الفردية لكل من الشغيلة .

وفى صحة تنظيم اجور العمال ، يضطلع نظام التعريفات بدور هام .

فبواسطة نظام التعريفات ، ترسم الدولة الاشتراكية الفوارق بين الاجور وفقا لطابع العمل ونوعيته وظروفه وفرع الانتاج ، والمنطقة فى البلد ، الخ . . وبواسطة نظام التعريفات ، تتحقق المركزية فى ضبط اجور العمال والمستخدمين .

ان هذا النظام يتألف من ثلاثة عناصر : ١ - لائحة او جدول التعريفات والكفاءات ،الذى يتيح تعيين فئة الاعمال (تبعا للتعقد) وتحديد كفاءة العمال المهنية ، وهو يتضمن تصنيف الاعمال فئات تقابلها فئات من التعريفات العمالية ؛ ٢ - سلم من التعريفات هو عبارة عن النسب فى دفع اجور العمل وفقا لاختلاف درجاته ؛ اما عدد الفئات وتناسب الاجور بين الفئات فتحددهما الخصائص الملموسة لهذا الفرع الصناعى او ذاك ؛ ٣ - تعريفة الاجرة التى تعين مقدار اتعاب العمل من الفئة الاولى، الدنيا .

وبما ان اقرار تعريفات الاعمال اقرارا صحيحا وتفاوت مقاديرها يؤلفان اهم حافز لنهوض انتاجية العمل ، ولتحسين كفاءة الشغيلة فى المؤسسة الاشتراكية ، فان نظام التعريفات يترقى على الدوام .

ان تحديد صندوق الاجور يتسم باهمية بالغة من حيث تنظيم الاجور .

ان صندوق الاجور هو المبلغ الاجمالى لاجور العمال والمستخدمين الذى تعينه الدولة بطريقة منهاجية لمرحلة معنية (سنة ، شهر،الخ .) ، من اجل التوزيع حسب العمل . ويوضع هذا الصندوق للاقتصاد الوطنى بمجمله ، والجمهوريات المتحدة ، والوزارات والدوائر الوزارية ومختلف الفروع والمؤسسات .

ان اشكال تنظيم الاجور تتعدل وتتطور بقدر ما يتطور المجتمع الاشتراكى .

ومن هنا ضرورة الاستمرار على اتقان نظام الاجور كله، وضرورة اصلاح النواقص والاخطاء الناشئة فى هذا المضمار .

ان تحسين تنظيم الاجور يتيح استغلال قانون التوزيع حسب العمل استغلالا أكمل ، ويتيح بالتالى المزيد من رفع مبادرة العمال والمستخدمين الابداعية ونشاطهم فى العمل من اجل تطوير الانتاج الاشتراكى .

اشكال الاجرة وانظمتها

هناك شكلان اساسيان للاجرة : بالقطعة وبالوقت .

ان الاجرة بالقطعة تحددها كمية المنتوجات المصنوعة . ان الاجرة بالقطعة تسهم فى التنسيق بين مصلحة المجتمع (زيادة انتاجية العمل) ومصلحة الشغيل الفردية (زيادة الاجرة الفردية) .

وفى الصناعة الاشتراكية تطبق مجموعة كاملة من انظمة الاجرة بالقطعة :

أ ـ الاجرة المباشرة بالقطعة ، حين تكون تعريفة واحدة لجميع المنتوجات المصنوعة ،

ب ـ الاجرة التصاعدية بالقطعة ، حين تكون تعريفة كل سلعة مصنوعة علاوة على المعدل أعلى من تعريفة المعدل المقرر ، والتعريفات فى هذه الحال تصاعدية ،

ج ـ الاجرة بالقطعة مع علاوات او مكافآت ، حين تدفع الاجرة عن جميع السلع المصنوعة بموجب تعريفات القطع العادية ، ولكنه تدفع علاوة او مكافأة لقاء تحسين علائم النوعية (توفير المواد الاولية ، والوقود ، تحسين نوعية المنتجات ، الخ .) .

وتكون الاجرة بالقطعة اما فردية واما جماعية . فاذا كانت فردية ، ارتبط معدلها ارتباطا مباشرا بمردود كل شغيل بمفرده . واذا كانت الاجرة بالقطعة جماعية (حين تكون شروط العمل لا تسمح بتقدير مردود كل شغيل) ، ارتبط معدلها ، لا بنتائج العمل الفردى وحسب ، بل ايضا بنتائج عمل الفرقة كلها . ولزيادة مصلحة العاملين المادية فى نتائج العمل ، يصار الى تنسيق الاجرة الجماعية بالقطعة مع الاجرة الفردية بالقطعة . فعند حساب مقدار اجرة كل من اعضاء الفرقة ، يؤخذ بعين الاعتبار ، لا عدد الساعات التى اشتغلها وحسب ، بل ايضا كفاءته (فئته حسب التعريفة) .

والى جانب الاجرة بالقطعة ، تقوم الاجرة بالوقت : اى وفقا لكفاءة الشغيل ووقت العمل الذى يبذله . فى الاجرة بالوقت ، لا تقوم اى رابطة مباشرة بين نتائج العمل والاجرة .

فالاجرة بالوقت تطبق فى الاشغال التى لا يمكن تعيين معدلاتها ولا حسابها . ولتقوية حافز الاجرة بالوقت ، يطبق فى الاتحاد السوفييتى على نطاق واسع نظام الاجرة بالوقت مع المكافآت او العلاوات ، ففى هذا النظام ، لا تتوقف اجرة العمال على كمية الوقت المبذول والكفاءة المهنية وحسب ، بل ايضا على نتائج العمل الكمية والكيفية .

مثلا . يطبق نظام المكافآت والعلاوات عند دفع اجور العمال الاكفاء العاملين فى قطاعات الانتاج العالية المكننة والمؤتمتة والذين يراقبون الاجهزة . وبقدر ما يتسع تطبيق المكننة المجموعية والاتمتة المجموعية فى عمليات الانتاج ، يتعاظم كثيرا تطبيق نظام المكافآت

والعـــــلاوات .
ان نظام الاجرة بالوقت يطبق على نطاق واسع بالنسبة لقـــادة المؤسسات وكذلك بالنسبة للمهندسين والفنيين والمستخدمين الذيـــن يتقاضون اجرة ثابتة . ويوضع معدل الاجور وفقا للقانون الاقتصـــادى بالتوزيع حسب العمل .
ولزيادة المصلحة المادية عند القادة والمهندسين والفنييـــــن والمستخدمين ، يوجد نظام المكافآت او العلاوات . وهو يطبق عنـــد تنفيذ وتجاوز برنامج الانتاج ، شرط التقيد بقوائم البضائع المقـــررة وتخفيض كلفة الانتاج .

نمو الاجرة والمداخيل الفعلية فى ظل الاشتراكية

ان مستوى الاجرة النقدية فى الاقتصاد الاشتراكي يرتبط بعرى لا انفصام لها بنمو انتاجية العمل . وبقدر ما تتنامى انتاجية العمـــل ، ترتفع الاجرة النقدية بلا انقطاع .
ان الاجراءات التى يطبقها الحزب الشيوعى السوفييتى والحكومـــة السوفييتية قد اتاحت فى الآونة الاخيرة زيادة متوسط الاجرة فى الصناعة والبناء والنقليات ومؤسسات الدولة الزراعية . كذلك زيدت اجور العاملين فى ميادين التعليم ، ورعاية الصحة ، والخدمات السكنية البلديـــة ، والتجارة ، والتغذية العامة وسائر فروع الاقتصاد الوطنى التى تخـــدم السكان مباشرة .
وفى تحسين رفاهية العاملين المادية تمارس تأثيرا كبيـــرا المدفوعات من صناديق التشجيع المادى فى المؤسسات . ففى سنـــة ١٩٧٠ بلغ المتوسط الشهرى لاجور العمال والمستخدمين النقدية فـــى الاتحاد السوفييتى فى عموم الاقتصاد الوطنى ١٢٢ روبلا ، بينما كـــان ٨٠٫٦ روبلا فى سنة ١٩٦٠ ، اى انه ازداد ٥١ ٪ . وفى سنـــة ١٩٨٠ بلغ متوسط الاجرة ١٦٨٫٥ روبلا بالشهر . وفى سنة ١٩٧٥ سيبلغ متوسط الاجرة ١٩٠ - ١٩٥ روبلا بالشهر .
ما هى عوامل هذا النمو ؟
اولا ، طرأت طفرات بنيوية جدية فى قوام العمال والمستخدميـــن . ففى سياق التقدم العلمى والتكنيكى يزداد الوزن النسبى للعلمـــاء والمهندسين والتكنيكيين وعمال الفئات العليا فى عداد العاملين فـــى الاقتصاد الوطنى ، وينخفض بالتالى نصيب العاملين من الفئات الدنيا - الامر الذى يؤدى الى ارتفاع متوسط الاجرة .
ثانيا ، يقل الفرق بين الحد الادنى والحد الاعلى للاجرة عـــن طريق زيادة رواتب وتعريفات العاملين ذوى الاجور المنخفضـــة والمتوسطة زيادة مباشرة .
ثالثا ، ترتفع اجور العديدين من العمال والمستخدمين بفضـــل المكافآت من ارباح المؤسسات ، واجور العمال بالقطعة كذلك بفضل تنفيذ

معدلات الانتاج بعلاوة .

ان ارتفاع الاجرة بلا انقطاع دليل ساطع على المزايا التى تتفوق الاشتراكية بها على الرأسمالية . ان تلبية حاجات العاملين المادية والثقافية بلا انقطاع فى ظل الاشتراكية تتجلى ، بكل وضوح ، لا فى تزايد الاجرة النقدية وحسب ، بل ايضا فى تزايد الاجرة الفعلية .

الاجرة الفعلية تعينها كمية سلع الاستهلاك والخدمات التى يتلقاها الشغيل ، وكذلك اسرته ، مقابل اجرته النقدية .

ان ارتفاع متوسط الاجرة النقدية ، كما سبق ان قلنا ، هو عامل مهم جدا من عوامل نمو الاجرة الفعلية . وفى مراحل معينة قد يضطلع بدور مهم تخفيض او الغاء هذه الضرائب او تلك عن السكان . وهناك عامل آخر لا يستهان به من عوامل ارتفاع الاجرة الفعلية هو تحسين تزويد المدن وحواضر العمال ببضائع الاستهلاك الشعبى عبر تجارة الدولة والتجارة التعاونية بالاسعار الثابتة . وجميع هذه العوامل تؤدى الى ارتفاع الاجرة الفعلية بلا انقطاع والى تحسين مستوى الشغيلة المادى والثقافى .

ان زيادة استهلاك اهم البضائع فى عائلات العمال والمستخدمين وجميع الشغيلة هى تعبير ساطع على ارتفاع الاجرة الفعلية فى الاتحاد السوفييتى .

من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٨٠ ازداد مبيع أهم بضائع الاستهلاك الشعبى فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية ـ اللحم ومشتقاته الى ١٥ مرة ، الاسماك ومشتقاتها الى ١١ مرة ، الزبدة الى ٤ر٩ مرات ، الشحم والمرغرين وغيرهما من الدهون الى ١٩ مرة ، الحليب والالبان الى ١٩ مرة ، والخ . . وفى الوقت ذاته ازداد مبيع البضائع غير الغذائية من السكان الى ٤ر١٦ مرة .

وفى نمو الاجرة الفعلية الدائب تسهم كل سياسة الدولة الاشتراكية : تخفيض معدلات ضريبة الدخل عن السكان ، الاعانات للاولاد فى العائلات القليلة الدخل ، زيادة المعاشات وغير ذلك من الاجراءات .

ان مستوى حياة الشغيلة فى المجتمع الاشتراكى لا يتوقف فقط على مقدار اجورهم . ففى النظام الاشتراكى تتأمن كثرة من حاجات الناس بواسطة صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

٣ ـ دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات

فى الكولخوزات ، كما فى مؤسسات الدولة فى الاتحاد السوفييتى ، تدفع اتعاب العمل (الاجرة) بموجب القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل اى وفقا لكمية ونوعية العمل الذى يبذله كل من اعضاء التعاونية فى الاقتصاد الاجتماعى .

وفي الوقت ذاته يتصف دفع اتعاب العمل في الكولخوزات بخصائص تنبع من كون الكولخوز مؤسسة اشتراكية مستقلة ، منفردة ، ترتكز على الملكية التعاونية الكولخوزية .

يجرى تسيير الاقتصاد الاجتماعي في الكولخوز على اساس عمل الكولخوزيين الجماعي . وعملهم منظم بصورة منهاجية ؛ وهو جزء لا يتجزأ من مجمل عمل المجتمع الاشتراكي بكليته .

وعلى درجة كدح الكولخوزيين ونشاطهم وعلى صحة تنظيم عملهم تتوقف نتائج الانتاج الجماعي وحجم المداخيل الكولخوزية ورفاهية كل من اعضاء الكولخوز.

خلال زمن طويل ، جرى تطبيق القانون الاقتصادي بالتوزيع حسب العمل في الكولخوزات باستعمال ما يسمى يوم العمل . ان يوم العمل مقولة اقتصادية متميزة كان يحدد بها مقياس نفقات عمل اعضاء الكولخوز في الاقتصاد الاجتماعي ومقياس مشاركتهم في صندوق الاستهلاك الفردي . وبواسطة يوم العمل كانوا يحسبون كمية ونوعية عمل الكولخوزيين القائمين بمختلف الاعمال . وبواسطة يوم العمل كان عمل الكولخوزيين يلقى التقييم الاجتماعي . ولكن يوم العمل كان ايضا مقياسا لتوزيع ذلك القسم من مداخيل الكولخوز العينية والنقدية الذي كان يخصص (بعد تنفيذ الالتزامات حيال الدولة وتشكيل صناديق الكولخوز الاجتماعية) لاجل التوزيع حسب العمل بين الكولخوزيين . وفضلا عن ذلك ، كانوا يدفعون عينا (بالمنتوجات الغذائية) او نقدا اتعاب العمل المحسوب في ايام العمل والمبذول في الاقتصاد الاجتماعي . وكان دفع اتعاب ايام العمل يتميز بعلو نسبة المدفوعات العينية .

كان ضرورة يوم العمل تنبع من انعدام توفر الظروف والشروط في الكولخوزات لاجل تطبيق نظام الدفع المضمون لاتعاب العمل . ولم تكن قدرة الكولخوز الاقتصادية على ما يكفي من الارتفاع لاجل تأمين الصناديق الضرورية لضمان دفع اتعاب العمل بمقادير محددة سلفا .

وبقدر ما كان الانتاج الكولخوزي يتطور ، بقدر ما كانت تتبدى نواقص يوم العمل . وكانت تتلخص في توزيع بقايا مداخيل الكولخوز العينية والنقدية حسب ايام العمل . ولهذا لم يكن بوسع اعضاء الكولخوز ، اذ يقومون بهذا العمل او ذاك ، ان يحددوا سلفا كيفية دفع اتعاب عملهم في آخر المطاف . ولم يكونوا يعرفون ذلك الا في اواخر السنة . وهذا ما اضعف مصلحة الكولخوزيين المادية في نتائج عملهم .

ان تحسين تنظيم الانتاج وطرائق تسيير الاقتصاد في الكولخوزات ، وزيادة فعالية الانتاج الكولخوزي ، وزيادة ريعية الكولخوزات ، - كل هذا صار قاعدة اقتصادية للاستعاضة تدريجيا عن يوم العمل بدفع اتعاب عمل الكولخوزيين نقدا .

في الآونة الاولى شرعت الكولخوزات تنتقل الى منح الكولخوزيين تسليفات موسمية وشهرية اى انها شرعت توزع قسما من المداخيل حسب

ايام العمل دون انتظار اواخر السنة الاقتصادية . ثم استعيض عن التسليف بدفع اكثر انتظاما وثباتا لاتعاب العمل بالمنتوجات الغذائية والنقود بموجب مقاييس مقررة سلفا .

وفي الظروف الراهنة ، أمّن ازدياد ريعية الكولخوزات الشروط الاقتصادية لاجل تطبيق دفع اتعاب عمل الكولخوزيين (اى دفع اجورهم) شهريا ونقدا . وصار الشكل النقدى للدفع المقياس الوحيد لحساب المنتوجات وتوزيعها .

وبما ان الكولخوزات تضمن لصناديقها الاجتماعية النمو المناسب ، فانها تضمن لكل كولخوزى اجرا معينا يتناسب مع ما يبذله من العمل في الانتاج الكولخوزى . ان اتعاب عمل الكولخوزيين النقدية المضمونة لا تعنى بعد الاجرة بالمعنى الذى تتواجد به في قطاع الدولة . فان اجرة العمال والمستخدمين في مؤسسات الدولة الانتاجية وفي المؤسسات غير الانتاجية تضمنها الدولة . اما اتعاب عمل الكولخوزيين النقدية ، فيضمنها الكولخوز .

ان الاجرة في قطاع الدولة تفترض تطبيق مبدأ الاجرة المتساوية لقاء العمل المتساوى على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره تطبيقا منسجما ومنتظما ، ومقياس العمل ومقياس التوزيع واحد هنا بالنسبة لجميع الشغيلة . اما اتعاب عمل الكولخوزيين النقدية ، فانها لا تؤمن مقياسا واحدا للعمل والتوزيع الا داخل الكولخوز المعني ، ومقاديره تختلف كثيرا حسب المناطق والمقاطعات ، وحتى في عدد من الاحوال عند الكولخوزات المتجاورة .

ان اتعاب عمل الكولخوزيين المضمونة تزيد كثيرا من مصلحة الكولخوزيين المادية في تطوير اقتصادهم الاجتماعي . وفضلا عن الاتعاب الاساسية ، تنطوى المصلحة المادية على اتعاب اضافية لقاء زيادة انتاج المحاصيل الزراعية وتحسين نوعيتها وتخفيض تكاليفها . وعلاوة على اتعاب العمل (الاساسية والاضافية) يستفيد الكولخوزيون كذلك من صناديق الاستهلاك الاجتماعية التي تنمو سنة بعد سنة ، الامر الذى يؤدى الى ارتفاع مستوى حياة الفلاحين الكولخوزيين المادية والثقافية .

وبالاستناد الى تطور الانتاج الاجتماعي يرتفع مستوى حياة فئات الشغيلة كافة بلا انقطاع . وبصورة اكثر فاكثر كمالا وانتظاما وتتابعا تتحقق موضوعة برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي القائلة "كل شيء من اجل الانسان ، لما فيه خير الانسان" .

٤ ـ صناديق الاستهلاك الاجتماعية

ان توزيع الخيرات المادية والروحية في ظل الاشتراكية حسب كمية العمل ونوعيته هو الشكل الرئيسي للتوزيع ولكنه ليس الشكل الوحيد . فان قسما كبيرا من حاجات الكادحين المادية والروحية يلبى بفضل

صناديق الاستهلاك الاجتماعية .

ان صناديق الاستهلاك الاجتماعية انما هى قسم من مجمل صندوق الاستهلاك فى المجتمع الاشتراكى توجهه الدولة وكذلك مؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية الكولخوزية ، بالشكل النقدى والعينى ، الى تلبية حاجات اعضاء المجتمع تلبية فردية وجماعية ، وذلك ، كقاعدة ، بصرف النظر الى درجة كبيرة عن نتائج عملهم .

ان صناديق الاستهلاك الاجتماعية تعبر عن العلاقة بين المجتمع بأسره وبين جماعات العمل وكل من اعضاء المجتمع بمفرده فيما يخص ذلك القسم من الدخل الوطنى الذى يدخل حيّز الاستهلاك الفردى ، الشخصى . وغايتها ان تؤمن تأثير الدولة الاشتراكية المخطط والمنهاجى فى تكوين بنية نفقات السكان واستهلاكهم لاجل التقريب والمساوأة تدريجيا بين اوضاع اعضاء المجتمع الاجتماعية والاقتصادية .

بفضل صناديق الاستهلاك الاجتماعية تتوفر لاجل ممثلى جميع الفئات الاجتماعية امكانية الحصول على التعليم المناسب ، والاستفادة من القيم الثقافية للامة ، وتطوير كفاءاتهم ، وبالتالى شغل وضع فى الانتاج الاشتراكى والمجتمع الاشتراكى يتناسب مع هذه الكفاءات .

تنقسم صناديق الاستهلاك الاجتماعية الى قسمين . القسم الاول - الصناديق التى تشكل مداخيل السكان (الاعانات ، المعاشات ، المنح الدراسية ، الاجازات المدفوعة الاجر ، وغير ذلك) والتى تشكل مصدرا للاستهلاك الشخصى . وهذا القسم من الصناديق الاجتماعية يحتفظ ببعض سمات التوزيع حسب العمل . فان الشغيلة يستفيدون ، مثلا ، من بعض المدفوعات والتقديمات بنسبة معينة وفقا لمقدار اجورهم (مثلا ، يتوقف مقدار المعاش على مقدار الاجرة) .

القسم الثانى - الصناديق التى تنفق على تلبية حاجات المجتمع تلبية جماعية مجانية (التعليم ، رعاية الصحة ، الخدمات الثقافية ، الاستفادة المسهّلة من الشقات ، والخ .) . وهذا القسم من صناديق الاستهلاك الاجتماعية يوزع بصرف النظر عن العمل المبذول ، ويستفيد منه جميع الشغيلة .

ان الاغلبية الساحقة من صناديق الاستهلاك الاجتماعية تمولها على الاغلب ميزانية الدولة من باب النفقات . وجزء صغير نسبيا تموله نفقات المؤسسات (الاتحادات) من صندوق الاجراءات الاجتماعية الثقافية والبناء السكنى . وفى الكولخوزات يتشكل من قسم من الدخل الصافى صندوق للاجراءات الثقافية المعيشية ، وصناديق التأمين الاجتماعى والمساعدة المادية للكولخوزيين .

فى سياق البناء الاشتراكى ، تتنامى بلا انقطاع مجموعة الحاجات التى تؤمنها كليا او جزئيا صناديق الاستهلاك الاجتماعية . الامر الذى يرتبط باتساع امكانيات المجتمع الاشتراكى المتطور لتلبية حاجات الكادحين المتنامية تلبية اكمل فأكمل .

بلغت صناديق الاستهلاك الاجتماعية فى الاتحاد السوفييتى ٦ر٤

مليارات روبل فى سنة ١٩٤٠ و ١١٦٫٥ مليار روبل فى سنة ١٩٨٠. وفى سنة ١٩٨٥ ستبلغ ١٣٨ مليار روبل اى انها ستزود ٢٠ ٪ . وبلغت المدفوعات والتقديمات من الصناديق الاجتماعية بالفرد الواحد من السكان ٢٤ روبلا فى سنة ١٩٤٠ و ٤٣٨ روبلا فى سنة ١٩٨٠ ، اى انها ازدادت الى اكثر من ١٨ مرة . وفى سنة ١٩٨٥ ستبلغ زهاء ٥٠٠ روبل .

وفى المستقبل ستتحول صناديق الاستهلاك الاجتماعية الى صناديق شيوعية ، فيتغير بالتالى تركيبها واشكال توزيعها . وبفضلها ستلبى حاجات الناس التى ستصبح اغنى بما لا قياس له ، كما ستتطور الجماعية فى تلبية الحاجات .

ان المدفوعات والتقديمات من صناديق الاستهلاك الاجتماعية هى بالنسبة للاغلبية الساحقة من الشغيلة عبارة عن علاوة على الدخل الاساسى الذى يتقاضونه وفقا لكمية العمل ونوعيته . وهى تزيد مداخيل العمال والمستخدمين الفعلية مقدار الربع .

ان كل مجمل الخيرات المادية التى يحصل عليها الشغيلة مقابل عملهم ووفقا لكميته ونوعيته ، والمدفوعات والتقديمات من صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، والايرادات من الاقتصاد المعاون الفردى ، الشخصى ، - كل هذا يحدد مستوى مداخيل السكان الفعلية . وفى ظل الاشتراكية تتنامى مداخيل الكادحين الفعلية على الدوام . فان مداخيل العمال والمستخدمين الفعلية فى الاتحاد السوفييتى بالفرد الواحد من العاملين قد بلغ فى سنة ١٩٨٠ ٤ امثال ما كان عليه فى سنة ١٩٤٠ ، بينما بلغت مداخيل الكولخوزيين الفعلية ٦٫٩ امثال ما كانت عليه . وفى السنوات الاخيرة حدث فى الاتحاد السوفييتى تقارب جوهرى بين مستوى مداخيل الكولخوزيين الفعلية ومستوى مداخيل العمال والمستخدمين الفعلية .

اسئلة للمراجعة :

١ - فيم يتلخص جوهر القانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل ؟
٢ - ما هى اسباب ضرورة المصلحة المادية الشخصية لدى شغيل المجتمع الاشتراكى فى نتائج عمله ؟
٣ - ماذا تفهم الماركسية اللينينية بالمساواة ؟
٤ - فيم يتلخص جوهر الاجرة فى ظل الاشتراكية ؟
٥ - اعط وصفا للاجرة بالقطعة والاجرة بالوقت ، للاجرة الاسمية والاجرة الفعلية .
٦ - كيف يجرى دفع اتعاب العمل فى الكولخوزات ؟
٧ - ما هى صناديق الاستهلاك الاجتماعية ؟

الفصل الخامس عشر

الميزان الاقتصادى والريعية . تكاليف الانتاج وانظمة الاسعار

ان استغلال القوانين الاقتصادية فى الاقتصاد الاشتراكى يجرى باشكال مختلفة ، وبينها يشغل مكانا خاصا الميزان الاقتصادى الذى هو طريقة لقيادة المؤسسات (الاتحادات) الاشتراكية قيادة مخططة . وبالميزان الاقتصادى ترتبط مباشرة مقولات الكلفة والربح والريعية والسعر وغيرها من المقولات . وتطبيقها يتيح بناء علاقات المجتمع مع حلقات الميزان الاقتصادى بحيث يؤدى ذلك الى زيادة فعالية الانتاج ، واظهار نتائج نشاط المؤسسات (الاتحادات) الاقتصادى ، وتحقيق توزيع مداخيلها ، وحفز شغيلة الانتاج وتشجيعهم ماديا .

١ - جوهر الميزان الاقتصادى ومبادىء تنظيمه

حلقة الميزان الاقتصادى الاساسية فى الانتاج الاجتماعى

الاقتصاد الوطنى الاشتراكى عبارة عن عضوية انتاجية معقدة تتألف من كثرة من الخلايا الانتاجية المترابطة . والمؤسسة (الاتحاد) هى الحلقة الاولية والاساسية فى الوقت ذاته فى الاقتصاد الوطنى .

من حيث العلاقة الاجتماعية الاقتصادية تنقسم المؤسسات الاشتراكية الى مؤسسات للدولة والى مؤسسات تعاونية ، ومن حيث علامة الفرع ، الى مؤسسات صناعية ومؤسسات بنائية ومؤسسات زراعية ومؤسسات للنقل والمواصلات ومؤسسات للتزويد المادى والتكنيكى والتصريف ، ومؤسسات

للتجارة ، ومؤسسات للتغذية العامة ومؤسسات للخدمات المعيشية ، والخ . .
في المؤسسة يتجدد انتاج القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ، ولـهذا تبرز المؤسسة كوحدة تنظيمية تكنيكية واجتماعية اقتصادية . وهي الحلقة البنيوية الاولية في الاقتصاد الوطني ؛ وفيها تتحد قوة العمل مع وسائل الانتاج ؛ وهي نقطة انطلاق لجميع التغيرات في ميدان التقدم التكنيكي ؛ وهي تؤدي وظائف معينة في نظام التقسيم الاجتماعي للعمل .
ولكن المؤسسة تبرز كذلك كخلية اجتماعية من خلايا المجتمع . فان المؤسسة هي من جهة جزء من ملكية الشعب بأسره ، ومصالحها ومصالح الشعب بأسره تتطابق . وللمؤسسة من جهة اخرى مصالحها الخاصة لأن الدولة ، بوصفها مالكة وسائل الانتاج ، تضعها تحت تصرف المؤسسة وفي خدمتها علما بان المؤسسة ملزمة بانتاج منتوج ضروري للمجتمع .

ان مؤسسة (اتحاد) الدولة الاشتراكية تستغل الاموال التي تخصصها لها الدولة لكي تقوم بنشاط اقتصادي انتاجي (صنع المنتوجات ، اداء الاعمال ، تقديم الخدمات) وفقا لخطة الاقتصاد الوطني ، علما بان لها ميزانا مستقلا وبانها شخص حقوقي .

تتمتع المؤسسات الاشتراكية باستقلالية اقتصادية معينة . وهي تطبق حق الانتفاع بالاموال التي تحددها الدولة وحق حيازتها والتصرف بها . وهناك ومداخيل كل مؤسسة ونفقاتها مستقلة بقدر معين عن مداخيل ونفقات المؤسسات الاخرى والدولة . فان قسما من مداخيل المؤسسة يبقى تحت تصرفها وتستغله لاجل تنمية الانتاج ولاجل التشجيع المادي وتحسين ظروف العاملين الثقافية والمعيشية . والمؤسسة ليست مسؤولة عن التزامات الهيئة التي تخضع لها ، وكذلك عن التزامات المؤسسات والهيئات الاخرى . والهيئة التي تخضع لها المؤسسة - مثلا ، الوزارة - ليست ، بدورها ، مسؤولة عن التزامات المؤسسة .

ان التقدم العلمي والتكنيكي يرافقه تكبير المؤسسات . وفي السنوات الاخيرة اتحدت مؤسسات كثيرة في تروستات ، ومجمعات ، وشركات ، واتحادات انتاجية واتحادات علمية انتاجية . وبموجب "لائحة مؤسسة الدولة الانتاجية الاشتراكية" ، يعمل المجمع ، او التروست ، او الشركة او الاتحاد او اية هيئة اقتصادية اخرى تدخل في قوامها وحدات انتاجية ليست مؤسسات مستقلة ، بوصفه مؤسسة انتاجية .

وبما ان المؤسسة الانتاجية الاشتراكية هي الحلقة الاولية في الاقتصاد الاشتراكي ، فهي في الوقت نفسه الجماعة الانتاجية الاساسية في المجتمع .

في ظل الرأسمالية ، تتواجد مصالح الشغيلة في تناقض تناحري مع مصالح مالكي وسائل الانتاج الذين يسعون الى تقوية استثمار الشغيلة . ولهذا ليست المؤسسات الرأسمالية جماعات انتاجية واحدة موحدة ذات مصالح جماعية مشتركة . ان المؤسسات لا تبرز كجماعات

انتاجية واحدة موحدة لاعضائها مصالح جماعية مشتركة الا فى المجتمع الاشتراكى ، اى حين يكون الشغيلة فى الوقت ذاته مالكين لوسائل الانتاج وحين يجرى الانتاج لاجل تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع المتنامية .

فى ظل الجماعية ، تتسم العلاقات بين الشغيلة بطابع التعاون الرفاقى والتعاضد الاشتراكى . والعمل فى الجماعة ، والمصلحة المشتركة والهدف الواحد ، كل هذا يستتبع عند الشغيلة الرغبة فى اظهار الابداع والمبادرة والمبادأة فى العمل ، وفى البحث معا عن احتياطيات الانتاج ، وفى الاستفادة بجميع الوسائل من جميع الامكانيات لاجل احراز افضل النتائج فى النشاط الانتاجى . ولكن علاقات الجماعية لا تتكون تلقائيا . فان الجماعة الحقيقية تتكون حين يصبح الرأى العام قوة فعالة وحين يشترك الشغيلة بنشاط فى حل القضايا التى تواجه الجماعة ويساعدون بعضهم بعضا .

فى المؤسسات الاشتراكية تنشأ الظروف والشروط الضرورية لاجل اجتذاب العمال والمستخدمين على نطاق واسع الى الاشتراك فى حل مختلف المسائل الانتاجية . ان المنظمات الاجتماعية وكل جماعة العاملين فى المؤسسة تشترك واسع الاشتراك فى بحث وتطبيق الاجراءات لضمان تنفيذ خطة الدولة وتطوير وترقية نشاط المؤسسة الانتاجى الاقتصادى وتحسين شروط وظروف عمل ومعيشة شغيلة المؤسسة . وتبحث اجتماعات شغيلة المؤسسة مشاريع الخطط الانتاجية ، ونتائج تنفيذها ومشاريع العقود الجماعية ومجرى تنفيذ الالتزامات بموجب هذه العقود ، ومسائل الانتاج ومسائل خدمة العاملين المعيشية والثقافية ، وغير ذلك من المسائل .

ان توطيد شعور المسؤولية لدى كل عضو من اعضاء الجماعة عن نشاطه هو من اكبر مهمات العمل التربوى فى المؤسسات . وقد سبق ان اكد لينين فى فجر السلطة السوفييتية : "ان المسألة تتلخص فى ان يشعر العامل الواعى ، لا بانه سيد فى مصنعه وحسب ، بل ايضا بانه ممثل البلد ، ان يشعر بمسؤوليته" * . ولكل جماعة انتاجية فى ظل الاشتراكية مصلحتها المادية الجماعية المشتركة الى جانب مصالح اعضائها المادية الشخصية . وهذا ما يخلق خصائص معينة فى العلاقات بين المؤسسات ، وفى موقف المؤسسات من المجتمع بمجمله . وهذه الخصائص تنعكس فى الميزان الاقتصادى .

ان الثورة العلمية والتكنيكية ، وابعاد الانتاج المتعاظمة ، واتقان الادارة باطراد ، - كل هذا طرح ضرورة اعادة بناء الحلقة الاولية من الناحية التنظيمية - اى ضرورة توطيد المؤسسات ، وضرورة الاتحادات (المجمعات) الانتاجية على هذا الاساس . ان هذا الشكل التقدمى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٦ ، ص ٣٦٩ - ٣٧٠ .

لتنظيم الانتاج ، الذى يتيح تسريع تركيز الانتاج وتخصصه ، وتسريع التقدم العلمى والتكنيكى . ففى مقدور الاتحادات ان تستخدم بمزيد من العقلانية الملاكات المؤهلة والموارد المادية ، وتملك امكانيات كبيرة لاجل دراسة الطلب الجارى والبعيد الاجل على المنتوجات ، والخ . .

والاتحاد يشمل المؤسسات التى تنتج منتوجا من نوع واحد او ترتبط بعضها ببعض تكنولوجيا . والاتحادات تتأسس سواء على صعيد البلاد بأسرها ام فى حدود منطقة اقتصادية واحدة . وعدا المؤسسات الانتاجية قد يشمل الاتحاد العلمى الانتاجى مؤسسات البحث العلمى وهيئات الدراسة والتصميم . الامر الذى يسهم فى تعجيل تطبيق المنجزات العلمية فى الانتاج .

وعدا الاتحادات (المجمعات) الانتاجية ، تتأسس فى ظل نظام الادارة الثلاثى الحلقات اتحادات صناعية اتحادية (لعموم الاتحاد السوفييتى) او جمهورية (على صعيد الجمهورية المتحدة) . وهذه الاتحادات هى عبارة عن مجموعات انتاجية اقتصادية واحدة موحدة تضم اتحادات (مجمعات) انتاجية ، ومؤسسات صناعية ، وهيئات للبحث العلمى وهيئات للدراسة والتصميم . وهى تتصرف بالموارد المادية والمالية وموارد الايدى العاملة فى عموم المجموعة الانتاجية وتؤمن عملها بلا خسارة .

وبما ان الاتحادات الصناعية هيئات عاملة بالميزان الاقتصادى ، فهى هيئات للادارة الاقتصادية ولا بدّ لها ان تؤدى وظائف عديدة تؤديها الآن الوزارات .

كذلك بدأ تطبيق مبادىء الميزان الاقتصادى فى تنظيم نشاط وزارات الفروع التى يجب عليها كذلك ان تكون مسؤولة اقتصاديا عن نتائج نشاطها وان تكون لها مصلحة مادية فى تحسينه . وهكذا ينشأ نظام واحد موحد ثنائى او ثلاثى الحلقات وقائم على الميزان الاقتصادى لادارة الصناعة : الوزارة ـ الاتحاد الانتاجى (المؤسسة الانتاجية) والوزارة ـ الاتحاد الصناعى ـ الاتحاد الانتاجى (المؤسسة الانتاجية) .

جوهر ومبادىء تنظيم الميزان الاقتصادى

ان الحلقات البنيوية الاولية (المؤسسات الانتاجية ، التروستات ، المجمعات ، الاتحادات) هى خلايا مترابطة فى الاقتصاد الاشتراكى الواحد المنظم تنظيما منهاجيا .

ان الميزان الاقتصادى هو مقولة اقتصادية موضوعية من مقولات الاشتراكية ، مقولة تعكس نظام العلاقات الاقتصادية بين المجتمع برمته وحلقاته الاقتصادية ، بين الحلقات الاقتصادية بالذات ، وكذلك بين هذه الحلقات وتفرعاتها الداخلية . وفى الميزان الاقتصادى تتحقق وحدة مصالح جماعات المؤسسات ومصالح المجتمع ، وبتأمن تنظيم الاقتصاد الوطنى تنظيما منهاجيا . ان الميزان الاقتصادى يعنى حرفيا تسيير

الاقتصاد بتوفير. ولكن للتوفير وجوه مختلفة. فان التوفير الرأسمالي، مثلا، وسيلة للربح الخاص، لاثراء الرأسماليين الشخصي عن طريق استثمار عمل الغير.

اما في ظل الاشتراكية، فان التوفير الاقتصادي لا يمت باي صلة الى التوفير الرأسمالي، ولا تقرره مصالح الافراد الخاصة الانانية، بل مصالح المجتمع بأسره. وفي ظل الاشتراكية، يصبح من الممكن والضروري في كل مؤسسة تطبيق الميزان الاقتصادي الذي يستهدف الحصول على خير النتائج مع الحد الادنى من النفقات في توجيه وقيادة الاقتصاد الاشتراكي برمته.

ان الميزان الاقتصادي هو ايضا طريقة لادارة اقتصاد المؤسسات الاشتراكية ادارة مخططة، طريقة ترتكز على حساب نفقات الانتاج ونتائج النشاط الاقتصادي بالنقود، وعلى تغطية نفقات المؤسسات بمداخيلها نفسها، وتأمين ربعية الانتاج. ان تعزيز الميزان الاقتصادي بجميع الوسائل، والتوصل الى اشد وجوه التوفير والاقتصاد صرامة والى تقليل الخسائر وتخفيض كلفة الانتاج وزيادة ربعيته - كل هذه من اكبر مهمات التسيير الاشتراكي للاقتصاد.

والشكل النقدي يتيح، في نطاق قياس واحد، تأمين احصاء الانتاج، وتخطيط ومراقبة نفقات العمل الحي والعمل المتبلور، وكلفة الانتاج، وربعية كل مؤسسة. ان الميزان الاقتصادي يربط وضع المؤسسات الاقتصادي والمالي ربطا مباشرا بنتائج نشاطها الاقتصادي.

ان الدولة الاشتراكية، مع لجوئها الى القيادة المخططة، تستخدم الميزان الاقتصادي اداة للتأثير الاقتصادي في عمل المؤسسات، ولبسط الرقابة على حصيلة النشاط الاقتصادي لكل مؤسسة بوصفها اداة في النضال من اجل تنفيذ خطة الدولة.

ان الميزان الاقتصادي يحفز زيادة انتاج المنتوجات الضرورية للمجتمع وتحسين نوعيتها. فان المنتوجات التي لا تحظى بالطلب بين المستهلكين لن تباع، ولن تعوض المؤسسة الاموال التي انفقتها. وعليه يساعد الميزان الاقتصادي تلبية الحاجات الاجتماعية على اكمل وجه، الامر الذي ينبع من قانون الاشتراكية الاقتصادي الاساسي.

والميزان الاقتصادي يرتبط مباشرة بالعلاقات البضاعية النقدية وبفعل قانون القيمة في ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط، هذا مع العلم ان قانون القيمة يستغل سواء لاجل حساب ومقارنة النفقات والنتائج ام لاجل حفز الانتاج اقتصاديا. ويبين تصريف المنتوجات الى اي حد تتطابق النفقات الفردية للمؤسسة المعنية مع النفقات الضرورية اجتماعيا. وتبعا لذلك، تكون المكافأة المادية لجماعات العاملين.

يعتمد الميزان الاقتصادي على كل مجموعة القوانين الاقتصادية للاشتراكية ويسهم في تطبيقها ويحفز زيادة فعالية الانتاج الاجتماعي

وتحسين نوعية العمل . وقد اكد لينين ، اثناء تناوله اهمية الميزان الاقتصادى ، انه يمكن قيادة ملايين الناس الى الشيوعية "ليس بالاعتماد على الحماسة مباشرة ، بل بواسطة الحماسة التى تولدها الثورة الكبرى ، وبتحريك المصلحة الشخصية والفائدة الشخصية ، وبالاستناد الى الميزان الاقتصادى " * .

والميزان الاقتصادى يطبق سواء فى مؤسسات الدولة ام فى المؤسسات التعاونية الكولخوزية .

ان تنظيم العمل فى المؤسسات الصناعية بموجب الميزان الاقتصادى يتطلب تأمين الشروط الضرورية لضمان ادارة الاقتصاد على اوفر شكل . ومن هذه الشروط ، التنسيق الصحيح بين قيادة الدولة الاشتراكية قيادة مخططة وممركزة والاستقلال الذاتى الاقتصادى اليومى والمبادرة لكل مؤسسة واتحاد . ان هذا التنسيق يتيح ، من جهة ، استغلال مزايا التخطيط الممركز ، ويسهم ، من جهة اخرى ، فى اطلاق مبادرة الكادحين الخلاقة . وهذا المبدأ مثبت فى الدستور السوفييتى .

فان الدولة تخصص لكل من مؤسساتها وهيئاتها العاملة بموجب الميزان الاقتصادى الموارد المادية والمالية الضرورية لتنفيذ الخطة . ومؤسسات الدولة ذات الميزان الاقتصادى تقيم فيما بينها علاقات بوصفها وحدات مستقلة من الناحية الاقتصادية والقانونية . ومن حق كل منها تأليف ملاكاتها وتدريب شغيلتها واتقان كفاءتهم المهنية ، وتطبيق هذا النظام او ذاك من انظمة الاجرة .

ولكل مؤسسة ذات ميزان اقتصادى رصيدها الحسابى الخاص الذى يعكس علائم نشاطها الاقتصادى الاساسية . ولكل مؤسسة حساب فى بنك الدولة لاجل ايداع الموارد النقدية ولاجل تسوية حساباتها مع سائر المؤسسات والهيئات .

وكل هذا يمكن قادة مؤسسات الدولة والهيئات الاقتصادية من ان يحلوا بسرعة القضايا التى تواجههم فى مجرى قيادة الانتاج ، ويتحلوا بالمبادرة الاقتصادية والمرونة فيما يخص استخدام الموارد النقدية والموارد الانتاجية ، ويبذلوا الجهد لتنفيذ الخطة باقل النفقات .

ومؤسسات الدولة تمارس استقلالها الذاتى الاقتصادى اليومى وفقا لتوجيهات خطة الدولة . ان الدولة ، اذ تمنح المؤسسات الاستقلال الذاتى الاقتصادى اليومى ، تجعلها مسؤولة ماديا عن صيانة الموارد واستخدامها على خير وجه عقلانى وسديد وصائب ، وعن تنفيذ الخطة واداء التعهدات المقطوعة ازاء ميزانية الدولة ، ازاء المزوّدين والمستهلكين .

ان تنفيذ الخطة حسب العلائم الاساسية المقررة قانون على كل مؤسسة . وقادة المؤسسات مسؤولون عن كل نشاط مؤسساتهم الاقتصادى

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٤ ، ص ١٥١ .

والانتاجي امام الهيئات العليا .

والعلاقات الاقتصادية بين المؤسسات تنظمها العقود الاقتصادية . ان العلاقات التعاقدية سمة من سمات نظام الميزان الاقتصادى . وهذا يعنى ان المؤسسات ذات الميزان الاقتصادى ، تحصل ، طبقا لخطة الدولة ، على وسائل الانتاج الضرورية لها وتصرف انتاجها وفقا للعقود المعقودة .

والعقد يشمل : شروط تسليم المنتجات ، وحجمها ، واصنافها ، ونوعيتها ، وآجال التسليم ، والاسعار ، ومواعيد الدفع وشروطه ، واشكال ومدى المسؤولية عن مخالفات شروط العقد .

ان تقيد المؤسسات تقيدا صارما بالانضباط التعاقدى هو من اهم مقتضيات الميزان الاقتصادى .

ان الميزان الاقتصادى يفترض رقابة دائبة بواسطة الروبل على نشاط المؤسسات الانتاجى . وهذا يعنى ان حصول المؤسسات على الموارد النقدية رهن بنتائج عملها . فان عدم تنفيذ خطة الانتاج والتراكم ، والنفقات علاوة على الخطة تثير المصاعب فى وضع المؤسسات المالى ، فى تسوية حساباتها مع المزوّدين ، فى تنفيذ التزاماتها ازاء الهيئات المالية وهيئات التسليف ، الامر الذى يستتبع تطبيق العقوبات الاقتصادية . والرقابة بواسطة الروبل انما تقوم بها الهيئات المالية وهيئات التسليف ، وذلك فى سياق تمويل المؤسسة المعنية وتسليفها ، وعن طريق تسوية الحسابات فيما يخص المنتوج المسلّم . ان الرقابة بواسطة الروبل تفرض على المؤسسات تطبيق نظام التوفير بمزيد من الصرامة والشدة ، وانفاق الموارد بتوفير ، وتعجيل دورة هذه الموارد .

والميزان الاقتصادى يفترض وجود المصلحة المادية عند المؤسسة ، عند كل الشغيلة والقادة فى تنفيذ الخطة ، فى الادارة التوفيرية والعقلانية .

فان مصلحة الشغيلة المادية يؤمنها نظام الاجور والمكافآت وفقا للقانون الاقتصادى بالتوزيع حسب العمل . وان مصلحتهم المادية ، الجماعية والشخصية ، تعززها صناديق خاصة .

وفى المؤسسات الاشتراكية ، تتأسس بفضل المبالغ المقتطعة من ربح المؤسسة ، ثلاثة صناديق :

١ - صندوق تشجيع الشغيلة المادى . ان اموال هذا الصندوق تستعمل لاجل تشجيع الشغيلة لقاء المنجزات الفردية ولقاء النتائج العامة الرفيعة التى يسفر عنها عمل المؤسسة . وبفضل هذا الصندوق ، لا يحصل العمال والمستخدمون على الجوائز والمكافآت لقاء علائم العمل الرفيعة فى غضون السنة وحسب ، بل يتقاضون كذلك مكافآت مقطوعة فى اواخر السنة ، وذلك مع مراعاة قدم العمل المتواصل فى المؤسسة .

٢ - صندوق الاجراءات الاجتماعية الثقافية والبناء السكنى . ان موارد هذا الصندوق تنفق على البناء السكنى (علاوة على الموارد الممركزة

المعتمدة لهذا الهدف) ، وعلى بناء وصيانة مؤسسات الاطفال ، ومخيمات الطلائع الاحداث ، ودور الراحة والمصحات ، وغير ذلك من الحاجات الاجتماعية الثقافية .

٣ - صندوق تطوير الانتاج الذى يتضمن ، علاوة على المقتطعات من الربح ، قسما من الواردات الاحتياطية . ان المؤسسة تستخدم اموال هذا الصندوق بصورة مستقلة لاجل اتقان الانتاج على الصعيد التكنيكى ولاجل بعث الصناديق الاساسية كليا .

ولهذا فان للمؤسسة بمجملها ولكل من شغيلتها مصلحة مادية فى تنفيذ الخطة وتجاوزها ، فى ادارة اكثر توفيرا وريعية .

الميزان الاقتصادى ونظام التوفير

ان ادارة الاقتصاد الاشتراكي المخططة توفر جميع الامكانيات لاستخدام الموارد المادية وموارد الايدى العاملة بصورة عقلانية ، على نطاق المجتمع بأسره . ان كل شغيل لا يشتغل للرأسماليين والملاكين العقاريين ، بل لأجل نفسه ولاجل مجتمعه ، ذو مصلحة عميقة فى استغلال الثروة الاجتماعية استغلالا حكيما توفيريا ، وتسيير الاقتصاد بتوفير.

ان نظام التوفير هو مبدأ ادارة الاقتصاد الاشتراكى ، وقوامه انتاج كمية اكبر من المنتجات الجيدة مع الحد الادنى من النفقات فى الموارد والعمل . ان تطبيق نظام التوفير شرط من الشروط المهمة التى تؤمن نمو الاقتصاد الاشتراكي . ان انفاق الموارد المادية والموارد النقدية وموارد الايدى العاملة باحتراس وتوفير كان يتسم ولا يزال يتسم باهمية بالغة بالنسبة لتطور الاقتصاد الاشتراكي .

ان تنفيذ الشعب السوفييتى للبرنامج الذى رسمه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى لتطوير القوى المنتجة على اساس التقدم التكنيكى يتطلب نفقات ضخمة من الموارد المادية والموارد المالية وموارد الايدى العاملة . ومن هنا نفهم تعاظم اهمية نظام التوفير فى مرحلة الاشتراكية المتطورة . يجب ان يكون اقتصاد المجتمع الاشتراكى اقتصاديا ، توفيريا .

ان تطبيق نظام التوفير يسهم فى تنفيذ الخطط وتجاوزها ، وفى تخفيض نفقات العمل ، وتخفيض كلفة الانتاج . ان تحسين استغلال الطاقات الانتاجية العاملة ، والتوفير فى انفاق المواد الاولية واللوازم والوقود والطاقة الكهربائية ، الخ . ، يتيحان زيادة الانتاج ، دون اى توظيفات اساسية اضافية . وبقدر ما تكون ادارة الاقتصاد الوطنى اكثر عقلانية ، وتطبق موارد الايدى العاملة والموارد المادية والنقدية بمزيد من التوفير فى الانتاج ، بقدر ما يسرع تنامى الثروة الوطنية .

ان التوفير حتى فى "التوافه" قد يعود بنتائج جسيمة على صعيد البلاد . لا يجوز اهمال اية فرصة او امكانية وان ضئيلة للغاية ،لتخفيض النفقات وتوفير العمل والموارد المادية والنقدية . يقول المثل الروسى :

"الكوبيك يصون الروبل" . ان النضال من اجل التوفير انما يعنى ايجاد الجديد تلو الجديد من الامكانيات لاجل زيادة انتاج المنتوجات وتخفيض كلفة الانتاج ، وانفاق الخامات واللوازم والوقود والطاقة الكهربائية بمزيد من الاحتراس والعقلانية ، وتقليل السقط ، وكل ضرب من الخسائر، والنفقات غير الانتاجية .

اشكال الميزان الاقتصادى

تحدثنا اعلاه عن الميزان الاقتصادى فى المؤسسات الانتاجية بوصفها الحلقة الاولية فى الاقتصاد الوطنى . ولكن للميزان الاقتصادى فى داخل المؤسسة وللميزان الاقتصادى فى الحلقات الاقتصادية العليا (التى هى اعلى من المؤسسات) اهمية كبيرة فى ادارة الاقتصاد الوطنى .

ان الميزان الاقتصادى فى الشعبات الانتاجية للمؤسسة يختلف كثيرا عن ميزان المؤسسة الاقتصادى . فان شعبات المؤسسة (المشاغل ، القطاعات ، الفرق ، والخ .) لا تنتج البضائع ، كما انه لا وجود لعمليات الشراء والبيع داخل المؤسسة . وبما ان الشعبات الانتاجية الداخلية لا تقوم بتصريف المنتوج ، فانها لا تملك المداخيل ، ولا تعقد العقود الاقتصادية مع المؤسسات الاخرى ، ولا تضع ميزانا مستقلا ، ولا تفتح فى المصرف حسابا ، ولا تدخل مباشرة فى علاقة مع مؤسسات نظام التسليف والنظام المالى ، وليست اشخاصا معنوية ، والخ . . وبواسطة الميزان الاقتصادى الداخلى يتجلى بمزيد من الدقة قسط كل مشغل وكل قطاع ، والخ . . فى النتيجة العامة لعمل المؤسسة . ان الميزان الاقتصادى فى داخل المصنع يزداد فعالية بقدر ما ترتبط علائم التخطيط والحفز المادى فى مختلف اقسام المؤسسة بمزيد من الوثوق بعلائم المؤسسة برمتها .

ان عمل المشغل المرتكز على الميزان الاقتصادى لا يجرى تقييمه بموجب العلائم الكمية لتنفيذ المهمة الانتاجية وحسب ، بل ايضا بموجب العلائم النوعية . فان الكلفة الفعلية تقارن بالخطة ، كما ويجرى تحديد التوفير او الافراط فى النفقات . وتبعا للنتائج الاقتصادية تمنح جماعة المشغل او القطاع او الفرقة مكافأة مادية اضافية .

والاتحادات (المجمعات) الصناعية تشملها كذلك ، منذ تأسيسها ، مبادئ الميزان الاقتصادى . ان الاتحاد الصناعى يؤمن التعويض التام عن نفقات انتاج المنتوجات ، بما فيها نفقات اعمال الدراسة والتصميم والبحث العلمى ، ونفقات امتلاك ناصية المصنوعات والعمليات الجديدة ، ونفقات تمويل جهاز الادارة ، كما يؤمن الحصول على الربح الضرورى لاجل احالة المدفوعات الى الخزينة . وتتصرف الاتحادات الصناعية الموارد المادية والموارد المالية وموارد الايدى العاملة . وبما انها هيئات ذات ميزان اقتصادى ، فهى هيئات للادارة الاقتصادية .

ان تطبيق الميزان الاقتصادى فى نشاط جميع الحلقات الاقتصادية

يسهم فى تسريع التقدم التكنيكى ، وفى تكثيف الانتاج وزيادة فعاليته .

٢ - اموال وموارد المؤسسة ذات الميزان الاقتصادى

لاجل عملية الانتاج ، لا بد بالاضافة الى اليد العاملة ، كما هو معروف ، من وسائل انتاج . وهى وسائل العمل (الآلات ، الاجهزة ، مبانى الاستثمار، المنشآت ، الخ .) ومواضيع العمل (المواد الاولية ، المحروقات ، اللوازم ، المنتجات نصف الجاهزة ، الخ .) .

ان وسائل الانتاج تؤلف ما يسمى الصناديق الانتاجية . والصناديق الانتاجية فى المؤسسة الاشتراكية تنقسم ، وفقا لطابع دورتها ، الى اموال ثابتة واموال دائرة .

الاموال الثابتة

الاموال الثابتة هى وسائل الانتاج التى تخدم فى سياق الانتاج فترة طويلة من الوقت . وهى تنقل قيمتها اجزاء ، بنسبة تلفها ، الى المنتوج المصنوع .

وفقا للتصنيف الموضوع في الاتحاد السوفييتى ، تشمل الاموال الثابتة : مبانى الاستثمار والمنشآت ، آلات القوة وآلات العمل ، الاجهزة ، وسائل نقل الحركة ، وسائط النقل ، الادوات والاعتدة (التى تخدم اكثر من سنة وتزيد قيمتها على ٥٠ روبلا) ، خطوط الانابيب ، المنشآت فى الطرقات ، تلبيس الطرقات ، السدود ، مجارى المياه ، منشآت الرى وتجويد التربة ، حيوانات الجر والحيوانات المنتجة ، الخ . . ان الاموال الثابتة تشكل جهاز الانتاج فى المجتمع الاشتراكى .

ومن أهم المقتضيات التى تواجه المؤسسات ذات الميزان الاقتصادى ، التوفير فى استخدام الاموال الثابتة . فان استخدامها على نحو افضل يتيح زيادة الانتاج وتخفيض كلفة الانتاج دون اللجوء الى توظيفات اساسية اضافية .

ان مردود الاموال الثابتة هو مؤشر استعمالها . وهو يعرب عن انتاج المنتوج بكل روبل من الصناديق الانتاجية ويمكن تصويره بالمعادلة التالية :

$$\text{م ا ث} = \frac{\text{م}}{\text{ص ا}}$$

حيث م ا ث = مردود الاموال الثابتة ،

م = المنتوج ،

ص ا = الصناديق الانتاجية .

الاجرة ليست شكلا يمثل قيمة قوة العمل وسعر قوة العمل ، انما تبرز بوصفها شكلا لتوزيع الخيرات المادية حسب العمل .

الاجرة في النظام الاشتراكي هي الشكل النقدى للحصة من المنتوج الاجتماعى التى تعوض عن القسم الاساسى من نفقات العمل الضرورى وتدفعها الدولة لكل من شغيلة المؤسسات الاشتراكية التابعة للدولة ، حسب كمية ونوعية عمله .

والمجتمع هو الذى يحدد مستوى الاجرة في النظام الاشتراكي بطريقة منهاجية ، استنادا الى المستوى الذى بلغه الانتاج . فالدولة تعين مقدار صندوق التوزيع حسب العمل ، هذا الصندوق المعد لاستهلاك العمال والمستخدمين الشخصى بشكل الاجور ، وتعين ايضا وتائر انمائه ، آخذة بعين الاعتبار المصالح الشخصية والاجتماعية .

ان الدولة الاشتراكية تستخدم الاجرة حافزا فائق الاهمية لزيادة انتاجية العمل ، ورفع كفاءة العمال المهنية ، وكذلك لتأمين اليد العاملة ، بالدرجة الاولى ، لأهم الفروع فى الاقتصاد الوطنى . والاجرة تمكن من التنسيق تنسيقا سديدا صائبا بين مصالح الشغيلة الشخصية المادية ومصالح الدولة (الشعب بأسره) .

والاجرة رهن بدرجة كفاءة العامل وطابع العمل وتعقده .

وفى النظام الاشتراكى ، يجب ان يكون نظام تقدير الاجرة بسيطا وواضحا ، بحيث يفهمه كل عامل وكل مستخدم .

ان العنصرين الاساسيين لتنظيم الاجور فى النظام الاشتراكى هما تعيين معدلات لعمل ونظام التعريفات .

ان تعيين معدلات العمل يعنى تحديد الوقت الضرورى لتنفيذ هذه المهمة او تلك ، او تحديد كمية السلع الواجب انتاجها بكل وحدة من الوقت .

ان تعيين معدلات العمل فى المؤسسات الاشتراكية يختلف اختلافا مبدئيا عنه فى ظل الرأسمالية . ففى ظل الرأسمالية يشكل تعيين معدلات العمل وسيلة لزيادة الربح على اساس تقوية استثمار العمال .

ان تعيين معدلات العمل فى المجتمع الاشتراكى وسيلة لتحسين تنظيم العمل والانتاج ، وفقا لاحدث منجزات العلم والتكنيك .

ان تعيين معدلات العمل بصورة صحيحة يرتكز على اساس قوامه علائم مردود مبررة تكنيكيا ، وتأخذ بعين الاعتبار الحد الاقصى والافضل من استخدام العتاد ونجاحات العمال الطليعيين ومجددى الانتاج .

ان المعدلات المبررة تكنيكيا توضع بوصفها معدلات تقدمية تحسب الحساب لمنجزات طليعيى الانتاج ؛ ولكن المنجزات البارزة لا تؤلف بمفردها اساس هذه المعدلات .

ان المعدلات التقدمية ، المبررة تكنيكيا ، تستند الى العمال الذين تفوق انتاجية عملهم المستوى المتوسط . ولكنها فى مستطاع جميع العمال ، وهذا ما يجعلها واقعية تماما .

ان تحسين استعمال الصناديق الانتاجية هو من اكبر المهام الاقتصادية . ولاجل زيادة مردود الاموال الثابتة ، ينبغي ان توضع كليا قيد الخدمة التجهيزات غير المركبة ، وان تباع التجهيزات غير اللازمة او التجهيزات النافلة او ان تحال ، من ميزان الى ميزان ، الى المؤسسات التي تحتاج اليها . ويمكن تخفيض توقف التجهيزات بتسريع تصليحها وتحسين نوعيته ، وتصفية النواقص التنظيمية التكنيكية والاختلالات في تزويد المؤسسات المادي والتكنيكي . ان زيادة تناوب عمل التجهيزات تنطوي احتياطيات كبيرة . كذلك يمكن التوصل الى نتائج لا يستهان بها بزيادة سرعة عمل الآلات ، وتسريع عمليات الانتاج ، والخ . .

ان توسيع استقلالية المؤسسات وامكانياتها المالية يفتح آفاقا ملائمة لاجل زيادة مردود الاموال الثابتة . ويصبح بامكان المؤسسة ، بفضل اموالها بالذات وبفضل القروض ، ان تستعيض في الوقت المناسب عن الاعتدة الشائخة باعتدة جديدة ، وتتخذ الاجراءات لتحديث التجهيزات في الاحوال التي تبرر بها نفسها اقتصاديا . وفي الوقت نفسه ، يرفع الدفع عن الصناديق الانتاجية الاساسية وعن الاموال الدائرة المادية مصلحة المؤسسات في استعمالها على نحو افضل .

ان الاموال الثابتة تتلف (تستهلك) تدريجيا في سياق استهلاكها الانتاجي . وهناك نوعان من التلف (الاستهلاك) : التلف المادي والتلف المعنوي . التلف المادي هو تلف الاموال الثابتة نتيجة لفعلها الفيزيائي او الكيماوي في سياق الانتاج ، او نتيجة لتأثير عوامل طبيعية. التلف المعنوي يحدث بقدر ما يتقدم التكنيك . وهذا يعني انه لا يبقى من المفيد ، مع تطور التكنيك ، استخدام الآلات القديمة بالقياس الى آلات جديدة اكثر انتاجية وارخص ثمنا . وتكون النتيجة ان الآلات وغيرها من عناصر الاموال الثابتة تشيخ وتعتق قبل ان تصبح غير صالحة فيزيائيا ، ماديا ، فلأجل تقليل الخسائر الملازمة لتلف الاموال الثابتة المعنوي ، يجب تحديث الاعتدة بصورة منهاجية مبرمجة ، واستغلالها بكامل طاقتها ، وتصفية الوقت الميت (توقف الاعتدة عن العمل) ، الخ . .

ان تعويض الاموال الثابتة المستهلكة يتم على حساب اقتطاعات الاستهلاك ، التي تتألف من نقل جزء من قيمة الاموال الثابتة الى قيمة المنتوج الجاهز، يناسب درجة استهلاكها . فالمبالغ التي تدفعها مؤسسات الدولة الصناعية بشكل اقتطاعات الاستهلاك تستخدم الدولة قسما منها للاستعاضة عن الاموال الثابتة التالفة باموال ثابتة جديدة ، وتستخدم المؤسسات المعنية القسم الباقي لبعث الاموال الثابتة بعثا تاما .

ان حجم الاموال الثابتة في مؤسسات الدولة ينمو بصورة رئيسية بفضل القسم المتراكم من الدخل الوطني . فمن عام ١٩١٣ حتى عام ١٩٨٠ ، ازدادت الاموال الثابتة الانتاجية في الاتحاد السوفييتي بالاجمال الى اكثر من ٤٢ مرة وبلغت ١١٤٩ مليار روبل .

وعلاوة على الاموال الثابتة الانتاجية ، توجد في الاقتصاد الوطني

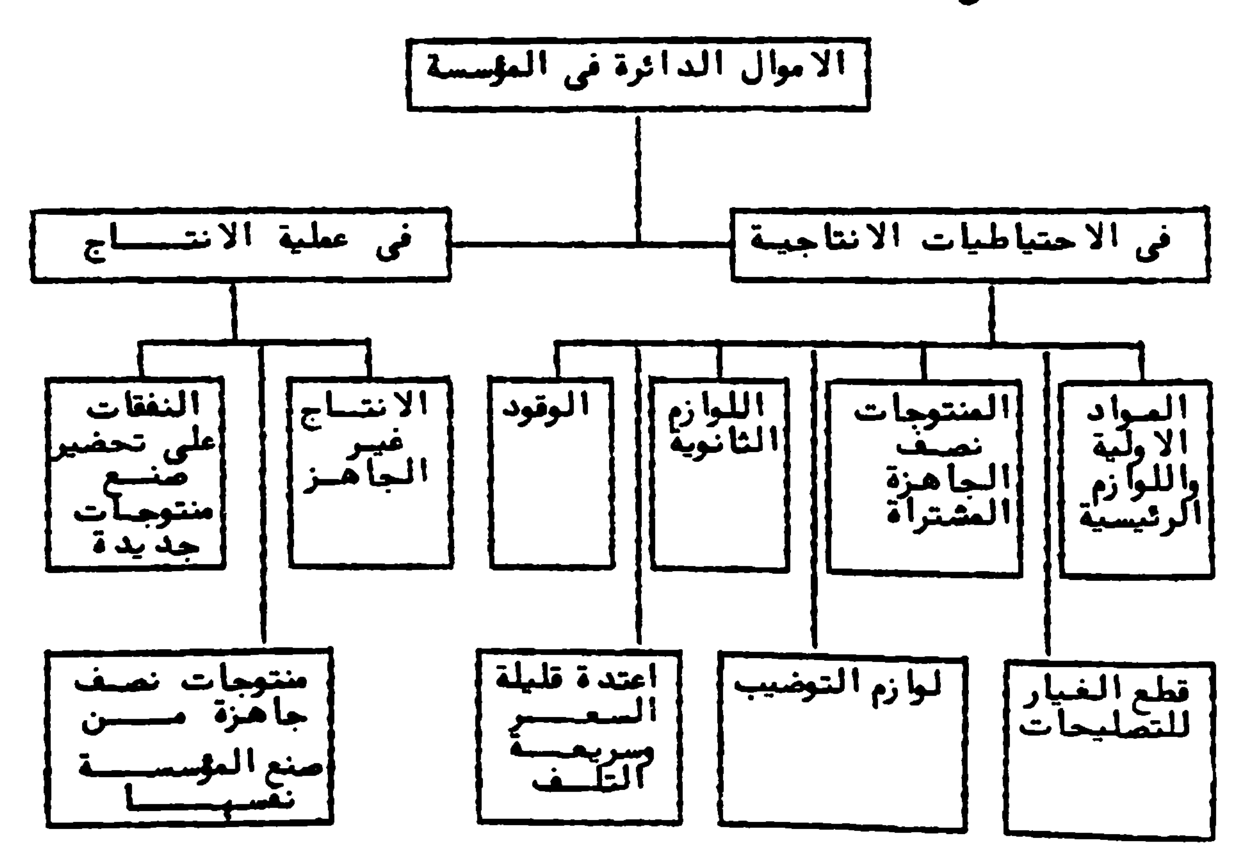
اموال ثابتة غير انتاجية ، اى اموال الدولة الاشتراكية او الكولخوزات والتعاونيات التى تخدم الاستهلاك غير الانتاجى خلال جملة من السنين . وتشمل الاموال الثابتة غير الانتاجية : بيوت السكن ، الابنية والتجهيزات والمنشآت والاعتدة التابعة لمؤسسات وهيئات التعليم والصحة والبلديات والادارة والثقافة ، الخ . .

الاموال الدائرة

الاموال الدائرة هى ذاك القسم من وسائل الانتاج ، الذي يستهلك كليا فى سياق حلقة او دورة انتاجية ، وتنتقل قيمته كليا الى المنتوج الجاهز.

ان الاموال الدائرة بتعبيرها العينى ، تشمل : ١ - الاحتياطيات الانتاجية المخزونة - المواد الاولية ، اللوازم الرئيسية والثانوية ، الوقود ، المنتجات نصف الجاهزة المشتراة ، قطع الغيار للتصليحات الجارية ، الادوات القليلة السعر والتى تتلف بسرعة ، الاعتدة ، الخ . ، ٢ - الانتاج غير الجاهز، والمنتوجات نصف الجاهزة ، والنفقات للسنوات المقبلة (نفقات على تحضير صنع منتوجات جديدة ، الاعمال التحضيرية وغيرها من الاعمال محسوبة لمرحلة طويلة) .

ومن الممكن ابراز تركيب الاموال الدائرة فى مؤسسات الدولة بالمخطط التالى :



الموارد الدائـــرة

علاوة على الاموال الثابتة والاموال الدائرة ، تحتاج المؤسســـات الاشتراكية الى موارد اضافية لخدمة التداول . فان المنتوجات المصنوعة فى المؤسسات الاشتراكية تصرف بصورة مخططة ، ولقاء هذه المنتوجـات تحصل المؤسسات على المال . ومن هنا ينجم ان المؤسسة ذات الميزان الاقتصادى تجد تحت تصرفها كل حين بعينه (الى جانب الاموال الثابتة والاموال الدائرة الانتاجية) كمية معينة من المنتوجات الجاهزة ،تنتظـر تصريفها ، وموارد نقدية ناجمة عن تصريف المنتجات . ان احتياطيـــات المنتوجات الجاهزة والحاضرة للتصريف ، وكذلك الموارد النقدية الضرورية لشراء المواد الاولية والوقود ، الخ . ، تؤلف اموال التداول او صنـــدوق التداول .

ان الاموال الدائرة واموال التداول تؤلف ، بتعبيرها النقـــدى ، الموارد الدائرة للمؤسسة . وهذان العنصران اللذان يؤلفان المـــوارد الدائرة يخدمان عملية تجديد الانتاج ، كل بطريقته : فان الامـــوال الدائرة تعمل فى مجال الانتاج ، بينا تعمل اموال التداول فى مجـال التداول . ولكن الاموال الدائرة واموال التداول تعمل معا فى نطـــاق دوران موارد المؤسسة .

ان الموارد الدائرة فى المؤسسات الاشتراكية تنقسم الى موارد خاصة وموارد استقراضية . فالموارد الدائرة الخاصة تقدمها الدولة لمؤسساتهـا بالمعدل الادنى الضرورى لتنفيذ برنامج الانتاج . اما حاجـــات المؤسسة الى الموارد ، الحاجات التى تظهر فى مراحل معينة من السنة ومرتبطة بالاحتياطيات الموسمية من المواد الاولية والوقود ، وكذلك بنقـل البضائع ، الخ . ، فتغطيها القروض من بنك الدولة ، اى موارد الاستقراض. والقرض الذى يمنحه بنك الدولة يسدد فى اجل معين بدقة (لا يزيد عن سنة) مرفقا بفائدة معينة .

ان الاموال الخاصة لا تمنح للمؤسسة الا بالمعدل الادنى ، وذلـك قصد حفزها على توفير هذه الاموال المعدة للانفاق وتعجيل دورانها .

دوران الموارد الدائرة

ان دوران الموارد الدائرة علامة من العلائم ذات الطابع التعميمى التى تصف الجانب الاقتصادى من نشاط المؤسسات والهيئـــات الاقتصادية . فان الموارد الدائرة الخاصة بالمؤسسات والهيئـــات الاقتصادية تتصف بحركة دائبة لا انقطاع فيها وتنتقل بالتوالى عبـــر ثلاثة اطوار. وهذه الحركة الدائبة غير المنقطعة تشكل دوران المـوارد الدائرة .

فى الطور الاول من الدوران ، تتحول الموارد الدائرة لدى مؤسسة الدولة من الشكل النقدى الى شكل احتياطيات انتاجية ، اى انهـــا

تتحول الى وسائل انتاج معدة للانتاج .

وفي الطور الثاني من الدوران ، تستهلك الاحتياطيات الانتاجية وتتحول الى بضائع جاهزة . وهنا ، تصبح الموارد الدائرة في مجال الاستهلاك المنتج . وفي الطور الثالث ، يتم تصريف البضائع التي تنتجها المؤسسة ، وتكتسب الموارد الدائرة الشكل النقدي . ومن جديد ينفق النقد على شراء الاحتياطيات الانتاجية ، الخ . ، اي ان كل الدوران يتكرر .

ان الوقت الذي تنتقل فيه الموارد الدائرة عبر اطوار دورانها المتتالية بشكل كامل دورتها (او حلقتها) . ان التعجيل في دوران الموارد الدائرة يتيح للمؤسسة ذات الميزان الاقتصادي ان تخفض احتياطيات المواد الاولية واللوازم وغيرها من القيم المادية المستهلكة في الانتاج . وهكذا تتوافر الامكانية لتحرير قسم من الموارد الدائرة من اجل توسيع الانتاج في المؤسسة المعنية او لاستخدامه في فروع اخرى من الاقتصاد الوطني .

ان سرعة دوران موارد المؤسسة رهن بمدة الانتاج ومدة التداول (بشكل احتياطيات من المنتجات الجاهزة للتصريف ، الخ .) . ولهذا فان العناصر الرئيسية التي تعجل دوران الموارد الدائرة ، هي تخفيض مدة الانتاج ومدة التداول ، وكذلك تصفية الاحتياطيات التي تتجاوز المعدلات المقررة . وانه لهائل ذلك الدور الذي يضطلع به تعجيل دوران الموارد بالنسبة للاقتصاد الوطني .

٣ - نفقات الانتاج ونظام الاسعار

كلفة الانتاج وتركيبها في الاقتصاد الاشتراكي

في المجتمع الاشتراكي ، تتألف قيمة المنتوج من ثلاثة اقسام : ١ - قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، ٢ - قيمة المنتوج الناشيء عن العمل الضروري ، و ٣ - قيمة المنتوج الناشيء عن العمل الزائد .

ان قيمة المنتوج في المجتمع الاشتراكي تؤلف نفقات الانتاج الاجتماعية . ان القسمين الاولين من نفقات الانتاج الاجتماعية يؤلفان كلفة (نفقة) الانتاج في المؤسسات الاشتراكية . والقسم الثالث من القيمة يؤلف الدخل الصافي في المجتمع .

صحيح ان كلفة الانتاج في المؤسسة الاشتراكية لا تخطط بصورة ممركزة ، ولكنها تتسم باهمية كبيرة على صعيد الاقتصاد الوطني . ولحسابها شأن كبير من حيث تطبيق الميزان الاقتصادي .

يجب التمييز في الصناعة بين ما يسمى كلفة الانتاج الصنعية التي تشمل نفقات المؤسسة لصنع المنتوج ، وما يسمى كلفة الانتاج الكاملة التي تشمل ، علاوة على كلفة الانتاج الصنعية ، جميع النفقات التي تنفقها

مؤسسة معنية ويتطلبها بيع المنتوج ، وكذلك النفقات التى تتطلبها اغراض اخرى (النقل ، التوضيب ، النفقات الادارية والاقتصادية للتروستات والمجمعات ، النفقات اللازمة لاعداد الملاكات والدعاية التكنيكية وتسديد خدمات معاهد الابحاث العلمية) .

فما هو اذن بنيان كلفة الانتاج الصناعى ؟

ان جميع نفقات المؤسسة على صنع المنتوج تصنف حسب علائمها الاقتصادية ووفقا لتركيب عناصر الانتاج الاساسية ، فى الفئات المتشابهة التالية :

١ ـ الاجور والمبالغ المضافة الى الاجور .
٢ ـ النفقات المخصصة للمواد الاولية ، واللوازم ، والوقود ، والطاقة .
٣ ـ مبالغ الاستهلاك التى تعوض قيمة القسم المستهلك من الاموال الثابتة .
٤ ـ النفقات الصنعية العامة والنفقات المشغلية التى تتطلبها قيادة الانتاج وخدمته .

ان نصيب مختلف العناصر فى كلفة الانتاج غير متساو وهو يتوقف على احوال الفرع الانتاجى وخصائصه ، وتجهيزه التكنيكى ، وتنظيم الانتاج والعمل .

ان السبل الاساسية التى تؤول الى تخفيض كلفة الانتاج وتضمن التوفير فى نفقات العمل الاجتماعى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، هى : رفع انتاجية عمل العمال ، التخفيض فى نفقات المواد الاولية واللوازم والوقود والطاقة بكل وحدة من المنتوجات ، تخفيض النفقات الادارية ونفقات ادارة الاقتصاد .

اى دور يضطلع به تخفيض كلفة الانتاج فى الاقتصاد الوطنى ؟ قبل كل شئ ، على تخفيض كلفة الانتاج ، لا تتوقف ربحية المؤسسات وحسب ، بل تتوقف ايضا تنمية التكديسات من اجل تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع وزيادة رفاهية الشعب المادية والثقافية . ولهذا يتسم النضال من اجل تخفيض كلفة الانتاج باهمية كبيرة .

ان المنتوجات التى تنتجها المؤسسات الاشتراكية تدخل حلبة التداول فى الاقتصاد الوطنى باسعار محددة . والفرق بين اسعار هذه المنتوجات وتكاليف المؤسسات الاشتراكية على انتاجها وتصريفها يشكل دخل المجتمع الصافى .

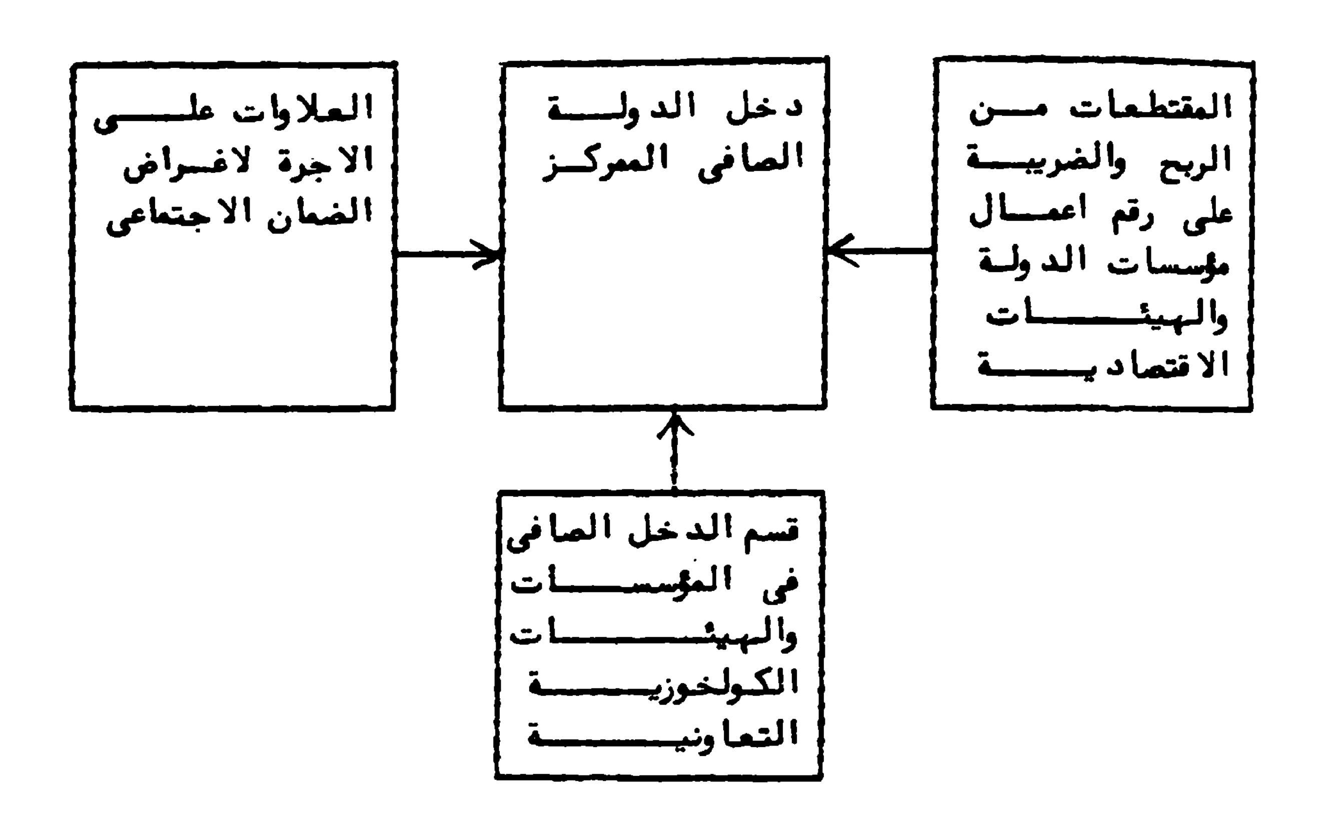
الدخل الصافى وشكلاه

الدخل الصافى هو التعبير النقدى لقيمة المنتوج الزائد الذى خلقه العمل الزائد فى المجتمع الاشتراكى بمجمله .

ان الدخل الصافى فى المجتمع ، شأنه شأن الدخل الوطنى بكليته ، ينشأ فى فروع الانتاج المادى . فالدخل الصافى الذى ينشأ فى مؤسسات الدولة يبقى جزء منه تحت تصرف هذه المؤسسات

(بشكل الربح) ، بينما يمضي الجزء الآخر الى الدولة . والدخل الصافى ينشأ ايضا فى الكولخوزات . ويبقى قسم منه تحت تصرفها . وينتقل القسم الآخر الى الدولة عن طريق آلية الاسعار وضريبة الدخل .

تشكل دخل الدولة الصافى الممركز



يظهر الدخل الصافي بشكلين اساسيين : دخل الدولة الصافى الممركز ودخل مؤسسات الدولة (والكولخوزات) الصافى .

ان دخل الدولة الصافي الممركز يمثل قسما من قيمة المنتوج الزائد في المجتمع الاشتراكي يتمركز في يد الدولة من اجل تأمين حاجات الشعب بأسره . ويعود هذا الدخل الى ميزانية الدولة عن طريق الضريبة على رقم الاعمال ، والاقتطاعات من الارباح ، والمبالغ المضافة الى الاجور والمعدة لتأمين حاجات الضمانات الاجتماعية ، والضريبة على دخل المؤسسات التعاونية ، الخ . .

ان دخل الدولة الصافي الممركز ينفق على تلبية حاجات الشعب كله ، وعلى تمويل اعمال البناء الكبرى ، وعلى تغطية النفقات التي يقتضيها الدفاع عن البلاد ، والتثقيف ورعاية الصحة ، وتأمين المعاشات ، والنفقات الادارية ، الخ . .

ان دخل مؤسسة الدولة الصافي (الربح) هو القسم الذى يبقى للمؤسسة من قيمة المنتوج الزائد . ان مقدار دخل المؤسسة الصافى يتوقف على درجة تنفيذ الخطة وتجاوزها ، وعلى تخفيض كلفة الانتاج . وبقدر ما تحسن المؤسسة العمل وتقل كلفة الانتاج ، بقدر ما يزداد

الدخل الصافي .وهذا ما يؤمن مصلحة جميع العاملين المادية في زيادة ربعية الانتاج .

الربح وتوزيعه بين الدولة والمؤسسة

ان الربح في المجتمع الاشتراكي هو جزء من دخل المجتمع الصافي يبقى وينفق في هذه المؤسسة او تلك . والربح هو احدى العلائم التعميمية التي تعبر عن فعالية نشاط المؤسسات الاقتصادي.

ان طبيعة الربح الاجتماعية في ظل الاشتراكية تختلف عنها في ظل الرأسمالية . فان الربح في ظل الرأسمالية يعبر عن التناقضات التناحرية بين العمل والرأسمال. اما في ظل الاشتراكية ، فهو نتيجة للعمل المشترك الجماعي الذي يقوم به اناس احرار من الاستثمار. والربح في ظل الرأسمالية هو الهدف الوحيد والدافع المحرك لنشاط رب العمل الرأسمالي. اما في ظل الاشتراكية ، فان الربح هو وسيلة لاجل تطوير الانتاج بغية زيادة رفاهية الشعب على الدوام .

ان توزيع الربح على افضل نحو بين الدولة والمؤسسات يتسم باهمية كبيرة . فمن الربح تحيل المؤسسة الى دخل الدولة الصافي المركز عن طريق الميزانية مدفوعات لقاء الصناديق الانتاجية . وهذه المدفوعات تبلغ في صناعة الاتحاد السوفييتي، كقاعدة ، ٦ ٪ من قيمة الاموال الثابتة والموارد الدائرة . ان المدفوعات عن الصناديق تعبر عن العلاقات الاقتصادية بين المجتمع بأسره ومختلف المؤسسات من حيث استعمال موارد الشعب المخصصة لها. ووظيفتها الاساسية حفز الاستفادة على نحو افضل من الصناديق الانتاجية .

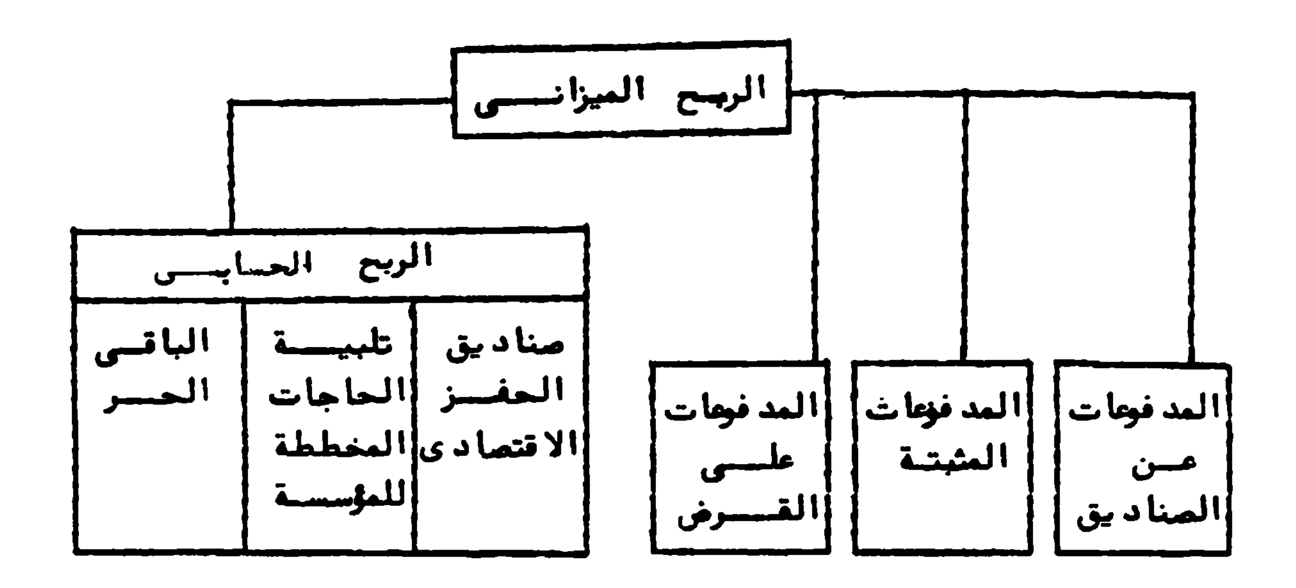
واذا بلغت ربعية هذه او تلك من اصناف المنتوجات درجة خارقة العلو، فمن الممكن احالة قسم من الربح الى الميزانية بصورة مدفوعات مثبتة (ربعية) . ان وجود المدفوعات المثبتة (الريعية) يفسره وجود ربح زائد عند المؤسسات ، وبخاصة منها مؤسسات فروع الاستخراج ، وذلك حين يتأمن المستوى الرفيع لانتاجية العمل ، لا بفضل نتائج النشاط الاقتصادي ، بل بفضل العوامل الطبيعية . مثلا . ان النفقات في حال استخراج الفحم في الهواء الطلق ستكون دائما ادنى من النفقات في المناجم . ولهذا يحال قسم من الربح يعبر عن الفرق بين النفقات الضرورية اجتماعيا والنفقات الفردية في حال الانتاج في ظروف طبيعية اكثر ملاءمة ، الى ميزانية الدولة بصورة مدفوعات مثبتة (ربعية) .

كذلك تدفع المؤسسات الفوائد الى المصرف عن القروض التي تنالها .

بعد هذه المدفوعات والبدلات ، يبقى الربح الصافي (الميزاني ، الحسابي) الذي يشكل مصدر تشكيل صناديق الحفز الاقتصادي الثلاثة : صندوق التشجيع المادي ، صندوق الاجراءات الاجتماعية

الثقافية والبناء السكنى ، صندوق تطوير الانتاج . ثم يتجه قسم من الربح الى تلبية الحاجات المخططة للمؤسسة اى الى تمويل التوظيفات الاساسية الممركزة ، واستكمال الموارد الدائرة الخاصة بالمؤسسة ، وغير ذلك من النفقات المخططة . واخيرا يحال الباقى الحر من الربح الى ميزانية الدولة .

ويمكن تبيان نظام توزيع الربح بالمخطط التالى :



ان الدخل (الربح) الصافى فى المؤسسات الاشتراكية يتزايد باستمرار. فان ربح المؤسسات والهيئات الاقتصادية فى الاتحاد السوفييتى قد بلغ ٣٫٢٧ مليارات روبل فى عام ١٩٤٠ و ٣٦٫٩ مليار روبل فى عام ١٩٦٥ ، و ١١٦ مليار روبل فى عام ١٩٨٠ .

ربحية المؤسسة

يضع الميزان الاقتصادى المؤسسات الاشتراكية فى وضع يتعين عليها فيه ان تسعى الى تحقيق اكبر توفير فى مواردها وان تكون ربحية . ان ربحية (دخيلة) المؤسسة يعنى انه ينبغى للاموال التى تحصل عليها المؤسسة من تصريف منتوجها ، لا ان تعوض النفقات وحسب ، بل ان تؤمن كذلك جنى ربح . فاذا تجاوزت نفقات المؤسسة لانتاج المنتوج النفقات الضرورية اجتماعيا ، فان هذه المؤسسة لن تتمكن من تغطية نفقاتها ، وتمنى بالخسائر . والعكس بالعكس . فان المؤسسة التى توازى نفقاتها النفقات الضرورية اجتماعيا او التى تكون ادنى منها هى مؤسسة ربحية . ان الدولة الاشتراكية تنطلق فى نشاطها لتخطيط الاقتصاد من ضرورة تأمين الربحية فى جميع المؤسسات وفى الفرع المعنى برمته .

تحدد الربحية نسبة مستوى الربح . ومن الممكن حسابها بطريقتين .

اولا ، بوصفها نسبة الربح الى نفقات المؤسسة (كلفة) :

$$م ر = \frac{ك ر}{ك ا}$$

حيث م ر = معدل الربحية ،
ك ر = كمية (مقدار) الربح ،
ك ا = كلفة الانتاج .

ان هذه الطريقة لتحديد الربحية محدودة في الوقت الحاضر لانها لا تعكس كليا فعالية نشاط المؤسسة الاقتصادي ؛ ففيها لاينعكس او يكاد استعمال الصناديق الانتاجية الاساسية . وهذه الطريقة يجري تطبيقها لاجل تحديد ربحية مختلف اصناف المنتوجات ولدن تخطيط اسعارها .

ثانيا . تحدد الربحية بوصفها نسبة الربح الى مجمل الصناديق الانتاجية الاساسية والى الموارد الدائرة المقررة حسب المعدلات في المؤسسة . وهي تحسب بالمعادلة التالية :

$$م ر = \frac{ك ر}{ص}$$

حيث م ر = معدل الربحية ،
ك ر = كمية (مقدار) الربح ،
ص = قيمة الصناديق الانتاجية والموارد الدائرة المقررة حسب المعدلات .

ان مؤشر الربحية هذا يحدّد في المقام الاول درجة الاستفادة الفعالة من الصناديق الانتاجية في المؤسسة .

لنفترض مؤسستين تملكان صناديق انتاجية اساسية متساوية ، بمبلغ ٣٠ مليون روبل لكل منهما . ولكن احداهما جنت في غضون سنة ربحا قدره ١٠ ملايين روبل ، والثانية ١٢ مليون روبل . ان مستوى الربحية عند المؤسسة الاولى يبلغ :

$$(\frac{١٠}{٣٠} \times ١٠٠) = ٣٣٫٣ \%$$

ويبلغ عند المؤسسة الثانية :

$$(\frac{١٢}{٣٠} \times ١٠٠) = ٤٠ \% .$$

ومن هنا ينجم ان المؤسسة الثانية قد استعملت صناديقها الاساسية بمزيد من الفعالية .

ان هذه الطريقة لحساب مستوى الربحية يسهم فى زيادة مصلحة جماعات المؤسسات فى تحسين الاستفادة من الصناديق الانتاجية الاساسية وفى تخفيض نفقات العمل الحى والعمل المتبلور.

ان مستوى ربحية المؤسسة رهن باسباب كثيرة . اولا ، بجميع العوامل التى تؤثر فى كلفة الانتاج ؛ ثانيا ، بنصيب الآلات والآلات - الادوات ، والتجهيزات العاملة فى مجمل مقدار الصناديق الانتاجية الاساسية ؛ ثالثا ، بسعر المنتوج ، ونوعية البضائع ، وظروف التزويد والتصريف ، والخ . .

ان ازدياد ربحية بعض المؤسسات فى ظل الاشتراكية لا يتناقض مع مصالح المؤسسات الاخرى بل يخلق ، على العكس ، الشروط لاجل تطوير الاقتصاد الوطنى كله بوتائر متسارعة فى المستقبل خلال سنوات عديدة . ان ربحية المؤسسات الاشتراكية لا يتعرض للتقلبات العفوية ، الصدفية ، فى الاسعار ، اذ ان ادارة الاقتصاد المخططة تؤمن تصريف المنتوج باسعار مخططة ثابتة .

نظام الاسعار

يجرى تصريف منتوج الصناعة الاشتراكية بموجب اسعار مخططة مقررة سلفا . والمبدأ الاساسى لتقرير الاسعار فى ظل الاشتراكية هو اقرار الاسعار بصورة منهاجية مع مراعاة تكاليف الانتاج الاجتماعية اى على اساس قيمة البضاعة . ان السعر فى المجتمع الاشتراكى ينحرف عن القيمة ، ولكن هذه الانحرافات لا تحدث بصورة عفوية ، بل تقررها الدولة لاجل تطوير الاقتصاد الوطنى . وقد جاء فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى : "يجب ان تعبّر الاسعار ، بدرجة متزايدة ، عن نفقات العمل الضرورية اجتماعيا ، وتؤمن تغطية نفقات الانتاج والتداول وربحا معينا لكل مؤسسة تعمل بصورة عادية" .

وفى المجتمع الاشتراكى ، يميزون بين اسعار الجملة لمنتوجات المؤسسة والصناعة ، واسعار الشراء الواحدة للمنتوجات الزراعية ، واسعار المفرق فى تجارة الدولة والتجارة التعاونية واسعار المفرق فى السوق غير المنظمة .

ان سعر الجملة فى الاتحاد السوفييتى يشمل كامل كلفة الانتاج وربح المؤسسة الصناعية ، ونفقات وربح هيئة التصريف . واذا كان يخضع صنف معين من البضاعة لضريبة التداول (رقم الاعمال) ، فان سعر الجملة يشمل كذلك ضريبة التداول .

ويمكن الاعراب عن الصلة المتبادلة بين انواع اسعار المنتوج الصناعى بالمخطط التالى :

كلفة المصنوعة	الربح	ضريبة التداول	علاوة التصريف	العلاوة التجارية

سعر الجملة للمؤسسة

سعر الجملة للصناعة

سعر المفرق

تتوارد ضريبة التداول الى الميزانية اساسا من الفروع التى تنتج سلع الاستهلاك الشخصي وكذلك من جملة من فروع الصناعة الثقيلة (صناعة البترول ، صناعة الغاز، صناعة الحديد والفولاذ ، صناعة المعدات الكهربائية وغيرها) . ان العديد من منتوجات الصناعة الثقيلة يباع باسعار ادنى من قيمتها . وهذا يعنى ان قسما من الدخل الصافى الناشئ فى فروع الصناعة الثقيلة يتحقق فى اسعار البضائع التى تنتجها الصناعة الخفيفة بواسطة ضريبة التداول .

وعند اقرار اسعار الجملة ، تنطلق الدولة من ضرورة التعويض عن نفقات المؤسسات المخططة على انتاج المنتوج وضرورة تأمين ربحية المؤسسات .

وبنظام الاسعار تعزز الدولة الميزان الاقتصادى وتحفز تخفيض تكاليف الانتاج وزيادة انتاج الاصناف الضرورية من البضائع .

٤ - الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات

مبادئ الميزان الاقتصادى ، المدروسة اعلاه ، تطبق ايضا ، من حيث الاساس ، في الكولخوزات . ولكن الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات يرتدى اشكالا مختلفة بعض الشئ عن اشكاله فى مؤسسات الدولة ، ومرد هذا الى السمات الخاصة التى تمتاز بها الملكية التعاونية الكولخوزية والى عوامل الانتاج الطبيعية .

ان الميزان الاقتصادى يتطلب بالدرجة الاولى حساب الانتاج الاجمالى فى الكولخوز نقدا . والانتاج الاجمالى هو كل الانتاج الذى تنتجه الاستثمارة التعاونية المعنية خلال السنة . ان قسما كبيرا من هذا الانتاج يوضع قيد البيع فيؤلف الانتاج البضاعى للكولخوز . ومن

هـذا الانتاج البضاعي ، يباع الجزء الاكبر من الدولة باسعار الشراء الاساسية التى تقررها الدولة لعدد من السنوات . ورغبة فى حفز تنفيذ خطط الدولة بعلاوة فيما يتعلق بجملة من المنتوجات ، تقررت علاوة قدرها ٥٠ ٪ على سعر الشراء الاساسى للمنتوجات المباعة علاوة على الخطة .

ان اسعار الشراء التى تقررها الدولة لكل نوع من المنتجات انما تقررها وفقا لمناطق البلاد ، وظروف الانتاج فى كل منطقة . مثلا ، ان سعر شراء الحبوب فى منطقة الاورال اعلى منه فى اوكرانيا ، لأن الظروف الطبيعية وغيرها من الظروف اكثر ملاءمة فى اوكرانيا لتسيير الزراعة ولأن نفقات العمل لانتاج كنتال من الحبوب فى اوكرانيا هى اقل .

ولتقدير ربعية الانتاج الكولخوزى يجب ايضا تحديد كلفة انتاج المنتوج . ان كلفة المنتوج الكولخوزى انما هى ، بالتعبير النقدى ، قسم من القيمة يعوض النفقات على وسائل الانتاج المستهلكة (العمل الماضى) ودفع اتعاب عمل الكولخوزيين (قسم من العمل الحى) . وهى تبين ما كلفه انتاج وتصريف هذا الصنف او ذاك من المنتوجات .

ان كلفة المنتوج الكولخوزى تنطوى على العناصر التالية من النفقات : قيمة الصناديق الاساسية المستهلكة فى سياق الانتاج (مقتطعات الاستهلاك) ، وقيمة المنتوجات والمواد المستهلكة (من منتوج الكولخوز او المشتراة) ، ونفقات دفع اتعاب العمل ، وغير ذلك من النفقات النقدية (للمأموريات والخ .) .

يجرى حساب كلفة الانتاج الكولخوزى بالطريقة التالية : البذار والاعلاف وسائر اللوازم من صنع الكولخوز تحسب بكلفة الانتاج ، والمواد المشتراة بالسعر الفعلى . وتلف الصناديق الانتاجية الاساسية (الجرارات ، السيارات ، الآلات الزراعية ، الخ .) يقدر بالمعدلات المقررة للسوفخوزات . والاجرة العينية التى يتقاضاها الكولخوزيون لقاء عملهم تقدر ايضا نقدا . ان الاجرة النقدية فى الكولخوز تسهل تطبيق طريقة الميزان الاقتصادى .

الكولخوز استثمارة كبيرة . وادارته تتطلب حسابا نقديا دقيقا لجميع النفقات من اجل صنع المنتوج . وتواجه الكولخوز مهمة التوصل الى تخفيض دائب فى كلفة المنتوج الكولخوزى . ولهذا الغرض يجب قبل كل شيء زيادة انتاجية العمل علما بان الشرط الرئيسى لزيادتها بسرعة هو تكثيف الزراعة بالارتباط مع اشاعة الكيمياء فيها ، وتطوير الزراعة المروية ، وتطبيق المكننة الشاملة والكهربة الشاملة . ان تطوير الزراعة تطويرا مكثفا يتيح زيادة مردود الحقول وتربية المواشى زيادة كبيرة .

ان زيادة الانتاج الكولخوزى وتخفيض كلفته شرط ضرورى لتخفيض اسعار التخزين واسعار المفرق التى تعينها الدولة للانتاج الزراعى . ان اسعار التخزين التى تقررها الدولة ، تحسب بحيث ان الكولخوز الذى يبيع منتوجاته من الدولة يغطى نفقاته ويحصل على دخل صاف

(ربح) ناشيء عن الفرق بين سعر الشراء وكلفة الانتاج الكاملة .

ان دخل الكولخوز الصافي هو القسم من قيمة الانتاج الاجمالي ، الذى يبقى بعد حسم جميع النفقات المترتبة لانتاجه ، اى بعد حسم كلفة الانتاج . ان المقارنة بين نفقات الانتاج والمداخيل الحاصلة تتيح تحديد الربحية الاقتصادية لانتاج هذا النوع او ذاك من السلع الزراعية ، تحديد حصيلة النشاط الاقتصادى الذى يبذله الكولخوز بمجمله .

ان قسما من دخل الكولخوز الصافى يؤلف الريع الفرقي .

فان الكولخوزات التى تستثمر اراضى افضل او متوسطة من حيث الخصوبة ، او واقعة على مسافة اقرب من محلات تصريف منتجاتها ، تتحمل من نفقات النقل اقل ، وتحصل على دخل صاف اضافى بالنسبة للكولخوزات التى تعمل فى احوال انتاجية طبيعية او غيرها اسوأ نسبيا . وهذا القسم من الدخل الصافى يؤلف الريع الفرقى من الصنف الاول .

ولكنه يتشكل فى كولخوزات ايضا ريع فرقى من الصنف الثانى . وهو يمثل القسم من الدخل الصافى ، الذى تحصل عليه الكولخوزات المتقدمة نتيجة لاستغلال الارض على نحو احسن ، واستخدام التكنيك الجديد ، والآلات ، واستعمال الاسمدة ، واتقان الطرائق الزراعية ، والخ . . وهذا ما يزيد انتاجية العمل ، ويخفض النفقات بكل وحدة من المنتوج .

ان قسما من الريع الفرقى يبقى فى الكولخوزات والقسم الآخر يمضى الى ميزانية الدولة عبر نظام الاسعار وضريبة الدخل .

ان الكولخوزات تملك احتياطيات كبيرة لتخفيض النفقات بكل وحدة من المنتوج . ان تخفيض النفقات بكل وحدة من المنتوج استنادا الى زيادة انتاجية العمل ، يفضى الى تخفيض كلفة الانتاج وانماء الدخل الصافى فى الكولخوز ، وارتفاع رفاهية الكولخوزيين باستمرار .

اسئلة للمراجعة :

١ - اعط مواصفات الحلقة الاساسية من الميزان الاقتصادى للانتاج الاجتماعى فى ظل الاشتراكية .

٢ - فيم يتلخص جوهر الميزان الاقتصادى ؟

٣ - بموجب اية مبادىء يتأمن الميزان الاقتصادى ؟

٤ - كيف تتأمن المصلحة المادية لكل شغيل فى المؤسسة ولجماعة المؤسسة بمجملها ؟

٥ - فيم يتلخص جوهر نظام التوفير وتأثيره فى الميزان الاقتصادى ؟

٦ - ما هى اشكال الميزان الاقتصادى ؟

٧ - اعط مواصفات الاموال الثابتة والاموال الدائرة .

٨ - اعط مواصفات الموارد الدائرة ودورانها .

٩ - قيمة وكلفة منتوج المؤسسات الاشتراكية . بنية الكلفة وسبل تخفيضها .

١٠ - ما هو الدخل الصافى وما هى اشكاله ؟

١١ - ما هو الربح وكيف يتوزع بين الدولة والمؤسسة ؟
١٢ - ماذا تعنى الريعية وكيف تحسب ؟
١٣ - ما هو نظام الاسعار فى ظل الاشتراكية ؟
١٤ - ما هى خصائص الميزان الاقتصادى فى الكولخوزات ؟

الفصل السادس عشر

تجديد الانتاج الاشتراكى . الدخل الوطنى والنظام المالى والتسليفى

١ - تجديد الانتاج الاشتراكى

ما هو تجديد الانتاج الاشتراكى ؟

يقصد بتجديد الانتاج العملية الدائبة المستمرة ، غير المنقطعة لانتاج الخيرات المادية وتوزيعها وتبادلها واستهلاكها . وفى هذه العملية ، يضطلع الانتاج بالدور الحاسم ، لأنه لا يمكن توزيع واستهلاك الا ما تم انتاجه .

وتجديد الانتاج بسيط وموسع . وفى ظل الاشتراكية ، يجرى اتساع مقاييس الانتاج ، بدأب واستمرار ، وتعاظمها سنة بعد سنة اى تجديد الانتاج الموسع . ان عملية تجديد الانتاج لا تعنى فقط تجديد انتاج الخيرات المادية وقوة العمل بدأب واستمرار ، بل تعنى ايضا تجديد انتاج علاقات الانتاج .

يؤمن تجديد انتاج علاقات الانتاج الاشتراكية نمو وتوطد الملكية الاجتماعية الاشتراكية بشكليها - ملكية الدولة (ملكية الشعب بأسره) والملكية الكولخوزية التعاونية - والتقارب ومن ثم الاندماج بين هذين الشكلين ، وتحولهما تدريجيا الى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره لوسائل الانتاج ، وتوسيع وترقية التعاون الرفاقي والتعاضد بين الشغيلة ، وتطوير الموقف الشيوعى من العمل ، وتطوير الاشكال الشيوعية لتوزيع الخيرات المعيشية تطويرا تدريجيا .

وخلافا لتجديد الانتاج الرأسمالى ، يتسم تجديد الانتاج الاشتراكى بسمة رئيسية قوامها انه يخضع لهدف نبيل هو تلبية حاجات الشعب . اما فى النظام الرأسمالى ، فالهدف آخر وهو اثراء حفنة من

الملاكين الخاصين . ان تجديد الانتاج الاشتراكي يتطور في مصلحة المجتمع بأسره ، وهذا ما ينفى امكانية نشوب ازمات فيض الانتاج وظهور البطالة .

ومن سمات تجديد الانتاج الاشتراكي الاخرى ، تنامى الانتاج باستمرار . ان تجديد الانتاج الاشتراكي يجرى بصورة منهاجية . وهذا يعنى ان تطور اى فرع من فروع الانتاج ، شأنه شأن تطور الانتاج الاجتماعي بمجموعه ، انما يجرى وفق خطة موضوعة سلفا . وفي سياق تجديد الانتاج الاشتراكي ، تتنامى القوى المنتجة بلا انقطاع .

ومن حيث المضمون الاجتماعي ، يعنى تجديد الانتاج تجديد انتاج القوى المنتجة وعلاقات الانتاج ؛ ومن حيث النتيجة المادية ، يعنى عملية ابداع المنتوج الاجتماعي الاجمالي .

المنتوج الاجتماعي الاجمالي وتركيبه

ان تجديد الانتاج الاجتماعي الاشتراكي يؤدى الى نشوء المنتوج الاجتماعي الاجمالي وبالتالي ، الى تكاثر الثروة الاجتماعية . ويقصد بالثروة الاجتماعية كل مجمل الخيرات المادية التي يملكها المجتمع . وهذه الخيرات المادية هي ثمرة النشاط الانتاجي الذى بذله ويبذله الجيل الحالي وبذلته كذلك جميع الاجيال السابقة . ولكن تجدر الاشارة الى ان ثروة المجتمع لا تقتصر على الخيرات المادية المتراكمة بل تشمل كذلك الموارد الطبيعية وقيم المجتمع الروحية والثقافية ، والطاقة العلمية والتعليمية ، ومستوى كفاءة العاملين العام وتركيبهم ، وقدرة نظام الخدمات .

ان المنتوج الاجتماعي الاجمالي يمثل كامل كمية الخيرات المادية التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة ، تكون عادة سنة (المنتوج الاجتماعي السنوى) . ان المنتوج الاجتماعي الاجمالي هو من صنع الشغيلة في مجال الانتاج المادى : الصناعة ، الزراعة ، النقليات ، المواصلات - وكذلك من صنع شغيلة التجارة في قسمها الذى تستمر فيه عملية الانتاج (التوضيب ، التصنيف ، الخزن ، النقل) .

وعلاوة على العمل القائم في الانتاج المادى ، يقوم في النظام الاشتراكي قسم من العمل في ميدان ادارة الدولة ، والثقافة ، والخدمات المعيشية ، والاسعاف الطبى . ان نشاط الشغيلة في هذا الميدان لا يشترك مباشرة في ابداع المنتوج الاجتماعي الاجمالي ، ولكنه مفيد اجتماعيا ، وضرورى للمجتمع ويساعد على ابداع المنتوج الاجتماعي الاجمالي .

في المجتمع الاشتراكي ، ينمو المنتوج الاجتماعي الاجمالي بطريقة منهاجية ، وبلا انقطاع وبوتائر عالية . فمن سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٨٠ ، ازداد المنتوج الاجتماعي الاجمالي في الاتحاد السوفييتي الى ١٣٫٦ مرة .

فما هي عوامل هذا النمو في النظام الاشتراكي ؟

بما ان المنتوج الاجتماعى الاجمالى يصنعه العمل فى فروع الانتاج المادى ، فان زيادته رهن بعدد العاملين فى هذا المجال . ولكن زيادة عدد العاملين هو السبيل الانتشارى لتنمية الانتاج سواء فى مؤسسة بمفردها ام فى الاقتصاد الوطنى برمته . ولا يمكن اعتبارها المصدر الوحيد لنمو المنتوج الاجتماعى الاجمالى . ويجب ان يؤخذ بالحسبان ان احتياطيات زيادة عدد العاملين فى الانتاج المادى محدودة جدا .

ان العامل الرئيسى لنمو المنتوج الاجتماعى الاجمالى هو نمو انتاجية العمل الاجتماعى على اساس التقدم العلمى والتكنيكى المتواصل ، وارتفاع درجة كفاءة العمال والكولخوزيين والمهندسين والتكنيكيين والمستخدمين ، والاستفادة بمزيد من العقلانية من الصناديق الانتاجية ، وتطبيق التنظيم العلمى للعمل والانتاج . وهذا السبيل المكثف لزيادة المنتوج الاجتماعى الاجمالى غير محدود فى ظل الاشتراكية .

ان تجديد انتاج المنتوج الاجتماعى الاجمالى يتم سواء بشكله العينى المادى ، ام بشكل قيمته .

فمن حيث شكله العينى المادى ، يشمل المنتوج الاجتماعى الاجمالى :

١ - وسائل الانتاج اى الوسائل ذات المقصد الانتاجى (الآلات ، المواد الاولية ، اللوازم ، الوقود ، الخ .) ؛

٢ - اشياء الاستهلاك الشخصى (الالبسة ، الاحذية ، الاغذية ، المساكن ، سلع الاستعمال المنزلى ، الخ .) .

ان الاشياء المعدة للانتاج تستخدم لتجديد وسائل الانتاج المستهلكة ولتوسيع الانتاج (التراكم) باستمرار ، ولتشكيل احتياطيات الانتاج .

اما اشياء الاستهلاك الشخصى ، فتستخدم لتلبية حاجات الشغيلة العاملين فى الانتاج والمجتذبين حديثا الى الانتاج ، ولتلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع غير القادرين على العمل ، ولانشاء احتياطيات من سلع الاستهلاك لدى الدولة .

وهكذا فان الانتاج الاجتماعى ، بحكم مصير الاشياء المضمنة فى المنتوج الاجتماعى الاجمالى ، ينقسم الى قطاعين اساسيين : انتاج وسائل الانتاج (القطاع الاول) ؛ انتاج سلع الاستهلاك (القطاع الثانى) .

من حيث القيمة ، ينقسم المنتوج الاجتماعى الاجمالى الى ثلاثة اقسام : ١ - قيمة وسائل الانتاج المستهلكة ، وتنتقل هذه القيمة الى المنتوج الجاهز ؛ ٢ - القيمة الناشئة حديثا والمعدة لاستهلاك الشغيلة الشخصى ؛ ٣ - القيمة الناشئة حديثا والمعدة لتوسيع الانتاج وانماء صندوق الاستهلاك الاجتماعى (العام) .

وكل من هذه الاقسام يقوم بدور خاص فى عملية تجديد الانتاج . فالقسم الاول يؤلف صندوقا يعوض (من حيث القيمة) وسائل الانتاج المستهلكة ، اى استهلاك المبانى ، والمنشآت ، والآلات ، والآلات - الادوات ، والاجهزة ، والمواد الاولية ، والوقود ، والكهرباء ، وغيرها من

العناصر المعدة للانتاج .

والقسم الثانى من قيمة المنتوج الاجتماعى يؤلف صندوقا يعوض نفقات قوة العمل ، اى الاشياء التى يستهلكها شغيلة الانتاج المادى .

والقسم الثالث من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يجسد قيمة المنتوج الزائد ويؤلف صندوقا يعوض نفقات القطاع غير المنتج ويؤمن كذلك انشاء صندوق لتوسيع الانتاج (صندوق التراكم) .

شروط تصريف المنتوج الاجتماعى الاجمالى

يتم تصريف المنتوج الاجتماعى الاجمالى السنوى بطريقة مخططة ، بالتبادل بين القطاعين الاول والثانى ، وكذلك فى داخل كل من القطاعين .

لنر اولا كيف يتم تصريف المنتوج الحاصل فى مؤسسات القطاع الاول .

لتجديد عملية الانتاج فى القطاع الاول بدأب واستمرار ، من الضرورى التعويض بلا انقطاع عن وسائل الانتاج التى استهلكت فيه . وهذه العملية تجرى بالتبادل بين شتى الفروع فى داخل هذا القطاع. مثلا ، تقدم صناعة استخراج الفلزات الحديدية وصناعة الفحم المواد الاولية والوقود لصناعة التعدين ، وصناعة التعدين تقدم المعدن لصناعة بناء الآلات وتحصل بالمقابل على الاعتدة ، الخ . . ان فروع القطاع الاول تتبادل فيما بينها ، بصورة منهاجية دائبة ، وسائل الانتاج الضرورية لمواصلة عملية الانتاج فى هذه الفروع . هكذا يتم تصريف قسم من منتوج القطاع الاول .

والقسم الثانى من منتوج القطاع الاول معد للتعويض عن وسائل الانتاج المستهلكة فى القطاع الثانى . واخيرا ، القسم الثالث من منتوج القطاع الاول ، الذى يتجسد فيه العمل الزائد ، يمضى الى توسيع الانتاج فى القطاعين الاول والثانى .

وفى القطاع الثانى ، كما فى القطاع الاول ، يتم تصريف قسم من المنتوج عن طريق التبادل الداخلى بين شتى فروع هذا القطاع ، ويستهلكه الشغيلة العاملون فى فروع هذا القطاع . والقسم الثانى منه معد لاستهلاك شغيلة القطاع الاول . وقسم معين من منتوج القطاع الثانى يمضى الى الشغيلة الداخلين جديدا فى مضمار الانتاج ، والى تلبية اعضاء المجتمع العاملين فى القطاع غير المنتج واعضاء المجتمع غير القادرين على العمل .

وبين القطاعين الاول والثانى ، يجرى التبادل بصورة منهاجية . فالقطاع الاول يقدم لفروع القطاع الثانى الآلات ، والآلات ـ الادوات ، والاجهزة ، والوقود ، واللوازم ، الخ . ، لكى يجدد وسائل الانتاج المستهلكة ويوسع الانتاج . والقطاع الثانى يقدم للقطاع الاول سلع الاستهلاك لكى يؤمن حاجات الشغيلة الشخصية فى القطاع الاول ويزيد صندوقهم للاستهلاك ، بالارتباط مع تنامى الاستهلاك ومع اهداف توسيع

جميع فروع الانتاج في القطاع الاول ، واجتذاب شغيلة جدد الى هذا القطاع .

وهكذا تقوم ،بشكل عيني وشكل نقدى ، حركة دائبة من التبادل بين جميع العناصر التى تؤلف المنتوج الاجتماعى الاجمالى .

ولتحقيق تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع ، دون خلل ولا توقف ، لا بدّ من الشروط التالية :

اولا ، ان يكون المنتوج السنوى فى القطاع الاول ، المؤلف من وسائل الانتاج ، كافيا من حيث قيمته وشكله العينى : أ - للاستعاضة (تجديد) كليا ، عينا وقيمة ، عن موارد الانتاج المستهلكة فى القطاعين الاول والثانى فى سياق ابداع المنتوج الاجتماعى الاجمالى ؛ ب - لزيادة الصناديق الانتاجية فى القطاعين وفقا للحاجات الاجتماعية النامية ، اى لتكديس وسائل الانتاج الضرورية لتوسيع مقاييس الانتاج ؛ ج - لانشاء المخزونات والاحتياطيات الضرورية اجتماعيا من الموارد الانتاجية .

ثانيا ، ان يكون المنتوج السنوى فى القطاع الثانى ، المؤلف من سلع الاستهلاك ، كافيا من حيث شكله العينى وقيمته : أ - لتزويد شغيلة قطاعى الانتاج الاشتراكى ، العاملين منذ حين او الداخلين جديدا فى مضمار الانتاج ، بسلع الاستهلاك ، حسب المبدأ القائل : "لكل حسب عمله" ؛ ب - لتزويد الشغيلة العاملين فى القطاع غير المنتج (الادارة ، التعليم ، رعاية الصحة ، الخ .) بسلع الاستهلاك ، حسب المبدأ نفسه ؛ ج - لانشاء المخزونات والاحتياطيات الضرورية اجتماعيا من سلع الاستهلاك .

وبمراعاة هذه الشروط فقط ، يمكن تأمين تجديد الانتاج الموسع للمنتوج الاجتماعى الاجمالى .

افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج

هناك شرط هام جدا وضرورى لتحقيق تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع هو افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج (القطاع الاول) اى تطويره بمزيد من السرعة ، بالنسبة لانتاج وسائل الاستهلاك (القطاع الثانى) . ولتوسيع الانتاج ، من الضرورى اولا انتاج وسائل الانتاج بكمية لا تكفى للاستعاضة عن وسائل الانتاج المستهلكة فى سياق الانتاج وحسب ، بل تكفى ايضا لزيادة حجم الانتاج فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى .

لقد كان لينين يعتبر افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج بالنسبة لانتاج سلع الاستهلاك ، القانون الاقتصادى لتجديد الانتاج الموسع .

فما هو هذا القانون ؟

ان تطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكى فى المجتمع يرافقهما ارتفاع حصة العمل المتبلور (الماضى) فى المنتوج الاجتماعى وانخفاض

حصة العمل الحى . واكثر فاكثر يحل العمل الآلى محل العمل اليدوى ، وهذا ما يؤول الى زيادة انتاجية العمل ، وبالتالى الى زيادة ابعاد الانتاج وحجمه . ان افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج تعنى احلال العمل الآلى محل العمل اليدوى ، وتتجسد عامة بالتقدم التكنيكى فى نطاق الصناعة الآلية . وهى نتيجة التقدم التكنيكى وشرطه ايضا . ان تجديد الانتاج الموسع ، المرتكز على التقدم التكنيكى ، وثيق الارتباط بافضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج .

خلافا لما هى الحال فى النظام الرأسمالى ، تكتسب افضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج فى النظام الاشتراكى مضمونا نوعيا جديدا ، فهى لا تتحقق بطريقة عفوية ودورية ، بل بطريقة واعية ، منهاجية ، دائبة ، ولا تستخدم لاغناء الرأسماليين ، بل لتأمين استمرار الارتفاع فى رفاهية الشعب بأسره .

ولا يمكن بلوغ هدف الاشتراكية الا بافضلية تطوير انتاج وسائل الانتاج . فان الصناعتين الخفيفة والغذائية والزراعة ، التى تلبى حاجات الناس الى سلع الاستهلاك ، لا تستطيع ان تتطور بنجاح وتوسع انتاجها الا اذا مدها القطاع الاول بكميات كافية من شتى انواع الآلات ، والكهرباء ، والمواد الاولية ، وكان التقدم التكنيكى مضمونا فى هذه الفروع . فلزيادة انتاج المنسوجات مثلا ، يجب اولا انتاج مزيد من انوال الحياكة الكبيرة المردود وغيرها من الآلات والاجهزة . وفى الاتحاد السوفييتى تزيد الصناعة الثقيلة ، سنة بعد سنة ، انتاج التجهيزات والخامات لاجل الصناعة الخفيفة . وبمقادير اكبر فاكبر يزداد انتاج بضائع الاستهلاك الشعبى . ولذا لا وجود لاى تضاد بين القطاع "أ" والقطاع "ب" . ومن الامثلة الساطعة على ذلك ، استعمال منتوجات الكيمياء فى الاقتصاد الوطنى الذى يشمل ميدان الانتاج وميدان الاستهلاك ، القطاع الاول والقطاع الثانى من الانتاج الاجتماعى .

ان تعجيل وتائر نمو القطاع الثانى لا يعنى ان قانون افضلية انماء انتاج وسائل الانتاج يفقد قوته . فقد جاء فى قرارات المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعى السوفييتى : "بوتائر اسرع يجب تطوير الفروع التى تؤمن التطورات البنيوية التقدمية فى الاقتصاد الوطنى ، وتجديد الانتاج الموسع الثابت والمتوازن " .

٢ - الدخل الوطنى وتوزيعه فى النظام الاشتراكى

الدخل الوطنــــى

الدخل الوطنى فى النظام الاشتراكى هو جزء من المنتوج الاجتماعى الاجمالى يبقى بعد الاستعاضة عن وسائل الانتاج

المستهلكة ويحتوى العمل الحى المبذول حديثا .

والدخل الوطنى ، من حيث شكله العينى ، المادى ، يتألف من قسم من وسائل الانتاج المنتوجة حديثا ومن كل سلع الاستهلاك المنتوجة حديثا . وهو يستخدم - اولا ، كمصدر لصندوق استهلاك العاملين في مجال الانتاج المادى ، فيؤمن تجديد انتاج قوة العمل ؛ ثانيا ، كمصدر لتوسيع الانتاج وتشكيل الاحتياطيات الضرورية لاجل القيام بلا انقطاع ولا خلل بعملية تجديد الانتاج الاجتماعي الموسع ؛ ثالثا ، كمصدر لاعالة ميدان الانتاج غير المادى . وبما ان الانتاج البضاعي قائم فى ظل الاشتراكية ، فان الدخل الوطنى يرتدى ، علاوة على الشكل العينى ، شكل القيمة ، شكل النقد ، ويتجلى ويقاس بواسطة النقد . ان مقدار الدخل الوطنى يحسب بالاسعار المقارنة ، ويسمى الحجم الطبيعى (المادى) للدخل الوطنى .

ان الدخل الوطنى فى المجتمع الاشتراكي يختلف اختلافا جذريا عن الدخل الوطنى فى المجتمع الرأسمالى ، من حيث طبيعته الاقتصادية ، ومصادره ، ومبدأ توزيعه وطابع استخدامه .

ففى النظام الرأسمالى ، فان الدخل الوطنى ينشأ عن استثمار الجماهير الكادحة ، وتتصرف به الطبقات المستثمرة ، ويستأثر الرأسماليون وكبار الملاكين العقاريين بالقسم الاكبر منه ، بينا يبقى القسم الاصغر للشغيلة .

اما فى النظام الاشتراكي ، فان الدخل الوطنى هو من صنع الشغيلة المتحررين من الاستثمار ، وهو يخص الشغيلة بكليته . وفى النظام الاشتراكي ، تتوافر جميع الشروط الضرورية لتنامى الدخل الوطنى بسرعة واستمرار . ففى الاتحاد السوفييتى ازداد الدخل الوطنى فى عام ١٩٨٠ الى ١٤١ر١ مرة بالقياس الى عام ١٩٤٠ . وفى عام ١٩٨٥ ، سيزداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى ١٨ - ٢٠ ٪ بالقياس الى عام ١٩٨٠ .

ان الدخل الوطنى فى النظام الاشتراكي ينمو قبل كل شيء بفضل ارتفاع انتاجية العمل . وفى هذا المجال ، تعود اهمية كبيرة الى تطوير العلم والثقافة ، وتجربة الناس المتراكمة فى حقل الانتاج ، ومستوى معارف وكفاءة شغيلة المجتمع الاشتراكي .

ففى الاتحاد السوفييتى ، يفضى ارتفاع انتاجية العمل الى تشكيل القسم الاعظم من مجمل زيادة الدخل الوطنى . وهذا العامل هو العامل الحاسم فى انشاء الدخل الوطنى . فبقدر ما ترتفع انتاجية العمل ، بقدر ما يتعاظم الحجم المادى للمنتوج الاجتماعى الاجمالى ، وبقدر ما يتعاظم بالتالى كامل مجموع الدخل الوطنى .

وهناك عامل ثان لنمو الدخل الوطنى فى المجتمع الاشتراكي ، هو ازدياد عدد الشغيلة العاملين فى فروع الانتاج المادى . ولكن هذا العامل محدود . والى جانب ذلك ، ينمو على الدوام عدد الافراد العاملين فى الميدان غير المادى .

ان النظام الاشتراكي للاقتصاد الوطني يؤمن استخدام موارد المجتمع من اليد العاملة على خير وجه عقلاني ، نظرا لتصفية البطالة في المجتمع الاشتراكي ولأنه تتوافر الامكانية لاستخدام اليد العاملة بصورة منهاجية وفقا لحاجات المجتمع .

وهناك اخيرا عامل ثالث لنمو الدخل الوطني هو توفير وسائل الانتاج . ان التوفير في نفقات المواد الاولية والوقود واللوازم بشكل وحدة من المنتوج واستخدام الاعتدة والمساحة الانتاجية بمزيد من الفعالية يخلقان موارد اضافية لزيادة كمية المنتوجات المصنوعة ، ويؤولان بالتالي الى نمو مناسب في الدخل الوطني .

توزيع الدخل الوطني

ان توزيع الدخل الوطني في النظام الاشتراكي يجري بطريقة منهاجية ، بغية تأمين تجديد الانتاج الاشتراكي الموسع وتحسين رفاهية الشعب باستمرار .

والدخل الوطني الناشئ في الاقتصاد الوطني ينقسم الى قسمين : القسم الاول ، الذي يمثل المنتوج الضروري ويوزع بين الشغيلة العاملين في الانتاج المادي ، وفقا لكمية عملهم ونوعيته . وهذا القسم يتخذ شكل الاجرة التي يتقاضاها عمال ومستخدمو مؤسسات الدولة ، وشكل مداخيل الكولخوزيين العينية والنقدية .

والقسم الثاني من الدخل الوطني هو المنتوج الزائد ، العائد الى توسيع الانتاج ، وتشكيل الاحتياطيات ، وبناء المؤسسات المعيشية والثقافية وانشاء صناديق الاستهلاك الاجتماعية والى سائر الحاجات الاجتماعية .

ووفقا لخطط توسيع الانتاج الاشتراكي في المدينة والريف ، وكذلك رغبة في تلبية الحاجات الاجتماعية ، تلجأ الدولة الاشتراكية الى اعادة توزيع الدخل الوطني ، عبر ميزانية الدولة بالدرجة الاولى . ان فئات السكان ممن يعملون في المجال غير المنتج ، يحصلون على مداخيلهم عن طريق اعادة توزيع الدخل الوطني .

وفي المجتمع الاشتراكي ، ينقسم الدخل الوطني كله الى صندوق استهلاك وصندوق تراكم .

ان صندوق الاستهلاك هو القسم من الدخل الوطني ، الذي يستخدم لتلبية حاجات السكان الى الاغذية والالبسة والاحذية وسلع الاستعمال المنزلي والثقافي ، وكذلك لتلبية الحاجات الاجتماعية . ولهذا الغرض ينفق الاتحاد السوفييتي قرابة اربعة اخماس الدخل الوطني .

ويتكون صندوق الاستهلاك من المنتوج الناشئ عن العمل الضروري ، ومن قسم من المنتوج الزائد .

ومن الممكن في النظام الاشتراكي قسمة صندوق الاستهلاك بدوره ، وفقا لوجوه استخدامه ، الى صندوق لدفع اجور شغيلة الانتاج الاشتراكي وصندوق للاستهلاك الاجتماعي . وهذا الاخير ينفق لتلبية الحاجات

الاجتماعية والثقافية ، اى لتغطية الحاجات فى ميدان العلم والتعليم والصحة العامة والفنون ، الخ . ، وتمويل التأمينات الاجتماعية (مساعدة الدولة للامهات الكثيرات الاولاد وللامهات الوحيدات ، معاشات التقاعد ، الخ .) ، لتغطية نفقات الادارة والدفاع (تمويل جهاز الدولة والقوات المسلحة ، الخ .) . ان صندوق الاستهلاك الاجتماعى يرتدى اهمية كبيرة من اجل نمو رفاهية الشعب .

صندوق التراكم يتكون من المنتوج الزائد . وهو من حيث مضمونه المادى ، يمثل بالدرجة الاولى المنتوجات المصنوعة فى القطاع الاول . ولكن قسما من منتوجات القطاع الثانى يتراكم ايضا (تكديس سلع الاستهلاك للشغيلة الجدد ، انشاء مخزونات واحتياطيات من سلع الاستهلاك ، الخ .) . ومن حيث تعبيره النقدى ، يتألف صندوق التراكم بالدرجة الاولى من الموارد التى تخصصها ميزانية الدولة ومؤسسات الدولة والمؤسسات التعاونية الكولخوزية ، لاغراض التراكم . وهكذا يمضى نحو خمس الدخل الوطنى الى صندوق التراكم .

ومن حيث وجوه استخدامه ، يمكن قسمة صندوق التراكم الى ثلاثة اقسام : القسم الاول يخصص لتوسيع الانتاج ، والثانى لتمويل وبناء المؤسسات المعيشية والثقافية (المدارس ، المستشفيات ، بيوت السكن ، الخ .) ، بينا يؤلف القسم الثالث والاخير صندوق الاحتياط او التأمين .

ومن الممكن ابراز توزيع المنتوج الاجتماعى الاجمالى والدخل الوطنى بالمخطط التالى (انظر ص ٣١٥) .

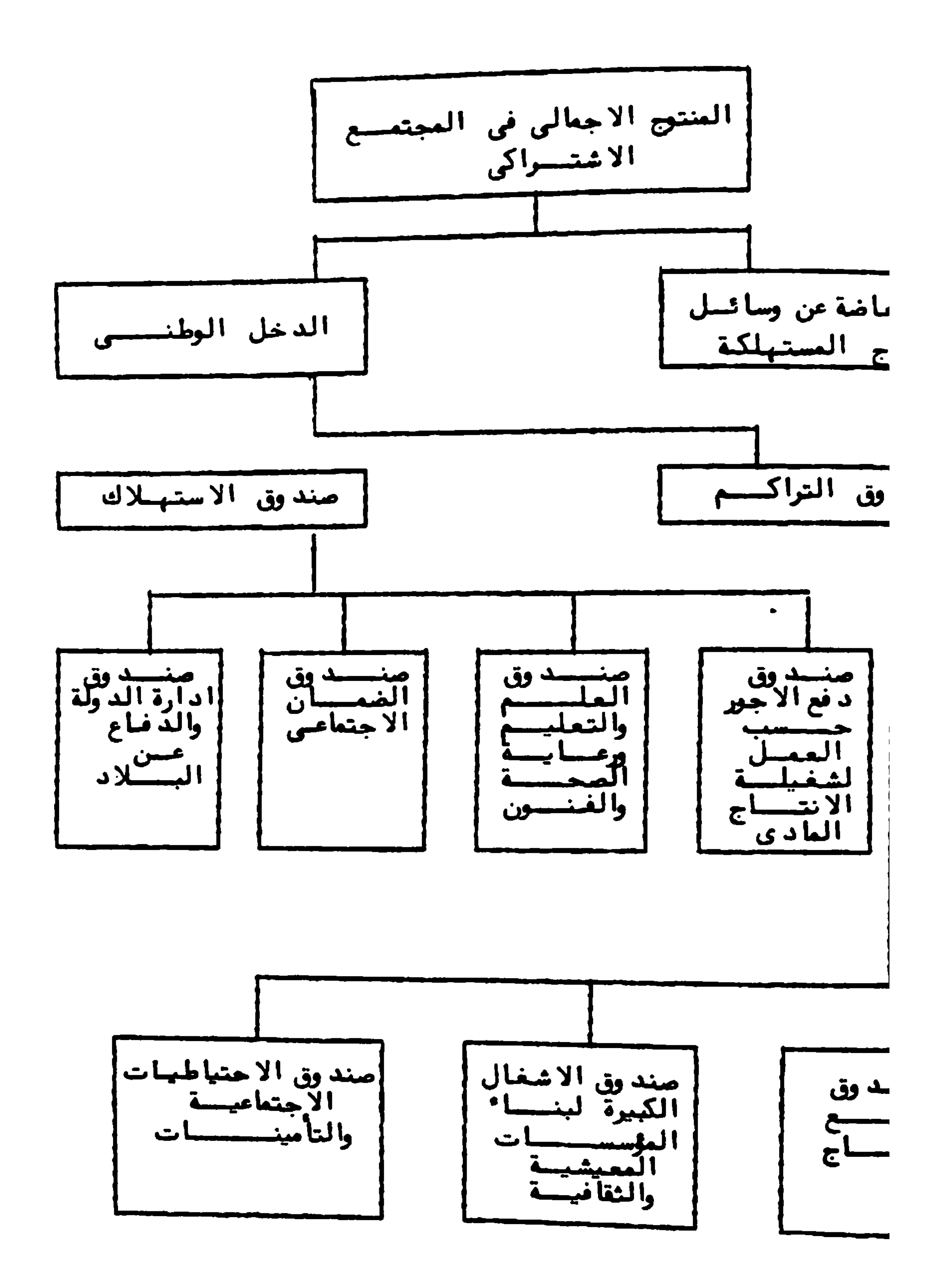
التراكم الاشتراكى

يجهل النظام الاشتراكى التناقض التناحرى بين الانتاج والاستهلاك ، بين الاستهلاك والتراكم . وينطلق المجتمع الاشتراكى من امكانية التناسق بين التراكم والاستهلاك بحيث تتوافر الشروط الضرورية لتأمين اسرع وتائر لتجديد الانتاج الموسع ، وكذلك لتلبية حاجات المجتمع الاشتراكى على اكمل وجه ممكن .

وفى النظام الاشتراكى تتقرر النسبة بين الاستهلاك والتراكم وفقا لاهداف البناء الاشتراكى استنادا الى قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا . ولكن النسب بين الاستهلاك والتراكم لا يمكن ان تبقى جامدة دون اى تغيير ، انما تتقرر اعتمادا على مقتضيات كل حقبة معنية .

ان التراكم الاشتراكى هو مصدر تجديد الانتاج الاشتراكى الموسع . وهو يؤدى الى استمرار تزايد الثروة الاجتماعية ، الصناديق المنتجة وغير المنتجة ، وذلك بالدأب والانتظام فى تخصيص قسم من المنتوج الزائد لتوسيع الانتاج على الدوام من اجل رفع رفاهية الشعب بلا انقطاع .

ويتحقق التراكم الاشتراكى بواسطة التوظيفات الاساسية فى



ـد الوطنى التى تتعاظم سنة بعد سنة .

ـ النظام المالى والتسليفى فى ظل الاشتراكية

ـن النظام المالى والتسليفى يضطلع بدور هام فى تجديد الانتـاج ـكى اذ ان جميع حلقاته مدعوة الى خدمة انتاج المنتوج الاجتماعى

وتوزيعه وتبادله وتراكمه واستهلاكه . فعن طريق المالية والتسليف ، يتأمن توزيع واستخدام القسم الاكبر من المنتوج الاجتماعي ، اي الدخل الوطني . وعن طريق المالية والتسليف ، تؤثر الدولة الاشتراكية تأثيرا فعالا في نشاط المؤسسات الاقتصادي ، وتسهم في اكتشاف الاحتياطيات على اكمل وجه وفي التوفير باستخدام الموارد الموجودة .

ميزانية الدولة

معلوم ان الدخل الوطني ينشأ في فروع الانتاج المادي (في المؤسسات الاشتراكية) وان قسما كبيرا منه يمضي الى صندوق التراكم ، اي انه يستخدم لتوسيع الانتاج ايضا وايضا .

ولكن ، اذا استخدمت المؤسسات بنفسها مباشرة هذا القسم من الدخل الوطني قصد توسيع انتاجها الخاص ، استحال تأمين تناسب صحيح في تطور شتى المؤسسات والفروع في الاقتصاد الوطني . ولهذا يشكل في الاقتصاد الاشتراكي صندوق ممركز للتراكم ، يستخدم كوسيلة لتمويل بناء المؤسسات الجديدة ، وتكبير وتجديد المؤسسات العاملة .

وهذا الصندوق يتمركز في ميزانية الدولة ، الحلقة الحاسمة في نظام الدولة الاشتراكية المالي . ان ميزانية الدولة انما هي برنامج البلاد المالي الاساسي ، الذي يتمركز بواسطته قسم كبير من الدخل الوطني وينفق تلبية للحاجات الاجتماعية . والميزانية توضع وفقا لخطة الاقتصاد الوطني .

تتشكل ميزانية الدولة من باب الواردات وباب النفقات .

باب الواردات في ميزانية الدولة ، انما مصدره الاساسي الواردات من المؤسسات الاشتراكية ومنها : الضريبة على رقم الاعمال ، والاقتطاعات من ارباح مؤسسات الدولة والهيئات الاقتصادية ، والمدفوعات عن الصناديق الانتاجية الاساسية ، والموارد الدائرة المقررة حسب المعدلات ، ومدفوعات بقية الربح الحرة ، والمدفوعات المثبتة (الريعية) ، والضريبة على مداخيل الجمعيات التعاونية والكولخوزات ، والايرادات من الغابات ، الخ.. ومدفوعات الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي تبلغ اكثر من ٩١ بالمئة من باب واردات الميزانية . كذلك تشتمل واردات الميزانية على اعتمادات الضمانات الاجتماعية . فان هيئات ومؤسسات الدولة تدفع ، بنسب معينة ، حصصها لهذه الاعتمادات بشكل اضافات خاصة على الاجور .

ومن السمات التي تميز ميزانية الدولة السوفييتية ، ان حصة وارداتها المحصلة من السكان ليست كبيرة . ففي ميزانية الاتحاد السوفييتي لا تبلغ الضرائب المحصلة من السكان سوى ٨ ٪ تقريبا من مجموع واردات الميزانية .

اما باب النفقات في ميزانية الدولة ، فقوامه تمويل الاقتصاد الوطني ،

والتدابير الثقافية والاجتماعية والعلم ، وسد نفقات الهيئات الادارية الحكومية ، ونفقات الدفاع عن البلاد . ان الاتحاد السوفييتي ينتهج سياسة السلام ابدا ودائما، ولذا لا تمثل نفقات الدفاع عن البلاد سوى جزء صغير نسبيا من الميزانية .

ان ميزانية الدولة في المجتمع الاشتراكي تزداد بدأب وانتظام بفضل نهوض الاقتصاد الوطني كله بدأب واستمرار. وميزانية الاتحاد السوفييتي تنفذ دائما بفيض من الواردات على النفقات .

ان لكل من هيئات السلطة السوفييتية ، من السوفييت الاعلى في الاتحاد السوفييتي حتى سوفييتات نواب الشعب في القرى ، ميزانيتها الخاصة . وهذا ما يتيح ، في سياق تنفيذ خطط الدولة ، حسبان الحساب لسمات كل منطقة وخصائصها .

التسليف والبنوك في النظام الاشتراكي

ان التسليف (القرض) في النظام الاشتراكي هو عبارة عن شكل من اشكال تعبئة الدولة للموارد النقدية الحرة موقتا وعن استخدام هذه الموارد بصورة منهاجية من اجل تلبية حاجات الاقتصاد الوطني .

والتسليف (القرض) وثيق الارتباط بدوران موارد المؤسسات الاشتراكية . فخلال هذا الدوران ، تتحرر موقتا بعض الموارد النقدية في هذه المؤسسات . ذلك لأن مواعيد الايرادات النقدية الناجمة عن بيع المنتوج ومواعيد النفقات المترتبة لتغطية حاجات الانتاج لا تتوافق . فان المؤسسات والهيئات الاقتصادية تكدس في حساباتها الجارية في بنك الدولة ، بقدر ما تباع منتوجاتها ، موارد نقدية لا تنفقها الا بعد فترة من الزمن . كذلك نمو مداخيل الشغيلة يرافقه تكوّن مقادير كبيرة من الموارد النقدية الحرة بشكل ودائع في صناديق التوفير .

وبينا يكون عند بعض المؤسسات والهيئات الاقتصادية موارد نقدية حرة ، يحتاج بعضها الآخر موقتا الى موارد نقدية اضافية . وهذه الموارد النقدية الاضافية تحتاجها المؤسسات والهيئات ، مثلا ، لتخزين المواد الاولية في مواسمها ، وتشكيل احتياطيات انتاجية ، وتغطية النفقات التي يتطلبها انتاج ونقل السلع الجاهزة ، الخ . .

والبنوك تمركز جميع الموارد النقدية الحرة موقتا في الاقتصاد الوطني ، ومن هذه الموارد ، تمنح القروض للهيئات الاقتصادية والمؤسسات التي تحتاج اليها .

والقروض تكون قصيرة الاجل او طويلة الاجل .

القرض القصير الاجل هو القرض الممنوح لاجل قصير ، لمدة لا تزيد عن سنة واحدة عادة . ان بنك الدولة هو المركز الوحيد للقرض القصير الاجل . وتستفيد منه المؤسسات والهيئات الاقتصادية لتلبية حاجاتها الموقتة الى موارد دائرة اضافية .

القرض الطويل الاجل هو القرض الممنوح لمدة طويلة ويستخدم على

الاخص لتمويل اشغال البناء الكبرى . ان القرض الطويل الاجل يمنحه حاليا فى الاتحاد السوفييتي بنك تمويل التوظيفات الاساسية لعامة الاتحاد السوفييتي (ستروييبنك) . والقرض الطويل الاجل يمنح لاعمال البناء الكبيرة ، وتطوير تربية المواشي ، وبناء المساكن الشخصية ، وانماء انتاج سلع الاستهلاك الواسع ، وتحسين الخدمات المعيشية والخ .. اما القروض المعدة لتمويل الاعمال الكبيرة لمؤسسات الدولة ، فيمنحها ايضا بنك الدولة للاتحاد السوفييتي . وبنك الدولة يمنح قروضا من اجل التوظيفات التي يمكن استعادتها في فترة وجيزة . وهي القروض المعدة لوضع تكنيك جديد قيد الخدمة ، والقروض الممنوحة لتنظيم وتوسيع انتاج البضائع للسكان . ويمنح بنك الدولة ايضا الدول الاجنبية قروضا طويلة الاجل بشروط مهاودة ومتبادلة النفع .

ان مؤسسات التسليف تتقاضى فائدة معينة عن القروض الممنوحة ، وتدفع ايضا فائدة عن الودائع . والفرق بين الفوائد المدفوعة والفوائد المقبوضة يشكل ربح البنك . وربح البنك قسم من الدخل الصافي للمجتمع الاشتراكي .

ان التسليف في النظام الاشتراكي يسهم في استخدام الموارد استخداما عقلانيا في المؤسسات ، وانماء الانتاج الاشتراكي وزيادة ريعيته . ان اعادة توزيع الموارد الحرة موقتا بين فروع الاقتصاد الاشتراكي ومؤسساته تتم عبر نظام بنكي وتسليفي متشعب .

في ظل الاشتراكية المتطورة ، يغدو من الضروري توسيع علاقات التسليف ، والاستعاضة عن نظام التمويل بدون تسديد بالتسليف التسديدي والعاجل ، وهذا ما يسهم به تطوير علاقات الميزان الاقتصادي بين المؤسسات (الاتحادات) والبنوك باطراد ، وتوطيد القاعدة المالية الخاصة بالمؤسسات .

ان النظام البنكي والتسليفي في الاتحاد السوفييتي يتألف من : ١ - بنك الدولة ؛ ٢ - بنك تمويل التوظيفات الاساسية لعامة الاتحاد السوفييتي ؛ ٣ - بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي ؛ ٤ - صناديق التوفير الحكومية .

وفي هذا النظام يحتل بنك الدولة مكان الصدارة . فهو البنك الرئيسي للقروض القصيرة الاجل للاقتصاد الوطني ، ومركز تسويات الحسابات وعمليات الصندوق في البلاد . فبواسطته تجرى جميع تسويات الحسابات بين الهيئات الاقتصادية والمؤسسات ، والمدفوعات للميزانية ، وكذلك تسوية الحسابات بين الدوائر والهيئات والاهلين . كذلك يقوم بنك الدولة بدور المركز الوحيد للاصدار ؛ فهو مكلف باصدار العملة ، وتخطيط وضبط التداول النقدى . واخيرا يقوم هذا البنك ايضا بدور المركز الوحيد للعملة الاجنبية في البلاد ؛ وهو يجرى تسويات الحسابات مع الخارج .

ان بنك الدولة في الاتحاد السوفييتي هو من اكبر بنوك العالم . وهو يضم اكثر من ٦٠٠٠ مؤسسة (مكاتب في الجمهوريات والاقاليم

والمقاطعات والمدن واقسام في الاحياء والنواحي وصناديق الحسابات) تقوم بكثرة كثيرة من عمليات التسوية والتسليف.

اما بنك التوظيفات الاساسية لعموم الاتحاد السوفييتي (ستروبينك)، فانه يمول المؤسسات ويمنحها القروض الطويلة الاجل لتنفيذ اعمال البناء الكبيرة، كما يمنح القروض القصيرة الاجل للهيئات التي تتعهد بتنفيذ اعمال البناء، ويقوم بعمليات التسوية بين الزبائن والمتعهدين. ان "ستروبينك"، مثله مثل بنك الدولة، يبسط رقابته على تنفيذ برامج اعمال البناء، واستخدام الموارد استخداما عقلانيا، وتخفيض نفقات البناء.

يقوم بنك التجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي (فنيش تورغ بنك) بتسليف التجارة الخارجية في الاتحاد السوفييتي، وبعمليات العملات الاجنبية، وبالحسابات المتعلقة بتصدير واستيراد البضائع وتقديم الخدمات، وكذلك بحسابات اخرى. وهو يسهم بكل نشاطه في تطوير علاقات الاتحاد السوفييتي التجارية والاقتصادية مع البلدان الاجنبية، وكذلك في تطوير التجارة الداخلية والصناعة المرتبطين بتصدير واستيراد البضائع.

وعلاوة على البنوك، تقوم صناديق التوفير ايضا بدور مؤسسات التسليف. ان صناديق التوفير الحكومية تتلقى ودائع الاهلين والكولخوزات والمنظمات الاجتماعية، وتخدم الاهلين في العمليات المتعلقة بقروض الدولة، والسفاتج وغيرها من عمليات الصندوق. ان الموارد النقدية الحرة موقتا عند العمال والمستخدمين والفلاحين والمودعة في صناديق التوفير، تستخدم لتمويل البناء الاشتراكي. وتدفع صناديق التوفير للمودعين فائدة لاستخدامها ودائعهم.

ان ارتفاع رفاهية الشعب بلا انقطاع في المجتمع الاشتراكي قد ادى الى اتساع عمليات صناديق التوفير اتساعا كبيرا جدا. ففي الاتحاد السوفييتي، مثلا، بلغ مجمل ودائع الاهلين في صناديق التوفير قرابة ١٥٦ر٢ مليار روبل في عام ١٩٨٠ مقابل ٧ر٠ مليار روبل في عام ١٩٤٠.

اسئلة للمراجعة :

١ - فيم يكمن جوهر تجديد الانتاج الاشتراكي؟

٢ - من اية اقسام يتألف المنتوج الاجتماعي الاجمالي من حيث القيمة ومن حيث الشكل العيني؟

٣ - ما هي عوامل نمو المنتوج الاجتماعي الاجمالي والدخل الوطني؟

٤ - ما هو الدافع لافضلية انماء انتاج وسائل الانتاج؟

٥ - الدخل الوطني وتوزيعه في ظل الاشتراكية.

٦ - ما هو دور المالية والتسليف في تجديد الانتاج الاشتراكي؟

٧ - ما هى ميزانية الدولة وما هى مصادر قسم الواردات فيها ؟
٨ - على اية اغراض تنفق اموال ميزانية الدولة ؟
٩ - ما هو التسليف وما الذى يشترط ضرورته فى ظل الاشتراكية ؟
١٠ - ما هى اصناف القروض القائمة ؟
١١ - البنوك فى ظل الاشتراكية ووظائفها .

الفصل السابع عشر

النظام الاشتراكي العالمي

١ - نشوء النظام الاشتراكي العالمي وتطوره

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية هو المضمون الاساسي والسمة الرئيسية للعهد المعاصر. وهذا الانتقال هو عبارة عن عملية تاريخية محتمة ، قانونية ارست ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا بدايتها . وقد دشنت هذه الثورة عهدا جديدا في التاريخ العالمي ووضعت حدا لسيادة الرأسمالية بلا منازع .

وقد اتسم نشوء النظام الاقتصادي الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي باهمية عالمية هائلة واثر تأثيرا حاسما في كامل التطور العالمي وغير لوحة العالم الاجتماعية والسياسية تغييرا جذريا . وجاءت الثورات الاشتراكية في جملة من البلدان في اوربا وآسيا وفي كوبا استمرارا لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى في روسيا .

وقد آل انتصار الثورات الاشتراكية وانفصال عدد من البلدان عن النظام الرأسمالي الى نشوء وتطور النظام الاشتراكي العالمي . ان نشوء النظام الاشتراكي العالمي كان الحاصل الرئيسي لتطور المجتمع الى الامام في عهدنا .

ان النظام الاشتراكي العالمي ليس مجرد مجموعة من الدول انفصلت عن الرأسمالية ، انما هو اسرة اجتماعية واقتصادية وسياسية بين شعوب حرة سيدة تسير في طريق الاشتراكية والشيوعية ، وتوحدها وحدة المصالح والاهداف ، وعرى التضامن الاشتراكي العالمي الوثيقة .

ان القاعدة الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الاشتراكي العالمي هي الملكية الاجتماعية الاشتراكية لوسائل الانتاج بشكليها : ملكية الدولة والملكية التعاونية . فان الملكية الاشتراكية تسود في الاتحاد السوفييتي

وفي البلدان الاشتراكية الاخرى . وتطور الانتاج الاشتراكي في بلدان الاشتراكية يخضع لهدف مشترك هو اكمل ما يمكن من تلبية حاجات الشعب المادية والثقافية النامية .

اما القاعدة السياسية التي يرتكز عليها النظام الاشتراكي العالمي فهي سلطة الشعب برئاسة الطبقة العاملة . والقوة القائدة الموجهة في البلدان الاشتراكية هي الاحزاب الشيوعية والعمالية . وللبلدان الاشتراكية مصلحة مشتركة في الدفاع عن المكتسبات الثورية وعن استقلالها دون تطاولات الامبريالية .

ويمتاز النظام الاشتراكي العالمي بوحدته الفكرية ، الايديولوجية . فان الماركسية اللينينية هي ايديولوجية البلدان الاشتراكية ، بناء الاشتراكية والشيوعية هو هدفها . وللبلدان الاشتراكية مهمات واحدة في النضال ضد الرأسمالية وسياستها الامبريالية .

ان تطور النظام الاشتراكي العالمي والنظام الرأسمالي العالمي يجري بموجب قوانين متضادة تماما . فان النظام الرأسمالي العالمي قد تكون وتطور في غمرة من الصراع الضاري بين الدول التي شكلته وعن طريق اخضاع واستعباد البلدان الضعيفة من جانب البلدان القوية ، اما النظام الاشتراكي العالمي ، فان عملية تكونه وتطوره تجرى على اساس السيادة ، والطوعية التامة ، ووفقا للمصالح الحيوية الجذرية لشغيلة البلدان الاشتراكية كافة .

واذا كان نظام الرأسمالية العالمي يلازمه قانون تفاوت التطور الاقتصادي والسياسي وتلازمه العفوية وفوضى الانتاج الاجتماعي . فان النظام الاشتراكي العالمي يلازمه نمو اقتصاد جميع البلدان المشتركة فيه نموا مستمرا ومنهاجيا ونهوض النظام الاشتراكي العالمي وتوطده بكليته .

واقتصاد الرأسمالية العالمية يعاني الازمات والهزات . اما اقتصاد بلدان الاشتراكية ، فانه يتصف بوتائر نمو سريعة وراسخة ، ونهضة عامة مستمرة في الاقتصاد الوطني لجميع البلدان الاشتراكية . في عام ١٩٨٠ ، ازداد الحجم الاجمالي للانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية الى ١٤ مرة بالقياس الى عام ١٩٥٠ . ففي الاتحاد السوفييتي ، مثلا ، ازداد حجم الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٠ بالقياس الى عام ١٩٥٠ ، الى ١٢ مرة ، وفي بولونيا الى ١٤ مرة ، وتشيكوسلوفاكيا الى ٨ر٤ مرات ، والجمهورية المانيا الديموقراطية الى ٩ر٣ مرات ، والمجر الى ٨ر٤ مرات ، ورومانيا الى ٣٣ مرة ، وبلغاريا الى ٢٤ مرة ، وفي جمهورية مونغوليا الشعبية الى ١٦ مرة .

في البلدان الاشتراكية ، حلت او هي بسبيل الحل ، بنجاح ، اشق قضية بين قضايا البناء الاشتراكي ، وهي انتقال الفلاحين الطوعي من طريق الاقتصاد الخاص الفردي الصغير الى طريق الاقتصاد الاشتراكي التعاوني الممكنن . وهذا يدل على ان علاقات الانتاج الاشتراكية قد احرزت النصر ، لا في المدينة وحسب ، بل في القرية ايضا ، نتيجة

للتضامن الاخوى الذى لا يتزعزع بين العمال والفلاحين . ويبلغ نصيب القطاع الاشتراكى فى مجمل الاراضى الزراعية فى البلدان الاشتراكية اكثر من ٩٠ بالمئة .

ان المستوى العالى الذى بلغه اقتصاد البلدان الاشتراكية فى تطوره يتيح لها تأمين ارتفاع اليسر المادى والمستوى الثقافى عند جماهير الكادحين ارتفاعا دائبا . وفى البلدان الاشتراكية ، يتنامى الدخل الوطنى بوتائر سريعة ، وقرابة اربعة اخماسه تمضى الى تلبية حاجات الكادحين النامية .

والآن دخل النظام الاشتراكى العالمى فى مرحلة جديدة من تطوره . فان الاتحاد السوفييتى الذى بنى المجتمع الاشتراكى المتطور ، ينشىء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية . وبلدان النظام الاشتراكى العالمى الاخرى ترسى اسس الاشتراكية ، وبعض منها دخل فى مرحلة بناء المجتمع الاشتراكى المتطور . وفى البلدان الاشتراكية تضطلع علاقات الانتاج الاشتراكية بالدور السائد فى الاقتصاد .

ان بلدان النظام الاشتراكى العالمى التى كان كثير منها متأخرا فيما مضى قد تحولت الى دول اشتراكية مزدهرة . وفى أجل تاريخى لا سابق لقصره ، تغلبت على تخلفها الاقتصادى ، وانشأت وطورت صناعة عصرية خاصة بها .

ان الاقتصاد المخطط فى البلدان الاشتراكية يتطور بأسرع بكثير مما يتطور اقتصاد الدول الرأسمالية . ولكن تطور النظام الاشتراكى العالمى عملية معقدة ومتعددة الجوانب ، تقترن بتذليل مصاعب موضوعية وذاتية . وتقوم العلاقات الاخوية والتعاون بين بلدان تختلف كثيرا من حيث مستوى التطور الاقتصادى ، ومن حيث التقاليد والروابط التاريخية الثقافية ، ومن حيث البنية الاجتماعية .

وتدل التجربة على ان العناصر المعادية للاشتراكية تحاول ، حيث يتسنى لها ان تمارس تأثيرا ، ان تعرقل سير التحويلات الاشتراكية العادى ، وان تدفع بلدان الاشتراكية الى معارضة بعضها لبعض ، وتبذل جهدها لانعاش النظرات الانتهازية والتحريفية والآراء القومية التعصبية . وهذا الخطر يتفاقم حيث يجاز الانحراف عن مبادىء الماركسية اللينينية .

والآن دخل العالم الاشتراكى مرحلة من التطور تظهر فيها امكانية الاستفادة بنحو اكمل بكثير من الاحتياطيات الجبارة الكامنة فى النظام الجديد ، الامر الذى يسهم به ابتكار وتطبيق اشكال سياسية واقتصادية اجدد واحدث للتطوير والانماء ، اشكال تتناسب مع حاجات المجتمع الاشتراكى .

ان النظام الاشتراكى العالمى والقوى المناضلة ضد الامبريالية ومن اجل تحويل المجتمع على اسس الاشتراكية هى التى تحدد المضمون الرئيسى والاتجاه الرئيسى والخصائص الاساسية للتطور العالمى فى العهد المعاصر . وان دور النظام الاشتراكى العالمى فى العملية الثورية

العالمية يتجلى ، اولا ، فى كون الطبقة العاملة والكادحين فى البلدان الاشتراكية يبنون مجتمعا جديدا لا وجود فيه للاضطهاد والاستثمار، ويبنون القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية والشيوعية ، فى الميدان الحاسم من النشاط الاجتماعي اى فى ميدان الانتاج المادى . وحين يرى شغيلة البلدان الرأسمالية نجاحات الدول الاشتراكية فى ميدان البناء الاقتصادى ، وميدان رفع مستوى حياة الشعب ، وفى تطوير الديموقراطية ، وفى اشراك الجماهير فى تصريف شؤون الدولة ، يقتنعون عمليا بانه لا يمكن تلبية حاجات الشغيلة الا على طرق الاشتراكية والشيوعية . وكل هذا يثوّر الجماهير ويسهم فى اشراكها فى النضال النشيط ضد الاضطهاد الرأسمالى ومن اجل التحرر الاجتماعي والوطني.

ثانيا ، بقدر ما يمر الزمن ، بقدر ما يتعاظم دور الدول الاشتراكية كقوة تعارض مباشرة الامبريالية ومقاصدها العدوانية . واذ يجمّد بأس الاتحاد السوفييتي وعموم الاسرة الاشتراكية القوى الاساسية للرجعية العالمية والعدوان العالمي ، تتوفر لشعوب البلدان النامية امكانيات انسب لاجل النضال ضد الامبريالية وضد الرجعية الداخلية . وهناك صلة وثيقة جدا بين نجاحات النضال الثورى فى البلدان الرأسمالية ، وانتصارات حركة التحرر الوطني ، وتعاظم جبروت النظام الاشتراكي العالمي .

ان نشوء النظام الاشتراكي العالمي ، واشتداد وحدته ولحمته يرمزان الى "طراز لا سابق له فى التاريخ من العلاقات بين الدول ، طراز من علاقات عادلة ومتكافئة واخوية حقا" * .

٢ - التعاون والتعاضد ، اساس العلاقات الاقتصادية بين بلدان النظام الاشتراكي العالمي

ان التعاون والتعاضد بين البلدان الاشتراكية بالاعتماد على وحدة الاساس الاقتصادى والسياسى والايديولوجى قد اديا الى نشوء الاقتصاد الاشتراكي العالمي .

ان النظام الاقتصادى الاشتراكي العالمي هو مجمل مجمعات الاقتصاد الوطني فى البلدان الاشتراكية السيدة المترابطة بكل وثوق فيما بينها بفضل التعاون الاقتصادى والعلمي والتكنيكي الشامل ، والتقسيم الاشتراكي الدولي للعمل ، والسوق الاشتراكية العالمية .

وافكار الصداقة والتعاون والتعاضد بين البلدان الاشتراكية مثبتة فى دساتير اغلبية البلدان الاشتراكية . ان دستور الاتحاد السوفييتي الجديد ينادى بالصداقة والتعاون والتعاضد بين بلدان الاشتراكية حجر الزاوية فى صرح السياسة الخارجية السوفييتية .

---

* مواد المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي . موسكو، ١٩٨١ ، ص ٥ .

بين بلدان النظام الاقتصادى الاشتراكى العالمى ينهثق نوع جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية ، لا سابق له فى التاريخ . فان هذه العلاقات بين البلدان الاشتراكية ترتكز على مبادئ المساواة التامة فى الحقوق واحترام الكيان الاقليمى والاستقلال السياسى والسيادة ، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية . ولكن هذه المبادئ الهامة لا تستنفد كل جوهر العلاقات التى تقوم بين البلدان الاشتراكية . فان التعاضد الاخوى جزء لا يتجزأ من هذه العلاقات . وفى هذا التعاضد بين البلدان الاشتراكية ، يتجسد مبدأ الاممية البروليتارية . ففى الوقت الحاضر والعالم مقسوم الى نظامين ، لا يمكن وجود عدد كبير من البلدان الاشتراكية وتقدمها الظافر الا لأن الاسرة الاشتراكية العالمية موجودة ولأنه فى مستطاع كل من بلدانها ان يعتمد على قدرة هذه الاسرة الاقتصادية ووحدتها السياسية .

ان التعاون المتعدد الجوانب بين البلدان الاشتراكية يتيح استخدام مزايا النظام الاشتراكى العالمى الى اقصى حد من اجل التعجيل بتطوير القوى المنتجة فى كل بلد وتعزيز القدرة الاقتصادية لعموم المعسكر الاشتراكى . ان قيام نوع جديد من العلاقات الاقتصادية والسياسية هو ظاهرة قانونية ، طبيعية ترتكز على اسس راسخة اجتماعية واقتصادية وفكرية . وهذه العلاقات تنبع من جوهر النظام الاشتراكى ذاته ، اى من سيادة علاقات الانتاج الاشتراكية . ولهذا لا وجود فى العلاقات بين البلدان الاشتراكية للسعى الى التوسيع الاقتصادى ، ولا وجود للسيطرة والخضوع .

وفى النظام الاشتراكى العالمى ، تقوم الصلات والعلاقات الاقتصادية بين الدول وفقا لمقتضيات القوانين الاقتصادية للاشتراكية وتخضع لمهمة توسيع الانتاج باستمرار على اساس التكنيك الطليعى بغية النهوض برفاهية الشعب .

التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل

ان تطوير التعاون الاقتصادى وتعزيزه بين البلدان الاشتراكية يرتكزان على التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل .

ان تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية يختلف اختلافا مبدئيا جذريا عن تقسيم العمل فى النظام الرأسمالى العالمى . فان تقسيم العمل الرأسمالى العالمى يجرى بصورة عفوية ، عبر صراع المزاحمة الضارى والركض وراء الارباح . اما تقسيم العمل الاشتراكى العالمى فانه يجرى بطريقة منهاجية ، بموجب قانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا .

ان الاشتراكية هى اول نظام أمن الشروط اللازمة لقيام التعاون

المتكافىء والمتبادل النفع بين الشعوب الكبيرة والصغيرة . وهي توطد الاستقلال الاقتصادى لجميع دول النظام الاشتراكي العالمي . ان البلدان الاشتراكية ، اذ يكمل بعضها بعضا بصورة منسجمة ، تتمكن من توفير القوى والموارد لتطوير القوى المنتجة الى اقصى حد . وكل بلد يستطيع ان يستخدم ، على اساس المعاملة بالمثل ، لا موارده وحسب ، بل ايضا موارد سائر بلدان النظام الاشتراكي العالمي . ومن هنا امكانية استغلال جميع الموارد الاقتصادية للنظام الاشتراكي العالمي على افضل نحو عقلاني ، من اجل التعجيل بتطور الاقتصاد والنهوض برفاهية الشعوب في جميع البلدان الاشتراكية .

ان تقسيم العمل الاشتراكي العالمي يتيح لكل بلد ان يعنى عناية دائبة بفروع الانتاج الاجتماعي التي تتوافر لها انسب الشروط والظروف لتطويرها اى الموارد الطبيعية والمادية ، والقاعدة الانتاجية ، والملاكات من العمال والمهندسين والتكنيكيين ، ومستوى تطور الانتاج ، الخ . .

ان المبادىء الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكي العالمي هي التالية :

- مراعاة النسب الضرورية موضوعيا في التطور الاقتصادى في مختلف البلدان الاشتراكية وفي عموم النظام الاشتراكي العالمي ، النسب التي تسهم في توازن الاقتصاد ؛
- تأمين فعالية اقتصادية رفيعة لتقسيم العمل العالمي تتجلى في وتائر نمو الانتاج السريعة وفي تلبية حاجات السكان في كل بلد باكمل نحو ؛
- الجمع بين التخصص العالمي في الانتاج والتطوير الشامل لاقتصاد مختلف البلدان لاجل الاستفادة باكثر ما يكون من العقلانية في جميع البلدان من عوامل الانتاج الطبيعية والاقتصادية بما فيها موارد اليد العاملة ؛
- تذليل الفوارق المتكونة تاريخيا بين مستويات التطور الاقتصادى تذليلا تدريجيا مع الاستفادة الى اقصى حد من امكانيات كل بلد ومن مزايا النظام الاشتراكي العالمي .

ان التقسيم الاشتراكي العالمي للعمل يجمع بانسجام وتناسق بين مهام تطوير الاقتصاد الوطني في كل بلد والمهام الاممية لتطوير النظام الاشتراكي العالمي بكليته .

التخصص والتعاون في الانتاج

ان تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية يفترض التخصص والتعاون في الانتاج . ان التخصص في الانتاج في النظام الاشتراكي العالمي يعنى افضلية تطوير فروع معينة من الانتاج في البلدان التي تستطيع ان تصنع المنتوجات المناسبة بالحد الادنى من نفقات العمل . والتعاون في

الانتاج يعنى علاقة متبادلة بين الانتاجات المتخصصة التى يكمل بعضها بعضا بغية تحقيق الحد الاقصى من الفعالية الاقتصادية لدن صنع هذا المنتوج او ذاك .

ان التخصص والتعاون فى الانتاج ، بوصفهما شكلين تقدميين لتقسيم العمل الاشتراكى العالمى ، يتيحان ، اولا ، تأمين درجة عالية من مركزة انتاج المنتوج الواحد فى بلد واحد او فى بضعة بلدان لاجل تلبية حاجات جميع البلدان الاخرى ، وبرمبان ، ثانيا ، الى بلوغ افضل المؤشرات العالمية من حيث النوعية ومن حيث مستوى المنتوجات التكنيكى .

ان التخصص والتعاون فى الانتاج يأخذان بعين الاعتبار المصالح الخاصة بكل بلد ، وكذلك المصالح المشتركة بين جميع البلدان الاشتراكية . وهما يتيحان استخدام جميع الامكانيات الانتاجية فى البلدان الاشتراكية على وجه افضل ، وتنظيم الانتاج الكثيف بالجملة ، وتخفيض نفقات الانتاج وتحسين نوعية المنتوج .

وفى سياق التعاون الاقتصادى وتعميق التخصص فى الانتاج ، تتشكل السيماء الصناعية لكل بلد من بلدان الاشتراكية ، ويتعين مكانه فى نظام العلاقات الاقتصادية بين الدول الاشتراكية .

فان بولونيا ، مثلا ، قد غدت بلد صناعة بناء الآلات المتطورة ، وصناعة الفحم ، والصناعة الكيماوية ، وصناعة المعادن غير الحديدية . وفى تشيكوسلوفاكيا ، تطورت بالدرجة الاولى صناعة بناء الآلات الثقيلة والطاقية وبعض فروع الصناعة الخفيفة . وجمهورية المانيا الديموقراطية تختص فى صناعة بناء الآلات الطاقية الثقيلة ، وميكانيك الدقة ، والبصريات ، وصنع المنتوجات الكيماوية . وفى رومانيا ، تطور تطورا كبيرا تكرير البترول وصنع الاجهزة للصناعة البترولية ، والخ . .

وبينما تختص اغلبية البلدان الاشتراكية فى انتاج انواع معينة من المنتوجات ، نجد بلدا كالاتحاد السوفييتى الذى يملك ارضا شاسعة وموارد طبيعية متنوعة وعددا عديدا من السكان ، يطور جميع فروع الاقتصاد الوطنى الاساسية . ولكن ذلك لا ينفى اشتراك الاتحاد السوفييتى اشتراكا واسعا فى تقسيم العمل الاشتراكى العالمى ، وليس هذا وحسب ، بل يخلق كذلك ، على العكس ، انسب الشروط لتطوير التخصص والتعاون فى الانتاج فى النظام الاشتراكى العالمى .

تساوى مستويات التطور فى البلدان الاشتراكية

اذا كان التقسيم العالمى للعمل فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى قد ادى الى نشوء الدول الامبريالية المتطورة من جهة ، والبلدان المتأخرة ، الزراعية ، من جهة اخرى ، فان التقسيم العالمى للعمل فى النظام الاشتراكى العالمى ينعكس فى توزيع الانتاج بين البلدان الاشتراكية بطريقة منهاجية ، عقلانية .

ان التقسيم الاشتراكى العالمى للعمل يسهم فى تساوى مستويات

التطور الاقتصادى فى بلدان النظام الاشتراكى العالمى : اولا ، يتساوى تدريجيا انتاج اهم اصناف منتوجات الصناعة والزراعة بالفرد الواحد من السكان ؛ ثانيا ، يجرى تذليل الفوارق من حيث درجة تزويد الانتاج بالاعتدة ، ومن حيث مستوى الشغيلة الثقافى والتكنيكى ، وبالتالى من حيث مستوى انتاجية العمل الاجتماعى ؛ ثالثا ، يجرى التقارب والتساوى بين مستويات حياة الشعوب .

وهكذا تنبثق فى النظام الاشتراكى العالمى قانونية موضوعية جديدة . ان النظام الاشتراكى يؤمن الشروط لاجل القضاء على الفرق بين البلدان الموروث من الرأسمالية من حيث مستوى التطور الاقتصادى والثقافى ، ولاجل تطوير الدول التى تأخرت فى ظل الرأسمالية على الصعيد الاقتصادى تطويرا اسرع ، ولاجل رفع مستوى اقتصادها وثقافتها بلا انقطاع ، ولاجل تساوى المستوى العام لتطور بلدان الاسرة الاشتراكية .

ان ضرورة توصل جميع البلدان الاشتراكية الى مستوى رفيع من التطور الاقتصادى تنبع من واقع ان الاشتراكية لا تستطيع ان تسلم بوجود التأخر الاقتصادى والثقافى الموروث عن النظام القديم . وان اقامة علاقات انتاج جديدة ، اشتراكية ، يفسح المجال الرحب امام نهوض القوى المنتجة وامام التطور الاقتصادى المتسارع فى جميع بلدان النظام الاشتراكى العالمى .

وبالاعتماد على قوانين التطور الاجتماعى الجديدة ، وبالاستناد الى تجربة البلدان الاشتراكية الاخرى ، والى التعاون والتعاضد ، تعوض البلدان المتأخرة اقتصاديا فيما مضى عن الوقت بسرعة ، وترفع مستوى اقتصادها وثقافتها . وقد ادى التقارب بين مستويات التطور الاقتصادى الى تصفية انقسام البلدان فى النظام الاشتراكى العالمى الى بلدان متقدمة وبلدان متأخرة . وفى الوقت الحاضر ، تحولت الاغلبية الساحقة من البلدان الاشتراكية المتأخرة سابقا الى دول متطورة ، تملك فروعا صناعية عصرية تتخطى اهميتها بعيدا اطار اقتصاداتها الوطنية .

ان المرحلة الراهنة من تطور النظام الاشتراكى العالمى تتميز بتسارع تحرك البلدان الاشتراكية نحو الهدف المشترك - نحو الاشتراكية والشيوعية - وتطور التعاون والتعاضد فى جميع الميادين ، ونهوض جميع البلدان الاشتراكية الى درجة جديدة ، اعلى ، من النضج الاقتصادى والسياسى . وبلا انقطاع يتعاظم التأثير الشامل لبناء الاشتراكية والشيوعية فى شعوب البلدان غير الاشتراكية . وتتأكد كليا صحة نبوءة لينين القائلة ان الاشتراكية ستمارس تأثيرها الرئيسى فى التطور العالمى بنجاحاتها الاقتصادية . وتعاظم هذا التأثير من اهم خصائص المرحلة الراهنة من تطور النظام الاشتراكى العالمى .

٣ ـ آلية واشكال التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية

ان العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية عبارة عن تبادل نشاطها فى سياق التقسيم العالمى الاشتراكى للعمل. وهذا التبادل للنشاط يتجلى فى كل تنوع اشكال التعاون الاقتصادى ويتسم بطابع مخطط.

اما الاشكال الاساسية للتعاون الاقتصادى بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى، فهى: تنسيق خطط الاقتصاد الوطنى، التعاون الاقتصادى والتكنيكى، التعاون العلمى والتكنيكى، تبادل خبرة البناء الاقتصادى، التعاون فى اعداد الملاكات، التجارة الخارجية، التعاون النقدى المالى.

تنسيق خطط الاقتصاد الوطنى

ان تقسيم العمل الاشتراكى العالمى، والتخصص والتعاون فى الانتاج بين الدول الاشتراكية، كل هذا يفترض طابع العلاقات الاقتصادية المنهاجى بين هذه البلدان.

ووفقا لقانون تطور الاقتصاد الوطنى تطورا منهاجيا متناسبا، يتطور التعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية على اساس تنسيق خطط الاقتصاد الوطنى.

ان تنسيق الخطط هو عبارة عن شكل جديد، ملازم للبلدان الاشتراكية فقط، للنشاط التخطيطى المشترك، شكل يتيح جمع الجهود لتطوير الاقتصاد الوطنى مع الجهود المشتركة لتوطيد وتوسيع الاقتصاد الاشتراكى العالمى. وبواسطة هذا التنسيق، يتم التوصل الى التوافق الضرورى فى تطوير الفروع المترابطة او المتكاملة من اقتصاد مختلف الدول، والى التوازن فى المدفوعات بينها، والى تساوى مستويات التطور الاقتصادى.

وتنسق البلدان الاشتراكية فيما بينها فى المقام الاول مؤشرات الخطط الاقتصادية البعيدة المدى ـ لمدة خمس سنوات ولمدة اطول. فان كل بلد، اذ يخطط اقتصاده، ينسق تطوره مع تطور الاقتصاد الوطنى فى البلدان الاخرى. وهذا ما يؤمن قاعدة متينة للتعاون الاقتصادى بجميع اشكاله بين البلدان الاشتراكية، ولنهوض الاقتصاد فى كل دولة وفى عموم النظام الاشتراكى العالمى.

ان تنسيق خطط الاقتصاد الوطنى يتيح للبلدان الاشتراكية اقرار نسب صحيحة بين شتى فروع الانتاج، لا فى داخل كل بلد وحسب، بل ايضا بين البلدان بمجموعها. وهذه النسب العقلانية تقوم على التفاهم الرفاقى، وترتكز على معاهدات متساوية فى الحقوق ومتبادلة النفع بين

الدول الاشتراكية .

وعند تنسيق الخطط الاقتصادية ، تؤخذ بالحسبان المصالح المتبادلة، والامكانيات الانتاجية ، وحاجات الاقتصاد والسكان فى كل بلد ، ومصالح نهوض قواه الاقتصادية ، وتعزيز استقلاله ، ورفع مستوى حياة الشغيلة المادى والثقافى .

ان تنسيق الخطط البعيدة المدى للتطور الاقتصادى فى البلدان الاشتراكية يؤمن امكانيات واسعة لاجل الاستفادة بمزيد من الفعالية من مزايا التقسيم العالمى الاشتراكي للعمل كما يؤمن الحد الاقصى من تطور القوى المنتجة فى عموم نظام الاقتصاد الاشتراكى العالمى وفى كل بلد بمفرده مع مراعاة ظروفه الطبيعية والاقتصادية وخصائصه الوطنية والقومية .

وعلى نطاق واسع ، يجرى تنسيق البرامج الانتاجية على اساس ثنائى ومتعدد الاطراف . وفى هذا المجال ، يضطلع بدور مهم وضع وتنفيذ برامج التعاون المتخصصة البعيدة المدى فى أهم فروع الانتاج المادى ، وغايتها ان يصار بتضافر الجهود الى تلبية الحاجات المتنامية بسرعة الى الطاقة ، والوقود ، والاصناف الاساسية من الخامات ، وتعجيل تطور النقليات وصناعة بناء الآلات ، وتلبية الطلب على بضائع الاستهلاك الشعبى الصناعية والغذائية تلبية اكمل .

ولتنظيم التعاون الاقتصادى المنهاجى بين البلدان الاشتراكية ، انشئ فى عام ١٩٤٩ مجلس التعاون الاقتصادى على مبادئ المساواة التامة فى الحقوق بين جميع الدول المشتركة فيه .

ان مجلس التعاون الاقتصادى ، هيئة اقتصادية بين حكومات البلدان الاشتراكية وهو مدعو للاسهام فى تطوير شتى اشكال التعاون الاقتصادى بينها فى جميع الميادين ، والنشاط التخطيطى المشترك ، والتعاون والتخصص فى الانتاج ، والتعاون العلمى والتكنيكى ، والتشارك فى بناء واستثمار مشاريع الصناعة والنقل ، والتبادل التجارى ، والحسابات العالمية ، والخ . ، وتنظيم تبادل التجربة الاقتصادية والتكنيكية ، والتعاون فى تبادل الخامات والاغذية والآلات والتجهيزات ، وتحقيق الترابط المخطط وتنسيق تطور الاقتصاد فى البلدان الاشتراكية على اساس التقسيم العقلانى للعمل فيما بينها .

واعضاء المجلس بلغاريا والمجر والفييتنام وجمهورية المانيا الديموقراطية وكوبا ومنغوليا وبولونيا ورومانيا والاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا . ومنذ سنة ١٩٦٤ تشترك يوغوسلافيا فى عمل مجلس التعاون الاقتصادى لبحث المسائل ذات المصلحة المتبادلة . وفى عمل بعض هيئاته يشترك ممثلون عن جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية ولاوس وانغولا واثيوبيا بصفة مراقبين .

ان الهدف الرئيسى لهذه الهيئة الدولية هو، بموجب شرعتها ، الاسهام ، عن طريق توحيد وتنسيق جهود الدول الاعضاء ، فى تطوير

اقتصادها الوطنى بصورة منهاجية ، وفى تعجيل التقدم الاقتصادى والتكنيكى ، وفى رفع مستوى تصنيع البلدان ذات الصناعة الاقل تطورا ، وفى انماء انتاجية العمل بلا انقطاع ، وفى رفع مستوى رفاهية شعوب البلدان اعضاء المجلس باستمرار . وفى عمل المجلس تجسدت تنظيميا مبادىء علاقات اقتصادية عالمية من طراز جديد - مبادىء التعاون الاشتراكى والاممية الاشتراكية ، والمساواة التامة فى الحقوق ، والتعاون لاجل النهوض المشترك المتواصل .

وتتأمن سيادة بلدان مجلس التعاون الاقتصادى والمساواة بينها فى الحقوق بفضل تمثيلها الواحد فى المجلس ، واتخاذ التوصيات والقرارات بموافقة جميع الدول المعنية فقط ، والحقوق والواجبات المتساوية للبلدان حيال المجلس وفى العلاقات فيما بينها .

ان مجلس التعاون الاقتصادى هيئة دولية مفتوحة يمكن ان تنتسب اليها دول اخرى تشاطر اهداف المجلس ومبادئه وتعرب عن الرغبة فى التعاون على اساس هذه المبادىء .

الدورة هى الهيئة العليا للمجلس ، وهى تنعقد بالدور فى عواصم البلدان اعضاء المجلس . وفى عمل الدورة تشترك وفود مفوضة من هذه البلدان .

وفى الدورات تحل المسائل الكبيرة المتعلقة بتعميق الروابط الاقتصادية بين الدول المنتسبة الى هذه الهيئة . وفى عام ١٩٧١ جاء اقرار البرنامج الشامل لمواصلة تعميق وترقية تطور التكامل الاقتصادى بين البلدان اعضاء المجلس ، المحسوب لـ ١٥ - ٢٠ سنة ، مرحلة مهمة فى تطور البلدان اعضاء المجلس .

وبين الدورات ، تجتمع مرارا فى السنة اللجنة التنفيذية المؤلفة من ممثلى البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى . واللجنة التنفيذية مسؤولة عن تنفيذ المهمات التى تواجه المجلس وعن مراقبة تنفيذ القرارات التى تتخذها هيئات المجلس . وتشرف اللجنة التنفيذية على عمل امانة سر المجلس وعلى عمل اللجان الفرعية الدائمة للتعاون الاقتصادى والعلمى والتكنيكى . ومقر مجلس التعاون الاقتصادى يقع فى مدينة موسكو، عاصمة الاتحاد السوفييتى .

ان التكامل الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية يتطلب التنسيق الفعال بين خطط الاقتصاد الوطنى البعيدة المدى ، وتنسيق السياسة الاقتصادية ، والتكهن الاقتصادى المشترك بتطور اهم فروع واصناف الانتاج .

ان تعزيز النشاط التخطيطى المشترك يفترض مستوى علميا رفيعا للخطط الوطنية ، والدقة فى تنفيذها ، ووحدة الطرائق الاساسية للتخطيط والحساب الاحصائى ، وامكانية مقارنة المؤشرات الاساسية لخطط الاقتصاد الوطنى ، والتشارك فى وضع المعطيات عن انتاج واستهلاك أهم اصناف المنتوجات فى جميع البلدان الاشتراكية أو فى فريق من البلدان المعنية .

ان التنسيق المنهاجي للتطور الاقتصادى فى البلدان الاشتراكيــة ينبع من طبيعة الاشتراكية بالذات ، ويتجاوب مع المصالح الجذريــة لشغيلة بلدان النظام الاشتراكى العالمى .

وفى المرحلة الراهنة من تطور النظام الاقتصادى الاشتراكــى العالمى ، تطرح الحياة نفسها مهمة جديدة هى اكمال تنسيــق الخطط بتنسيق السياسة الاقتصادية بمجملها . وفى جدول الاعمال توضع مسائل متنوعة منها التقريب بين بنيات الآليات الاقتصادية ، وتطوير العلاقــات المباشرة بين الوزارات والاتحادات والمؤسســات المشتركة فى التعاون تطويرا مستمرا ، وابتكار اشكال مشتركــة ؛ وامكانية ابتكار اشكال اخرى لتوحيد الجهود والموارد .

التعاون الاقتصادى والتكنيكــى

يتسم التعاون الاقتصادى والتكنيكى فى بنــاء مختلف المشاريع الضرورية للاقتصاد الوطنى باهمية كبيرة لاجل تطوير الصناعــة والزراعــة وسائر فروع الاقتصاد فى البلدان الاشتراكية .

نحو اوائــل ١٩٨١ بلغ عــدد المؤسســات والمنشــآت وسائر المشاريع التى بنيت او تبنــى فى البلــدان الاشتراكيــة بموجب اتفاقيات دولية بمساعــدة الاتحاد السوفييتى التكنيكية ، فى مرحلــة ما بعد الحرب العالمية الثانية ٣٠٠٦ ، وضــع منها قيد الاستثمــار ١٨٨٥ ، بما فــى ذلك فــى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى ٢٥٠٧ ، وضــع منها قيــد الاستثمار ١٤٩٥ .

فــى سنوات الخطــة الخمسيــة العاشرة (١٩٧٦ ١٩٨٠) وحدهــا ، مثلا ، جرى توريــد التجهيــــزات المجموعيــة السوفييتية الى البلدان الاشتراكية لاجل ٩٤٥ مشروعا من مشاريع الاقتصاد الوطنى دخل منها قيــــد الخدمة كليا او جزئيا ٥١٢ مشروعــا . كذلك يقــــوم التعــاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية الاخرى على نطــاق واسـع . مثــلا . تقدم تشيكوسلوفاكيا التجهيزات لاجل المشاريــع فى بلغــاريا ورومانيا وكوبا ، وتـقـدم جمهورية المانيــــا الديموقراطية وبلغاريا وبولونيا والمجر الدعم التكنيكــى والاقتصــادى للفييتنام .

وينص البرنامج المتخصص البعيد المدى للتعاون فى ميدان الطاقــة والوقود والخامات على تحقيق مجموعة من الاجراءات التى تساعد فــى تلبية الحاجات العقلانية للبلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى الــى

الموارد من الخامات والوقود . وبناء المحطات الكهرذرية (م ك ذ) في البلدان اعضاء المجلس بمساعدة الاتحاد السوفييتي التكنيكية من اهم اتجاهات التعاون . ولا بد ان يبلغ مجمل قدرة هذه المحطات نحو عام ١٩٩٠ قرابة ٣٧ مليون كيلوواط . ويستفاد من الحسابات ان تشغيل م ك ذ سيتيح سنويا توفير زهاء ٧٠ مليون طن من الوقود الاصطلاحي . كذلك سيكون التوفير كبيرا بفضل الاستغناء عن عمليات نقل الوقود الضروري لاجل المحطات الكهرحرارية على مسافات كبيرة .

وفي نظام العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية يشغل مكانا خاصا شكل المشاركة في بناء المؤسسات . وهذا شكل من اشكال التعاون الاقتصادي الجديدة والواسعة الآفاق . فهكذا مثلا بنيت المنظومة الطاقية "مير" ("السلام") التي توحد المنظومات الطاقية في تشيكوسلوفاكيا وبولونيا والمجر وجمهورية المانيا الديموقراطية ورومانيا والمناطق الغربية من الاتحاد السوفييتي . وجهود الاتحاد السوفييتي وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديموقراطية والمجر بني خط انابيب البترول "دروجبا" ("الصداقة") لاجل نقل البترول المرسل من الاتحاد السوفييتي . ويعمل بنجاح خط انابيب الغاز "سويوز" ("الاتحاد") الذي يمضي به الغاز من الاتحاد السوفييتي الى بلغاريا والمجر وجمهورية المانيا الديموقراطية وبولونيا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا .

ان الاتفاقيات بشأن التشارك في بناء المشاريع الكبيرة تؤدي الى ترسيخ التخصص والتعاون في الانتاج .

التعاون العلمي والتكنيكي

تتطور اكثر فاكثر بين بلدان النظام الاشتراكي العالمي ، مبادلات المنجزات العلمية والتكنيكية والتجربة الطليعية في الانتاج . ان علماء البلدان الاشتراكية يعملون باوثق التعاون على حل اهم قضايا العلم والتكنيك . وفي التعاون العلمي والتكنيكي المتعدد الجوانب يشترك اكثر من ثلاثة آلاف من هيئات البحث العلمي وهيئات الدراسة والتصميم ، ومؤسسات التعليم العالي في البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي ، بما فيها زهاء ٢٠٠ مؤسسة علمية تابعة لاكاديميات العلوم .

ويتحقق التعاون العلمي التكنيكي بتبادل أهم منجزات العلم والتكنيك ومختلف الوثائق في مضمار وضع التصاميم التكنيكية ، وبتقديم العون في اجراء اعمال التنقيب الجيولوجي والاعمال الاختبارية وتبادل التجارب ، وباسداء المساعدة في تكوين الملاكات ورفع كفاءتها ، الخ . .

كان التعاون العلمي والتكنيكي ينحصر بادئ بدء على الاغلب في تبادل التجربة التكنيكية والوثائق فيما يتعلق بالاصناف المستوعبة من التكنيك . ومع تطور التكامل الاقتصادي اخذ التعاون العلمي والتكنيكي يتركز في التشارك في حل قضايا التقدم العلمي والتكنيكي الجديدة من

قبل مختلف البلدان . ان هذا التنسيق لاعمال البحث العلمي في ميدان التقدم العلمي والتكنيكي هو ظاهرة قانونية ومحتمة موضوعيا ، لأنه لا يمكن الا بتضافر الجهود حل القضايا العلمية والتكنيكية العصرية المتقاربة مع الحيلولة دون الموازاة النافلة وحلها بصورة سريعة وفعالة .

ومن الامثلة الساطعة على فعالية التعاون العلمي والتكنيكي بين البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي تعاونها في مضمار الملاحة الكونية . فوفقا لبرنامج "انتركوسموس" تحققت تحليقات طواقم كونية دولية اشترك فيها ، الى جانب الملاحين الكونيين السوفييتيين ، ملاحون كونيون من البلدان الاشتراكية الاخرى .

ان التبادل الواسع لمنجزات العلم والتكنيك والتجربة الطليعية في الانتاج بين البلدان الاشتراكية يسهم في تطوير القوى المنتجة على اساس ارقى منجزات التكنيك . وللبلدان الاشتراكية مصلحة حيوية في تطوير هذا الشكل للعلاقات الدولية فيما بينها . ومنذ تأسيس مجلس التعاون الاقتصادي احالت البلدان الاشتراكية بعضها الى بعض عددا كبيرا من مجموعات الوثائق العلمية والتكنيكية .

ومن جراء التعاون العلمي والتكنيكي ، لا تضطر اى دولة اشتراكية الى تضييع الوقت والموارد والجهد لحل قضايا علمية وتكنيكية سبق ان حلتها البلدان الشقيقة الاخرى .

ومن المزايا الهامة التي تصف التعاون العلمي والتكنيكي بين البلدان الاشتراكية ، التعاون في اعداد الملاكات . ففي مؤسسات التعليم العالي في البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي ، تدرس كل سنة وتتخرج فئات واسعة من الشباب القادمين من البلدان الشقيقة . كذلك يتجلى التعاون في ارسال الاختصاصيين والعمال لاجل الحصول على التعليم الانتاجي في مؤسسات البلدان الاشتراكية الاخرى وكذلك في ارسال العلماء والاختصاصيين لاجل رفع درجة كفاءتهم في معاهد البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في البلدان الشقيقة .

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية شكل مهم من اشكال التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية . وقد ادى نشوء نظام الاقتصاد الاشتراكي العالمي الى ظهور السوق الاشتراكية العالمية ، وميزتها انه لا مجال هنا للفوضى والمزاحمة ، والتقلبات العفوية في الاسعار ، والمبادلات غير المتكافئة ، والحروب التجارية ، والتقييدات التمييزية واستثمار ونهب هذه البلدان من جانب تلك .

ان تطور التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية يقوم على اساس خطة موضوعة سلفا بشروط متبادلة النفع تستجيب لحاجات تطور الاقتصاد في كل بلد . وتتقيد التجارة باسعار عادلة وثابتة ، مقررة بموجب اتفاق طوعي لأجل طويل لهذا الحد او ذاك (عادة لخمس سنوات) ، مع

حسبان الحساب للاسعار العالمية . وان روح التعاون والمساعدة الاخوية هي التي تصف التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية في السوق الاشتراكية العالمية .

وهذه السوق الاشتراكية العالمية تجهل مصاعب تصريف البضائع . وقدرة استيعابها تتعاظم بلا انقطاع نظرا لنمو الانتاج باستمرار وارتفاع مستوى حياة الشغيلة في جميع الدول الاشتراكية ، ماديا وثقافيا . وجميعنا لنا مصلحة في ان تكون السوق الاشتراكية قادرة على تلبية الحاجات المتنامية لبلدان اسرتنا . ويقينا ان النفع من كون الامكانيات الاقتصادية لدى البعض تكمل الامكانيات الاقتصادية لدى البعض الآخر لا يقاس بالحساب التجاري الصرف وحده .

ان العلاقات التجارية بين البلدان الاشتراكية ترتكز على اتفاقات طويلة الاجل حول تبادل تسليم البضائع مع الاشارة الى كميتها واسعارها وطريقة الحسابات .

ان التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية تشكل وسيلة مهمة لتطوير اقتصادها وثقافتها ، وتسهم في رفع مستوى حياة الجماهير الشعبية بدأب وانتظام ، وفي تأمين الاستخدام التام للايدي العاملة .

ان احتكار التجارة الخارجية المقام في جميع البلدان الاشتراكية لا يقي الاقتصاد الوطني في هذه البلدان من عدوان الامبرياليين الاقتصادي وحسب ، بل يسهم كذلك في تطوير وتوطيد العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية .

ان نهوض الاقتصاد باستمرار في البلدان الاشتراكية يؤول الى تغير تركيب صادراتها ووارداتها . فقبل الحرب ، كانت جميع البلدان الاشتراكية باستثناء تشيكوسلوفاكيا وجمهورية المانيا الديموقراطية ، تصدر ، في الاساس ، المواد الاولية والمنتجات الغذائية . اما اليوم فقد تبدل الحال . قبل الحرب كانت المنتجات الزراعية تؤلف القسم الاكبر في صادرات بلغاريا مثلا ، بينا شكلت المنتوجات الصناعية القسم الاكبر الساحق من صادرات بلغاريا في عام ١٩٧٠ .

التعاون النقدي المالي

تساعد العلاقات النقدية المالية في نجاح تطوير الاقتصاد ، وفي تعميق مختلف اشكال التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية ، وكذلك في التبادل التجاري بين البلدان .

وتضطلع اتفاقيات التسليف (القرض) بدور مهم في تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان الاشتراكية . وقد انشأت البلدان الاشتراكية نظاما خاصا بها للتسليف الدولي ، اشتراكي الطراز . ان التسليف الدولي بين بلدان الاسرة الاشتراكية يرمي الى تعجيل التطور الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية المادية والمستوى الثقافي لدى شعوب بلدان النظام الاشتراكي . علما بان القروض تمنح باكثر الشروط مهاودة .

واذا كانت البلدان الرأسمالية تتقاضى عن القروض التى تمنحها فوائد سنوية عالية جدا (من ٣ر٥ الى ٦ ٪) وتشترط منح القروض بجملة من الشروط الاقتصادية والسياسية ، فان القروض فى بلدان الاسرة الاشتراكية تمنح عادة بفائدة سنوية تتراوح بين واحد واثنين بالمئة . وفى بعض الحالات تمنح القروض بدون اية فوائد . واتفاقيات القروض لا تنطوى ابدا على اية شروط اقتصادية او سياسية مجحفة ، غير متكافئة ، فيما يخص استعمال القرض . وتسدد القروض ، كقاعدة ، بتوريدات من البضائع التى تؤلف صادرات البلد المعنى التقليدية .

فى اطار مجلس التعاون الاقتصادى ، انشىء فى عام ١٩٦٤ المصرف الدولي للتعاون الاقتصادى . وهذا المصرف يقوم بحسابات متعددة الجوانب بعملة خاصة هى الروبل القابل للتحويل (او الروبل الذهبى) ، الامر الذى سهل وسط الحسابات المتعددة الجوانب بين البلدان الاشتراكية ، ووفر امكانيات ملائمة لاجل الاستمرار فى تطوير التجارة المتبادلة وزيادة فعاليتها . ثم ان مصرف التوظيفات الدولي الذى تأسس عام ١٩٧٠ والذى يتألف رأسماله من بدلات اشتراك اعضاء المصرف بالعملة الحرة والروبلات القابلة للتحويل ، يساهم فى انتهاج سياسة متناسقة فى مجال التوظيفات وفى تعجيل بناء المشاريع الكبرى ذات المصلحة المتبادلة ، وكذلك بناء المؤسسات المشتركة .

ان العلاقات النقدية المالية بين الدول الاشتراكية تترقى على الدوام وبلا انقطاع ، كما ان دور الروبل القابل للتحويل يتعاظم بوصفه عملة جماعية فى العلاقات الاقتصادية المتسعة اكثر فاكثر بين البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادى .

ان التسليف الدولى فى البلدان الاشتراكية يتيح للبلدان الاقل تطورا من الناحية الاقتصادية تعجيل وتائر تطورها وبناء قاعدة متينة لتصنيع الاقتصاد الوطنى ، وتقريب مستوى تطور اقتصادها من البلدان الاشتراكية المتقدمة من الناحية الاقتصادية .

ان التسليف الاشتراكى الدولى يحفز الاستفادة الفعالة من التوظيفات الاساسية فى الاقتصاد الوطنى ، وانشاء بنية عقلانية صائبة للتقسيم الاشتراكى العالمى للعمل ، ويسهم فى توسيع علاقات التجارة الخارجية بين البلدان الاشتراكية على اساس متبادل النفع توسيعا مستمرا . ان تطوير علاقات التسليف بين بلدان النظام الاشتراكى العالمى يعبر عن جوهر العلاقات الاقتصادية من الطراز الاشتراكى .

التكامل الاقتصادى الاشتراكى

التكامل الاقتصادى الاشتراكى يعنى توحيد جهود البلدان الاشتراكية وتنسيقها المنهاجى لاجل حل أهم القضايا الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة باطراد زيادة القوى المنتجة ، والتوصل الى اعلى

المستويات العلمية والتكنيكية ، ورفع مستوى رفاهية الشعب ، وتوطيد القدرة الدفاعية سواء في كل بلد ام في عموم الاسرة الاشتراكية .

ان ضرورة الاستفادة من مزايا الاشتراكية قد دفعت الى البحث عن اشكال جديدة للتكامل الاقتصادي الاشتراكي . وفي سنوات البناء الاشتراكي كدست البلدان الاشتراكية تجربة ايجابية متنوعة الوجوه في تنظيم الانتاج والادارة وحل القضايا الاقتصادية .

وبموجب قرارات الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين لمجلس التعاون الاقتصادي ، وضعت الدورة الخامسة والعشرون للمجلس في تموز (يوليو) ۱۹۷۱ واقرت البرنامج الشامل لمواصلة تعميق وترقية التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي بين البلدان اعضاء المجلس . والبرنامج محسوب للتنفيذ على مراحل في غضون ١٥ - ٢٠ سنة . وقد جاء في البرنامج الشامل ان تطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي بين البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي يعني عملية التقسيم العالمي الاشتراكي للعمل التي تضبطها الاحزاب الشيوعية والعمالية والحكومات في البلدان اعضاء المجلس بصورة واعية ومنهاجية والتقريب بين اقتصاداتها ، وتكوين بنية عصرية ، عالية الفعالية للاقتصادات الوطنية ، والتقريب والمساواة تدريجيا بين مستويات تطورها الاقتصادي ، وتكوين علاقات عميقة وثابتة في الفروع الاساسية من الاقتصاد والعلم والتكنيك ، وتوسيع وتعميق السوق العالمية لهذه البلدان ، وترقية العلاقات البضاعية النقدية .

ان البرنامج الشامل لمواصلة تعميق وترقية التعاون وتطوير التكامل الاقتصادي الاشتراكي يرتكز على مبادئ الاممية الاشتراكية ، والمساواة التامة في الحقوق ، والنفع المتبادل ، والتعاضد الرفاقي .

وتواصل البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي تطوير العلاقات الاقتصادية مع سائر الدول الاشتراكية وكذلك مع البلدان الرأسمالية المتطورة ومع البلدان النامية . وهي تنادي وتعمل بنشاط لاجل القضاء التام على التمييز في ميدان التجارة العالمية والعلاقات الاقتصادية ولاجل نشر نظام المعاملة التفضيلية بدأب وانتظام .

ان التكامل الاقتصادي الاشتراكي عملية مشروعة ، قانونية ، محتمة موضوعيا ، يمليها المستوى الرفيع الذي بلغته القوى المنتجة في البلدان اعضاء مجلس التعاون الاقتصادي . وان توحيد الطاقة الاقتصادية لهذه البلدان ، والتشابك الوثيق بين الاقتصادات الوطنية وتطوير هذه الاقتصادات بصورة منهاجية منسقة - كل هذا يتيح تأمين ازدهار اقتصاد كل بلد تأمينا افضل واكمل ، والاستفادة كليا في الوقت نفسه من مزايا الاشتراكية وقوانينها الاقتصادية على الصعيد العالمي .

ان نجاحات التعاون الاقتصادي وتعاظم جبروت الاسرة العالمية للبلدان الاشتراكية هما ضمانة انتصار الاشتراكية في المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية .

٤ - التعايش السلمي والمباراة الاقتصادية بين النظامين العالميين

ما هو التعايش السلمي

ان مسألة التعايش السلمي والمباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية قد عللها لينين نظريا . لقد اطلق لينين في ذلك من فكرته القائلة ان الثورة الاشتراكية لا يمكن لها ان تنتصر في آن واحد في جميع بلدان العالم . ولذا ، فان بلدا او مجموعة من البلدان الاشتراكية ستتطور ، خلال فترة من الزمن قد تطول او تقصر، مع بقاء الاوضاع الرأسمالية في عدد من البلدان .

ان وجود النظامين الاشتراكي والرأسمالي يجعل من المحتم قيام التعايش السلمي بينهما . ان التعايش السلمي لا يعني الامتناع عن النضال الطبقي . فان التعايش بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة هو شكل من اشكال النضال الطبقي بين الاشتراكية والرأسمالية .

والتعايش السلمي لا يعني التوفيق والمصالحة بين الايديولوجيتين الاشتراكية والرأسمالية . بل بالعكس . فهو يفترض تعزيز النضال الذي تخوضه الطبقة العاملة واحزابها وجميع الشغيلة في سبيل انتصار افكار الاشتراكية ، افكار الشيوعية .

ان النظام الرأسمالي ليس من ذوق السوفييتيين وشغيلة البلدان الاشتراكية . كذلك فان النظام الاشتراكي ليس من ذوق الاوساط الحاكمة في البلدان الرأسمالية . ولكن لشعب كل دولة بعينها ان يقرر اي نظام يريد . ولذا يجب ان ترتكز العلاقات بين النظامين الاجتماعيين والاقتصاديين المتعارضين على مبدأ التعايش السلمي .

وفي العهد المعاصر، اذ يتواجد سلاح للابادة الشاملة كالقنابل الذرية والهيدروجينية والنوترونية ، واذ لا يمكن ان يكون ثمة منتصر في الحرب ، يجب نفي الحرب من حياة الشعوب . ان الاعتراف بمبدأ التعايش السلمي وتطبيقه بلا اعوجاج وبدأب ومثابرة هما شرط بالغ الشأن لصيانة وتوطيد السلام وامن الشعوب .

وقد اوضح برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي : "ان التعايش السلمي بين الدول الاشتراكية والرأسمالية هو ضرورة موضوعية لتطور المجتمع البشري . لا يمكن للحرب ولا ينبغي لها ان تكون طريقة لحل الخلافات الدولية . التعايش السلمي ام حرب لا تبقي ولا تذر، هكذا فقط يطرح التاريخ المسألة" .

فما هو التعايش السلمي؟ انه يعني ، قبل كل شيء ، نبذ الحرب بوصفها وسيلة لحل القضايا المتنازع عليها فيما بين الدول وحل هذه

القضايا عن طريق المفاوضات . ولكن مفهوم التعايش السلمى لا ينحصر اطلاقا فى هذا التعريف . فهو، فضلا عن التعهد بعدم الاعتداء ، يفترض تعهد جميع الدول بعدم انتهاك سيادة الدول الاخرى وكيانها الاقليمى ، باى شكل كان ، وباى حجة كانت . ان التعايش السلمى يعنى الامتناع عن التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى بغية تعديل نظامها السياسى او نمط حياتها ، او لاى سبب آخر، والاعتراف لكل شعب بالحق فى ان يقرر بنفسه جميع القضايا المتعلقة بتطور بلده.

ان التعايش السلمى يفترض المساواة فى الحقوق والتفهم المتبادل والثقة بين الدول وحسبان الحساب لمصالح الاطراف الاخرى . وهو يعنى ان العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدان يجب ان ترتكز على اساس المساواة التامة بين الاطراف المعنية وعلى النفع المتبادل.

ان مبدأ التعايش السلمى بين الدول على اختلاف انظمتها قد كان ولا يزال منهج البلدان الاشتراكية العام فى مضمار السياسة الخارجية . ان البلاد السوفييتية قد ذادت باستقامة منذ اولى ايام وجودها وستذود عن سياسة التعايش السلمى بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

ان سياسة السلام تنبع من طبيعة الاشتراكية بالذات ، وهى لا تستجيب لمصالح شعوب البلدان الاشتراكية وحسب ، بل ايضا لمصالح جميع شعوب العالم . ان الاحزاب الماركسية اللينينية تعتبر النضال الدائب فى سبيل السلام ، لا اداء لرسالتها التاريخية امام البشرية - وقوام هذه الرسالة درء ابادة الشعوب فى نيران الحرب الحرارية النووية ، - بل ايضا أهم شرط لنجاح بناء الاشتراكية والشيوعية ، ولاتساع نضال البروليتاريا الثورى فى البلدان الرأسمالية ، ولتعاظم الحركة التحررية للشعوب التى تضطهدها الامبريالية .

وعلى حراسة السلام يسهر المعسكر الاشتراكى الجبار برئاسة الاتحاد السوفييتى . ومع البلدان الاشتراكية التى يبلغ عدد سكانها اكثر من ثلث البشرية جمعاء ، تعمل من اجل السلم فئة كبيرة من البلدان غير الاشتراكية لا مصلحة لها فى اندلاع نيران الحرب . كذلك يتزايد عدد الدول المحايدة الساعية الى وقاية نفسها من الخطر الذى ينطوى عليه الاشتراك فى الكتل الحربية الامبريالية .

وفى الوقت الحاضر، تأخذ الشعوب على انفسها بهمة مشتدة تقرير مسألة الحرب والسلام . وان حركة الجماهير الشعبية المناهضة للحرب هى عامل جسيم فى النضال من اجل السلام . وفى دور القوة المنظمة العظمى للنضال فى سبيل السلام ، تبرز الطبقة العاملة بوصفها مناضلا ضد الحرب العالمية لا يجاريه فى الحزم والثبات مناضل.

ويقينا ان امكانية درء الحرب لا تتحقق من تلقاء ذاتها ، بل تتطلب اعظم قدر من الهمة والعزيمة فى النضال من اجل السلام ، واليقظة حيال دسائس اعداء السلام ؛ وهى تتوقف بدرجة كبيرة جدا

22*

على سياسة البلدان الاشتراكية ، وقدرتها الدفاعية ، وعلى تطبيق مبادئ التعايش السلمي اللينينية تطبيقا دائما . ان كبح جماح المعتدين ، وانقاذ البشرية من الامبريالية ، هما رسالة الطبقة العاملة وجميع القوى التي تعادي الامبريالية وتناضل في سبيل السلام والاستقلال الوطني والاشتراكية .

المباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية

ان التعايش السلمي يعني بادئ ذي بدء المباراة الاقتصادية بين النظامين ، وهي مباراة تحرز الاشتراكية خلالها نجاحات متعاظمة ابدا . وقد جاء في تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي امام المؤتمر السادس والعشرين للحزب ان الجبهة الحاسمة للمباراة مع الرأسمالية تمر في ميدان الاقتصاد ، في ميدان السياسة الاقتصادية . ان الدول الاشتراكية التي تنتهج بدأب وانسجام خطة التعايش السلمي ، تتوصل الى تعزيز مواقع النظام الاشتراكي العالمي ابدا ودائما في المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية .

وفي آخر المطاف ، سينتصر في الكرة الارضية النظام الذي يوفر للشعوب امكانيات اكبر لتحسين حياتها المادية والروحية . وهذا النظام انما هو النظام الاشتراكي ، الاشتراكية . ان الاشتراكية هي التي تفتح بالضبط آفاقا لا سابق لها للنهوض الخلاق اللامتناهي عند الجماهير الشعبية ، لازدهار العلم والثقافة حقا وفعلا ، لتحقيق احلام البشر في حياة سعيدة لا وجود فيها لا للمنبوذين ولا للعاطلين عن العمل ، في طفولة مشرقة ، وشيخوخة هادئة ، لتحقيق اماني الانسان بأقصى جرأتها وانطلاقها ، لتطبيق حق الانسان في الابداع بكل حرية لما فيه صالح الشعب .

ولكن ، حين نقول ان النظام الاشتراكي هو الذي سينتصر في المباراة الاقتصادية بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، فان هذا لا يعني ابدا بالطبع ان البلدان الاشتراكية ستنتصر عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الرأسمالية . فان هذا الانتصار سيرتكز على مزايا النظام الاقتصادي الاشتراكي . ومحل الرأسمالية سيحل حتما على الصعيد العالمي نظام اجتماعي عادل تقدمي هو الشيوعية .

ان المباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية لا تحكم على الجماهير الشعبية في البلدان الرأسمالية بالانتظار الهامد ، ولا تقضي على ضرورة النضال الطبقي والنضال التحرري الوطني . بل بالعكس . فان انتصارات الاشتراكية في المباراة الاقتصادية مع الرأسمالية تتسم باهمية بالغة جدا وذلك لانها تحفز نضال الكادحين الطبقي ، وتجعلهم مناضلين واعين في سبيل تحررهم . وهذا ما يفهمه الامبرياليون جيدا ، وهم يخافون من النجاحات في تطور البلدان الاشتراكية ، ويجهدون لكبح سيرها الى الامام .

في المرحلة الراهنة من المباراة بين النظامين ، يكتسب دلالة كبيرة خاصة قول لينين ان العامل الرئيسي لتأثير الاشتراكية في الثورة العالمية هو سياستها الاقتصادية ، وبناء قاعدة اقتصادية وتكنيكية للمجتمع الجديد تتفوق على القوى المنتجة لدى الرأسمالية . وقد اوضح لينين : "اذا ادينا هذه المهمة ، كسبنا على الصعيد العالمي بصورة اكيدة ونهائية" * .

ان المباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية تعني النضال من اجل مستوى اعلى لانتاج المنتوج الصناعي والزراعي بالفرد الواحد من السكان ، من اجل ضمان مستوى حياة اعلى للشعب .

بموجب اية مؤشرات يمكن الحكم على مجرى المباراة الاقتصادية بين النظامين وعلى نتائجها ؟ اولا ، بموجب وتائر النمو الاقتصادي . كيف تتطور المباراة في هذا الميدان ؟ لنرجع الى الارقام . من سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ ازداد الانتاج الصناعي في البلدان الاشتراكية الى ١٤ مرة وفي البلدان الرأسمالية المتطورة الى ٣ر٩ مرات . وهذا يعني ان النظام الاشتراكي العالمي يطور الصناعة بسرعة توازي قرابة اربعة امثال سرعة تطور الصناعة في ظل الرأسمالية . ومن سنة ١٩٥١ الى سنة ١٩٨٠ ، بلغ المتوسط السنوي لنمو الدخل الوطني في الاتحاد السوفييتي ٤ر٧ ٪ مقابل ٣ر٣ ٪ في الولايات المتحدة الاميركية ، ولنمو المنتوج الصناعي ٧ر٨ ٪ مقابل ٤ ٪ ، ولنمو المنتوج الزراعي ٣ ٪ مقابل ٦ر١ ٪ .

ان وتائر النمو الاقتصادي العالية دليل مقنع على مزايا النظام الاشتراكي العالمي ، وضمانة انتصاره في المباراة الاقتصادية مع عالم الرأسمالية .

ثانيا ، بموجب نمو الوزن النسبي للبلدان الاشتراكية في الانتاج العالمي . ففي سنة ١٩٥٠ ، بلغ نصيب الاشتراكية في المنتوج الصناعي العالمي ٢٠ ٪ فقط ، بينما بلغ في سنة ١٩٨٠ اكثر من ٤٠ ٪ .

ثالثا ، بموجب انتاج أهم اصناف المنتوجات بالفرد الواحد من السكان . وهذا مؤشر تعميمي يشير الى مستوى الانتاج بالفرد الواحد من السكان في معطيات قابلة للمقارنة . وقد تم التفوق في عموم النظام الاشتراكي العالمي على المتوسط العالمي لمستوى الانتاج ، ففي النظام الاشتراكي العالمي يعيش ١ر٣٣ ٪ من سكان العالم ، بينما تبلغ حصته من الانتاج الصناعي العالمي ٤٠ ٪ ، علما بان جزءا واحدا من ١٥ جزءا من سكان الكرة الارضية يعيش في الاتحاد السوفييتي وبان نصيبه في الانتاج الصناعي العالمي يبلغ الخمس . وفي بلدان مجلس التعاون الاقتصادي يبلغ متوسط الانتاج الصناعي بالفرد الواحد من السكان ثلاثة امثاله على الصعيد العالمي .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٣ ، ص ٣٤١ .

ولكن بلدان الاشتراكية لا تزال تتأخر من حيث هذا المؤشر عن ارقى البلدان الرأسمالية . ولكن الفرق بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية الراقية من حيث الانتاج الصناعى بالفرد الواحد من السكان يقل باستمرار.

رابعا ، بموجب وتائر نمو انتاجية العمل . من حيث هذا المؤشر ، انخفض بصورة ملحوظة الفرق بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية الراقية ، فمن سنة ١٩٥٠ الى سنة ١٩٨٠ ازدادت انتاجية العمل (بالفرد العامل) فى صناعة الاتحاد السوفييتي ٤٣٠ ٪ ، بينما ازدادت فى الولايات المتحدة ١٥٠ ٪ ، وفى بريطانيا ١٢٠ ٪ وفى فرنسا ٢٦٠ ٪ وفى جمهورية المانيا الاتحادية ٢٥٠ ٪ . ولكن التأخر بموجب هذا المؤشر عن الولايات المتحدة الاميركية لا يزال كبيرا . ففى عام ١٩٨٠ ، بلغت انتاجية العمل فى الصناعة فى الاتحاد السوفييتي ٥٥ ٪ مما هى عليه فى الولايات المتحدة الاميركية .

خامسا ، بموجب ارتفاع مستوى حياة الشعب . ان ازدياد رفاهية الشعب ظاهرة قانونية محتمة فى تطور الاقتصاد الاشتراكى . ففى سنة ١٩٨٠ ازداد الدخل الوطنى فى الاتحاد السوفييتى ٧٥٠ ٪ بالنسبة لما كان عليه فى سنة ١٩٥٠ ، وفى بلدان مجلس التعاون الاقتصادى الاخرى ، ازداد الدخل الوطنى فى هذه الحقبة من الزمن بين ٣٧٠ ٪ و ١٣٠٠ ٪ ، بينما ازداد فى الولايات المتحدة الاميركية خلال الحقبة نفسها من الزمن ١٧٠ ٪ ، وفى بريطانيا ١٠٠ ٪ ، وفى فرنسا ٢٨٠ ٪ . ان نمو الدخل الوطنى هو الاساس لارتفاع مستوى حياة الشعب بدأب واستمرار وللوتائر العالية فى تطور الانتاج الاشتراكى .

ان البرنامج الذى رسمه المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتي لزيادة رفاهية الشعب السوفييتي يشكل دليلا مقنعا على ان هدف الاشتراكية تلبية حاجات الشعب المتنامية على الدوام تلبية اكمل فأكمل .

اسئلة للمراجعة :

١ - كيف انبثق وتطور النظام الاشتراكى العالمى ؟
٢ - اعط مواصفات الطراز الجديد من العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية .
٣ - كيف يتحقق تقسيم العمل بين البلدان الاشتراكية ؟
٤ - ما هى الاشكال الاساسية للتعاون الاقتصادى بين البلدان الاشتراكية ؟
٥ - كيف يعمل مجلس التعاون الاقتصادى ؟
٦ - ماذا يعنى التكامل الاقتصادى الاشتراكى ؟
٧ - ماذا يعنى التعايش السلمى ؟
٨ - ماذا تعنى المباراة الاقتصادية السلمية بين الاشتراكية

والرأسمالية وما هى آفاقها ؟
٩ - ما هى الاتجاهات الرئيسية التى تتطور فيها العبـــارة الاقتصادية بين الاشتراكية والرأسمالية ؟

الفصل الثامن عشر

القوانين الاقتصادية لتحول الاشتراكية تدريجيا الى الشيوعية

قال برنامج الحزب الشيوعي السوفييتي :

"الشيوعية هي نظام اجتماعي لاطبقي تقوم فيه الملكية الواحدة للشعب بأسره على وسائل الانتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع اعضاء المجتمع ، حيث ، الى جانب تطور الناس من جميع النواحي ، ستنمو ايضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكنيك المتطورين على الدوام ، وتتدفق جميع مصادر الثروة الاجتماعية سيلا كاملا ويتحقق المبدأ العظيم "من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته" . ان الشيوعية انما هي مجتمع عالي التنظيم لكادحين احرار وواعين ، سترسخ فيه الادارة الذاتية الاجتماعية ، ويغدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى في نظر الجميع وامرا يدركون ضرورته ، وتطبق فيه كفاءات كل فرد بافيد وجه في صالح الشعب" .

ان الشيوعية تنشأ عن الاشتراكية ، وهي امتداد مباشر للاشتراكية . ان الاشتراكية والشيوعية ، بوصفهما مرحلتين من تطور التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية الواحدة ، تتصفان بسمات مشتركة ، كما تقوم بينهما فوارق جوهرية .

١ - السمات الاقتصادية المشتركة والفوارق بين الاشتراكية والشيوعية

السمات المشتركة للاشتراكية والشيوعية

ان اساس الاشتراكية والشيوعية الاقتصادي هو الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . وانتاج الخيرات المادية يتحقق في مصلحة

المجتمع بأسره .

وفي النظام الاشتراكي كما في النظام الشيوعي ، لا وجود للطبقات المستثمِرة ، ولا لاستثمار الانسان للانسان ، ولا للاضطهاد القومي والعرقي . وفي الطور الادنى والطور الاعلى من المجتمع الشيوعي ، تتصف علاقات الانتاج بالتعاون الرفاقي والتعاضد الاخوي بين الناس المتحررين من الاستثمار .

والاشتراكية والشيوعية كلاهما تتصف بتنامي الانتاج الاجتماعي بلا انقطاع على اساس التقدم العلمي والتكنيكي بغية تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع ، المادية والثقافية ، تلبية اكمل فأكمل .

وكلا من طوري المجتمع الشيوعي يتصف بتطور الاقتصاد الوطني تطورا منهاجيا يؤمن وتائر ثابتة لنمو الانتاج ويضمن استخدام موارد المجتمع المادية والبشرية (اليد العاملة) استخداما عقلانيا ، كما يضمن ارتفاع انتاجية العمل باطراد .

وفي الاشتراكية كما في الشيوعية ، لا وجود للتضاد بين المدينة والريف ، بين العمل الفكري والعمل الجسدي .

وفي كل من طوري التشكيلة الشيوعية ، يتسم العمل بطابع الابداع الحر . وفي كل من الطورين ، ينبغي على جميع اعضاء المجتمع ، سواء بسواء ، ان يعملوا حسب كفاءاتهم .

هذه هي ، اساسا ، السمات المشتركة بين الاشتراكية والشيوعية .

ان وجود سمات مشتركة بين الاشتراكية والشيوعية لا ينفي وجود الفوارق بين هذين الطورين من المجتمع الشيوعي .

الفوارق الاساسية بين الشيوعية والاشتراكية

ان الفوارق الاساسية بين الشيوعية والاشتراكية تنجم عن تفاوت النضوج الاقتصادي والثقافي في المجتمع الشيوعي بين طوريه الادنى والاعلى .

قبل كل شيء ، تمتاز الشيوعية عن الاشتراكية بدرجة اعلى بما لا يقاس من تطور القوى المنتجة . فان الشيوعية ستملك قاعدة مادية وتكنيكية اقوى واحدث بكثير تتيح رفع انتاجية العمل الى ما لا يقاس وتأمين الوفرة من الخيرات المادية والروحية . وفي الشيوعية يتم التوصل الى اعلى درجة من التنظيم المنهاجي لعموم الاقتصاد الاجتماعي وبتأمين استخدام الثروات المادية وموارد اليد العاملة بانجع وجه واعقله من اجل تلبية حاجات جميع اعضاء المجتمع المتنامية .

وفي الشيوعية ستتصف علاقات الانتاج بدرجة اعلى من النضوج الاقتصادي . واذا كانت الملكية الاجتماعية تظهر في النظام الاشتراكي بشكلين : ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية ، فانها ستظهر في النظام الشيوعي بشكل واحد وحيد ، هو الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره . ان شكلي الملكية الاجتماعية في الاشتراكية يشترطان

وجود طبقتين متصادقتين : الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين التعاونيين .
ومع الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة ، ملكية الشعب بأسره ، يزول الاساس الاقتصادى لوجود الطبقات والفوارق الطبقية . وتزول الفوارق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية المعيشية بين المدينة والريف .

وبقدر ما يترقى تكنيك الانتاج ويرتفع مستوى الشغيلة الثقافى التكنيكى ، يندمج العمل الفكرى والعمل اليدوى اندماجا عضويا فى نشاط الناس الانتاجى . ولا يبقى المثقفون فئة اجتماعية خاصة ، لأن شغيلة العمل اليدوى يرتفعون من حيث مستواهم الثقافى التكنيكى الى مستوى اناس العمل الفكرى .

وفى المجتمع الشيوعى ، ستتغير صفة العمل . ففى الاشتراكية ، ليس العمل بعد الحاجة الحيوية الاولى . كذلك لا يزال يوجد فى المجتمع الاشتراكى اناس يريدون ان يأخذوا من المجتمع اكثر ما يمكن ولكنهم لا يريدون ان يشتغلوا بشرف واستقامة وملء امكانياتهم . اما فى ظل الشيوعية ، فان العمل الخلاق الحر ، العمل لخير المجتمع بأسره ، يتحول الى الحاجة الحيوية الاولى .

وفى مجرى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، ستتطور اكثر فاكثر اشكال توزيع الخيرات المادية والثقافية بين اعضاء المجتمع . فان انشاء الوفرة الشيوعية من الخيرات المعيشية وتحول العمل الى الحاجة الحيوية الاولى سيتيحان الانتقال من المبدأ الاشتراكى القائل "من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله" الى المبدأ الشيوعى القائل "من كل حسب كفاءاته ، ولكل حسب حاجاته" . ان الموقف الواحد من وسائل الانتاج ومن العمل سيكتمل بشروط متساوية فى توزيع الخيرات المادية وفقا لحاجات الانسان المتطور ثقافيا ، المعقولة ، السليمة .

وفى ظل الشيوعية ، يضمحل الانتاج البضاعى والمقولات الاقتصادية المرتبطة به : البضاعة ، والنقد ، والسعر ، والاجرة ، والميزان الاقتصادى ، والتسليف ، والمالية .

ان الشيوعية تمثل اعلى شكل لتنظيم الحياة الاجتماعية . ومع الانتقال الى الشيوعية ، ومع تطوير واتقان علاقات الانتاج الاشتراكية ، ستطرأ ايضا تغيرات على البناء الفوقى المطابق لها : فى ميدان المؤسسات السياسية والحقوقية ، وستتطور اشكال الوعى الاجتماعى ايضا وايضا . وسيتحول نظام الدولة الاشتراكية الى الادارة الذاتية الاجتماعية الشيوعية .

ومع الانتقال الى الشيوعية ، سيحدث تقارب اكبر فاكبر بين الامم من جميع النواحى على اساس وحدة المصالح الاقتصادية والسياسية والروحية ، والصداقة الاخوية والتعاون بين الشعوب .

ومع ذلك لا يفصل اى جدار بين الشيوعية والاشتراكية رغم ما بينهما من فوارق . فمنذ الآن يمكن التحدث عن نبتات الشيوعية التى تنضج فى قلب المجتمع الاشتراكى . ففى المجتمع الاشتراكى ، تنبثق وتتطور اشكال

شيوعية للعمل ولتنظيم الانتاج ، واشكال اجتماعية لتلبية حاجات الشغيلة : صناديق الاستهلاك الاجتماعية ، المدارس الداخلية ، رياض الاطفال ، دور الحضانة ، الخ . . وهناك الآن سمات كثيرة ، محسوسة ومرئية ، من سمات الشيوعية وهى تتطور وتترقى .

قوانين تحول الاشتراكية الى الشيوعية

الشيوعية اعدل وارقى مجتمع فى الارض . وبناء الشيوعية هو هدف الاحزاب الشيوعية والعمالية النهائى .

ان تحول الاشتراكية الى الشيوعية عملية تاريخية قانونية ، طبيعية لا يمكن انتهاكها اعتباطا او تجاهلها .

ان الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ، كما هو معروف ، يتحقق فى ظروف النضال الطبقى ، ويتطلب تحطيم العلاقات الاجتماعية بصورة جذرية ، وثورة اجتماعية شاملة عميقة .

والحال آخر تماما لدن الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية . فان تحول الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق دون ثورة اجتماعية ، لأن الاشتراكية والشيوعية هما طوران من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الشيوعية الواحدة . فالانتقال الى الشيوعية يجرى فى ظروف انعدام الطبقات المستثمرة ، فى ظروف يهتم فيها جميع اعضاء المجتمع ـ العمال والفلاحون والمثقفون ـ ببناء الشيوعية اهتماما حيويا .

واذا كان بعض الشعوب قد انتقل الى الاشتراكية وشعوب اخرى تنتقل الى الاشتراكية ، فى ظروف تاريخية معينة ، دون المرور بمرحلة الرأسمالية ، فلن يستطيع اى بلد الانتقال الى الشيوعية دون المرور بالاشتراكية . ان بناء الاشتراكية والشيوعية عملية تطور واحدة .ان الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية يتحقق تدريجيا وبلا انقطاع . وهذا الانتقال قانون موضوعى ويعده كل تطور المجتمع الاشتراكى سابقا .

ولا يمكن الانتقال الى الشيوعية طالما لم تتوافر الظروف الضرورية لذلك ، اى طالما لم يتم التوصل الى الوفرة من الخيرات المادية ، وطالما لم يتم انشاء المقدمات المادية والروحية للطور الثانى من التشكيلة الشيوعية وطالما لم يتم اعداد الناس للعيش والعمل حسب الطريقة الشيوعية .

وفى مرحلة بناء الشيوعية ، تتطور الصناعة ، والزراعة الآلية الكبيرة ، وكل الاقتصاد والثقافة تطورا سريعا يشترك فيه الملايين من الشغيلة الاشتراك النشيط والواعى .

ان بناء الشيوعية ليس عملية عفوية ، بل نتيجة لابداع الجماهير الشغيلة الواسعة ، ولاشتراكها النشيط والواعى فى تطوير الانتاج الاجتماعى والثقافة والعلم .

ان بناء الشيوعية يعتمد على معرفة القوانين الموضوعية واستخدامها ، الامر الذى يتيح للمجتمع الاشتراكى اختيار اقصر السبل والطرق وأنجعها

لاجراء التحويلات الشيوعية .
ان بناء المجتمع الاشتراكي المتطور، والمستوى العالي لتطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج الاشتراكية ، وازدهار العلم والثقافة - كل هذه مقدمات لبناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية في الاتحاد السوفييتي .

انتقال البلدان الاشتراكية في اوقات متقاربة نسبياً الى الشيوعية

ان الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية امر محتم لا مندوحة عنه بالنسبة لجميع البلدان التي سلكت سبيل البناء الاشتراكي . وأن بناء الشيوعية في الاتحاد السوفييتي جزء لا يتجزأ من بناء المجتمع الشيوعي من قبل شعوب النظام الاشتراكي العالمي . ولما كانت القوى الاجتماعية - الطبقة العاملة والفلاحون المنتظمون في التعاونيات ، والمثقفون الشعبيون - واشكال الاقتصاد الاجتماعية (المؤسسات القائمة على شكلي الملكية الاشتراكية) في الاتحاد السوفييتي وفي البلدان الاشتراكية الاخرى من طراز واحد ، فان السنن الاساسية لبناء الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وفي هذه البلدان ستكون عامة ، مع مراعاة الخصائص التاريخية والقومية في كل بلد من البلدان .
وفي الوقت الحاضر، بلغت البلدان الاشتراكية مراحل مختلفة في تطورها . فالاتحاد السوفييتي بنى المجتمع الاشتراكي المتطور. والبلدان الاشتراكية الاخرى تنجز او هي انجزت اساسا بناء الاشتراكية . ينجم بالتالي اننا امام اختلاف في المستوى ، امام اختلاف في درجة تطور ونضوج الاشتراكية في مختلف بلدان النظام الاشتراكي العالمي .
ان نظام الاشتراكية العالمي يؤمن امكانية الاستفادة من مزاياه لاجل تقصير فترات بناء الاشتراكية في جميع البلدان ويكشف لها افق انتقالها الى الشيوعية في اوقات متقاربة الى حد ما ، اثناء عصر تاريخي واحد . اما الاساس الاقتصادي لانتقال البلدان الاشتراكية الى الشيوعية في اوقات متقاربة الى حد ما ، فهو انشاء المقدمات المادية لبناء الشيوعية استنادا الى العمل الخلاق الذي يبذله شعب كل بلد ، والى تزايد قسطه ابدا ودائما في القضية المشتركة ، قضية تعزيز النظام الاشتراكي ، وتوطيد التعاون والتعاضد بين البلدان الاشتراكية اكثر فاكثر .
ان الانتقال الى الشيوعية في اوقات متقاربة الى حد ما لن يعني ان الاتحاد السوفييتي ، الذي كان اول بلد يشرع في بناء المجتمع الشيوعي ، سيوقف تحركه الى الامام لكي يمكن البلدان الاخرى المتأخرة عنه الى اللحاق به . فان التوصل الى مستوى واحد يجب ان يتحقق وسوف يتحقق عن طريق تطوير البلدان التي هي نسبيا اقل تطورا في الميدان الاقتصادي تطويرا اسرع ، ورفعها الى مستوى اكثر البلدان تطورا . وهكذا ستمضي جميع البلدان الاشتراكية جبهة واحدة مشتركة

فى طريق بناء المجتمع الشيوعى .
ان الشيوعية انما هى حلم الانسانية المزمن . ستصل الانسانية بأسرها الى الشيوعية . وتلك نتيجة حتمية للتطور الاجتماعى .

٢ ـ انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية هو شرط الزامى للانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية . وهذا يعنى رفع قوى المجتمع المنتجة الى درجة جديدة كيفيا تؤمن بلوغ اعلى انتاجية العمل والوفرة من الخيرات المادية والثقافية وامكان الانتقال تدريجيا الى التوزيع حسب الحاجات .
ومن حيث المقاييس والمستوى التكنيكى ستتفوق القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية تفوقا ملحوظا على القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية .
وان عناصر القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية تشاد فى ظروف الاشتراكية ، ولهذا تتقوم المهمة فى افساح المجال الرحب امام اطراد ترقيتها وتطويرها على اساس وتائر عالية للتقدم العلمى والتكنيكى . ان التكامل الوثيق بين العلم والانتاج مطلب ملح من مطالب العهد المعاصر .
ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، كما اوضح برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى ، " ... يعنى : كهربة البلاد كهربة تامة ، وعلى هذا الاساس ، اتقان التكنيك وتكنولوجية وتنظيم الانتاج الاجتماعى فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى ، والمكننة المجموعية لعمليات الانتاج ، واشاعة الاتمتة فيها بصورة اكمل فأكمل ، واستخدام الكيمياء على نطاق واسع فى الاقتصاد الوطنى ، والحد الأقصى من تطوير فروع الانتاج الجديدة ذات الفعالية الاقتصادية ، والانواع الجديدة من الطاقة والمواد ، واستخدام الموارد الطبيعية والمادية والموارد من اليد العاملة استخداما شاملا وعقلانيا ، والجمع بين العلم والانتاج جمعا عضويا ، والتقدم العلمى التكنيكى بوتيرات سريعة ، وارتفاع مستوى الشغيلة الثقافى التكنيكى ، والتفوق تفوقا ملحوظا على ارقى البلدان الرأسمالية من حيث انتاجية العمل ، وهذا أهم شرط لانتصار النظام الشيوعى" .

سبل انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية

ان كهربة عموم البلاد كهربة تامة سبيل من أهم سبل انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية . فالكهربة تضطلع بدور طليعى فى تأمين التقدم العلمى والتكنيكى . والكهربة التامة تتيح اجراء تغييرات عميقة فى التكنيك والتكنولوجيا فى جميع فروع الصناعة والزراعة والنقليات ومعيشة سكان المدن والارياف .
ستبنى فى الاتحاد السوفييتى منظومة طاقية موحدة تتيح نقل الطاقة الكهربائية من المناطق الشرقية فى البلاد الى القسم الاوربى منها وترتبط بالمنظومات الطاقية فى البلدان الاشتراكية الاخرى .

ان تطوير صناعة بناء الآلات والحد الاقصى من تعجيل انتاج السلاسل والآلات الاوتوماتيكية ووسائل الاتمتة والتيليميكانيك ، والالكترونيك ، والمقاييس الدقيقة يتسمان باهمية من الدرجة الاولى بالنسبة لانشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية .

وعلى اساس تطوير صناعة بناء الآلات ستتحقق المكننة المجموعية في الصناعة والزراعة والبناء والنقليات واعمال الشحن والتفريغ ، والمرافق البلدية . وستشمل المكننة المجموعية جميع درجات الانتاج وجميع عملياته ، وتؤدى الى تصفية العمل اليدوى سواء فى الاعمال الاساسية ام فى الاعمال الثانوية .

ان المكننة المجموعية تمهد التربة لاتمتة الانتاج . ان القاعدة المادية والتكنيكية للاشتراكية لا تنطوى الا على عناصر من اتمتة الانتاج . اما فى مجرى بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية فان المنظومة الاوتوماتيكية من الآلات هى التى ستسود . ان المكننة والاتمتة المجموعية تؤلفان اساسا ماديا لتحويل العمل الاشتراكى الى عمل شيوعى . وفى ظروف الاتمتة ، يتغير طابع العمل ، ويرتفع مستوى العمال الثقافى التكنيكى ، وتنشأ الشروط لتصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى . ان اشاعة المكننة المجموعية والاتمتة المجموعية فى عمليات الانتاج هى أحسم وسيلة لتأمين التقدم العلمى والتكنيكى فى الاقتصاد الوطنى .

وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، يعود مكان هام جدا الى اشاعة الطرائق الكيماوية فى الاقتصاد الوطنى . فان استعمال المنتوجات الكيماوية والمواد التركيبية يتيح اجراء تحويلات نوعية جذرية فى ميادين الانتاج المادى الطليعية . وهذه التحويلات تتيح زيادة انتاج المنتوجات زيادة كبيرة ، ورفع درجة نوعيتها مع توفير التوظيفات الاساسية وتخفيض تكاليف الانتاج .

ان تطوير الصناعة الكيماوية بتسارع ، وزيادة انتاج الاسمدة المعدنية والوسائل الكيماوية لوقاية النباتات زيادة كبيرة وسريعة هما عامل مهم جدا لانهاض الزراعة . وبدون الكيمياء يستحيل تكثيف الانتاج الزراعى وبالتالى زيادة محصول الحبوب وانتاج اللحوم والالبان وسائر المنتوجات الغذائية زيادة كبيرة .

وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية تتسم باهمية كبيرة زيادة انتاج المعدن والوقود وتطوير الصناعة الثقيلة . وهذا يتعلق على الاخص بفروعها الاساسية وبالدرجة الاولى فروع الوقود والطاقة .

وفى انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، يتسم باهمية هائلة اتقان تنظيم الانتاج ، اى التخصص والتعاون وكذلك التنسيق العقلانى بين المؤسسات المتقاربة النوع .

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يفترض تطبيق احدث منجزات التقدم العلمى والتكنيكى والتجربة الطليعية فى الزراعة على اوسع نطاق . ان نهضة القوى المنتجة فى الزراعة نهضة قوية تتيح حل

مهمتين اساسيتين وثيقتي الارتباط ، هما : أ - بلوغ الوفرة من المنتجات الغذائية العالية النوعية لاجل السكان ومن الخامات لأجل الصناعة ، ب - تأمين انتقال القرية تدريجيا الى العلاقات الاجتماعية الشيوعية وتصفية الفوارق الجوهرية بين المدينة والقرية . والمفتاح لحل هذه المهام الجليلة هو : تكثيف الزراعة المرتبط باشاعة الكيمياء على نطاق واسع في الانتاج الزراعي ، والحد الاقصى من تطوير الزراعة المروية ، وتطبيق المكننة المجموعية ، وكهربة الزراعة .

وفي انشاء القاعدة المادية والتكنيكية ، يعود دور هائل الى العلم والتقدم العلمي والتكنيكي ، وذلك لكي تتركز جهود العلم بقدر متزايد ، فضلا عن حل القضايا النظرية ، على حل مسائل الاقتصاد الوطني الاساسية ، على تحقيق اكتشافات بوسعها ان تحدث تغييرات ثورية حقا في الانتاج . ان تقدم العلم والتكنيك يفسح المجال للاستفادة على الوجه الاجدى من ثروات وقوى الطبيعة لخير الشعب ولاكتشاف انواع جديدة من الطاقة ولصنع مواد جديدة ولاستنباط طرائق التأثير في الظروف المناخية وللتغلغل في الفضاء الكوني . ان العلم ، كما تنبأ ماركس ، يتحول كليا ومباشرة الى قوة منتجة من قوى المجتمع .

ولانشاء المجتمع الشيوعي يتسم نمو انتاجية العمل بسرعة واستمرار باهمية من الدرجة الاولى . قال لينين : "ان الشيوعية انما هي انتاجية عمل تفوق المردود الرأسمالي يقدمها عمال متطوعون ، واعون ، متشاركون ، يستغلون التكنيك الحديث" * . ومع نمو القوى المنتجة تترقى علاقات الانتاج ويرتفع مستوى اتسام الانتاج بالسمة الاجتماعية .

ان تنفيذ الخطة الخمسية الحادية عشرة (١٩٨١ - ١٩٨٥) في الاتحاد السوفييتي هو مرحلة مهمة جديدة في انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ، وفي ترقية العلاقات الاجتماعية وتكوين الانسان الجديد ، وفي تطوير نمط الحياة الاشتراكي . والمهمة الرئيسية في الخطة الخمسية الحادية عشرة تتلخص في تأمين ارتفاع رفاهية السوفييتيين باطراد على اساس تطور الاقتصاد الوطني بدأب وانتظام ، وتسريع التقدم العلمي والتكنيكي ، ونقل الاقتصاد الى طريق التطور المكثف ، والاستفادة بمزيد من العقلانية من قدرة البلد الانتاجية ، والحد الاقصى من توفير جميع اصناف الموارد ، وتحسين نوعية العمل .

وفضلا عن انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يجب ان يستمر تطور قوة المجتمع المنتجة الرئيسية ، الا وهي الانسان .

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٣٩ ، ص ٢٢ .

ان انشاء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية يعنى ايصال الشغيلة الى مستوى ثقافي وتكنيكي عال يمثل بحد نفسه أهم شرط لزيادة نشاطهم الخلاق ولتغيير طابع العمل .

والآن ، في ظل الاشتراكية المتطورة ، يملك الشغيلة مستوى رفيعا في حقل الثقافة والتعليم والكفاءة . وبفضل اشاعة المكننة المجموعية والاتمتة المجموعية في الانتاج ، سينحصر دور العمل اكثر فاكثر في وظائف مراقبة المنظومات الاوتوماتيكية من الآلات وملاحظتها وضبطها واتقانها . وهذا ما يتطلب شغيلة ذوى كفاءة عالية ويتطورون اكثر فاكثر من جميع النواحى ، فى جميع فروع الاقتصاد الوطنى : الصناعة ، الزراعة ، البناء ، النقليات ، الخ . .

ولاجل بناء المجتمع الشيوعى ، لا بدّ ان تطرأ تغيرات على عالم الانسان الروحى ايضا . وفى البلدان الاشتراكية تنشأ الآن الشروط والظروف لاجل تطور الكفاءات والمواهب من جميع النواحى ، لاجل حياة روحية غنية لكل انسان .

٣ - تحول علاقات الانتاج الاشتراكية الى علاقات شيوعية

فى مجرى الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية ، تتطور علاقات الانتاج وتترقى بقدر ما تتطور القوى المنتجة ، وعلى صلة وثيقة بها لا تنفصم ، وبصورة متبادلة التأثير . وتتحول علاقات الانتاج الاشتراكية تدريجيا الى علاقات انتاج شيوعية .

من الملكية الاشتراكية الى الملكية الشيوعية

ومع الانتقال الى الشيوعية ، يتقارب تدريجيا شكلا الملكية الاشتراكية : ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية ومن ثم يندمجان معا فى الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره . ان تكون الملكية الشيوعية الواحدة للشعب بأسره هو نتيجة لتطوير وترقية شكلى الملكية على السواء : ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية ، من جميع النواحى .

قبل كل شيء ، تتنامى ملكية الدولة كمّا سواء بفضل بناء المؤسسات الجديدة على نطاق هائل فى الصناعة والزراعة والنقليات ، ام بفضل توسيع المؤسسات القائمة . ومع التقدم نحو الشيوعية ، تتسع اكثر فاكثر مقاييس الانتاج وتزداد فعاليته .

كذلك تتغير ملكية الدولة كيفا . ان التغيرات الكيفية ، النوعية ، فى ملكية الدولة رهن بارتفاع مستوى انطباعها بالطابع الاجتماعى بلا انقطاع . فمع التقدم نحو الشيوعية ، يشتد تمركز الانتاج ، وتبنى مؤسسات مؤتمتة

كليا وفى اقصى الضخامة ، وتشاد منظومة طاقية موحدة ، وتتسع وتتوطد الصلات الاقتصادية بين مناطق البلاد ، ويتطور التقسيم الاجتماعى للعمل والتخصص والتعاون وكذلك التنسيق بين المؤسسات ، تطوراشاسع المدى .

وبقدر ما تتنامى ملكية الدولة ، بقدر ما يصار الى ترقية المؤسسات وتطويرها وتحويلها الى مؤسسات للمجتمع الشيوعى . اما السمات التى تميز هذه العملية فهى التكنيك الجديد التقدمى ، والدرجة العالية من تنظيم الانتاج وثقافة الانتاج ، المرتبطان باتمتة العمليات الانتاجية اكمل فاكمل واستخدام الاجهزة الاوتوماتيكية فى مضمار الادارة والمراقبة ، وارتفاع مستوى العمال الثقافى التكنيكى ، والجمع اكثر فاكثر بين العمل اليدوى والعمل الفكرى ، وازدياد الوزن النسبى للمهندسين والتكنيكيين فى قوام شغيلة المؤسسة ، وتطور المباراة الاشتراكية بين الشغيلة وتطبيق منجزات العلم واحسن طرائق تنظيم العمل واحسن نماذج انتاجية العمل ، واشتراك جماعات الشغيلة فى ادارة المؤسسة اشتراكا واسعا ، وانتشار اشكال العمل الشيوعية .

وفى سياق البناء الشيوعى ، يتسع المجال لتأثير ملكية الدولة . فتشمل اكثر فاكثر الاشكال الاجتماعية لتنظيم العمل والمعيشة .

ان الانتقال الى الملكية الشيوعية الواحدة يفترض كذلك تطوير وترقية الملكية التعاونية الكولخوزية من جميع النواحى . يرتفع مستوى اتسام الانتاج الكولخوزى بالطابع الاجتماعى . وتتعاظم على الدوام الصناديق غير القابلة للقسمة التى تعود للكولخوزات .

ومع تطور وتكاثر الصناديق غير القابلة للقسمة التى تعود للكولخوزات ، يتغير اكثر فاكثر المضمون النوعى ، الكيفى ، للملكية التعاونية الكولخوزية . ان ملكية الكولخوزات تشمل الآن التكنيك الآلى الحديث من جرارات وحاصدات دارسات وسيارات ، الخ . . وقد غدت ملكية الكولخوزات نتيجة للعمل الجماعى الذى يبذله الكولخوزيون والعمال والمهندسون والعلماء .

والدولة السوفييتية تنفق مبالغ طائلة من الاموال لاعداد الملاكات الزراعية ، وتقدم للكولخوزات المليارات من القروض ، والسلفيات بالبذار والمنتجات الغذائية وغيرها . وفى كل هذا دليل على ان الثروة الاجتماعية التى تملكها الكولخوزات يخلقها الكولخوزيون بمساعدة الشعب السوفييتى كله .

ان السياسة التى تنتهجها الدولة الاشتراكية من اجل تطوير الزراعة باطراد تضطلع بدور هائل فى رفع درجة اتسام الملكية التعاونية الكولخوزية بالطابع الاجتماعى وبلوغها مستوى ملكية الشعب بأسره .

ومع نمو القوى المنتجة ، تتطور الروابط الانتاجية بين الكولخوزات ، وتتخطى حركة اتسام الاقتصاد بالطابع الاجتماعى اطار الكولخوزات بمفردها . وهذه العملية تجرى بتضافر قوى الكولخوزات ومواردها على بناء المؤسسات الانتاجية والمشروعات الثقافية المعيشية المشتركة الكولخوزية

(التى تخص كولخوزين واكثر فى آن واحد) ، والمحطات الكهربائية الحكومية الكولخوزية ، والمؤسسات لمعالجة المنتجات الزراعية معالجة اولية ، وتخزينها ونقلها ، والمؤسسات لمختلف انواع البناء وانتاج لوازم البناء ، الخ . . ان ملكية بعض الكولخوزات لجميع هذه المنشآت تقترب ، من حيث طابعها ، بدرجة اكبر ، من ملكية الشعب بأسره .

ومع تطور كهربة الزراعة واشاعة المكننة والاتمتة فى الانتاج ، تتحد وتندمج اكثر فاكثر وسائل الانتاج الكولخوزية مع وسائل الدولة ، وسائل الشعب بأسره ، وتتسع ممارسة تنظيم مختلف الانتاجات بصورة مشتركة .

ان انشاء المجموعات الزراعية الصناعية يتسم باهمية كبيرة لاجل رفع الملكية الكولخوزية التعاونية الى مستوى ملكية الشعب بأسره . ان المجموعة الزراعية الصناعية هى مجمل فروع من الاقتصاد الوطنى الاشتراكى تشمل الزراعة ، وميادين الاقتصاد التى ترتبط بالزراعة والتى تعمل على خدمة الانتاج الزراعى وايصال منتوجه الى المستهلكين .

وقد اولى المؤتمر السادس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى تطوير المجموعة الزراعية الصناعية اهمية كبيرة . والمهمة الاساسية التى تواجهها المجموعة الزراعية الصناعية هى تأمين المنتوجات الغذائية والخامات الزراعية لبلاد بشكل موثوق .

ولأجل نجاح تنفيذ البرنامج التموينى ، يتأمن التخطيط الواحد والتطور المتناسب والمتوازن لفروع المجموعة الزراعية الصناعية ، وترسيخ قاعدتها المادية والتكنيكية بدرجة كبيرة ، وترقية العلاقات الاقتصادية بين الفروع ، وتنظيم التعاون الدقيق بينها لزيادة الانتاج الزراعى ، وتحسين حفظه ونقله ومعالجته وتحويله وايصاله الى المستهلك .

ان نشوء وتطور المؤسسات الكولخوزية المشتركة والمؤسسات الكولخوزية الحكومية سيضفيان تدريجيا على الملكية الكولخوزية التعاونية طابع ملكية الشعب بأسره . ومع ارتفاع درجة اتسام الملكية الكولخوزية التعاونية بالسمة الاجتماعية الى مستوى ملكية الشعب بأسره ، ستساوى الكولخوزات من حيث الاوضاع الاقتصادية مع مؤسسات الشعب بأسره (مع مؤسسات الدولة) فى الزراعة ، وتتحول الى استثمارات ممكننة عالية التطور .

ومع الانتقال الى الشيوعية يتغير طابع ملكية الشغيلة الشخصية . ان الملكية الشخصية فى ظل الشيوعية ستشمل اساسا سلع الاستهلاك الفردى .

ومع الانتقال الى الشيوعية ، واستنادا الى تطور القوى المنتجة بسرعة وشدة ، سيتم التغلب على الفوارق الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع .

تذليل الفوارق الاجتماعية الاقتصادية

قضت الاشتراكية على التضاد بين المدينة والريف . ومصالح المدينة والريف تتجه الى هدف واحد هو بناء الشيوعية . ولكن فى ظل

الاشتراكية ، تبقى فوارق جوهرية بين المدينة والريف .

ومع تقارب ملكية الدولة والملكية الكولخوزية التعاونية تدريجيا واندماجهما فيما بعد ، تنشأ الشروط والظروف لتذليل الفوارق الجوهرية بين المدينة والريف . ان سبل التقارب والاندماج بين ملكية الدولة والملكية التعاونية الكولخوزية هي في الوقت نفسه سبل تصفية الفوارق الجوهرية بين المدينة والريف .

اما اساس هذا المجرى ، فهو اطراد تطوير القوى المنتجة ، وتزويد الزراعة بوفرة من التكنيك .

ان تجديد تزويد الزراعة بالتكنيك يؤول الى رفع المستوى الثقافي التكنيكي عند سكان الريف . فان عمل الكولخوزيين ، المستند الى تطبيق احدث منجزات التكنيك الزراعي على نطاق واسع ، سيقترب اكثر فاكثر ، من حيث طابعه ، من عمل العمال الصناعيين العاملين في مؤسسات الدولة الصناعية . وسيصبح العمل الزراعي في النظام الشيوعي نوعا من العمل الصناعي .

تقضي الاشتراكية على التضاد بين ذوي العمل الفكري وذوي العمل اليدوي . ولذوي العمل الفكري وذوي العمل اليدوي في المجتمع الاشتراكي مصالح مشتركة ، وهم يقومون بعمل مشترك ، ويكدحون لخير الشعب بأسره . وتتميز الاشتراكية بالتعاون والتعاضد الرفاقي الوثيق بين ذوي العمل الفكري وذوي العمل اليدوي . وللعمال والفلاحين والمثقفين جميعا مصلحة حيوية في تطوير الانتاج وترقيته بلا انقطاع .

في ظروف الاشتراكية ، تبقى فوارق جوهرية بين العمل الفكري والعمل اليدوي (الجسدي) . وعادة ، يقوم بالعمل اليدوي العمال والفلاحون ، وبالعمل الفكري المثقفون . فضلا عن ان مستوى الثقافة والتعليم العام عند شغيلة العمل اليدوي ادنى بصورة ملحوظة مما هو عليه عند المثقفين .

ومع الانتقال التدريجي الى الشيوعية ، سيجري تذليل الفوارق الجوهرية بين العمل الفكري والعمل اليدوي ، استنادا الى تقدم الانتاج الحديث الممكنن والمؤتمت الذي يؤول الى الاستعاضة بالآلات عن العمل اليدوي المضني والى رفع مستوى التعليم العام والعلمي والتكنيكي عند الشغيلة حتى مستوى المهندسين والمهندسين الزراعيين . ان تصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكري والعمل اليدوي تحول كل عمل الى وحدة عضوية بين نوعي العمل . وفي ظل الشيوعية يندمج العمل الفكري والعمل اليدوي اندماجا عضويا في نشاط الناس الانتاجي . ولا يبقى المثقفون فئة اجتماعية خاصة ، لأن شغيلة العمل اليدوي يرتفعون من حيث مستواهم الثقافي التكنيكي الى مستوى ذوي العمل الفكري .

ان بناء الشيوعية يؤول الى محو الحدود بين الطبقات ، الى قيام مجتمع منسجم كل الانسجام .

ان الشيوعية ستضع حدا لانقسام المجتمع الى طبقات والى فئات

طبقية . وفى الشيوعية لن تكون الطبقات ، ولن تكون الفوارق الطبقية ولن تكون اى فوارق بين الناس من حيث وضعهم فى المجتمع .

وفى الشيوعية ، ستتحقق المساواة التامة بين الناس . وفى الشيوعية ، سيكون لجميع الناس وضع متساو فى المجتمع ، وموقف واحد من وسائل الانتاج ، وشروط متساوية فى العمل والتوزيع . وسيشتركون بنشاط فى تصريف الشؤون العامة . وسيتوطد انسجام العلاقات بين الفرد والمجتمع على اساس وحدة المصالح العامة والفردية .

ان بناء الشيوعية يعزز اكثر من ذى قبل تجانس الامم الاجتماعى ويسهم فى تطوير السمات الشيوعية المشتركة التى تتسم بها الثقافة والاخلاق والمعيشة ، وتوطيد الثقة المتبادلة والصداقة بينها باطراد .
ومع بناء الشيوعية ، يصبح تبادل الثروات المادية والروحية بين الامم اكثف فاكثف ، ويتنامى قسط كل جمهورية سوفييتية فى قضية البناء الشيوعى المشتركة .

وفى الاتحاد السوفييتى يعجل التطور الاقتصادى والاجتماعى المكثف فى كل من الجمهوريات عملية التقارب بينها فى جميع الميادين . وتزدهر الثقافات القومية وتغنى بعضها بعضا ، وتتكون ثقافة الشعب السوفييتى الواحد ـ الوحدة الاجتماعية والاممية الجديدة .

العمل حاجة الانسان الحيوية الاولى

ان نمو تزويد العمل بالتكنيك ، وتصفية الفوارق الجوهرية بين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، وتربية الموقف الشيوعى من العمل ، كل هذا يؤول الى ان النشاط الذى يبذله كل انسان فى العمل يغدو الحاجة الحيوية الاولى ، والظاهرة الطبيعية لوظائف الجهاز العضوى السليم . ان العمل الخلاق الحر ، العمل لخير المجتمع كله سيعود على كل انسان بفرح الابداع ومتعة الخلق .

وفى الشيوعية التى ستوفر للناس جميع الامكانيات لتطوير مؤهلاتهم ومواهبهم من جميع النواحى ، سيكون فى مستطاع كل انسان ان يختار لنفسه العمل الذى يطيب له شرط ان يستجيب هذا العمل لذوقه بالذات ويكون مفيدا للمجتمع . وسيصبح العمل حسب الكفاءات الحاجة الحيوية الاولى .

ان تحويل العمل الى حاجة حيوية اولى عند كل انسان سيخلق موقفا جديدا من العمل ، موقفا شيوعيا . وقد كتب لينين عن العمل فى ظل الشيوعية يقول : "ان العمل الشيوعى ، باضيق معنى الكلمة ، وادقه ، انما هو عمل مجانى لصالح المجتمع ، عمل مبذول لا من اجل مجرد اداء فريضة معينة ، لا من اجل كسب الحق فى الحصول على سلع معينة ، لا على اساس معدلات مقررة سلفا ، بل عمل اختيارى مبذول خارج كل معدل ، دون انتظار اى مكافأة ، دون الاتفاق على مكافأة ، عمل تشترطه عادة العمل من اجل النفع الجماعى ، والموقف الواعى (الذى غدا عادة) من ضرورة العمل من اجل النفع الجماعى ، ـ

عمل بوصفه حاجة الجهاز العضوى السليم " * .

ان الموقف الجديد ،الشيوعى ، من العمل قد اخذ يتشكل فى نطاق المجتمع الاشتراكي . ان انسان المستقبل الشيوعى يتكوّن فى غمرة النضال من اجل الشيوعية ، فى سياق العمل والنشاط الاجتماعى . ان المجتمع السوفييتى هو مجتمع اهل العمل . وعمل الانسان يجب ان يصبح لا اكثر انتاجية وحسب ، بل ايضا غنى المضمون ، مشيقا ، خلاقا .

ان الشيوعية والعمل لا ينفصلان . ولهذا تتسم باهمية هائلة تربية الحب والاحترام للعمل بوصفه حاجة الانسان الحيوية الاولى . ان تربية الموقف الشيوعى من العمل هى من اهم المهام فى بناء الشيوعية . ولذا يضع الحزب الشيوعى السوفييتى فى محور عمله التربوى تنمية الموقف الشيوعى من العمل عند جميع اعضاء المجتمع . فالعمل لخير المجتمع هو واجب مقدس من واجبات كل انسان . وفى ميدان تربية الموقف الشيوعى من العمل فى الاتحاد السوفييتى يعود دور كبير الى النقابات ومنظمات الشباب (الكومسومول اللينينى) والمدرسة السوفييتية .

ان النقابات ، كما قال لينين ، هى مدرسة للشيوعية . وهى تنظم المباراة الاشتراكية وتدعو الى طرائق واشكال العمل الطليعية ، وتقوم بعمل ثقافى جماهيرى كبير بين الشغيلة .

وفى تربية الموقف الشيوعى من العمل بين الشباب يعود دور كبير الى الكومسومول اللينينى . فان الكومسومول يعبئ الشباب لاجتراح المآثر فى العمل ، ويربى فى نفوس بناة الشيوعية الشبان شعور المسؤولية امام المجتمع .

وللمدرسة دور كبير فى تربية الموقف الشيوعى من العمل . وتطرح المدرسة السوفييتية مهمة اعداداناس متعلمين من جميع النواحى كما تطرح مهمة اعداد اناس قادرين على العمل وعلى انتاج الخيرات المادية .

ان الموقف الشيوعى من العمل ينعكس فى النضال المتفانى من اجل تنفيذ برامج الاقتصاد الوطنى وتجاوزها ، فى توسيع المباراة الاشتراكية ، ولاسيما المباراة من اجل الحصول على لقب طليعيى وفرقة العمل الشيوعى ، فى الحركات الوطنية الجماهيرية للشباب السوفييتى كالحركة من اجل استصلاح الاراضى العذراء والبور ، وبناء سكة حديد بايكال ـآمور ، الخ . .

ومن الامثلة الساطعة على الموقف الشيوعى من العمل ، الحركة الجماهيرية من اجل العمل الشيوعى . ففى هذه الحركة يشترك مئات الآلاف من جماعات الانتاج : الفرق ، القطاعات ، المشاغل ،المؤسسات . والمشتركون فى الحركة يطبقون فى الحياة شعار: " ينبغى التعلم والعمل والعيش على الطريقة الشيوعية " . ويناضل انصار العمل

---

* لينين . المؤلفات الكاملة ، المجلد ٤٠ ، ص ٣١٥ .

الشيوعى من اجل ان تطابق العلاقات فى المعيشة والعائلة والمعاشرة اليومية مع الآخرين الاخلاق الشيوعية ومقتضياتها العالية . ان بانى الشيوعية انسان ذو مثل عليا عظيمة ومبادىء اخلاقية سامية . وهذا ما وجد انعكاسا مكثفا فى المفاهيم الاخلاقية لبانى الشيوعية المعلنة فى برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى .

ان تطوير علاقات الانتاج الاشتراكية واتقانها خلال بناء المجتمع الشيوعى تنعكس كذلك فى تطور اشكال توزيع الخيرات المادية والروحية .

التوزيع حسب الحاجات

عند الانتقال الى الشيوعية ، سيخلى مبدأ التوزيع الاشتراكى القائل " من كل حسب كفاءاته ولكل حسب عمله " المكان لمبدأ التوزيع الشيوعى القائل " من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته " .

كتب ماركس يقول : " بعد ان يزول خضوع الافراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكرى والعمل اليدوى ، وحين يصبح العمل ، لا وسيلة للعيش وحسب ، بل الحاجة الاولى للحياة ايضا ، وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الافراد فى جميع النواحى ، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الاجتماعية بفيض وغزارة ، حينذاك فقط ، يصبح بامكان المجتمع ان يسجل على رأيته : من كل حسب كفاءاته ولكل حسب حاجاته !" .

وللانتقال الى مبدأ التوزيع الشيوعى ، يجب اولا ان يبلغ الانتاج مستوى من التطور فى وسعه ان يؤمن الوفرة من الخيرات المادية والثقافية ، اى ان يكون فى المجتمع ما يكفى من جميع الاشياء ، سواء من وسائل الانتاج وسلع الاستهلاك - الاطعمة ، الالبسة ، الاحذية - ام من الشروط الثقافية المعيشية - المدارس ، المسارح ، السينمات ، الراديو ، النقليات ، المساكن ، الخ ..

ان الوفرة من خيرات المعيشة والحياة وتطبيق المبدأ القائل " لكل حسب حاجاته " سيعنيان ان كل امرىء ، بصرف النظر عن وضعه ومركزه ، وبصرف النظر عن كمية وكيفية العمل الذى يستطيع تقديمه للمجتمع ، سيتلقى من المجتمع كل ما يشعر بحاجة اليه . ويقينا انه لا يجب ان نفهم التوزيع الشيوعى حسب الحاجة بمعنى سطحى برجوازى مبتذل : اعطوا كل فرد ما يريد وقدر ما يريد . فان التوزيع حسب الحاجة يفترض تلبية الحاجات المعقولة لانسان عالى الثقافة ، عالى التعليم ، يحترم قواعد الحياة فى المجتمع الشيوعى .

ان اشكال التوزيع الشيوعية لا تنبثق دفعة واحدة فى شكل متطور

---

* ماركس وانجلس . المؤلفات ، المجلد ١٩ ، ص ٢٠ .

ونهائي ، بل انها ستقوم في البدء برفقة اشكال التوزيع الاشتراكي حسب العمل . فان الانتقال من مبدأ التوزيع الاشتراكي حسب العمل الى مبدأ التوزيع الشيوعي حسب الحاجات سيجرى تدريجيا .

ومع الانتقال من الاشتراكية الى الشيوعية سيصار الى توزيع قسم متزايد ابدا ودائما من الخيرات المادية والثقافية بين اعضاء المجتمع من صناديق الاستهلاك الاجتماعية بصرف النظر عن كمية وكيفية عملهم ، اى مجانا .

ومن صناديق الاستهلاك الاجتماعية يتأمن للسكان الاسعاف الطبي المجاني ، والتعليم المجاني ، ورفع درجة الكفاءة ، والاعانات ، والمعاشات، ومنح الطلاب الدراسية ، وبدلات الاجازات الدورية ، والبطاقات مجانا او باسعار متهاودة الى المصحات ودور الراحة ، وعدد من المدفوعات والتقديمات والتسهيلات الاخرى .

ان نمو صناديق الاستهلاك الاجتماعية يتيح التقدم كثيرا في طريق تحقيق المبدأ الشيوعي للتوزيع .

ان تطوير واتقان علاقات الانتاج في سياق الانتقال الى الشيوعية يؤديان كذلك الى ضرورة التغيرات في ميدان البناء الفوقي .

تنظيم المجتمع سياسيا في مرحلة الانتقال الى الشيوعية

ان الدولة بناء فوقي سياسي يقوم على بناء تحتي اقتصادي . والتغيرات التي تطرأ على هذا البناء التحتي ترافقها تغيرات في البناء الفوقي . فان ديكتاتورية البروليتاريا التي قامت نتيجة لانتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى ، وضمنت تصفية الطبقات المستثمرة ، وأمنت انتصار الاشتراكية التام والنهائي وانتقال المجتمع الى بناء الشيوعية ، لم تبق ضرورية في الاتحاد السوفييتي من وجهة نظر مهمات التطور الداخلي . وغدت رسالة الطبقة العاملة ، رسالتها التاريخية ـ بناء الشيوعية ـ مهمة الشعب بأسره . ان الدولة الاشتراكية السوفييتية التي نشأت دولة ديكتاتورية الطبقة العاملة ، قد تحولت الى دولة الشعب بأسره ، الى هيئة تعبر عن ارادة الشعب بأسره .

جاء في المادة الاولى من دستور الاتحاد السوفييتي : "اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو دولة اشتراكية للشعب بأسره تعبر عن ارادة ومصالح العمال والفلاحين والمثقفين ، شغيلة جميع امم البلد واقوامه " .

ان دولة الشعب بأسره مرحلة جديدة في تطور الدولة الاشتراكية واهم نصب على طريق تحول نظام الدولة الاشتراكية الى الادارة الذاتية الشيوعية الاجتماعية .

ان الدولة الاشتراكية للشعب بأسره تواصل قضية ديكتاتورية

البروليتاريا، وتشكل المبدأ المنظّم في اداء مهام البناء الشيوعي. وهدف الدولة السوفييتية الاسمى هو بناء المجتمع الشيوعي اللاطبقي الذي ستتطور فيه الادارة الذاتية الشيوعية الاجتماعية. ان المهمات الرئيسية التي تواجه الدولة الاشتراكية للشعب بأسره هي: بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية، وترقية العلاقات الاجتماعية الاشتراكية وتحويلها الى علاقات شيوعية، وتربية انسان المجتمع الشيوعي، ورفع مستوى حياة الشغيلة المادي والثقافي، وضمان امن البلد، والاسهام في توطيد السلام وتطوير التعاون الدولي والعالمي.

ان تطوير وترقية الديموقراطية الاشتراكية من كل النواحي، واشتراك جميع المواطنين اشتراكا نشيطا في ادارة الدولة وفي قيادة البناء الاقتصادي والثقافي، وتحسين عمل جهاز الدولة وتعزيز الرقابة الشعبية على نشاطه، ذلك هو الاتجاه الرئيسي لتطوير نظام الدولة الاشتراكية في الظروف الراهنة.

وفي ظروف الاشتراكية المتطورة، تكتسب اهمية خاصة ترقية تلك هيئات ادارة الدولة التي تقود البناء الاقتصادي والثقافي. ان هذه الهيئات ينتظرهامستقبل كبير جدا. فانها ستفقد طابعها السياسي في ظل الشيوعية وتتحول الى هيئات للادارة الذاتية الاجتماعية، الى هيئات ضرورية لقيادة ماجريات الحياة الاقتصادية والثقافية بكل تعقدها وتنوعها.

ومع بناء المجتمع الشيوعي، لا تبقى الدولة ضرورية من وجهة نظر الظروف الداخلية. ولكنه لا يمكن للدولة ان تضمحل كليا من وجهة نظر الظروف الخارجية الا عندما تنتصر الشيوعية على النطاق العالمي. وما دامت الامبريالية قائمة، وما دامت البلدان الامبريالية موجودة، فان هيئات الدولة كالقوات المسلحة يجب تعزيزها بجميع الوسائل. ولهذا تبقى الدولة في الشيوعية ايضا اذا ظل خطر عدوان الامبرياليين قائما. وهكذا، لاضمحلال الدولة اضمحلالا تاما، لا بدّ من ان تتكون سواء بسواء الظروف الداخلية - بناء المجتمع الشيوعي، والظروف الخارجية - انتصار الاشتراكية وتوطدها في المسرح العالمي. ان مجرى اضمحلال الدولة سيكون طويلا جدا، وسيشمل عهدا تاريخيا كاملا، ولن يتم الا حين ينضج المجتمع كليا للادارة الذاتية. ولن تزول ضرورة الدولة ولن تضمحل الدولة الا مع انجاز بناء المجتمع الشيوعي المتطور في الاتحاد السوفييتي ومع انتصار الاشتراكية وتوطدها في الميدان العالمي.

الحزب الماركسي اللينيني في مرحلة بناء الشيوعية

تعلم اللينينية ان بناء الاشتراكية والشيوعية بنجاح لا يمكن الا بقيادة الحزب الماركسي اللينيني المسلح بالنظرية الطليعية، المتمرس في النضال، المتمتع بثقة الشغيلة، القادر على الاعراب عن مزاج

الجماهير والتأثير فيها . وقد جاء في المادة ٦ من دستور الاتحاد السوفييتي :

" القوة القائدة والموجهة للمجتمع السوفييتي ونواة نظامه السياسي ومؤسسات الدولة والمنظمات الاجتماعية هي الحزب الشيوعي السوفييتي . والحزب الشيوعي موجود من اجل الشعب ويخدم الشعب .

يحدد الحزب الشيوعي المسلح بالتعاليم الماركسية اللينينية الافق العام لتطور المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي ويقود النشاط البنّاء العظيم للشعب السوفييتي ويضفي على نضاله من اجل انتصار الشيوعية طابعا منتظما ومعللا تعليلا علميا " .

ومع التقدم نحو الشيوعية يتعاظم اكثر فاكثر دور الحزب الماركسي اللينيني واهميته . وينشأ تعاظم دور الحزب الشيوعي واهميته بوصفه القوة القائدة في المجتمع السوفييتي عن اتساع نطاق وخطورة مهام البناء الشيوعي ، وعن نهوض نشاط الجماهير الخلاق واشتراك ملايين جديدة من الشغيلة في ادارة شؤون الدولة والانتاج ، وعن اطراد تطور الديموقراطية الاشتراكية وارتفاع دور المنظمات الاجتماعية ، وعن تعاظم اهمية نظرية الشيوعية العلمية .

ان الحزب الشيوعي ، الذي يملك ناصية قوانين تطور المجتمع ، يؤمن لجميع الاعمال المتعلقة ببناء الشيوعية القيادة الصحيحة ، ويضفي على هذه الاعمال طابعا تنظيميا ، منهاجيا ، معللا تعليلا علميا .

ان نشاط الحزب الماركسي اللينيني ، القيادي والتنظيمي ، هو شرط اساسي لتأثير الطبقة العاملة الحاسم في تطور المجتمع الجديد .

وان اخلاص الحزب لمبادئ الماركسية اللينينية ، ولمصالح الطبقة العاملة وجميع الشغيلة ، وتوطيد وحدة الحزب والشعب هما ضمانة النجاح في تنفيذ الوصايا اللينينية ، ضمانة الانتصارات اللاحقة تحرزها قضية الثورة ، قضية الشيوعية .

* * *

بقيادة الحزب الشيوعي ، يبني الشعب السوفييتي بنجاح مستقبله المشرق ، الشيوعية . ان النضال الباسل والمتفاني الذي خاضه شغيلة جميع البلدان قد قرب الانسانية من الشيوعية . وقد قطعت طريق هائلة عمرتها دماء المناضلين في سبيل سعادة الشعب قبل ان تصبح الاشتراكية ، التي لم تكن فيما مضى الا حلما ، اكبر قوة في العصر الراهن ، ومجتمعا يبني على مساحات شاسعة من الكرة الارضية .

ان طريق الشيوعية هو طريق شعوب العالم أجمع . ومن الرأسمالية الى الشيوعية تمضي طريق تطور البشرية .

اسئلة للمراجعـــــة .

١ - ما هى السمات المشتركة بين الاشتراكية والشيوعية ؟

٢ - فيم تتلخص الفوارق بين الشيوعية والاشتراكية ؟

٣ - ما هى قوانين تحول الاشتراكية الى شيوعية ؟

٤ - ما هى سبل بناء القاعدة المادية والتكنيكية للشيوعية ؟

٥ - فيم يتجلى تطور القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع ، الانسان؟

٦ - اية تغيرات تطرأ على الملكية الاشتراكية فى سياق تحولهـــا الى ملكية شيوعية ؟

٧ - كيف يتم التغلب على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية لدن الانتقال الى الشيوعية ؟

٨ - فيم يتلخص المبدأ الشيوعى لتوزيع الخيرات المادية ؟

٩ - اية تغيرات تطرأ على التنظيم السياسى للمجتمع فى مرحلــــة الانتقال الى الشيوعية ؟

١٠ - فيم يتلخص دور الحزب الماركسى اللينينى فى بناء الشيوعية ؟

محتـــويــــات

